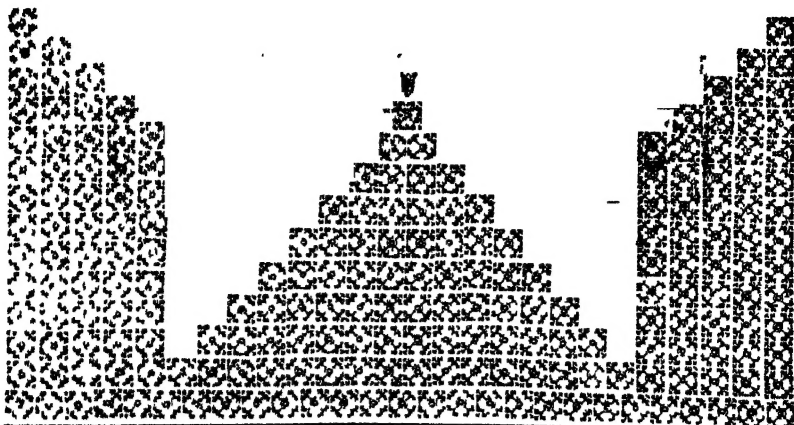




كتاب الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر  
 الامام والخبير الهمام العالم العلامة والبحر الفهامة  
 والمجاهدين سيدى واستاذى الشيخ منصور ابن بول  
 الحبل نعمة الله رحمته واسكنه فسيح جناته

بسم الله الرحمن الرحيم قال العلامة والبحر الفهامة حلقة المحققين وأمام  
 المدققين الشيخ محمد السفاريني روح الله روحه الشيخ منظور صاحب شرح  
 المنتهى احد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة  
 رحل اليه الحابلة من الديار الشامية والنواحي النجدية والاراضي المقدسية  
 والاضواحي البعلبية وقتلوا بين يديه وضربت الابل باطها اليه وعقدت  
 عليها الحناصر وقال من حطى بنقله هل من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف  
 البهوتي وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الحلوتي والشيخ محمد  
 المرداوي والشيخ يسين البدي والشيخ عبدالحق ابن عمه والشيخ يوسف  
 الكرمي والشيخ محمد ابن ابى السرور في آخرين وشرح الاقناع في ثلاث  
 محلات ضخام وكذلك المنتهى وشرح المفردات وزاد المستقنع وهو احسن  
 شروحه وله حاشية على الاقتناع وحاشية على المنتهى وكتاب لطيف مختصر  
 وسماه نعمة الخال وكان سحياً جواداً له مكارم دارة ونشاشة سارة وكان  
 في كل ليلة جمعة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة في داره ومن مرض  
 منهم عاده واخذه الى داره ومرضه احسن قرىض الى ان يشفى وكان الناس  
 تأتيه بالصدقات فيفرقها على طلبته في المجلس ولا يأخذ منها شيئاً  
 وكانت وفاته رضى الله عنه ضحى يوم الجمعة عاشر شهر ربيع الثانى سنة  
 احدى وخمسين والى بمصر المحروسة ودفن بتراب المجاورين رحمه الله تعالى  
 والى الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لخصت هذه الكلمات من  
 ترجمة فى تراجم متأخرى الاصحاب التى جمعها انتهى كلام م س وبقيت  
 كلام من جهة وفاته وهو يقرء فى المدرس على اى درس وقف ذكره العلامة  
 الحلوتي فى حاشيته على المنتهى على قول المص فى كتاب ا عبر السال ما  
 د، لره الحاكم الخ نراجعه فى موضعه تعرفه والله اعلم





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدر من اراد هدايته للاسلام وقفه في الدين من اراد به خيرا وفهمه فيما احكمه من الاحكام احده ان جعلنا من خير امة اخرجت للناس وخام علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام واشكره وشكر المنعم واجب على الانام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله وحيه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعيهم الكرام ( اما بعد ) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن ساء المقدسى الحجواوى ثم الصالحى الدمشقى تغمده الله برحمته وابعده بحبوة جنته بين حقايقه ويوضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتعين النفيه عاينها وفوائد يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسئول بفضله ان ينفع به كما نفع باصمه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وزلفى لديه في جنات النعيم المقيم

بسم الله الرحمن الرحيم ۞ اى ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم الانفس الموصوف بكمال الانعام وما دونه او بارادة ذلك اؤلف مستعينا او ملابسا

على وجه التبرك وفي إثبات هذين الوصفين المفيدين للبالغة في الرحمة إشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغايتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كاعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره وابتدأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بحديث كل امرئ ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو اثر اى ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فلذلك جمع بينهما فقال ( الحمد لله ) اى جنس الوصف بالجليل او كل فرد منه مملوك او مستحق لعبود بالحق المنتصف بكل كمال على الكمال والحمد الثناء بالصفات الجليلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل يبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الحامد او غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خاق لاجله قال تعالى وقيل من عبادى الشكور واثّر لفظ الجلالة دون باقى الاسماء كالرحمن والخالق إشارة الى انه كما يحمد لصفاته يحمد لداته ولئلا يتوهم اختصاص استحقاق الحمد بذلك الوصف دون غيره ( حمداً ) مفعول مطلق مبنى لوع استند وصفه بقوله ( لا ينفد ) بالبدال الاسمية وفتح الفاء ماضى فعد بكسرهما اى لا ينفد ( افضل ميبني ) اى يطلب ( ان يحمد ) اى يثنى عليه ويوصف وفضل موصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما موصول اسمى او مكررة موصوفة اى افضل الحمد الذى يبنى او افضل حمد بنى حمده به ( وصلى الله ) قل الارهرى معنى الصلاة من الله تعالى نعمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين التضرع والدعاء ( وسلم ) من السلام معنى الفخية والسلامة من القديس والرزائل او الامان والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة وليلتها وكذا كما ذكر الله وقيل وجوبه اد قل الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وروى من صلى على في كتب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى و كتب الكتب واتى بالحمد بجملة الاسمية الدالة على الثبوت والمداوم اثبتون ملكية الحمد واستحقاقه لولا وابتدأ وبالصلاة بالفعالية الدالة على التجدد اى حدوث حدوث (د) مسؤل وهو الصلاة اى الرحمة من الله ( على افضل

١ قوله حدوث مع هذا قول مشعرة وما مله من جميع الصفات صفة ذاتية ثابتة  
و دعوية من صلاة غير ارجة على الاحتياط صلاة التمتع ابن القيم

المصطفين محمد ) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد ادم ولا  
فخر وخص ببعته الى الناس كافة وبالشفاعة والانبياء تحت لوائه والمصطفون  
جمع مصطفى وهو المختار من الصفوة وطأوه منقلبة عن تا ومحمد من اسمائه  
صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر  
شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف احد فانه لم يسم  
به قبله (وعلى اله ) اى اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه اكثر الانتخاب  
ذكره فى شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى التعبير  
جائزة عند الاكثر وعمل اكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكسائى  
وابن الحاس والزبيدى ( واصحابه ) جمع صحب جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو  
من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعطفهم على  
الال من عطف الخاص على العام وفى الجمع بين الصحب والال مخالفة  
للمبتدعة لانهم يوالون الال دون الصحب ( ومن تبعه ) اى عبد الله تعالى  
والعبادة ما امر به شرطا من غير اطراد عرفى ولا اقتضاء عقلى ( اما  
بعد ) اى بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه  
الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها فى  
الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتى بها فى خطبه  
ومكاتباته حتى رواه الحافظ عبد القاهر الراوى فى الاربعين التى له  
عن اربعين صحابيا ذكره ابن قدس فى حواشى المحرر وقيل انها فصل  
الخطاب المشار اليه فى الاية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل  
 والمعروف بناء بعد على الضم واجاز بعضهم تمويهها مرفوعة ومنصوبة والفتح  
بلا تنوين على تقدير المضاف اليه ( فهذا ) اشارة الى ما تصوره فى الدهى  
واقامه مقام المكتوب المقرؤ الموجود بالعيان ( مختصر ) اى موجز  
وهو ما قل لفظه وكرر معناه قال على رضى الله عنه خير الكلام ما قل  
ودل ولم يطل فيمل ( فى الفقه ) وهو لغة الفهم واصلاحا معرفة  
الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القريبة ( من مقع )  
اى من الكتاب المسمي بالمقنع تأليف ( الامام ) المقتدى به شيخ المذهب  
( الموفق ابن محمد ) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقتدى بعمده  
الله برحمته واعاد عناينا من بركته ( على قول واحد ) وكذلك صنعت فى  
سرحه فلم تعرض للخلاف طلبا للاختصار ( وهو ) اى ذلك القول الواحد

اننى يذكره ويحذف ما سواه من الاقول ان كانت هو القول (الراجع)  
 اى المعتقد (فى مذهب) امام الائمة وناصر السنة ابي عبد الله (احمد) بن  
 محمد بن حنبل الشيبانى نسبة لجدّه شيان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب فى  
 الاصل اى فى اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد  
 بدليل ومات قاتلا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه  
 (وربما حذف منه مسایل) جمع مسئلة من السؤال وهى ما يبرهن عنه فى  
 العلة نادرة اى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما  
 قال فى المتن من الفوائد (ما على مثله يعتمد) اى يعول عليه لموافقة الصحيح (اذ  
 اللهم قد قصرت) لتليل لاختصاره المقنع والهمم جمع همة بفتح الهاء  
 وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما  
 يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اى الشاغلة (عن نيل) اى ادراك المراد  
 اى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتى عليكم زمان الا وما بعده  
 شر منه حتى تاتوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اى جمع  
 ما يفتى (عن التلويل) لاشتباهه على جل السمات التى يكثر وقوعها ولو  
 بفهمومه (ولاحول ولا قوة الا بالله) اى لا نحول من حال الى حال ولا  
 قدرة على ذلك الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا  
 قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمن الاول اجمع واشمل (وهو حسبنا)  
 اى كافينا (وم التوكيل) جل جلاله اى المفوض اليه تدبير خلقه والثاني  
 بمصالحهم والحادى ريم الوكيل اما معصوف على وهو حسبنا والخصوص محذوف  
 او على حسبنا والخصوص هو الضمير المتقدم  ككتاب ثم هو من المصادر  
 السائلة اى التى توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكنا وكتابة ويسمى  
 المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا ذلان اذا اجتمعوا ومنه  
 قيل جماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد  
 به هنا المكتوب اى هذا مكتوب جامع لمسائل (الضهارة) مما يوجبها  
 ويتطهر به ونحو ذلك بدا بها لانها منتاح الصلاة التى هى اكد اركان  
 الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والزاهة عن الاقذار مصدر  
 طهر يضرى بضم الهاء فيهما واما طهر بفتح الهاء فصدره طهر كحكم حكما  
 وفى الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهى ارتفاع الحدث) اى زوال الوصف  
 القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما فى معنى) اى معنى ارتفاع

الحدث كالحاصل بفصل الميت والوضوء الغسل المستحيين وما زاد على المرة الاولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك او بالتيميم وضوء او غسل ( وزوال الحدث ) اى النجاسة او حكمها بالاستجمار او بالتيميم في الجملة على ما يأتى في بابها فالطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والغسل ( المياه ) باعتبار ما تتنوع اليه في الشرع ( ثلاثة ) احدها ( طهور ) اى مطهر قال ثعلب طهور بفتح الطاء الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ( لا يرفع الحدث ) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والطاهر ضد المحدث والنجس ( ولا يزيل النجس الطارى ) على محل طاهر فهو النجاسة الحكمية ( غيره ) اى غير الماء الطهور والتيميم ميج لا رافع وكذا الاستجمار وهو اى الطهور ( الباقي على خلقته ) اى صفته التى خلق عليها اما حقيقة بان يبقى على ما وجد عليه من برودة او حرارة او ملوحة ونحوها او حكما كالتغير بمكث او طحلب ونحوه مما يأتى ذكره ( فان تغير بغير ممازج ) اى مخالط ( كقطع كافور ) وعود قسارى ( ودهن ) طاهر على اختلاف انواعه قال في الشرح وفى معناه ما تغير باقطران والزفت والشمع لان فيه دهنية يتغير بها الماء او بملح ( ماى ) لا معدنى فيسلبه الطهورية ( او سخن بنجس كره ) مطلقا ان لم يمتزج اليه سواء ظن وصولها اليه او كان الحائل حصينا او لا ولو بعد ان يبرد لانه لا يسلم غالبا من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن بمنصوب وماء بثر بمقبرة وبقلها وشوكها واستعمال ماء زمزم في ازالة خبث لا وضوء وغسل ( وان تغير بمكثه ) اى بطول اقامته في مقره وهو الآجن لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام توضع بماء آجن وحكاه ابن المنذر اجماع من يحفظ قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين ( او بما ) اى بطاهر ( يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر ) وسبك وما تلقيه الريح والسيول من تبين ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن ممازجة سلبه الطهورية او تغير ( بمجاورة ميتة ) اى بريح ميتة الى جابه فلا يكره قل في المبدع بغير خلاف نعله ( او سخن بالشمس او بطاهر ) مباح ولم يشند حره ( لم يكره ) لان الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه ذكره فى ابتداء وس كره الحمام فعلة الكراهة خوف مشاهدة العورة او قصد التيميم بدخوله لا كون الماء

..سخنا فان اشتد حره او برده كره لمنعه كمال الطهارة ( وان استعمل ) قليل  
 ( في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة ) او عيد ونحوه ( وغسله ثانية و  
 ثالثة ) في وضوء او غسل ( كره ) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن  
 الطهارة مشروعة كالبرد لم يكره ( وان بلغ ) الماء ( قلتين ) تنية قلة وهي  
 اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الجرة الكبيرة من قلال حجر وهي  
 قرية كانت قرب المدينة ( وهو الكثير ) اصطلاحا ( وهما ) اى القلتان  
 ( خمسمائة رطل ) بكسر الراء وفتحها ( عراقى تقريبا ) فلا يضر نقص يسير  
 كرطل ودرطلين واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصرى  
 ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبعارطل حلبى وثمانون  
 رطلا وسبعان ونصف سبع رطل قدسى ( \* ) وما وافقه فالرطل العراقى  
 تسعون مثقالا سبع القدسى وثمان سبعة وسبع الحلبي وربع سبعة وسبع  
 الدمشقى ونصف سبعة ونصف المصرى وربعه وسبعة ( فخالطته نجاسة ) قليلة  
 او كثيرة ( غير بول ادمى او عذرته المايعة ) او الجامدة اذا ذابت ( فلم تغيره )  
 فظهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شئ وفى رواية  
 لم يحمل الخبث رواه احمد وغيره قال الحاكم على شرط الشيخين وصححه  
 الطحاوى وحديث ان الماء ظهور لا ينجسه شئ وحديث اماء لا ينجسه شئ  
 الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على المقيد السابق وانما حست  
 القلتان بقلال حجر لوروده فى بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة  
 الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج رأيت قلال حجر فرأيت القلة تسع  
 قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراقى والاحتياط ان يجعل الشئ نصفاً  
 فكانت القلتان خمسمائة بالعراقى ( او خائله البول او العذرة ) من ادمى  
 ( ويشق تزحه كماء مصانع طريق مكة فظهور ) ما لم يتغير قال فى الشرح  
 لا نعلم فيه خلافاً ومهوم كلامه ان ما لا يشق تزحه نجس ببول الادمى او  
 عذرته المايعة او الجامدة اذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين وهو قول اكثر المتقدمين  
 والمتوسطين قال فى المبدع نجس على المذهب وان لم يتغير لحديث ابى هريرة  
 يرفعه لا يبولى احدكم فى الماء اندامه الذى لا يجرى ثم ينتسل منه متفق عليه  
 وروى الخلال باسناده ان علياً رضى الله عنه سئل عن صبي بال فى بئر فامرهم  
 بزحها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بلغ قلتين

الا بالنير قال في التتبع اختاره أكثر المتأخرين وهو اظهر انتهى لان نجاسة بول الادمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب ( ولا يرفع حدث رجل ) وحتى ( طهور يسير ) دون القلتين ( خلت به ) كحلوة نكاح ( امرأة ) مكلفة ولو كافره ( لطهارة كاملة عن حدث ) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور المرأة رواه ابوداود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية ابى طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تعبدى وعلم مما تقدم انه يزيل النجس مطلقاً وانه يرفع حدث المرأة والعبي وانه لا اثر لحلوها بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة او لم تستعمله في طهارة كاملة ولا لما خلت به اطهارة خبت فان لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم النوع ( الثانى ) من المياه الطاهر غير المطهر وقد اشار اليه بقوله ( وان تغير لونه او طعمه او ريحه ) اى كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطبخ ( طاهر فيه ) ( او ) بظاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه ( ساقط فيه ) كزعفران لا تراب ولو قصدا ولا مالا يمازجه مما تقدم ( فطاهر ) لانه ليس بماء مطلق ( او رفع بقليله حدث ) مكلف او صغير فطاهر لحديث ابى هريرة لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواه مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء والغسل المستحيين طهور كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيرا طهور لكن يكره الغسل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضى لمشقة تكرره بخلاف من عليه حدث اكبر فان نوى وانغمس هو او بعضه في قليل لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملا ويصير الماء مستعملا في الطهارتين بانفصاله لا قبله مادام مترددا على الاعضاء ( او غمس فيه ) اى في الماء القليل كل ( يد ) مسلم مكاف ( قائم من نوم ليل ناقض لوضوء ) قبل غسلها ثلاثا فطاهر نوى الغسل بذلك الغمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو باتت مكتوفة او في جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلهما في الاناء ثلاثا فان احدكم لا يدرى اين باتت يده رواه مسلم ولا اثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه يسيراً لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والاثنيان لخروج مذى دونه لانه في معناه واما ما غسل به المذى فعلى ما يأتى ( او كان اخر غسلة

زالت النجاسة بها ) وانفصل غير متغير ( فطاهر ) لان المتفصل بعض المتصل والمتصل طاهر النوع ( الثالث ) النجس وهو ما اشار اليه بقوله ( والنجس ما تغير بنجاسة ) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه ( او لا قاطعاً ) اى لاقى النجاسة ( وهو يسير ) دون القلتين فنجس بمجرد المساقاة ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شئ ( او انفصل عن محل نجاسة ) متغيراً او ( قبل زوالها ) فنجس فما انفصل قبل السابعة نجس وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً ( فان اضيف الى الماء النجس ) قليلاً كان او كثيراً ( طهور كثير ) يصب او اجراء ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه وصما اتصل به ( غير تراب ونحوه ) فلا يطهر به نجس ( او زال تغير ) الماء ( النجس الكثير بنفسه ) من غير اضافة ولا تزح ( او تزح منه ) اى من النجس الكثير ( فبقى بعده ) اى بعد المزوج ( كثير غير متغير طهر ) لزوال علة نجسه وهى التغير والمزوج الذى زال مع تزحه التغير طهور ان لم تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس يسير فتطهيره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جوانب برزخه للشفقة <sup>في</sup> تنبيه <sup>في</sup> محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي او عذرتة فتطهير ما نجس بهما من الماء اضافة ما يشق تزحه اليه او تزح يبقى بعده ما يشق تزحه او بزوال تغير ما يشق تزحه بنفسه على قول اكثر المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم ( وان شك في نجاسة ماء او غيره ) من الطاهرات ( او ) شك في ( طهارته ) اى طهارة شئ علمت نجاسته قبل الشك بنى على اليقين الذى علمه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او روث شك في نجاسته لان الاصل بقائه على ما كان عليه وان اخبره عدل بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره ( وان اشتبه طهور ) بنجس ( حرم استعمالهما ) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور قلتين فاكثروا وكان عنده اثناء يسمعهما وجب خلطهما واستعمالهما ( ولم يتجر ) اى لم ينظر ايها يغلب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها ( ولا يشترط التيمم اراقتها ولا خلطهما ) لانه غير قادر على استعمال الطهور اشبه ما لو كان الماء في برزخ لا يمكنه الوصول اليه وكذا لو اشتبه مباح بحرم فيتيمم ان لم يجد غيرها ويلزم من



علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله ( وان اشتبه ) طهور ( طاهر )  
 امكن جعله طهورا به ام لا ( توشا منهما وضوء واحد ) ولو مع طهور  
 بيقين ( من هذا ضرفة ومن هذا ضرفة ) ويعم بكل واحدة من الغرفين  
 المحل ( وصلى صلاة واحدة ) قال في المغنى والشرح بغير خلاف لعلمه فان  
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوشا بالطهور وتيمم ليحصل له اليقين  
 ( وان اشتبهت ثياب طاهرة ) بثياب ( نجسة يعلم عددها ) او ( اشتبهت  
 ثياب مباحة بثياب ( محرمة ) يعلم عددها ) صلى في كل ثوب صلاة بعدد  
 النجس ( من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطاً كما يسمى  
 صلاة من يوم ( وزاد ) على العدد ( صلاة ) ليؤدي فرضه بيقين فان  
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى ييقن  
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشبهة مع وجود  
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء بلا تحرى  
 باب الانية ~~في~~ هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه ( كن الماء  
 طاهرا ) كالخشب والجلود والصفير والحديد ( ولو ) كان غنيماً كجوهر ورمرد  
 ( يباح اتخاذه واستعماله ) بلا كراهة غير جلد ادمي وعظمه فيحرم ( الانية  
 ذهب وفضة ومضرب بهما ) او باحدهما ( غير ما يأتي وكذا ) المموه والمنقلى  
 والمطعم والمكثت باحدهما ( فانه يحرم اتخاذهما ) لما فيه من السرف والاحتيا  
 وكسر قلوب الفقراء ( واستعمالهما ) في اكل وشرب وغيرها ولو على انى  
 لعموم الاخبار وعدم التخصص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى التزين  
 للزوج وكذا الالات كلها كالدواة والقلم والمسعط والقنديل والجمرة والمذخنة  
 حتى الميل ونحوه ( وتصح الطهارة منها ) اى من الانية المحرمة وكذا  
 الطهارة بها وفيها واليا وكذا انية مفضوبة ( الاضة يسيرة ) عرفاً لا كيرة  
 ( من فضة ) لاذهب ( حاجة ) وهى ان يتعلق بها غرض غير الزينة فلا  
 بأس بها لما روى البخارى عن انس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم  
 انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه ان المصضب بذهب حرام مطلقاً  
 وكذا المصضب بفضة لغير حاجة او بضبة كبيرة عرفاً ولو لحاجة لحديث ابن عمر من  
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فاقطع يجر جر في بطنه نادر  
 جهنم رواه الدارقطن ( وتكره مباشرتها ) اى الضبة المباحة لغير حاجة  
 لان فيها استعمالاً للفضة فان احتاج الى مباشرتها كتدفق الماء او نحو ذلك

لم يكروه ( وتباح انية الكفار ) ان لم تعلم نجاستها ( ولو لم تعلم نجاستها )  
 كالجوس لانه صلى الله عليه وسلم توضاء من مزادة مشركة متفق عليه  
 ( و ) تباح ثيابهم ( اى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل  
 ( ان جهل حالها ) ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك  
 وكذا ما صبغوه او نسجوه وانية من لا يس النجاسة كثيرا كمدمن الخمر  
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وماؤه لكن تركه الصلاة في  
 ثياب المريض والحائض والصبي ونحوهم ( ولا يظهر ) جلد ميتة بدباغ  
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمر ان ابن حصين رضى الله عنهم وكذا  
 لا يظهر جلد غير ما كول بذكاة كلحمه ( ويباح استعماله ) اى استعمال الجلد  
 ( بعد الدبغ ) بطاهر منشف للثبث قال في الرعاية ولا بد فيه من زوال  
 الرايحة الحينة وجعل المصران والكروش وترا دباغ ولا يحصل بشميس ولا  
 تتريب ولا يقتصر الى فعل ادمى فهو وقع في مدبغة فاندبغ جاز استعماله  
 ( فى يابس ) لا مائع ولو وسع قلتن من الماء اذا كان الجلد ( من حيوان  
 طاهر فى الحياة ) ما كولا كان كالشاة او لا كالهرا ما جلود السباع كالتدب  
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يوكل فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل  
 الدبغ ولا بعده فلا يصبغ بيمه ويباح استعماله يغسل من شعر نجس فى يابس  
 ( ولبنها ) اى لبن ائمة ( وكل اجزائها ) كقرنها وضفرها وعصبيها  
 وحافرها وانحمتها وجلدتها ( نجسة ) فلا يصبغ بيمها ( غير شعر ونحوه )  
 كصوف وبر وريش من طاهر فى حياة فلا نجس توت فيجوز استعماله  
 ولا نجس باطن بيضة ما كول صلب قشرها بموت النائر ( وما ابين ) من  
 حيوان ( حتى فهو كميته ) طهارة ونجاسة فما قطع من اسنك طاهر وما  
 قطع من بيضة الانعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وفردة  
 والطريدة وتأتى فى الصيد باب الاستنجاء من نجس الشجرة اى  
 قطعها فكأنه قطع الاذى والاستنجاء ازالة خارج من سيل بناء او ازالة  
 حكمه نجس او نحوه ويسمى الثانى استجمارا من الجمار وهى الحجارة الصغيرة  
 ( يستحب عند دخول الخلا ) ونحوه وهو بالمد الموضع المعد لتقضاء الحاجة  
 ( قول بسم الله ) لحديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا  
 دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وقيل ليس  
 اسنده بالقوى ( اسود بنية من الخشب ) باسكان الباء قول القاضى شيبان

هو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر ( والخبائث ) الشياطين فكانه استاذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خيث والخبائث جمع خيثه فكانه استعاذ من ذكرانهم واثامهم واقتصر المصنف على ذلك تبعاً للمحرر والقرويع وغيرهما لحديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث متفق عليه وزاد فى الاقناع والمتنهي تبعاً للمقنع وغيره الرجس النجس الشيطان الرحيم لحديث ابى امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول اللهم انى اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرحيم ( و ) ويستحب ان يقول ( عند الخروج منه ) اى من الحلاء ونحوه ( غفرانك ) اى استاك غفرانك من الغفر وهو السر لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذى وحسنه وسن له ايضاً ان يقول ( الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني ) لما رواه ابن ماجه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني ( و ) يستحب له ( تقديم رجله اليسرى دخولا ) اى عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى ( و ) يستحب له تقديم ( يمينى ) رجله ( خروجاً عكس مسجد ) ومنزل ( و ) لبس ( نعل ) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمينى لما سواء وروى الطبرانى فى المعجم الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتعل احدكم فليبدأ باليمينى واذا خلع فليبدأ باليسرى وعلى قياسه القميص ونحوه ( و ) يستحب له ( اعتماده على رجله اليسرى حال جلوسه ) لقضاء الحاجة لما روى الطبرانى فى المعجم والبيهقى عن سراقه ابن مالك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتكى على اليسرى وان نصب اليمينى ( و ) يستحب له ( بعده ) ان كان ( فى فضاء ) لا يراه احد لفعله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود ومن حديث جابر ( و ) يستحب ( استناره ) لحديث ابى هريرة قال من اتى الغائط فليستتر رواه ابو داود ( وارتباده ) لبوله ( مكاناً رخوا ) بتلث الراء لنا هشا لحديث اذا بال احدكم فليترد لبوله رواه احمد وغيره وفى التبصرة ويقصد مكاناً علوا ولعله لينحدر عنه البول فان لم يجد مكاناً رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول ( و ) يستحب ( مسحه ) اى ان يمسح ( بيده اليسرى ) اذا فرغ من بوله من اسفل

ذكره ) اى من حلقة دبره فيضع اصبعه الوسطى تحت الذكر والابهام فوفه  
 ويمر بهما ( الى راسه ) اى راس الذكر ( ثلاثا ) ليثلا يبقى من البول فيه شئ  
 ( و ) يستحب ( نثره ) بالثناة ( ثلاثا ) اى نثر ذكره ثلاثا ليستخرج بقية البول  
 منه لحديث اذا بال احدكم فلينثر ذكره ثلاثا رواه احمد وغيره ( و ) يستحب  
 ( نحوه ) من موضعه ليستحبى في غيره ان خاف تلوثا ( باستنجاهه في مكانه ليثلا  
 يتجسس ويبدا ذكره وبكره قبل ليثلا تلوث يده اذا بدا بالدبر وتخفيف ثيب  
 ( ويكره دخوله ) اى دخول الحلاء ونحوه ( بشئ ) فيه ذكر الله تعالى غير  
 مصحف فيحرم ( الا الحاجة ) لا دراهم ونحوها وحرز للشقة ويجعل فص  
 خاتم احتاج للدخول به بساطن كف يمينى ( و ) يكره تكامل ( رفع ثوبه  
 قبل دنوه ) اى قرب ( من الارض ) بلا حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله يجب  
 ان كان ثم من ينظره قاله فى المبدع ( و ) يكره كلامه فيه ولو برد سلام  
 وان عطس حمد بقلبه ويجب عليه تحذير ضرير وغافل عن هلكة وجزم  
 صاحب النظم بتحريم القراءة فى الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته  
 ( و ) يكره ( بوله فى شق ) يفتح الشين ( ونحوه ) كسرب ما يخذه الوحش  
 والذئب بينا فى الارض ويكره ايضا بوله فى اناه بلا حاجة ومستحم غير  
 مقير او مباح ( ومس فرجه ) او فرج زوجته ونحوها ( يمينه و )  
 يكره ( استنجاؤه واستجماره بها ) اى يمينه لحديث ابى قتاده لا يمكن احدكم  
 ذكره يمينه وهو يبول ولا يمسح من الحلاء يمينه متفق عليه ( و ) استقبال  
 ( النيرين ) اى الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى ( ويحرم استقبال  
 القبلة واستدبارها ) حال قضاء الحاجة ( فى غير بنان ) لحبر ابى ايوب  
 مرفوعا اذا اتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن  
 شرقوا او غربوا متفق عليه ويكفى انحرافه عن جهة القبلة وحایل ولو  
 كوخرة رحل ولا يعتبر القرب من الحایل ويكره استقبالها حال الاستنجا  
 ( و ) يحرم ( لبثه فوق حاجته ) لما فيه من كشف المودة بلا حاجة وهو مضر  
 عند الاطباء ( و ) يحرم ( بوله ) وتقوطه ( فى طريق مسلك وظل نافع )  
 ومثله مشمس بزمان الشتاء ومتحدث الناس ( وتحت شجرة عليها ثمرة ) لانه  
 يقذرها وكذا فى موارد الماء وتقوطه بناء مطلقا ( ويستحب ) يحجر او نحوه  
 ثم يستنجى بالماء ( لفعله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وغيره من حديث  
 عائشة وصححه الترمذى فان عكس كرهه ( ويجزئه الاستجمار ) حتى مع وجود

الماء لكن الماء افضل ( ان لم يغد ) اى يتجاوز ( الخارج موضع المادة )  
 مثل ان ينتشر الخارج على شئ من الصفحة او يند الى الحائنة امتداداً  
 غير معتاد فلا يجزى فيه الا الماء كقبلى الحثى المشكل بحجر غير فرج  
 ونجس يخرج بغير خارج ولا يجب غسل نجاسة وجزاة : احاد فرج ثيب  
 ولا داخل حشفة اقف غير مفتوق ( ويشترط للاستجمار ما حيار ونحوها )  
 كحلب وخرق ( ان يكون ) ما يستجمر به ( طاهراً ، مباحاً ) ( نقياً غير  
 عظم وروث ) ولو طاهرين ( وطعام ) ولو لهيمة ( وعذرة ) ككتب علم  
 ( ومتصل بحيوان ) كذنب البهيمة وصفوها المتصل بها ويغرم الاستجمار  
 بهذه الاشياء ونجاسة سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب  
 ( ويشترط ) للاكتفا بالاستجمار ( ثلاث مسحات متقية فاكثر ) ان لم يحصل  
 بثلاث ولا يجزى اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة المحل ( ولو ) كانت  
 الثلاث ( بحجر ذى شعب ) اجزأت ان اتت وكيف ما حصل الاتقاء فى  
 الاستجمار اجزا وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل  
 كما كان مع السبع غسلات ويكنى ظن الاتقاء ( ويسن قطعه ) اى قطع ما زاد  
 على الثلاث ( على وتر ) فان اتقى برابعة زاد خامسة وهكذا ( ويجب  
 الاستنجاء ) بماء او حجر ونحوه ( لكل خارج ) من سائل اذا اراد الصلاة  
 ونحوها ( الا الریح ) والطاهر وغير الملوث ( ولا يصح قبسه ) اى قبل  
 الاستنجاء بماء او حجر ونحوه ( وضوء ولا يتيمم ) لحديث 'مقداد' المتفق عليه  
 بفصل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيلين او عليهما غير  
 خارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها ( يوجب السواك وسنن  
 الوضوء ) وما الحق بذلك من الادتهان والاكتحال والاحتقان والاستحداد  
 ونحوها السواك والمسواك اسم للعود الذى يستاك به ويقضى اسواك على  
 الفعل اى ذلك الفم بالعود لازالة نحو تغير كالتسوك ( اتسوك بعود لين )  
 سواء كان رطباً او يابساً مندى من اراك او زيتون او عرجون او غيرها  
 ( منق ) للفم ( غير مضر ) احترازاً عن الرمان والاآس وكل ما له رائحة  
 طيبة ( لا يفتت ) ولا يجرح ويكره بعود يجرح او يضر او يفتت و ( لا )  
 يصيب السنة من استاك بغير عود ( باصبعه وخرقة ) ونحوهما لان الشرع لم  
 يرد به ولا يحصل به الاتقاء كالعود ( مسنون كل وقت ) سحر قوله التسوك  
 اى يسن كل وقت لحديث السواك بمطهرة للفم مرصاة لرب رواه الشافعى

واحد وغيرهما ( لغير صايم بعد الزوال ) فيكره فرضا كان الصوم او قفلا  
وقبل الزوال يستحب له بياض مندى وياح برطب لحديب اذ صتم فاستكوا  
بالغداة ولا تستكوا بالعشى اخرج به البيهقي عن علي رضي الله عنه ، متأكد  
خبر ثان للتسوك ( عند صلاة ) فرضاً كانت او قفلاً ( و ) عند ( اقباء )  
من يوم ليل او نهار ( و ) عند ( تغير ) رائحة ( فم ) بما كُول او غيره  
وعند وضوء وقراءة زاد الزركشي والمصنف في الاقناع ودخول مسجد  
ومزل واطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان  
( ويستاك عرضاً ) استحباباً بالنسبة الى الانسان بيده اليسرى على اسنانه ولثته  
واسنانه ويفصل السواك ولا بأس ان يستاك به اثنان فاكتر قال في الرطابة  
ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي قال بعض الشافعية وينوي به  
الايان بالسنة ( مبتدئاً بجانب فم الايمن ) فتسن ابتداء بالايمن في سواك  
وطهور وشأنه كله غير ما يستفذر ( ويدهن ) استحباباً ( غبا ) يوم بعد يوم  
اي يوماً يدهن ويوما لا يدهن لانه صنى امه عليه وسلم نهى عن الترجيل  
الاغباء رواه الترمذي والنسائي وصححه والترجيل تسريح الشعر ودعنه لحديث  
اربع من سنن المرسلين الحنا والتعطر والسواك والنكاح ( ويتكحل ) في كل  
عين ( وترا ) ثلاثاً بالآمد امطيب كل ليلة قبل ان ينام لفعله عليه السلام  
رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويس نظر في مرآة وتطيب وبمض الى  
بسم الله تعالى يقول اللهم كما حسنت خاقي خسن خلقي وحرمت وجهي على  
النار لحديث ابى هريرة ( وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر ) اي ان يقول  
بسم الله لا يقوم غيرها مقامها خبر ابى هريرة مرفوعاً لا صلاة لمن لا وضوء  
له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو  
وكذا غسل وتيمم ( ويجب الحتان ) عند البلوغ ( ما لم يخف على نفسه )  
ذكراً كان او ختى او انثى فالذكر باخذ حادثة الحشفة والانثى باخذ حلقة  
فوق محل الايلاج تشبه عرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والحكمة  
باخذها وفعله زمن صغر افضل وكره في سابع يوم من الولادة اليه ( ويكره  
الترقع ) وهو حلق بعض الراس وترتد بعض وكذا حق القفا لغير حمامة  
ونحوها ويس اقباء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه اتخذاء  
ولكن له كلفة ومؤنة ويسرجه ويفرقه ويكون الى اذنه ويتبى الى منكبيه  
كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة وجعله زوانة ويعنى لحية ويمحرم حلقها

ذكره الشيخ تقي الدين ولا يكره احذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحف شاربه وهو اولى من قصه ويقم اظفاره مخالفا وينتف ابطه ويحلق عاتنه وله ازالها بما شاء والتنوير فعلة احمد في العورة وغيرها ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل اسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق اربعين يوما واما الشارب ففي كل جمعة (ومن سن الوضوء) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق ايضا على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وسعى غسل الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتنظيفه المتوضى وتحسينه (السؤال) وتقدم انه يتأكد فيه ومحل عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثا) في اول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثا بنية ونسية (من نوم ليل ناقص لوضوء) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهوا وغسلهما لمضى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح وضوءه وفسد الماء (و) من سن الوضوء (البداة) قبل غسله لوجهه (بمضمضة) ثم (استنشاق) ثلاثا ثلاثا بينه واستنثاره بيساره (و) من سنه المبالغة (فيهما) اى في المضمضة والاستنشاق (لغير صايم) فكره والمبالغة في مضمضة ادارة الماء بجميع فیه وفي الاستنشاق جذب به نفسه الى اقصى الاف وفي بقية الاعضاء ذلك ما ينبوا عنه الماء للصايم وغيره (و) من سنه (تحليل اللحية الكشافة) بالاء المثلثة وهي التي تستر البشرة ويأخذ كفا من ماء يضعه من تحتها باصابعه مشبكة او من جانبها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه (و) من سنه تحليل (الاصابع) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في الرجلين أكد ويحلل اصابع رجله بخصر يده اليسرى من باطن رحله ايمى من خصرها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احداها بالاخري فان كانت او بعضها ملتصقة سقط (و) من سنه (التيامن) بلا خلاف (واخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأسه ومجاوزه محل فرض (و) من سنه (الغسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ويعمل في عدد الغسلات بالاقل ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة والثتان افضل منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء أكثر من بعض

(\*) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبنى على القول بان حصول الماء في بعض اليد كحصوله في كلها وانصح خلفه فالوضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع ايدها

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء <sup>في</sup> باب فروض الوضوء  
وصفته <sup>في</sup> الفرض لغة يقال لمعان اصلها الحز والقطع وشرعا ما اتى به فاعله  
وعوقب تاركه والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة  
مخصوصة وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع  
(فروضه ستة) احدها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم  
(والنم والافت منه) اى من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة  
ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عدا ولا سهوا (و) الثانى (غسل  
اليدين) مع المرفقين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق (و) الثالث (مسح  
الراس) كله (ومنه الاذان) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله  
عليه وسلم الاذان من الراس رواه ابن ماجة (و) الرابع (غسل الرجلين)  
مع الكعنين لقوله تعالى وارجلكم الى الكعنين (و) الخامس (الترتيب)  
على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل الممسوح بين المفصولات ولا  
نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والتبى صلى الله عليه  
وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ  
من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توشأ منكسأ اربع مرات  
صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعا دفعة واحدة لم يحسب له غير  
الوجه وان اتمس ناويا في ماء وخرج مرتبا اجزاء والا فلا (و) السادس  
(الموالاة) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفي ظهر قدمه لمعة  
قدر الدرهم لم يصبها الماء فامره ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره (وهى)  
اى الموالية (ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله) بزمن  
معتدل او قدره من غيره ولا يضر ان جف لا اشتغال بسنة كتخليل واسباغ  
او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لا اشتغال بتحصيل ماء او اسراف او نجاسة  
او وسخ لغير طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كنجابة  
(وانية) لغة القصد ومحملها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ويخلصها  
تة تعالى (شرط) هو لغة العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم  
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحدث  
انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيم ولو مستحبات الا بها  
(فينوى رفع الحدث او) يقصد (الطهارة لما لا يباح الا بها) اى بالطهارة  
كالصلاة والطواف ومس المصحف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان نوى



طهارة او وضؤا او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره  
 او للتبرد لم يحجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وينوى من  
 حدثه دائم استحابة الصلاة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض  
 فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الاقيس قاله في المبدع ويستحب  
 نطقه بالنية سرا (تمة) يشترط لوضؤ وغسل ايضا اسلام وعقل وتمييز  
 وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله وانقطاع موجب ولو وضؤ  
 فراغ استنجاء او استجمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه (فان  
 نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قران وذكر واذان ونوم وغضب  
 ارتفع حدثه (او) نوى (تجديدا مسنونا) بان صلى بالوضؤ الذي قبله  
 (ناسيا حدثه ارتفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من  
 عليه جناية (غسلا مسنونا) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسيا (اجزاء عن  
 واجب) كما مر فين نوى التجديد (وكذا عكسه) اى ان نوى واجبا اجزاء  
 عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون  
 كاملا (وان احتجمت احداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضؤا او غسلا  
 فنوى بطهارته احدها) لا على ان لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) اى  
 باقهما لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل (ويجب الاتيان  
 بها) اى بالنية (عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا  
 من الواجبات قبل النية لم يمتد به ويجوز تقديمها بزمان يسير كالصلاة ولا  
 يبطلها عمل يسير (وتسن) النية (عند اول مسنوماتها) اى مسنونات  
 الطهارة كغسل اليدين في اول الوضؤ (ان وجد قبل واجب) اى قبل  
 التسمية (و) يسن (استحباب ذكرها) اى تذكر النية (في جميعها) اى  
 جميع الطهارة لتكون افعالها مقرونة بالنية (ويجب استحباب حكمها) اى  
 حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم  
 يؤثر وان شك في النية في اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما  
 كالوسواس فلا يلتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده  
 (وصفة الوضؤ) الكامل اى كيفيته (ان ينوى ثم يسمي) وتقدم (ويغسل  
 كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفي اوله  
 اى الوضؤ (ثم يتيمض ويستشق) ثلاثا ثلاثا يمينه ومن غرفة افضل  
 ويستتر يساره (ويغسل وجهه) ثلاثا وحده (من منابت شعر الراس)

المتعاد غالباً ( الى ما انحدر من اللحين والذقن طولاً ) مع ما استرسل من اللحين ( ومن الاذن الى الاذن ) عرضاً لان ذلك تحصل به المواجهة والاذنان ليسا من الوجه بل البياض الذى بين العذار والاذن منه ( و ) يغسل ( ما فيه ) اى فى الوجه ( من شعر خفيف ) يصف البشرة كعذار وطارض واهداب عين وشارب وعنفقة لانها من الوجه لا صدغ وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والتزعة ولا التزعان وهما ما انحسر عنه الشعر من الراس متصاعداً من جانبيه فهى من الراس ولا يغسل داخل عينيه ولو من نجاسة ولو امن الضرر ( و ) يغسل الشعر ( الظاهر من الكشف مع ما استرسل منه ) ويخلل باطنه وقدم ( ثم ) يغسل ( يديه مع المرفقين ) واطفاره ثلاثاً ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويغسل ما نبت بحمل الغرض من اصبع او يد زائدة ( ثم يمسح كل راسه ) بللاء ( مع الاذنين مرة واحدة ) فير يديه من مقدم راسه الى قناه ثم يردّها الى الموضع الذى بدا منه ثم يدخل سبابته فى صمخى اذنيه ويمسح بابهاميه ظاهرهما ويجزى كيف مسح ( ثم يغسل رجله ) ثلاثاً ( مع الكمين ) اى العظمين التائين فى اسفل الساق من جانبى القدم ( ويغسل الاقطع بقية المفروض ) لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه ( فان قطع من المفصل ) اى من مفصل المرفق ( غسل راس العضد منه ) وكذا الاقطع من مفصل كعب يغسل طرف الساق ( ثم يرفع بصره الى السماء ) بعد فراغه ( ويقول ما ورد ) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ( وتباح معونته ) اى معونة المتوضى وسن كونه عن يساره كانه ضيق الراس والا فعن يمينه ( و ) يباح ( له ) تنشيف اعضائه ( من ماء الوضوء ومن وضاه غيره ونواه هو صح ان لم يكن الموضى مكرها بغير حق وكذا الغسل والتيمم ) باب مسح الحلقين وغيرهما من الحوايل وهو رخصة وافضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن ان يلبس ليمسح ( يجوز يوماً وليلة ) لمقيم ومسافر لا يباح له القصر ( ولمسافر ) سفر ! يبيح القصر ( ثلاثة ) ايام ( بليالها ) لحديث على يرفه للمسافر ثلاثة ايام بلياليس وللمقيم يوم وليلة رواه مسلم ويخلع عند انقضاء المدة فان خاف او تضرر رفيقه بانتظاره تيمم قد مسح وصلى اعاد ( و ) ابتدا امدة ( من حدث بعد لبس على طاهر ) اربعين فلا يمسح على نجس ولو فى

ضرورة ويتم معها المستور (باح) فلا يجوز المسح على مقصوب ولا على  
 حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر للفروض)  
 ولو بشده او شرجه كالزربول الذي له ساق وحرى يدخل بعضها في  
 بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سمته او صفاته  
 او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء  
 جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فان لم يثبت الا بشده لم يجز المسح عليه  
 وان ثبت بتعلين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على  
 ما يسقط (من خف) بيان لطاهر اى يجوز المسح على خف يكر متباعدة  
 الشيء فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلى من المسح شيء فيه اربعون  
 حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو  
 ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم  
 مسح على الجوربين والتعلين رواه احمد وغيره وصححه الترمذى (ونحوهما)  
 اى نحو الخف والجوب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح مسح  
 عليه لقله عليه السلام رواه احمد وغيره (و) يصح المسح ايضا (على  
 عمامة) مباحة (لرجل) لا لمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على  
 الحفين والعمامة قال الترمذى حسن صحيح هذا اذا كانت (محتكة) وهى  
 التى يدار منها تحت الحنك كور بفتح الكاف فاكتر (او ذات ذوائب) بضم  
 المعجمة وبعدها همزة مفتوحة وهى طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح  
 على العمامة الصماء ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجر العادة بكشفه  
 كقدم الراس والاذين وجوانب الراس فيعفى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف  
 الخف ويستحب مسحه معها (و) على (خمر نساء مدارة تحت حلقوهن)  
 لمشقة نزعه كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم (في حدث  
 اصغر) لافى حدث اكبر بل يغسل ما تحته (و) يمسح على (جيرة)  
 مشدودة على كسر او جرح ونحوهما (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو  
 موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه في شدها فان تمدى  
 شدها محل الحاجة نزعه فان خشى تلفا او ضررا تيم لزايد ودوا على  
 البدن تضرر بقله كجيرة في المسح عليه (ولو في) حدث (اكبر) لحديث  
 صاحب الشجرة انما كان يكفيه ان يتم ويعضد او يعصب على جرحه خرقه  
 ويمسح عليها ويفصل سائر جسده رواه ابو داود والمسح عليها عزيمة (اى)

حلها ) اى يمسح على الجيرة الى حائها او برا ، اتحتها وليس موقنا  
 كالسح على الخفين ونحوهما لان مسحهما للضرورة فيقتدر بقدرها ( اذا  
 لبس ذلك ) اى ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والخنجر والجيرة  
 ( بعد كمال الطهارة ) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل  
 رجلا ثم ادخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب  
 رفع حديثه وغسل رجله وادخلهما الخف ثم تم طهارته او مسح راسه  
 ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو  
 جيرة فان خاف نزعها تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد  
 الطهارة لانها كاملة فى حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستيناف الطهارة  
 كالتيمم حين يجد الماء ( ومن مسح فى سفر ثم اقام ) اتم مسح مقيم ان بقى  
 منه شئ والا خلع ( او عكس ) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على  
 مسح مقيم تغليا بجانب الحضرة ( اوشك فى ابتدائه ) اى ابتداء المسح هل كان  
 حضرا او سفرا ( فمسح مقيم ) اى فيمسح تمة يوم وليلة فقط لانه المتيقن  
 ( وان احدث ) فى السفر ( ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافر ) لانه  
 ابتداء المسح مسافرا ( ولا يمسح فلانس ) جمع قلنسوة وسمى المبطنات كدنيات  
 القضاة والنوميات قل فى مجمع البحرين على هيئة ما تتخذ الصوفية الآن  
 ( ولا ) يمسح ( لافنة ) وهى الخرقه تشد على الرجل تحتها نعل او لا ولو  
 مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها ( ولا ) يمسح ( ما يستطعن القدم او ) خفا  
 ( يرى منه بعضه ) اى بعض القدم او شئ من محل الفرض لان ما ظهر  
 فرضه الغسل ولا يجامع المسح ( فان لبس خفا على خف قبل الحدث )  
 ولو مع خرق احد الخفين ( فالحكم للخف الفوقانى ) لانه سائر فاشبه المنفرد  
 وكذا لو لبسه على ثاغة وان كانا مخرقين لم يجز المسح ولو ستر وان ادخل  
 يده من تحت الثوبانى ومسح الذى تحته جاز وان احدث ثم لبس الفوقانى  
 قبل مسح الثوبانى او بعده لم يمسح الفوقانى بل ماتحته ولو نزع الفوقانى  
 بعد مسحه لزم نزع ماتحته ( ويمسح ) وجوبا ( اكر العمامة ) ويختص ذلك  
 بدوايرها ( ويمسح ) اكثر ( ظاهرا قدم الخف ) والجرموق والجورب  
 وسن ان يمسح باصابع يده ( من اصابعه ) اى اصابع رجله ( الى ساقه )  
 يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويفرج اصابعه  
 اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه ( دون اسفله )

اي اسفل الحنف ( وعقبه ) فلا يسن مسحهما ولا يجزى لو اقتصر عليه  
 ( ويمسح ) وجوبا ( على جميع الحيرة ) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة  
 ( ومتى ظهر بعض محل الفرض ) ممن مسح ( بعد الحدث ) بخرق الحنف  
 او خروج بعض القدم الى ساق الحنف او ظهر بعض راس وفخس او  
 زالت جيرة استأنف الطهارة فان تطهر ولبس الحنف ولم يحدث لم تبطل  
 طهارته بخلمه ولو كان توشاً تجديداً و مسح ( اوقت مدته ) اي مدة المسح  
 ( استأنف الطهارة ) ولو في الصلاة لان المسح اقيم مقام الغسل فاذا زال  
 او انقضت مدته بطلت الطهارة في الممسوح قبطل في جميعها لكونها  
 لا تتبع <sup>في</sup> باب نواقض الوضوء <sup>في</sup> اي مفسداته وهي ثمانية احدها  
 الخارج من سبيل و اشار اليه بقوله : ينقض ( الوضوء ) ماخرج من  
 سبيل ( اي مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او  
 مقطرا في احليله او محتني وابتل لا الدائم كاللس والاستحاضة فلا ينقض  
 للضرورة ( والثاني خارج من قية البدن ) سوا السيل ( ان كان بولا او  
 غائطا ) قليلا كان او كثيرا ( او ) كان كثيرا نجسا غيرهما ( اي غير  
 البول والغائط كقي ) ولو بحاله لما روى الترمذي انه صلى الله عليه وسلم  
 قام فتوضأ والكثير ماخض في نفسه كل احد بحسبه واذا استد اخرج  
 وانفخ غيره لم يثبت له احكام المعتاد ( والثالث زوال النقل ) او تفضيته  
 قال ابو الخطاب وغيره ولو نظم ولم يخرج شيء الحاقا بالغالب ( الا يسير  
 نوم من قاعد وقائم غير محتني او متكى ) او مستند وعلم من كلامه ان  
 الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره في المبدع  
 اجماعا وينقض ايضا النوم من مضطجع وراكع وساجد مطابقا لمحتني  
 ومتكى ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث الامين زكاء السه فن  
 نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حلقة الدبر ( والاربع من ذكر ادعى )  
 تعمد او لا ( متصل ) ولو اشل او قلفة او من ميت لا الاثنين ولا  
 باتن او محله ( او ) مس ( قبل ) امرأة وهو فرجها التي بين اسكتيها  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعي  
 وغيرها وصححه احمد والترمذي وفي لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد  
 ولا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو  
 كانت زائدة سواء كان ( يظهر كفه او بطنه ) او حرفه من روس الاصابع

الى الكوع لمعوم حديث من افضا بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد  
وجب عليه الوضوء رواه احمد لكن لا يتقض مسه بالظفر ( و ) يتقض  
( لمسهما ) اى لمس الذكر والقبل معا ( من ختنى مشكل ) لشهوة او لا  
اذ احدهما اصلى قطعاً ( و ) يتقض ايضا ( لمس ذكر ذكره ) اى ذكر الختنى  
المشكل لشهوة لانه ان كان ذكرًا فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها  
لشهوة فان لم يمسه لشهوة او مس قبله لم يتقض ( او اتى قبله ) اى ويتقض  
لمس الاثنى قبل الختنى المشكل ( لشهوة فيهما ) اى فى هذه واتى قبلها لانه ان  
كان اثنى فقد مست فرجها وان كان ذكرًا فقد لمست لشهوة فان كان اللبس لغيرها  
او مست ذكره لم يتقض وضؤها ( والخامس مسه ) اى الذكر ( امرأة بشهوة )  
لانها التى تدعو الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنبية وذات  
الحرم والميتة والكبيرة والصغيرة المميزة التى يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد  
او غيرها ولو بزايد لزايد او اشل ( او غسه بها ) اى يتقض مسها للرجل  
بشهوة ككس السابى ( و ) يتقض ( مس حلقه دبر ) لانه فرج سواء كان منه  
او من غيره ( لا مس شعر وظفر ) وسن منه او منها ولا المس بها  
( و ) لا مس رجل ( لامرد ) ولو بشهوة ( ولا ) المس ( مع حائل )  
لانه لم يمس البشرة ( ولا ) يتنقض وضوءه ( ملوس بدنه ولو وجد منه  
شهوة ) ذكرًا كان او اثنى وكذا لا يتنقض وضوء ملوس فرجه ( ويتنقض  
غسل ميث ) مسلًا كان او كافرًا ذكرًا كان او اثنى صغيرًا او كبيرًا روى  
عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والغسل  
من قبله وببشره ولو صرة لا من يصب عليه الماء ولا من ييممه وهذا هو  
السادس ( و ) السابع ( اكل اللحم خاصة من الجزور ) اى الابل فلا  
يتقض بقية اجزائها كالكبدة وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان نيأ او  
مطبوخا قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر ابن سمره  
( و ) الثامن اشار اليه بقوله ( كلًا اوجب غسلا ) كاسلام وانتقال منى  
ونحوهما ( اوجب الوضوء الا الموت ) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا تقضى  
بغير ما مر كالغذف والكذب والنية ونحوها والقهقهة ولو فى الصلاة واكل  
ماست البار غير لحم الابل ولا يس الوضوء منها ( ومن تيقن الطهارة  
وشك ) اى تردد ( فى الحدث او بالعكس ) بان تيقن الحدث وشك فى  
الطهارة ( بنى على اليقين ) سواء كان فى الصلاة او خارجها تساوى عنده

الامر ان او غاب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه ( فان تيقنهما ) اى تيقن الظهارة والحدث ( وجعل السابق ) منهما ( فهو يصد حاله قبلهما ) ان علمهما فان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدّها وشك في بقاء ضدّها وهو الاصل وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شمّا ريحا من احدهما لا يمينه فلا وضوء عليهما ولا ياتّم احدهما بصاحبه ولا يعاقفه في الصلاة وحده وان كان احدهما اماما اعاد صلاتهما ( ويحرم على المحدث مس المصحف ) او بعضه حتى جلدّه وحواشيه بيد او غيرها فلا حائل لا حاله بعلاقته او في كيس او كم من غير مس ولا تصمحه بكم او عود ولا صغير لوحا فيه قران من الخالي من الكتابة ولا مس تدبير وبحوه ويحرم ايضا مس مصحف بعضه متجنس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب عنه فيها قران ما لم يخف سرقة ويحرم ايضا كتب القران بحيث يسهل وكرهه ما رجل اليه واستدباره ونخطبه وتحليته بذهب او فضة وتحريم تحلية كتبهم ( و ) يحرم على المحدث ايضا ( الصلاة ) ولو فعلا حتى صلاة حارة وسجود تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا ( و ) يحرم على المحدث ايضا ( الطواف ) لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام رواه الشافعي في مسنده ~~باب الفصل~~ يضم الفين الاغتسال اى استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص وبالفتح الماء او الفعل والكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره ( وموجه ) ستة اشياء احدها ( خروج المني ) من مخرجه ( دفقا بلدة لا ) ان خرج ر بدونهما من غير نائم ) ونحوه فلو خرج من يقطان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث علي يرفعه اذا فضخت الماء فاغسل وان لم تكن وضوءا لا تغسل رواه احمد والفضخ هو خروجه بالغلبة قاله ابراهيم الحزى فعلى هذا يكون نجسا وليس بمنى قاله في الرعاية وان خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل وحكمه كالنجاسة المعتادة وان افق نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اعتسل فقد ولو لم يذكر احتلاما وان لم يتحققه منيا فان سبق نومه ملاعبة او نظر او فكر او نحوه او كان به ابردة لم يجب الغسل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا ( وان )

انتقل المني ولم يخرج اغتسل له ( لان الماء قد باعد محله فصاق عليه اسم  
الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه ( فان خرج ) ( هـ ) المني  
( بعده ) اى بعد غسله لانتقاله ( لم يعده ) لانه مني واحد فلا يوجب غسلين  
( و ) الثاني ( تعيب حشفة اصلية ) او قدرها ان فقدت وان لم ينزل ( في  
فرج اصلي قبلا كان او دبراً ) وان لم يجد حرارة فان اوطح الحنفى المشكل  
حشفته في فرج اصلي ولم ينزل او وطح غير الحنفى ذكره في قبل الحنفى  
فلا غسل على واحد منهما ان لم ينزل ولا غسل اذا مس الحنثان الحنثان  
من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة ( و ) لو كان الفرج ( من بهيمة او  
ميت ) او نايم او مجنون او صغير يجامع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نايم  
او صغير ونحوه ( و ) الثالث ( اسلام كافر ) اصلياً كان او مرتداً ولو ميزا  
او لم يوجد في كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامرته النبي صلى  
الله عليه وسلم ان يفتسل بماء وسدر رواه احمد والترمذى وحسنه ويستحب  
لهلقاء شعره قال احمد ويفسل ثيابه ( و ) الرابع ( موت ) غير شهيد  
معركة ومقتول ظلماً ويأتى ( و ) الخامس ( حيض ) ( و ) السادس ( نفاس )  
ولا خلاف في وجوب الغسل بهما قاله في المفتى فيجب بالخروج والانتقاع  
شرط ( لا ولادة عارية عن دم ) فلا غسل بها والولد طاهر ومن لزمه  
الغسل لشيء مما تقدم ( حرم عليه الصلاة والمواظ ومن لمصحف  
( وقرأة القرآن ) اى قرأة اية فصاعداً وله قسول ما وافق قراها ان لم  
يقصد كالتسليم والحمدلة ونحوها تذكر وله تهجي والتفكير فيه وتحريك  
شديه به ما لم يبين الحروف وقرأة بعض اية ما لم تطل ولا يمنع من قرأته  
متببس اللقم ويمنع الكافر من قرأته ولو رجي اسلامه ( ويعبر المسجد ) اى  
بغلق لقوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبل اى طريق ( الحاجة ) وغيرها  
على الصحيح كما مثنى عليه في الانتاع وكونه طريقاً قصيراً حاجة وكراه احمد  
تخاذه طريقاً ومصلى العيد مستحب لا مصلى الجنازة ولا يجوز ان يلبس  
فيه ( اى في المسجد من عليه سبل ) ( بغير وضوء ) فان توضأ جاز له اللبس  
يرتفع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى ويباح به وضوء وغسل  
ان لا يذهبها وان كان الماء في المسجد جاز دخوله بلا تيميم وان اراد اللبس  
فيه لا لغتسال تيميم وان تعذر الماء واحتج بلبس جاز بلا تيميم رهن غسل

( هـ ) قوله من حرج بعده لمح اى بلا شئ من حرج بشهوة لزمه الغسل اهـ



هذا ( مسلما او كافرا من له الفسل لاضر اى هريرة رضى الله عنه بذلك  
 وواه احمد وغيره ) ( او افاق من خزون او اغماء بلا حلم ) اى ازال ( من  
 له الفسل ) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه  
 والخزون فى معناه بل اولا وتأتى بقية الاعمال المستحبة فى ابواب ما تستحب  
 له ويتم لكل ولما يسن له الوضوء لعذر ( و ) صفة ( الفسل الكامل )  
 اى المتخلى على الواجبات والسنن ( ان ينوى ) رفع الحدث او استباحة  
 الصلاة او نحوها ( ثم يسمى ) وهى هنا كوضوء نجس مع التذكر وتسقط مع  
 السهو ( ويفسل يديه ثلاثا ) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنها  
 بذلك ( و ) يفسل ( ما لونه ) من اذى ( ويشوشا ) كاملا ( ويحشى ) اداء  
 ( على راسه ثلاثا يرويه ) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز  
 المسح ( ويجم بدنه غسلا ) لحدث عاتشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجابة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوءه للصلاة  
 ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد زوى بشرته افاض الماء عليه  
 ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه ( ثلاثا ) حتى ما يظهر  
 من فرج المرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنقصه لحيش ( وبذلك )  
 اى بذلك بدنه بيديه ليتيقن وصول الى مقابته وجميع بدنه ويتفقد اصول  
 شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقه وابطيه وعمق سترته وبين اليديه وهى  
 ركبتيه ( ويتيامن ) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن فى طهوره  
 ( ويفسل قدميه ) ثانيا ( مكانا اخر ) ويكنى الظن فى الاسباع قال بعضهم  
 ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء ( و ) الفسل ( المجزى ) اى السكافى ( ان  
 ينوى ) كما تقدم ( ويسمى ) فيقول بسم الله ( ويجم بدنه بالفسل مرة ) اى  
 يفسل ظاهر جميع بدنه وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم واللائق والبشرة  
 التى تحت الشموخ ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترسله وما تحت  
 حشفة اقلف ان امكن شمرها ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب  
 سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجعله فى قطنة او نحوها  
 وتجعلها فى فرجها فان لم تجد فطيبا فان لم تجد فطينا ( ويتوضا بين )  
 استحبابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واروقتان وسبعا اوقية مصرى  
 وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية  
 قنسية ( ويفتسل بصاع ) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

الاسراف ولو على نهر جار ويحرم أن يغتسل عربا بين الناس وكره خالبا في الماء ( فان أسبغ باقل ) مما ذكر في الوضوء أو الغسل أجزاء والأسبغ تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً ( أو نوى بفعله الحدين ) أو الحدث وأطلق أو الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل ( أجزاء ) عن الحدين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة ( ويسن لجنب ) ولو أتى وحائض ونفسا انقطع دمه ( غسل فرجه ) لازالة ما عليه من الأذى ( والوضوء لا كل ) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوءه للصلاة رواه أحمد بإسناد صحيح ( ونوم ) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط ( و ) يسن أيضا غسل فرجه ووضوءه ( لمداودة وطى ) لحديث إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يساود فليتوضأ بينهما وضوءاً رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم أنه انشط للعود والغسل أفضل وكره الامام بناء الحمام وبيعها واجارتها وقال من بنا حماما للنساء ليس بعدل وللرجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ويحرم على المرأة بلا عذر **باب التيمم** في اللغة التقصد وشرط مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجعله الله ضروريا لغيرها توسعة عليها واحسانا اليها فقال تعالى قيموا صعيدا طيبا الآية ( وهو ) أى التيمم ( بدل طهارة الماء ) لكل ما يفعل بها عند المحجز عنه شرعا كصلاة وطواف ومسح مصحف وقرآنة ووطى حائض ويستترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره بقوله ( إذا دخل وقت فريضة ) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد كموف او اجتمع الناس لاستسقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة واراد فعلها ( او التيمم نافلة ) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط الثاني تعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله ( وعدم الماء ) حضراً كان او سافراً قصيراً كان او طويلاً مباحا كان او غيره فمن خرج لحرق او اجتلاب ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتمنوت حاجته فله التيمم ولا اعادة عليه ( او زاد ) الماء على فنه ( أى غن مثله في مكانه بان لم يبدل الا بزيادة ) كثيرا ( عادة ) او بمن يعجزه ( او يحتاجه له او

لمن نفقته عليه ( او خاف باستعماله ) اى استعمال الماء ضرراً ( او ) خاف  
 ( بطله ضرر بدنه او ) ضرر ( رفيقه او ) ضرر ( حرمة ) اى زوجته  
 او امرأة من اقاربه ( او ) ضرر ( ماله بعطش او مرض او هلاكه ونحوه )  
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين فى جسده ( شرع اتيتم ) اى  
 وجب لما يجب الوضوء او الغسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا  
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وجبل ودلو ثم من  
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستمارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً  
 وهبة وقبول ثمة قرضاً اذا كان له وفاة ويجب بذله لمعطشان او محسناً  
 ( و من وجد ماء يكفى بعض طهره ) من حدث اكبر او اصغر ( تيمم بعد  
 استعماله ) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث غسل النجاسة  
 وتيمم للمحدث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة فى ثوبه ( ومن جرح )  
 وتضرر بغسل الجرح ومسحه بالماء ( تيمم له ) ولما يتضرر بنفسه مما قرب  
 منه ( وغسل الباقي ) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان حرجه  
 ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا تواء مراعات الترتيب فتيتم له عدم غسله  
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم لمحو لى غسل  
 الحجابة فلا ترتيب فيه ولا موالاة ( ويجب ) على من عدم الماء اذا دخل  
 وقت الصلاة ( طلب الماء فى رحله ) بان يقتش فى رحله ما يمكن ان يكون  
 فيه ( و ) فى ( قره ) بان ينزل وراء وامامه وعن يمينه وعن شماله  
 رأى ما يشك معه فى الماء قصده فاستأجره من يملكه فان تيمم قل  
 طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه ( و ) ويلزمه ايضاً طلبه ( دلالة ) انه اذا  
 كان قريباً عرفاً ولم يشك فوت وقت ولو اختار او رقتة و على عدمه و  
 ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى  
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان التوبة لا تصل اليه الا بعده او عرفاً قريباً  
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او هبه بعد دخول الوقت  
 ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح التمسك به ان تيمم وصلى لم يعد ان عثر  
 عن رده ( فان ) كان قادراً على الماء لكن ( نسي قدرته عليه ) او جهله  
 بموضع يمكنه استعماله ( وتيمم ) وصلى ( اعاد ) لان النسيان لا يخرج عن  
 كونه واجداً وامسا من ضل عن رحله وبه الماء وقد طبعه او صل عن  
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعاده عليه لانه حل تيممه لم يكن

واجداً للماء ( وان نوى بتيمة احداهما ) متنوعة توجب وضوءه او غسله  
 اجزاء عن الجمع وكذا لو نوى احدهما او نوى بتيمة الحدين ولا يكفي  
 احدهما عن الآخر ( او ) نوى بتيمة نجاسة على بدنه نضره ازالها او عدم  
 ازيلها ) به ( او خاف برداً ) ولو حضراً مع عدم ما يستلحق به الماء بعد  
 تخفيفها ما امكن وجبها اجزاء التيمم اما للموم جمات الى الارض مسبداً  
 وطهوراً ( او جرس في مئبر ) فلا يسل الماء او حبل معه الماء ( نيم )  
 اجزاء ( او ماء من البراء ) كمن حبل لا ماء به ولا يسله وكذا  
 من به قروح سيئة لا يستطيع معها لمس البصرة بماء ولا تراب ( صلى ) العرض  
 فقط على حسب حاله : ولم يعد ) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده  
 ولا يزيد على . عزى في الصلاة فلا يبرأ اذا على الماتحة ولا يسبح غير  
 مرة ولا يريد في طمأينة ركوع او سجود وجلس بين السجدين ولا على  
 ما يشقى في التشهدين وتصل صلاته بحدت ومجبه فيها ولا يؤم متطهراً  
 باحدهما ( ونحو التيمم ) لا يجوز التيمم برمل وجص ونحو  
 الحارة ونحوه ( وضوء ) فلا يجزئ نيات تيمم به لانه لا يبرأ به باستعماله  
 وان نيم حماسة من مكانه . . . . . ان يودوا من حريض لغزفون منه  
 ويبرأ ايضاً ان يكون . . . . . تيمم تراب سوب وان يكون سير يوترق  
 فلا يصح بادق من حيث . . . . . ان يبرأ لم يعينه طاهر سيره بقوله  
 تعالى فاستسجدوا له . . . . . وابدلكم منه فان تيمم على لبد او ثوب او بساط او  
 حسيب او عيص او صمير او حيوان او بردعه او شجر او خشب او نخل  
 شعير او نحوه مما ياب نه بار صبح وان احتلظ التراب بذي غبار غيره كاللودة  
 فكما سألته من . . . . . ( او فروض التيمم مع وجهه ) سوى  
 ما تحت رجليه من حينا ودخل فم واهل ويكره ( و ) مسح يديه الى  
 كوعه بقوله صلى الله عليه وسلم اماراء كن يمينك رقل يمينك هكذا  
 ثم ضرب يديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وضاهر  
 كمي . ووجهه متبع عايشه ( وكذا الترتيب ) بين مسح الوجه واليدين  
 والاولاة . . . . . لا . . . . . مسح اليدين بحيث يحجب الوجه . . . . .  
 مغسولاً . . . . . في التيمم عن ( حدث اصغر ) لا عن حدث اكبر  
 ونحوه . . . . . لان التيمم مبني على طهارة الماء واشترط النية لما تيمم له )  
 كعدالة . . . . . طرف . . . . . ( من حدث او غيره كنجاسة على بدنه فيوى

استباحة الصلاة من الجنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجريح او نحوه لانها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح ( فان نوى احدهما ) اى الحدث الاصغر او الاكبر او الجناسة بالبدن ( لم يجزئه عن الاخر ) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل في العموم فيكون منويا ( وان نوى ) تنزعه ( انشلا ) لا يصلى به فرضا لانه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث ( او ) نوى استباحة الصلاة ( واطاقت ) فلم يبين فرضا ولا نذرا ( لم يصلى به فرضا ) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا العوف ( وان نواه ) اى نوى استباحة فرض ( صلى كل وقته فريضا ونوافل ) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودوه فاعلاه فرض عين ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل فس متحف فقراءة قرآن فاثبت بتسجد ( وبهال التيم ) معقلا ( بخروج الوقت او دخوله ولو كان التيم لغير صلاة ما لم يكن فى صلاة جمعة او نوى الجمع فى وقت نائية من بياح له فلا يذلل آتاه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد فى حقه ( و ) يذلل التيم ايضا عن حدث اصغر ( بمخالات الوضوء ) وعن حدث اكبر ( بغيره ) لان البدل له حكم البدل وان كان لحض او نفاس لم يبطل بحدوث ( و ) يبطل التيم ايضا ( بوجود الماء ) المفدور على استعماله ( و ) ان كان تيم لم يدمه والا فزوال ميع من مرض ونحوه ( ولو فى الصلاة ) فيتطهر ويستأنفها ( لا ) ان وجد ذاب ( بدم ) فلا تحب استناده بالمطواف وينسل ميت ولو صلى عليه وتعاد ( ر ) تيم اخر الوقت ( عذر ) ( لراجل الماء ) او العالم وجوده وان استسقى ماء الامران ( و ) يقول على رضى الله عنه فى الحب يتلوم اى يتأذى ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيم ( وصفته ) اى كيفية التيم ( ان ينوى ) بغير قصد ( ثم - سى ) فيقول بسم الله وهى هنا كوصو ( ويضرب ) ارباب يديه من رضى ( لما صح ) اليه لالتواب الى ما بينهما بعد نزع نحر خاتم ضربة واحدة ولو كان ارباب اصابعه فلو وضع يديه عليه وعاق بهما اجزاءه ويمسح وجهه ( و ) اى يمسح اصابعه ( و ) يمسح ( كفيه براحتيه ) استحبابا فلو مسح وجهه ويديه ويساره او كمكس صحيح واستيعاب الوجه ولكفين واجب سدون ما يشق

وصول التراب اليه ( ويخلل اسبابه ) يصل التراب الى ما بينهما ولو تيم  
بخرقة او غيرها جاز ولو نوى وصعد الى نصب للريح حتى ( صحت ) محل  
القرض بالتراب او امره عليه ومسحه به صح لا ان سفته بلا تصيد فمسحه به  
باب ازالة النجاسة ( الحكمة ) اي تطهير مواردها ( يجزى في غسل  
النجاسات كلها ) ولو من كلب او من خنزير ( اذا كانت على الارض ) وما  
اتصل بها من الحيوان والاحواض والصخور ( غسلة واحدة تذهب بعين  
النجاسة ) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز وكذا اذا  
غمرت بماء المسر والسيول لعدم اعتبار الية لازالتها وانما اكتفى بالمرة دفعا  
للحرج والمشتة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلا من ماء او  
ذوبا من ماء مدق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرم والدم الجامد  
الحاف والروث واحتاطت باجزاء الارض لم تطهر بالفصل بل بارالة اجزاء المكان  
بميت يتقن ذوال اجزاء النجاسة ( و ) يجزى في نجاسة ( على غيرها ) اي  
غير ارض ( سبع ) غسلات ( احدها ) اي احدى السلات والاولى اولى  
( بتراب ) ظهور ( في نجاسة كلب وخنزير ) وما تولد منهما او من احدهما  
حديث اذا وقع الكلب في الماء احكم فليسله سبعا اولاهن بالتراب رواه  
مسلم عن ابن هرة مرفوعا ويتر ما يوصل التراب الى الحبل ويستوعبه به  
الا فما يضر فيكي سبعا ويجزى عن التراب اثنتان ونحوه ( كالصابون  
والحماة ويترسم اسماء مفعول في لازلتها ( و ) يجزى ( في نجاسة غيرها )  
اي غير التراب وخنزير وما تولد منهما او من احدهما ( سبع ) غسلات  
بماء ظهور ولو غير مباح ان اقت والا حثى تنقى مع حث وقرص حاسبة  
وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وتقليبه او  
تقليبه كل غسلة حتى يذهب اكبر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح  
او ما عجزا ( بلا تراب ) نقول ابن عمر امرنا بغسل الانجاس سبعا فينصرف  
الى امره من الله تعالى وسوء فقهه في البدع وغيره وما نفيس بغسله بغسل  
عدد من بدعنا مع تراب في نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال ( ولا  
يطهر متمس ) و هو ارضاء الشمس ولا ريح ولا دك ( ولو اسفل خفف  
او حذا او ذيل امرأة ولا حثيل سبع ) ولا ( يظهر متجسس ) باستحالة  
فرماد النجاسة ودخانها وغبارها ونجارها ودود جرح وصرصر كنف  
وكلب وقع في ملاحظة صاد فلما ونحو ذلك نجس ( غير الحرة ) اذا اقبلت

بنفسها خلا او ينقل لا لقصد تخليل ودنها مثلها لان نجاستها لشدتها  
المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والمعلقة اذا صارت  
حيوانا طاهرا ( فان خللت ) او نقلت لقصد التخليل لم تطهر والحل المباح ان  
يصب على الغيب او العصب خل قبل غليانه حتى لا يغل ويجمع غير الحلال  
من امسالة الحمة لتخلل ( او تجس دهن مائع ) او عجين او باطن حب  
او اناء تشرب النجاسة او سكن سقيتها ( لم تطهر ) لانه لا يتحقق وصول  
الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما  
حولها والباقي طاهر فان احتلط ولم ينضبط حرم ( وان خفي موضع  
نجاسة ) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة ( غسل ) وجوبا  
( حتى يجزم بزواله ) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين  
الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كيه ولا  
يمرغه غسلها ويصلى في فضاء واسع حيث شاء بلا ثمر ( ويظهر بول )  
وقي ( غلام لم ياكل الطعام ) لشهوة ( بنخه ) اى غمره بالماء ولا يحتاج  
لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كما يطه وكبول الاتى والحلى فينسل  
كسائر النجاسات قال الشافعى لم يبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم  
ان الغلام اصله من الماء والتراب والجارية اصلها من النعم والدم وقد افاده  
ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما طاهر ( ويعنى في خير  
مايع وفي غير مطعوم عن يسير دم نجس ) ولو حيضا او نفاسا او استحاضة  
وعن يسير قح وصيد ( من حيوان طاهر ) لا نجس ولا ان كان من سيل  
قبل او دبر واليسير ما لا يفحص في نفس كل احد نجسه و ينفذ متفرق  
بشوب لا أكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبي واتفق وده الشهيد  
عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حرته طاهر ( و ) يعنى ( عن  
اثر استجمار ) بمحله بعد الاتقا واستيناء العدد ( ولا ينجس الادمى بالموت )  
لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه ( وما لا نفس ) اى دم ( له سائلة ) كالبق  
والمقرب وهو ( متولد من طاهر ) لا ينجس بالموت برياً كان او بحريا فلا ينجس  
الماء اليسير بموتهما فيه ( وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه ) طاهر لانه صلى  
الله عليه وسلم امر العربيين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها  
والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ابح للضرورة لامرهم بفعل اثره اذا  
ارادوا الصلاة ( ومنى الادمى ) طاهر لقول عائشة كنت افرك اثنى من

نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصل به متفق عليه فعلى هذا يستحب فرك يأسه وغسل رطبه ( ورطوبة فرج المرأة ) وهو مسلك الذكر طاهرة كالعرق والريق والمخاط والبلغم ولو ازرق وما سال من الفم وقت النوم ( وسؤر الهرة وما دونها في الحقة طاهر ) غير مكروه غير دجاجة مخلاة والسؤر بضم السين مسموز بقية طعام الحيوان وشرابه والهز القط وان اكل هو او طفل ونحوهما نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يقب من مايع لم يوتر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم دبره في مايع ثم خرج حيا لم يوتر ( وسباع البهايم وسباع الطير ، التي هي اكبر من الهر خفقة ) والحمار الاهلى والبغل منه ، اى من الحمار الاهلى لا الوحشى ( نجسة ) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شئ فهو انه نجس اذا لم يبلغها وقال في الحمر يوم خير انها رجس متفق عليه والرجس النجس في باب الحيض في اصله لغة السيلان من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طيبة وجيلة يخرج من قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته ( لا حيض قبل تسع سنين ) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في الوجود وبعدها ان صلح حيض قال الشافعى رات جدة لها احدي وعشرين سنة ( ولا حيض بعد خمسين ) سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء العرب وغيرهن ( ولا ) حيض ( مع حمل ) قال احمد انما تعرف النساء الحمل بانقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا ترك له العبادة ولا يمنع زوجها من وطئها ويستحب ان تغسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها بيومين او ثلاثة مع امارة قفاس ولا تنقص به مدته ( والله ) اى اقل الحيض ( يوم وايلة ) لقول على رضى الله عنه ( واكثره ) اى اكثر الحيض ( خمسة عشر يوما ) لباليها لقول عطا رات من حيض خمسة عشر يوما لباليها ( وغالبه ) اى غالب الحيض ( ست ) ليال بايامها ( او سبع ) ليال بايامها ( واقل الطهر بين الحيضتين ثلثة عشر يوما ) احتج به احمد بما روى عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فزعمت انها حاضت في شهر ثلاث حيض فقال على لشرح قل فيها فقال شرح ان جاءت بيثة من بطانة



اهلها ممن يرجي دينه وامانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة فقال على  
 قالون اى جيد بالرومية ( ولا حد لاكثره ) اى اكثر الطهر بين الحيفتين  
 لانه قد وجد من لا تحيض اصلا لكن غالبه بقية الشهر والطهر زمن  
 حيض خلوص النقابان لا تتغير معه قطعة احتشت بها ولا يكره وطئها  
 زمنه ان اغتسلت ( وتقضى الحيض والنفساء الصوم لا الصلاة ) اجما  
 ( ولا يحمان ) اى الصوم والصلاة ( منها ) اى من الحيض ( بل يحرم ان )  
 عليها كالطواف وقراءة القرآن واللبث في المسجد لا المرور به ان امنت تلويثه  
 ( ويحرم وطئها في الفرج ) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا  
 النساء في الحيض ( فان قتل ) بان اوطح قبل اقطاعه من يجامع مثله حشنته  
 ولو بمحائل او مكرها او ناسيا او جاهلا ( فمليه دينار او نصفه ) على  
 النخير ( كفارة ) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواه احمد  
 والترمذي وابو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار مقال  
 من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد  
 وتسقط بعجزه وامراة مطاوعة كرجل ( و ) يجوز ان ( يستمتع منها ) اى  
 من الحيض ( بما دونه ) اى دون الفرج من القبلة واللس والوطئ دون  
 الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا نكاح نروجهن  
 ويسن ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حياء محكما  
 قبل ( واذا اقطع الدم ) اى دم الحيض او النفاس ( ولم تغتسل لم ينج غير  
 الصيام والطلاق ) فان عدت النساء تيمت وحل وطئها وتغسل المسنة  
 الممتعة قهرا ولا نية هنا كالكافرة للعدو ولا تصلى به وينوى عن مجنونة  
 غسلت كبيت ( والمبتدأة ) اى في زمن يتكهن ان يكون حيضا وهي  
 التي رات الدم ولم تكن حاضة ( تجلس ) اى تدع الصلاة والصيام ويحرم  
 بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة ( اقله ) اى اقل الحيض يوم  
 وليلة ( ثم تغتسل ) لانه اخر حضها حكما ( وتصلى ) وتصوم ولا توطأ  
 ( فان اقطع دمها لاكثره ) اى اكثر الحيض خمسة عشر يوما ( فما دون )  
 بضم النون لقطعه عن الاضافة ( اغتسلت عند اقطاعه ) ايضا وحوبا  
 لصلاحيته ان يكون حيضا وتغسل كذلك في الشهر الثاني والثالث فان  
 تكرر ( الدم ) ثلاثا ( اى في ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله ) ( حيض )  
 وثبت عاداتها فيجلسه في الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث ( ونقضى ما

وجب فيه ) اى ما صامت فيه من واجب وكذا ما طافته واعتكفته فيه  
وان ارتفع حيضها ولم يمد او ايسر قبل التكرار لم يقص (وان عب). اى  
جاوز دم مبتدأة ( أكثره ) اى أكثر الحيض فهى ( مستحاضة ). والاستحاضة  
سيلان الدم فى غير وقته من العرق العاذل من ادنى الرحم دون قعره  
( فان كان ) لها تميز بان كان ( بعضه احر وبعضه اسود ولم يعبر ) اى  
يجاوز الاسود ( أكثره ) اى أكثر الحيض ( ولم يقص عن اقله فهو ) اى  
الاسود حيضها وكذا اذا كان بعضه نقينا او منتا واصلح حضا ( تجلسه فى  
الشهر الثانى ) ولو لم يتكرر او يتوال ( والاخر ) والريقى وغيره المنتن  
( استحاضة ) تصوم فيه وتصلى ( وان لم يكن دمها مميذا فعدت ) عن الصلاة  
ومحوها اقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثا فجلس ( غالب الحيض )  
ستا او سبعا بقر ( من كل شهر ) من اول وقت ابتدائها ان علمته والا  
فمن اول كل هلالى ( والمستحاضة المنقادة ) التى تعرف شهرها ووقت  
حيضها وطورها منه ( ولو ) كانت ( مجيزة تجلس عاداتها ) ثم تغسل بعدها  
وتصلى ( وان نسيها ) اى نسيت عاداتها ( عمدت بالتمييز الصالح ) بان لم  
يقص الدم الاسود ومحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو  
تقل او لم يتكرر ( فان لم يكن لها تميز ) صالح ونسيت عدده ووقته  
( فغالب الحيض ) تجلسه من اول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه  
والا فمن اول كل هلالى ( كمدانة بموضعه ) اى موضع الحيض ( الناسية  
لمدده ) فنجس غالب الحيض فى موضعه ( وان علمت ) استحاضة ( عدده )  
اى عدد ايام حيضها ( ونسيت موضعه من الشهر ) ولو كان موضعه من  
الشهر ( فى نفعه حاستها ) اى جاست ايام عاداتها ( من اوله ) اى اول  
الوقت الذى كان الحيض ياتى فيه ( كرس ) اى كبته ( لا عادة لها ولا  
تمييز ) فجلس من اول وقت ابتدائها على ما تقدم ( ومن زادت عاداتها )  
مثل ان يكون حيضها خمسة من كل شهر فيعبر عنه ( او تعدت ) مثل ان  
تكون عاداتها من اول الشهر فتراه فى اخره ( او تأخرت ) عكس التى قبلها  
( فما تكررت ) من ذلك ( ثلاثا ) فهو ( حيض ) ولا تنسب الى ما خرج عن  
العادة قبل تكرره كدم المبتدأة الزائد على اقل الحيض فنصوم فيه وتصلى قبل  
التكرار وتغسل عند انقطاعه ثانيا فان تكررت ثلاثا صار عادة فتعيد ما صامته فيه  
من فرض ونحوه ( ومن نسي من اعادة شهر ) فان كانت عاداتها ستا فاقطع خمس

اغتسلت عند انقطاعه وصلت لايها طاهرة (وما عاد فيها ) اى فى ايام عاداتها  
 كما لو كانت عشرا فرأت الدم ستاتم اقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر  
 ( جلسته ) فيها لانه صادف زمن العادة كالم لم يقطع ( والصفرة والكدرة  
 فى زمن العادة حيض ) فجلسهما لابعد العادة ولوتكررتا لقولام عطية كذا  
 لانعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئا رواه ابو داود ( ومن رات يوما )  
 او اقل او اكثر ( دما ويوما ) او اقل او اكثر ثقافا لدم حيض ( حيث بلغ  
 مجموعها اقل الحيض ) ( واللقا طهر ) تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويكره  
 وطئها فيه ( ما لم يمر ) اى يجاوز مجموعهما ( اكثره ) اى اكثر الحيم  
 فيكون استحاضة ( والاستحاضة ونحوها ) ممن به سلس بول او منى او ريج  
 او جرح لا يرقى دمه او رطاف دائم ( تغسل فرجها ) لازالة ما عليه من  
 الحدث ( وتغسله ) عصبانين الخارج حسب الامكان فان لم يكن عصبه كالباور صلى  
 على حسب حاله ولا يلزم اعادة لهما لكل صلاة ان لم يفرط ( وتتوضا )  
 لدخول ( وقت كل صلاة ) ان خرج شئ ( وتصلى ) مادام الوقت فروضا  
 ونوافل ( فان لم يخرج شئ ) لم يجب الوضوء وان اعتيد انقطاعه زما  
 يتسع للوضوء والصلاة تبين لانه امكن الاثبات بها كاملة ومن يلحقه السلس  
 قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد ( ولا توطأ ) المستحاضة  
 ( الا مع خوف الفتن ) منه او منها ولا كفارة فيه ( ويستحب غسلها )  
 اى غسل المستحاضة ( لكل صلاة ) لان ام حبيبة استحيضت فسألت النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة  
 متفق عليه ( واكثر مدة النفاس ) وهو دم ترخيه الرحم للولادة ومدها  
 وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لمة من النفس  
 وهو الخروج من الجوف او من نفس الله كربت اى فرجها ( اربعون  
 يوما ) واول مدته من الوضع وما رآته قل الولادة يومين او ثلاثة بامارة  
 نفاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد  
 لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز الدم الاربعين وصادف عادة حيضها  
 ولم يزد او زاد وتكرر فيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضة  
 فى مدة نفاس ( ومتى طهرت قبله ) اى قبل انقضاء اكثره ( تطهرت )  
 اى اغتسلت ( وصلت ) وصامت كسائر الطهارات كالحائض اذا اقطع  
 دما فى عاداتها ( ويكره وطئها قبل الاربعين بعد ) انقطاع الدم ( والتطهير )

اى الاغتسال قال احمد ما يعجزنى ان يأتيتها زوجها على حدث عثان ابن  
ابى العاص اما انتة قبل الاربعين فقال لا تقرينى ولاه لا تأمن عود الدم  
فى زمن الوطى ( فان عاودها الدم ) فى الاربعين ( فشكوك فيه ) كالو  
لم تره ثم راته فيها ( وتصوم وتصلى ) اى شعب لانها واجبة فى ذمتها  
يبقين وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه ( وتقضى الواجب ) من صوم ونحوه  
احتياطاً ولوجوبه يقينا ولا تنضى الصلاة كما تقدم ( وهو ) اى النفاس  
( كالحيض فيما يحل : كالاستناعها دون المرح ( و ) فيما ( يحرم ) به  
كالوطى فى المرح والصوم والصلاة والطلاق بغير سوالها على عوض ( و )  
فما ( يجب ) به كالفسل والكفارة بالوطى فيه ( و ) فيما ( يسقط ) به  
كوجوب الصلاة فلا تقضيها ( غير العدة ) فان المفارقة فى الحياة تمتد  
بالحيض دون النفاس ( و ) غير ( البلوغ ) فثبت بالحيض دون النفاس للحصول  
البلوغ بالانزال السابق للحمل ولا يحتسب عدة النفاس على المولى بخلاف  
مدة الحيض ( وان ولدت امرأة توأمين ) اى ولدين فى بطن واحد ( قاول  
النفاس واخره من اولهما ) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوما  
فاكثر فلا نفاس للثانى ومن صارت نفسا بتعديها بضرب بطنها او بشرب  
دواء لم تقض

### كتاب الصلاة

فى اللغة الدعاء قال الله تعالى وصلى عليهم اى ادع لهم وفى الشرع اقوال  
واقفال مخصوصة مفتحة بالكبير محتثة بالتسليم يت صلاة لاشتمالها على الدعاء  
مشتقة من الصلوة وهما عرفان من جانب الدن وقيل عظماء يخيان فى  
الركوع والسجود وفرضت ليلة الاسرى ( تجب ) المجلس فى كل يوم وليلة  
( على كل مسلم مكلف اى بالغ عاقل ذكراً وانثى او حتى حر او عبد او  
مبعض ( الا حائضاً او نفساً ) فلا تجب عليهما ( ويقضى من زال عقله  
سجود او اغماء او سكر او طوعاً وكرهاً ( ارحوه ) كشرب دواء  
لحديث من نام عن صلاة وسبها فليصل اذا ذكرناه واه مسلم وغنى  
على عمار ثلاثاً ثم افارق وتوضا وقضا تلك الملائ ويقضى من شرب محرماً  
حتى زمن جون طراً متصلاً به تغليظاً عليه ولا أسمع ( الصلاة من  
مجنون ) وغير مميز لانه لا يعقل التية ( ولا ) تصح من ( كافر ) لعدم صحة

اتنية منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ويعاقب عليها وعلى سائر فروع الاسلام ( فان صلى ) الكافر على احواله في دار الاسلام او الحرب جماعة او منفردا بمسجد او غيره ( فسلم حكما ) فلو مات عقب الصلاة فتركته لا قاربه المسلمين ويفسل ويصلى عليه ويدفن في مقابرنا وان اراد البقاء على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقبل وكذا لو اذن ولو في غير وقته ( ويؤمر بها صغير لسبع ) اي يلزم وليه ان يأمره بالصلاة لتمام سبع سنين وتعليه اياها والطهارة ليعاها ذكرها كان او اتى وان يكفه عن المفاسد ( و ) ان ( يضرب عليها لعشر ) سنين لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه مروا ابنكم بالصلاة وهم ابناء سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وغيره ( فان بلغ في اثنتيها ) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة ( او بعدها في وقتها اعاد ) اي لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزئه عن الفريضة وبعد التيمم لا الوضوء والاسلام ( ويحرم ) على من وجبت عليه ( تأخيرها عن وقتها ) المختار او تأخير بعضها ( الا لتأوي الجمع ) اذ في فياح له تأخير لان وقت الثانية يصير وقتا لهما ( و ) الا ( مستغل بشرطها الذي يحصله قريبا ) كاقطاع ثوبه الذي ليس عنده غيره اذ لم يفرغ من خطاطته حتى خرج الوقت فان كان بعيدا عرفا صلى ولمن لزمه التأخير في الوقت مع العزم عليه ما لم يظن مانعا وتسقط جوته ولم يأثم ( ومن جحد وجوبها كفر ) اذا كان ممن لا يجهلها وان فعلها لانه مكذب لله ورسوله واجماع الامة وان ادعى الجهل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره لانه معذور فان اصر كفر ( وكذا تاركها تهاونا ) او كسلا لا يجحودا ( ودعاء امام او نائبه ) لفعلها ( فاصر وضاق وقت الثانية عنها ) اي عن الثانية لحديث اول ما تفقدون من دينكم الامانة واخر ما تفقدون الصلاة قال احمد كل شيء ذهب اخره لم يبق منه شيء فان لم يدع لفعلها لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لعذر يعتد سقطها مثله ( ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثا فيهما ) اي فيما اذا جحد وجوبها وفيما اذا تركها تهاونا فان تابا والا ضربت عنقهما والجملة كثيرها وكذا ترك ركن او شرطا وينبغي الاشاعة عن تاركها بركها حتى يتردد في الاسلام عليه ولا يلبه دعوة قلبه الشيخ تقي الدين ربيير - بالسريرة - يتردد بركها غيرها من زكاة وصوم

وسج تهاونا وبخلا في باب الاذان هو في اللغة الاعلام قال تعالى  
 وادان من الله ورسوله اى اعلام وفي الشرع اعلام بدخول وقت الصلاة  
 او قرينه ليعجز بذكر مخصوص ( والاقامة ) في الاصل مصدر اقام وفي  
 الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون  
 اطول الناس اعناقاً يوم القيامة رواء مسلم ( وهما فرضا كفاية ) لحديث  
 اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه ( على  
 الرجال ) الاحرار ( المتقين ) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد  
 ولا على النساء ولا على العبيد ولا على المسافرين ( للصلوات الخمس  
 المكتوبة ) دون المنذورة والمؤدات دون المقضيات والجمعة من الخمس  
 ويسنان لمنفرد وسفرا ولمقضية ( يقاتل اهل بلد تركوها ) اى الاذان  
 والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانهما من شعار الاسلام الظاهرة واذا  
 قام بهما من يحصل به الاعلام غالباً اجزاء عن الكل وان كان واحداً  
 والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بكان واحد وقيم  
 احدهم وان تشاحوا اقرع وتصح الصلاة بدونهما لكن يكره ( ويحرم  
 احبرتهما ) اى يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانهما قرينة لقا  
 عليهما ( لا ) اخذ ( رزق من بيت المال ) من مال الفتي\* ( لندم متطوع )  
 بالاذان والاقامة فلا يحرم كارتاق القضاء والغزاة ( و ) يسن ان ( يكون  
 المؤذن صيناً ) اى رفيع الصوت لانه يبلغ في الاعلام زاد في المعنى وغيره  
 وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسمعه ( اميناً ) اى عدلاً لانه مؤتمن  
 يرجع اليه في الصلاة وغيرها ( علماً بالوقت ) ليتحرر فيؤذن في اوله ( فان  
 تشاح فيه اثنان ) فاكتر ( قدم افضلهما فيه ) اى فيما ذكر من الحصال  
 ( ثم ) ان استوا فيها قدم ( افضلهما في دينه وعقله ) لحديث ليؤذن لكم  
 خياركم رواء ابو داود وغيره ( ثم ) ان استوا قدم ( من يختاره ) اكثر  
 ( الخبران ) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل فـ ( قرعة ) فايهم  
 خرجت له القرعة قدم ( وهو ) اى الاذان المختار ( خمس عشرة جملة )  
 لانه اذان بلال رضى الله عنه من غير ترجيح الشهادتين فان رجعهما فلا  
 بأس ( يرتلها ) اى يستحب ان يتمهل في الفاظ الاذان ويقف على كل  
 جملة وان يكون قائماً ( على علو ) كالمنازة لانه يبلغ في الاعلام وان يكون  
 ( منظرراً ) من الحدث الاصغر والاكبر ويكره ادان جنب واقامة محدث

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه ( مستقبل القبلة )  
لأنها اشرف الجهات ( جاعلا اصبعيه ) السبابتين ( في اذنيه ) لانه ارفع  
للصوت ( غير مستدير ) فلا يزيل قدميه (٥) في منارة ولا غيرها ( ملتفتا في  
الجملة يمينا وشمالا ) اى يسن ان يلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي على  
الفلاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لانه حقيقة التوحيد ( قائلا بسدھا )  
اى يسن ان يقول بعد الحيلتين ( في اذان الصبح ) ولو اذن قبل الفجر  
( الصلاة خير من النوم مرتين ) لحديث ابى مخذورة رواء احمد وغيره ولانه  
وقت ينسام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة  
( وهى ) اى الاقامة ( احدى عشرة ) جملة بلا تنية وتباح تنيتهما ( يحدوها )  
اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان ( ويقيم من اذن ) استحبابا فلو  
سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع  
ابو مخذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله فى المبدع ( فى مكانه ) اى يسن  
ان يقيم فى مكان اذانه ( ان سهل ) لانه ابلغ فى الاعلام فان شق كان اذن فى منارة  
او مكان بعيد عن المسجد اقام فى المسجد لثلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا  
باذن الامام ( ولا يصح ) الاذان ( الا مرتبا ) كاركان الصلاة ( متواليا ) عرفا لانه  
لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان نكسه لم يعتد به ولا تعتبر الموالاة بين الاقامة  
والصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد  
الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا ( من ) واحد ذكر ( عدل ) ولو  
ظاهرا فلو اذن واحد بعضه وكله اخر او اذنت امرأة او حتى او ظاهرا  
الفسق لم يعتد به ويصح الاذان ( ولو ) كان ( ملتحا ) اى معطرا به ( او ) كان  
ملحونا ملتحا لا يحيل المعنى ويكرهان ومن ذى لثنة فاحشة وبطل ان احيل  
المعنى ( ويجزى ) اذان ( من يميز ) لصحة صلاته كالبالغ ( ويبطلهما ) اى  
الاذان والاقامة ( فصل كثير ) بسكوت او كلام ولو مباحا ( و ) كلام يسير  
محرم كقذف وكره السير غيره ( ولا يجزى الاذان قبل الوقت ) لانه شرع  
للاعلام بدخوله ويسن فى اوله ( الا الفجر ) فيصح ( بعد نصف الليل )  
لحديث ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم  
متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن فى الوقت  
وان يتخذ ذلك عادة ليلا يقر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

(٥) قوله فلا يزيل قدميه قال المجد وجع الا فى حارة ونحوها فيستدير اه

الحاضر فبقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) أى المؤذن (بعد اذان مغرب) او صلاة يسن تعجيلها قبل الاقامة (يسيراً) لان الاذان شرع للاعلام فسن تأخير الاقامة للدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (فوايت اذن للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت الفايضة واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليساً اسر والاجر فلو ترك الاذان لها فلا بأس (ويسن لسامعه) أى لسامع المؤذن او المقيم ولو ان السامع امرأة او سمعه ثانياً وثالثاً حيث سن (متابعته) سرا بمثل ما يقول ولو فى طواف او قراءة ويقضيه المصلى والمخلى (و) تسن (حوقله فى الحيلة) أى ان يقول السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال المؤذن او المقيم حى على الصلاة حى على الفلاح واذا قال الصلاة خير من النوم ويسمى التشويب قال السامع صدقت وبررت واذا قال المقيم قد قامت الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة انفسهما ليجمعا بين ثواب الاذان والاجابة (و) يسن (قوله) أى قول المؤذن وسامعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل وسيبويه (رب هذه الدعوة) بفتح الدال أى دعوة الاذان (التسامة) أى الكاملة السالمة من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) التى ستقوم وتفعل بصفتها (ات محمدا الوسيلة) منزلة فى الجنة (والفضيلة وابته مقام محمودا الذى وعده) أى الشفاعة العظمى فى موقف القيامة لانه يحمده فيه الاولون والآخرين ثم يدعو ويحرم خروج من وجبت عليه الصلاة بعد الاذان فى الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع ﴿باب شروط الصلاة﴾ الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده (شروطها) أى ما يجب لها (قبلها) أى تتقدم عليها وتسبقها الا نية فالأفضل مقارنتها للتحريم ويجب استمرارها أى الشروط فيها وبهذا المعنى فارقت الاركان (منها) أى من شروط الصلاة الاسلام والمقل والتمييز وهذه شروط فى كل عبادة الا التمييز فى الحج وبأنى ولذلك لم يذكرها كثير من الاصحاب هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح الا به وهو حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلوات الخمس ثم قال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف



اليه وتكرر بتكرره ( و ) منها ( الطهارة من الحدث ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا حدث حتى يتوضأ متفق عليه ( و ) الطهارة من ( النجس ) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي او ثوبه او بقمته ويأتى والصلوات المفروضة خمس في اليوم والليلة ولا يجب غيرها الا لعارض كالنذر ( فوقت الظهر ) وهى الاولى ( من الزوال ) اى ميل الشمس الى المغرب ويستمر ( الى مساوات الشئ ) الشاخص ( فيئه بعد فيئه الزوال ) اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس اعلم ان الشمس اذا طلعت رفعت لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس الى وسط السماء وهى حالة الاستواء انتهى نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال ويقصر الظل في الصيف لارتفاعها الى الجو ويطول في الشتاء ويختلف بالشهر والبلد ( وتعييلها ) اى الظهر ( افضل ) وتحصل فضيلة التعييل بالتأهب اول الوقت ( الا في شدة حر فيستحب تأخيرها الى ان يتكسر الحديث ابردوا بالظهر ) ولو صلى وحده او بينه ( او مع غيم لمن يصلى جماعة ) اى ويستحب تأخيرها مع غيم الى قرب وقت العصر لمن يصلى في جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فطلب الاسهل بالخروج لهما معا وهذا في غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا ( ويليها ) اى بلى وقت الظهر ( وقت العصر ) المختار من غير فصل بينهما ويستمر ( الى مصير الفجر ) مثليه بعد فيئه الزوال ( اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس ) ( و ) وقت ( الضرورة الى غروبها ) اى غروب الشمس فالصلاة فيه اذا لكان يأنم بالتأخير اليه لغير عذر ( ويسن تعجيلها ) مطلقا وهى الصلاة الوسطى ( ويليها وقت المغرب ) وهى وتر النهار ويمتد ( الى مغيب اخره ) اى الشفق الاحمر ( ويسن تعجيلها الا ليلة جمع ) اى مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن ( لمن ) يباح له الجمع و ( قصدها محرما ) تأخير المغرب ليجمعها مع العشاء تأخيرا قبل حط رحله ( ويليها وقت العشاء الى ) طلوع ( الفجر الثاني ) وهو الصادق وهو ( البياض المعترض ) بالشرق ولا ظلمة بعده والاول مستطيل ازرق له شعاع ثم يطلم ( وتأخيرها الى ) ان يصاها في اخر الوقت المختار وهو ( ثلث الليل افضل ان سهل ) فن شق و'و على بعض المأمومين كره ويكره النوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا او اشغل او مع اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثلث بلا عذر لانه وقت ضرورة ( وبابه

وقت الفجر ( من طلوعه ) الى طلوع الشمس وتجيلها افضل ) مطلقا  
ويجب التأخير لتعلم فائحة او ذكر واجب امكنه تعلمه في الوقت وكذا لو امره  
والله به ليصلي به ويسن لحاقن ونحوه مع سعة الوقت ( وتذكر الصلاة )  
اداءه بادراك تكبيرة ( الاحرام في وقتها ) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع  
الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لغيب  
عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتي ( ولا يصلي )  
من جهل الوقت ولم تكن مشاهدة الدلائل ( قبل غلبة ظنه بدخول وقتها  
اما بإجتهاد ) ونظر في الأدلة اوله صنعة وجرت عادة بعمل شيء مقدر  
الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شيء مقدر ويستحب له التأخير حتى  
يتيقن ( او يخبر ) ثقة ( متيقن ) كان يقول رأيت الفجر طالما او الشفق  
غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل بخبره ويعمل باذان ثقة عارف ( فان  
احرم بإجتهاده ) بان غلب على ظنه دخول الوقت لدليل  
مما تقدم ( فبان ) احرامه ( قبله ) فصلاته نفل لانها لم تجب ويعيد  
فرضه والا يتبين له الحال او ظهر انه في الوقت فصلاته ( فرض ) ولا اعادة  
عليه لان الاصل براءة ذمته ويعيد الاعمى العاجز مطلقا ان لم يجد من  
يقلده ( وان ادرك مكلف من وقتها ) اى وقت فريضة ( قدر التحريم )  
اى تكبيرة الاحرام ( ثم زال تكليفه ) بنحو جنون ( او ) ادركت الظاهرة  
من الوقت قدر التحريم ثم ( حاض ) او نفست ( ثم كلف ) الذى كان  
زال تكليفه ( وطهرت ) الحائض او النفسا ( قضوها ) اى قضوا تلك  
الفريضة التى ادركوا من وقتها قدر التحريم قبل لانها وجبت بدخول وقتها  
واستقرت فلا تسقط بوجود المانع ( ومن صار اهلا لوجوبها ) بان بلغ  
صغير او اسلم كافر او افاق مجنون او طهرت حائض او نفسا ( قبل خروج  
وقتها ) اى وقت الصلاة بان وجد ذلك قبل العروب مثلا ولو بقدر تكبيرة  
( لزمته ) اى العصر ( وما يجمع اليها قبلها ) وهى الظهر وكذا لو كان  
ذلك قبل الفجر لزمته العشا والمغرب لان وقت الثانية وقت الاولى حال  
العذر فذا ادركه المذخور فكانه ادرك وقتها ( ويجب فورا ) ما لم ينصرف في  
بدنه او معيشة يحتاجها او يحسر لصلاة عيد ( قضا الفوائت مرتبة ) ولو  
كثرت ويسن صلاتها جماعة ( ويسقط الترتيب بنسيان ) للعذر فان نسي  
الترتيب بين الفوائت او بين حاضرة وفايتة حتى فرغ من الحاضرة صحت

ولا يسقط بالجهل ( و ) يسقط الترتيب ايضا ( بخشية خروج وقت اختيار الحاضرة ) فان خشى خروج الوقت قدم الحاضرة لانها أكد ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لفرض حج كانتظار رفقة او جماعة لها ومن شك فيما عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب ابرا ذمته يقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما تيقن وجوبه ( ومنها ) اى من شروط الصلاة ( ستر العورة ) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا والستر يفتح السبيل التغطية وبكسرهما ما يستر به والعورة لغة النقصان والنقص المستقيم ومنه كلمة عورا اى قبيحة وفى الشرح القبل والدبر وكلما يستحي منه على ما يأتى تفصيله ( فيجب ) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفى ظلمة وخارج الصلاة ( بما لا يصف بشرتها ) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان السترا اذا يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفى الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصى وحفيرة وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره وبياض كشفها لتداو وتخل ونحوهما ولزوجة وسيد وزوجة وامة و ( عورة رجل ) ومن بلغ عشرين ( وامة وام ولد ) ومكاتب ومديرة ( ومتنق بعضها ) وحرمة مميزة ومراقة ( من السرة الى الركبة ) وليس من العورة وابن سبع الى عشر الفرجان ( وكل الحرمة ) البالغة ( عورة الا وجهها ) فليس عورة فى الصلاة ( وتستحب صلاته فى ثوبين ) كالقميص والرداء او الازار او السراويل مع القميص ( ويكفى ستر عورته ) اى عورة الرجل ( فى الثقل و ) ستر ( عورته مع ) جميع ( احد طاقه فى الفرض ) ولو بما يصف البشرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الرجل فى الثوب الواحد ليس على طاقه منه شئ رواه الشيخان عن ابى هريرة ( و ) تستحب ( صلاتها ) اى صلاة المرأة ( فى درع ) وهو القميص ( وخمار ) وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت حلقها ( وملحفة ) اى ثوب تلحف به وتكره صلاتها فى نقاب وبرقع ( ويجزى ) المرأة ( ستر عورتها ) فى فرض ونفل ( ومن انكشف بعض عورته فى الصلاة رجلا كان او امرأة ) وغش عرقا وطال الزمن اعاد وان قصر الزمن او لم يغش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده ( او صلى فى ثوب محرم عليه ) كمنسوب كله او بعضه وحرير ومنسوح يذهب او فضة ان كان

رجلاً واحداً غيره وصلى فيه طاملاً ذاكراً أعاد وكذا إذا صلى في مكان غضب  
 (أو) صلى في ثوب (نجس أعاد) ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل)  
 غضب أو (نجس) ويركع ويسجد إن كانت الحاجة يأسه ويومي برطوبة  
 غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويصلي عرياناً مع ثوب مغمصوب لم يجد غيره  
 وفي حرير ونحوه لعدم غيره ولا يصح قلّ أبغ (ومن وجد كفاية عورته  
 سترها) وجوباً وترك غيرها لأن سترها واجب في غير الصلاة ففيها أولى  
 (والأ) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (الفرجين) لأنها الحش  
 (فإن لم يكفهما) وكفى أحدهما (قالب) أولى لأنه يفرج في الركوع  
 والسجود إلا إذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلي جالساً ويلزم  
 العريان تحصيل السترة بثمن أو أجرة مثلاً أو زائد يسيراً (وإن أعير سترة  
 لزمه قبولها) لأنه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للذة  
 ولا يلزمه استعارتها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعدا)  
 ولا يتربع بل ينضام (بالإيحاء استحباباً فيهما) أي في القعود والإيحاء بالركوع  
 والسجود فلو صلى قائماً وركع وسجد جاز (ويكون إمامهم) أي إمام العراء  
 (وسطهم) أي بينهم وجوباً ما لم يكونوا عمياً أو في ظلمة (ويصلي كل نوع)  
 من رجال ونساء (وحده) لأنفسهم إن اتسع محلهم (فإن شق) ذلك  
 (صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن  
 الرجال (فإن وجد) المصلي عرياناً (سترة قريبة) عرفاً (في أثناء الصلاة  
 ستر) بها عورته (وبنى) على ما مضى من صلاته (والأ) يجدها قريبة  
 بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من عتقت فيها  
 واحتاجت إليها (ويكره) في الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه  
 ولا يرد طرفه على الآخر ويكره فيها (اشتال الصما) بأن يضطجع بثوب  
 ليس عليه غيره والاضطجاع أن يجعل وسط الرداء تحت طاقه الأيمن وطرفه  
 على عاتقه الأيسر فإن كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة  
 (تغطية وجهه والثناء على فمه وواقفه) بلا سبب لئله صلى الله عليه وسلم أن  
 يغطي الرجل فاه رواه أبو داود وفي تغطية القم تشبه بفعل الجوس عند  
 عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كنه) أي أن يكفه عند السجود معه  
 (ولفه) أي لف كنه بلا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا أكف شعراً  
 ولا ثوباً متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزناز) أي بما يشبه شد

الزناز لما فيه من التشبه باهل الكتاب وفي الحديث من تشبه بقوم فهو منهم  
رواه احمد وغيره باسناد صحيح ويكره للمرأة شد وسطها في الصلاة مطلقا  
ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزناز (وتحرم الحياء في توب وغيره) من  
عمامة وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم  
من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه ويجوز الاسبال من غير  
الخيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) اى على صورة حيوان الحديث  
الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت  
وان تصنع وان ازيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم  
(استعماله) اى المصور على الذكر والاثنى فى لبس وتعليق وستر جدر  
لا اقتراشه وجعله نخدا (ويحرم) على الذكر (استعمال مسدوح) بذهب  
او فضة (او) استعمال (مموه بذهب) او فضة غير ما يأتى فى الزكاة من  
انواع الخلى (قبل استعماله) فان تغير لونه ولم يحصل منه شئ بمرضه على  
النار لم يحرم لعدم السرف والخيلاء (و) تحرم (ثياب حرير) (و) يحرم  
(ما) اى توب (هو) اى الحرير (أكثره ظهورا) مما سمع معه (على  
الذكور) والخنثى دون النساء لبسا بلا حاجة واقتراشا واستنداد وتامقا  
وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة متفق عليه  
واذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة (لا استيبا)  
اى الحرير وما سمع معه ظهورا ولا الخنز وهو ما سدى بالابريسم والحلم  
بصوف او قطن ومموه (او) لبس الحرير الخالص (مروورة او حكة او  
مرض او قتل او حرب) ولو بلا حاجة (او) كان الحرير (حشوا) ثياب  
او فرش فلا يحرم لعدم الفخر والخيلاء بخلاف البطانة ويحرم اللباس صبي  
ما يحرم على رجل وتشبه رجل باثنى فى لبس وغيره وعكسه (او كان)  
الحرير (علما) وهو طراز الثوب (اربع اصابع فما دون) (او كان) رقاعا  
او لبة حبيب) وهو الزيق (وسجف فراء) جمع فروة ونحوها مما يستجف  
سكل ذلك بباح من الحرير اذا كان قدر اربع اصابع قتل ما روى مسلم عن  
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او  
ثلاثة او اربعة ويباح ايضا كيس المحم وخياضة به وازرار (ويكره المعصفر)  
فى غير احرام (و) يكره (المنزعم للرجال) لانه عليه الصلاة والسلام

نهى الرجال عن التعرّف متفق عليه ويكره الاحمر الخالص والمشي بنعل واحدة ويكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة الى ذراع ويكره لبس الثوب الذى يصف البشرة للرجل والمرأة وثوب الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالاصابع ( ومنها ) اى من شروط الصلاة ( اجتناب النجاسة ) حيث لم يصف عنها بيدن المصلى وثوبه وبقيتهما وعدم حملها لحديث تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ووهله تعالى وثيابك فطهر ( فن حمل نجاسة لا يعنى عنها ) ولو بقارورة لم تصح صلاته فان كانت مغفوا عنها كس حل مستجرا او حيوانا طاهرا صحت صلاته ( او لاقاها ) اى لاقى نجاسة لا يعنى عنها ( بثوبه او بدنه لم تصح صلاته ) لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حايطا نجسا لم يستند اليه او قابلهما راكعا او ساجدا ولم يلاقها صحت ( وان طين ارضا نجسة او فرشها طاهرا ) صفيقا او بسطه على حيوان نجس او صلى على بساط باطنه فقط نجس ( كره ) له ذلك لا عتاده على ما لا تصح الصلاة عايه ( وصحت لانه ) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها ( وان كانت ) النجاسة ( بطرف مصلى متصل به صحت ) الصلاة على الطاهر ولو تحرك الجس بحركته وكذا لو كان تحت قدمه جبل مشدود فى نجاسة وما يصلى عليه منه طاهر ( ان لم ) يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث ( ينجر ) معه ( بمشيته ) فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا لا يقدر على جره اذا استصى عليه صحت لانه ليس بمستتبع لها ( ومن رأى عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها ) اى النجاسة ( فيها ) اى فى الصلاة ( لم يعدها ) لاحتمال حدوثها بعدها فلا تبطل بالشك ( وان علم انها ) اى النجاسة ( كانت فيها ) اى فى الصلاة ( لكن جهلها او نسبها اناد ) كما لو صلى محدثا ناسيا ( ومن جبر عظمه ) بعظم ( نجس ) او خيط جرحه بحيث نجس وصح ( لم يجب قلمه مع الضرر ) بفوات نفس او عضو او مرض ولا يقيم له ان غطاه اللحم وان لم يخف ضررا لزمه قلمه ( وما سقط منه ) اى من ادمى ( من عضو اوسن ف ) هو ( طاهر ) اعاده او لم يعده لان ما اين من حي فهو كهيئة ومينة الا ادمى طاهرة وان جعل موضع سن شاة مدكاة فصلاته معه صحيحة ثبت او لم يثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بقرا مل وهى الا عقصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا ( ولا تصح

( الصلاة ) بلا عذر فرصا ككاتب او نقلا غير صلاة جنازة ( في مقبرة )  
بتثليث الباء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره ( و ) لا في ( حش ) بضم  
الحاء وفحها وهو المرحاض ( و ) لا في ( حمام ) داخله وخارجه وجميع  
ما يتبعه في البيع ( واعطان ابل ) واحدها عطن بفتح العطاء وهي المعاطن  
جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتأوى اليها ( و ) لا في منصوب ( و )  
ومجزرة ومزبلة وقارة طريق ( و ) لا في ( اسطحها ) اى اسطحة تلك  
المواضع وسطح نهر والمنع فيما ذكر تعبدى لما روى ابن ماجة والترمذى  
عن ابن عمران رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل في سبع مواطن  
المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق  
ظهر بيت الله ( وتصح ) الصلاة ( اليها ) اى الى تلك الاماكن مع الكراهة  
ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجنازة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لضرورة  
وغصب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة ويأتى ( ولا تصح  
القرىضة في الكعبة ولا فوقها ) والحجر منها وان وقف على متنها بحيث  
لم يبق وراءه شئ منها او وقف خارجها وسجد فيها سجدت لانه غير مستدبر لشيء  
مها ( وتصح الباقلة ) والمنذورة فيها وعليها ( باستقبال شاخص مها ) اى مع  
استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا  
شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المنع وفي الشرح عن الاصحاب لانه غير  
مستقبل لشيء منها وقال في التسقيح اختاره الاكثر وقال في المنع الاولى انه  
لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح  
على جبل ابى قيس وهو اعلى منها وقدمه في التسقيح وصححه في تسقيح الفروع قل  
في الانصاف وهو المذهب على ما اصطالحناه ويستحب نعله في الكعبة بين  
الاسطوانتين وجاهه اذا دخل لعله عليه الصلاة والسلام ( ومنها ) اى من  
شروط الصلاة ( استقبال القبلة ) اى الكعبة او جهة لمن بعد سميت قبلة لاقبال  
الناس عليها قال تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام ( فلا تصح ) الصلاة  
( بدونه ) اى بدون الاستقبال ( الا لعاجز ) كالمربوط لغير القبلة والمصلوب  
وعند اشتداد الحرب والا ( لمتعل ركب سائر ) لا نازل ( في سفر ) مباح  
طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحلته حيث  
ما توجهت به ( ويلزمه افتتاح الصلاة ) بالاحرام ان امكنه ( اليها ) اى الى  
القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيرة

ويومئذٍ بهما ويجعل سجوده اخفض وراكب الحفة الواسعة والسفينة والراحلة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الالمسافر (ماش) قياسا على الراكب (ويلزمه) اى الماشى (الافتتاح) اليها (والركوع والسجود اليها) اى الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا بطلت وان داسها مكره فلا وان لم يعذر من عدلت به دابته او عدل الى غير القبلة عن جهة سيره مع عله او عذر وطال عدوله عرفا بطلت (وفرض من قرب من القبلة) اى الكعبة وهو من امكنه معايتها او الخبر عن يقين (اصابة عينها) ببذنه كله بحيث لا يخرج شئ منه عن الكعبة ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال (جهتها) فلا يضر التيامس ولا التياسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم لان قبلته متينة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (ثقة) عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلا او امرأة (او وجد محاريب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار اجماع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث علمها للمسلمين ولا يخرف (ويستدل عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلا وهو نجم خفى شمالي وحوله النجم دائرة كفراشة الرضى في احد طرفيه الجدى والاخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلى بالشام وعلى عاتقه الابرص بمصر (ويستدل عليها بالشمس والقمر ومنازلهما) اى منازل الشمس والقمر تطلع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اى التعلم ويقلد ان ضاق الوقت (وان اجتهد مجتهدان فاختلغا جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه ولا يقتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الاخر (ويتبع المقلد) لجهل او عمى (او قههما) اى اعلمهما واصدقهما واشدهما تحرياً لدينه (عنده) لان الصواب اليه اقرب فان تساويا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجد اعمى او جاعل من يقلده فقهرىا وصلياً فلا اعادة وان صلى بصير حضرا فاختطاً او صلى اعمى بلا دليل من لمس عراب او نحوه او خبر ثقة اعاد (ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعى طلبا



جديداً ( ويصلى ) بالاجتهاد ( الثاني ) لانه ترجح في ظنه ولو كان في صلاة  
ويبنى ( ولا يقضى ما صلى : ) الاجتهاد ( الأول ) لان الاجتهاد لا يتقضى  
الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطأ يقينا لزم قبوله وان لم يظهر المجتهد جهة  
في السفر صلى على حسب حاله ( ومنها ) اى من شروط الصلاة ( الية )  
وبها تمت الشروط وهى لغة القصد وهو عزم القلب على الشيء وشروط  
العزم على فعل العبادة تقرباً الى الله تعالى ومحلها القلب والتامض بها ايسر  
بشرط اذ الفرض جعل العبادة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه  
لم يضر ( فيجب ان ينوى عين صلاة معينة ) فرضاً كانت كالظهر والعصر  
او نقلاً كالوتر والسنة الراتبية لحديث انما الاعمال بالنيات ( ولا يشترط في  
الفرض ) ان ينويه فرضاً فكفى نية الظهر ونحوه ( و ) لا فى ( الاداء ) لا  
فى ( القضاء ) نيتهما لان التعيين يغنى عن ذلك ويصح قضاء بنية ادائه وعكسه  
اذا بان خلاف ظنه ( و ) لا يشترط فى ( النفل والاعادة ) اى الصلاة  
المعادة ( نيتين ) فلا يعتبر ان ينوى الصبي الظهر نقلاً ولا ان ينوى العنود  
من اعادها معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة العمل  
الى الله تعالى فيها ولا فى باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن عليه  
ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يتنع محبتها قصد تعليمها ونحوه  
( وينوى مع التحريمة ) لتكون الية مقارنة لامادة ( وله تقديمها ) اى النية  
( عليها ) اى على تكبير الاحرام ( بزمن يسير ) صرفاً ان وجدت النية  
( فى الوقت ) اى وقت المؤدات والراتبية ما لم يفسخها ( فان قطعها فى اثناء  
الصلاة او تردد ) فى فسخها ( بطأت ) لان استدامة النية شرط ومع  
الفسخ او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو عاقه على شرط لا ان عزم على  
فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى فى النية او التحريمة استأنفها وان  
ذكر قبل قطعها فان لم يكن اى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع  
الشك عملاً استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك ( وان قاب منفرد ) او  
مأموم ( فرضه نقلاً فى وقته انتسج جاز ) لانه اكل فى المعنى كقضاء استسج  
للإصلاح لكن يكره لغير غرض صحيح مثل ان يحرم منفرداً فيريد الجماعة  
فى جماعة ونص احمد فيمن صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الجماعة  
واقامت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بمحذور  
الجماعة بطريق الاولى ( وان انتقل بنية ) من غير تحريمة ( من فرض الى

فرض آخر بطلا لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله  
بتكثير احرام صح ويقلب فلا بان عدمه كفاية فلم تكن وفرض لم يدخل وقته  
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الايتمام) لان  
الجماعة يتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطا رجلا كان المأموم  
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فسدت صلاتهما  
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماما او مأموما  
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به  
امامه وان نوى زيد الاقضاء بعمرو ولم ينو همرؤ الامامة سحت صلاة  
همرو وحده ونصح نية الامامة ظاناً بحضور مأموم لا شاكاً (وان نوى  
المنفرد الايتمام) في اثناء الصلاة (لم يصلح) لانه لم ينو الايتمام في ابتداء  
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضا كانت الصلاة او فلا (كما)  
لا تصح (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضا) لانه لم ينو  
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاء انه يصلح في النقل وقدمه في المنع  
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يتشهد وحده فجاء ابن عباس  
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الاكثر لا يصلح  
في فرض ولا نفل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التسبج وقطع  
به في المنتهى (وان انقرد) اى نوى الافراد (مؤتم بلا عذر) كمرض  
وغلبة داس وتطويل امام (بطلان) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر سحت  
فان فارقته في ثانية جمعة لعذر اتهمها جمعة (وتبطل صلاة مأموم بطلان  
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استخلاف) اى فليس للامام ان يستخلف  
من يتم ٣٣ ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام بطلان صلاة مأموم  
ويتمها منفردا (وان احرم امام الحى) اى الراتب (بمن) اى بمأمومين  
(احرم ٣٢ نائبه) لغيبته وبى على صلاة نائبه (وعاد) الامام (النائب  
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى الله عليه وسلم والناس في  
الصلاة فخاص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق  
اثنان فاكثر ببعض الصلاة قائم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما او اتم  
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح  بلب صفة الصلاة  يسن الخروج  
اليها سكنية ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى  
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اصابعه ولا ينحوض في

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للامام فلأموم (القيام عند) قول المقيم (قد من اقامتها) اى من قد قامت الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواه ابن ابي اوفى وهذا ان رأى المأموم الامام والا قام عند رؤيته ولا يحرم الامام حتى تفرغ الاقامة (و) تسن (تسوية الصف) بالنكائب والاكعب فليلتفت عن يمينه فيقول استووا يرحمكم الله وعن يساره كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون وعينه والصف الاول للرجال افضل وله ثوابه وثواب من وراء ما اتصلت الصفوف وكلما قرب منه فهو افضل والصف الاخير للنساء افضل (ويقول) قائما فى فرض مع القدرة (الله اكبر) فلا تنعقد الا بها لعلها لحديث تحريمها التكرير رواه احمد وغيره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة الله او اكبر او قال اكبر وان مططه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريمة او ابتدأها او اتها غير قائم صحت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريمة (رافعا يديه) ندبا فان عجز عن رفع احدهما رفع الاخرى مع ابتداء التكرير وينهيه معه (مضومة الاصابع ممدودة) الاصابع مستقبلا ببنائونها القبلة (حذو) اى مقابل (منكبه) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبه ثم يكبر متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط بزياع التكرير كله وكشف يديه هنا وفى الدعاء افضل ورفعها اشارة الى رفع السجاب بينه وبين ربه (كالسجود) يبنى انه يسن فى السجود وضع يديه بالارض حذو منكبه (ويسمع الامام) استحبابا بالتكرير كله (من خلفه) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده والتسلية الاولى فان لم يمكنه اسماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لفعل اى بكر معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقراءته) اى كما يسن للامام ان يسمع قراءته من خلفه (فى اولي غير الظهرين) اى الظهر والعصر فيجهر فى اولي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدى والكسوف والاستسقا والتراوىح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغیره) اى غير الامام وهو المأموم والمنفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوا فى كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو ما يتأتى استماعه حيث

لامانع فان كان مانع بان كان عياط وغيره فبحيث يحصل السماع مع عدمه  
(ثم) اذا فرغ من التكمية (يقبض كوع يسراه) بينه ويجعلهما (تحت  
سرته) استحباباً لقول على من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة  
رواه احمد وابو داود (وينظر) المصلى استحباباً (مسجده) اى موضع  
سجوده لانه اخشع الا فى صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندباً (فيقول  
سبحانك اللهم) اى ازهدك اللهم عما لا يليق بك (وبحمدك) سبحتك  
(وتبارك اسمك) اى كثرت بركاته (وتعالى جددك) اى ارفع قدرك  
وعظم (ولا اله غيرك) اى لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة  
والسلام يستفتح بذلك رواه احمد وغيره (ثم يستمذ) ندباً فيقول اعوذ  
بالله من الشيطان الرجيم (ثم يسمي) ندباً فيقول بسم الله الرحمن الرحيم  
وهى قرآن اية منه تزلت فصلاتين السور غير برأة فيكره ابتداءها بها  
ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسلة (سراً) ويخفى فى غير صلاة فى الجهر  
بالبسلة (وليست) بالبسلة (من الفاتحة) وتستحب عند كل فعل مهم (ثم  
يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها وهى ركن فى كل ركعة وهى افضل سورة  
واية الكرسي اعظم اية وسميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة  
وبكتابتها فى المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية  
(فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال) عرفا اعادها فان  
كان مشروعا كسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة  
امامه وكسجوده للتلاوة مع اسامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقاً (او  
ترك منها تشديدة او حرفاً او ترتيباً لزم غير مأموم اعادتها) اى اعاده  
الفاتحة فيستأنفها ان تعمد (\*) وليستحب ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند  
كل اية كقراءته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط فى التشديد والمد  
(ويجهر الكل) اى المنفرد والامام والمأموم معا (بأمين فى) الصلاة  
(الجهرية) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القرآن وانما هى طابع

(\*) قوله ان تعمد انخ مفهوماً انه اذا لم يتعمد لم يعد وهذا صحيح فيما اذا رجع الى  
قطع الموالاة فى الفاتحة واما اذا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح فانه لا فرق  
بين ترك ذلك عمداً او غيره وعلى كل حال فى هذا القيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقال ان  
كان من جهة قطع الموالاة فى قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عمداً اعادها والا لم  
يعدها وبني واما اذا كان ترك تشديدة او حرفاً اعاد الفاتحة بكل حال ان قامت الموالاة  
والا اعاد الكلمة والله اعلم [س . م]

الدعاء ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد مجيها فان تركه امام او اسره اتي به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقب القراءة من غيره صحت ( ثم يقرأ بعدها ) اى بعد الدائخة (سورة) ندبا كاملة فيستفتحها بسم الله الرحمن الرحيم وتجوز اية الا ان احمد استحب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز نفرقة السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم قله والاطالة و ( تكون ) السورة ( في ) صلاة ( الصبح من طوال الفصل ) بكسر الطاء واوله ق ولا يكره لعذر كرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله ( و ) تكون ( السورة في ) صلاة ( المغرب من قصاره ) ولا يكره بطواله ( و ) تكون السورة ( في الباقي ) من الصلوات كالظهرين ( والعشا من اوساطه ) ويحرم تنكيس الكلمات وتبعل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها ( ولا تصح ) الصلاة ( بقراءة خارجة عن مصحف عثمان ) ابن عفان رضي الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متابعات وتصح بما وافى مصحف عثمان وصح سنده وان لم يكن من العشرة وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنات ( ثم بعد ذلك من قرائته السورة ( يركع مكبرا ) اقول ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه ( رافعا يديه ) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استبج الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدهما يرفع راسه متفق عليه ( ويضعهما ) اى يديه ( على ركبتيه مفرجتي الاصابع ) استحبها ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلي ( مستويا ظهره ) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجافي مرفقيه عن جنبه والجري الانحناء بحيث تكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورا ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتمتها الكمال ( ويقول ) رأكما ( سبحان ربى العظيم ) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواه مسلم وغيره والاقصر عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاءه للإمام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التسبيح التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث ( ثم يرفع راسه ويديه ) لحديث ابن عمر السابق ( قائلا امام ومنفرد سمع الله لمن حمده ) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سمع استجاب ويقولان ( بعد قيامهما ) واعتدالهما ( ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد ) اى حمدا لو كان اجساما ملأ ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد ( و ) يقول ( مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فتولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يديه على شماله او ارسلهما ( ثم ) اذا فرغ من ذكر الاعتدال ( يخر مكبرا ) ولا يرفع يديه ( ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبتيه ثم يديه ثم جبهته مع افه ) لقول ابن عباس امر الله صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع راسه على الارض ولا محب مباشرة المتنى بشئ منها قصح ( ولو ) سجد ( مع حائل ) بين الاعضاء ومصلا قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة اذا كان الحائل ( ليس من اعضاء سجوده ) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قنبيه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزه ذكره فى الشرح ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بغيرها ويومى ما يمكنه ( ويجازى ) الساجد ( عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه ) وهما عن ساقيه ما لم يؤذ جازه ( ويفرق ركبتيه ) ورجليه واصابع رجليه ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد عرفيه على فخذه ان طال ( ويقول فى السجود ) سبحان ربى الاعلى على ما تقدم فى تسبيح الركوع ( ثم يرفع ) رأسه اذا فرغ من السجدة

( مكبرا ويجلس مفترشا يسراه ) اى يسرى رجليه ( ناصبا يثناه ويجرحها من تحته ويشى اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموما الاصابع ) ويقول ( بين السجدين ) رب اغفرلى ( الواجب مرة والكمال ثلاثا ) ويسجد ( السجدة الثانية كالاولى ) فيما تقدم من التكبير والتسبيح وغيرها ( ثم يرفع ) من السجود ( مكبرا ناهضا على صدور قدميه ) ولا يجلس للاستراحة ( معتمدا على ركبتيه ان سهل ) والا اعتمد بالارض وفي الغيبة يكره ان يقدم احدى رجليه ( ويصلى ) الركعة ( الثانية كذلك ) اى كالاولى ( ماعدا التحريم ) اى تكبيرة الاحرام ( والاستفتاح والتعوذ وتجديد النية ) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم يتعوذ فيها تعوذ فى الثانية ( ثم ) بعد فراغه من الركعة الثانية ( يجلس مفترشا ) كجلوسه بين السجدين ( ويداء على فخذه ) ولا يلقمهما ركبتيه ( يقبض خصر ) يده ( اليمنى ) وينصرها ويحلق ابهامها مع الوسطى ( بان يجمع بين راس الابهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه ) ويشير بسبابتها ( من غير تحريك ) فى تشهد ( ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبيها على التوحيد ) ويبسط ( اصابع ) اليسرى ( مضمومة الى القبلة ) ويقول ( سرا التحيات لله ) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والعظمة لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به ( والصلوات ) اى الخمس او الرحمة او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية ( والطيبات ) اى الاعمال الصالحة او من الكلم ( السلام ) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله ( عليك ايها النبي ) بالهمز من النبا لانه مخبر عن الله وبلا همز اما تسهيلا او من النبوة وهى الرفعة وهو من ظهرت المعجزات على يده ( ورحمة الله وبركاته ) جمع بركة وهى الثناء والزيادة ( السلام علينا ) اى على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة ( وعلى عباد الله الصالحين ) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة ( اشهد ان لا اله الا الله ) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية ( واشهد ان محمدا عبده ورسوله ) المرسل الى الناس كافة ( هذا التشهد الاول عنه النبى صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين ) ثم يقول ( فى التشهد الذى يعقبه السلام ) اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

انك حميد محيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك  
 حميد محيد ) لامره صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث  
 كعب ابن عجرة ولا يجزى لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على  
 التشهد ( ويستعين ) ندبا فيقول اعوذ بالله ( من عذاب جهنم و ) من  
 ( عذاب القبر و ) من ( فتنة الحيا والممات و ) من ( فتنة المسج الدجال )  
 والحيا والممات الحيا والموت والمسج بالحاء المهملة على المعروف ( و )  
 يجوز ان ( يدعو بما ورد ) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة  
 والسلف او بامر الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به  
 ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى جارية حسناء او طعاما طيبا وما  
 اشبهه وتبطل به ( ثم يسلم ) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم  
 وهو منها فيقول ( عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك )  
 وسن التفاته عن يساره اكثر وان لا يطول السلام ولا يمهده فى الصلاة ولا  
 على الناس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من  
 الصلاة ولا يجزى ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان  
 لا يزيد وبركاته ( وان كان ) المصلى ( فى ثلاثية ) كغرب ( او رباعية )  
 كظهر ( نهض مكبرا بعد التشهد الاول ) ولا يرفع يديه ( وصلى مابقى )  
 كالركعة ( الثانية بالحمد ) اى بالفتحة ( فقط ) ويسر بالقراءة ( ثم يجلس  
 فى تشهده الاخير متوركا ) يفرض رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما  
 عن يمينه ويجعل اليمنى على الارض ثم يتشهد ويسلم ( والمرأة مثله ) اى  
 مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع اليدين ( لكن تضم نفسها ) فى  
 الركوع والسجود وغيرها فلا تتجافى ( وتسدل رجلها فى جانب يمينها ) اذا  
 جلست وهو افضل او متربة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى  
 وخفى كاتى ثم يسن ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام  
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله  
 اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه فصل  
 ويكره فى الصلاة التفاته  لقوله عليه السلام هو اختلاس يختلسه  
 الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى وان كان لحوف ونحوه لم يكره وان  
 استدار بجمامته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته ( و ) يكره  
 ( رفع بصره الى السماء ) الا اذا تجنى فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله



لحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن او لتخطفن ابصارهم رواه البخاري ويكره ايضا تغميض عينيه لانه فعل اليهود ( و ) يكره ايضا ( اقامؤه ) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقتصر عليه في المنفى والمقنع والفروع وغيرها وعند العرب الاقواء جلوس الرجل على اليته ناصبا قدميه مثل اقاماء الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجلستين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقبى الكلب رواه ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده رواه احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم تصح ( و ) يكره ( افتراش ذراعيه ساجدا ) بان يدها على الارض ماصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس ( و ) يكره ( عبثه ) لانه عليه الصلاة والسلام راي رجلا يعبث في صلاته فقال لو خشع قاب هذا لحشعت جوارحه ( و ) يكره ( تحصره ) اي وضع يديه على حاصرته لنيه عليه السلام ان يصلي الرجل متخصرا متفق عليه من حديث ابي هريرة ( و ) يكره ( تروحه ) بمروحة ونحوها لانه من العبث الا حاجة كتم شديد ومراوخته بين رجليه مستحبة ونكره كثرته لانه فعل اليهود ( وفرقة اصابعه وتشبيكها ) لقوله عليه السلام لا تقمع اصابعك وانت في الصلاة رواه ابن ماجه عن علي واخرج هو والترمذي عن كعب ابن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التغطى وقبضه ووضع يده في شئ لا في يده وان يصلي وبين يديه ما يلهيه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قنديل او شمعة والرمز بالعين والاشارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يصحب ما فيه صورة من فص او نحوه وصلاه الى متحدث او ناظم او كافر او وجه ادمي او الى امرأة نصلي بين يديه وان غلبه تناوب كظم ندبا فان لم يقدر وضع يده على فمه ( و ) يكره ( ان يكون حائطا ) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحتبس بوله وكذا كلما يمنع كالمها

كاحتباس غائط او ريح وحر وبرد وجوع وعطش مفرط لانه يمنع الحشوع وسواء  
 خاف فوت الجماعة اولا لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه  
 الا خبثان رواء مسلم عن عائشة ( او بحضرة طعام يشتهي ) فتكره صلاته اذا  
 لما تقدم ولو خاف فوت الجماعة وان ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت  
 في جميع الاحوال وحرمت اشتغاله بغيرها ويكره ان ينخص جبهته بما يسجد عليه  
 لانه من شعائر الرافضة ومسح اثر سجوده في الصلاة ومس لحيته وعقصر  
 شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لم يلزم قبل صلاته ونهى الامام رجلا  
 كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره ان يشتر ثيابه  
 لقوله عليه السلام ترتب ترتب ( و ) يكره ( تكرار الفاتحة ) لانه لم يمتلئ ( لا )  
 يكره ( جمع سور في ) صلاة ( فرض كفيل ) لما في الصحيح ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء ( و ) يسن ( له )  
 اى للمصلى ( رد المارين يديه ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احدكم  
 يصلى فلا يدعن احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواء مسلم  
 عن ابن عمر وسواء كان المار ادنيا او غيره والصلاة فرضا او نفلا بين يديه  
 ستره فرددونها او لم تكن فمر قريبا منه ومحل ذلك ما لم يغلبه او يكون المار  
 محتاجا الى المرور او بمكة ويحرم المرور بين المصلى وسترته ولو بعيدة  
 وان لم يكن ستره ففي ثلاثة اذرع فاقل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلى  
 فان اصر فله قتاله ولو مثنى فان خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضخه وللمصلى  
 دفع العدو من سيل او سبع او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في  
 الاشهر قاله في المبدع ( وله عد الاى ) والتسج وتكبيرات العيد باصابعه لما  
 روى محمد ابن خلف عن انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد الاى باصابعه  
 وللمأموم ( الفتح على امامه ) اذا ارتج عليه او غلط لما روى ابو داود عن ابن عمر ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لاني صليت معنا  
 قال نعم قال فما معنك قال الخطاي اسناده جيد ويجب في الفاتحة كنسيان سجدة  
 ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان  
 ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الشرح ( و ) له ( ايسر  
 الثوب ولف العمامة ) لانه عليه الصلاة والسلام التحف بازاره وهو في  
 الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشة وان سقط رداءه فله رفعه ( و ) له قل  
 ( حية وعقرب وقيل ) وبراعث ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام امر

بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب رواه ابو داوود والترمذي وصححه (فان اطال) اى اكثر المصلى (الفعل عرفا من غير ضرورة) وكان متواليا (بلا تفريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سبها) اذا كان من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة ويمتنع متابعة الاركان فان كان لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع واليسير ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل اطمة وصعوده المنبر وزوله عنه لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو ذلك واشارة الاخرس ولو مفهومة كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضا كانت او نفلا (قراءة) اواخر السور واواسطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما اُنزل الينا الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا الاية (واذا نابه) اى عرض للمصلى (شئ) اى امر كاستيذان عليه وسهو امامه (سج رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفقت) امرأة ببطن كفها على ظهر الاخرى (وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة والسلام اذ نابكم شئ في صلاتكم فلتسج الرجال وتصفق النساء متفق عليه من حديث سهل ابن سعد وكره التنيه بنخعة وصفير وتصفيقه وتسجيها لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسين والزاي (في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض اذهايا لصورته قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دقة للغبر ويخلق موضعه استجبابا ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا الخطأ والنخامة وان كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لحبر ابى هريرة ولبصق عن يساره او تحت قدمه فيدفعها رواه البخارى وفي ثوبه اولى ويكره غنة واماماً وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قرائته ذكره في نقل (وتسن صلاته الى ستره) حضرا كان او سفرا ولو لم يخش مارا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصلى الى ستره وليدن منها رواه ابو داوود وابن ماجه من حديث ابى سعيد (قائمة كموخرة الرجل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم بين يديه مثل موخرة الرجل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواه مسلم فان

كان في مسجد ونحوه قرب من الجدار وفي قضاء فالى شئ شاخص من  
شجر او بعير او ظهر انسان او عصى لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى  
حرية والى بعير رواه البخارى ويكنى وضع العصا بين يديه عرضا ويستحب  
انحرافه عنها قليلا ( فان لم يجد شاخصا فالى خط ) كالهلال قال في الشرح  
وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فيخط  
خطا رواه احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به في مثل هذا ( وتبطل )  
الصلاة ( بمرور كلب اسود بهم ) اى لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين  
المصلى وسترته او بين يديه قريبا في ثلاثة اذرع فاقل من قدميه ان لم تكن  
ستره وخص الاسود بذلك لانه شيطان ( فقط ) اى لا امرأة وحمار وشيطان  
وغيرها وسترة الامام ستره للمأموم ( وله ) اى المصلى ( التعوذ عند اية وعيد  
والسؤال ) اى سؤال الرحمة ( عند اية رحمة ولوفى فرض ) لما روى مسلم عن  
حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقامت  
يركع عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذا مر  
بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ قال احمد اذا قرأ اليس ذلك بقادر على  
ان يحجي الموتى في الصلاة وغيرها قال سبحانك قبل في فرض ونفل  
فصل اركانها **١٢** اى اركان الصلاة اربعة عشر جمع ركن وهو جانب  
الشئ الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم  
فروضا والخالف لفضلى ( القيام ) في فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله  
ثانيتين وحده ما لم يصبر راکما ( والتحرية ) اى تكميرة الاحرام لحديث  
تحرمتها التكبير ( و ) قراءة ( الفاتحة ) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة  
بفاتحة الكتاب وتحملها الامام عن المأموم ويأتى ( وركوع ) اجماعا في كل ركعة  
( والاعتدال عنه ) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما  
رايتونى اصلى ولو طوله لم تبطل كالجُلوس بين السجدين ويدخل في  
الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه في  
صلاة الكسوف ( والسجود ) اجماعا ( على الاعضاء السبعة ) لما تقدم  
( والاعتدال عنه ) اى الرفع منه ويقتضى عنه قوله ( والجُلوس بين السجدين )  
لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد  
حتى يستوى قاعدا رواه مسلم ( والطمأنينة في ) الافعال ( الكل ) المذكورة  
لما سبق وهى السكون وان قل ( والتشهد الاخير وجلسه ) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فليقل التحيات لله الحبر متفق عليه  
 ( والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه ) اى فى التشهد الاخير  
 لحديث كعب السابق ( والترتيب ) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يصليها مرتبة وعلمها للمسيء فى صلاته مرتبة بسم ( والتسليم ) لحديث وحتمها  
 التسليم ( وواجباتها ) اى الصلاة ثمانية ( التكبير غير المحترمة ) فهى ركن  
 كما تقدم وغير تكبيرة المسبوق اذا ادرك امامه راكعا فسنة ويأتى ( والتسبيح )  
 اى يقول الامام والمنفرد فى الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده ( والتحميد )  
 اى قول ربنا ولك الحمد لامام ومأموم ومنفرد لفعله عليه الصلاة والسلام  
 وقوله صلوا كما رايتموني اصلى ومحل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين  
 ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كله بعد لم يحجز به ( وتسبيحات الركوع  
 والسجود ) اى يقول سبحان ربى العظيم فى الركوع وسبحان ربى الاعلى فى  
 السجود ( وسؤال المغفرة ) اى قول رب اغفرلى بين السجديتين ( مرة مرة  
 ويسن ) قول ذلك ( ثلاثا ) من الواجبات ( التشهد الاول وجلسه )  
 للامم به فى حديث ابن عباس ويسقط عنمن قام امامه سهوا لوجوب  
 متابعتهم والمجزئ منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وعبده  
 ورسوله وفى التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعده ( وما عدا  
 الشرائط والاركان والواجبات المذكورات ) مما تقدم فى صفة الصلاة ( سنة  
 فمن ترك شرطاً لغير عذر ) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كمن عدم  
 الماء والتراب او السترة او حبس بنجس بنجس صحت صلاته كما تقدم ( غير النية  
 فانها لا تسقط بحال ) لان محلها القلب فلا يحجز عنها ( او تعمد المصلى ترك  
 ركن او واجب بطلت صلاته ) ولو تركه لشك فى وجوبه وان ترك الركن  
 سهوا فيأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان  
 اعتقد ان الغرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افعالها  
 فرض وبعضها نفل وجهل الغرض من السنة او اعتقد الجميع فروضا والخشوع  
 فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب ( بخلاف الباقي ) بعد  
 الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا  
 ( وما عدا ذلك ) اى اركان الصلاة وواجباتها ( سن اقوال ) كالاستفتاح  
 والتعوذ والبسملة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما

زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود وسؤال المغفرة والتعوذ في  
 التشهد الأخير وقنوت الوتر ( و ) سنن ( الأفعال ) كرفع اليدين في مواضعه  
 ووضع اليدين على الشمال تحت سترته والنظر إلى موضع سجوده ووضع  
 اليدين على الركبتين في الركوع والتجافي فيه وفي السجود ومد الظهر  
 معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاختفات والترتيل  
 والاطالة والتقصير في مواضعها ( ولا يشترع ) أي لا يجب ولا يسن  
 ( السجود لتركة ) لعدم إمكان التحرز من تركه ( وان سجد ) لتركة سهوا  
 ( فلا بأس ) أي فهو مباح ﴿ باب سجود السهو ﴾ قال صاحب  
 المشارق السهو في الصلاة النسيان فيها ( يشترع ) أي يجب تارة ويسن  
 أخرى على ما يأتي تفصيله ( لزيادة سهوا ونقص ) سهوا ( وشك ) في  
 الجملة ( لافي عمد ) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا سهى أحدكم فليسجد  
 فعلق السجود على السهو ( في ) صلاة ( الفرض والنافلة ) متعلق بيشترع  
 سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو ( فتى زاد فعلا من جنس  
 الصلاة قياما ) في محل قعود ( او قعودا ) في محل قيام ولو قل كجاسة  
 الاستراحة ( او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته ) اجماعا قاله في  
 الشرح ( و ) ان فعله ( سهوا يسجد له ) لقوله صلى الله عليه وسلم في  
 حديث بن مسعود فإذا زاد الرجل أو نقص في صلاته فليسجد سجدتين  
 رواه مسلم ولو نوى القصر فاتهم سهوا ففرضه الركعتان ويسجد للسهو  
 استحبابا وان قام فيها أو سجد أكراما لاسان بطلت ( وان زاد ركعة )  
 كخامسة في رباعية أو رابعة في مغرب أو ثالثة في فجر ( فلم يعلم حتى فرغ  
 منها سجد ) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا  
 فلما اقبل قالوا له انك صليت خمسا فافضل ثم سجد سجدتين ثم سلم متفق  
 عليه ( وان علم ) بالزيادة ( فيها ) أي في الركعة ( جلس في الحال ) بغير  
 تكبير لانه لو لم يجلس لزاد في الصلاة عمدا وذلك يبطلها فيتشهد ان لم  
 يكن تشهد لانه ركن لم يأت به ( ويسجد ) للسهو ( ويسلم ) لتكامل  
 صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام  
 إلى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين فلا رجع ان شاء ويسجد للسهو وله ان  
 يتمها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام إلى ثالثة في


الفجر نص عليه لانها صلاة شرعت ركعتين اشبهت الفجر ( وان سج به  
ثقتان ) اى نباه بتسج او غيره ويلزمهم تنبيهه لزمه الرجوع اليها سواء  
سجها به الى زيادة او نقصان وسواء غاب على ظنه صوابها او خطاها  
والمرأة كالرجل ( فان اصر ) على عدم الرجوع ( ولم يجزم اصواب  
نفسه بطلت صلاته ) لانه ترك الواجب عمدا وان جزم بصواب نفسه  
لم يلزمه الرجوع اليها لان قولهما اذا يفيد الظن واليقين مقدم عليه  
وان اختلف عليه من ينهيه سقط قولهم ويرجع منفرد الى قنيتين ( و )  
بطأت ( صلاة من تبعه ) اى تبع اماما ابي ان يرجع حيث يلزمه الرجوع  
( طالما لا ) من تبعه ( جاهلا او ناسيا ) للمعذر ولا من ( فارقه ) لجواز  
المفارقة للمعذر ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبق بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها  
جاهلا ( وعمل ) فى الصلاة متوال ( مستكثر عادة من غير جنس  
الصلاة ) كالنسي واللبس ولف العمامة ( يبطلها عمده وسهوه )  
وجعله ان لم تكن ضرورة وتقدم ( ولا يشرع ليسيره ) اى يسير عمل  
من غير جنسها ( سجود ) ولو سهوا ويكره العمل اليسير من غير  
جنسها فيها ( ولا تبطل ) بعمل قلب واطالة نظر الى شئ ( ولا  
تبطل ) الصلاة ( بيسير اكل وشرب سهوا او جهلا ) اهموم عنى لامتى عن  
الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفا منهما كبرهما ( ولا )  
يبطل ( نقل بيسير شرب عمدا ) لما روى ان ابن الزبير شرب فى التطوع  
ولان مد الفل واطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش  
فسوح فيه كالجلوس وظاهره انه يبطل بيسير الاكل عمدا وان الفرض يبطل  
بيسير الاكل والشرب عمدا وباع ذوب سكر ونحوه فم كاكل ولا تبطل  
ببلغ ما بين اسنانه بلا مضغ قال فى الافناع ان جرى به ريقه وفى التثنية  
والمنتهى ولو لم يحجر به ريق ( وان اتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة  
فى سجود ) وركوع ( وقعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى ) الركعتين  
( الاخيرتين ) من رباعية او فى الثالثة من مغرب ( لم تبطل ) بتعمده لانه  
مشروع فى الصلاة فى الجملة ( ولم يجب له ) اى السهو ( سجود بل يشرع )  
اى يسر كسائر مالا يبطل عمده الصلاة ( وان سلم قبل اتمامها ) اى  
اقام الصلاة ( عمدا بطلت ) لانه تكلم فيها قبل اتمامها ( وان كان ) السلام  
( سهوا ثم ذكر قريبا انها ) وان احرف عن القبلة او خرج من المسجد

( وسجد ) للسهو لقصة ذى الدين لكن ان لم يذكر حتى قام فعليه ان يجلس  
 ليهرس الى الاتيان بما بقى عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة  
 فليزمه الاتيان به مع التية وان كان احدث استأنفها ( فان طال الفصل  
 عرفا ) بطلت لتعذر البناء اذا ( او تكلم ) في هذه الحالة ( لغير مصلحتها )  
 كقوله يا غلام اسقني ( بطلت ) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا  
 هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان  
 لا يصلح لا يحل ( ككلامه في صلبها ) اى فى صلب الصلاة فبطل به للحديث  
 المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا او سهوا او جهلا  
 طائعا او مكرها او وجب لتحذير ضرير ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا  
 والصلاة فرضا او نفلا ( و ) ان تكلم من سلم ناسيا ( لمصلحتها ) فان كثر  
 بطلت ( وان كان يسيرا لم تبطل ) قال الموفق هذا اولى وصححه فى الشرح  
 لان النبى صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وذا الدين تكلموا وبنوا على  
 صلاتهم وقدم فى التسقيج وتبعه فى المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على  
 المصلى ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده  
 عايه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صافح انسانا يريد  
 السلام عليه لم تبطل ( وقهقهة ) وهى ضحكة معروفة ( ككلام ) فان قال قه قه  
 فالأظهر انها تبطل به وان لم يبين حرفان ذكره فى المقتى وقدمه الأكثر  
 قاله فى المبدع ولا تفسد بالتبسم ( وان نفخ ) فبان حرفان بطلت ( او اتعجب )  
 بان رفع صوته بالبكاء ( من غير خشية الله تعالى ) فبان حرفان بطلت لانه من  
 جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل فى  
 وسمعه وكذا ان كان من خشية الله تعالى ( او تنهخ من غير حاجة فبان  
 حرفان بطلت ) فان كان لحاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجة عن على  
 قال كان لى مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا  
 دخات عليه وهو يصلى تنهخ لى وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس  
 او تشاؤب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان فصل في الكلام على  
 على السجود للنقص ( ومن ترك ركنا ) فان كان التحريم لم تنقصد صلاته  
 وان كان غيرها ( فذكره بعد شروعه فى قراءة ركعة اخرى بطلت ) الركعة  
 ( التى تركه منها ) وقامت الركعة التى تاليا مقامها ويجزيه الاستفتاح الاول  
 فان رجع الى الاولى طالما عمدا بطلت صلاته ( وان ذكر ما تركه ) قبله (



اى قبل الشروع فى قراءة الاخرى ( يعود وجوبا فيأتى به ) اى بانزول  
 ( وبما بعده ) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قدأتى به فى غير محله فان  
 لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا بطلت الركعة والتى تلها عوضها ( وان علم ) المتروك  
 ( بعد السلام فكترك ركعة كاملة ) فيأتى بركعة ويسجد للسهو مالم يطال  
 الفصل مالم يكن المتروك تشهدا اخيرا او سلاما فيأتى به ويسجد ويسلم  
 ومن ذكر ترك ركن وجهله او محله عمل بالاحوط ( وان نسى التشهد  
 الاول ) وحده او مع الجلوس له ( ونهض ) للقيام ( لزمه الرجوع )  
 اليه ( مالم ينتصب قائما فان استم قائما كره رجوعه ) لقوله عليه السلام  
 اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستم قائما فليجلس فان استم قائما فلا يجلس  
 ويسجد سجدين رواه ابو داود وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة  
 ( وان لم ينتصب قائما لزمه الرجوع ) مكرر مع قوله لزمه الرجوع مالم  
 ينتصب قائما ( وان شرع فى القراءة حرم ) عليه ( الرجوع ) لان  
 القراءة ركن مقصود فى نفسه بخلاف القيام فان رجع عالما عمدا بطلت  
 صلاته لاناسيا او جاهلا ويلزم الماموم متابته وكذا كل واجب فيرجع  
 الى تسج ركوع وسجود قبل اعتدال لابعده ( وعليه السجود ) اى سجود  
 السهو ( للكل ) اى كل ما تقدم ( ومن شك فى عدد الركعات ) بان تردد  
 اصلى ثنتين ام ثلاثا مثلا ( اخذ بالاقل ) لانه المتيقن ولا فرق بين الامام  
 والمفرد ولا يرجع ماموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه اتى بما  
 شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه فى الاولى او الثانية جعله  
 فى الثانية لانه المتيقن وان شك من ادرك الامام راكعا ارفع الامام راسه  
 قبل ادراكه راكعا ام لا لم يعتد بتلك الركعة لانه شاك فى ادراكها ويسجد  
 للسهو ( وان شك ) المصلى ( فى ترك ركن فكتركه ) اى فكما لو تركه  
 فيأتى به وبما بعده ان لم يكن شرع فى قراءة التى بعدها فان شرع فى  
 قراءتها صارت بدلا عنها ( ولا يسجد ) للسهو ( لشكه فى ترك واجب )  
 كتسج ركوع ونحوه ( او ) لشكه فى ( زيادة ) الا اذا شك فى الزيادة  
 وقت فعلها لانه شك فى سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك  
 فى اثناء الركعة الاخيرة اى رابعة ام خامسة سجد لانه ادى جزءا من  
 صلاته مترددا فى كونه منها وذلك يضمن التية ومن شك فى عدد الركعات  
 وبني على اليقين ثم زال شكه وعلم انه مصيب فيما فعله لم يسجد ( ولا يسجد

على ماموم ( دخل مع الامام من اول الصلاة ) ( الا تبعا لامامه ) ان سهى على الامام فيتابعه وان لم يتم ماعليه من تشهد ثم يتمه فان قام بعد سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في قراءة فبحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا ولسهوه مع امامه او فيما انفرد به وان لم يسجد الامام للسهو يسجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد آيائه من سجوده ( وسجود السهو لما ) اى لفعل شئ او تركه ( يبطل ) الصلاة ( عمده ) اى تعمده ومنه اللحن المحيل للمعنى سهوا او جهلا ( واجب ) لفعله عليه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه لا يجب له السجود بل يسن في الثانى ( وتبطل الصلاة ) ( تعمده ) ترك سجود ) سهو واجب ( افضليته قبل السلام فقط ) فلا تبطل بتعمد ترك سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل اتمامها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه قبل السلام او بعده ندب لورود الاحاديث بكل من الامرين ( وان نسيه ) اى سجود السهو الذى محله قبل السلام ( وسلم ) ثم ذكر ( سجد ) وجوبا ( ان قرب زمنه ) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال الفصل عرفا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته ( ومن سها ) في صلاة ( مرارا كفاه ) لجميع سهوه ( سجدتان ) ولو اختلف محل السجود وينقلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما يقال فيه وفي الرفع منه كسجود صلب الصلاة فان سجد قبل السلام اتى به بعد فراغه من التشهد وسلم عقبه وان اتى به بعد السلام جلس بعده مفترشا في ثنائية ومتوركا في غيرها وتشهد وجوبا للتشهد الاخير ثم يسلم لانه في حكم المستقل في نفسه

باب صلاة التطوع  واوقات الهى والتطوع لغة فعل الطاعة وشرعا طاعة غير واجبة وافضل ما يتطوع به الجهاد ثم التفقة فيه ثم العلم تعلمه وتعليمه من حديث وفقه وتفسير ثم الصلاة ( وآكدها كسوف ثم استسقاء ) لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه ترك صلاة الكسوف عند وجود سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستسقى تارة ويترك اخرى ( ثم تراويح ) لانها تسن لها الجماعة ( ثم وتر ) لانه تسن له الجماعة بعد التراويح وهو سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عمدا فهو رجيل سوء لا ينبغي

ان قبل له شهادة وليس بواجب ( يفعل بين ) صلاة ( العشا و ) طلوع  
 ( الفجر ) فوقته من صلاة العشا ولو مجموعة مع المغرب تقديما الى طلوع  
 الفجر واخر الليل لمن يثق بنفسه افضل ( واقله ركعة ) لقوله عليه الصلاة  
 والسلام الوتر ركعة من اخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها لثبوته عن  
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم اجمعين  
 ( واكثره ) اى اكثر الوتر ( احدى عشرة ) ركعة يصلها ( متى متى ) اى  
 يسلم من كل اثنين ( ويوتر بواحدة ) لقول عائشة كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلى بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفى  
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد  
 عشرا ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتى بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم  
 ( وان اوتر بخمس او سبع ) سردها ولم ( يجلس الا فى آخرها ) لقول  
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفضل  
 بينهن بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم ( و ) ان اوتر ( بتسع ) يسرد  
 ثمانية ثم ( يجلس عقب ) الركعة الثامنة ويتشهد التشهد الاول ولا يسلم ثم يصلى ( التاسعة  
 ويتشهد ويسلم ) لقول عائشة ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى  
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة  
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يستعاض ( وادنى الكمال )  
 فى الوتر ( ثلاث ركعات بسلامين ) فيصلى ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم  
 لانه اكثر عملا ويجوز ان يسردها بسلام واحد ( يقرأ ) من اوتر بثلاث  
 ( فى ) الركعة ( الاولى ) سورة ( سجدة ) الركعة ( الثانية ) سورة قل يا ايها  
 ( الكافرون وفى ) الركعة ( الثالثة ) سورة ( الاخلاص ) بعد الفاتحة  
 ( ويقت فيها ) اى فى الثالثة ( بعد الركوع ) ندبا لانه صح عنه صلى الله  
 عليه وسلم من رواية ابى هريرة وانس وابن عباس وان قنت قبل الركوع  
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابى ابن كعب ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يقت فى الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويبسطهما  
 وبطونهما نحو السماء ولو كان مأموما ( ويقول ) جهرا ( اللهم اهدنى فيمن  
 هديت ) اصل الهداية الدلالة وهى من الله التوفيق والارشاد ( وعافى  
 فيمن عافيت ) اى من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس  
 ويعافيهم منك ( وتولى فيمن توليت ) الولى ضد العدو من توليت الشئ

إذا اعتنيت به أو من وليته إذا لم يكن بينك وبينه واسطة ( وبارك لنا فيما أعطيت ) أي النعمت ( وقتنا شر ما قضيت لك تقضى ولا يقضى عليك أنه لا يذل من واليت ولا يعز من عادت تباركت ربنا وتعاليت ) رواه أحمد والترمذي وحسنه من حديث الحسن بن علي قال علي النبي صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عادت ورواه البيهقي واثبتاه ورواه النسائي مختصرا وفي آخره وصلى الله على محمد ( اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعفوك من عقوبتك وبك منك ) اظهارا للعجز والاقطاع ( لا نخصي ) أي لا نطبق ولا نبليغ ولا نتهى ( ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ) اعترافا بالعجز عن الثناء وردا إلى المحيط علمه بكل شيء جملة وتفصيلا رواه الحمسة عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك في آخر وتره ورواه نقاة ( اللهم صل على محمد ) لحديث الحسن السابق ولما روى الترمذي عن عمر الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى تصل على نبيك وزاد في التبصرة ( وعلى آل محمد ) واقتصر الأكثر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ( ويمسح ) وجهه ( بيديه ) إذا فرغ من دعائه هنا وحارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحط بهما حتى يمسح بهما وجهه رواه الترمذي ويقول الإمام اللهم اهدنا إلى آخره ويؤمن مأموم أن سمعه ( ويكره قنوت في غير الوتر ) روى ذلك عن ابن مسعود وبن عباس وابن عمر وإبي الدرداء رضي الله عنهم وروى الدارقطني عن سعيد ابن جبير قال أشهد أني سمعت ابن عباس يقول إن القنوت في صلاة الفجر بدعة ( إلا أن تزل بالمسلمين نازلة ) من شدايد الدهر ( غير الطاعون فيقتل الإمام ) الأعظم استنجابا ( في الفرائض ) غير الجمعة ويجهز به في الجهرية ومن أقيم بقاوت في فجر تابع الإمام وامس ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا وبعد بهما صوته في الثالثة ( والتراويح ) سنة مؤكدة سميت بذلك لأنهم يصلون أربع ركعات ويتروحون ساعة أي يستريحون ( عشرون ركعة ) لما روى أبو بكر عبد العزيز في الشافعي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة ( ففعل ركعتين ) ركعتين ( في جماعة مع الوتر ) بالمسجد أول الليل ( بعد العشاء ) والأفضل وسنتها ( في رمضان ) لما روى في الصحيحين من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي

فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر وقال انى خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا عنها وفى البخارى ان عمر جمع الناس على انى ابن كعب فصلى ٣٣ التراويح وروى احمد وصححه الترمذى من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة (ويوتر التمسجد) اى الذى له صلاة بعد ان ينام (بعده) اى بعد تمجده لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا متفق عليه (فان تبع امامه) فاورت معه او اوتر منفردا ثم اراد التمسجد لم ينقض وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركمة) اى ضم لوتره الذى تبع امامه فيه ركمة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخر صلاته (ويكره التفل بينها) اى بين التراويح روى الاثرم عن ابى الدرداء انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلى وامامك بين يدك ليس منا من رغب عنا و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة (بعدها) اى بعد التراويح والوتر (فى جماعة) لقول انس لا ترجعون الا لخير ترجونه وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام الزيادة على ختمة فى التراويح الا ان يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم ان ينقصوا عن ختمة ليحوزوا فضلها (ثم) تلى الوتر فى الفضيلة (السنن الراتبه) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثتني حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وها) اى ركعتا الفجر (أكدها) اى افضل الرواتب لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ من التوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيما عداها وعدا الوتر سفرا ويسن تخفيفهما واصحطجاع بعدهما على الاعين ويقرأ فى الاولى بعد فاتحة قل يا ايها الكافرون وفى الثانية قل هو الله احد او يقرأ فى الاولى قولوا امنا بالله الاية وفى الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الاية وبلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فبهما بالكافرون والاخلاص (ومن فانه شئ منها) اى من الرواتب (سره قضاؤه) كالوتر

لاه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى  
 اركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقيس الباقي وقال من نام عن الوتر  
 او نسيه فليصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذي لكن ما فات مع فرضه  
 وكثر فلا يلى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها  
 الى فعلها وكل سنة بعد الصلاة من فعلها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولى  
 بعدها قضا والسنن غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها  
 واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب  
 قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب ﴿ فصل وصلاة  
 الليل افضل من صلاة النهار ﴾ لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد  
 المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة قالتطوع المطلق افضل صلاة  
 الليل لانها ابلغ في الاسرار واقرب الى الاخلاص ( وافضلها ) اى الصلاة  
 ( ثلث الليل بعد نصفه ) مطلقا لما فى الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة  
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويسن قيام الليل وافتاحه  
 بركعتين خفيقتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقومه كله الا ليلة  
 عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان ( وصلاة ليل ونهار متى متى ) لقوله  
 عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متى متى رواه الحمسة وصححه البخارى ومتى  
 معدول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا المعنى  
 وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله ( وان بطوع  
 فى الهاء باربع ) بنسبهين ( كالظهر فلا باس ) لما روى ابو داود وابن ماجة  
 عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الظهر اربعا لا يفصل  
 بينهن بتسليم وان لم يجلس الا فى اخرهن فقد ترك الاولى ويقرأ فى  
 كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على ثنتين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز  
 ثانيا بسلام واحد صح وكره فى غير الوتر ويصح التطوع بركعة ونحوها  
 ( واجر صلاة قاعد ) بلا عذر ( نصف اجر صلاة قائم ) لقوله عليه السلام  
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم منفق عليه  
 ويسن تربعه بمحلى قيام ويثنى رجله بركوع وسجود ( وتسن صلاة الضحى )  
 لقول ابي هريرة اوصانى خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام  
 ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان انام رواه احمد  
 ومسلم وتصلى فى بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

عليها (واقفها ركعتان) لحديث أبي هريرة (وأكثرها) ثمان لما روت أم هانئ  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة الضحى رواه الجماعة  
 (ووقفها من خروج وقت النهي) أي من ارتفاع الشمس قدر ربح (إلى  
 قبيل الزوال) أي إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر  
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لأنه سجود يقصده به التقرب إلى الله  
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط  
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك (ويسن)  
 سجود التلاوة (للقارى والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعاً  
 لحبته متفق عليه وقال عمر إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء رواه  
 البخاري ويسجد في طواف مع قصر فصل ويتيم محدث بشرطه ويسجد مع  
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لاجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر  
 السجود بتكرار التلاوة كركعتي الطواف قال في الفروع وكذا يتوجه في تحية  
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي  
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بقارئ يسجد  
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال أغا السجدة على من يستمع ولأنه لا يشارك  
 القارئ في الاجر فلم يشاركه في السجود (وإن لم يسجد القارى) أو كان  
 لا يصلح إماماً للمستمع (لم يسجد) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من  
 أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أمك  
 كنت إماماً ولو سجدت سجدنا رواه الشافعى في مسنده مراسلاً ولا يسجد  
 المستمع قدام القارئ ولا عن يساره مع خلو يمينه ولا رجل لتلاوة امرأة  
 ويسجد لتلاوة أمي وصبي (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة)  
 في الأعراف والرعد والنخل والأسرا ومريم (وفي الحج منها ثنتان) والفرقان  
 والنمل ولم تنزل وحس السجدة والنجم والانشقاق وأقرأ باسم ربك وسجدة ص  
 سجدة شكر ولا يجزى ركوع ولا سجود الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا) أراد  
 السجود فانه (يكبر) تكبيرتين تكبيرة (إذا سجد و) تكبيرة (إذا رفع)  
 سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) أن لم يكن في الصلاة (ويسلم)  
 وجوباً وتجزئاً واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنازة ويرفع يديه إذا سجد  
 ندباً ولو في صلاة وسجود عن قيام أفضل (ويكره للامام قراءة) آية

(سجدة في صلاة سرور) يكره (سجوده) اى سجود الامام للثلاوة (فيها) اى فى صلاة سرية كالظهر لانه اذا قراها اما ان يسجد لها او لا فان لم يسجد لها كان تاركا للسنة وان سجد لها اوجب الايهام والتخليط على المأموم ( ويلزم المأموم متابعتة فى غيرها ) اى غير الصلاة السرية ولو مع ما يمنع السماع كبعد وطرش وبغير فى السرية ( وبسبب ) فى غير الصلاة ( سجود الشكر عند تجديد النعم واندفاع القم ) مطلقا لما روى ابو بكر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه امر يسر به خرّ ساجدا رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم ( وتبطل به ) اى بسجود الشكر ( صلاة غير جاهل وناس ) لانه لا تملك له بالصلاة بخلاف سجود الثلاوة وصلة سجود الشكر واحكامه كسجود الثلاوة ( واوقات النهى خمسة ) الاول ( من طلوع الفجر الثانى الى طلوع الشمس ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر احتج به احمد ( و ) الثانى ( من طلوعها حتى ترتفع قيد ) بكسر القاف اى قدر ( رح ) فى راي العين ( و ) الثالث ( عند قيامها حتى تزول ) لقول عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى فيهن وان تقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواه مسلم وتضيف بتفتح المشاء فوق اى قيل ( و ) الرابع ( من صلاة العصر الى غروبها ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه عن ابى سعيد والاعتبار بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو فعلت فى وقت الظهر جمعا لكن تفعل سنة الظهر بعدها ( و ) الخامس ( اذا شرعت ) الشمس ( فيه ) اى فى الغروب ( حتى يتم ) لما تقدم ( ويجوز قضاء الفرائض فيها ) اى فى اوقات النهى كلها للعموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز ايضا فعل المنذورة فيها لانها صلاة واجبة ( و ) يجوز حتى ( فى الاوقات الثلاثة ) القصيرة ( فعل ركعتي الطواف ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتعموا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه فى اى ساعة شاء من ليل او نهار رواه الترمذى وصححه ( و ) تجوز فيها ( اعادة جماعة ) اقيمت وهو بالسجد لما روى يزيد ابن الاسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة



الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصليا معه فقال مامنكما ان  
تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا قال لا تفعلوا اذا صليتما  
في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة رواء الترمذى  
ومححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجاوز الصلاة على الجنازة  
بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات ما لم يخف عليها ( ويحرم تطوع  
بغيرها ) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي  
نحر قبلها ( فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب ) كتحية مسجد  
وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاة كسوف وقضاء  
راتبة سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا ينعقد النفل ان ابتداء  
فى هذه الاوقات ولو جاهلا الاتحية مسجد اذا دخل حال خطبة الجمعة  
فتجاوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا ﴿ باب صلاة الجماعة ﴾  
شرعت لاجل التواصل والتوادر وعدم التقاطع ( تلزم الرجال ) الاحرار  
القادرين ولو سفرا فى شدة خوف ( للصوات الخمس ) المودات وجوب  
عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك  
الاية فامر بالجماعة حال الخوف فى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق  
عليه اقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها  
لاتوهمها ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى  
بالناس ثم انطلق معى رجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون  
الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار ( لاشترط ) اى ليست الجماعة شرطا  
لصح الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فضل وصلاة الجماعة  
افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عليه وتنعقد باثني  
ولو باثني وعبد فى غير جمعة وعيد لا يصحى فى فرض ( و ) له ( فعلمها )  
اى الجماعة ( فى بيته ) لعموم حديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا  
وفعلها فى المسجد هو السنة وتسبب لثناء منفردات عن رجال ويكره لثناء  
حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوعظ كذلك واوى ( وتستحب  
صلاة اهل الثغر ) اى موضع الخفاة ( فى مسجد واحد ) لانه اعلا للكلمة  
واوقع للهمة ( والافضل لغيرهم ) اى غير اهل الثغر الصلاة ( فى المسجد  
الذى لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره ) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد  
وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه ( ثم ما كان أكثر جماعة ) ذكره فى الكافى

والمقنع وغيرها وفي الشرح انه الاولى لحديث ابي ابن كعب وما كان  
اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان  
( ثم المسجد العتيق ) لان الطاعة فيه اسبق قال في المبدع والمذهب انه  
مقدم على الأكثر جماعة وقال في الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد  
العتيق افضل من الأكثر جماعة وجزم به في الاقناع والمنتهى ( وابعده )  
المسجدين ( اولى من اقرهما ) اذا كانا جديدين او قديعين اختلفا في كثرة  
الجمع او قلته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا  
في الصلاة ابعدهم فابعدهم بمشي رواه الشيخان وتقدم الجماعة مطلقا على  
اول الوقت ( ويحرم ان يؤم في مسجد قبل امامه الراتب الا باذنه او عذره )  
لان الراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا يؤمن الرجل في بيته الا باذنه ولانه يؤدي الى التنفير عنه ومع الاذن  
هو نائب عنه قال في التتبع وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به في المنتهى وقدم  
في الرعاية تصح وجزم به ابن عبد القوي في الجنايز واما مع عذره فان تأخر  
وضاق الوقت صلوا لفعل الصديق رضى الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف  
حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنتم وراسل ان غاب عن  
وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وان بعد محله او لم يظن حضوره  
او ظن ولا يكره ذلك صلوا ( ومن صلى ) ولو في جماعة ( ثم اقيم )  
اي اقام المؤذن لفرض ( سن له ان يعيدها ) اذا كان في المسجد او جاء غير  
وقت نهى ولم يقصد الاعادة ولا فرق بين اعادتها مع امام الحى او غيره  
لحديث ابي ذر صل الصلاة لوقتها فان اقيمت وانت في المسجد فصل ولا نقل  
انى صليت فلا اصلى رواه احمد ومسلم ( الا المغرب ) فلا تسن اعادتها  
ولو كان صلاها وحده لان المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر  
ولا تكره اعادة الجماعة في مسجد له امام راتب كغيره وكره قصد مسجد  
للاعادة ( ولا تكره اعادة جماعة في غير مسجدي مكة والمدينة ) ولا فيها  
لعذر وتكره فيها لغير عذر لثلاث تواتى الناس في حضور الجماعة مع الامام  
الراتب ( واذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ) رواه مسلم من حديث  
ابي هريرة مرفوعا وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تنقذ  
الناخلة بعد اقامة الفريضة التي يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذي اقيمت  
له وايصح قضاء الفائتة بل تجب مع سمة الوقت ولا يسقط الترتيب بخشية

فوت الجماعة ( فان ) أقيمت و ( كان ) يصلى فى ( نافلة أتمها ) خفيفة ( الا  
ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها ) لان الفرض اهم ( ومن كبر ) مأموماً  
( قبل سلام امامه ) الاولى ( لحق الجماعة ) لانه ادرك جزءاً من صلاة  
الامام فاشبهه ما لو ادرك ركعة ( وان لحقه ) المسبوق ( راكعاً دخل معه  
فى الركعة ) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك  
الركعة رواه ابو داود فيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام فى الركوع بحيث  
ينتهى الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه وباقى بالكثيرة كلها قائماً  
كما تقدم ولو لم يعلم ثم يعلم ويتابع ( واجزائه التحريم ) عن تكبيرة  
الركوع والافضل ان يأتى بتكبيرتين فان نواهما بتكبيرة او نوى به الركوع  
لم يحز به لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه  
حيث ادركه ويخط معه فى غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان  
قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع اقبلت نقلاً ( ولا قراءة على مأموماً )  
اى يتحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له  
امام فقرأه له قراءة رواء احمد ( ويستحب ) للمأموماً ان يقرأ ( فى اسرار  
امامه ) اى فيما لا يجهر فيه الامام ( و ) فى ( سكوت ) اى سكات الامام  
وهى قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لنفس  
( و ) فيما اذا ( لم يسمعه لبعده ) عنه ( لا ) اذا لم يسمعه ( اطرش ) فلا  
يسراً ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ ( ويستفتح )  
المأموماً ( ويتعوذ فيما يجهر فيه امامه ) كالسرية قال فى الشرح وغيره ما لم  
يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه  
اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رباعية  
او مغرب بتشهد عقب اخرى ويتورك معه ( ومن ركع او سجد ) او  
رفع منهما ( قبل امامه فعليه ان يرجع ) اى يرجع ( لياتى به ) اى بما سبق  
به الامام ( بعده ) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله  
عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول  
الله راسه راس حمار او يحول صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان  
يشرع فى افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم تعتقد وان سلم  
معه كره وصح وقبله عمداً بلا عذر بطلت وسهوا بعيده بعده والا بطلت  
( فان لم يفعل ) اى لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه ( بطلت ) صلاته لانه

ترك الواجب عمدا وان كان سهوا او جهلا فصلاته صحيحة ويستند به ( وان  
ركع ورفع قبل ركوع امامه عالما عمدا بطلت ) صلاته لانه سبقه بمعظم  
الركعة ( وان كان جاهلا او ناسيا ) وجوب المتابعة ( بطلت الركعة ) التي  
وقع السبق فيها ( فقط ) فيعيدها ونصح صلاته للعذر ( وان سبقه ) مأموم  
بركنين بان ( ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه ) اى رفع امامه  
من الركوع ( بطلت ) صلاته لانه لم يقصد بامامه فى اكثر الركعة  
( الا الجاهل والناسى ) فصح صلاتهما للعذر ( ويصلى ) الجاهل او الناسى  
( تلك الركعة قضا ) لبطالنها لانه لم يقصد بامامه فيها وعمله اذالم يأت بذلك  
مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخلف عنه كسبقه على  
ما تقدم ( ويسن لامام التحفيف مع الاتمام ) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
صلى احكم بالناس فليخفف قال فى المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال  
من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأموم التطويل وعددهم  
ينحصر وهو عام فى كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ فى الفجر  
بطوال المفصل وتكره سرعة تمنع المأموم فعل ما يسن ( و ) يسن ( تطويل  
الركعة الاولى اكثر من الثانية ) لقول ابى قتادة كان النبى صلى الله عليه  
وسلم يطول فى الركعة الاولى متفق عليه الا فى صلاة خوف فى الوجه  
الثانى ويسير كسج والغاشية ( ويستحب ) للامام ( انتظار داخل ان لم يشق على  
مأموم ) لان حرمة الذى معه اعظم من حرمة الذى لم يدخل معه ( واذا  
استأذنت المرأة ) الحرة او الامه ( الى المسجد كره منها ) لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ويبوتهن خير لهن وليجرجن قنلات  
رواه احمد وابوداود ونخرج غير مطيبة ولا لابسة ثياب زينة ( وبيتها  
خير لها ) لما تقدم ولا ب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشي فتنة  
اوضرا ومن الانفراد <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> فى احكام الامامة ( الاولى بالامامة  
الاقراء ) جودة ( العالم فقه صلاته ) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم  
اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا فى القراءة سوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا فى  
السنة سوا فقدمهم هرة فان كانوا فى الهجرة سوا فقدمهم سنا رواه مسلم  
( ثم ) ان استوا فى القراءة ( الا فقه ) لما تقدم فان اجتمع فقهاء قاريان  
واحدهما فقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم  
اكثرهما قرانا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه اى وان اجتمع

ففيهما أحدهما اعلم بأحكام الصلاة قدم لأن علمه يؤثر أكثر في تكميل الصلاة (ثم) ان استوا في القراءة والفقہ (الاسن) لقوله عليه الصلاة والسلام وليؤمكم أكبركم متفق عليه (ثم) مع الاستوا في السن (الاشرف) وهو القرشي وتقدم بنو هاشم على سائر قريش الحاقا للإمامة الصغرى بالكبرى لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشا ولا تقدموها (ثم الاقدم) هجرة او اسلاما (ثم) مع الاستوا فيما تقدم (الاتقي) لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم (ثم) ان استوا في الكل يقدم (من قرع) ان تشاحوا لانهم تساوا في الاستحقاق وتعدر الجمع فافزع بينهم كسائر الحقوق (وساكن البيت وامام المسجد احق) اذا كانا اهلا للإمامة ممن حضرهم ولو كان في الحاضرين من هو اقرا وافقه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه رواه ابو داود عن ابن مسعود (الامن ذى سلطان) فيقدم عليهما لعموم ولايته ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالإمامة في بيت عبده لانه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) اى حضري وهو الناشئ في المدن والقرى (ومقيم وصير ومختون) اى مقطوع القلفة (ومن له ثياب) اى ثوبان وما يستره راسه (اولى من ضدهم) خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحضري اولى من البدوي الناشئ بالبادية والمقيم اولا من اسافر لانه ربما يقصر فيفوت المؤمنون بعض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعمى ومختون اولى من اقلف ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضى اولى من المتيمم والمستأجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والمخير اولى من المستعير وتكره امامة غير الاولى بلا اذنه لحدث اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في مقال ذكره احمد في رسالته الا امام المسجد وصاحب البيت فحرم (ولا تصح) الصلاة (خلف فاسق مطلقا) سواء كان فسقه من جهة الافعال او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤمن امرأة رجلا ولا امرأى مهاجرا ولا ناجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجة عن جابر (ككافر) اى كمالا تصح خلف كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفرغ منها وتصح خلف المخالف في الفروع واذا ترك الامام ما يعتقد وجبا وحده بمدا بطلت صلاته وان

كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركنا او شسرطا او واجبا مختلفا فيه  
بلا تأويل ولا تقليد اعاد ( ولا تصح ) صلاة رجل وحتى ( خلف ) امرأه  
لحديث جابر السابق ( ولا ) خلف ( خشي للرجال ) والحنائي لاحتمال ان  
يكون امرأة ( ولا ) امامة ( صبي لبالغ ) في قرص لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تقدموا صبيانكم قاله في المبدع وتصح في نفل وامامة صبي بئله ( و ) لا  
امامة ( اخرس ) ولو بئله لانه اخل بقرص الصلاة لغير بدل ( ولا ) امامة ( عاجز  
عن ركوع او سجود او قعود ) الا بئله ( او قيام ) اى لا تصح امامة العاجز  
عن القيام لقادر عليه ( الا امام الحي ) اى الراتب بمسجد ( المرحو زوال  
عنه ) لئلا يفضى الى ترك القيام على الدوام ( ويصلون وراءه جلوسا ندبا ) ولو كانوا  
قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك  
فصلى جالسا وصلى وراء قوم قياما فاشار اليهم ان اجالسوا فلما ابصر قال  
انما جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قال ابن  
عبد البر روى هذا مرفوعا من طرق متواترة ( فان ابتداء بهم ) الامام الصلاة  
( قائما ثم اعتل ) اى حصلت له علة عجز معها عن القيام فجلس اعوا حله قياما  
وجوبا ) لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وصلى ابو بكر والناس  
خلفه قياما متفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر استدأ بهم قائما كما اجاب به  
الامام ( وتصح الصلاة ) خلف من به سلس بول بئله ( كلامي بئله ) ( ولا  
تصح خلف محدث ) حدثا اصغر او اكبر ( ولا خلف متنجس ) نجاسة  
غير معفو عنها ادا كان ( يعلم ذلك ) لانه لا صلاة له في نفسه ( فان جهل  
هو ) اى الامام ( و ) جهل ( مأموم حتى انقضت صحت ) الصلاة  
( للمأموم وحده ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الجنب بالقوم اعاد  
صلاته وتمت للقوم صلاتهم رواه محمد ابن الحسين الحراني عن الربيع بن  
عازب وان علم هو او المأموم فيها استأنفوا وان علم معه واحد اعاد الكل  
وان علم انه ترك واجبا عليه فيها سهوا او شك في احلال امامه بركن او  
شرط صحت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة او الاستقبال لانه لا يخفى  
غالبا وان كان اربعون فقط في جمعة ومنهم واحد محدث او مجس اعاد  
الكل سواء كان اماما او مأموما ( ولا تصح امامة الامي ) منسوب الى  
الام كانه على الحالة التى ولد عليها ( وهو ) اى الامي ( من لا يحسن )  
اى يحفظ ( الفاتحة او يدغم فيها مالا يدغم ) بان يدغم حرفا فيما لامائه

او يقاربه وهو الارث ( او يبدل حرفا ) بغيره وهو الا لثغ كن يبدل الرواء  
 غينا الا ضاء المنصوب والضالين بظاً ( او يلحن فيها لحنا يحيل المعنى ) ككسر  
 كاف اياك وضم تاء انعمت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال نعبد  
 ونون نستعين لم يكن اميا ( الا بمثله ) فتصح لمساواته له ولا يصح اقتداء عاجز  
 عن نصف الفاتحة الاول بماجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء  
 قادر على الاقوال الواجبة بماجز عنها ( وان قدر ) الامى ( على اصلاحه لم  
 تصح صلاته ) ولا صلاة من ايتم به لانه ترك ركنا مع القدرة عليه ( وتكره  
 امامة اللحن ) اى كثير اللحن الذى لا يحيل المعنى فان احاله فى غير الفاتحة  
 لم يمنع صحة امامته الا ان يعتمد ذكره فى الشرح وان ( احاله فى غيرها ) سهوا  
 او جهلا او لآفة صحت صلاته ( و ) تكره امامة ( الفاء والتثام ) ونحوهما  
 والفاء الذى يكرر الفاء والتثام من يكرر التاء ( و ) تكره امامة ( من  
 لا يفصح ببعض الحروف ) كالقاف والضاد وتصح امامته اعجميا كان او عربيا  
 وكذا اعسمى اصم واقطف يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام  
 ومن يصرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فيهم من النقص ( و ) يكره ( ان يؤم )  
 امرأة ( اجنبية فاكثر لارجل معهن ) لانه عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل  
 بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات معهن رجل فلا كراهة لان النساء كن  
 يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ( او ) ان ( يؤم ) قوما اكثرهم  
 يكرهه بحق ) كتحلل فى دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لتجاوز  
 صلاتهم اذانهم العيد الا انق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط  
 وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذى وقال فى المبدع حسن غريب وفيه  
 لين فان كان ذا دين وسنة وكرهوه لذلك فلا كراهة فى حقه  
 ( وتصح امامة ولد الزنا والجندي ان سلم دينهما ) وكذا اللقيط والاعرابي  
 حيث صلحوا لها لعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم ( و ) تصح  
 امامة ( من يؤدى الصلاة بمن يقضيها وعكسه ) من يقضى الصلاة بمن  
 يؤدئها لان الصلاة واحدة وانما اختلف الوقت وكذا لو قضى ظهر يوم خلف  
 ظهر يوم اخر ( لا ) ايتام ( مفترض بمنقل ) لقوله عليه الصلاة والسلام اغنا  
 جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح التمل خلف الفرض ولا عكس  
 ( ولا ) يصح ايتام ( من يصلى الظهر بمن يصلى العصر او غيرها ) ولو  
 جمعة فى غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال فى المبدع فان كانت احداها

تخالف الاخرى كصلاة كسوف واستسقاء وجنازة وعيد منع فرضا وقيل  
ونفلا لانه يؤدى الى المخالفة فى الافعال انتهى فيؤخذ منه صحة نقل خلف  
نقل اخر لا يخالفه فى افعاله ككشف وتر خلف تراويح حتى على القول  
الثانى فصل فى موقف الامام والمأمومين السنة ان ( يقف  
المأمومون ) رجلا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فأكثر ( خلف الامام ) لفعله  
عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلفه ويستتى منه  
امام المرأة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن  
استحبابا ويأتى ( ويصح ) وقوفهم ( معه ) اى مع الامام ( عن يمينه او عن  
جانبه ) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي  
صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصح  
انه من قول ابن مسعود ( لا قدمه ) اى لاقدام الامام فلا تصح للمأموم  
ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والام يضر وان  
صلى قاعدا فالاعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمهما على الامام لم يضر  
وان كان مضطجعا فالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه  
او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه متقدم عليه  
وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم فى جهته اقرب  
من الامام فى جهته جاز ان لم يكونا فى جهة واحدة قبطل صلاة المأموم  
ويقتصر التقدم فى شدة خوف اذا امكن المتابعة ( ولا ) يصح للمأموم ان  
وقف ( عن يساره فقط ) اى مع خلويته اذا صلى ركعة فأكثر لانه صلى الله  
عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره  
اداره من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن  
يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فصلى بينهما  
او عن يسارها ولو تأخر اليمين قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو  
ادركهما الداخل جالسين كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر  
اذاً للمشقة كالزمنى لا يتقدمون ولا يتأخرون ( ولا ) تصح صلاة ( الفذ )  
اى الفرد ( خلفه ) اى خلف الامام ( او خلف الصف ) ان صلى ركعة  
فأكثر عامدا او ناسيا عالما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة  
لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجة ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا  
يصلى خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذى وحسنه وابن ماجة



واسناده ثقات ( الا ان يكون ) الفذ خلف الامام او الصف ( امرأة ) خلف رجل تصح صلاتها لحديث انس وان وقفت بجانب الامام فكرجل وبصف رجال لم تبطل صلاة من يليها او خلفها فصف تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال ( وامامة النساء تقف في صمنهن ) ندبا روى عن عائشة رضى الله عنها وام سلمة فان امت واحدة وقفت عن عيبتها ولا يصح خلفها ( ويليها ) اى الامام من المؤمنين ( الرجال ) الاحرار ثم العبيد الافضل فالافضل لقوله عليه الصلاة والسلام لياينى منكم اولو الاحلام والنهى رواه مسلم ( ثم الصبيان ) الاحرار ثم العبيد ( ثم النساء ) لقوله عليه الصلاة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله ويقدم منهن البالغات الاحرار ثم الارقات ثم من لم يبلغ الاحرار فالارقا الفضلى فالفضلى وان وقف الخنثى صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب ( في جنازتهم ) اذا احتجت فيقدمون الى الامام والى القبلة فى القبر على ما تقدم فى صفوفهم ( ومن لم يقف معه ) فى الصف ( الا كافر او امرأة ) او حتى وهو رجل ( او من علم حدثه ) او نجاسة ( احدهما ) اى المصلى او المصافى له ( او ) لم يقف معه الا ( صبي فى فرض ففد ) اى فرد فلا تصح صلاته ركعة فأكثر وعلم منه صحة مصافة الصبي فى النفل او من جهل حدثه او نجسه حتى فرغ ( ومن وجد فرجة ) بضم الفاء وهى الخلل فى الصف ولو بعيدة ( دخلها ) وكذا ان وجد الصف غير مرصوص وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف ( والا ) يجد فرجة وقف ( عن يمين الامام ) لانه موقف الواحد ( فان لم يمكنه فله ان ينبه من يقوم معه ) بنحية او كلام او اشارة وكره بجذبه ويتبعه من ينبهه وجوبا ( فان صلى ركعة فذا لم تصح ) صلاته لما تقدم وكرره لاجل ما اعقبه به ( وان ركع فذا ) اى فردا لعذر بان خشي فوات الركعة ثم ( دخل فى الصف ) قبل سجود الامام ( او وقف معه اخر قبل سجود الامام صحت ) صلاته لان ابا بكرة ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد رواه البخارى وان فعله ولم ينش فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام راسه من الركوع قبل ان يدخل الصف او يقف معه اخر ﴿ فصل ﴾ فى احكام الاقتدا ( يصح اقتداء المأموم بالامام ) اذا كانا ( فى المسجد وان لم يره ولا من وراءه اذا سمع

التكبير ( لانهم في موضع الجماعة ويمكنهم الاقتداء به بسمع التكبير اشبه  
 المشاهدة ( وكذا ) يصح الاقتدا اذا كان احدهما ( خارجه ) اى خارج  
 المسجد ( ان راي ) المأموم ( الامام او ) بعض ( المأمومين ) الذين وراء  
 الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شبك ونحوه وان كان بين  
 الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تتصل فيه الصفوف  
 حيث صحت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف  
 لم يصح الاقتدا ( وتصح ) صلاة المأمومين ( خلف امام عال عنهم ) لفضل  
 حذيفة وعمار رواه ابو داود ( ويكره ) علو الامام عن المأموم ( اذا كان  
 العلو ذراعا فاكتر ) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا  
 يقوم في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو يسيرا دون ذراع لم يكره  
 لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان  
 على الدرجة السفلى جمع بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تكره ( امامته  
 في الطاق ) اى طاق القبلة وهى المحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه  
 يستتر عن بعض المأمومين فان لم يمنع رؤيته لم يكره ( و ) يكره ( تطوئته موضع  
 المكتوبة ) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه  
 الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتخفى عنه رواه ابو داود عن المغيرة بن شعبة  
 ( الا من حاجة ) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك ( و ) يكره للامام  
 اطالة ( قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة ) لقول عائشة كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام  
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم فيستحب له ان يقوم او  
 ينحرف عن القبلة الى مأموم جهة قصده والا فعن يمينه ( قلن كان ثم ) اى  
 هناك ( نساء لبث ) في مكانه ( قليلا لينصرفن ) لانه عليه الصلاة والسلام  
 واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقونى بالانصراف رواه مسلم قال في المغنى  
 والشرح الا ان يخالف الامام السنة في اطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم  
 ينحرف فلا بأس بذلك ( ويكره وقوفهم ) اى المأمومين بين ( السوارى  
 اذا قطع الصفوف ) عرفا بلا حاجة لقول انس كنا نتقى هذا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وابو داود واسناده ثقة  
 فان كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس وحرم بناء مسجد

او على نفسه او عجزا عن ركوب ان تزل وعليه الاستقبال وما يقدر عليه  
( ولا ) تصح الصلاة على الراحلة ( لمرض ) وحده دون عذر مما تقدم  
ومن بسفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جالسا مستقبلا ويدور  
الى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف النفل <sup>في</sup> فصل <sup>في</sup> قصر  
المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم  
جناح ان تقصروا من الصلاة الاية ( من سافر ) اى نوى ( سفر )  
مباحا ) اى غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والندوب والمباح  
المطلق ولو تزهة وفرجة يبلغ ( اربعة برد ) وهى ستة عشر فرسخا برا  
او بحرا وهى يومان قاصدان ( سن له قصر رباعية ركعتين ) لانه عليه  
الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجماعا قاله  
ابن المنذر ( اذا فارق حامر قرينه ) سواء كانت البيوت داخل السور او  
خارجه ( او ) فارق ( خيام قومه ) او مانسبت اليه عرفا كسكان قصور  
وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام انما كان يقصر اذا ارتحل ولا  
يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من اسلم او  
بلغ او طهرت بسفر ميج ولو كان الباقي دون المسافة لامن تاب اذا ولا  
يقصر من شك في قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتايه ولا من  
سافر ليترخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعبد تبعاً لزوج وسيد  
( وان احرم ) فى الحضر ( ثم سافر او ) احرم ( سفر ) ثم اقام ) اتم لانها  
عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فغلب حكم الحضر وكذا لو سافر بعد  
دخول الوقت اتمها وجوبا لانها وجبت تامة ( او ذكر صلاة حضر فى  
سفر ) اتمها لان القضاء معتبر بالاداء وهو اربع ( او عكسها ) بان ذكر  
صلاة سفر فى حضر اتم لان القصر من رخص السفر فبطل بزواله ( او  
ايم ) مسافر ( بمقيم ) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواه احمد ومنه لو  
ايم مسافر بمسافر فاستخلف مقبلا لعذر فيلزمه الاتمام ( او ) ايم مسافر  
( بمن يشك فيه ) اى فى اقامته وسفره لزمه أن يتم وان بان ان الامام  
مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر  
بامارة كهينة لباس وان امامه نوى القصر فله القصر عملا بالظاهر  
وان قال ان اتم اتممت وان قصر قصرت لم يضر ( او احرم بصلاة يلزمه  
اقامها ) لكونه اقتدى بمقيم او لم ينو قصرها مثلا ( ففسدت ) يحدث او

نحوه ( واعادها ) اتمها لانها وجبت عليه تامة بتلبسه بها ( او لم ينو القصر عند احرامها ) لزمه ان يتم لانه الاصل واطلاق النية ينصرف اليه ( او شك في نيته ) اى نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو ( او نوى اقامة أكثر من اربعة ايام ) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في المتفق عليه من حديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة اربعة من ذى الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها ( او ) كان المسافر ( ملاحا ) اى صاحب سفينة ( معه اهله لا ينوى الاقامة ببلد لزمه ان يتم ) لان سفره غير منقطع مع انه غير ظاعن عن وطنه واهله ومثله مكار وراع ورسول سلطان ونحوهم ويتم المسافر اذا مر بوطنه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او نوى الاقام ولو في اثنتائها بعد نية القصر ( وان كان له طريقان ) بعيد وقريب ( فسلك ابعدهما ) قصر لانه مسافر سفرا بعيدا ( او ذكر صلاة سفر في ) سفر ( اخر قصر ) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه نفسه قال ابن تيميم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها اقتصر عليه في المبدع وفيه شئ\* ( وان حبس ) ظمنا او بمرض او مطر ونحوه ( ولم ينو اقامة ) قصر ابدا لان ابن عمر رضى الله عنه اقام باذر بيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بينه وبين الدخول رواه الاثرم والاسير . اذا علم انه لا ينشك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام عند العدو ( او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة ) لا يدري متى تنقضى ( قصر ابدا ) غلب على ظنه كثرة ذلك او قلته لانه عليه السلام اقام بنبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسناده ثقات وان ظن ان لا تنقضى الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر القصر حيث لم يبح لم تنعقد صلاته كما لو نواه مقيما في فصل في الجمع في الجمع ( يجوز الجمع بين الظهرين ) اى الظهر والعصر في وقت احدهما ( و ) يجوز الجمع ( بين العشائين ) اى المغرب والعشاء ( في وقت احدهما في سفر قصر ) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة نبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصلهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

والمصر جميعا ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب وعن انس مفساه متفق عليه ( و ) يباح الجمع بين ما ذكر ( لمرضى يطلقه بركه ) اى ترك الجمع ( مشقة ) لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر روى في رواية من غير خوف ولا سفر رواهما مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهى نوع مرض ويجوز ايضا لمرضع لمشقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او نيم لكل صلاة او عن معرفة وقت كاعشى ونحوه ولعذر او شغل يبيح ترك جمعة وجماعة ( و ) يباح الجمع ( بين العشائين ) خاصة ( لمطر يبل الثياب ) وتوجد معه مشقة والتج والبرد والجلد مثله ( ولوحل ورج شديد بارد ) لانه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة رواه البخارى باسناده وفعله ابو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك ( ولو صلى في بيته او في مسجد طريقه تحت سباط ) ونحوه لان الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر ( والافضل ) لمن له الجمع ( فعل الارفق به من ) جمع ( تأخير ) بان يؤخر الاولى الى الثانية ( و ) جمع ( تقديم بان ) يقدم الثانية فيصلها مع الاولى لحديث معاذ السابق فاذا استويا فالتأخير افضل والافضل بعرفة التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع في سواهما افضل ويشترط للجمع ترتيب مطلقا ( فان جمع في وقت الاولى اشترط ) له ثلاثة شروط ( نية الجمع عند احرامها ) اى احرام الاولى دون الثانية ( و ) الشرط الثانى الموالة بينهما ( فلا يفرق بينهما الا بمقدار اقامة ) صلاة ( ووضوء خفيف ) لان معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف اليسير فانه معفو عنه ( ويبطل ) الجمع ( براتبة ) يصلها ( بينهما ) اى بين المجموعتين لانه فرق بينهما بصلاة قبطل كما لو قضى فائتة وان تكلم بكلمة او كلمتين جاز ( و ) الثالث ( ان يكون العذر ) المبيح ( موجودا عند افتتاحهما وسلام الاولى ) لان افتتاح الاولى موضع النية وفراغها وافتتاح الثانية موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر الى فراغ الثانية في جمع المطر ونحوه

( و ) قوله او كلمتين مفهومه انه ان زاد على كلمتين لم يجز وليس كذلك حيث تقدم انه له ان يفرق بينهما بمقدار اقامة صلاة ووضوء خفيف اهـ

بخلاف غيره وان انقطع السفر في الاولى بطل الجمع والقصر مطلقا فيهما  
وتصح فرضا وفي الثانية يتمها نفلا وتصح الاولى فرضا ( وان جمع في وقت  
الثانية اشترط ) له شرطان ( نية الجمع في وقت الاولى ) لانه متى اخرها  
عن ذلك بغير نية صارت قضاء لاجعا ( ان لم يضق وقتها عن فعلها ) لان  
تأخيرها الى ما يضيق عن فعلها حرام وهو يتنافى الرخصة ( و ) الثاني  
( استمرار العذر ) المبيح ( الى دخول وقت الثانية ) فان زال العذر قبله  
لم يجز الجمع لزوال مقتضيه كالمرضى يرا والمسافر يقدم والمطر ينقطع ولا  
باس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية اماما او مأموما او  
صلاهما خلف امامين او من لم يجمع **فصل** وصلاة الخوف صححت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة **فصل** قال الاثم قلت لابي  
عبدالله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب  
اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا احتارده وشرطها ان يكون العدو  
مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث  
سهل الذي اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة  
صفت معه وطائفة وقفت وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت  
قائما واتموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة  
الاخري فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واتموا  
لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا  
للقلة وغيرها يؤمّن طاقهم وكذا حالة هرب مباح من عدو او سيل ونحوه  
او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة ( ويستحب ان يحمل  
معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كسيف ونحوه )  
كسكين لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويجوز حمل سلاح بخس في هذه  
الحالة للحاجة بلا اعادة **فصل** باب صلاة الجمعة **فصل** سميت بذلك لجمعها  
الحلق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل  
من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة  
لم تصح وتؤخر فائتة لخوف فوتها والظهر بدل عنها اذا فاتت ( تلزم )  
الجمعة ( كل ذكر ) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل  
الحضور في مجامع الرجال ( حر ) لان العبد محبوس على سيده ( مكيف  
مسلم ) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على

عجنون ولا صبي لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواه ابو داود ( مستوطن ببناء ) متاد ولو كان فراخ من حجر او قصب ونحوه ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا ( اسمه ) اى البنا ( واحد ولو تفرق ) البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم ( ليس بينه وبين المسجد ) اذا كان خارجا عن المصر ( اكثر من فرسخ ) قريبا فتلزمه بغيره كمن بخيام ونحوها ولا تنقذ به ولم يجوز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي اليها قرب او بعد سمع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشيء الواحد ( ولا تجب ) الجمعة ( على مسافر سفر قصر ) لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير وكما لاتلزمه بنفسه لاتلزمه بغيره فان كان عاصيا بسفره او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة واقام ما يمنع القصر ولم ينوى استيطانا لزمته بغيره ( ولا تجب ) الجمعة ( على عبد ) وبعض ( وامرأة ) لما تقدم ولا حتى لانه لا يعلم كونه رجلا ( ومن حضرها منهم اجزأته ) لان اسقاطها عنهم تخفيف ( ولم تنقذ به ) لانه ليس من اهل الوجوب وانما محتم منه تبعا ( ولم يصح ان يؤم فيها ) لئلا يصير التابع متبوعا ( ومن سقطت عنه لعذر ) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها ( وجبت عليه وانقذت به ) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمشقة السعي وقد زالت ( ومن صلى الظهر ) وهو ( ممن ) يجب ( عليه حضور الجمعة قبل صلاة الامام ) اى قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه ( لم تصح ) ظهره لانه صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى اليها لانها فرضه والا انتظر حتى يتيقن انهم صلوا الجمعة فيصلى الظهر ( وتصح ) الظهر ( ممن لا تجب عليه ) الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو زال عذره قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ ( والافضل ) تأخير الظهر ( حتى يصلى الامام ) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد افضل وندب تصدق بدينار او نصنه لتاركها بلا عذر ( ولا يجوز ان تلزمه ) الجمعة ( السفر ) في يومها بعد الزوال ( حتى يصلى ) ان لم يخف فوت رفقته وقبل الزوال يكره ان لم يأت بها في طريقه <sup>فصل</sup> فصل يشترط لصحتها <sup>في</sup> اى صحة الجمعة اربعة شروط ( ليس منها اذن الامام ) لان عليا صلى بالناس وعثمان

محصور فلم ينكره احد وصوبه عثمان رواه البخارى بمعناه ( احدها ) اى  
 احد الشروط ( الوقت ) لانها صلاة مفروضة فاشتراط لها الوقت كبقية  
 الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده اجماعا قاله فى المبدع ( واوله اول  
 وقت صلاة عيد ) لقول عبدالله ابن سيدان « شهدت الجمعة مع ابى بكر  
 فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته  
 وخطبته الى ان اقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته  
 وخطبته الى ان اقول قد زال النهار فما رايت احدا عاب ذلك ولا انكره  
 رواه الدارقطنى واحمد واحتج به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر  
 وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر ( واخره اخر وقت  
 صلاة الظهر ) بلا خلاف قاله فى المبدع وفعلها بعد الزوال افضل ( فان  
 خرج وقتها قبل التحريمة ) اى قبل ان يكبروا للاحرام بالجمعة ( صلوا ظهرا )  
 قال فى الشرح لانهم فيه خلافا ( والا ) بان احرموا بها فى الوقت ( فجمعة )  
 كسائر الصلوات تدرك بتكبير الاحرام فى الوقت ولا تسقط بشك فى خروج  
 الوقت فان بقى من الوقت قدر الخطبة والتحريمة لزمهم فعلها والا لم تجز  
 الشرط ( الثانى حضور اربعين من اهل وجوبها ) وتقدم بيانهم بالخطبة  
 والصلاة قال احمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير الى اهل  
 المدينة فلما كان يوم الجمعة جمع بهم وكانوا اربعين وكانت اول جمعة جمعت بالمدينة  
 وقال جابر مضت السنة ان فى كل اربعين فما فوق جمعة وانحى وفطر رواه  
 الدارقطنى وفيه ضعف قاله فى المبدع الشرط الثالث ان يكونوا ( بقرية  
 مستوطنين ) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقاربين ولا  
 تصح من اهل الحيام وبيوت الشعر ونحوهم لان ذلك لم يقصد للاستيطان  
 غالبا وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها وتصح بقرية  
 خراب عزموا على اصلاحها والاقامة بها ( وانصح ) اقامتها ( فيما قارب  
 البنيان من الصحرا ) لان اسعد ابن زرارة اول من جمع فى حرة بنى  
 بياضة اخرج به ابو دود والدارقطنى قال البيهقى حسن الاسناد صحيح قال  
 الخطابى حرة بنى بياضة على ميل من المدينة واذا رآى الامام وحده  
 العدد فقص لم يجز ان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم وبالعكس لا تلزم واحدا  
 منهم ( فان قصوا ) عن الاربعين ( قبل اقامتها ) لم تجزها جمعة لفقد شرطها  
 ( واستأنفوا ظهرا ) ان لم تمكن اعادتها جمعة وان بقى منه العدد بعد



انقضاء بعضهم ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل نقصهم أتموا  
جمعة ( ومن أحرم في الوقت وأدرك مع الإمام منها ) أى من الجمعة ( ركعة  
أتمها جمعة ) لحديث أبى هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من الجمعة فقد  
أدرك الصلاة رواء الأثرم ( وإن أدرك أقل من ذلك ) بأن رفع الإمام  
رأسه من الثانية ثم دخل معه ( أتمها ظهراً ) لمفهوم ماسبق ( إذا كان  
نوى ظهراً ) ودخل وقته لحديث وأما لكل امرء ما نوى والا أتمها نفلاً  
ومن أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر إنسان  
أو رجله فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام وإن أحرم ثم زحم وأخرج عن  
الصف فصلى فإذا لم تصح وإن أخرج في الثانية نوى مفارقه وأتمها جمعة  
الشرط الرابع تقدم خطبتين وأشار إليه بقوله ( ويشترط تقدم خطبتين )  
لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بمجْلوس  
متفق عليه وهما بدل ركعتين لأن الظاهر ( ومن شرط صحتهما حمد الله )  
بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله  
فهو أجذم رواء أبو داود عن أبى هريرة ( والصلاة على رسول الله )  
محمد ( صلى الله عليه وسلم ) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى  
افتقرت إلى ذكر رسوله كالأذان ويتعين لفظ الصلاة ( وقراءة آية ) كاملة  
لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويدكر  
الناس رواء مسلم قال أحمد يقرأ ما يشاء وقال أبو المعالي لو قرأ آية لاستقل  
بمعنى أو حكم كقوله تعالى ثم نظر أو مدهامتان لم يكف والمذهب لا بد من  
قراءة آية ولو جنباً مع تحريراً فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ ( والوصية بتقوى الله عز وجل ) لأنه  
المقصود قال في المبدع ويبدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم  
القرأة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه  
الأركان ( و ) يشترط ( حضور العدد المشترط ) لسماع القدر الواجب لأنه  
ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكثيره الأحرام فإن نقصوا وعادوا  
قبل فوت ركن منها بنوا وإن كثر التفريق أو فات منها ركن أو أحدث  
قططر استأنف مع سعة الوقت ويشترط أيضاً لهما الوقت وإن يكون الخطيب  
يصلح إماماً فيها والجمهور بهما بحيث يسمع العدد المعبر حيث لا مانع والنية

والاستيطان للقدر الواجب منهما والموالة بينهما وبين الصلاة ( ولا يشترط  
لهما الطهارة ) من الحدثين والجنس ولو خطب بمسجد لانهما ذكر تقدم  
الصلاة اشبه الاذان وتحريم لبث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة  
وكذلك لا يشترط لهما ستر العورة ( ولا ان يتولاهما من يتولى  
الصلاة ) بل يستحب ذلك لان الخطبة منفصلة عن الصلاة اشبهها الصلاتين  
ولا يشترط ايضاً حضور متولى الصلاة الخطبة ويبطلهما كلام محرم ولو  
يسيراً ولا تجزى بغير العربية مع القدرة ( ومن سنهما اى الخطبتين ) ان  
يخطب على منبر ( لفعله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من المنبر وهو  
الارتفاع واتخاذ سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعده على تؤدة  
الى الدرجة التى تلى السطح ( او ) يخطب على ( موضع عال ) ان عدم المنبر  
لانه فى معناه عن تعيين مستقبل القبلة بالحرايب وان خطب بالارض فعن  
يسارهم ( وان يسلم على المؤمنين اذا اقبل عليهم ) لقول جابر كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر سلم رواء ابن ماجة ورواه الاثرم  
عن ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخارى عن عثمان كسلاهما  
على من عنده فى خروجه ( ثم ) يسن ان ( يجلس الى فراغ الاذان ) لقول  
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس اذا صعد المنبر حتى يفرغ  
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواء ابو داود ( وان يجلس بين الخطبتين ) لحديث  
ابن عمر السابق ( وان يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف او قوس او  
عصى ) لفعله عليه السلام رواء ابو داود عن الحكم ابن حرب وفيه اشارة  
الى ان هذا الدين فتح به قال فى الفروع ويتوجه باليسرى والاخرى  
بحرف المنبر فان لم يعتمد امسك يمينه بشماله او ارسلهما ( و ) ان ( يقصد  
تلقاء وجهه لفعله عليه السلام ولان فى التفاته الى احد جانبيه اعراضاً عن  
الآخر وان استدبرهم كره ويحرفون اليه اذا خطب لفعل العناية ذكره فى  
المبدع ( و ) ان ( يقصر الخطبة ) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً ان طول  
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة وان  
تكون الثانية اقصر ورفع صوته قدر امكانه ( و ) ان ( يدعوا للمسلمين )  
لانه مسنون فى غير الخطبة ففيها اولى وبياح الدعاء لمعين وان يخطب  
من صحيفة قال فى المبدع وينزل مسرعاً واذا غلب الخواارج على بلد فاقاموا فيه  
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن ابى موسى صلى معهم الجمعة ويعيد هاتهما

فصل في صلاة الجمعة ركعتان اجابا حكاية ابن المذنب (يسن ان يقرأ جهرا) لفعله عليه الصلاة والسلام (في الركعة الاولى بالجمعة) بعد الفاتحة (في الركعة الثانية بالناقضين) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواء مسلم عن ابن عباس وان يقرأ في فجرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل اتى لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حديث ابى هريرة (وتحرم اقامتها) اى الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لانه عليه الصلاة والسلام واصحابه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد (الا لحاجة) كسعة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف قلة فيجوز التعدد بحسبها فقط لانها تقبل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجابا ذكره في المبدع (فان فعلوا) اى صلوا في موضعين او أكثر بلا حاجة (فالتصحیح ما باشرها الامام او اذن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا اذنه شرط او لا اذ في تصحيح غيرها اذنيات عليه وتقويت لجمعة (فان استويا في اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستئنا حصل بالاولى فانيط الحكم بها ويعتبر السبق بالاحرام (وان وقتا معا) ولا مزنة لاحداها بطلتا لانه لا يمكن تصحيحهما ولا تصحيح احدهما فان امكن اعادتهما جمعة فعلاوا والا صلوا ظهرا (اوجهلت الاولى منهما بطلتا) ويصلون ظهرا لاحتمال سبق احداها فتصح ولا تعاد وكذا لو اقيمت في المصر جمعات وجهل كيف وقمت واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام كريض دون الامام فان اجتمع معه العدد المعتبر اقامها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا عزموها على فعلها سقط (واقول السنة) الراتبة (بعد الجمعة ركعتان) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلى بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رواء ابو داود ويصلها مكانه بخلاف سائر السنن فيبيته افضل ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها قبلها اى راتبة قال عبد الله رايت ابى يصلى في المسجد اذا اذن المؤذن ركعات (ويسن ان يقتسل لها في يومها) لخبر عائشة لو انكم تطهروا ليومكم هذا وعن جماعة وعند مضمي افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن (تنظيف وتطيب) لما روى البخاري عن ابى سعيد مرفوعا لا يقتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويمس من طيب

امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا  
 تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ( و ) ان ( يلبس احسن  
 ثيابه ) لوروده في بعض الالفاظ وافضلها البياض ويعتم ويرتدى ( و ) ان  
 ( يبكر اليها ماشيا ) لقوله عليه الصلاة والسلام ومنى ولم يركب ويكون  
 بسكينة ووقار بعد طلوع الفجر الثاني ( و ) ان ( يدنو من الامام ) مستقبل  
 القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومنى  
 ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر  
 سنة عمل صيامها وقيامها رواه احمد وابو داود واسناده ثقات ويشغل  
 بالصلاة والذكر والقران ( و ) ان ( يقرأ سورة الكهف في يومها ) لما روى  
 السهقي باسناد حسن عن ابي سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم  
 الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين ( و ) ان ( يكثر الدعا ) رجاء ان  
 يصادف ساعة الاجابة ( و ) ان ( يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم )  
 لقوله عليه الصلاة والسلام اكثروا على من الصلاة يوم الجمعة رواه ابو داود  
 وغيره وكذا ليلتها ( ولا تخطى رقاب الناس ) لما روى احمد ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم وهو على المنبر راي رجلا يخطى رقاب الناس فقال له اجلس  
 فقد آذيت ( الا ان يكون ) المخطى ( الامام ) فلا يكره للحاجة والحق به في  
 الغنية المؤذن ( او ) يكون المخطى ( الى فرجة ) لا يصل اليها الا به فيخطى  
 لانهم اسقطوا حق انفسهم بتاخرهم ( وحرم ان يقيم غيره ) ولو عبده او  
 ولده الكبير ( فيجاس مكانه ) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقعده ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول  
 افسحوا قاله في التخييص ( الا ) الصغير ( من قدم صاحبها له مجلس في  
 موضع يحفظه له ) وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الشرح لان  
 النائب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او  
 استقبال المصلين في مكان ضيق اقيم قاله ابو المعالي وكره ايثاره غيره بمكانه  
 الفاضل لا قبوله وليس لغير الموثر سبقه ( وحرم رفع مصلى مفرش ) لانه  
 كالنائب عنه ( ما لم تحضر الصلاة ) فيرفعه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلي  
 عليه ( ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد اليه قريبا فهو احق به )  
 لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواه مسلم  
 ولم يقيده الاكثر بالعود قريبا ( ومن دخل ) المسجد ( والامام يخطب لم

يجلس ( ولو كان وقت نهى ( حتى يصلى ركعتين يوجز فيهما ) لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين متفق عليه زاد مسلم وليتجوز فيهما فان جلس قام فاتى بهما ما لم يطل الفصل فتسن تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهى الا الخطيب وداخله لصلاة عيد او بعد شروع فى اقامة وقيمه وداخل المسجد الحرام لان تحيته الطواف ( ولا يجوز الكلام والامام يخطب ) اذا كان منه بحيث يسمعه لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة والسلام من قال صه فقد انسا ومن لغا فلا جمعة له رواه احمد ( الاله ) اى للامام فلا يحرم عليه الكلام ( اولمن يكلمه لمصلحة ) لانه عليه الصلاة والسلام كلم سائلا وكله هو ويجب لتحذير ضرير وغافل عن هلكة ( ويجوز ) الكلام ( قبل الخطبة وبعدها ) واذا سكت بين الخطبتين او شرع فى الدعاء وله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتسنى سرّاً كدعاء وتأمين عليه وحده خفية اذا عطس ورد سلام وتشميت عاطس واشارة اخرس اذا فهمت كلام لا تسكيت متكلم باشارة ويكره العبث والشرب حال الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه في باب صلاة العيدين في سمي به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تفاولا وجمعه اعياد ( وهى ) اى صلاة العيدين ( فرض كفاية ) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس ويداومون عليها ( اذا تركها اهل بلدة قاتلهم الامام ) لانها من اعلام الدين الظاهرة ( و ) اول ( وقتها كصلاة الضحى ) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس ذكره فى المبدع ( واخره اى اخر وقتها ( الزوال ) اى زوال الشمس ( فان لم يعلم بالعيد الا بعده ) اى بعد الزوال ( صلوا من الغد قضا ) لما روى ابو عمير ابن انس عن عمومة له من الانصار قال غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب فى اخر النهار فشهدوا انهم رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا من يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواه احمد وابو داود والدارقطنى وحسنه ( وتسنى صلاة العيد فى الصحراء ) قريبة عرفا لقول ابى سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج فى الفطر والاضحى الى المصلى متفق عليه وكذلك الخلفاء بعده ( و ) يسنى ( تقديم صلاة الاضحى وعكسه الفطر ) فيؤخرها لما

روى الشافعي مراسلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم  
 أن يحل الأضحية وأخر الفطر وذكر الناس ( و ) يسن ( أكله قبلها ) أي  
 قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يطعم يوم النحر حتى يصلي رواه أحمد  
 والأفضل على قرأت وترا والتوسعة على الأهل والصدقة ( وعكسه ) أي  
 يسن الإمساك ( في الأضحية إن ضحى ) حتى يصلي ليأكل من أضحيته لما  
 تقدم والاولى من كبدها ( وتكره ) صلاة العيد ( في الجامع بلا عذر )  
 إلا بمكة المشرفة لمخالفة فعله عليه السلام ويستحب للإمام أن يستخلف من  
 يصلي بضعفة الناس في المسجد لفعل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل  
 الإمام ويعددها وأيهما سبق سقط به الفرض وبجازت التضحية ( ويسن تكبير مأموم  
 إليها ) ليحصل له الدنو من الإمام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه ( ماشياً )  
 لقول على رضي الله عنه من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً رواه الترمذي  
 وقال العمل على هذا عند أهل العلم ( بعد ) صلاة ( الصبح و ) يسن  
 ( تأخر إمام إلى وقت الصلاة ) لقول أبي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يخرج يوم الفطر والأضحية إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة  
 رواه مسلم ولأن الإمام ينتظر ولا ينتظر ويخرج ( على أحسن هيئة ) أي  
 لا يسأجل ثيابه لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعم  
 ويلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة رواه ابن عبد البر ( إلا المتكفف  
 فيخرج في ثياب اعتكافه ) لأنه أثر عبادة فاستحب بقاؤه ( ومن شرطها )  
 أي شرط صحة صلاة العيد ( استيطان وعدد الجمعة ) فلا تقام إلا حيث تقام الجمعة  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد في يوم حجة فلم يصل ( لا إذن  
 الإمام ) فلا يشترط كالجمعة ( ويسن ) إذا غدا من طريق ( أن يرجع  
 من طريق أخرى ) لما روى البخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا خرج إلى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال في شرح  
 المنتهى ولا يمتنع ذلك أيضاً في غير الجمعة وقال في المبدع الظاهر أن المخالفة  
 فيه شرعت لمنى خاص فلا يلتحق به غيره ( ويصلها ركعتين قبل الخطبة )  
 لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان  
 يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يعتد بها ( يكبر في  
 الأولى بعد ) تكبيرة الأحرام و ( الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة ستاً )

ذوائد ( وفي ) الركعة ( الثانية قبل القراءة خمسا ) لما روى احمد عن  
 حمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد  
 اتني عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال  
 احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جائز  
 ( يرفع يديه مع كل تكبيرة ) لقول وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يرفع يديه مع التكبير قال احمد فارى ان يدخل فيه هذا كله  
 ومن عمر انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنازة والعيد وعن ريد  
 كذلك رواها الاثرم ( ويقول ) بين كل تكبيرتين ( الله اكبر كبيرا والحمد  
 لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد  
 النبي واله وسلم تسليما ) لقول عتبة بن حامر سالت ابن مسعود عما يقوله  
 بعد تكبيرات العيد قال بحمد الله ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم رواه الاثرم وحرب واحتج به احمد ( وان احب قال غير ذلك ) لان  
 الفرض الذكر بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا  
 نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام وكما  
 احرم ثم ركع ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من  
 التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنائه سقط ما فات ( ثم يقرأ جهرا )  
 لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء  
 رواه الدارقطني ( في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسج وبالفاتحة في الثانية ) لقول  
 سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسج اسم ربك  
 الاعلى وهل اتاك حديث الفاتحة رواه احمد ( فاذا سلم من الصلاة خطب  
 خطبتين كخطبة الجمعة ) في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الحاطب  
 ( ينتعج الاولى بتسع تكبيرات ) قائما نسقا ( والثانية بسبع تكبيرات ) كذلك  
 لما روى سعيد عن عبدالله بن عبد الله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان  
 يخضب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات ( ليحثهم في ) خطبة  
 ( الفطر على الصدقة ) نقوله عليه السلام اغنوهم بها عن السؤال في هذا اليوم  
 ( وبين لهم ما يخرجون ) جنساً وقدرأً والوجوب والوقت ( ويرغبهم  
 في خطبة ) الاصحى في الاصحى و بين لهم حكمها ) لانه ثبت ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاصحى كثيرا من احكامها من رواية  
 ابى سعيد والبراء وجابر وغيرهم ( والتكبيرات الزوائد ) سنة ( والذكر

بينها ) اى بين التكميرات سنة ولا يسن بعد التكميرة الاخيرة فى الركعتين  
 ( والحطبتان سنة ) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان  
 يجلس للخطبة فليجاس ومن احب ان يذهب فليذهب رواه ابن ماجة واسناده  
 ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من  
 النساء حضور الخطبة وان يفرذن بموعظة اذا لم يسمعن خطبة الرجال ( ويكره  
 التنفل ) وقضاء فاتئة ( قبل الصلاة ) اى صلاة العيد ( و بعدها فى  
 موضعها ) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه ( ويسن لمن  
 قاتته ) صلاة العيد ( او ) قاته ( بعضها قضاها ) فى يومها قبل الزوال او  
 بعده ( على صفحتها ) لفعل انس وكسائر الصلوات ( ويسن التكمير المطلق ) اى  
 الذى لم يقيد بادبار الصلوات واظهاره وجهر غير اثنى به ( فى ليلتي  
 العيدين ) فى البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به فى الخروج الى المصلى  
 الى فراغ الامام من خطبته ( و ) التكمير ( فى عيد فطر اكسد ) لقوله  
 تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله ( و ) يسن التكمير المطلق ايضا ( فى  
 كل عشر ذى الحجة ) ولو لم ير بهيمة الانعام ( و ) يسن التكمير ( المقيد  
 عقب كل فريضة فى جماعة فى الاضحية ) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى  
 وحده قال ابن مسعود انما التكبير على من صلى فى جماعة رواه ابن المنذر  
 فيلتفت الامام الى المأمودين ثم يكبر لفعله عليه السلام ( من صلاة الفجر يوم  
 عرفة ) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم  
 ( والمحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق ) لانه قبل  
 ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتى به كالتذكر عقب الصلاة  
 قدمه فى المبدع واذا فاتته صلاة من عامه فقضاها فيها فى جماعة كبر لبقا وقت  
 التكبير ( وان نسبه ) اى التكبير ( قضاء ) مكاه فان قام او ذهب عاد  
 فجلس ( مالم يحدث او يخرج من المسجد ) او يطل الفصل لانه سنة فات  
 محلها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالتذكر والدعاء ( ولا يسن )  
 التكبير ( عقب صلاة العيد ) لان الاثر انما جاء فى المكتوبات ولا عقب نافلة ولا  
 فريضة صلاحا منفردا لما تقدم ( وصفته ) اى التكبير ( شفا الله اكبر الله اكبر  
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ) ويجزى مرة واحدة وان زاد فلا



بأس وإن كرره ثلاثا فحسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه الدارقطني وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره تقبل الله منا ومنك كالجواب ولا بالتعريف عشية عرفة بالامصار لانه دعاء وذكر اول من فعله ابن عباس وعمر بن حريث ﴿ باب صلاة الكسوف ﴾ يقال كسفت بفتح الكاف وضحا ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستبطلها بعضهم من قوله تعالى ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجد والشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ( تسن ) صلاة الكسوف ( جماعة ) وفي جامع افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام وكبر وصف الناس وراه متفق عليه ( وفرادى ) كسائر النوافل ( اذا كسف احد النيرين ) الشمس والقمر ووقتها من ابتدائه الى التجلي ولا تقضى كاستسقا وتحية مسجد فيصل ( ركعتين ) ويسن الغسل لها ( يقرأ في الاولى جهرا ) ولو في كسوف الشمس ( بعد الفاتحة سورة طويلة ) من غير تعيين ( ثم يركع ) ركوعا ( طويلا ) من غير تقدير ( ثم يرفع ) راسه ( ويسمع ) اى يقول سمع الله لمن حمده فى رفعه ( ويحمد ) اى يقول ربنا ولك الحمد بعد اعتداله كبرها ( ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى ثم يركع فيطيل ) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم ولا يطيل ( ثم يسجد سجدين طويلتين ) ولا يطيل الجلوس بين السجدين ( ثم يصلى ) الركعة ( الثانية ) الركعة ( الاولى ) لكن دونها فى كل ما يفعل فيها ( ثم يتشهد ويسلم ) ففعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من طرق بعضها فى الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام امر بها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التجلي بل يدعو ويذكر كما لو كان وقت نهى ( فان تجلى الكسوف فيها ) اى الصلاة ( اتمها خفيفة ) لقوله عليه السلام فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن مسعود ( وان غابت الشمس كاسفة او طلعت ) الشمس او طلع الفجر ( والقمر خاسف ) لم يصل لانه ذهب وقت الانتفاع بهما ويعمل بالاصل فى بقائه وذهابه ( او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل ) لعدم نقله عنه وعن اصحابه عليه السلام مع انه وجد فى زمانهم انشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصل لها ان

دامت لفعل ابن عباس رواه سعيد واليهيقي وروى الشافعي عن علي نحوه  
 وقال لو ثبت هذا الحديث لقلنا به ( وان آتى ) مصلى الكسوف ( في كل  
 ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز ) رواه مسلم من حديث جابر  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بآربع سجعات ومن حديث  
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى ركوعات فى اربع سجعات  
 وروى ابو داود عن ابى ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين فى  
 كل ركعة خمس ركوعات وسجدين واتفقت الروايات على ان عدد الركوع  
 فى الركعتين سوا قال النووى وبكل نوع قال بعض الصحابة وما بعد الاول  
 سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كنافلة وتقدم جنازة على كسوف  
 وعلى جمعة وعيد امن فوتهما وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلهما  
 ويتصور كسوف الشمس والقمر فى كل وقت والله على كل شىء قدير  
 فان وقع بعرفة صلى ثم دفع بالحج باب صلاة الاستسقا وهو الدعاء  
 بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه  
 الاقنى ( اذا جذبت الارض ) اى امحلت والجذب يقض الخشب ( وخط )  
 اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار  
 ( صلوا جماعة وفرادى ) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج  
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم  
 صلى ركعتين جهرا فيهما بالقرأة متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو  
 كان القحط فى غير ارضهم ولا استسقا لاقطاع مطر عن ارض غير مسكونة  
 ولا مسلوكة لعدم الضرر ( وصفتها فى موضعها واحكامها ك ) صلاة ( عيد )  
 قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدن قنسن فى الصحرا ويصلى ركعتين  
 يكبر فى الاولى ستا زوايد وفى الثانية خمسا من غير اذان ولا اقامة قال  
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد وقال  
 الترمذى حديث حسن صحيح ويقرا فى الاولى بسع وفى الثانية بالفاشية  
 وتقل وقت صلاة العيد ( واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس ) اى  
 ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وامرهم ( بالتوبة من المعاصى  
 والخروج من المظالم ) بردها الى مستحقها لان المعاصى سبب القحط  
 والتقوى سبب البركات ( و ) امرهم ( بترك التشاحن ) من الشحنة وهى  
 العداوة لانها تحمل على المعصية والبهت وتمنع نزول الخير لقوله عليه الصلاة

والسلام خرجت اخبركم بيلة القدر قتلاحي فلان وفلان فرفعت (و)  
امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى نزول الغيث ولحديث دعوة الصائم  
لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متضمنة للرحمة (ويعدهم) اى يعين  
لهم (يوما يخرجون فيه) ليتبشوا للخروج على الصفة المسنونة (ويتنظف)  
لها بالفلس وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لئلا يؤذى (ولا يتطيب)  
لانه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الامام كغيره (متواضعا متخشعا)  
اى خاضعا (متذللا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول  
ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذللا متواضعا متخشعا  
متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصلاح  
والشيوخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم  
وايج خروج طفل ومحور وبهجة والتوسل بالصالحين (وان خرج اهل  
الذمة منفردين عن المسلمين) بمكان لقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين  
ظلموا منكم خاصة (لا) ان افردوا (بيوم) لئلا يتفق نزول غيث يوم  
خروجهم وحدهم فيكون اعظم لغنتهم وربما اقتن بهم غيرهم (لم يمنوا)  
اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (فيصل بهم) ركعتين كالعيد لما  
تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم يقل ان النبي صلى الله عليه  
وسلم خطب بكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره الاكثر  
كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتتحها بالتكبير كخطبة  
العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا  
كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الايات التى فيها الامر به)  
كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والفروع ويكثر  
فيها الدعا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة  
(ويرفع يديه) استحبابا فى الدعا لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يرفع يده فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض  
ابطيه متفق عليه وظهورهما نحو السما لحديث رواه مسلم (فيدعوا بدعا النبي  
صلى الله عليه وسلم) تاسيا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا)  
بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مقيتا) اى منقذا من الشدة  
يقال غائثه واغاثه (الى اخره) اى اخر الدعا اى هنيئا مريئا غدا مجللا سحا  
عاما طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القانطين اللهم سقيا رحمة

لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا خرق اللهم ان بالبلاء والبلاء من  
 اللاأوا والجهد والضنك مالا نشكوه الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر  
 لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا  
 الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم  
 انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان  
 يستقبل القبلة في اثناء الخطبة وبحول رداءه فيجعل اليمين على اليسر واليسر  
 على اليمين ويفعل الناس كذلك ويتركونه حتى يترعوه مع ثيابهم ويدعوا  
 سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما  
 امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا فادعوا ثانيا وثالثا ( وان سقوا  
 قل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله ) ولا يصلون الا ان يكونوا  
 تأهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله ( وينادي )  
 لها ( الصلاة جامعة ) كالكسوف والعيد بخلاف جنازة وتراويج والاول  
 منصوب على الاغرا والثاني على الحال وفي الرماية برفعهما وبمنصبهما  
 ( وليس من شرطها اذن الامام ) كالعدين وغيرهما ( ويسن ان يقف في  
 اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيبها ) لقول انس اصابتنا ونحن مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم مطر فخر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت  
 هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويتنسل  
 لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادي اخرجوا بنا  
 الى الذي جعله الله طهورا فتطهر به وفي معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه  
 ( واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالينا ) اي اتزله  
 حوال المدينة في مواضع النبات ( ولا علينا ) في المدينة ولا في غيرها  
 من المباني ( اللهم على الطراب ) اي الروابي الصغار ( والأكام ) بفتح الهمزة  
 تليها مدة على وزن آصال وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك  
 هي الحبال الصغار ( وبطنون الاودية ) اي الامكنة المنخفضة ( ومنابت  
 الشجر ) اي اصولها لانه اضع لها لما في الصحيح انه عليه السلام كان يقول  
 ذلك ( ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ) اي لا تكلفنا من الاعمال مالا  
 نطيق ( الآية ) اي واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على  
 القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرا بفضل الله ورحمته ومحرم بنوه  
 كذا ويباح في نوء كذا وازافة المطر الى النوء دون الله كهراجا ما قاله في المبدع

## كتاب الجنائز

يفتح الجيم جمع جنازة بالكسر والفتح لغة اسم لبيت او للنعش عليه ميت فان لم يكن عليه ميت فلا يقال نعش ولا جنازة بل سرير قاله الجوهري واشتقاقه من جنز اذا ستر وذكره هنا لان اهم ما يفعل باليت الصلاة ويسن الاكثر من ذكر الموت والاستعداد له لقوله عليه السلام اذكروا من ذكر هادم اللذات وهو بالذال المعجمة ويكره الانثى وتقى الموت ويباح التداوى بباح وتركه افضل ويحرم تحريم ما كول وغيره من صوت ملهامة وغيره ويجوز بيول ابل فقط قاله في المبدع ويكره ان يستطب مسلم ذميا لغير ضرورة وان يأخذ منه دوا ان لم يبين له مفرداته المباحة (وتسن عيادة المريض) والسؤال عن حاله للاخبار ويغيب بها وتكون بكرة او عشيا ويأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور ان شاء الله تعالى لقلعه عليه السلام ونفس له في اجله لحبر رواه ابن ماجة عن ابي سعيد فان ذلك لا يرد شيئا ويدعوا له بما ورد (و) يسن (تذكيره التوبة) لانها واجبة على كل حال وهو احوج اليها من غيره (والوصية) لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به بيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر (واذا نزل به) اى نزل به الملك لقيض روحه (سن تعاهد) ارفق اهله واقايم لربه (ببل حلقه بماء او شراب وتندى شفتيه بقطنة) لان ذلك يطفى ما نزل به من الشدة ويسهل عليه التطق بالشهادة (ولقنه لا اله الا الله) لقوله عليه السلام اتقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم عن ابي سعيد (مرة ولم يزد على ثلاث) ثلاثا يضجره (الا ان يتكلم بعده فيعيد تاقينه) ليكون اخر كلامه لا اله الا الله ويكون (برفق) اى بلطف ومدارات لانه مطلوب في كل موضع فهنا اولى (ويقرأ عنده) سورة (يسن والقران الكريم) لقوله عليه السلام اقروا على موتاكم سورة يسن رواه ابو داود ولانه يسهل خروج الروح ويقرأ عنده الفاتحة (ويوجهه الى القبلة) لقوله عليه السلام عن البيت الحرام قبلتكم احيا وامواتا رواه ابو داود وعلى جنبه الايمن افضل ان كان المكان واسعا والا فعلى ظهره مستلقيا ورجلاه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة (فاذا مات سن تغميضة) لانه عليه

السلام اغضى ابا سلة وقال ان الملائكة يؤمنون على ما يقولون رواه مسلم  
ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغمض ذات محرم  
وتغمضه وكرهه من حائض وجنب وان يقرباه ويغمض الاثني مثلها او صبي  
(وشد لحية) ثلاثا يدخله الهوام (وتلين مفاصله) ليسهل تفسيكه فيرد  
ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وهما  
الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فان شق ذلك تركه  
(وخلع ثيابه) ثلاثا يحصى جسده فيسرع اليه الفساد (ويستره بشوب) لما  
روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجد يرد حبرة متفق  
عليه وينبني ان يعطف فاضل الثوب عند رأسه ورجليه ثلاثا يرتفع بالريح  
(ووضع حديدة) او نحوها (على بطنه) لقول انس ضعوا على بطنه شيئاً  
من حديد ولثلاثا يتنخخ بطنه (ووضعه على سرير غسله) لانه يبعد عن  
الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الايمن (متخدرا نحو رجله) اى  
يكون رأسه اعلى من رجله لينصب عنه الماء وما يخرج منه (واسراع  
تجهيزه ان مات غير فجأة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم  
ان تحبس بين ظهراني اهله رواه ابو داود ولا بأس ان ينتظر به من يحضره  
من وليه او غيره ان كان قريباً ولم يخش عليه او يشق على الحاضرين فان  
مات فجأة او شك في موته انتظر به حتى يعلم موته بانخساف صدغيه وميل  
اذه واقصال كفيه واسترخاء رجله (واقفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل  
الاجر (ويجب) الاسراع (في قضاء دينه) سواء كان لله تعالى او لادمي لما  
روى الشافعي واحمد والترمذي وحسنه عن ابي هريرة مرفوعاً نفس المؤمن  
معلقة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتقيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه  
﴿ فصل غسل الميت ﴾ المسلم (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في  
توبيه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه  
السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الحلال والدار قطنى وضعفه  
ابن الجوزي (ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته فاقبره قال ابن  
عباس معناه اكرمه بدفنه وحمله ايضاً فرض كفاية واتباعه سنة وكره الامام  
للغاسل والحفار اخذ اجرة على عمله الا ان يكون محتاجاً فيعطى من بيت المال  
فان تعذر اعطى بقدر عمله قاله في المبدع والافضل ان يختار لتفسيكه فقة

طارفه باحكامه ( واولى الناس بنفسه وصيه ) العدل لان ابا بكر اوصى ان  
تفصله امراته اسماً ووصى انس ان يفصله محمد بن سيرين ( ثم ابوه )  
لاحتصاصه بالحنو والشفقة ( ثم جده ) وان ( على ) لمشاركته الاب في المعنى  
( ثم الاقرب فالاقرب من عصبته ) فيقدم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ  
لابوين ثم الاخ للاب على ترتيب الميراث ( ثم ذوو ارحامه ) كالاميراث ثم  
الاجانب واجنبي اولى من زوجة وامة واجنبية اولى من زوج وسيد وزوج  
اولى من سيد وزوجة اولى من ام ولد ( و ) الاولى بفصل ( انتهى وصيتهما ) العدل  
( ثم القربى فالقربى من نساها ) فقدم امها وان علت ثم بنتها وان نزلت  
ثم القربى كالاميراث وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت اخيها وبنت اختها  
لاستوائهما في القرب والمحرمية ( ولكل واحد من الزوجين ) ان لم تكن الزوجة  
ذمية ( غسل صاحبه ) لما تقدم عن ابي بكر وروى ابن المنذر ان عليا غسل  
فاطمة ولان آثار الكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذلك الغسل ويشمل  
ما قبل الدخول وانها تفصله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته  
والمطلقة الرجعية اذا ابحت له ( وكذا سيد مع سريته ) اى امته المباحة له  
ولو ام ولد ( ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط ) ذكر  
كان او انثى لانه لا عورة له ولان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم  
غسله النساء مجردا بغير ستره وقس عورته وتنظر اليها ( وان مات رجل  
بين نسوة ) ليس فيهن زوجة ولا امة مباحة له يمم ( او عكسه ) بان ماتت  
امراته بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لها ( يعمت كخشي مشكل ) لم  
تحضره امة له فييم لانه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا ازالة  
نجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الاقارب من  
النساء ولا بالعكس ( ويحرم ان يغسل مسلم كافراً ) او ان يحمله او يكفنه او يتبع  
جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تمولوا قوماً غضب الله عليهم ( او  
يدفنه ) للآية ( بل يوارى ) وجوبا ( لعدم من يواريه ) لاقاء قتلى بدر في  
القباب ويشترط لغسله طهورية ماء وابطاحته واسلام غاسل الا نائباً عن مسلم  
نواه وعقله ولو عميراً او حائضاً او جنباً ( واذا اخذ ) اى شرع ( في غسله  
ستر عورته ) وجوبا وهى ما بين ستره وركبته ( وجرده ) ندبا لانه امكن  
في تفصيله والبلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قميص لان فضلاته  
طاهرة فلم يحش تنجيس قميصه ( وستره عن الميون ) تحت ستر في خيعة

او بيت ان امكن لانه استر له ( ويكره لغير معين في غسله حضوره ) لانه  
 ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى  
 حضوره بخلاف المعين ( ثم يرفع رأسه ) اى راس الميت غير اثنى حامل  
 ( الى قرب جلوسه ) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره ( ويمصر  
 بطنه برفق ) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك  
 بخور ( ويكثر صب الماء حينئذ ) ليدفع ما يخرج بالمصر ( ثم يلف ) الفاسل  
 ( على يده خرقة فينجيه ) اى يمسح فرجه بها ( ولا يحمل مس عورة  
 من له سبع سنين ) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون  
 ذلك ( ويستحب ان لايمس سايره الا بخرقة ) لفعل على مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم حينئذ يعد الفاسل خرقين احدهما للسيلين والاخرى  
 لبقية البدن ( ثم يوضيه ندبا ) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدان بيمينها وموضع الوضوء منها  
 رواه الجماعة وكان ينهى تأخيرها عن نية الغسل كما في المنتهى وغيره ( ولا  
 يدخل الماء في فمه ولا في انفه ) خشية تحريك النجاسة ( ويدخل اصبعيه )  
 ايهامه وسبابته ( مبلوتين ) اى عليهما خرقة مبلولة ( بالماء بين شفثيه فيمسح  
 اسنانه وفي منخريه فينظفهما ) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام  
 غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه ( ولا يدخلهما ) اى الفم  
 والاق ( الماء ) لما تقدم ( ثم ينوى غسله ) لانه طهارة تعبدية فاشتطرت لها  
 النية كفصل الجنابة ( ويسمى ) وجوبا لما تقدم ( ويفسل برغوة السدر )  
 المضروب ( راسه ولحيته فقط ) لان الراس اشرف الاعضاء والرغوة  
 لا تتعلق بالشعر ( ثم يغسل شقه الايمن ثم ) شقه ( الايسر ) للحديث السابق  
 ( ثم ) يغسله ( كله ) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم ( ثلاثا )  
 الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط ( يمر في كل مرة ) من الثلاث ( يده على  
 بطنه ) ليخرج ما تخلف ( فان لم ينق ثلاث غسلات زيد حتى ينق ولو جاوز  
 السبع ) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيخرج  
 الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر  
 ولا تجب مباشرة الغسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح  
 لغسله ونوى وسمى وعمه الماء كفى ( ويجعل في الفسلة الاخيرة ) ندبا  
 ( كافورا ) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته ( والماء



(الحار) يستعمل اذا احتج اليه ( والاشنان ) يستعمل اذا احتج اليه  
 ( والحلال يستعمل اذا احتج اليه ) فان لم يحتج اليها كرهت ( ويقص شاربه  
 ويقلم اظفاره ) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كمضو  
 ساقط وحرم حلق راسه واخذ عانته كحتن ( ولا يسرح شعره ) اى يكره  
 ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه ( ثم ينشف ) ندبا ( بشوب )  
 كما فعل به صلى الله عليه وسلم ( ويظفر ) ندبا ( شعرها ) اى الاثني ( ثلاثة  
 قرون ويسدل وراءها ) لقول ام عطية فظفرنا شعرها ثلاثة قرون والقيناه  
 خلفها راوه البخارى ( وان خرج منه ) اى من الميت ( شئ بعد سبع ) غسلات  
 ( حتى المحل بقطن ) لينع الخارج كالستحاضة ( فان لم يستمسك ) بالقطن  
 ( فبطين حر ) اى خالص لان فيه قوة تمنع الخارج ( ثم يفسل المحل )  
 المتنجس بالخارج ( وبوضا ) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الفسل  
 ( وان خرج ) منه شئ ( بعد تكفينه لم يعد الفسل ) دفعا للمشقة ولا بأس  
 بقول غاسل له اقلب يرحمك الله ونحوه ولا بفسله فى حمام ( ومحرم ) شئ  
 او عمرة ( ميت كفى بفسل بماء وسدر ) لا كافور ( ولا يقرب طيبا ) مطلقا  
 ( ولا يلبس ذكر مخيطا ) من قيص ونحوه ( ولا يغطى راسه ولا وجهه اثنى )  
 محرمة ولا يؤخذ شئ من شعرها وظفرها لما فى الصحيحين من حديث ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى محرم مات غسلوه بماء وسدر  
 وكفنوه فى ثوبه ولا تخطوه ولا تحمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا  
 ولا تمنع معتدة من طيب وتزال اللصوق لفسل واجب ان لم يسقط من  
 جسده شئ بازالتها فيمسح عليها كجيرة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو برده  
 ( ولا يفسل شهيد ) معركة ومقتول ظلما ولو اثنى او غير مكلفين لانه  
 صلى الله عليه وسلم فى شهداء احد امر بدفنه بدمائهم ولم يفسلهم وروى  
 ابو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن  
 قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد وصححه  
 الترمذى ( الا ان يكون ) الشهيد او المقتول ظلما ( جنبا ) او وجب عليهما  
 الفسل لحيض او نفاس او اسلام ( ويدفن ) وجوبا ( بدمه ) الا ان تحالطه  
 نجاسة فيغسل ( فى ثيابه ) التى قتل فيها ( بعد تزع السلاح والجلود عنه )  
 لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

امر يقتل احد ان يزع عنهم الحديد والجلود وان يدقنوا في ثيابهم بدمهم  
 (وان سلبها كفن بغيرها) وجوبا (ولا يصلى عليه) للاخبار لكونهم احياء  
 عند ربه (وان سقط عن دابته) او شاقق بغير فعل العدو (او وجد  
 ميتا ولا اثر به) او مات حتف انفه او برفسة او عاد سهمه عليه (او حل  
 فاكل) او شرب او نام او بال او تكلم او عطس (او طسال بقاؤه عرفا  
 غسل وصلى عليه) كغيره ويفسل الباغي ويصلى عليه ويقتل قاطع الطريق  
 ويفسل ويصلى عليه ثم يصب (والسقط اذا بلغ اربعة اشهر غسل وصلى  
 عليه) وان لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصلى عليه ويدعى  
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابو داود وتسحب تسميته فان جهل  
 اذكر هو ام انثى سمى بصالح لهما (ومن تعذر غسله) لعدم الماء او غيره  
 كالحرق والجذام والتبضع (ييم) كالجنب اذا تعذر عليه الغسل وان تعذر  
 غسل بعضه غسل ما امكن وييم للباقي (و) يجب (على الغاسل ستر ما راه)  
 من الميت (ان لم يكن حسنا) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير وزجوا  
 للمحسن ونحاف على المسى ولا نشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه  
 وسلم ويحرم سوء الظن بعلم ظاهر العدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم  
 ﴿ فصل ﴾ في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في  
 المحرم كفنوه في ثوبه (مقدما على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية  
 وارث لان المفلس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله  
 وحق الميت ثوب لا يصف البشرية يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص  
 بدونه والجديد افضل (فان لم يكن له) اى للميت (مال ف) كفنه ومؤنة  
 تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت  
 (الا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنيا لان الكسوة وجبت عليه  
 بالزوجية والتحك من الاستناع وقد انقطع ذلك بالموت فان عدم مال الميت  
 ومن تلزمهم نفقته فن بيت المال اذا كان مسلما فان لم يكن فصلى المسلمين  
 العالمين بحاله قال الشج نقى الدين من ظن ان غيره لا يقوم به تعيين عليه  
 فان اراد بعض الورثة ان ينفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس  
 للبقية نبش وسلبه من كفنه بعد دفنه واذا مات انسان مع جماعة في سفر  
 كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته او من تلزمه نفقته  
 ان نووا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفاف بيض) من قطن

لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض  
سجولية جدد يمانية ليس فيها قيص ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه  
ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (تجبر) اى تجبر  
بعد رشها بماء ورد او غيره ليعلق (ثم يبسط بعضها فوق بعض) اوسعها  
واحسنها اعلاها لان عادة الحى جعل الظاهر الفخر ثيابه (ويجعل الخنوط) وهو  
احلاط من طيب بعد لليت خاصة (فيما بينها) لا فوق العليا لكرامة عمر وابنه  
وابى هريرة (ثم يوضع) الميت (عليها) اى اللغاف (مستلقيا) لانه  
امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) اى من الخنوط (في قطن ين  
اليتي) ليرد ما يجرح عند تحريكه (ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف  
كالتبان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليته ومثاله ويحمل الباقي)  
من القطن المخطط (على منافذ وجهه) عينيه ومخبريه وادنيه وفه لان  
فى جعلها على المنافذ منعاً من دخول الهوام (و) على (مواضع  
سجوده) ركبتيه ويديه وجهته وافته واطراف قدميه تسربطاً لها وكذا  
مغابته كلى ركبتيه وتحت ابطيه وسرته لان ابن عمر كان يتبع مغابن الميت  
ومرافقه بالمسك (وان طيب) الميت (كله فحس) لان اساطيل بالمسك  
وطلى ابن عمر ميتاً بالمسك وكره داخل عييه وان يطيب بورد وزعفران  
وطليه بما يسكه كصبر مالم ينقل (ثم يرد طرف اللغاف العليا) من  
الحالب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) اى فوق  
الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالتانية والثالثة كذلك) اى كالاولى (ويجعل  
اكثر الفاصل) من كفنه (عند راسه) لشرفه ويعيد الماضى على وجهه  
ورجليه بعد جمعه ليصير الكف كالكيس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لئلا  
تنتشر (وتحل فى القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخلتم الميت القبر فخلوا  
العقد رواء الاثرم وكره تخريق اللغائف لانه افساد لها (وان كفن فى  
قيص وميزر ولغافة جاز) لانه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قبيص  
لما مات رواء البخارى وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص  
ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون القميص بكمين ودخايرى لا يزر  
(وتكفن المرأة) والحى بدا (فى خمسة أثواب) بيض من فطن  
(ازار وحمار وقيص ولغافين) لما روى احمد وادود وفيه ضعف  
عن ليلى الثقفية قالت كنت فحين غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحلقا ثم الدرع ثم الخمار ثم المخففة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احمد الحقا الازار والدرع القميص فتوزر بالميزر ثم تلبس بالقميص ثم تحضر ثم تلقى بالمفاتيح ويكفن صبي في نوب ويباح في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف وصغيرة في قميص ولفافتين ( والواجب للميت ) مطلقا ( نوب يسترجعه ) لان العورة المغلظة يجزى في سترها نوب واحد فكفى الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم بجلود ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض نوب ستر العورة كحال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن لانه اضاعه مال وحلى اخذ كفن ميت لحاجة حر وبرد بمنته **﴿ فصل ﴾** في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتس جاعة وان لا تنقص الصفوف عن ثلاثة و ( السنة ان يقوم الامام عند صدره ) اى صدر ذكر ( وعند وسطها ) اى وسط اثنى والحشى بين ذلك والاولى بها وصيه العدل فسيد برقيقه فالسلطان فتأبه الامير فالحاكم فالاولى بغسل رجل فزوج بعد ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزلة لاس قدمه وصى واذا اجتمعت جناز قدم الى الامام افضاهم وتقدم فاس فاسبق ويقرعه مع التساوى وجمعهم بصلاة افضل ويجعل وسط اثنى حذاء صدر ذكر وخشى بينهما ( ويكبر اربعا ) كتكبير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اربعا متفق عليه ( يقرأ في الاولى ) اى بعد التكبيرة الاولى وهى تكبيرة الاحرام ( بعد التعوذ ) والسجدة ( الفاتحة ) سرا ولو ليلا لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح ولا يقرأ سورة معها ( ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في ) اى بعد تكبيرة ( الثانية ) كالصلاة في ( التشهد ) الاخير لما روى الشافعى عن ابى امامة ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة في الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعا للميت ثم يسلم ( ويدعوا في الثالثة ) لما تقدم ( فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا امك تعلم منقلبنا ومثوانا وانت على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاجبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا قفوه عليهما ) رواه احمد والترمذى وابن ماجة من حديث

ابن هريرة لكن زاد فيه الموفق وانت على كل شيء قدير ولمط السنة  
 ( اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واصكرم زله ) بضم الزاى  
 وقد تسكن وهو القرى . بضم النون والزاى ما تهيأ للضيف اول ما يقدم .  
 ( واوسع مدخله ) بفتح الميم مكان الدخول وبضمها الادخال ( واغسله  
 بالماء والتلج والبرد وقفه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من  
 الدنس وابد له دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وادخله الجنة  
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار ) رواه مسلم عن عوف ابن مالك انه  
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى تقي ان يكون  
 ذلك الميت وفيه وابد له اهلا خيرا من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق  
 لفظ من الذنوب ( وافصح له في قبره ونور له فيه ) لانه لا يلقى بالحمل وان  
 كان الميت اغنى انت الضمير وان كان خشي قال هذا الميت ومحوه ولا بأس  
 بالاشارة بالاصبع حال الدعا للميت ( وان كان ) الميت ( صغيرا ) ذكرا او انثى  
 او بلغ مجنوننا واستمر ( قال ) بعد ومن توفيقه منا قفوفه عليهما ( اللهم  
 اجعله ذخرا لوالديه وفرطا ) اى سابقا مهيا لمصالح والديه فى الآخرة سواء  
 مات فى حياة ابويه او بعدهما ( وشفيما عجبا اللهم قل به موازينهما واعظم  
 به اجورهما والحقه بصالح سلف المؤمنين واجعله فى كفالة ابراهيم وقه  
 برحمتك عذاب الجحيم ) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى  
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لمواليه ( ويقف بعد الرابعة قليلا )  
 ولا يدعوا ولا يتشهد ولا يسبح ( ويسلم ) تسليمة ( واحدة عن يمينه )  
 روى الجوزجاني عن عطا ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم  
 فى الجنائز تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وثأية ويس وقوفه حتى  
 ترفع ( ويرفع يديه ) ندبا ( مع كل تكبيرة ) لما تقدم فى صلاة العيدين  
 ( وواجبها ) اى الواجب فى صلاة الجنائز مما تقدم ( قيام ) فى فرضها  
 ( وتكبيرات ) اربع ( والفاحة ) وتحملها الامام عن المأموم ( والصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام ) ويشترط لها النية  
 فينوى الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على  
 من يصلى عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبار تعيينه وان نوى  
 على هذا الرجل فبان امرأة او بالعكس اجز لقوة التعيين قاله  
 ابو المعالى ( واسلام الميت وطهارته ) من الحدث والحس

مع القدرة والا صلى عليه والاستقبال والستره مكتوبة ( وحضور الميت  
 بين يديه ) فلا تصح على جنازة محمولة ولا من وراء جداره ولا من  
 وراء خشب كالتابوت المغطا بخشب فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه  
 بخلاف آله من غير ذلك فانها لا تنفع الصحة . ( ومن فاته شيء  
 من التكبير قضاء ) ندبا ( على صفته ) لان القضاء يحكي الاداء كسائر  
 الصلوات والمقضى اول صلاته يأتي فيه بحسب ذلك وان خشي رفعها تابع  
 التكبير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه سمعت لقوله عليه السلام  
 لعائشة ما فاتك لا قضا عليك ( ومن فاته الصلاة عليه ) اى على الميت  
 ( صلى على القبر ) الى شهر من دفته لما فى الصحيحين من حديث ابي هريرة  
 وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن  
 المسيب ان ام سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها  
 وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواته ثقات قال احمد اكثر ما سمعت هذا  
 وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة ( و ) يصلى ( على غائب ) عن البلد ولو  
 دون مسافة قصر فيحوز صلاة الامام والاحاد عليه ( بالية الى شهر ) لصلاته  
 عليه السلام على النجاشى كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير  
 ومحوها وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فككله الا الشعر والظفر  
 والسن فيفسل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بحبه  
 ولا يصلى على ما كول بطن آكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على  
 من حي مدة حياته ( ولا ) يسن ان ( يصلى الامام ) الاعظم ولا امام  
 من قرية وهو واليهما فى القضاء ( على الغال ) وهو من كتم شيئا مما غنه لما  
 روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جهينة يوم خيبر فذكر ذلك لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما  
 راي ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتشنا مناه فوجدنا فيه  
 من خرز اليهود ما يساوى درهمين رواه الحنابلة الا الترمذى واحتج  
 به احمد ( ولا على قاتل نفسه ) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم جاوه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم  
 وغيره والمشاقص جمع مشقص كقبر لصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل  
 طويل او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش ( ولا بأس بالصلاة عليه ) اى على  
 الميت ( فى المسجد ) ان امن تلويثه لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم على سهل بن بيضا في المسجد رواه مسلم ووصل على أبي بصير  
 وأحمد فيه رواه سعيد وللصلي قيراط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله تمام  
 دفنها آخر بشرط ان لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن في فصل في  
 حمل الميت ودفنه ويسقطان بكافر وغيره كتكفنه لعدم اعتبار الثبة ( ويسن  
 التبريع في حمله ) لما روى سعيد وابن ماجة عن أبي عبيدة ابن عبد الله  
 ابن مسعود عن أبيه قال من اتبع جنازة فيحمل بجوانب السرر كلها فانه  
 من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع استاده ثقات الا ان ابا عبيدة  
 لم يسمع من أبيه لكن كرهه الاجري وغيره اذا ازدحموا عليها فيسن ان يحمله  
 اربعة والتبريع ان يضع قائمة السرر اليسرى المقدمة على كتفه الايمن ثم  
 ينتقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينتقل  
 الى المؤخرة ( ويباح ) ان يحمل به كل واحد على عاتقه ( بين العمودين )  
 لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت  
 طفلا فلا بأس بحمله على الايدى ويستحب ان يكون على نعش فان كانت  
 امرأة استحب تغطيته نعشها بكبة لانه استر لها ويروى ان فاطمة صنع لها  
 ذلك بامرها ويجعل فوق المكبة ثوب وكذا ان كان الميت حذب ونحوه وكره  
 تغطيته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لغرض محم كبعد قبره ( ويسن  
 الاسراع بها ) دون الحجب لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة فان تك  
 سالحة فخير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم متفق عليه ( و  
 يسن ) صكون المشاة امامها ( قال ابن المذرت ) ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم وابا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة ( و ) كون ( الركبان خلفها )  
 لما روى الترمذي وصححه عن المغيرة بن شعبه مرفوعا الراكب خلف الجنازة  
 وكره ركوب لغير حاجة وعود ( ويكره جلوس تابعها حتى توضع ) بالارض  
 للدفن الا لمن بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع  
 متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت اومرت به وهو جالس  
 ورفع الصوت معها ولو بقرأة وان تتبعها امرأة وحرم ان يتبعها مع منكر  
 ان عجز عن ازالته والا وجبت ( ويسجي ) اى يغطي ندبا ( قبر امرأة )  
 وحتى ( فقط ) ويكره لرجل بلا عذر لقول على وقد مر يقوم دفنوا ميتا  
 وبسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال اغا يصنع هذا بالنساء رواه سعيد  
 ( والحد افضل من الشق ) لقول سعد الحدوا الى الحيا واصبوا على اللبن

نصبا كما صنع برسول الله صلى عليه وسلم رواء مسلم والخلد هو ان يحفر اذا بلغ قرار القبر في حائط القبر مكانا يسع الميت وكونه مما يلي القبلة افضل والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او يبنى جانبه وهو مكروه بلا عذر كادخاله خشبا وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويمحق قبر بلا حد ويكنى ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يكن دفنه اتي في البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتنقيه بشئ (ويقول مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لامره عليه السلام بذلك رواء احمد عن ابن عمر (ويضحه) ندبا (في لحده على شقه الايمن) لانه يشبه النائم وهذه سفته ويقدم بدفن رجل من يقدم بفعله وبعد الاجانب محارمه من النساء ثم الاجنبيات ودفن امرأة محارمها الرجال فزوج فالجانب ويجب ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء وامواتا وينبئ ان يدفن من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يسند من ورائه بتراب ايللا ينقلب ويجعل تحت راسه لبنة ويشرح الخلد باللبن ويتعاهد خلاله بالمدر ونحوه ثم يطين فوق ذلك وحشو التراب عليه ثلاثا باليد ثم يمال وتنقيه والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصيا عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر) لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر رواء الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مستما) لما روى الحار عن سفيان الثمار انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستما لكن من دفن بدار حرب لتعذر نقله فالاولى تسويته بالارض واخفائه (ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة (والبنا) عليه لاصقه اولا لقول جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه رواء مسلم (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطى عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعا نهى ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان توطا وروى مسلم عن ابي هريرة مرفوعا لان يجلس احدكم على جرة فحرق ثيابه فخلص الى جلده خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكاليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى عمرو ابن حزم متكيا على قبر فقال لا تؤذه ودفن ببحراء افضل لانه عليه السلام كان يدفن اصحابه بالقيع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار صاحباه الدفن عنده تسرفا وتبركا وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره الحديث في امر



الدنيا عند القبور والمشي بالتعل فيها الا خوف نجاسة او شوك وتبسم  
وفحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها ( ويحرم  
فيه ) اى فى قبر واحد ( دفن اثنين فاكتر ) مما او واحدا بعد آخر قبل  
بلاء السابق لانه عليه السلام كان يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا استمر  
فعل اصحابه ومن بعدهم وان حفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان  
اخر ( الا لضرورة ) ككثرة الموتى وقلة من يدفنهم وخوف الفساد عليهم لقوله  
عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواء النسائي  
ويقدم الافضل للقبلة وتقدم ( ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب ) ليصير  
كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها  
وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا  
من الشهداء والصالحين لينفع بمجاورتهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى  
ملكه دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسيلة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من  
مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والا فنعلى جنبها الايسر ونطهرها الى القبلة ( ولا  
تكروه القراءة على القبر ) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر قرأ فيها يسن خفف  
عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان  
يقرا عنده بفساتحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع ( وائى قرية ) من دعا  
واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك ( فعلها ) مسلم ( وجعل  
ثوابها لميت مسلم او حتى نفعه ذلك ) قال احمد الميت يصل اليه كل شئ من  
اخير للنصوص الواردة فيه ذكره المجذ وغيره حتى لو اهداها للذي صلى  
الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها ( ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام  
يبعث به اليهم ) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد  
جاءهم ما يشغلهم رواء الشافعى واحمد والترمذى وحسنه ( ويكره لهم )  
اى لاهل الميت ( فعله ) اى فعل الطعام ( للناس ) لما روى احمد عن  
جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من التياحة  
واسناده ثقات ويكره الذبح عند القبور والاكل منه لحب انس لا عقر فى  
الاسلام رواء احمد باسناد صحيح وفى معنى الصدقة عند القبر فانه محدث  
وفيه رياء ✶ فصل تسن زيارة القبور ✶ وحكاها النووى اجاءا لقوله  
عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواء مسلم والترمذى  
وزاد فانها تذكر الاخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كزيارته فى

حياته (الا للنساء) ففكره لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذى وصححه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور (و) يسن ان (يقول اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين واما ان شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بدمهم واغفر لنا ولهم) للاخبار الواردة بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استئنا للتبرك او راجع للحق لا للموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وفي الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل الدفن وبمده لما روى ابن ماجة واسناده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعا ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب بمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر اعظم الله اجره واحسن عزاءك وتعزى تعزية كافر وكره تكرارها ويرد معزى باستجاب الله دعاك ورحنا وياك واذا جاءته التعزية في كتاب ردّها على الرسول لفظا (ويجوز البكا على الميت) لقول انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم وعيناه تدمعان وقال ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم متفق عليه ويسس الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لى خيرا منها ولا يلزم الرضى بمرض وفقر وعاهة ويحرم بفعل المعصية وكره لمصاب تغيير حاله وتعطيل معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى ومجبره للزينة وحسن الثياب ثلاثة ايام (ويحرم الدب) اى تعداد محاسن الميت كقول واسيداه وانقطاع ظهراء (والنباحة) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ولطم الخد ونحوه) كصراخ ونفث شعر ونشره وتسويد وجه وخشه لما فى المحججين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من لطم الخدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيهما انه صلى الله عليه وسلم ربه من الصالحة والخائفة والشاقة والصالحة التى ترفع صوتها عند المصيبة وفى صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لعن النائحة والمستعنة

## كتاب الزكاة

لغة، الثأ والزيادة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدح والتطهير والصلاح وسمى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويقيه الافات وفي الشرع حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص (تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الانعام والمخرج من الارض والاعنسان وعروض التجارة وبأني تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه سبد وملكه غير تام وتجب على مبعض بقدر حريته (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر اصلي او مرتد فلا يقضيها اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير او مجنون لمعوم الاخبار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز (و) الرابع (استقراره) اي تمام الملك في الجملة فلا زكاة في دين الكتابة لعدم استقراره لانه يملك تعيين نفسه (و) الخامس (مضى الحول) لقول عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه ابن ماجة رفقاً بالمالك ليتكامل البها فيواسى منه ويبقى فيه عن نصف يوم (في غير المعسر) اي الحبوب والثمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده وكذا المعدن والركاز والعسل قياساً عليها، فن استفاد مالا بارت او هبة ونحوهما فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا نتاج السائمة وريح التجارة ولو لم يبلغ (النتاج او الربح) نصاباً فان حولهما حول اصلهما) فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصاباً) لقول عمر عند عليهم بالسخلة ولا تاخذها منهم رواه مالك ولقول على عند عليهم البعاز والكبار فلو ماتت واحدة من الامهات فتبعت سخلة انقطع بخلاف ما لو تبعت ثم ماتت (والا) يكن الاصل نصاباً فحول الجميع (من كاله) نصاباً فلو ملك خمسا وثلاثين شاة فتبعت شيئاً فشيئاً فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا لو ملك ثمانية عشر مثقالاً وربحت شيئاً فشيئاً فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى الوارث على حول الموروث ويضم المستفاد الى نصاب بيده من جنسه او في حكمه ويرزق كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق او من منصوب او مسروق او موروث مجهول ونحوه) (من سداق وغيره) كثن مبيع وقرض (على ملي) باذل (او غيره ادى زكاته اذا قبض) مضى) روى عن

على لاه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد بقاءه عليه الفرار من الزكاة  
اولا ولو قبض دون نصاب زكاة وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين  
او غصب او ضال والحوالة به و الابرا كالقبض ( ولا زكاة في ماله من  
عليه دين ينقص النصاب ) فالدين وان لم يكن من جنس المسألة ملغ من  
وجوب الزكاة في قدره ( ولو كان المال ) المزكى ( ظاهرا ) كالمواشي والحبوب  
والتماز ( وكفارة كدين ) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حج وغسيرة لانه  
يجب قضاؤه اشبه دين الادعى ولقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء  
ومتى برى ابتدا حولا ( وان ملك نصابا صفارا انعقد حوله حين ملكه )  
امموم قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة لانها تقع على الكبير والصغير  
لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم ( وان نقص النصاب في بعض  
الحول ) اقطع لعدم الشرط لكن يعفى في الاثنان وقيم العروض عن نقص يسير  
كحبة وحبتين لعدم انضباطه ( او باعه ) ولو مع خيار بغير جنسه اقطع  
الحول ( او ابدله بغير جنسه لافرا من الزكاة اقطع الحول ) لما تقدم  
ويستأنف حولا لا في ذهب بفضة وبالعكس لانهما كالجنس الواحد  
ويخرج عما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة بتقد او باعه به بخ  
على حول الاول لان الزكات تجب في قيم العروض وهي من جنس النقد  
وان قصد بذلك الفرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره  
فلم يسقط كالمطلق في مرض الموت فان ادعى عدم الفرار ونم قرينة عمل  
بها والا فقوله ( وان ابدله ) بنصاب من ( جنسه ) كاربعة شاة بثلاث  
او اكثر ( بخ على حوله ) والزائد تبع للاصل في حوله كحتاج فلو ابدل  
ماية شاة بمايتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب  
انقطع ( وتجب الزكاة في عين المال ) الذي لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب  
والفضة والبقر والغنم والسائمة ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاة  
شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفي للظرفية واملقها بالمال كتنلق  
ارش جناية برقة الجاني فلما لك اخراجها من غيره والتما بعد وجوبها له  
وان اتلفه لزمه ما وجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قال  
( ولها تعلق بالذمة ) اى ذمة المزكى لانه المطالب بها ( ولا ) يعتبر في  
( وجوبها امكان الاداء ) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض  
والخائف والصلاة تجب على المنعمى عليه والتام فجب في الدين والمال الغائب

ونحوه كما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده ( ولا ) يعتبر في وجوبها ايضا ( بقاء المال ) فلا تسقط بتلفه فرط او لم يفرط كدين الادمى الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وجذاذ ( والزكاة ) اذا مات من وجبت عليه ( كالدين في التركة ) لقوله عليه السلام فدين الله احق بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر معين وانحية معينة ﴿ باب زكاة بهيمة الانعام ﴾ وهي الابل والبقر والغنم وسميت بهيمة لانها لا تتكلم ( تجب ) الزكاة ( في ابل ) بجاتي او عراب ( وبقر ) اهلية او وحشية ومنها الجواميس ( وغنم ) ضان او مزر اهلية او وحشية ( اذا كانت ) لدر ونسل لا لعمل وكانت ( سائمة ) اى راعية للمباح ( الحول او اكثره ) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين ابنة لبون رواء احمد وابوداود والنسائى وفي حديث الصديق وفي الغنم في سائمها الى آخره فلا تجب في معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله او جمع لها من المباح ما تأكله ( فيجب في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض ) اجماا وهي ما تم لها سنة سميت بذلك لان امها قد حملت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط واذا ذكر تعريفا لها يقال احوالها ( و ) يجب ( فيما دونها ) اى دون خمس وعشرين ( في كل خمس شاة ) لصفة الابل ان لم تكن ممية ففي خمس من الابل كرام سمان شاة كريمة سمنة وان كانت الابل ممية ففيها شاة صحيجة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ولا يجزى بغير ولا بقرة ولا نصف شاتين وفي العشر شامان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه اجماا في الكل ( وفي ست وثلاثين بنت لبون ) ما تم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهي ذات لبن ( وفي ست واربعين حقة ) ما تم لها ثلاث سنين لانها استحققت ان يطرقها الحمل وان يحمل عليها وتركب ( وفي احدى وستين جدعة ) بالذال المججمة ما تم لها اربع سنين لانها تجزع اذا سقط سننها وهذا اعلا سس يجب في الزكاة ( وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان ) اجماا ( فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة فثلاث بنات لبون ) لحديث الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن الخطاب رواء ابو داود والترمذى وحسنه ( ثم في كل اربعين بنت لبون

وفي كل خمسين حقة ( ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين حقتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت مائتين خير بين اربع حقات وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت لبون مثلاً وعدمها او كانت مصة فله ان يعدل الى بنت مخاض ويدفع حياً ما او الى حقة ويأخذه وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة وعشرة دراهم ويتعين على ولي محجور عليه اخراج ادون محجوز ولا دخل لحيران في غير ابل ﴿ فصل ﴾ في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت النسي اذا شققته لانها تبقر الارض بالحراثة ( ويجب في ثلاثين من البقر ) اهلية كانت او وحشية ( تباع او تبعة ) لكل منهما سنة ولا شيء فيما دون الثلاثين لحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن ( و ) يجب ( في اربعين مسنة ) لها ستان ولا يجزى مسن ولا تبعان ( ثم ) يجب ( في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة ) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كناية وعشرين خير لحديث معاذ رواه احمد ( ويجزى الذكر هنا ) وهو التبيع في الثلاثين من البقر لورود النص فيه ( و ) يجزى ( ابن لبون ) وحق وذئ ( مكان بنت مخاض ) عند عدمها ( و ) يجزى الذكور ( اذا كان النصاب كله ذكورا ) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة فلا يكملها من غير ماله ﴿ فصل ﴾ في زكاة الغنم ( ويجب في اربعين من الغنم ) ضام كانت او معزا اهلية او وحشية ( شاة ) جذع ضان او ثني معز ولا شيء فيما دون الاربعين ( وفي مائة واحد وعشرين شاتان ) اجناما ( وفي مائتين واحدة ثلاث شياه ثم ) تستقر الفريضة ( في كل مائة شاة ) ففي خمسمائة خمس شياه وفي ستماية ست شياه وهكذا ولا تؤخذ هبة ولا معية لا يضحى بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الربا انى ترى ولدها ولا طروقة الفحل ولا كريمة ولا آكولة الا ان يشأ ربها وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا ابل وبقر فلا يجزى فصلان وعجاجيل وان اجتمع صغار وكبار وصحاح ومعيات وذكور واناث اخذت انى صحبة كبيرة على قدر قيمة المالين وان كان النصاب نوعين كجاتي وعراي وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدهما على قدر قيمة المالين ( والحلطة ) بضم الحاء اي الشركة ( تصبر المالين ) المختلطين

(كا) مال (الواحد) ان كما نصابا من ماشية والخيلطان من اهل وجوبها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح بضم الميم وهو الميت والماوى ومسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعى ومغلب وهو موضع الحلب ولخل بان لا يختص بطرق احد المالين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فاشما يتراجعا بينهما بالسوية رواه الترمذى وغيره فلو كان لانسان شاة ولاخر تسعة وثلاثون او لاربعين رجلا اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فعليه شاة على حسب ملكهم واذا كان ثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الاقتراد فى شى من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر لخلصة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا لخلطة منسوب واذا كانت سائمة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل محل حكمه ولا اثر للخلطة ولا للتفريق فى غير ماشية ويحرمان فرارا لما تقدم **باب** زكاة الحبوب والثمار **قال** تعالى يا ايها الذين امنوا افقوا من طيات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض والركاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (فى الحبوب كلها) كالخلطة والشعير والارز والدخن والباقلا والعدس والحمص وسائر الحبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرطم والابازير كلها كالكسفرة والكمون وبزر الكتان والقثا والخبث لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون العسر رواه البخارى (وفى كل ثمر يكال ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فدل على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مالا (كقشر وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا تجب فى سائر الثمار ولا فى الخضار والبقول والزهور ونحوها غير صغرت واشنان وسماق وورق شجر يقصد كسدر وحطمي وآس فتجب فيها لانها مكيلة مدخرة (ويعتبر) لوجوب الزكاة فى جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق لحديث ابى سعيد الخدرى يرفعه ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه الجماعة والوسق ستون صاعا وتقدم انه خمسة ارطال وثلاث عراقى فهمى (الف وسقاية رطل عراقى) والى ورعامة

وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنان واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومايتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل قدسى والوسق والصاع والمد مكييل نقلت الى الوزن لتحفظ وتقل وتعتبر بالبر الرزين فن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عرف به ما بلغ حد الوجوب من غيره ( وتضم ) انواع الجنس من ( ثمرة العمام الواحد ) وزرعه ( بعضها الى بعض ) ولو مما يحمل في السنة حملين ( في تكميل النساب ) لسموم الخبز وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى سواء اتفق وقت اطلاقها او ادراكها او اختلف تعدد البلد او لا ( لاجنس الى اخر ) فلا يضم بر لشعير ولا تمر لزبيب في تكميل نصاب كالواشي ( ويعتبر ) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم ( ان يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة ) وهو بدو الصلاح ( فلا تجب فيما يكتسبه القاطن او يأخذه بمصاده ) وكذا ماملكه بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره ( ولا فيما يجنيه من المباح كالبلغم والزعل ) بوزن جعفر وهو شعير الجبل ( وبزر قطن ) وحب غام ( ولو نبت في ارضه ) لانه لا يملكه بملكه الارض فان نبت بنفسه مايزرعه الادمى كن سقط له حب حنطة في ارضه او ارض مباحة ففيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب <sup>في</sup> فصل يجب عشر <sup>في</sup> وهو واحد من عشرة ( فيما سقى بلا مؤنة ) كالنخيل والسيوح والبلل انشارب بعروقه ( و ) يجب ( نصفه ) اى نصف العشر ( معها ) اى مع المؤنة كالدولاب تدبره البقر وانواع يستقى عليها لقوله عليه السلام في حديث ابن عمر وماسق بانفخ نصف العشر رواه البخارى ( و ) يجب ( ثلاثة ارباعه ) اى ارباع العشر ( بهما ) اى فيما يشرب بلا مؤنة وبمؤنة نصفين قال في المبدع بغير خلاف نعلمه ( فان تفاوتنا ) اى السقى بمؤنة وبغيرها فلا اعتبار ( بأكثرهما هما ) وغوا لان اعتبار عدد السقى ومايسقى به في كل وقت مشقة فاعتبر الأكثر كالسوم ( ومع الجليل ) بأكثرهما فها ( العشر ) ليخرج من عهدته الواجب بيقين واذا كان له حنطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر بغيرها ضما في النصاب ولكل منهما حكم نفسه في فيه بمؤنة وبغيرها ويصدق مالك فيما سقى به ( واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة ) لانه يقصد للاكل والاقنيات كاليابس فلو باع الحب او ائثره او تلقا بتعبه بعد قبضه وان قداهما او باعهما قبله فلا زكاة ان يقصد التمرار بها ( ولا يسفر



الوجوب الا يجعلها في اليد ( ونحوه وهو موضع تميمها وتيسرها لانه  
 قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه ( فان تلفت ) الجيوب او الخار  
 ( قبله ) اى قبل جعلها في اليد ( بغير تعد منه ) ولا تقريط ( سقطت )  
 لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كان قبل الوجوب زكى الباقي ان بلغ  
 نصايا والا فلا وان كان بعده زكى الباقي مطلقا حيث بلغ مع التالف نصابا ويلزم  
 اخراج حب مصفى وغر يابسا ويحرم شراً زكاته او صدقته ولا يصح ويزكى  
 كل نوع على حدته ( ويحب الشر ) او نصفه ( على مستاجر الارض ) دون  
 مالهما كالستير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والخراج  
 في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الخراج ان لم يكن له مال آخر ( واذا  
 اخذ من ملكه او موات ) كرؤس الحبال ( من الصل مائة وستين رطلا  
 هراقيا ففيه عشرة ) قال الامام اذهب الى ان في الصل زكاة العشر قد اخذ  
 عمر منهم الزكاة ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر كالمن والترخيل ومن زكى  
 ما ذكر من المشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للنماء والمعدن ان كان ذهباً  
 او فضة فيه ربع عشره ان بلغ نصابا وان كان غيرهما ففيه ربع عشر قيمته ان بلغت نصابا  
 بعد سبك وتصفية ان كان الخرج له من اهل وجوب الزكاة ( والركاز ما وجد من دفن  
 الجاهلية ) بكسر الدال اى مدفونهم او من تقدم من كفار عليه او على بعضه علامة كفر  
 فقط ( فيه الخمس ) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز  
 الخمس متفق عليه عن ابى هريرة ويصرف مصروف الفبي المطلق للمصالح كلها وباقيه  
 لو اوجده ولو اجيراً لغير طائفة وان كان على شئ منه علامة المسلمين فلقطة  
 وكذا ان لم تكن علامة ﴿ باب زكاة القدين ﴾ اى الذهب والفضة  
 ( يحب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم )  
 اسلامي ( ربع العشر منهما ) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان  
 ياخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواء ابن ماجة وعن علي بنحوه  
 وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم  
 الاسلامي الذي وزنه ستة دنانق والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل  
 فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسة حبة شحير  
 والعشرون مثقالا خمسة وعشرون دينارا وسبعا دنانر وتسعة على التحديد  
 بالذى زنه درهم وثمان درهم ويزكى مفضوش اذا بلغ خالصه نصابا وزما  
 ( ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب ) بالاجزاء فلو ملك عشرة

مناقل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى  
 اخراج زكاة احدهما من الاخر لان مقاصدهما وزكاتها متفقة فهما كنوعى  
 جنس ولا فرق بين الحاضر والدين ( وتضم قيمة المروض ) اى مروض  
 التجارة ( الى كل منهما ) كمن له عشرة مثاقيل ومتاع قيمته عشرة اخرى  
 او له مائة درهم ومتاع قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة ومروض ضم  
 الجميع فى تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديه وتبره  
 ويخرج من كل نوع بحصته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن  
 اعلى مع الفضل ( ويباح للذكر من الفضة الحاتم ) لانه عليه السلام  
 اتخذ خاتماً من ورق متفق عليه والافضل جعل فسه مما يلى كفه وله جعل  
 فسه منه ومن غيره والاولى جعله فى يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره  
 ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتيم  
 لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده ( و )  
 يباح له ( قيعة السيف ) وهى ما يجعل على طرف القيضة قال انس كانت  
 قيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواه الاثرم ( و ) يباح له  
 ( حلية المنطقة ) وهى ما يشد به الوسط وتسميها العامة الحياصة واتخذ  
 الصحابة المناطق محلاة بالفضة ( ونحوه ) اى نحو ما ذكر كحلية الجوشن  
 والحودة والحف والزان وحمايل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى  
 فوجب ان يساويها حكماً قال الشيخ تقي الدين وتركش الشباب والكلاب  
 لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كتحلية المراكب ولباس الخيل كاللحم  
 وتحلية الدواة والقلم والكمران والمشط والمكحلة والميل والمرأة والقنديل  
 ( و ) يباح للذكر ( من الذهب قيعة السيف ) لان همر كان له سيف  
 فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان فى سيفه مسمار من ذهب  
 ذكرهما احمد وقيدهما باليسير مع انه ذكر ان قيعة سيف النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان وزنها ثمانية مثاقيل فيحتل انها كانت ذهبا وفضة وقد  
 رواه الترمذى كذلك ( وما دعت اليه ضرورة كاف ونحوه ) كرباط  
 اسنان لان عرجة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ اها من فضة  
 فاتن عليه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ اها من ذهب رواه ابو  
 داود وغيره وصححه الحاكم وروى الاثرم عن موسى ابن طلحة وابى حمزة  
 الضبي وابى رافع وثالث ابنان واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة ابن

عبد الله انهم شددوا اسنانهم بالذهب ( ويباح للنساء من الذهب والفضة ما جرت عاداتهن بلبسه ولو كثر ) كالطوق والحل والسيوار والقرط وما في الخافق والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل الذهب والحريير للامث من امتي وحرم على ذكورها وبساح لهما تحل بجوهر ونحوه وكره تحتمهما بحديد وصفر ونحاس ورساس ( ولا زكاة في حلبيهما ) اي حلي الذكر والاني المباح ( الممد للاستعمال او المارية ) لقوله عليه السلام ليس في الحلي زكاة رواء الطبراني عن جابر وهو قول اس وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلي النساء لاختهن او بالسكس ان لم يكن فرراً ( وان اعد ) الحلي ( للكري او النفقة او كان محرماً ) كسرج ولجام وانية ( ففيه الزكاة ) ان بلغ نصاباً وزا لانها اذا سقمت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة التما فيبقى ماعداه على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وجبت الزكاة في قيمته كالعروض ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب وزنه وفي الاخراج بقيته ويحرم ان يحل مسجد او يموم سقف او حائط بنقد ويجب ازالته وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء ﴿ باب زكاة العروض ﴾ جمع عرض باسكان الراء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح سمي بذلك لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول ( اذا ملكها ) اي العروض ( بعبه ) كالبيع والنكاح والحل وقبول الهبة والوصية واسترداد المبيع ( بنية التجارة ) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن عرضها ( وبلغت قيمتها نصاباً ) من احد التقدين ( زكى قيمتها ) لانها محل الوجوب لاعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض ( فان ملكها ) خير فعله كـ ( ارب او ) ملكها ( بفعله بغير نية التجارة ثم نواها ) اي التجارة بها ( لم نصير لها ) اي للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا نصير لها بمجرد النية الا حلي لبس اذا نواه لقينة ثم نواه للتجارة فيزكاه ( وتقوم ) العروض ( عند ) تمام ( الحول بالاحظ للفقرا من عين ) اي ذهب ( او ورق ) اي فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد التقدين دون الاخر اعتبر ما تبلغ به نصاباً ( ولا يعتبر ما اشترت به ) لا قدرأ ولا جنساً روى عن عمر وكا لو كان عرضاً وتقوم المغنية ساذجة واحصى بصفته ولا عبرة بقيمة آنية ذهب وفضة ( وان اشترى عرضاً بنصاب من اثنان او عروض

نبى على حوله ) لان وضع التجارة على القلب والاستبدال بالعروض والايمان  
 فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة ( وان اشتراه ) او باعه ( ! )  
 نصاب ( سائمة لم يبن ) على حوله لاختلافهما فى النصاب والواجب الا ان  
 يشتري نصاب سائمة للتجارة بمثله للقتية لان السوم سبب للزكاة قدم عليه  
 زكاة التجارة لقوتها فبزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن  
 ملك نصابا من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تبلغ قيمتها  
 نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشتري ما يصنع به ويبقى اثره كزعفران  
 ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا ما يشتريه دماغ  
 ليدبغ به كخمس وما يدهن به لثمن وملح ولا شئ فى الات الصباغ وامتنع  
 التجار وقوارير المطار الا ان يريد بيعها معها ولا زكاة فى غير ما تقدم  
 ولا فى قيمة ما عدا للكرى من عقار وحسوان وظاهر كلام الاكثر ولو  
 اكثر من شراء المقارات فاراً ﴿ باب زكاة الفطر ﴾ هو اسم  
 مصدر من افطر الصائم افطارا وهذه يراد بها الصدقة عن البدن  
 وازادها الى الفطر من اضافة الشئ الى سببه ( تجب على كل مسلم ) من  
 اهل البوادي وغيرهم وتجب فى مال يتيم لتقول ابن عمر فرض رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من بر او صاعا من شعير على العبد  
 والحر والذكر والانثى والصغير والكبير وامرها ان تؤدى  
 قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه وافظه للبخارى ( فضل له ) اى  
 عنده ( يوم العيد وليلته صاع عن قوته وقوت عياله ) لان ذلك اهم فيجب  
 تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها  
 ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا  
 منه ما استغنتم ( و ) يعتبر كون ذلك كله بعد ( حواشي الاصلية ) لنفسه  
 او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك ( ولا  
 يجمعها الدين ) لانها ليست واجبة فى المال ( الا بطلبه ) اى طلب الدين  
 فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وقضاء الدين اهم ( فيخرج ) زكاة  
 الفطر ( عن نفسه ) لما تقدم ( و ) عن ( مسلم يمونه ) من الزوجات  
 والاقارب وخادم زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذى  
 يلزمه اعفافه لعموم قوله عليه السلام ادوا الفطرة عن تمونون ولا تلزمه  
 فطرة من يمونه من الكفار لانها طهرة للخروج عنه والكافر لا يقبلها

لأنه لا يطهره الا الاسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة اجير وظنر استاجرهما  
بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المال ( ولو ) تبرع بمونة شخص  
جميع ( شهر رمضان ) ادى فطرته لعموم الحديث السابق بخلاف ما لو  
تبرع به بعض الشهر ( فان عجز عن البعض ) وقدر على البعض ( بدأ بنفسه )  
لان نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها ( فامراته ) لوجوب نفقتها مطلقاً  
ولا كديتها ولانها معاوضة ( فرقيقه ) لوجوب نفقته مع الاعسار ولو  
مرهوناً او مفصوياً او غائباً او لتجارة ( فامه ) لتقديهما في البر ( قابيه )  
لحديث من ابر يا رسول الله ( فولده ) لوجوب نفقته في الجملة ( فاقرب في  
ميراث ) لانه اولى من غيره فان استوى اثنان فأكثر ولم يفضل الا صاع  
اقرع ( والعبد بين شركاء عليهم صاع ) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا  
حر وجبت نفقته على اثنين فأكثر يوزع الصاع بينهم بحسبه الدقة لان  
الفطرة تابعة للنفقة ( ويستحب ) ان يخرج عن الجبن لعن عثمان رضي الله عنه  
ولا تجب عليه لانها لو تماقت به قبل طهوره لتعلقت الزكاة باجته السوايم  
( ولا تجب ) لزوجة ( ناشز ) لانه لا تجب عليه نفقتها وكذا من لم تجب  
نفقتها لصغر ونحوه لانها كالأجنبية ولو حاملاً ولا لامة نسلها ليلاً فقط  
وتجب على سيدها ( ومن لزم نيره فطرته ) كالزوجة والنسيب الميسر  
( فاخرج عن نفسه بغير اذنه ) اى اذن من تازمه ( اجزات ) لانه مخاطب  
بها ابتداء والغير منضم ومن اخرج عن لا تلزمه فطرته باذنه اجزا والا  
فلا ( وتجب ) الفطرة ( بغروب الشمس ليلة ) عيد ( الفطر ) لاضاقها الى  
الفطر والاضافة تقتضى الاحتصاص والسببية واول زمن يقع فيه الفطر من  
جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر ( فن اسلم بعده ) اى بعد  
الغروب ( اى ملك عبداً ) بعد الغروب ( او ) تزوج ( زوجة ) ودخل  
بها بعد الغروب ( او ولد له ) بعد الغروب ( لم تلزمه فطرته ) في جميع ذلك  
لعدم وجود سبب الوجوب ( و ) ان وجدت هذه الاشيا ( قبله ) اى قبل  
الغروب ( تلزم ) الفطرة لمن ذكر لوجود السبب ( ويجوز اخراجها ) معجلة  
( قبل العيد بيومين فقط ) لما روى البخارى بإسناده عن ابن عمر فرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقال في اخره  
وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او بيومين وعلم من قوله فقط انها لا تجزى  
قبلهما لقوله عليه السلام اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم ومتى قدمها

بالزمن الكثير فأتى الاغنى المذكور (و) اخراجها (يوم العيد قبل) مضيه  
الى (الصلاة افضل) لحديث ابن عمر السابق اول الباب (وتكره في باقيه  
اي بقى يوم العيد بعد الصلاة (ويقضيا بعد يومه) ويصكون (آثما)  
بتأخيرها عنه لخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوه في هذا اليوم رواه  
الدارقطني من حديث ابن عمر ولمن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها  
مع فطرته مكان نفسه ~~في~~ فصل ويجب ~~في~~ في الفطرة (صاع) اربعة  
امداد وتقدم في النسل (من بر او شعير او دقيقهما او سويقهما) اي  
سويق البر او الشعير وهو ما يمحص ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق  
بوزن حبه (او) صاع من (تمر او زبيب او اقط) يعمل من اللبن الخبيض  
لقول ابي سعيد الخدري كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا  
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والافضل تمر فزبيب قبر فافزع فشعير  
فدقيقهما فسويقهما فاقط (فان عدم الحنسه) المذكورة (اجزاكل حب)  
يبتات (وثر يقات) كالذرة والدخن والارز والعدس والتين اليابس و  
(لا) يجزى (معيب) كمسوس ومباول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط  
بكثير مما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصفي صاعا لقلة مشقة تنقيه  
وكان ابن سيرين يجب ان ينقى الطعام قال احمد وهو احب الى (ولا) يجزى  
(حز) لخروجه عن الكيل والادخار (ويجوز ان يعطى الجماعة) من اهل  
الرباة (ما يلزم الواحد وعكسه) بان يعطى الواحد ما على جماعة والافضل  
ان لا ينقص معطى عن مدبر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها  
فأخرجها أخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام فترقها على اهل  
السيما فمادت الى انسان صدقته جاز ما لم يكن حيلة ~~في~~ باب اخراج  
الزكاة ~~في~~ يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل اخراجها  
(ويجب) اخراج الزكاة (على الفور مع امكانه) كئذ مطلق وكفارة  
لان الامر المطابق يقتضى القورية وكألو طالب بها الساعى ولان حاجة  
الفقير عاجزة والتأخير محل بالقصود وربما ادى الى الفوات (الا لضرر)  
كخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة  
وقريب وجار ولتعذر اخراجها من المال لغيبة ونحوها (فان منها) اي  
الزكاة (جمعا لوجوبها كهر عارف بالحكم) وكذا جاعل عريف فطم واصر

وكذا جاحد وجوبها ولو لم يتبع من ادلتها ( واخذت ) الزكاة منه ( وقتل )  
لرؤيته بتكذيبه لله ورسوله بعد ان يستتاب ثلاثا ( او بخلا ) اى ومن منعها  
بخلا من غير جسد ( اخذت منه ) فقط قهرا كدين الادى ولم يكفر  
( وعزر ) ان علم تحريم ذلك وقتل ان احتج اليه ووضعها الامام مواضعها  
ولا يكفر بقتاله للامام ومن ادمى اداها او بقاء الحول او نقص النصاب  
او ان ما بيده لغيره ونحوه صدق بلايين ( وتجب ) الزكاة ( فى مال صبي  
وعجنون ) لما تقدم ( فيخرجها وليهما ) فى مالهما كصرف نفقة واجبة عليهما لان  
ذلك حق تدخله النيابة ولذلك صح التوكيل فيه ( ولا يجوز اخراجها ) اى  
الزكاة ( الابنة ) من مكلف لحديث انما الاعمال بالنيات والاولى قرن الية  
بدفع وله تسديعها زمن يسير كصلاة فينوى الزكاة او الصدقة الواجبة  
ونحو ذلك واذا اخذت منه قهرا اجزأت ظاهرا وان تذر وصول الى  
المالك لحبس او نحوه فاخذها الامام او نائبه اجزأت ظاهرا وباطنا  
( والافضل ان يفرقها بنفسه ) ليكون على يقين من وصولها الى  
مستحقها وله دفعها الى السامى ويسن اظهارها ( و ) ان ( يقول عند  
دفعها هو ) اى مؤديها ( وآخذها ما ورد ) فيقول دافعها اللهم اجعلها  
منكما ولا تجعلها منكما ويقول اخذها اجره الله فيما اعطيت وبارك لك فيما  
ابقيت وجعله لك طهورا وان وكل مسلما ثقة جاز واجزأت نية موكل مع  
قرب والا نوى موكل عند دفع لوكيل ووكيل عند دفع لغيره ومن علم  
اهلية اخذ كره اعلامه بها ومع عدم عاداته لا يجزيه الدفع له الا ان اعلم  
( والافضل اخراج زكاة كل مال فى قفرا بلده ) ويجوز نقلها الى دون مسافة  
قصر من بلد المال لانه فى حكم بلد واحد ( ولا يجوز نقلها ) مطلقا ( الى  
ما تقصر فيه الصلاة ) لقوله عليه السلام لمعاذ لما بعثه لليمن اعلمهم ان الله  
قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم بخلاف نذر  
وكهارة ووصية مطلقة ( فان فعلها ) اى نقلها الى مسافة قصر ( اجزأت )  
لانه دفع الحق الى مستحقه فبرى من عهده وياتم ( الا ان يكون ) المال  
( فى بلد ) او مكان ( لا قفرا فيه فيفرقها فى اقرب البلاد اليه ) لانهم اولى  
وعليه مؤنة نقل ودفع وكيل ووزن ( فان كان ) المالك ( فى بلد وماله فى )  
بلد ( آخر اخرج زكاة المال فى بلده ) اى بلد به المال كل الحول او اكثره  
دون ما نقص عن ذلك لان الاطماع انما تتعلق به غالبا بعضى زمن الوجوب

او ما قاربته ( و ) اخرج ( فطرته في بلد هو فيه ) وان لم يكن له به مال لان الفطرة اذا تعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بث السعاة قرب زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة والزرع والتجار لمعمله عليه السلام وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده ( ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فاقول ) لما روى ابو عبيد في الاموال باسناده عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويمضده رواية مسلم فهي على ومثلها واذا يجوز تعجيلها اذا كمل النصاب لا عما يستقيد واذا تم الحصول والنصاب ناقص قدر ما عجله صح واجزاء لان المحجل كالموجود في ملكه فلو عجل عن ما بقي شاة شاتين فتحت عند الحلول سخلة لزمته ثالثة وان مات قابض معجلة او استغنى قبل الحلول اجزأت لا ان دفعها الى من علم غناء فانقر اعتبارا بحال الدفع ( ولا يستحب ) تعجيل الزكاة ولمن اخذ الساعي منه زيادة ان يعتمد بها من قابله قال الموفق ان نوى التعجيل ﴿ باب اهل الزكاة ﴾ وهم ( ثمانية ) اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البشوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى اذا الصدقات للفقراء والمساكين الاية احدهم ( الفقراء وهم ) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم واذا بدا بالاهم فالاهم فهم ( من لا يجدون شيئا ) من الكفاية ( او يجدون بعض الكفاية ) اى دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعادة وتقدر الجمع اعطى ( و ) الثانى ( المساكين ) الذين ( يجدون اكثرها ) اى اكثر الكفاية ( او نصفها ) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عايلتهما سنة ومن ملك ولو من اثنان مالا يقوم بكفايته فليس بنى ( و ) الثالث ( العالمون عليها وهم ) السعاة الذين يبعثهم الامام لاختد الزكاة من اربابها ( حكياتها وحفاظها ) وكتابها وقسامها وشرط كونه مكلفا مسلما امينا كافيا من غير ذوى القربى ويعطى قدر اجرته منها ولو غنيا ويجوز كونه حاملها وراعيها ممن منع منها الصنف ( الرابع المؤلفون قلوبهم ) جمع مؤلف وهو السيد المطاع فى عشرته ( ممن يرجى اسلامه او كف شره او يرجى بعطيته قوة ايمانه ) او اسلام نظيره او جبايتها ممن لا يعطيها او دفع عن المسلمين ويعطى ما يحصل به اتأليف عند الحاجة فقط فترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه فى خلافتهم لا لسقوط



بهم فان تمذر الصرف اليهم رد على بقية الاصناف ( الخامس الرقاب  
 وهم المكاتبون ) فيعطى المكاتب وفاة دينه لمجزه عن وفاة ما عليه ولو مع  
 قدرته على التكسب ولو قبل حلول نجم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا تمتق  
 عليه فيعتقها لقول ابن عباس ( و ) يجوز ان ( يفك منها الاسير المسلم )  
 لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يمتق قه او مكاتبه عنها ( السادس  
 الغارم ) وهو نوعان احدهما غارم ( لاصلاح ذات الدين ) اى الوصل بان  
 يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين او اهل قريتين تشاحر في دما واموال  
 ويحدث بسببها الشح والعداوة فيتوسط الرجل باصلاح بينهما ويلتزم في  
 ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفي النائرة فهذا قد اتى معروفنا عظيمنا فكان  
 من المعروف حمله عنه من الصدقة لئلا ينجف ذلك بسادات القوم المعطين  
 او يوهن عزائمهم فجاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من  
 الصدقة ( ولو مع غنى ) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه  
 بقوله ( او ) تدين لنفسه ( فى شراء من كمار او مباح او محرم وتاب  
 مع الفقر ) ويعطى وفا دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا  
 وان دفع الى الغارم لفقره جاز ان يقضى منه دينه ( السابع فى سبيل الله  
 وهم الغزاة المتطوعة اى ) الذين ( لادبوان لهم ) او لهم دون ما يكفيهم  
 فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيا ويجزى ان يعطى منها لحج فرض فقير  
 وعمرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يقفه على الغزاة وان لم  
 يفر رد ما اخذه نفل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة  
 ( الثامن ابن السبيل ) وهو ( المسافر المتقطع به ) اى يسفره المباح او المحرم  
 اذا تاب ( دون المنشى للسفر من بلده ) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان  
 السبيل هى الطريق قسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الدبل لمن يكثر  
 خروجه فيه وابن الماء لطيره لللازمته له ( فيعطى ) ابن السبيل ( ما يهمله  
 الى بلده ) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اسطى  
 ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فصل مع ابن  
 سبيل او غاز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء للملكه له  
 مستقرا ( ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم ) لان كل واحد من عائلته  
 مقصود دفع حاجته ويقتل من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بنتى ( ويجوز  
 صرفها ) اى الزكاة ( الى صنف واحد ) لقوله تعالى وان تحفوها وتؤتوها

الفقراء فهو خير لكم ولحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
 الى اليمن فقال اعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد  
 على فقرآتهم متفق عليه فلم يذكر في الآية والخبر الا صنف واحد ويجزى  
 الاقتصار على انسان واحد ولو غريمه او مكاتبه ان لم يكن حيلة لانه  
 عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وقال لقيصة  
 اقم يا قيصة حتى تاتيها الصدقة فنامر لك بها (ويسن) دفعها ( الى  
 اقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم ) كحالته وخالته على قدر حاجتهم الاقرب  
 فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة  
 فصل ولا يجوز ان ( تدفع الى هاشمي ) اى من ينسب الى هاشم  
 بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل على وآل جعفر وآل  
 عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابى لهب لقوله عليه السلام ان  
 الصدقة لا تنبى لال محمد انما هى اوساخ الناس اخرجه مسلم لكن تجزى  
 اليه ان كان غازيا او غارما لاصلاح ذات البين او مؤلفا ولا الى ( مطلي )  
 لمشاركتهم لبنى هاشم فى الخمس اختاره القاضى واصحابه وصححه ابن المنجا  
 وجزم به فى الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم اختاره الحرقى والشيطان  
 وغيرهم وجزم به فى المنتهى والاقناع لان اية الاصناف وغيرها من  
 العمومات يتناولهم ومشاركتهم ابني هاشم فى الخمس ليس لمجرد قرابتهم  
 بدليل ان بنى نوفل وبنى عبد شمس مثاهم ولم يعطوا شيئا من الخمس وانما  
 شاركوهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يارقوني  
 فى جاهلية ولا اسلام والنصرة لا تقتضى حرمان الزكاة ( و ) لا الى  
 ( مواليهما ) لقوله عليه السلام وان امولى القوم منهم رواه ابو داود  
 والنسائى والترمذى وصححه لكن على الاصح تجزى الى موالى بنى المطلب  
 كاليهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لفقر لا كفارة ( ولا الى  
 فقيرة تحت غنى متفق ) ولا الى فقير ينفق عليه من وجبت عليه نفقته من  
 اقاربه لاستغنائه بذلك ( ولا الى فرعه ) اى ولده وان سئل من ولد الابن  
 او ولد البنت ( و ) لا الى ( اصله ) كابيه وجده وامه وجدته من  
 قبلهما وان علوا الا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او خزاة او فارمين  
 لذات بين ولا يجوز ايضا الى سائر من تلزمه نفقته مالم يكن عاملا او  
 غازيا او مؤلفا او مكاتبا او ابن سليل او غارما لاصلاح ذات بين

وتجزى الى من تبرع بنفقته. يضمه الى عياله او تعذرت فقته من زوج او قريب فهو غيبة او امتناع ( ولا ) تجزى ( الى عبد ) كامل رقب غير عامل او مكاتب ( و ) لا الى ( زوج ) فلا يجزيها دفع زكاتها اليه ولا بالعكس وتجزى الى ذوى ارحامه من غير عمودى النسب ( وان اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا ) لم تجزبه لعدم جزومه بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها ( او بالعكس ) بان دفعها لغير اهلها ظانا انه اهلها ( لم تجزيه ) لانه لا يضمن حاله غالبا وكدين الادمى ( الا اذا دفعها لغنى ظنه فقيرا ) ففجزيه لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الرجاين الجدين وقال ان شئتما اعطيتكما منها ولا حنط فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ( وصدقة التطوع مستحبة ) حث الله عليها فى كتابه العزيز فى آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتعافى غضب الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذى وحسنه ( و ) هى ( فى رمضان ) وكل زمان ومكان فاضل كالعشر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه ( و ) فى ( اوقات الحاجات افضل ) وكذا على ذى رحم لاسيا مع عداوة وجار لقوله تعالى يتما ذا مقربة او مسكنا ذا مترية ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم اثنان صدقة وصلة ( وتس ) الصدقة ( بالفاضل عن كفايته وكفاية من يؤنه ) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه ( ويأثم ) من تصدق ( بما ينقصها ) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو اضر بنفسه او غريمه او كفيله لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضيع من يقوته ومن اراد الصدقة بماله كله وله عاتلة لهم كفاية او يكفيمهم بمكسبه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

### كتاب الصيام

لغة مجرد الامساك يقال للساكت صائم لامساكه عن الكلام ومه انى مذرت للرحمن صوما وفى الشرع امساك بنية عن اشاء مخصوصة وهى مفسداته

في زمن معين من شخص مخصوص وفرض صوم رمضان في السنة الثانية  
 من الهجرة قال ابن حجر في شرح الاربعين في شعبان اتى نصاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات اجماعا ( يجب صوم رمضان برؤية  
 هلاله ) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام  
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله  
 تعالى ولا يكره قول رمضان ( فان لم ير ) الهلال ( مع محسوبة ليلة الثلاثين )  
 من شعبان ( اصبحوا مفطرين ) وكره الصوم لانه يوم الشك المنهى عنه ( وان  
 حال دونه ) اى دون هلال رمضان بان كان في مطلع ليلة الثلاثين من شعبان  
 ( غيم او قتر ) بالتحريك اى غيرة وكذا دخان ( فظاهر المذهب يجب صومه )  
 اى صوم يوم تلك الليلة حكما ظنيا احتياطا بنية رمضان قال في الانصاف  
 وهو المذهب عند الاصحاب وبصروه وصنفوا فيه التصانيف  
 وردوا حجج الخالف وقالوا نصوص احمد تدل عليه اتى وهذا  
 قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابى هريرة واس ومعاوية وعائشة  
 واسما ابنتى ابى بكر الصديق رضى الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم اما  
 الشهر تسع وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى  
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى  
 من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذك  
 وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر اصح مفطرا وان حال دون  
 منظره سحاب او قتر اصح صائما ومعنى اقدروا له اى ضيقوا بان يجعل  
 شعبان تسعا وعشرين وقد فسر ابن عمر بفعله عليه السلام وهو راويه  
 واعلم بمعناه فيجب الرجوع الى تفسيره ويجرى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه  
 وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبيت النية لا عتق او  
 طلاق معلق بربط رمضان ( وان رؤى ) الهلال ( نهارا ) ولو قبل الزوال ( فهو  
 ليلة المقبلة ) كما لو رؤى اخر الهار وروى البخارى في تاريخه مرفوعا من  
 اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين ( واذا رآه اهل بلد )  
 اى متى ثبت رؤيته ببلد ( لزم الناس كلهم الصوم ) لقوله عليه السلام  
 صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا لبلد  
 بعيد فلم ير الهلال به في اخر الشهر افطروا ( ويصام ) وجوبا ( برؤية  
 عدل ) مكلف ويكفى خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه رواه  
 أبو داود ( ولو ) كان ( أثنى ) أو عبدا أو بدون لمعط الشهادة ولا يختص  
 بحاكم فيلزم الصوم من سمع عدلا يخبر برؤيته وثبت بقية الأحكام ولا يقبل  
 في شوال وسائر الشهور إلا ذكران بألفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية  
 وعشرين يوما ثم رأوه قضاوا يوما فقط ( فإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين  
 يوما فلم ير الهلال ) لم يفطروا لقوله عليه السلام وإن شهد اثنان  
 فصوموا واقطروا ( أو صاموا لأجل غيم ) ثلاثين يوما ولم ير الهلال  
 ( لم يفطروا ) لأن الصوم إما كان احتياطا والأصل بقاء رمضان وعلم منه  
 أنهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا ~~ههنا~~ كان أو  
 غيما كما تقدم ( ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله ) لزمه الصوم  
 وجميع أحكام الشهر من طلاق وغيره معاق به لعلمه أنه من رمضان ( أو  
 رأى ) وحده ( هلال شهر شوال صام ) ولم يفطر لقوله عليه السلام  
 الفطر يوم يفطر الناس والأضحية يوم ينضح الناس رواه الترمذي ~~وههنا~~  
 وإن اشتهت الأشهر على نحو مأسور تحرى وصام وأجزاء إن لم يعلم أنه تقدمه  
 ويقضى ما وافق عبدا أو أيام تشرق ( ويلزم الصوم ) في شهر رمضان ( لكل  
 مسلم ) لا كافر ولو أسلم في أثناءه قضى الباقي فقط ( مكاف ) لا مقير  
 ومجنون ( قادر ) لا مريض يعجز عنه للآية وعلى ولي صنيح مطلق أمره  
 به وضربه عليه ليعتاده ( وإذا قامت اليقظة في أثناء النهار ) برؤية الهلال  
 تلك الليلة ( وجب الإمساك والتقضا ) لذلك اليوم الذي افطره ( على  
 كل من صار في أثناء أهلا لوجوبه ) أى وجوب الصوم وإن لم يكن  
 حال الفطر من أهل وجوبه ( وكذا حائض ونفساء طهرت ) في أثناء  
 النهار فيمسكان ويقضيان ( و ) كذا ( مسافر قدم مفطرا ) يسك ويقضى  
 وكذا لو برئ مريض مفطرا أو بالغ صغير في أثناء مفطرا أمسك وتقضى  
 فإن كانوا صائمين أجزاءهم وإن علم مسافر أنه يقدم غدا لزمه الصوم  
 لا صغير علم أنه يبلغ غدا لعدم تكليفه ( ومن أفسر لكبر أو مرض لا يرجى  
 برؤه أطعم لكل يوم مسكينا ) ما يجزى في كفارة مد من بر أو نصف داح  
 من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يلقونه فدية ليست  
 منسوخة هي للكبير الذى لا يستطيع الصوم رواه البخاري والمريضة التى  
 لا يرجى برؤه فى حكم الكبير لكن ان كان الكبير او المريضة التى لا يرجى

برؤه مسافرا فلا فدية لفطره بعذر معاد ولا قضا لعجزه عنه (وسن)  
 الفطر (لمريض يضربه) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا مشقة لقوله  
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويكره لهما الصوم  
 ويجوز وطئ لمن به مرض ينتفع به ولا كفارة فيه اوبه شبق ولم تندفع  
 شهوته بدون وطئ ويخاف تشقق اثنيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر  
 لشبق فيطعم ككبير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاضر صوم يوم  
 ثم سافر في اثناؤه فله الفطر) اذا فارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الاية  
 والاخبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت  
 (مرضع خوفا على انفسهما) فقط او مع الولد (قضتا) اى قضتا الصوم  
 (فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان  
 افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضتا) عدد الايام (واطعمتا) اى  
 وجب على من يمون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مسكينا) ما يجزى في  
 كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس  
 كانت رخصة للشخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيطان الصيام ان يظفرا  
 ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلب والمرضع اذا خافا على اولادها افطرتا  
 واطعمتا رواه ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى  
 مسكين واحد جملة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقدر ان يستأجر له لم  
 فطر وظنركام ويجب الفطر على من يحتاجه لا قاذ معصوم من هلكة  
 كفرق وليس لمن ايج له الفطر بمرضان صوم غيره فيه (ومن نوى الصوم  
 ثم حن او اغشى عليه جميع النهار ولم يبق جزء منه لم يصح صومه) لان  
 الصوم الشرعى الامساك مع النية فلا يضاف للمجنون ولا للمغشى عليه فان  
 افاق جزءا من النهار صح الصوم سواء كان من اول النهار او اخره (لان  
 ناه صحت النهار) فلا يمنع صحة صومه لان النوم عادة ولا يزول به الاحساس  
 بالكلية ويلزم للمغشى عليه القضا (اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما  
 لان له لا تطول غالبا فلم يزل به التكليف فقط) بخلاف المجنون فلا  
 قضاء عليه ردال تكليفه (ويجب تعيين النية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان  
 او قضاءه او نذر كفارة لقوله عليه السلام وانما لكل امرء ما نوى (من  
 الليل ما روى الدارقطني بسناد عن عمرة عن عائشة مرفوعا من  
 لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم قات ولا

فرق بين اول الليل او وسطه او اخره ولو آتى بعدها ليلا جتاف للصوم  
 من نحو اكل ووطئ ( لصوم كل يوم واجب ) لان كل يوم عبادة مفردة  
 لا يفسد صومه بفساد صوم غيره ( لانية القرضية ) اى لا يشترط ان ينوى  
 كون الصوم فرضا لان التعيين يجزى عنه ومن قال انا صائم غدا ان شاء  
 الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله انا مؤمن ان شاء  
 الله غير متردد في الحال ويكفى في النية الاكل والشرب بنية الصوم ( ويصح )  
 صوم ( النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده ) لقول معاذ وابن مسعود  
 وحذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال  
 هل عندكم من شئ قلنا لا قال فاني اذا صائم رواء الجماعة الا البخارى  
 وامر بصوم عاشوراء في اثنائه ويحكم بالصوم الشرعى الماثب عليه  
 من وقتها ( ولو نوى ان كان غدا من رمضان فهو فرضى لم يجزيه ) لعدم  
 جزمه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فاما مفطر  
 فبان من رمضان اجزاء لانه نبى على اصل لم يثبت زواله ( ومن نوى الافطار  
 افطر ) اى صار كمن لم ينو لقطعه النية وليس كمن اكل او شرب فيصح  
 ان ينويه نفلا بغير رمضان ومن قطع نية نذر او كفارة ثم نواه نفلا  
 او قلب نيتهما الى نفل صح كما لو انتقل من فرض صلاة الى نفلها  
 باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة به وما يتعلق بذلك ( من  
 اكل او شرب او استعط ) بذهن او غيره فوصل الى حلقه او دماغه ( او  
 احتقن او اكحل بما يصل ) اى بما علم وصوله ( الى حلقه ) لرطوبته او  
 حدثه من كحل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير مطيب  
 فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن معتادا ( او ادخل الى جوفه  
 شيئا ) من اى موضع كان ( غير احليله ) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا  
 فوصل الى المثانة لم يبطل صومه ( او استقاء ) اى استدعى القي فقا فسد  
 ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقض حسنة الترمذى ( او استقى )  
 نائى او امذى ( او باشر ) دون الفرج او قبل او لمس ( قامنى او امذى  
 وكرر النظر فانزل ) منيا فسد صومه لا ان امذى ( او حجم او احتجم  
 وظهر دم عامدا ذاكرا ) فى الكل ( لصومه فسد ) صومه لفوله عليه  
 السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذى قال ابن خزيمة ثبتت  
 الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر بفسد ولا

شرط ولا رعا ( لا ) ان كان ( ناسيا او مكرها ) ولو بوجور منمى عليه  
معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عني لامتى عن الخطاء  
والنسيان وما استكرهوا عليه ولحديث ابى هريرة مرفوعا من نسي وهو  
صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متفق عليه ( او  
طار الى حلقه ذباب او غبار ) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم  
امكان التحرز من ذلك اشبه النائم ( او فكر فانزل ) لم يفطر لقوله عليه  
السلام عني لامتى ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه  
على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه ( او احتمل ) لم يفسد صومه لان ذلك  
ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه التقي اى غلبه ( او اصح في فيه طعام  
فلفظه ) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه قبله مع  
ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وبلعه باختياره افطر  
ولا يفطر ان لطم بطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حلقه ( او اغتسل  
او تمضمض او استنثر ) يعنى استنشق ( او زاد على الثلاث ) في المضمضة  
او الاستنشاق ( او بالغ ) فيهما ( فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه ) لعدم  
القصد وتكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم وتقدم وكرها له عينا  
او اسرافا او لحرا او عطش كغوصه في ماء لغير غسل مشروع او تبرد  
ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد ( ومن اكل ) او شرب  
او جامع ( شاكا في طلوع فجر ) ولم يتبين له طلوعه ( صح صومه ) ولا  
قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل ( لا ان اكل ) ونحوه ( شاكا  
في غروب الشمس ) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك  
انها غربت فعليه قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار ( او ) اكل ونحوه  
( متقدا انه ليل فبان نهارا ) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس  
قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يقتضيه نهارا فبان ليلا  
ولم يجدد نية الواجب لا من اكل ظانا غروب شمس ولم يتبين له الخطا  
فصل ومن جامع في نهار رمضان ﴿ ولو في يوم لزمه امساكه او راي  
الهلال ليته وردت شهادته فغيب حشفة ذكره الاصلى ( في قبل ) اصلى ( او  
دبر ) ولو ناسيا او جاهلا او مكرها ( فعليه القضاء والكفارة ) انزل او لا ولو  
اولح خشي مشكل ذكره في قبل حتى مشكل او قبل امرأة او اولح رجل  
ذكره في قبل حتى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان يتزل كالغسل



وكذا اذا انزل محبوب او امرأتان بمساحة (وان جامع دون التفرج) ولو عمدا  
(فانزل) منيا او مذبا (او كانت المرأة) المجامعة (معدومة) بجهل او نسيان او  
أكراه فالقضاء ولا كفارة وان طأعت عالة عامدة فالكفارة ايضا (او جامع  
من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر او في مرض يبيح الفطر  
( افطر ولا كفارة ) لانه صوم لا يلزمه المضي فيه اشبه التطوع لانه يفطر  
بينة الفطر فيقع الجماع بعده ( وان جامع في يومين ) متفرقين او متواليين  
( او كره ) اى كرر الوطى ( في يوم ولم يكفر ) للوطى الاول ( فكفارة  
واحدة في الثانية ) وهى ما اذا كرر الوطى في يوم قبل ان يكفر قال في  
المنفى والشرح بغير خلاف ( وفي الاولى ) وهى ما اذا جامع في يومين  
( اثنتان ) لان كل يوم عبادة مفردة ( وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه  
فكفارة ثانية ) لانه وطى محرم وقد تكرر فتكرر هى كالحج ( وكذلك من  
لزمه الامساك ) كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي  
الثبة او اكل عامدا ( اذا جامع ) فعليه الكفارة لانه حرمة الزمن ( ومن  
جامع وهو معافى ثم مرض او جن او سافر لم تسقط ) الكفارة عنه  
لاستقرارها كما لو لم يطرا العذر ( ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام  
رمضان لانه لم يرد به نص وغيره لا يساويه والنزع جماع والازال بالمساحة  
كالجماع على ما في المنهى ( وهى ) اى كفارة الوطى في نهار رمضان ( عتق  
رقبة ) مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل ( فان لم يجد ) رقة فصيام  
شهرين متتابعين فان لم يستطع ) الصوم ( فاطعام ستين مسكينا ) لكل  
مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او زبيب او شعير او اقط ( فان لم يجد )  
شيئا يطعمه للمساكين ( سقطت ) الكفارة لان الاعرابى لما دفع اليه النبي  
صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمساكين فاخبره بحاجته قال اطعمه  
اهلك ولم يأسره بكفارة اخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة  
حج وظهار وعين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه باذنه <sup>في باب</sup>  
ما يكره وما يستحب <sup>في</sup> في الصوم ( وحكم القضاء ) اى قضاء الصوم  
( يكره ) لصائم ( جمع رقة فينلته ) للخروج من خلاف من قال بفطره  
( ويحرم ) على الصائم ( بلع اغامة ) سواء كانت من جوفه او صدره  
او دماغه ( ويفطر بها فقط ) اى لا بالريق ( ان وصلت الى فمه ) لانها  
من غير النظم وكذلك اذا تجسسه بدم اوفى ونحوه فبله وان قل لا مكان

التحرز منه وان اخرج من فمه حصاة او درهما او خيطا ثم اعاده فان كثرت  
 ما عليه افطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثرت  
 لانه لم ينفصل عن محله ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكره  
 ذوق طعام بلا حاجة) قال المجد المنصوص عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة  
 وحكاه هو البخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوى) وهو  
 الذي كل مامضته صلب وقوى لانه يجلب الفم ويجمع الريق ويورث العطش  
 (وان وجد طعمهما) اي طعم الطعام والملك (في حلقه افطر) لانه اوصله  
 الى جوفه (ويحرم) مضغ (الملك المتحلل) مطلقا اجماعا قاله في المبدع  
 (ان بلغ ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره في المقنع والمتن والشرح لان  
 المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال في الانصاف والصحيح من  
 المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يبلع ريقه وجزم به الاكثر انتهى وجزم  
 به في الاقناع والمنتهى ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشم ما لا يؤمن  
 ان يجذبه نفسه كسحق مسك (وتكره القبله) ودواعي الوطى (لمن تحرك  
 شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شابا ورخص لشيخ رواه ابو داود من  
 حديث ابى هريرة ورواه سعيد عن ابى هريرة وابى الدرداء وكذا عن  
 ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان  
 مالكا لاربه وغير ذى الشهوة في معناه اى في معنى الشيخ وتحرم ان ظن  
 انزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وغيبة) ونجاسة (وشتم) ونحوه  
 لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان  
 يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد ينبغي  
 للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يمارى ويصون صومه وكانوا اذا  
 صاموا قعدوا في المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نقتاب احدا ولا لعمل  
 عملا نجرح به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه  
 عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (انى صائم) لقوله عليه السلام فان  
 شاتم احد او قاتله فليقل انى امره صائم (و) يسن (تأخير سحور) ان  
 لم يخش طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسحرنا مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم قنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه  
 وكره جماع مع شك في طلوع فجر لاسحور (و) سن (تفجيل فطر) لقوله عليه  
 السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

غروب الشمس وله الفطر بنظرة الظن وتحصل فضيلته بشرب وكالها باكل ويكون  
 ( على رطب ) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطر على  
 رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فملى غمرات فان لم تكن غمرات حتى خثوات من  
 ماء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن ضريب ( فان عدم ) الرطب ( فملى  
 فان عدم ) ملى ( ماء ) لما تقدم ( وقول ما ورد ) عند فطره ومنه اللهم لك  
 صمت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبمحمدك اللهم تقبل مني انك انت  
 السميع العليم ( ويستحب القضاء ) اى قضاء رمضان فورا ( متابعا ) لان القضاء  
 يحكى الاداء وسواء افطر بسبب محرم او لا وان لم يقض على الفور  
 وجب العزم عليه ( ولا يجوز ) تأخير قضاءه الى رمضان اخر من  
 غير عذر ( لقول عائشة كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان  
 اقصيه الا فى شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز  
 التطوع قبله ولا يصح ( فان قل ) اى اخره بلا عذر حرم عليه وحينئذ  
 ( فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم ) ما يجزى فى كفارة رواه  
 سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطنى باسناد صحيح عن ابى هريرة  
 وان كان لعذر فلا شئ عليه ( وان مات ) بعد ان اخره لعذر فلا شئ عليه  
 ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم ( ولو بعد رمضان اخر )  
 لانه باخراج كفارة واحدة زال تفريطه والا طعام من راس ماله اوصى به  
 او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم مئة ولا يقضى عنه  
 ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم ( وان مات وعليه صوم ) نذر  
 ( او حج ) نذر ( او اعتكاف ) نذر او صلاة نذر استح لوليه قضاؤه  
 لما فى الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان  
 اى مات وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل فى  
 العبادة بحسب خفتها وهو اخف حكما من الواجب فى اصل الشرع والولى  
 هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خلف تركه وجب  
 القفل فيقعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع فى الصوم عن كل  
 يوم طعام مسكين وهذا كله فملى امكنه صوم ما نذره فلم يصح فلو امكنه  
 بمضه قضى ذلك البعض فقط والعمرة فى ذلك كالحج فى باب صوم التطوع  
 وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسن بعشر امثالها الى سبع مائة  
 ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لى وانا اجزى به وهذه الاضافة

للتشريف والتعظيم ( يسن صيام ) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها  
( ايام ) الليالى البيض لما روى ابوذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صمت  
من الشهر ثلاثة ايام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواه  
الترمذى وحسنه وسميت بيضا لابيضاء لياها كلها بالقمر ( و ) صوم  
( الاثنين والخميس ) لقوله عليه السلام هما يومان تعرض فيهما الاعمال  
على رب العالمين واحبان يعرض عملى وانا صائم رواه احمد والنسائى ( و ) سن  
صوم ( ست من شوال ) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال  
فكان صام الدهر اخرجه مسلم ويستحب تنابها وكونها عقب العيد لما فيه  
من المسارعة الى الخير ( و ) يسن صوم ( شهر المحرم ) لحديث افضل الصيام  
بعد رمضان شهر الله المحرم رواه مسلم ( واكداه العاشر ثم التاسع ) لقوله  
عليه السلام لئن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع والعاشر اخرج به احمد  
وقال ان اشتبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم  
عاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التوسعة على العيال ( و ) صوم ( تسع  
ذى الحجة ) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فبين احب الى  
الله من هذه الايام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد فى سبيل الله  
قال ولا الجهاد فى سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع  
من ذلك بشئ رواه البخارى ( و ) اكده ( يوم عرفة لغير حاج بها )  
وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر  
السنة التى قبله والسنة التى بعده وقال فى صيام يوم عاشوراء انى احتسب  
على الله ان يكفر السنة التى قبله رواه مسلم ويلى يوم عرفة فى الاكدية  
يوم التروية وهو الثامن ( وافضله ) اى افضل صوم التطوع ( صوم  
يوم وفطر يوم ) لامره عليه السلام عبدالله بن عمر وقال هو افضل  
الصيام متفق عليه وشروطه ان لا يضعف البدن حتى يعجز عن ما هو  
افضل من الصيام كقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا  
فكره افضل ( ويكره افراد رجب ) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية  
فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة  
لقوله عليه السلام لاتصوموا يوم الجمعة الا وبقوله يوم او بعده يوم متفق  
عليه ( و ) افراد يوم ( السبت ) لحديث لاتصوموا يوم السبت الا فيما  
افترض عليكم رواه احمد وكره صوم يوم النيروز والمهرجان وكل عيد

للكفار أو يوم يردونه بالتعظيم ( و ) يوم ( الشك ) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والترمذي وصححه البخاري تعليقا ويكره الوصال وهو ان لا يفطر بين اليومين او الايام ولا يكره الى السحر وتركه اولى ( ويحرم صوم ) يومى ( العيدين ) اجماعا لانهم المتفق عليه ( ولو فى فرض و ) يحرم ( صيام ايام التشريق ) لقوله عليه السلام ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله رواه مسلم ( الا عن دم متعة او قران ) فيصح صيام ايام التشريق لمن عدم الهدى لقول ابن عمر وعائشة لم يرخص فى ايام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري ( ومن دخل فى فرض موسع ) من صوم او غيره ( حرم قطعه ) كالمضيقي فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لان الخروج من عهدة الواجب متعين ودخلت التوسعة فى وقته رفقا ومظنة للحاجة فاذا شرع تبعت المصلحة فى اقامه ( ولا يلزم ) الا تمام ( فى الفل ) من صوم وصلاة ووضوء وغيرها لقول عائشة لرسول الله اهدى لنا حيس وهو التمر مع السن فقال ارنه فلقد اصبت صائما فاكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي باسناد جيد انما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء امضاها وان شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر ( ولا قضاء فاسده ) اى لا يلزم قضاء ما فسد من الفل الا الحج والعمرة فيجب اتامهما لانقاذ الاحرام لازما فان افسدهما او فسد لزمه القضاء ( وترجى ايلة القدر فى العشر الاخير ) من رمضان لقوله عليه السلام تحروا ايلة القدر فى العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وفى الصحيحين من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه زاد احمد وما تاخر وسميت بذلك لانه يقدر فيها ما يكون فى تلك السنة او لعظم قدرها عند الله او لان للطاعة فيها قدرا عظيما وهى افضل الاليالى وهى باقية لم ترفع للاخبار ( واوتاره أكد ) لقوله عليه السلام اصدروا فى اشهر الاواخر فى ثلاث بقين او خمس بقين او سبع بقين او ... ( وايلة ... وعشرين ايلة ) اى ارجاها لقول ابن عباس رضى الله عنهما وغيرهما وحكمة اخفائها يشهدوا فى طاعتها ( ويدعو فيها ) لان لدعا مستجاب فيها . بما ورد عن عائشة قالت يارسول الله ان وافقتها فبم ادعو قال قولى ( اللهم ) انك عفو تحب العفو

فأعف عن رواه أحمد وإن ماجة وللترمذي معناه وصححه ومعنى العفو الترك  
والنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافاة  
الدائمة فما أوتي أحد بعد يقين خيرا من معافاة فالبشر الماضي يزول بالعفو  
والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافاة لتضمها دوام العافية في باب الاعتكاف  
وهو في لغة لزوم الشيء ومنه يكفون على أصنام لهم وأصله لاحتلاح  
(لزم مسجد) أي لزوم مسلم عاقل ولو يمينا لا غسل عليه مسجدا ولو  
ساعة (إطاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل باغماء وهو (مسنون)  
كل وقت اجماا لفعله عليه السلام ومداومته عليه واعتكف أزواجه بعده  
ومعه وهو في رمضان أكد لفعله عليه السلام وأكد في عشره الأخير  
(ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله أني نذرت في  
الجاهلية أن اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
أوف بنذرك رواه البخاري ولو كان الصوم شرطا لم يصح اعتكاف الليل  
(ويلزمان) أي الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر أن يعتكف صائما  
أو يصوم معتكفا أو باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر أن يصلي معتكفا  
ونحوه لقوله عليه السلام من نذر أن يطيع الله فليطعه رواه البخاري وكذا  
لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا إذن زوجها ولا  
لغيره بلا إذن سيده ولهما تحاييلهما من تطوع مطلقا أي سواء إذا فيه أو لم  
يأذنا ومن نذر بلا إذن (ولا يصح) الاعتكاف (إلا) بنية لحديث أنس  
الاعمال باليات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يصح إلا (في مسجد) لقوله  
تعالى واتم عاكفون في المساجد (يجمع فيه) أي تقام فيه الجماعة لأن  
الاعتكاف في غيره يفضي إما إلى ترك الجماعة أو تكرار الخروج إليها كثيرا  
مع إمكان التحرز منه وهو مناف للاعتكاف (إلا) من لا تلزمه الجماعة  
كالمرأة والمعدور والعبد فيصح اعتكافهم (في كل مسجد) للآية وكذا  
من اعتكف من الشروق إلى الزوال مثلا (سوى مسجد بيتها) وهو  
الموضع الذي تتخذ لصلاتها في بيتها لأنه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما  
لجواز لبثها فيه حايضا وجنبا ومن المسجد ظهره ورجته المحوطة ومنارته  
التي هي أو بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع أفضل لرجل يتخلل  
اعتكافه جمعة (ومن نذره) أي الاعتكاف (أو الصلاة في مسجد غير)  
المساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والأقصى (وأفضلها) المسجد

(الحرام فمسجد المدينة فالأقصى) لقوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه الجماعة إلا إمام داود (لم يلزمه) جواب من أى لم يلزمه الاعتكاف أو الصلاة (فيه) أى فى المسجد الذى عينه أن لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى فلو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضى إليه واحتاج لشد الرحل إليه لكن أن نذر الاعتكاف فى جامع لم يجزه فى مسجد لا تقام فيه الجمعة (وأن عين) لا اعتكافه أو صلاته (الأفضل) كالمسجد الحرام (لم يجز) اعتكافه أو صلاته (فيما دونه) كمسجد المدينة أو الأقصى (وعكسه بعكسه) فمن نذر اعتكافاً أو صلاةً بمسجد المدينة أو الأقصى أجزأه بالمسجد الحرام لما روى أحمد وأبو داود عن جابر أن رجلاً قال يوم الفتح يا رسول الله أنى نذرت أن فتح الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس فقال صل هاهنا فسأله فقال صل هاهنا فسأله فقال إذا (ومن نذر) اعتكافاً (زماً معيناً) كعشر ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلة الأولى) فيدخل قبيل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد آخره) أى بعد غروب الشمس آخر يوم منه وأن نذر يوماً دخل قبل فجره وتأخر حتى تقرب شمسُه وأن نذر زمناً معيناً تابعه ولو أطلق وعدداً فله تفرقه ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرهما (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (إلا لما لا بد) له (منه) كآتيانه بما كل ومضرب لعدم من يأتيه بهما وكفى بقتة وبول وغائط وطهارة واجبة وغسل متنجس يحتاجه وإلى جمعة وشهادة لزمته والأولى أن لا يبكر الجمعة ولا يطيل الجلوس بعدها وله الشئ على عارته وقصد بيته لحاجة أن لم يجد مكاناً يليق به بلا ضرر ولا منة وغسل يده بمسجد فى الماء من سخن ونحوه لا بول وفصد وحجامة بآء فيه أو فى هوايه (ولا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعاً ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (إلا أن يشترطه) أى يشترط فى ابتداء اعتكافه الخروج إلى عيادة مريض أو شهود جنازة وكذا كل قرينة لم تتعين عليه وما له منه بد كعشا ومبيت بيته والخروج للتجارة ولا التكسب بالصنعة فى المسجد ولا الخروج لما شاء وأن قال متى مرضت أو عرض لى عارض خرجت فله شرطه وإذا زال العذر وجب الرجوع إلى اعتكاف

واجب ( وان وطئ ) المتكف ( في فرج ) او انزل بمباشرة دونه ( فسد اعتكافه ) ويكفر كفارة يمين ان كان الاعتكاف مندورا لافساد نذره لا لوطئه ويبطل ايضا اعتكافه بخروجه لما له منه بد ولو قل ( ويستحب اشتغاله بالقرب ) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها ( واجتنب ما لا يعنيه ) بفتح الياء اى يهمله لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ولا بأس ان تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح راسه او غيره ما لم يتلذذ بشئ منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر ويكره العمت الى الليل وان نذره لم يف به وينبغي لمن قصد المسجد ان ينوى الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما ان كان صائما ولا يجوز البيع ولا الشرا فيه للمتكف وغيره ولا يصح

### كتاب المناسك

جمع منك بفتح السين وكسرها وهو التبعد يقال تنسك تعبد وغاب اطلاقها على متعبدات الحج والمنسك في الاصل من النسكة وهى الذبيحة ( الحج ) بفتح الحاء في الاشهر عكس شهر ذى الحجة فرض سنة آتبع من الهجرة وهو لفة القصد وشرا قصدا لمكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص ( والعمره ) لفة الزيارة وشرا زيارة البيت على وجه مخصوص وهما ( واجبان ) لقوله تعالى واتموا الحج والعمره لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمره رواه احمد وابن ماجة باسناد صحيح واذا ثبت ذلك في النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيحج ( على ) الحر ( المسلم المكلف القادر ) اى المستطيع ( في عمره مرة ) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فالاسلام والمقل شرطان للوجوب والبلوغ وكمال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون العمه والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كملت له الشروط وجب عليه السعى ( على الفور ) ويأثم ان اخره بلا عذر. لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعنى الفريضة فان احركم لا يرى ما يعرض له رواه احمد ( فان زال الرق ) بان عتق العبد محرما ( و ) زال ( الجوار ) بان افاق المجنون واحرم ان لم يكن محرما ( و ) زال ( النبا ) بان لم يلغ الصغير وهو محرم ( في الحج ) وهو ( برقة ) قل الدفع منها او بعده



عاد فوقف في وقته ولم يكن سعى بعد طواف القدوم ( وفي ) اى او وجد  
ذلك في احرام ( العمرة قبل طوافها صح ) اى الحج والعمرة فيما ذكر ( فرضا )  
فتجزئه عن حجة الاسلام وعمرته ويستد باحرام ووقوف موجودين اذا وما قبله  
تطوع لم ينقلب فرضا وقال بعضهم ينقذ موقوفا فاذا زال الرق انقلب فرضا  
فان كان الصغير او القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يجزه  
الحج ولو اعاد السعى لانه لا يشرع مجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه  
لا قدر له محدود وتشرع استدامته وكذا ان بلغ او عتق في اثناء طواف  
العمرة لم يجزه ولو اعاده ( و ) يصح ( فعلهما ) اى الحج والعمرة ( من الصبي )  
نفلا لحديث ابن عباس ان امرأة رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبي  
فقاتله هذا حج قال نعم ولك اجر رواء مسلم ويحرم الولي في مال عمن لم يميز  
ولو محرما او لم ينجح ويحرم يميز باذنه ويفعل ولي ما يمجزها لكن يبدا الولي  
في رمي بنفسه ولا يعتد برمي حلال ويطاف به لعجز راكبا او محمولا ( و )  
يصحان ( من العبد نفلا ) لعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به ولا زوجة  
الا باذن سيد وزوج فان عقداه فلهما تحليهما ولا ينعما من حج فرض كملت  
شروطه ولكل من ابوى حر بالغ منعه من احرام بنقل كفله جهاد ولا  
يحملانه ان احرم ( والقادر ) المراد فيما سبق ( من امكنه الركوب ووجد  
زادا ) و ( راحلة ) بالتهما ( صالحين لمثله ) لما روى الدارقطني باسناده عن  
انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا  
قال قيل يارسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل  
به ذلك ( بعد قضاء الواجبات ) من الديون حاته او مؤجلة والزكوات  
والكفارات والنذور ( و ) بعد ( النفقات الشرعية ) له ولعاليه على الدوام  
من عقار او بضاعة او صناعة ( و ) بعد ( الحوايج الاصلية ) من كتب  
ومسكن وخادم ولباس مثله وغدا ووطا ونحوها ولا يصير مستطيعا ببذل غيره له  
ويستبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد وسعة  
وقت يمكن السير فيه على العادة ( وان اعجزه ) عن السعى ( كبر او مرض  
لا يرجي برؤه ) او ثقل لا يقدر معه على ركوب الا بمشقة شديدة او كان  
نضو الحلقة لا يقدر يثبت على راحلة الا بمشقة غير محتملة ( لزمه ان يقيم من  
حجج ولمعمر عنه ) فورا ( من حيث وجبا ) اى من بلده لقول ابن عباس  
ان امرأة من خثعم قالت يارسول الله ان ابني ادر كته فريضة الله تعالى في الحج

شيئا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على الراحة افا حج عنه قال حجي عنه متفق عليه . ويجزى ( الحج والعمرة ) عنه ( اى عن النوى عنه اذا ) وان عوفى بعد الاحرام قبل فراغ نائبه من النسك او بعده لانه اتى بما امر به فخرج من المهددة ويسقطان عن من لم يجد تابا ومن لم يحج عن نفسه لم يحج عن غيره . ويصح ان يستيب قادر وغيره فى نقل حج وبعضه والنائب امين فيها يضاهي الحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه ( ويشترط لوجوه ) اى الحج والعمرة ( على المرأة وجود محرما ) لحديث ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها محرم رواه احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والحجوز وقصير السفر وطويله ( وهو ) اى محرم السفر ( زوجها او من تحرم عليه على التأبيد لنسب ) كاخ مسلم مكلف ( او سب مباح ) كاخ من رضاع كذلك وخرج من تحرم عليه بسبب محرم كام المزنى بها وبنتها وكذا ام الموطوءة بشبهة وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحريمها عليه ابدى عقوبة وتطليظ عايه لا لحرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة لهما ولا يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن ايسر منه استتاب وان حجت بدونه حرم واجزا ( وان مات من لزمه ) اى الحج والعمرة ( اخرجها من تركته ) من رأس المسال اوصى به اولا ويحج النساب من حيث وجبا على الميت لان الفضا يكون بصفة الادا وذلك لما روى البخارى عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت افا حج عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيه له اقصوا الله فانه احق بالوفا ويسقط بحج اجنبى عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق ماله حج به من حيث بلغ وان مات فى الطريق حج عنه من حين مات

باب المواقيت في الميقات لغة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها ( وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة ) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة ستة اميال او سبعة وهى ابعد المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام ( و ) ميقات ( اهل الشام ومصر والمغرب المحففة ) بضم الحيم وسكون الحاء المسهلة قرب رابغ بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل ( و ) ميقات ( اهل اليمن ظلم ) بينه وبين مكة ليسان ( و ) ميقات ( اهل نجد ) والطائف ( قرن ) بسكون الراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب على يوم وليلة من

مكة (و) ميقات (اهل المشرق) اى العراق وخراسان ونحوها (ذات  
 حرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وبينه  
 وبين مكة نحو مرحاتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين  
 (ولمن صر عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه  
 المواقيت يحرم منه الحج وحرمة (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها)  
 لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا  
 الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل بحد قرن ولاهل اليمن يظلم من لهن  
 ولن اتى عليهن من غير اهلها ممن يريد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمحلها  
 من اهلها وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بميقات احرم  
 اذا علم انه اذا اقرها منه لقول عمر ابطلوا الى حذوها من قد بد رواء  
 البخارى ويسن ان يحتاط فان لم يحاذ ميقاتا احرم من مكة تمرحلتين  
 (وعمرته) اى صرة من كان بمكة يحرم بها (من الحل) لان النى صلى  
 الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابي بكر ان يعمر عائشة من التعميم  
 متفق عليه ولا يحل لحر مسلم مكلف اراد مكة او السك تجاوز الميقات  
 بلا احرام الا لقتال مباح او خوف او حاجة تنكر كخطاب ونحوه فان  
 تجاوزه لغير ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يخف قوت حج او على  
 نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كاف  
 احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات وبجح قبل اشهره وينتقد  
 (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم الحرة  
 وهو يوم الحج الاكبر **باب الاحرام** **الحج** لنية الدخول في التحريم  
 لانه يحرم على نفسه بنية ما كان مباحا له قبل الاحرام من الكاح والطيب  
 ونحوها وشرا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لا بنية ان يحج او  
 يعتمر (سن لمريده) اى مرید الدخول في النسك من ذكر وانشى  
 (غسل) ولو حائضا وضوا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر امما بنت  
 عيسى وهى نفسا ان تمتل رواء مسلم وامر عائشة ان تمتل لاهلال الحج  
 وهى حائض (او تيم لعدم) اى عدم الماء او تمنر استعماله لحو مرض (و)  
 سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر وطفرة وقطع رايحه كرهية اكلا يحتاج اليه  
 فى احرامه فلا يتمكن منه (و) سن (تطيب) فى يده بمس او بخور او ماء  
 ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وقالت كافي انظر الى  
 ويص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق  
 عليه وكره ان يتطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم يتزعه فان تزعه فليس  
 له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب  
 او نجاه عن موضعه ثم رده اليه او نقله الى موضع اخر فدى لان سال  
 بعرق او شمس ( و ) سن له ايضاً ( تجرد من غيظ ) وهو كلما يخاط على  
 قدر الملبوس عليه كالقميص والسراويل لانه عليه السلام تجرد لاهلاله رواه  
 الترمذي ( و ) سن له ايضاً ان يحرم ( في ازار ورداء ابيضين ) نظيفين  
 ونعيلين لقوله عليه السلام وليحرم احكم في ازار ورداء ونعيلين رواه احمد  
 والمراد بالنعيلين التماسومة ولا يجوز له لبس السرموزه والجمع قاله في  
 القروع ( و ) سن ( احرام عقب ركعتين ) فلا او عقب فريضة لانه عليه  
 السلام اهل دبر صلاة رواه النسائي ( ونيته شرط ) فلا يصبر محرماً بمجرد  
 التجرد او التلبية من غير نية الدخول في النسك لحديث انا الاعمال بالنيات  
 ( ويستحب قوله اللهم اني اريد نسك كذا ) اي ان يعين ما يحرم به ويلفظ به  
 وان يقول ( فيسره لي ) ونقله مني وان يشترط فيقول ( وان حبسني حابس  
 فمحلى حيث حبستني ) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير حين  
 قالت له اني اريد الحج واجدني وجعة فقال حيي واشترطي وقولي اللهم محلى  
 حيث حبستني متفق عليه زاد النسائي في رواية اسنادها جيد فان لك على  
 ربك ما استيتت فمتى حبس ممرض او عذو او ضل عن الطريق حل ولا شيء  
 عليه ولو شرط ان يحل متى شاء او ان افسده لم يقضه لم يصح الشرط  
 ولا يبطل الاحرام بخنوع او انحاء او سكر كموت ولا ينقصد مع وجود  
 احدها والانسك تمتع وافراد وقران ( وفضل الاسك التمتع ) قال افراد  
 قال قران قال احمد لا اشك انه عليه السلام كان قارناً والمتعة احب الى اتي  
 وقال لانه اخر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه صلى الله عليه  
 وسلم امر اصحابه لما طافوا وسعوا ان يجعلوها عمرة الا من ساق هدياً  
 وثبت على احرامه لسوقه الهدى وتأسف بقوله لو استقبلت من امرى  
 ما استدبرت ماقت الهدى ولا حالت معكم ( وصفته ) اي التمتع ( ان يحرم  
 بالعمرة في اشهر الحج ويضرب بها ثم يحرم بالحج في عامه ) من مكة او قرها  
 او بعيد منها والافراد ان يحرم بالحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران ان

يحرم بهما معا او بهائم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ومن احرم به  
ثم ادخلها عليه لم يصح احرامه بها ( و ) يجب ( على الافقي ) وهو من كان  
مسافة قصر فاكتر من الحرم ان احرم متمما او قارنا ( دم ) نسك لاجبران بخلاف  
اهل الحرم ومن هو منه دون المسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم  
يكن اهله حاضر المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من مبرات او مسافة قصر  
فاكثر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن  
لمفرد وقارن فسح بينهما بحج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث  
الصحيحين السابق فاذا حلا احراما به ليصيرا متممين ما لم يسوقا هديا او يقنا بعرفة  
وان ساقه متمتع لم يكن له ان يحل فيحرم بحج ان طاف وسعى لعمرته قبل  
حلق فاذا ذبحه يوم النحر حل منهما ، وان حاضت المرأة ( المتعة قبل طواف  
العمرة فحشيت قوات الحج احرمت به ) وجوبا ( وصارت قارنة ) لما روى  
مسلم ان عائشة كانت متمعة فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهلبي بالحج  
وكذا لو خشي غيرها ومن احرم واطلق صح وصرفه لما شاء ويمثل ما احرم فلان  
انفقد بمثله وان جهله جملة عمرة لانها اليقين ويصح احرمت يوما او بنصف نسك  
لان احرم فلان قاتا محرم لعدم جزمه ( واذا استوى على راحلته قال )  
قطع به جماعة والاصح عقب احرامه ( ليك اللهم ليك ) اى انا مقيم  
على طاعتك واجابة امرك ( ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك  
والملك لاشريك لك ) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن  
بذكر عمرته واكثر التلية وتناكد التلية اذا علا نشزا او هبط واديا او صلى  
مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التقت الرفاق او سمع ملييا او فعل محظورا  
ناسيا او ركب دابته او نزل عنها او رأى البيت ( يصوت بها الرجل ) اى  
يجهر بالتلية لحبر السائب ابن خلاد مرفوعا اتانى جبريل فامرني ان آمر  
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاهالال والتلية وصححه الترمذى واذا يسن  
الجهر بالتلية في غير مساجد الحل وامصاره وفي غير طواف القدوم  
والسعى بعده وتشرع بالعربية لقادر والا فبلغته ويسن بعدها دعاء وصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم ( وتحفيها المرأة ) بقدر ما تسع رفيقتها ويكره  
جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكرر التلية لحلال  باب محظورات  
الاحرام  اى المحرمات بسببه ( وهى ) اى محظوراته ( تسعة )

احدها ( حلق الشعر ) من جميع بدنه بلا عذر يعنى ازالته بمحلق او نتف  
او قلع لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ( و ) الثانى  
( تقليم الاظافر ) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بعينه شعر  
او كسر ظفره فزالهما او زالا مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح  
او قمل ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم  
ينبه فدى ويباح لمحرم غسل شعره بسدر ونحوه فمن ( حلق ) شعرة  
واحدة او بعضها فعليه طعام مسكين وشعرتين او بعض شعرتين فطعام  
مسكين وثلاث شعرات فعليه دم ( او قلم ) ظفرا فطعام مسكين وظفرين  
فطعام مسكين و ( ثلاثة فعليه دم ) اى شاة او اطعام ستة مساكين او  
صيام ثلاثة ايام وان خلل شعره وشك فى سقوط شئ به استحيت ( الثالث )  
تغطية راس الذكر اجماعا واشار اليه بقوله ( ومن غطى رأسه بلباس  
فدى ) سواء كان معتاداً كعمامة وبرنس ام لا كقرطاس وطبين ونورة  
وحناء او عصبه بسير او استظل فى محمل راكبا او لا ولو لم يلبسه ويحرم  
ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت ( الرابع )  
لبسه الخيط واليه الاشارة بقوله ( وان لبس ذكر خيطا فدى ) ولا يقدر  
عليه رداً ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهما فى نفقة مع حاجة لعقد  
وان لم يجد نعين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد  
ولا فدية ( الخامس ) الطيب وقد ذكره بقوله ( و ان طيب ) محرم ( بدنه  
او توبه ) او شيئاً منهما او استعماله فى اكل او شرب ( او ادهن )  
او اكحل او استعط ( بمطيب او شم ) قصداً ( طيباً او بتجر بعود ونحوه )  
او شمه قصداً ولو بنحو الكعبة اثم و ( فدى ) ومن الطيب مسك وكافور  
وعنبر وزعفران وورس وورد وبنفسج وليمون وياسمين وبان وماء ورد  
وان شهما بلا قصد او مس مالا يعلق كقطع كافور او شم فواكه او عودا  
او شيئا او ريحاناً فارسياً او غاماً او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية  
( السادس ) قتل صيد البر او اصابه وقد اشار اليه بقوله ( وان قتل  
صيداً مأكولاً برياً اصلاً ) حكماء وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقر اهلية  
ولو توحشت ( ولو تولد منه ) اى من الصيد المذكور ( ومن غيره )  
كالتولد بين الماكول وغيره او بين الوحشى وغيره تغليبا للحظر ( او تلف )  
الصيد المذكور ( فى يده ) بمباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو بمناوله

اله او بجناية دابة وهو متصرف فيها ( فعليه جزاؤه ) وان دل ونحوه  
محرم محرما فالجزاء بينهما ويجرم على المحرم اكله مما صاده او كان له اثر  
في صيده او ذبح او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيده له  
لايحرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولبنه اذا حلبه بقيته ولا يملك  
المحرم ابتداء صيدا بغير ارث وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده  
الحكمية بل تزال يده المشاهدة بارساله ( ولا يحرم ) باحرام او حرم  
( حيوان انسى ) كدجاجة وبهية الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم ( ولا يحرم صيد  
الحرم ) ان لم يكن بالحرم نقوله تعالى احل لكم صيد الحر وطعمه  
الماء برى ( ولا ) يحرم بحرم ولا احرام ( قتل محرم الاكل ) كالاسد  
والنمر والكلب الا المتولد كما تقدم ( ولا ) يحرم قتل الصيد ( الصايل )  
دفعاً عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بجرحه او لا لانه  
اتحق بالمؤذيات فصار كالكلب العقور ويسن مطلقاً قتل كل مؤذ غير  
ادمي ويحرم باحرام قتل قمل وصبيان ولو برمي ولا جزاء فيه لاراعيت  
وقراد ونحوها ويضمن جراد بقيته ولحرم احتاج لفعل محظور فله ويفدى  
وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يباح الا لمن  
له اكل الميتة ( السابع ) عقد النكاح وقد ذكره بقوله ( ويحرم عقد  
نكاح ) فلو تزوج المحرم او زوج محرمة او كان وليا او وكيلاً في النكاح  
حرم ( ولا يصح ) ما روى مسلم عن عثمان مرفوعاً لا ينكح المحرم ولا  
ينكح ( ولا فدية ) في عقد النكاح كشرأ الصيد ولا فرق بين الاحرام  
الصحيح والفساد ويكره للمحرم ان يطلب امرأته كخطبة عقده او حضونه  
او شهادته فيه ( وتصح الرجعة ) اى لو راجع المحرم امرأته تحت ملاكرامة  
لانه امساك وكذا شراء امه لموطى ( الثامن ) الوطى واليه الاشارة بقوله  
( وان جامع ) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او دبر من ادمي او غيره  
حرم نقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جناس هو الجماع  
وان كان الوطى ( قبل اتئال الاول فسد نسكهما ) ولو بعد الوقوف  
بعرفة ولا فرق بين العامد والساهى لتضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم بعسار  
الحج ولم يستفصل ( ويضيان فيه ) اى يمس على الوطى والموضوء المضى  
في النكاح الفاسد ولا يخرج من الوطى روى عن عمر وعلى و :

هريرة وابن عباس حكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ( ويقضيان ) وجوبا ( ثاني عامه ) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير المكلف يقتضى بعد تكليفه وحجة الإسلام فورا من حيث احرم او لا ان كان قبل ميقات والا فنه وس تفرقهما في قضاء من موضع وطئ الى ان يحلا والوطئ بعد التحلل الاول لا يفسد النسك وعليه شاة ولا فدية على مكرهه ونفقة حجة قضائها عليه لانه المفسد لنسكها ( التاسع ) المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله ( وتحرم المباشرة ) اى مباشرة الرجل المرأة ( فان فعل ) اى باشرها ( فانزل لم يفسد حجه ) كما لو لم ينزل ولا يصح قياسها على الوطئ به لانه يجب به الحد دونها ( وعليه بدنة ) ان اتزل بمباشرة او قبلة او تكرار نظر او لمس لشهوة او امنى باستئاء قياسا على بدنة الوطئ وان لم ينزل فشاة كفدية اذا وخطأ في ذلك كعمد وامرأة مع شهوة كرجل في ذلك ( لكن يحرم ) بعد ان يخرج ( من الحل ) ليجمع في احرامه بين الحل والحرم ( لطواف الفرض ) اى ليطوف طواف الزيادة محرما وظاهر كلامه ان هذا في المباشرة دون الفرج اذا اتزل وهو غير متجه لانه لم يفسد احرامه حتى يحتاج لتجديده فالمباشرة كمائر المحرمات غير الوطئ هذا مقتضى كلامه في الاقناع كالمتهى والمقنع والتقيع والابصاف والمبدع وغيرها وانما ذكروا هذا الحكم فيمن وطئ بعد التحلل الاول الا ان يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد ( واحرام المرأة ) فيما تقدم ( كالرجل الا في اللباس ) اى لباس المحيط فلا يحرم عليها ولا تغطية الرأس ( وتجنب البرقع والقفازين ) لقوله عليه السلام لا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخاري وغيره والقفازان شئ يعمل لليدين يدخلان فيه يسترهما من الحر كما يعمل للزاة ويفدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب ( تغطية وجهها ) لقوله صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها فتضع الثوب فوق راسها وتسد له على وجهها لمرور الرجال قريبا منها ( ويباح لها التحلى ) بالتحلل والسوار والدمالغ ونحوها ويسن لها خضاب عند احرام وكره بعده وكره اهما التحلل بأمد لزيئته ولهما لبس معصر وكلى وقطع رايحة كريمة بغير طيب واتجار وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب او مستحب وله لبس ختم ويجتنبان الرفث والفسوق والجدال وتسن قلة الكلام الا فيما ينع



باب الفدية ﴿ أى اقسامها وقدر ما يجب والمستحق لآخذها ﴾ بخير  
 بفدية ﴾ أى فى فدية ﴾ حلق ﴾ فوق شمرتين ﴾ وتقليم ﴾ فوق ظفرين ﴾ وتقطعة  
 رأس وطيب وليس غيظ بين صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين لكل  
 مسكين مدر أو نصف صاع من تمر أو شعير أو ذبح شاة ﴾ لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لكعب بن عجرة لعلك أذاك هوام رأسك قال نعم يا رسول الله فقال  
 احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انك شاة متفق  
 عليه وأو للتخيير والحق الباقي بالخلق ﴾ و ﴾ بخير ﴾ بجزأ صيدين ﴾ ذبح ﴾ مثل  
 ان كان ﴾ له مثل من النعم ﴾ أو تقويته ﴾ أى المثل بمحمل التلف أو قربه  
﴾ بدراهم يشتري بها طعاما ﴾ يحجزى فى فطرة أو يخرج بدله من طعامه  
﴾ فيطعم كل مسكين مدا ﴾ ان كان الطعام برا والا فدين ﴾ أو يصوم عن كل  
 مد ﴾ من البر ﴾ يوما ﴾ لقوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم الآية وان بقى  
 دون مد صام يوما ﴾ و ﴾ بخير ﴾ بما لا مثل له ﴾ بعد ان يقومه بدراهم لتعذر  
 المثل ويشترى بها طعاما كما مر ﴾ بين اطعام ﴾ كما مر ﴾ وصيام ﴾ على ما تقدم  
﴾ وأما دم متعة وقران فيجب الهدى ﴾ بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع  
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى واتقارن بالقياس على المتع ﴾ فان  
 عدمه ﴾ أى عدم الهدى أو عدم ثمنه ولو وجد من يقرضه ﴾ فصيام ثلاثة  
 أيام ﴾ فى الحج ﴾ والافضل كون اخرها يوم عرفة ﴾ وان اخرها عن أيام  
 منى صامها بعد وعليه دم مطلقا ﴾ و ﴾ صيام ﴾ سبعة أيام اذا رجع الى اهله ﴾  
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم وله صومها  
 بعد أيام منى وفراغه من افعال الحج ولا يجب تتابع ولا تفريق فى الثلاثة  
 ولا السبعة ﴾ والمحصر ﴾ يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فان احصرتم  
 فما استيسر من الهدى ﴾ و ﴾ اذا لم يجد هديا صام عشرة أيام ﴾ بنية التحلل  
﴾ ثم حل ﴾ قياسا على التمتع ﴾ ويجب بوطى ﴾ فى فرج فى الحج ﴾ قبل التحلل  
 الاول ﴾ بدنة ﴾ وبعده شاة فان لم يجد البدنة صام عشرة أيام ثلاثة فى الحج  
 وسبعة اذا رجع لقضاء الصحابة ﴾ و ﴾ يجب بوطى ﴾ ﴾ فى العمرة شاة ﴾ وتقديم  
 حكم المباشرة ﴾ وان طأوعته زوجته لزمها ﴾ أى ما ذكر من الفدية فى الحج  
 والعمرة وفى نسخة لزمها أى البدنة فى الحج والشاة فى العمرة والمكرهه  
 لا فدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شئ على من فكر فآزل  
 والدم الواجب لقوات أو ترك واجب كمنعة ﴾ فصل ومن كرر محظورا

من جنس به واحد بان حلق او قلم او لبس مخيطا او تطيب او وطئ ثم اعاده  
 ( ولم يفد ) لما سبق ( فدى مرة ) سواء فعله متتابعاً او متفرقاً لان الله تعالى  
 اوجب في حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة او دفعات  
 وان كهر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية ثانياً ( بخلاف صيد ) فقيه  
 بعدده ولو في دفعة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ( ومن فعل  
 محظورا من اجناس ) بان حلق وقلم اخفاره ولبس الخيط فدى لكل مرة  
 اى لكل جنس الفدية الواجبة فيه سواء ( رفض احرامه اولا ) اذا التحل  
 من الحج لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كمال افعاله او التحلل عند الحصر  
 او بالعذر اذا شرطه في ابتدائه وماعدا هذه لا يتحلل به ولونوى التحلل لم يحل  
 ولا يفسد احرامه برفضه بل هو باق يلزمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام  
 شيء لانه محرد نية ( ويسقط بنسيان ) او جهل او اكراه ( فدية لبس  
 وطيب ونقطة راس ) لحديث عفى لامى الخطاء والنسيان وما استكرهوا  
 عليه ومتى زال عذره ازاله في الحال ( دون ) فدية ( وطئ ) وصيد وتقليم  
 وحلق ( فوجب مطامنا لان ذلك ائتلاف فاستوى عمده وسهوه كمال الادمى  
 فان استدام لبس مخيط احرم فيه ولو لحظة فوق المعتاد من خلعه فدى  
 ولا يشقه ( وكل هدى او اطعام ) يتعلق بحرم او احرام كجزاء صيد ودم  
 متعة وقران ومنذور وما وجب لترك واجب او فعل محظور في الحرم فانه  
 يلزمه ذبحه في الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والافضل نحر ما يحج بمنى  
 وما بهيمة بالمروة ويلزمه تفرقة لحمه او اطلاقه ( لمساكين الحرم ) لان  
 القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به والمجتاز من حاج وغيره بمن له اخذ  
 زكاة الحاجة وان سلمه لهم حيا فذبجوه اجزاء والا رده وذبحه ( وفدية  
 الاذى ) اى الحلق ( واللبس ونحوها ) كطيب ونقطة راس وكل محظور  
 فعله خارج الحرم ( ودم الاحصار حيث وجد سببه ) من حل او حرم  
 لانه عليه السلام نحر هديه في موضعه بالحديبية وهى من الحل ويجزى  
 بالحرم ايضا ( ويجزى الصوم ) والحلق ( بكل مكان ) لانه لا يتعدى نفعه  
 لاحد فلا فائدة لتخصيصه ( والدم ) المطلق ( شاة ) كاضحية جذع ضان او ثنى  
 معز ( او سبع بدنة ) او بقرة فان ذبحها فافضل وتجب كلها ( وتجزى  
 عنها ) اى عن البدنة ( بقرة ) ولو في جزاء صيد كملكه وعن سبع  
 شياء بدنة او بقرة مطلقا تجزى باب جزاء الصيد تجزى اى مثله في

الجملة ان كان والا فقيته فيجب المثل من النعم فيما له مثل لقوله تعالى  
 فجاء من مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضع كبها  
 ويرجع فيما قضت فيه الصحابة الى ما قضوا به فلا يحتاج ان يحكم عليه  
 مرة اخرى لانهم اعرف وقولهم اقرب الى الصواب ولقوله عليه السلام  
 احببني كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ومنه ( في النعامة بدنة ) روى عن  
 عمر وعثمان وعلى وزيد وابن عباس ومعاوية لانها تشبهها ( و ) في  
 ( حمار الوحش بقرة ) روى عن عمر ( و ) في ( بقرته ) اي الواحدة  
 من بقر الوحش ( بقرة ) روى عن ابن مسعود ( و ) في ( الايل )  
 على وزن قنب وخب وسيد ( بقرة ) روى عن ابن عباس ( و ) في  
 ( التيتل بقرة ) قال الجوهري التيتل الوعل المسن ( و ) في ( الوعل  
 بقرة ) يروى عن ابن عمر انه قال في الاروى بقرة قال في الصحاح الوعل  
 هي الاروى وفي القاموس الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها وسكونها  
 تيس الحيل ( و ) في ( الضع كبش ) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بكبش ( و ) في ( الغزال عتر ) روى عن جابر عنه صلى  
 الله عليه وسلم انه قال في الظبي شاة ( و ) في ( الوبر ) وهو دويبة كحلا  
 دون السنور لاذنب لها جدى ( و ) في ( الغب جدى ) قضى به عمر  
 واربد والجدى الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر ( و ) في ( اليربوع  
 جفرة ) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود ( و ) في ( الارنب  
 عناق ) روى عن عمر والعناق الانثى من اولاد المعز اصغر من الجفرة  
 ( و ) في ( الحمامة شاة ) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع  
 ابن عبد الحارث في حمام الحرم وقيس عليه حمام "ذحرام والحمام كل  
 ماعب الماء وهدر . قال الجوهري العبا شرب الماء من غير مص والحمام يشرب  
 الماء عما كما تب الدواب وهدر اي صوت وقال غيره هدر غره ورجع  
 صوته كانه يسبح مطع الماء وهدر . فدخل فيه القواخت والوراشين والقطا  
 واقتمري والذبسي وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه الى قول عدلين  
 حيين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو اكبر من الحمام فيه القيمة وعلى  
 جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاء واحد <sup>في</sup> باب <sup>في</sup> حكم ( صيد  
 الحرم ) اي حرم مكة ( يحرم صيده على الحرم والحلال ) اجابا لحديث  
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا

البلد حرمة الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بمحرمة الله الى يوم القيامة ( وحكم صيده كهيد المحرم ) فيه الجزاء حتى على الصغير والكافر لكن بحرمه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض ( ولا يلزم المحرم جزآن وبحرم قطع شجرة ) اى شجر الحرم ( وحشيشه الاخضرين ) الذين لم يزرعهما ادى لحديث ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها وفي رواية ولا يختلى شوكتها ويجوز قطع اليابس والثمره وما زرعه الاذى والكمأة والقعق وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله ( الا الاذخر ) قال في القاموس حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر وببإح انتفاع بما زال او انكسر بغير فعل ادى ولو لم يين وتضمن شجرة صغيرة عرفا بشاة وما فوقها ببقرة روى عن ابن عباس ويفعل فيها كجزاء صيد ويضمن حشيش وورق بقميته وغصن بما نقص فان استخلف شئ منها سقط ضمانه كرد شجرة قنبت لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجارتها الى الحل لا ماء زمزم ويحرم اخراج تراب المساجد وطبيها للتبرك وغيره ( ويحرم صيد ) حرم ( المدينة ) لحديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يختلى خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان تقطع منها شجرة الا ان يلف رجل بعيره رواه ابو داود ( ولا جزاء فيه ) اى فيما حرم من صيدها وشجرها وحشيشها قال احمد في رواية بكر ابن محمد لم يلفنا ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزآ ( وبإح الحشيش ) من حرم المدينة ( للاملف ) لما تقدم ( و ) بإح اتخاذ ( الة الحرث ونحوه ) كالمساند والة الرحل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا اصحاب عمل واصحاب نفع وانا لا نستطيع ارضا غير ارضا فرخص لنا فقال القاتمان والوسادة والعارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا يخطط منها شئ والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه ( وحرماها ) يريد في بريد وهو ( ما بين عير ) جبل مشهور بها ( الى ثور ) جبل صغير لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف احد من جهة الشمال وما بين عير الى ثور هو ما بين لايتها واللابة الحرة وهى ارض تركها حجارة سود وتسحب المجاورة بمكة وهى افضل من المدينة قال في الفنون الكعبة افضل من مجرد الحجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله

ولا العرش وحملته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لو وزن به لرجع اتيه  
وتضاعف الحسنه والسيئه بكان وزمان فاضل ﴿ باب ﴾ ذكر ( دخول مكة )  
مكة ( وما يتعلق به من الطواف والسعي ( يسن ) دخول مكة ( من  
اعلاها ) والخروج من اسفلها ( و ) يسن دخول ( المسجد ) الحرام ( من  
باب بي شيبه ) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل  
مكة ارتقا الفصيح واماخ راحلته عند بي شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند  
دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افخلى ابواب فضلك ذكره في  
اسباب الهداية ( فاذا رأى البيت رفع يديه ) لفعله عليه السلام رواه  
الشافعي عن ابن جريج ( وقال ماورد ) ومنه اللهم انت السلام ومنك  
السلام حيناً ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتكريفاً وتكراماً ومهابة  
وبراً وزد من عظمه وشرفه من حجه واعتره تعظيماً وتكريفاً ومهابة  
وبراً الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو اهله وكما ينبنى لكرم وجهه وعز  
جلاله والحمد لله الذى بلغنى بيته ورانى لذلك اهلاً والحمد لله على كل حال  
اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتكَ لذلك اللهم تقبل منى  
واعف عني واصلح لى شأنى كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته ( ثم يطوف  
مضطجعا ) فى كل اسبوعه استحباباً ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطجاع ان  
يحمل وسط ردائه تحت عاتقه الايمن وطرفيه على عاتقه الايسر واذا فرغ من  
الطواف ازال الاضطجاع ( يتسدى المعتمر بطواف العمرة ) لان الطواف  
تحية المسجد الحرام فاستحيت البدأ به لفعله عليه السلام ( و ) يطوف  
( القارن والمفرد للقدوم ) وهو الورود ( فيحاذى الحجر الاسود بكه )  
اى بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يتدى به ( ويستله )  
اى يمسح الحجر بيده اليمنى وفى الحديث انه نزل من الجنة اشد بياضا من  
البن فسودته خطايا بي آدم رواه الترمذى وصححه ( ويقبله ) لما روى عمر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي طويلا  
ثم التفت فاذا بعمر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر هاهنا تسكب العبرات رواه  
ابن ماجه قل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس ( فان  
شق ) استلامه وتقبيله لم يزاحم واستله بيده ( وقبل يده ) لما روى مسلم  
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استله وقبل يده ( فان شق )  
استله بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق ( اللمس اشار اليه ) اى

الى الحجر بيده او بشيء ولا يقبله لما روى البخاري عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما أتى الحجر اشار اليه بشيء في يده وكبر (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كما استله (ماورد) ومنه بسم الله والله أكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله بن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (ويجعل اليث عن يساره) لانه عايه السلام طاف كذلك وقال خذوا عني مناسككم (ويطوف سبعا يرمي الاقنى) اى المحرم من بعيد من مكة (في هذا الطواف) فقط ان طاف ماشياً فيسرع المشى ويقارب الخطأ (ثلاثاً) اى في ثلاثة اشواط (ثم) بعد ان يرمي الثلاثة اشواط (يمشي اربعاً) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قربها ولا يقضى الرمل ان فات في الثلاثة الاول والرمل اولى من اندن من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع في غير هذا الطواف ويسن ان (يستلم الحجر والركن اليماني كل مرة) عند محاذاتهما لقول ابن عمر كن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن اليماني والحجر في طوافه قال نافع وكان ابن عمر يفعله رواه ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامي وهو اول ركن يمر به ولا الترنى وهو ما يابه ويقول بين الركن اليماني والحجر الاسود ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي بنية طوافه اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيام مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم واهدني السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسن القراءة فيه (ومن ترك شيئاً من الطواف) ولو يسيراً من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملاً وقال خذوا عني مناسككم (او لم ينوه) اى ينسوي الطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة ولحديث انما الاعمال بالنيات (او) لم ينو (نسكه) بان احرم مطلقاً وطاف قبل ان يصرف احرامه لسك معين لم يصح طوافه (او طاف على الشاذروان) بفتح الدال وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه (او) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

والشاذرون وقال خذوا عني مناسككم ( او ) طاف وهو ( عريان او نجس ) او محدث ( لم يصح ) طوافه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه رواه الترمذى والاثرم عن ابن عباس ويسن فعل باقى المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس خيط صحيح وفدى ( ثم ) اذتم طوافه ( يصلى ركعتين ) فلا يقرأ فيهما بالكافرين والاخلاص بعد الفاتحة وتجزى مكتوبة عنهما وحيث ركعها جاز والافضل كونهما ( خاف احكام ) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ثم فصل ثم لم بعد الصلاة يعود و ( يستلم الحجر ) لعله عليه السلام ويسن الاكثار من الطواف كل وقت ( ويخرج الى الصفا من باب ) اى باب الصفايسى ( فيراه ) اى الصفا ( حتى يرى البیت ) فيستقبله ( ويكبر ثلاثا ويقول ماورد ) ثلاثا ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير لاله الا الله وحده لاشريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ويدعو بما احب ولا يلبي ( ثم يزل ) من الصفا ( ماشيا الى ) ان يبقى بينه وبين العلم الاول ( وهو الميل الاخضر فى ركن المسجد نحو ستة اذرع ) ثم يسى ( ماشيا سعيًا ) شديدا الى العلم ( الاخر ) وهو الميل الاخضر بقاء المسجد حذاء دار العباس ( ثم يتشى ويرقى المروة ويقول ما قاله على الصفا ثم يزل ) من المروة ( فيشئى فى موضع مشبه ويسى فى موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك ) اى ما ذكر من المشى والسعى ( سعيًا ذهابه سعيًا ورجوعه سعيًا ) يفتح بالصفا ويختم بالمروة ويجب استيعاب ما بينهما فى كل مرة فيلصق عقبه باصلهما ان لم يرقهما فان ترك مما بينهما شيئًا ولو دون ذراع لم يصح سعيه ( فاذا بدأ بالمروة سقط الشوط الاول ) فلا يحسبه ويكثر من الدعاء والذكر فى سعيه قال ابو عبدالله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد طواف نسك ولو مسنونًا ( وتسنى فيه الطهارة ) من الحدث والنجس ( والسنة ) اى ستر العورة فلو سعى محدثًا او نجسًا او عريانًا اجزاه ( و ) تسن ( الموالة ) بينه وبين الطواف والمرأة لا ترقى الصفا ولا المروة ولا تسعى سعيًا شديدا وتسنى مبادرة معتبر بذلك ( ثم ان كان

متمما لاهدى معه قصر من شعره ( ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليوافقه الحج  
( وتحلل ) لانه تمت عمرته ( والا ) بان كان مع المتمتع هدى لم يقصر  
و ( حل اذا حج ) فدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما  
جميعا والمتمتع غير المتمتع يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر  
الحج او غيرها ( والمتمتع والمتمتع اذا شرع في الطواف قطع التلبية ) لقول  
ابن عباس يرفعه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال  
الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا  
باب صفة الحج والعمرة يسن للمحليين بمكة  $\frac{1}{2}$  وقربها حتى متمتع  
حل من عمرته ( الاحرام بالحج يوم التروية ) وهو ثامن ذى الحجة  
سمى بذلك لان الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده ( قبل الزوال ) فيصلى  
بني الظهر مع الامام ويسن ان يحرم ( منها ) اى من مكة والافضل  
من تحت الميزاب ( ويجزى ) احرامه ( من بقية الحرم ) ومن خارجه  
ولا دم عليه والمتمتع اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم  
السابع ليصوم الثلاثة محرما ( وببيت بمى ) ويصلى مع الامام استجابة  
( فاذا طلعت الشمس ) من يوم عرفة ( سار ) من منى ( الى عرفة )  
فاقام بمنرة الى الزوال يخطف بها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتحة  
بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والميت بمزدلفة ( وكلها )  
اى كل عرفة ( موقف الا بطن عرنة ) لقوله عليه السلام كل عرفة  
موقف وارفوا عن بطن عرنة رواه ابن ماجة ( وسن ان يجمع ) بعرفة  
من له الجمع ( بين الظهر والمصر ) تقديما ( و : ان ) يقف راکبا ) مستقبل  
القبلة ( عند الصخرات وجبل الرحمة ) لقول جابر ان النبي صلى الله  
عليه وسلم جعل بطن ناقته القصوى الى الصخرات وجبل المشاة  
بين يديه واستقبل القبلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة ويقال له جبل  
الدعاء ( ويكثر من الدعاء ومما ورد ) كقوله لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير  
وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا  
وفي سمعي نورا ويسرلى امرى ويكثر الدعاء والاستغفار واتضرع والخشوع  
واطهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء ولا يستبطنى الاجابة ( ومن  
وقف ) اى حصل بعرفة ( ولو لحظة ) او نائما او مارا او جاهلا انهما



عرفة ( من جريوم عرفة الى جريوم النحر وهو اهل له ) اى للصحيح ان يكون مسلما محرما بالحنج ايس سكران ولا مجنون ولا مغمى عليه ( صحيح حجه ) لانه حصل بعرفة فى زمن الوقوف ( والا ) يقف بعرفة او وقف فى غير زمنه او لم يكن اهلا للصبح ( فلا ) يصح حجه لفوات الوقوف المتعدد به ( ومن وقف ) بعرفة ( نهارا ودفع منها قبل الغروب ولم يعد ) اليها ( قبله ) اى قبل الغروب ويستمر بها اليه ( فعليه دم ) اى شاة لانه ترك واجبا فان عاد اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب وهو الوقوف بالليل والنهار ( ومن وقف ليلا فقط فلا ) دم عليه قال فى شرح المقنع لا يدم فيه خلافا . تقول الربى صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ( ثم يدفع بعد الغروب ) مع الامام او نائبه على طريق المأزمين ( الى مزدلفة ) وهى ما بين المأزمين ووادى محسر ويسن كون دفعه ( بسكنة ) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة ( ويسرع فى النجوة ) لقول اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العنق انبساط السير والنص فوق العنق ( ويجمع بها ) اى بمزدلفة ( بين العشائين ) اى يسن لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق ترك السنة واجزاء ( ويبيت بها ) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عنى مناسككم ( وله الدفع ) من مزدلفة قبل الامام ( بعد نصف الليل ) لقول ابن عباس كنت فبين قدم النبي صلى الله عليه وسلم فى ضعة اهله من مزدلفة الى منى متفق عليه ( و ) الدفع ( قبله ) اى قبل نصف الليل ( فيه دم ) على غير سقاة ورعاة سواء كان عا بالحنك او جاءلا حامدا او ماسيا ( كوصوله اليها ) اى الى مزدلفة ( بعد الفجر ) فمائه دم لانه ترك نسكا واجبا ( لا ) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه ( فاذا اصبح ) بها ( صلى الصبح ) بعلم ثم اتى المشعر الحرام ( وهو حل صغير بالمزدلفة ) سمي بذلك لانه من علامات الحج ( فيرقاه او يقف عنده ويحمد الله ويكبره ) ويهله ( ويقرا فاذا افضم من عرفات الايتين ويدعوا حتى يسفر ) لان فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل

واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس بسكينة ( فاذا بلغ محسرا ) وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لانه يحسر سالكه ( اسرع ) قدر ( رمية حجر ) ان كان ماشيا والا حرك دابته لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قايلا كما ذكره جابر ( واخذ الحصا ) اى حصا الجمار من حيز شاء وكان ابن عمر ياخذ الحصا من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال كانوا يترودون الحصا من جمع اى مكن يقال لذلك لهدلك والرمى تحية منى فلا يبدأ بشئ قبله ( وعدده ) اى عدد حصا الجمار ( سبعون ) حصاة كل واحدة ( بين المحص والبندق ) كحصا الخرف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله ( فاذا وصل الى منى ) وهى ( من وادى محسر الى جرة العقبة ) بدا بحجرة العقبة ( فرماها بسبع حصيات متعاقبات ) واحدة بعد واحدة فلو رمى دفعة واحدة لم يجرأ الا عن واحدة ولا يجزى الوضع ( يرفع يده ) اليمنى حال الرمي ( حتى يرى بياض ابطنه ) لانه اعون على الرمي ( ويكبر مع كل حصاة ) ويقول اللهم اجعله حججا مبرورا وسعيًا مشكورا وذبا مغفورا ( ولا يجزى الرمي بذرها ) اى غير الحصاة كجوهه وذعب ومادن ( ولا ) يجزى الرمي ( بها ثانيا ) لانه استعملت فى عبادة فلا تستعمل ثانيا كما هو الوضوء ( ولا يقف عند جرة ) العقبة بعد رميها لضيق المكان وتنب ان يستبطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جانبه الايمن وان وقعت الحصاة خارج المرمى ثم تدرجت فيه اجزات ( ويقطع النذية قايما ) لقول الفضل ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يابى حتى رمى جرة امقبة اخرجا فى الصحيحين ( ويرمى ) ندبا ( بعد طلوع الشمس ) لقول جابر راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة ضحى يوم النحر وحده اخرجه مسلم ( ويجزى ) رميا ( بعد نصف الليل ) من ليلة النحر لما روى اودود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فترت جرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فافاضت فان غربت شمس يوم الاصحى قبل رميه رمية من غد بعد الزوال ( ثم نحر هديا ان كان معه ) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن معه هدى وعليه واجب اشتراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم ( ويحلق ) وسن ان يستقبل القبلة ويبدا بشئ الايمن ( او يقصر من جميع شعره ) لا من كل شعرة بعينها

ومن لبد راسه ابر صفرة او عقصه فكثيره وبأى شئ قصر الشعر اجزاء  
وكذا ان نمفه او ازاله بنورة لان القصد نزالته لكن السنة الحلق او التقصير  
( وتقصير منه المرأة ) اى من شعرها ( قدر اثلة ) فاقول للحديث ابن عباس  
يرفعه ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير رواء ابو داود فتقصير  
من كل قرن قدر اثلة او اقل وكذا العبد ولا يحلق الا باذن سيده وسن  
لمن حاق او قصر اخذ ظفر وشارب وعانة وابط ( ثم ) اذارمى وحقاق وقصر  
( فقد حل له كل شئ ) كان محظورا بالا حرام ( الا النساء ) وطأ ومباشرة  
وقبله ولمسا لشهوة وعقد نكاح ما روى سعيد عن عائشة مرفوعا اذا رميت  
وحلقتم فقد حل لعكم الطيب والثياب وكل شئ الا النساء ( والحلق  
والتقصير ) ممن لم يحلق ( نسك ) فى تركهما دم لقوله صلى الله عليه وسلم  
فليقصير ثم ليحل ( لا يلزمه بتأخير ) اى الحلق او التقصير عن ايام منى  
( دم ولا تقديمه على الرمي والنحر ) ولان نحر او طاف قبل رميه ولو علما  
لما روى سعيد عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من قدم شياً  
قبل شئ فلا حرج ويحصل التحلل الاول باثنين من حلق ورمي وطواف  
والتحلل الثانى بما بقى مع سحى ثم يخطب الامام حتى يوم النحر خطبة يفتتحها  
بالتكبير يعلمهم فيها النحر والاقاضة والرمي ثم فصل ثم يفيض الى مكة  
ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة ثم ويقال طواف  
الاقاضة فيعينه بالية وهو ركن لا يتم حج الا به وظاهره انهما لا يطوفان  
للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا المتنع يطوف للزيارة فقط كمن  
دخل المسجد واقامت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره الموفق  
والشيخ تقي الدين وابن رجب ونص الامم واختاره الاكثر ان القارن والمفرد  
ان لم يكونا دخلاهما قبل يطوفان للقدوم رمل ثم للزيارة وان المتنع يطوف  
للقدوم ثم للزيارة بلا رمل ( واول وقته ) اى وقت طواف الزيارة ( بعد  
نصف ليلة النحر ) لمن وقف قبل ذلك بعرفات والا فبعد الوقوف ( ويسن )  
فعله ( فى يومه ) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم  
النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبى فى نواحيه ويصلى فيه ركعتين  
بين العمودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل ( وله تأخير ) اى تأخير  
الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كالسعى ( ثم يسمى بين الصفا  
والمروة ان كان متمتعاً ) لان سعيه اولا كان للعمرة فيجب ان يسمى للرجوع ( او )

كان غيره ( اى غير متمتع بان كان قارنا او مفردا ) ولم يكن سعى مع طواف  
 القدوم ) فان كان سعى بعده لم يعده لانه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر  
 الانسائك غير الطواف لانه صلاة ( ثم قد حل له كل شئ ) حتى النساء  
 وهذا هو التحلل الثانى ( ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتضلع منه )  
 ويزش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا ( ويدعو بما ورد )  
 فيقول باسم الله اللهم اجعله لنا علما زافعا ورزقا واسعا ورياء وشعبا وشفاء من  
 كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك ( ثم يرجع ) من مكة بعد  
 الطواف والسعى ( ف ) يصلى ظهر يوم النحر بتى و ( بيت بتى ثلاث  
 ليل ) ان لم يتعجل وليلتين ان تعجل فى يومين ويرمى الجمرات بتى ايام  
 التشريق ( فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الحيف بسبع حصيات ) متعاقبات  
 يضل كما تقدم فى جرة العقبة ( ويجعلها ) اى الجمرة ( عن يساره ويتأخر  
 قليلا بحيث لا يصيبه الحصى ) ويدعو طويلا ( زافعا يديه ) ثم ( يرمى  
 الوسطى ) مثلها ( بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها  
 عن يمينه ) ثم ( يرمى الجمرة العقبة ) بسبع كذلك ( ويجعلها عن يمينه ويستبطن  
 الوادى ولا ينف عندها يفعل هذا ) الرمى للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية  
 المذكورين ( فى كل يوم من ايام التشريق بعد الزوال ) فلا يجزى قبله  
 ولا ليلا لغير سقاة ورعاة والافضل الرمى قبل صلاة الطهر ويكون ( مستقبل  
 القبلة ) فى الكل ( مرتبا ) اى يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم  
 ( فان رماه كله ، اى رمى حصى الجمار السبعين كله ) ( فى ) اليوم ( الثالث )  
 من ايام التشريق ( اجزاء ) الرمى اداء لان ايام التشريق كلها وقت للرمى  
 ( ويرتبه نية ) فيرمى لليوم الاول بنية ثم للثانى مرتبا وهلم جرا كالفوائت  
 من الصلاة ( فان اخره ) اى الرمى ( عنه ) اى عن ثالث ايام التشريق  
 فمليه دم ( اولم يبت بها ) اى بتى ( فمليه دم ) لانه ترك نسكا واجبا  
 ولا ميت على سقاة ورعاة ويخطب الامام تانى ايام التشريق خطبة يعلمهم فيها  
 حكم التعجيل والتأخير والتوديع ( ومن تعجل فى يومين خرج قبل الغروب )  
 ولا اثم عليه وسقط عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه ( والا ) يخرج  
 قبل الغروب ( لزمه الميت والرمى من الغد ) بعد الزوال قال ابن المنذر  
 وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء فى اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى  
 ينفر مع الناس ؛ فاذا اراد الخروج من مكة ( بعد عوده اليها ) لم يخرج

حتى يطوف للوداع ) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس ان يكون اخر عهدهم باليت طواما الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه  
ويسمى طواف الصدر ( فان اقام ) بعد طواف الوداع او انجز بعده اعاده )  
اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده باليت كما جرت العادة في توديع المسافر اهله واخوانه وان تركه ايماء طوى  
الوداع ( غير حائض رجع اليه ) بلا احرام ان لم يبعد عن حرمه ويحرم  
بعمرة ان يبعد عن مكة فبطوف ويسمى للعمرة ثم للوداع : قل سبق  
الرجوع على من يبعد عن مكة دون مسافة قصر او يبعد عنها مسافة  
قصر فاكفر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع ادا ( او لم يرجع ) الى الوداع  
( فليبه دم ) لتركه سكا واحبا وان اخر طواف الزيارة ونسه او  
القدم ( فدافه عند الخروج اجزا عن ) طواف ( الوداع ) لان المأمور  
به ان يكون اخر عهده باليت وقد فصل فان نوى بطوافه الوداع لم  
يجزئه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونساء الا ان تطهر قل  
مفارقة البنيان ( ويقف غير الحائض ) والفساء بعد الوداع في المأزم  
وهو اربعة اذرع ( بين الركن ) اى الذى به الحجر الاسود ( والباب )  
ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطين : داعيا بما ورد  
ومنه اللهم هذا بينك وانا عبدك وان عبدك وان امتك حملتى على  
ما سخرت لى من خلقك وسيرتى فى بلادك حتى بلغت بعمتك الى بيتك  
واعنتى على اداء نسكى فان كنت رضىت عني فازدد عني رضى والا فن  
الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرف ان ادنت لى غير  
مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عك ولا عن بيتك اللهم قاصبى العافية  
فى بدنى والحمية فى جسمى والعصية فى دينى واحسن منقلى وارزقنى  
طاعتك ما بقيتى واجمع لى بين خيرى الدنيا والاخرة لك على كل شئ  
قدير ويدعو بما احب ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى الحطيم  
ايضا وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويستلم الحجر  
ويقبله ثم يخرج ( ويقف الحائض ) والنفسا ( بابه ) اى باب المسجد  
( وتدعو بالدعاء ) الذى سبق ( ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه  
وسلم وقبر صاحبيه رضى الله عنهما ) لحديث من حج فزار قبرى بعد وثاقى  
فكفانا زارنى فى حياتى رواه الدارقطن فيسلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل

القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما احب ويحرم الطواف بها ويكره  
 التمسح بالحجارة ورفع الصوت عندها واذا ادار وجهه الى بلده قال لا اله الا  
 الله ايبون تايبون عابدون لرَبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده  
 وهزم الاحزاب وحده ( وصفة العمرة ان يحرم بها من الميقات ) ان كان  
 مارا به ( او من ادنى الحل ) كاللتعيم ( من ) مكي ( ونحوه ) ممن بالحرم  
 و ( لا ) يجوز ان يحرم بها ( من الحرم ) لخالفه امره صلى الله عليه وسلم  
 وينقذ وعليه دم ( فاذا طاف وسعى وحلق او قصر حل ) لانيته بافعالها  
 ( وتباح ) العمرة ( كل وقت ) فلا تكره باشهر الحج ولا يوم النحر او عرفة  
 ويكره الاكثار والموالاته بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب  
 تكرارها في رمضان لانها تعدل حجة ( وتجزى ) العمرة ( كل وقت ) من  
 التعيم وعمرة القارن ( عن ) عمرة ( الفرض ) التي هي عمرة الاسلام  
 ( واركان الحج ) اربعة ( الاحرام ) الذي هو نية الدخول في النسك  
 لحديث انما الاعمال بالنيات ( والوقوف ) بعرفة لحديث الحج عرفة ( وطواف  
 الزيادة ) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ( والسعى ) لحديث اسعوا فان  
 الله كتب عليكم السعى رواه احمد ( وواجبات ) سبعة ( الاحرام من الميقات  
 المعتبر له ) وقد تقدم ( والوقوف بعرفة الى الغروب ) على من وقف نهارا  
 ( والمبيت لغير اهل السعاية والرعاية ) بنى لىالى ايام التشريق على ما مر  
 ( و ) المبيت ( بمزدلفة الى بعد نصف الليل ) لمن ادركها قبله على غير  
 السقاة والرعاة ( والرمى ) مرتبا ( والحلاق ) او التقصير ( والوداع  
 والباقي ) من افعال الحج واقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت  
 بمى ليلة عرفة والاضطباع والرمي في موضعهما وتقييل الحجر والاذكار  
 والادعية وصعود الصفا والمروة ( واركان العمرة ) ثلاثة ( احرام وطواف  
 وسعى ) كاللحج ( وواجباتها الحلاق ) او التقصير ( والاحرام من ميقاتها )  
 لما تقدم ( فن ترك ) الاحرام ( لم ينقذ نسكه ) حجا كان او عمرة كالصلاة  
 لا تنقذ الا بالنية ( ومن ترك ركنا غيره ) اى غير الاحرام ( او نيته )  
 حيث اعتبرت ( لم ينم نسكه ) اى لم يصح الا به اى بذلك الركن المتروك  
 هو او نيته المعتبرة وتقدم ان الوقوف بعرفة يجزى حتى من نائم وجاهل  
 اها عرفة ( ومن ترك واجبا ) ولو سهوا ( فعليه دم ) فان عدمه فكصوم  
 المئمة ( او سنة ) اى ومن ترك سنة ( فلا شيء عليه ) قال في الفصول

وغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتعدى الى صلاته  
 من صلاة غيره كما لو سعى الامام فانه يتعدى الى صلاة المأموم ﴿ باب  
 القوات والاحصار ﴾ القوات كالفوت مصدر فات اذا سبق فلم يدرك  
 والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا ( من  
 فاته الوقوف ) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة ( فاته الحج ) لقول  
 جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير فقلت له اقال  
 رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم ( وتحال بعمره ) فيطوف ويسعى  
 ويحلق او يقصر ان لم يختار البقاء على احرامه ليسحج من قابل ( ويقضى )  
 الحج القايت ( ويهدى ) هديا يذبحه في قضائه ان لم يكن ( اشترط ) في  
 ابتداء احرامه لقول عمر لابن ايوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتز  
 ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فصح واهد ما استيسر من الهدى رواه  
 الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان  
 حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون  
 الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم  
 وان اخطأ بعضهم فاته الحج ( ومن ) احرم ( فصدته عدو عن البيت ) ولم  
 يكن له طريق الى الحج ( اهدى ) اى نحر هديا في موضعه ( ثم حل )  
 لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى سواء كان في حج او عمرة  
 او قارنا وسواء كان الحصر عاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كمن حبس  
 بغير حق ( فان فقدته ) اى الهدى ( صام عشرة ايام ) بنية التحلل ( ثم حل )  
 ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالحرق وغيره عدم وجوب  
 الحلق او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين ( وان ) صد عن  
 ( عرفة ) دون البيت ( تحلل بعمره ) ولا شئ عليه لان قلب الحج  
 عمرة جائز بلا حصر فعه اولى وان حصر عن طواف الافاضة فقط  
 لم تحال حتى يطوف وان حصر عن واجب لم يتحل وعليه دم ( وان )  
 ( احصره مرض او ذهاب نفقة ) او ضل الطريق ( بقى محرما ) حتى  
 يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخلص من الاذى الذى به  
 بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد قوات السحج تحال بعمره ولا  
 ينحر هديا معه الا بالحرم هذا ( ان لم يكن اشترط ) في ابتداء احرامه  
 ان محلى حيث حبستني والا فله التحلل مجازا في الجميع ﴿ باب الهدى

والاضحية <sup>ب</sup> والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نحر وغيرها سمي بذلك  
لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة  
الاضاحي ويقال ضحية واجمع المسلمون على مشروعيتهما ( وافضلها ابل ثم  
بقر ) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء ( ثم غنم ) وافضل كل  
جنس اسمن فاغلا ثمننا لقوله تعالى \* ومن يعظم شعائر الله فانها من  
تقوى القلوب . فاشبه وهو الا ملح اى الابيض او ما يياضه اكثر من  
سواده فاصفر فاسود ( ولا يجزى فيها الاجذع ضان ) ماله ستة اشهر كما  
يأتى ( وثى سواء ) اى سوى الضان من ابل وبقر ومعز ( فالابل ) اى  
السن المتبر لا جزاء ابل ( خمس ) سنين ( ولبقر سنتان ولمعز سنة ولضان  
نصفها ) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه  
( وتجزى الشاة عن واحد ) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل  
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته  
فياكلون ويلطعمون قال فى شرح المقنع حديث صحيح ( و ) تجزى ( البدنة  
والبقرة عن سبعة ) لقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان نشترك فى الابل والبقر كل سبعة فى واحد منهما رواه مسلم وشاة  
افضل من سبع بدنة او بقرة ( ولا تجزى العورا ) بينة العور بان  
انخسفت عينها فى الهدى ولا الاضحية ولا العميا ( و ) لا ( العجفا )  
الهزيلة التى لا مخ فيها ( و ) لا ( العرجا ) التى لا تطيق مشيا مع صحبة  
( و ) لا ( الهما ) التى ذهبت ثناياها من اصلها ( و ) لا ( الجدا )  
ماشاب ونشف ضرعها ( ولا المريضة ) بينة المرض لحديث البراء بن عازب  
قام فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز فى الاضاحي  
العورا الين عورها والمريضة الين مرضها والعرجا الين ظلمها والعجفا  
التي لا تنقى رواه ابو داود والنسائي ( و ) لا ( العضب ) التى ذهب أكثر  
اذنها او قرنهما ( بل تجزى البتر ) التى لا ذنب لها ( خلقة ) او  
مقطوعا والصماء وهى صغيرة الاذن ( والجما ) التى لم يخلق لها قرن  
( وخصى غير محبوب ) بان قطع خصيتاه فقط ( و ) يجزى مع الكراهة  
( ما باذنه او قرنه ) خرق او شق او قطع ( اقل من النصف ) او النصف  
فقط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المنتهى وهذا  
المذهب ( والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة )



او نحوها ( في الوهدة التي بين اصل العنق والصدر ) لفعله عليه السلام  
 .فعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبد الرحمن ابن سابط ( و )  
 السنة ان ( يذبح غيرها ) اى غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى  
 القبلة ( ويجوز عكسها ) اى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح لانه لم يتجاوز محل  
 الذبح ولحديث مانهل الدم وذكر اسم الله عليه فكل ( ويقول ) حين  
 يحرك يده بالنحر او الذبح ( بسم الله ) وجوبا ( والله اكبر ) استحبابا  
 ( اللهم هذا منك ولك ) ولا بأس بقوله اللهم تقبل من فلان وذبح  
 واجبا قبل نفل ( ويتولاها ) اى الاضحية ( صاحبها ) ان قدر ( او  
 يوكل مسلما ويشهدا ) اى يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا  
 في ذبحها اجزأت مع الكراهة ( ووقت الذبح ) لاضحية وهدى نذر او  
 تطوع او متعة او قران ( بعد صلاة العيد ) بالبلد فان تعددت فباسبق  
 صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان يحل لاتصلى فيه العيد فالوقت  
 بعد ( قدره ) اى قدر زمن صلاة العيد ولستقر وقت الذبح ( الى ) اخر  
 ( يومين بعده ) اى بعد يوم العيد قال احمد ايام النحر ثلاثة عن غير واحد  
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب  
 الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يليه ( ويكره ) الذبح ( في  
 ليلتهما ) اى ليلتي اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف  
 من قال في عدم الاجزا فيهما ( فان فات ) وقت الذبح ( قضى واجبه )  
 فعل به كالآداء وسقط التطوع لفوات وقته ووقت ذبح واجب بفعل  
 .نظور من حينه فان كان اراد فعله لعذر فله ذبحه قبله وكذا ماوجب لترك  
 . . . وقته من حينه ~~فصل~~ ويتعنان ~~في~~ اى الهدى والاضحية  
 ( رواه هذا هدى او اضحية ) او لله لانه لفظ يقضى الايجاب فترتب عليه  
 . . . وكذا يتعين باشعاره او بتقليده بنيت لابا ( لية ) حال السرا او السوق  
 . . . خراجها مالا للصدقة به ( واذا ) تعين هديا او اضحية ( لم يحز بيعها  
 . . . ) لتعلق حق الله تعالى بها كالمندور عتقه نذر تبرر ( الا ان يبدلها  
 . . . ) فيحوز وكذا لو نقل المالك فيها واشترى خيرا منها جاز نصا  
 . . . الاكثر لان المقصود نفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب لحاجة  
 . . . ضرر ( ويحز صوفها ونحوه ) كشرها ووبرها ( ان كان )  
 . . . نفع لها ويتصدق به ( وان كان بقاؤه انفع لها لم يحز جزه ولا يشرب

من لبها الا ما فضل عن ولدها ( ولا يعطى جازرها اجرة منها ) لانه معاوضة ويجوز ان يهدى له او يتصدق عليه منها ( ولا يبيع جلدها ولا شيئاً منها ) سواء كانت واجبة او تطوعا لانها تعين بالذبح ( بل يتفجع به ) اى يجلدها او يتصدق به استحبابا لقوله عليه السلام لا تبعوا لحوم الاضاحى والهذى وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلدها ( وان تعينت ) بعد تعينها ( ذبحها واجزائه ) وان تلفت او غابت بفعله او تفرطه لزمه البدل كسائر الامانات ( الا ان تكون واجبة فى ذمته قبل التعين ) ككفدية ومنذور فى الذمة عين عنه صحيحا فتعيب وجب عليه نظيره مطلقا وكذا لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده ( والاضحية سنة ) مؤكدة على المسلم وتجب بنذر ( وذبحها افضل من الصدقة بثمنها ) كالهذى والعقيقة لحديث ماعمل ابن ادم يوم النحر عملا احب الى الله من اراقه الدم ( وسن ان يأكل ) من الاضحية ( ويهدى ويتصدق اثلاثا ) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث حتى من الواجبة وما ذبح لتيمن او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدى التطوع والمتعة والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعيين لا يأكل منه ( وان اكلمها ) اى الاضحية ( الا اوقية تصدق بها جاز ) لان الامر بالاكل والاطعام مطلق ( والا ) يتصدق منها باوقية بان اكلمها كلها ( ضمنها ) اى الاوقية بثمنها لحما لانه حق يجب عليه اذاؤه مع قئاؤه فلزمته عرامته اذا تلفت كالوديعه ( ويعزم على من يضحي ) او يضحي عنه ( ان يأخذ فى العشر ) الاول من ذى الحجة ( من شعره ) او ظفره ( او بستره شيئا ) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلمة مرفوعا اذا دخل العشر واراد احكم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره شيئا حتى يضحي وسن حلقه بعده ~~ف~~ فصل نسن العقيقة ~~ب~~ اى الذبيحة عن المولود فى حق اب ولو معسرا ويقترض قال احمد العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وفعله اصحابه ( عن الغلام شاتان ) متقاربتان سناوشها فان عدم فواحدة ( وعن الجارية شاة ) لحديث ام كرز الكعبية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاتان متقاربتان منكافيتان وعن الجارية شاة ( تذبح يوم سابعه ) اى سابع المولود ويحاق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقا ويسمى فيه ويسن تحسين الاسم ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبي ويكره

بنحو حرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن ( فان فات ) الذي  
يوم السابع ( ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين ) من ولادته  
يروى عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اى يوم اراد ( تنزع  
جدولا ) جمع جدل بالدال المهملة اى اعضا ( ولا يكسر عظمها ) تفاولا بالسلامة  
كذلك قالت عائشة رضى الله عنها وطبخها افضل ويكون منه بخلو  
( وحكمها ) اى حكم العقيقة فيما يجزى ويستحب ويكره والاكل والهدية  
والصدقة ( كالانحية ) لكن يباع جلد ورأس وسواطه ويتصدق بثمنه  
( الا انه لا يجزى فيها ) اى فى العقيقة ( شرك فى دم ) فلا تجزى بدنة ولا  
بقرة الا كاملة قال فى النهاية وافضلها شاة ( ولا تسن الفرعة ) بفتح الفا  
والرا نحر اول ولد الناقة ( ولا ) تسن ( العتيرة ) ايضا وهى ذبيحة رجب  
لحديث ابى هريرة مرفوعا لا فرع ولا عتيرة متفق عليه ولا يكرهان  
والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

### — كتاب الجهاد —

مصدر جاهد اى بالغ فى قتل عدوه وشرعا قتال الكفار ( وهو فرض  
كفاية ) اذا قام به من يكفى سقط عن سائر الناس والا اثم الكل ويسن  
بناكد مع قيام من يكفى به وهو افضل متطوع به ثم الفقة فيه ( ويجب )  
الجهاد ( اذا حضره ) اى حضر صف القتال ( او حصر بلده عدو ) او  
احتج اليه ( او استغفره الامام ) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا قيمتة  
فانبتوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم انقروا فى سبيل الله اناقلتم الى الارض  
واذا نودى الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر احد بلا عذر  
( وتام الرباط اربعون يوما ) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما  
رواه ابو الشخ فى كتاب الثواب والرباط لزوم نهر الجهاد تقوية للمسلمين  
واقله ساعة وافضله باشد الثغور خوفا وكره نقل اهله الى مخوف ( واذا  
كان ابواه مسلمين ) حزين او احدهما كذلك ( لم يجاهد تطوعا الا باذنها )  
لقوله عليه السلام فيهما فجاهد صححه الترمذى ولا يعتبر اذنها لواجب  
ولا اذن جد ولا جدة وكذا لا يتطوع به مدين ادعى لا ولاء له الا مع  
اذن او رهن محرز او كفيل ملى ( ويتفقد الامام ) وجوبا ( جيشه عند  
المسير ويمتنع ) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل كا ( لخلد ) الذى يفند

الناس عن القتال ويُرْهِدُهُمْ فِيهِ ( والمرجف ) كالذى يقول هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد او طاقة وكذا من يكاتب باخبارنا او يرمى بيننا بفتن ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الاولوية والرايات ويختير لهم المنازل ويحفظ مكامنها ويبعث العيون ليتعرف حال العدو ( وله ان ينفل ) اى يعطى زيادة على السهم فى ( بداية ) اى عند دخوله ارض العدو ويبعث سرية تغير ويجعل لها ( الربيع ) فاقل ( بعد الخمس وفى الرجعة ) اى اذا رجع من ارض العدو ويحث سرية وجعل لها ( الثلث ) فاقل ( بعده ) اى بعد الخمس ويقسم الباقي فى الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربيع فى البداية والثلث فى الرجعة رواه ابو داود ( ويلزم الجيش طاعته ) والتصح ( والصبر معه ) لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ( ولا يجوز ) التعلف والاحتطاب و ( الغزو الا باذنه الا ) ان ( يفجأهم عدو ) يخافون ( كلبه ) بفتح اللام اى شره واذاه لان المصلحة تتعين فى قتاله اذا ويجوز تبئت الكفار ورميهم بالمنجنيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي ولا امرأة وحتى وراهب وشيخ فان وزمن واعمى لا راي لهم ولم يقاتلوا او يجرضوا ويكونون ارقاء بسبي والمسبي غير بالغ منفردا او مع احدا بويه مسلم وان اسلم او مات احد ابوى غير بالغ بدارنا فسلم وكغير البالغ من بلغ مجنونا ( وتملك الغنمية بالاستيلاء عليها فى دار الحرب ) ويجوز قسمتها فيها لثبوت ايدينا عليها وزوال ملك الكفار عنها والغنمية ما اخذ من مال حربى قهرا بقتال وما الحق به مشتقة من الغنم وهو الرمح ( وهى لمن شهد الواقعة ) اى الحرب ( من اهل القتال ) بقصده قاتل او لم يقاتل حتى تجار العسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنيمة لمن شهد الواقعة ( فيخرج ) الامام او نائبه ( الخمس ) بعد دفع سلب لقاتل واجرة جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويجعله خمسة اسهم منها سهم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لبني هاشم وبني المطلب حيث كانوا غنيهم وفقيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم للمساكين وسهم لاهل السبيل يع من بجميع البلاد حسب الطاقة ( ثم يقسم باقى الغنمية ) وهو اربعة اخماسها بعد اعطاء النفل والرضخ لنحوقن ويميز على ما يراه ( للراجل سهم و ) لو كافرا ( وللفراس ثلاثة اسهم

سهم له وسهمان لقرسه ) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم  
يوم خيبر للفراس ثلاثة اسهم سهمان لقرسه وسهم له متفق عليه عن ابن  
عمر والفراس على فرس غير عربي سهمان فقط ولا يسهم لأكثر من  
فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شيء لغيرها من البهائم لعدم وروده  
عنه عليه السلام ( ويشارك الجيش سراياه ) التي بعث منه من دار  
الحرب ( فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم ) قال ابن المنذر روي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال وترد سراياهم على قعدهم وان بعث الامام  
من دار الاسلام جيشين او سريتين افردت كل بما غنمت  
( والغال من العمية ) وهو من كتم ما غنمه او بعضه لايحرم  
سهمه ( ويحرق ) وجوبا ( رحله كله ) ما لم يخرج عن ملكه ( الا السلاح  
والمصحف وما فيه روح ) وآلة وشفقة وكتب علم وثبائه التي عاينه وما لا  
تأكله النار فله قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة في الذي يغل ان يحرق  
رحله رواه سعيد في سننه ( واذا غنموا ) اي المسلمون ( ارضا ) بان ( قحوها )  
عنوة ( بالسيف ) فاجلوا عنها اهلها ( خير الامام بين قسمها ) بين العاقين  
( ووقفها على المسلمين ) بلفظ من الفاظ الوقف ( ويضرب عاينها خراجا  
مسيرا يؤخذ من يده ) من مسلم وذمي يكون اجرة لها في كل عام  
كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكما  
الارض التي جلبوا عنها خوفا ما اوصالحاهم على اهلها وقرها معهم  
بالخراج بخلاف ما صولحوا على اهلهم ولما اخرج عنها فهي كزكاة تسقط  
ناسلامهم ( والمرجع في مقدار الخراج والجزية ) حين وضمهما ( الى احتداد  
الاماء ) الواضع لهما فبعضه بحسب احتداد لانه احرة يختاب باختلاف  
الارمة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضي الله عنه وما وضعه هو  
او غيره من الائمة لبس لاحد تغييره ما لم يتبر السب كما في الاحكام  
السلطانية لان تقدره ذلك حكم والخراج على ارض لها ما تسمى به ولو لم  
ترزع لا على مساكن ( ومن عجز عن عمارة ارضه ) اخرجيه ( اجبر  
على اجارتها او رفع يده عنها ) باحارة او غيرها لان الارض للمسلمين  
فلا يجوز تعصلوا عليهم ( ويحرق فيها الميراث ) فينقل الى وارث من كان  
بيده على الوجه الذي كانت عليه في يد مورثه فان آثرها احدا صار اثنى  
احق بها كالمستاجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم ( وما احس ) بحق

بغير قتال ( من مال مشرك اى كافر ) كجزية وخراج وعشير ) تجارة  
من حرى او نصفه من ذمى اتجر اليها ( وما تركوه فزعاً ) منها او تخلف  
عن ميت لا وارث له ( وخمس خمس الغنيمة ) هو ( افي ) سمي بذلك لانه  
رجع من المشركين الى المسلمين واصل التي الرجوع ( يصرفا في مصالح  
المسلمين ) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد بئق او تغزل  
نهر وعمل قطرة ورزق نحو قنائة ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيم  
وقيرهم **في فصل** **في** ويصح الامان من مسلم عاقل مختار غير سكران  
ولو قا او اتى بلا ضرر في عشر سنين فاعل منهمها و معاقا من امام  
لجميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جعل بازائمهم ومن كل احد لقافلة  
وحصن صغيرين عرفا ويحرم به قتل ورق واسرو من طاب الامان  
ليسبح كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مامنه  
والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طال  
بقدر الحاجة وهي لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد لنحو  
ضعف بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم  
مسئلاً للحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن فاسلم لم يرد  
وهو حر ويؤخذون بجنايتهم على مسلم من مال وقود وحد ويجوز  
قتل رهائنهم ان قتلوا رهائننا وان خيف نقض عهدهم اعلمهم انه لم يبق  
بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم **في** باب عقد الذمة واحكامها **في**  
الذمة لغة العهد والعتمان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار  
على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله  
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ( لا يمتد ) اى لا يصح  
عقد الذمة ( لغير المجوس ) لانه يروى انه كان لهم كتاب فرقع فصار  
لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر  
رواه البخارى عن عبدالرحمن بن عوف ( واهل الكتابين ) اليهود  
والنصارى على اختلاف طوائفهم ( ومن تبعهم ) قديين باحد الدينين  
كالمسامرة والفرنج والصابئين لعموم قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب  
من قبلكم ( ولا يمتد ) اى لا يصح عقد الذمة ( الا ) من ( امام او  
نائبه ) لانه عقد مؤبد فلا يفتات على الامام فيه ويجب اذا احتتمت  
شروطه ( ولا جزية ) وهي مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام

بدلاً عن قتلهم واقامتهم بدارنا ( على صبي ولا امرأة ) ومجنون وزمن  
واعسى وشيخ فان وخنى مشكل ( ولا عبد ولا فقير يعجز عنها ، وتجب  
على عتيق ولو لمسلم ) ( ومن صار اهلاً لها ) اى للجزية ( اخذت منه  
فى اخر الحول ) بالحساب ( ومتى بذلوا الواجب عليهم ) من الجزية  
( وجب قبوله ) منهم ( وحرم قتالهم ) واخذ مالهم ووجب دفع من  
قصدهم باذى ما لم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه  
( ويمتنعون عند اخذها ) اى اخذ الجزية ( ويطلق وقوفهم ونحو )  
ايدهم ) وجوباً لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها  
فصل في احكام اهل الذمة ( ويلزم الامام اخذهم ) اى  
اخذ اهل الذمة ( بحكم الاسلام فى ) ضمان ( النفس والمال والعرض  
واقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه ) كالزنا ( دون ما يعتقدون حله )  
كالتحر لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى  
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد فجرآ بعد احصائهما  
فرجمهما ( ويلزمهم التميز عن المسلمين ) بالقبور بان لا يدفنوا فى مقابرنا  
والحلى بمحذوف مقدم رؤسهم لأكادة الاشراف ونحو شد زنار ولدخول  
حمامنا بحلجل او نحو خاتم رصاص برقابهم ( ولهم ركوب غير خيل )  
كالحمير ( بغير سرج ) فيركبون ( باكاف ) وهو البرذعة لما روى الحلال  
ان همر امر بجز نواصى اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا  
الاكف بالعرض ( ولا يجوز تصديرهم فى المجالس ولا القيام لهم ولا  
بدأتهم بالسلام ) او كيف اصبحت او امسيت او حالك ولا تهنيتم وتعتزيتهم  
وعيادتهم وشهادة اديهم لحديث اى هريرة مرفوعاً لا تبدؤا اليهود  
والنصارى بالسلام فاذا لقيتهم احدهم فى الطريق فاضطروهم الى اضيقها  
قال الترمذى حديث حسن صحيح ( ويمتنعون من احداث كئاس وبيع )  
ومجتمع لصلاة فى دارنا ( و ) من ( بناء ما نهىهم منها ولو ظلماً لما روى  
كثير بن مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تبنى الكنيسة فى الاسلام ولا يجدد ما خرب منها ( و ) يمتنعون  
ايضاً ( من تلمية بنيان على مسلم ) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام  
يعلو ولا يعلو عليه وسواء لاصقه او لا اذا كان يعد جارا له فان على وجب  
نقضه و ( لا ) يمتنعون من ( مساواته ) اى البنيان ( له ) اى لبناء المسلم لان

ذلك لا يفرض العلو وماملوكه عاليا من مسلم لا يقض ولا يمد عاليا لو انهم  
( و ) يمنعون ايضا ( من اظهار خمر وخزير ) فان فعلوا اتلفناها ( و )  
من اظهار ( ناقوس وجهر بكتابهم ) ورفع صوت على ميت ومن قراة  
قران ومن اظهار اكل وشرب بنهار رمضان وان صولحوا في بلادهم على  
جزية او خراج لم يمنعوا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو  
اذن له مسلم وان تحاكموا الينا فلنا الحكم والترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم  
بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حرى اخذ منه العشر وذمى نصف  
العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة في السنة فقط ولا تشر اموال المسلمين  
( وان تهود نصراني او عكسه ) بان تنصر يهودى ( لم يقر ) لانه انتقل الى  
دين باطل قد اقر بطلانه اشبه المرتد ( ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه )  
الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيل للامام اقتله قال لا ﴿ فصل ﴾  
فيما ينتقض العهد ( فان اتى الذمى بذل الجزية ) او العفار ( او التزام حكم  
الاسلام ) او قاتلنا ( او تمدي على مسلم بقتل او زنا ) بمسئلة وقياسه للواطن  
( او ) تمدي ( بقطع طريق او تجسيس او ابواء جاسوس او ذكر الله  
او رسوله او كتابه ) او دينه ( بسوء انتقض عهده ) لان هذا ضرر يمس  
المسلمين وكذا لو لحق بدار ح ب لان اظهار منكرا او قذف مسلما وينتقض  
بما تقدم عهده ( دون ) عهد نسائه واولاده ( فلا ينتقض عهدهم تبعا له  
لان القبض وجد منه فاختص به ) وحل دمه ( ولو قال تبث فيغير في  
الامام كابر حرى بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم ( و ) حل  
( ماله ) لانه لاحرمته له في نفسه بل هو تابع للمالكة فيكون قيا وان  
اسلم حرم قتله

### ﴿ كتاب البيع ﴾

جائز بالاجماع لقوله تعالى واحل الله البيع ( وهو ) في اللغة اخذ شئ  
واعطاء شئ قاله ابن هيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين  
يعد باعه للاخذ والاعطاء وشرطا ( مبادلة مال ولو في الذمة ) بقول  
او معاواة والمال عين مباحة الفع بلا حاجة ( او منفعة مباحة ) مطلقا  
( كمر ) في دار او غيرها ( بثل احدها ) متعلق بمبادلة اى بمال او منفعة  
مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين



يشترط الحول والتقايض قبل التفرق او بمنفعة منفعة بعين او دين او منفعة  
وقوله ( على التايد ) يخرج الاجارة ( غير ربا وقرض ) فلا يسميان بيعا  
وان وجدت فهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود  
الاعظم في القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا ( وينتقد ) البيع ( باليجاب  
وقبول ) بفتح القاف وحكى ضمها ( بعده ) اى بعد الايجاب فيقول البائع  
بعتك او ملكتك او نحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه ( و )  
يصح القبول ايضا ( قبله ) اى قبل الايجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن  
استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول ( متراخيا عنه ) اى عن  
الايجاب ما داما ( فى مجامسه ) لان حالة المجلس كحالة العقد ( فان تشاغلا  
بما يقطعه ) عرفا او اقضى المجلس قبل القبول ( بطل ) لانهما صارا مرضيين  
عن البيع وان خالف القبول الايجاب لم ينتقد ( وهى ) اى الصورة  
المذكورة اى الايجاب والقبول ( الصيغة القولية ) للبيع ( و ) ينتقد ايضا  
( بمعاطة وهى ) الصيغة ( الفعلية ) مثل ان يقول اعطى بهذا خبزا فيعطيه  
ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فيأخذه المشتري او وضع ثمنه  
تأده واخذه عقبه فقوم المعاطة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضى  
لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهدية والصدقة ولا بأس بذوق المبيع  
حال الشراء ( ويشترط ) للبيع سبعة شروط احدها ( التراضى منهما ) اى  
من المتعاقدين ( فلا يصح ) البيع ( من مكره بلا حق ) لقوله عليه السلام  
انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء  
دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكره على وزن مال فباع ملكه كره  
اشرأ منه وصح ( و ) الشرط الثانى ( ان يكون العاقد ) وهو البائع  
والمشتري ( جازا التصرف ) اى حرا مكلفا رشيدا ( فلا يصح تصرف  
صغير وسفيه بغير اذن ولى ) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا اليتامى اى  
احتبروهم وانما يتحقق بتفويض البيع والشرا اليه ويحرم الاذن بلا معطة  
وينقد تصرفهما فى الشيء اليسير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده ( و )  
الشرط الثالث ( ان تكون العين ) المفقود عليها او على منفعتها : مباحة  
الرفع من غير حاجة ( بخلاف الكلب لانه انما يقتل لصيد او حرث او ماشية  
وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى يابس والعين هنا مقابلة  
المنفعة فتناول ما فى الذمة ( كالبلع والحمار ) لان الناس يتبايعون ذلك فى

كل عصر من غير تكبر ( وكدود القز ) لانه حيوان طاهر يقتضى لما يخرج منه ( وكبزره ) لانه ينتفع به فى المال ( وكالفيل وسباع البهايم التى تصلح للصيد ) كالفهد والصقر لانه يباح فنعها واقتساوها مطلقا ( الا الكلب ) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا بيع آله لهو وخمر ولو كانا ذمين ( والخنرات ) لا يصح بيعها لانه لا دفع فيها الا عاقبا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كومة تجمل شباشا ( والمخفف ) لا يصح بيعه ذكر فى المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم فى بيع المخفف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدى تقطع فى بيعها ولان تعطيه واجب وفى بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشراؤه استنقاذا وفى كلام بعضهم يعنى من كافر ومقتضاه انه ان كان البائع مسلما حرم الشرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف الكافر ومفهوم التقيح والمنتهى يصح بيعه لمسلم ( والميتة ) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والخمر والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد ( و ) لا السرجين النجس ( لانه كالهيئة وظاهره انه يصح بيع الطاهر منه قاله فى المبدع ( و ) لا ( الادهان النجسة ولا المتنجسة ) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وللامر باراقته ( ويجوز الاستصباح بها ) اى بالمتنجسة على وجه لا تتعدى نجاسته كالاستنقاغ بمجد الميتة المدبوغ ( فى غير مسجد ) لانه يودى الى تيجيسه ولا يجوز الاستصباح بنجس العين ولا يجوز بيع سم قاتل ( و ) الشرط الرابع ( ان يكون ) العقد ( من مالك ) للمعقود عليه او من يقوم مقامه كالوكيل والولى لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواء ابن ماجة والترمذى وخص منه الماذون فيه لقيامه مقام المالك ( فان باع ملك غيره ) بغير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ولو اجازته المالك ما لم يحكم به من يراه ( او اشترى بعين ماله ) اى مال غيره ( بلا اذنه لم يصح ) ولو اجيز لفوات شرطه ( وان اشترى له ) اى لغيره ( فى ذمته بلا اذنه ولم يسحه فى العقد صح ) العقد لانه متصرف فى ذمته وهى قابلة للتصرف ويصير ملكا لمن اشترى ( له ) من حين العقد ( بالاجارة ) لانه اشترى لاجله ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل فملكه من اشترى له كما لو اذن ( ولزم ) العقد ( المشتري بعدمها ) اى عدم الاجارة لانه لم يادن فيه فتعين كونه

للمشتري ( ملكا ) كما لو لم ينو غيره وان سعى في العقد من اشترى له لم يصح  
 وان باع ما يظنه لغيره فبان البايع وارتا او وكلا صح ( ولا يباع غير المساكين  
 مما فتح غنوة كارض الشام ومصر والعراق ) وهو قول عمر وعلى وابن  
 عباس وابن عمر رضي الله عنهم لان عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين  
 واما المساكين فيصح بيعها لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة  
 في زمن عمر وبنوها مساكن وتبايعوها من غير تكبر ولو كانت التها من  
 ارض الغنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض الغنوة في ذلك ما جلوا  
 عنه فزعا منا وما صولحوا على انها لما وقرها معهم بالخراج بخلاف ما صولحوا  
 على انها لهم كالخيرة والليس وابقيا وارض بنى صلوبا من اراضي العراق  
 فيصح بيعها كالتى اسلم اهلها عليها كالمدينة ( بل ) يصح ان ( توجر ) ارض  
 الغنوة ونحوها لانا موجرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في  
 كل عام واجارة الموجر جائزة ولا يجوز بيع رباع مكة ولا اجارتها لما روى  
 سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعا رباع مكة حرام بيعها حرام اجارتها وعن  
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا مكة لا تباع رباعها ولا تتركى  
 بيوتها رواه الاثرم فان سكن باجرة لم يائم بدفعها جزم به في المقتى وغيره  
 ( ولا يصح بيع شق ابير ) وماء العيون لان ماءها لا يملك لحديث المسلمون  
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار رواه ابو داود وابن ماجه بل رب  
 الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه ( ولا ) يصح بيع ( ما بنيت في  
 ارضه من كلا وشوك ) لما تقدم وكذا معادن جارية كسقط وملح وكذا لو  
 عشت في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يحجز بيعه ( ويملكه اخذه ) لانه من  
 المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه وحرم منع مستاذن بلا  
 ضرر ( و ) الشرط الخامس ( ان يكون ) المفقود عليه ( مقدورا على  
 تسليته ) لان مالا يقدر على تسليته شيه بالعدوم فلم يصح بيعه ( فلا يصح  
 بيع آبق ) علم خبره او لا لما رواه احمد عن ابي سعد ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد وهو آبق ( و ) لا يبيع ( شارد  
 و ) لا طير في هواه ( ولو الف الرجوع الا ان يكون بمنقلى ولو طال  
 زمن اخذه ( و ) لا يبيع ( سلك في ماء ) لانه غمر ما لم يكن مرءيا  
 يجوز يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسليته ( ولا ) يصح بيع ( مقصوب  
 من غير غاصبه او قادر على اخذه ) من غاصبه لانه لا يقدر على تسليته فان

باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم الفرر فان عجز بعد فله الفسخ  
 ( و ) الشرط السادس ( ان يكون ) المبيع ( معلوما ) عند المتعاقدين  
 لان جهالة المبيع ضرر ومعرفة المبيع اما ( برؤية ) له او لبعضه الدال  
 عليه مقارنة او متقدمة بزمن لا يتغير فيه المبيع ظاهرا ويلحق بذلك  
 ما عرف ثلثه او شمه او ذوقه ( او صفة ) تكفى في السلم فتقوم مقام  
 الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الانموذج بان يريه  
 صاعا مثلا ويبيعه الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعشى وشراؤه  
 بالوصف والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله ( فان اشترى مالم  
 يره ) بلا وصف ( او رآه وجهله ) فان لم يعلم ماهو ( او وصف له بما  
 لا يكفى سلا لم يصح ) البيع لعدم العلم بالمبيع ( ولا يباع حمل في بطنه ابن  
 في ضرع منفردين ) للجهالة فان باع ذات لبن او حمل دخلا تبعا ( ولا )  
 يباع ( مسك في فارته ) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة ( ولا نوى  
 في غر ) للجهالة ( و ) لا ( صوف على ظهر ) ليه عليه السلام عنه في  
 حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يميز افراده بالمقد كاعضائه ( و )  
 لا يباع ( جمل ونحوه ) مما المقصود منه مستر بالارض ( قبل قلعه ) للجهالة  
 ( ولا يصح بيع الملامسة ) بان يقول بعتك ثوبى هذا على انك متى لمسته  
 فهو عليك كذا او يقول اى ثوب لمسته فهو لك بكذا ( و ) لا يباع ( المابذة )  
 كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فملك بكذا لقول ابى هريرة ان  
 النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمابذة متفق عليه وكذا بيع  
 الحصة كالمها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه ( ولا ) بيع ( عبد )  
 غير معين ( من عبيده ونحوه ) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة  
 ولو تساوت القيم ( ولا ) يصح ( استناؤه الا معينا ) فلا يصح بعتك هؤلاء  
 العبيد الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن  
 الثنيا الا ان تعلم قال الترمذى حديث صحيح ( وان استنى بائع من حيوان  
 بواحد راسه وجلداه واطرافه صح ) لعله عليه السلام في خروجه من مكة  
 الى المدينة رواه ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط  
 ولزمته قيمته على التقريب وللمشتري الفسخ بعيب يختص هذا المستثنى ( وعكسه )  
 اى عكس استثناء الاطراف فى الحكم استثناء ( الشحم والحمل ) ونحوه مما  
 لا يصح افراده بالبيع فيطل البيع باستثنائه وكذا لو استنى منه رطلا من

بلم او نحوه ( ويصح بيع ما كوله في جوفه كرماني ويطبخ ) وبيض لدماء  
 الحاجة لذلك ولكونه مصطفة لفساده بازالته ( و ) يصح بيع ( الباقيلا ونحوه )  
 كالخمس والجوز واللوز ( في قشره ) يعني ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف  
 قيم وعبرة الاحصاء في قشره لانه مستور بخائل من اصل خلقته اشبه  
 الرمان ( و ) يصح بيع ( الحب المشتد في سنبله ) لانه عليه السلام جعل  
 الاشتداد غاية للبيع وما بعد العاية يخاف ما قبلها فوجب زوال النع ( و )  
 الشرط السابع ( ان يكون الثمن معلوما ) للمتعاقدين ايضا كما تقدم لانه احد  
 العوضين فاشتراط العلم به كالبيع ( فان باعه برقه ) اي غنه المكتوب عليه  
 وما يجهله او احدهما لم يصح للجهالة ( او ) باعه ( بانف درهم ذهاب وفضة  
 لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول ( او ) باعه ( بما يتقطع به  
 السعر ) اي بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة ( او ) باعه ( بما  
 باع ) به ( بيد وجهلاه او ) جهله ، احدهما لم يصح ( البيع للجهل بالثمن  
 وكذا لو باعه كما يبيع الناس او دينار او درهم مطلق وثم تقود متساوية  
 رواجاً وان لم يكن الا واحدا او غلب صح وصرف اليه ويكفي علم الثمن  
 بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن صفة ومل كيل مجهولين  
 ( وان باع ثوباً او صبرة ) هي الكومة المجموعة من الطعام ( او ) باع  
 ( قطعاً كل ذراع ) من الثوب بكذا ( او ) كل قفيز ( من الصبرة بكذا  
 ( او ) كل ( شاة ) من القطيع ( بدرهم صح ) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب  
 والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثمن معلوم لاشارته الى  
 ما يعرف مبلغه من جهة لا تتعلق بالتعاقدين وهي الكيل والعد والذرع  
 ( وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم ) لم يصح لان من التبعض وكل لا مدد  
 فيكون مجهولاً بخلاف ما سبق لان المبيع الكل لا البعض فاشتقت الجهالة  
 وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح  
 لما ذكر ( او ) باعه ( بمائة درهم الا دينارا ) لم يصح ( وعكسه ) بان باع  
 دينار او دينارين الا درهما لم يصح لان قيمة المستثنى مجهولة فيلزم الجهل  
 بالثمن اذ استثنى المجهول من المعلوم يصيره مجهولاً ( او ) باع معلوماً ومجهولاً  
 يتعذر علمه ( كهذه النرس وما في بطن اخرى ) ولم يقل كل . بما بكذا  
 لم يصح ، البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويمه فلا  
 طريق الى معرفة ثمن المعلوم ( وكذا لو باعه بمائة ورطل خر وان قال كل

منهما بكذا صح في المعلوم بثبته للعلم به ( فان لم يتعذر ) علم مجهول ابيع مع  
معلوم ( صح في المعلوم بقسطه ) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل  
تفريق الصفقة الثلاث والثانية اشير اليها بقوله ( ولو باع مشاعا بينه وبين  
غيره كعبد ) مشترك بينهما ( او ما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء ) ككفيزين  
متساويين لهما ( صح ) البيع ( في نصيبه بقسطه ) من الثمن لفقد الجهالة  
في الثمن لاقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة  
ذكرها بقوله ( وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او ) باع ( عبدا وحرا  
او ) باع ( خلا وخرا صفقة واحدة ) بثن واحد ( صح ) البيع ( في  
عبده ) بقسطه ( وفي الخل بقسطه ) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم  
يخصه فاذا احتما بقيا على حكمهما ويقدر خمر خلا وحر عبدا ليقسط الثمن  
( ولمشتر الخيار ان جهل الحال ) بين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه  
من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه  
او باع عبديه لاثنين او اشترى عبيدين من اثنين او وكلهما بثن واحد  
صح وقسط الثمن على قيمتهما وكبيع اجارة ورهن واصلح ونحوها فصل  
ولا يصح البيع ولا الشراء ( ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها الثاني )  
اي الذي عند المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذي كان على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم لقوله تعالى اذا نودي  
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهي يقتضي  
الفساد وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعي عليه وتحريم  
المساومة والمناذات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايق وقت  
مكتوبة ( ويصح ) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كمضطر الى طعام او ستر  
ونحوها اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضا ( النكاح وسائر العقود ) كالقرض  
والرهن والضمان والاجارة وامضا بيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون  
اباحته ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع ( ولا يصح بيع عصير )  
ونحوه ( ممن يتخذ خرا ) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
( ولا ) بيع ( سلاح في قتلة ) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله  
احمد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا بيعه لاهل حرب او قطاع طريق لانه  
اعانة على معصية ولا بيع ما كول ومشوم لمن يشرب عليهما السكر ولا قدح لمن  
يشرب به خرا ولا جوز وبيض لقمار ومحرم اكله ونحو ذلك ( ولا ) بيع

( يعيد مسلم لكافر اذا لم يتق عليه ) لانه ممنوع من استدامة ملكه عليه لما فيه من الصغار فمنع من ابتدائه فان كان يعتق عليه بالشراء صح لانه وسيلة الى حريته ( وان اسلم ) قن ( في يده ) اى يد كافر او عند مشتره منه ثم رده لنحو عيب ( اجبر على ازالة ملكه ) عنه بنحو بيع او هبة او عتق لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ( ولا تكفى مكاتبه ) لانها لا تزيل ملك سيده عنه ولا يبيعه بخيار لعدم انقطاع علقه عنه ( وان جمع ) فى عقد ( بين بيع وكتابة ) بان باع عبده شيئا وكتبه بعوض واحد صفقة واحدة ( او ) جمع بين ( بيع وصرف ) او اجارة او خلع او نكاح بعوض واحد ( صح ) البيع وما جمع اليه ( فى غير الكتابة ) فيظل البيع لانه باع ماله لماله وتصح هى لان البطلان وجد فى البيع فاخص به ( ويسقط العوض عليهما ) اى على المبيع وما جمع اليه بالقيم ( ويحرم بيعه على بيع اخيه ) المسلم ( كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة انا اعطيك مثلها بتسعة ) لقوله عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض ( و ) يحرم ايضا ( شراؤه على شراؤه ) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندى فيها عشرة ( لانه فى معنى البيع عليه المنهى عنه ومحل ذلك اذا وقع فى زمن الخيارين ) ليفسخ المقول له العقد ( ويعقد معه ) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحا لا بعد رد ( ويبطل العقد فيهما ) اى فى البيع على بيعه والشرا على شرايه ويصح فى السوم على سومه والاجارة كالبيع فى ذلك ويحرم بيع حاضر لباد ويبطل ان قدم لبيع سلعته بسعر يومها جاهلا بسعرها وقصده الحاضر وبالناس حاجة اليها ( ومن باع ربويا بنسيئة ) اى موجلا وكذا حال لم يقبض ( واعتاض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة ) كمن بر اعتاض عنه برا او غيره من المكيلات لم يحز لانه ذريعة لبيع الربوى بالربوى نسيئة وان اشترى من المشتري طعاما بدارهم وسلمها اليه ثم اخذها منه وقفا او لم يسلمها اليه لكن تقاصا جاز ( او اشترى شيئا ) ولو غير ربوى ( نقدا بدون ما يباع به نسيئة ) او حالا لم يقبض ( لا بالعكس لم يحز ) لانه ذريعة الى الربا لبيع الفأ بجماسيه وتسمى مسئلة العينة وقوله لا بالعكس يعنى لا ان اشتراه باكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشتراه بمثله واما عكس مسئلة العينة بان باع سلعة بنقد ثم اشتراها باكثر منه نسيئة فقتل ابو داود يجوز بلا حيلة وقتل حرب انها مثل مسئلة العينة وجزم به المصنف فى الاقاع

وصاحب المنتهى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنتهى وهو المذهب  
لانه يتخذ وسيلة للربا كمسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة  
الى الثانى فيحرم ولا يصح (وان اشتراه) اى اشترى المبيع فى مسئلة العينة  
او عكسها (بغير جنسه) بان باعه بذهب ثم اشتراه بفضة او بالعكس (او)  
اشتراه (بعد قبض ثمنه او بعد تغير صفته) بان هزل العبد او نسي صنعة  
او تحرق الثوب (او) اشتراه (من غير مشتريه) بان باعه مشتريه او وهبه  
ونحوه ثم اشتراه بائعه ممن صار اليه جاز (وان اشتراه ابوه) اى ابو بائعه  
(او ابنه) او مكاتبه او زوجته (جاز) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل  
الى فعل مسئلة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة بأكثر  
ليتوسع بثمنه فلا باس وتسمى مسئلة التورق ويحرم التسعير والاحكار فى  
قوت ادمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله  
ودوابه ويسن الاشهاد على البيع بالحرف باب الشروط فى البيع بالحرف والشرط  
هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ما له فيه منفعة ومحل المعتبر  
منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله (منها صحح) وهو ما  
وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقابض  
وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيد لمقتضى العقد فلذلك اسقطه  
المصنف الثانى شرط ما كان من مصلحة العقد (كالهين) المعين او الضامن  
المعين (وكتأجيل ثمن) او بعضه الى مدة معلومة (و) كشرط صفة فى  
المبيع (ككون العبد كاتباً او خصياً او مسلماً) او خياطاً مثلاً (والامة  
بكراً) او تحيض والدابة هملاجة والفهد او نحوه صيوداً فيصح فان وفا  
بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفة وان تعذر رد تعين ارش  
وان شرط صفة فبان اعلا منها فلا خيار (و) الثالث شرط بايع نفعا  
معلوماً فى مبيع غير وطى ودواعيه (نحو ان يشترط البايع سكنى الدار)  
او نحوها (شهرها و حملان البعير) او نحوه المبيع (الى موضع معين)  
لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملاً واشترط ظهره الى  
المدينة متفق عليه واحتج فى التعليق والانتصار وغيرها بشراء عثمان من  
صهيب ارضاً وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره فى المبدع ومقتضاء صحة  
الشرط المذكور ولبايع اجارة واعارة ما استثنى وان تعذر انتفاعه بسبب  
مشتريه فعليه اجرة المثل له (او شرط المشتري على البايع) نفعا معلوماً فى



جميع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيه او خياطة الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحتج احمد لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب وشارطه على حملها ولانه بيع واجارة فالبايع كالاجير وان تراضيا على اخذ اجرة ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير النوعين الاولين كحمل حطب وتكسيه وخياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع) لما روى ابو داود والترمذي عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح والضرب الثاني من الشروط اشار اليه بقوله (ومنها فاسد) وهو ما ينافي مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الاخر عقدا اخر كسلف) اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) للثمن او غيره وشركة وهو بيعتان في بيعة المنهى عنه قاله احمد الثاني ما يصح معه البيع وقد ذكره بقوله (وان شرط ان لا خسارة عليه او متى نفق المبيع والا رده او) شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يعتقه او) شرط (ان عتق قالوا لا) اى للبايع (او) شرط البايع على المشتري (ان يفعل ذلك) اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) لقوله عليه السلام من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة ابطال الشرط ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البايع (العتق) على المشتري فصح الشرط ايضا ويحجر المشتري على العتق ان اباه والولا له فان اصر اعتقه حاكم وكذا شرط رهن فاسد كخمر ومجهول وخيار او اجل مجهولين ونحو ذلك فيصح البيع ويفسد الشرط (و) ان قال البايع (بعتك) كذا بكذا (على ان تقضى الثمن الى ثلاث) ليال مثلا او على ان ترهنه بئنه (والا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (صح) البيع والتعليق كما لو شرط الخيار وينفسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا ينقد معه بيع نحو (بعتك ان حيتى بكذا او) ان (رضى زيد) بكذا وكذا تعليق القبول (او يقول) الراهن (للمرتهن ان حيتك بحقك) في محله (والا فالرهن لك لا يصح البيع) لقوله عليه السلام لا يعلق الرهن من صاحبه رواه

الاثرم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل غير ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت المبيع اتملت الثمن والا فهو لك فيصح لفعل عمر رضى الله عنه والمدفوع للبائع ان لم يتم البيع والاجارة مثله (وان باعه) شيئا (وشرط) في البيع (البراءة من كل عيب مجهول) او من عيب كذا ان كان (لم يبرا) البائع فان وجد المشتري بالمبيع عيبا فله الخيار لانه انما يثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سعى البائع العيب او ابراء المشتري بعد العقد يرى (وان باعه دارا) او نحوها مما يذرع (على انها عشرة اذرع فبانت اكثر) من عشرة (او اقل) منها (صح) البيع والزيادة للبائع والنقص عليه (ولمن جهله) اى الحال من زيادة او نقص (وفات غرضه الخيار) فلكل منهما الفسخ مالم يعط البائع الزيادة للمشتري مجانا في المسئلة الاولى او يرض المشتري بالنقص باخذه بكل الثمن في الثانية لعدم قوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها عشرة اقترزة فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع والنقص عليه باب الخيار وقبض المبيع والاقالة الخيار اسم مصدر احتار اى طلب خير الامرين من الامضا والفسخ (وهو) ثمانية (اقسام الاول خيار المجلس) بكسر اللام موضع الجلوس والمراد هنا مكان التبايع (يثبت) خيار المجلس (في البيع) لحديث ابن عمر يرفعه اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكا جميعا او يخير احدهما الاخر فان خير احدهما الاخر قبايعا على ذلك فقد وجب البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفي العقد وشراء من يثق عليه او اعترف بحريته قبل الشراء (و) كالبيع (الصالح بمعناه) كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بعوض وقسمه التراضى والهبة على عوض لانها نوع من البيع (و) كبيع ايضا (اجارة) لانها عقد معاوضة اشبهت البيع (و) كذا (الصرف والسلم) لتناول البيع لهما (دون سائر العقود) كالمساقاة والحالة والوقف والرهن والضمان (ولكل من المتبايعين) ومن في معناها ممن تقدم (الخيار مالم يتفرقا عرفا بابدانها) من مكان التبايع فان كانا في مكان واسع كصحراء

فبان يمتنى احدهما مستديرا لصاحبه خطوات وان كانا في دار كبيرة ذات  
 مجالس وبيوت فبان يفارقه من بيت الى بيت او الى نحو صفة وان كانا  
 في دار صغيرة فاذا صعد احدهما السطح او خرج منها فقد افترقا وان كانا  
 في سنية كبيرة فبصعود احدهما اعلاها ان كانا اسفل او بالعكس وان كانت  
 صغيرة فبخروج احدهما منها ولو حجز بينهما بحاجز كخائط او ان نأما لم يعد  
 تفرقا لبقائهما بإبدانهما بحمل العقد ولو طاللت المدة ( وان نقياء ) اى  
 الخيار بان تبايعا على ان لا خيار بينهما لزم بمجرد العقد ( او اسقطاه )  
 اى الخيار بعد العقد ( سقط ) لان الخيار حق للعقد فسقط باسقاطه  
 ( وان اسقطه احدهما ) اى احد المتبايعين او قال لصاحبه اختر سقط  
 خياره و ( بقى خيار الاول ) لانه لم يحصل منه اسقاط لخياره بخلاف  
 صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ وينقطع الخيار بموت احدهما لا بجنونه  
 ( واذا مضت مدته ) بان تفرقا كما تقدم ( لزم البيع ) بلا خلاف القسم  
 ( الثانى ) من اقسام الخيار خيار الشرط : ( ان يشترطه ) اى يشترط  
 المتعاقدان الخيار ( فى ) صلب ( العقد ) او بعده فى مدة خيار المجلس  
 او الشرط ( مدة معلومة ولو طويلة ) لقوله عليه السلام المسلمون على  
 شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا الى اجل مجهول ولا  
 فى عقد حيلة ليربح فى قرض فيحرم ولا يصح البيع ( وابتدأه ) اى  
 ابتداء مدة الخيار ( من العقد ) ان شرط فى العقد والا فن حين اشترط  
 ( واذا مضت مدته ) اى مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع ( او قطعاه ) اى  
 قطع المتعاقدان الخيار ( بطل ) ولزم البيع كما لو لم يشترطه ( وثبت )  
 خيار الشرط ( فى البيع والصلح ) والقسمة والهبة ( وما بمعناه ) اى بمعنى اربع  
 كالصلح بعوض عن عين او دين مقربه وقسمة التراضى وهبة الثواب  
 لانها انواع من البيع ( و ) فى ( الاجارة فى الذمة ) كخياطة ثوب ( او )  
 اجارة ( على مدة لا تلى العقد ) كسنة ثلاث فى سنة اثنتين اذا شرطه  
 مدة تنقضى قبل دخول سنة ثلاث فان ولت المدة العقد كشهري من الان  
 لم يصح شرط الخيار ليلايودى الى فوات بعض المنافع المعقود عليها او استيفائها  
 فى مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط فى غير ما ذكر  
 كصرف وسلم وضمان وكفالة ويصح شرطه للمتعاقدين ولو وكياين ( وان  
 شرطاه لاحدهما دون صاحبه صح ) الشرط وثبت له الخيار وحده لان

الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز ( و ) ان شرطاه ( الى الغد او الليل )  
صح ( و ) يسقط باوله ( اى اول الغد او الليل لان الى لاتهائ الغاية فلا يدخل  
ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها ( و ) يجوز ( لمن له  
الخيار الفسخ ولو مع غيبة ) صاحبه ( الاخر و ) مع ( سخطه ) كالطلاق  
( و الملك ) فى المبيع ( مدة الخيارين ) اى خيار الشرط و خيار المجلس  
( للمشتري ) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع  
عبد اوله مال فماله للبايع الا ان يشترطه المتاع رواه مسلم فجعل المال للمتاع  
باشترطه وهو عام فى كل بيع فثقل بيع الخيار ( وله ) اى للمشتري ( غاؤه )  
اى غا المبيع ( المنفصل ) كالثمرة ( وكسبه ) فى مدة الخيارين ولو فسخا  
بعد لانه غاء ملكه الداخلى فى ضمانه لحديث الخراج بالضمان صححه الترمذى  
واما النماء المتصل كاسمن فانه يتبع العين مع الفسخ لتعذر انفصاله ( و يحرم  
ولا يصح تصرف احدهما فى المبيع و ) لا فى ( عوضه المعين فيها ) اى فى مدة  
الخيارين ( بغير اذن الاخر ) فلا يتصرف المشتري فى المبيع بغير اذن  
البائع الا معه كان آجره له ولا يتصرف البائع فى الثمن المعين زمن الخيارين  
الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف  
( لغير تجربة المبيع ) فان تصرف بها لتجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب  
دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام  
الرقيق ( الا عتق المشتري ) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط  
خيار البائع حينئذ ( وتصرف المشتري ) فى المبيع بشرط الخيار له فى زمنه  
بنحو وقف او بيع او هبة او لمس لامة مبتاعة لشهوة ونحوه ( فسخ خياره ) وامضاء للبيع  
لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع فى المبيع  
اذا كان الخيار له وحده ليس فسخا للبيع ويبطل خيارهما مطلقا بتلف  
مبيع بعد قبض وباتلاف مشتراه مطلقا \* سواء قبضه او لم يقبضه ( ومن مات  
منهما ) اى من البائع او المشتري فى شرط الخيار ( بطل خياره ) فلا يورث  
ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد القذف ( الثالث ) من اقسام  
الخيار خيار الغبن ( اذا غبن فى البيع غنا يخرج عن العادة ) لانه لم يرد  
الشرع بتخديده فرجع فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركبان  
لقوله عليه السلام لاتلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا اتى السوق فهو  
بالخيار رواه مسلم ( و ) الثانية المشار اليها بقوله ( بزيادة الناجس ) الذى

لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو كاذب لتغيره المشتري  
 الثالثة ذكرها بقوله ( والمسترسل ) وهو من جهل القيمة ولا يحسن ياكس  
 من استرسل اذا اطمأن واستأنس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارش مع  
 امساك والغبن محرم وخياره على التراخي ( الرابع ) من اقسام  
 الخيار ( خيار التدليس ) من الدلسة وهى الظلة فيثبت بما يزيد به الثمن  
 ( كتسويد شعر الجارية وتجميعه ) اى جعله جعدا وهو ضد  
 السبط ( وجمع ماء الرحى ) اى الماء الذى تدور به الرحى ( وارساله عند  
 عرضها ) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحى حين ذلك  
 فيظن المشتري ان ذلك عادتها فيزيد فى الثمن فاذا تبين له التدليس ثبت  
 له الخيار وكذا تصرية اللبن فى ضرع بهيمة الانعام لحديث ابى هريرة  
 يرفعه لاتصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها  
 ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر متفق عليه وخيار التدليس  
 على التراخي الا المصراة فيخير ثلاثة ايام منذ علم بين امساك بلا ارش  
 ورد مع صاع تمر سليم ان حلبها فان عدم الثمر فتيته ويقبل رد اللبن  
 بحاله ( الخامس ) من اقسام الخيار ( خيار العيب ) وما بمعناه ( وهو )  
 اى العيب ( ما ينقص قيمة المبيع ) عادة فاعده التجار فى عرفهم منقصا  
 انيط الحكم به وما لا فلا والعيب ( كمرضه ) على جميع حالاته فى جميع  
 الحيوانات ( وفقد عضو ) كاصبع ( وسن او زيادتهما وزنا الرقيق )  
 اذا بلغ عشرة من عبد او امة ( وسرقته ) وشربه مسكرا ( واباقه وبوله  
 فى الفراش ) وكونه اعسر لايعمل بيمينه عملها المعتاد وعدم ختان ذكر  
 كبير وعذرة مراكوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرش وكلف  
 وقرع وحمل امة وطول مدة نقل ما فى دار مبيعة عرفا وكونها يتزلها  
 الجند لاسقوط ايات يسيرة بمخفف ونحوه ولا حى وصداغ يسيرين ولا  
 ثبوت او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنا ( فاذا علم المشتري العيب  
 بعد ) العقد ( امسكه بارشه ) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان  
 العوض فى مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب  
 فات جزء من المبيع فله الرجوع ببدله وهو الارش ( وهو ) اى الارش  
 ( قسط ما بين قية الصحة والعيب ) فيقوم المبيع صحيحا ثم معييا ويؤخذ  
 قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحا بعشرة ومعييا بثمانية رجع بخمس

الثمن قليلا كان او كثيرا وان افضى! اخذ الارش الى ربا كشرأ حلى فضة  
 بزنته دراهم امسك مجانا ان شاء او رده ( و اخذ الثمن ) المدفوع للبائع  
 وكذا لو ابرى المشتري من الثمن او وهب له ثم فسخ البيع ليعب او غيره  
 رجع بالثمن على البائع وان علم المشتري قبل العقد بسبب المبيع او حدث  
 العيب بعد العقد فلا خيار له الا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه ( وان  
 تلف المبيع ) المعب ( او عتق العبد ) او لم يعلم عيه حتى صبغ الثوب  
 او لسع او وهب المبيع او باعه او بعضه ( تعين الارش ) لتعذر الرد  
 وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب ولتمه عن  
 المشتري فمات المبيع او ابق ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ  
 ( وان اشترى ما لم يعلم عيه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره  
 فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره ) الذى تبقى له  
 معه قيمة واخذ ثمنه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر  
 لا تبقى معه قيمة ( وان كان ) المبيع ( كبيض دجاج ) فكسره فوجده فاسدا  
 ( رجع بكل الثمن ) لانا تبينا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لا نفع  
 فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بايعه لعدم الفائدة فيه ( وخيار عيب  
 متراخ ) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير ( ما لم يوجد دليل  
 الرضى ) كتصرف فيه باجارة او اعادة او نحوها طالما بعينه واستعماله لغير  
 تجربة ( ولا يفترق ) الفسخ للعيب ( الى حكم ولا رضى ولا حضور  
 صاحبه ) اى البائع كالطلاق وللمشتري مع غيره معينا او بشرط خيار الفسخ  
 فى نصيه ولو رضى الاخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر ( وان اختلفا )  
 اى البائع والمشتري فى معيب ( عند من حدث العيب ) مع الاستئمال  
 ( فقول مشتر مع يمينه ) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى  
 الجزء الغائب فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او  
 انه ما حدث عنده ويرده ( وان لم يحتمل الا قول احدهما ) كالاصبع  
 الزائدة والجرح الطرى الذى لا يحتمل ان يكون قبل العقد ( قبل ) قول  
 المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى ( بلايين ) لعدم الحاجة  
 اليه ويقبل قول البائع ان المبيع المعيب ليس المردود الا فى خيار شرط  
 فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من ثمن وقرض وسلم ونحوه  
 ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب ثمن معين بعقد ومن اشترى

متاماً فوجده خيراً مما اشترى فعليه رده الى بائعه ( السادس ) من اقسام  
الخيار ( خيار في البيع بتخير الثمن متى بان ) الثمن ( اقل او اكثر ) مما  
اخبه به ( ويثبت ) في انواعه الاربعة ( في التولية ) وهي البيع براس المال  
( و ) في ( الشركة ) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك ينصرف  
الى نصفه ( و ) في المراجعة وهي بيعه بثمنه وريح معلوم وان قال على ان  
اربح في كل عشرة درهما كره ( و ) في ( المواضعة ) وهي بيعه براس ماله  
وخسران معلوم ( ولا بد في جميعها ) اى الصور الاربعة من معرفة  
المشتري ( والبائع ( راس المال ) لان ذلك شرط لصحة البيع فان كان  
لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة صح فيه امتنع وهو  
رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزائد ويحكم قسمته في  
مراجعة وينقصه في مواضعة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بائع غلما  
في راس المال بلا بينة ( وان اشترى ) الساعة ( بثمن موجل او ) اشترى  
( بمن لا تقبل شهادته له ) كايه وابنه وزوجته ( او ) اشترى شيئاً ( بأكثر  
من ثمنه حيلة ) او محابة او لرغبة تخصه او موسم فات ( او باع بعض  
الصفقة بقسطها من الثمن ) الذى اشتراه به ( ولم يبين ذلك ) للمشتري  
( في تخيره بالثمن فليشتر الخيار بين الامسالك والرد ) كالتدائس والمذهب  
فما اذا بان الثمن موجلاً انه يوجل على المشتري ولا خيار لزوال الضرر  
كما في الاقناع والمنتهى ( وما يزداد في ثمن او يحط منه ) اى من الثمن ( في  
مدة خيار ) محاس او شرط ( او يوخذ ارشاً لعب او لحناية عليه ) اى  
على المبيع ولو بعد لزوم البيع ( يلحق براس ماله و ) يجب ان ( يذير به )  
كاصله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او ينقص منه في مدة خيار  
فيلحق بقدر ( وان كان ذلك ) اى ما ذكر من زيادة او حط ( بعد لزوم  
البيع ) بفوات الخيارين ( لم يلحق به ) اى بانقصد فلا يلزم ان يخبر به  
• ويخبر بارش العيب والحناية عليه مطابقاً لانه بدل جزء من المبيع ولان جنى  
المبيع ففداه المشتري لانه لم يزد به المبيع ذاتاً ولا قيمة ( وان اخبى بالحال )  
بان يقول استريته بكذا او زدته او قصصه كذا ونحوه ( فحسن ) لانه اباع  
في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ تمام واستخدام ووطى ان لم يتبرسه وان  
اشترى شيئاً بعشرة مثلاً وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيلة او مخزنه اخبى  
بالحال ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان

مراجعة فتنه بحسب ملكيها لا على راس مالهما ( السابغ ) من اقسام  
الحيار ( خيار ) ثبت ( لاختلاف المتبايعين ) في الجملة ( فاذا اختلفا ) ها  
او ورثتهما او احدهما او ورثة الاخر ( في قدر الثمن ) بان قال بايع بعتك بمائة  
وقال مشتر بثمانين ولا يئنه لهما او تعارضت بينتهما ( تحالفا ) ولو كانت السلعة  
تالفة ( فيحلف بايع او لا ما بعته بكذا وانما بعته بكذا ثم يحلف المشتري ما اشترى به  
بكذا وانما اشترى به بكذا ) وانما بدى بالنفي لانه الاصل في اليمين ( ولكل )  
من المتبايعين بعد التحالف ( الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر )  
وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر  
اقر العقد ( فان كانت السلعة ) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف ( تالفة  
رجعا الى قيمة مثلها ) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع  
( فان اختلفا في صفتها ) اى صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد  
كاتباً وانكره المشتري ( فقول مشتر ) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة  
وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثنائها بالقسط ( واذا فسخ  
العقد ) بعد التحالف ( انفسخ ظاهراً وباطناً ) في حق كل منهما كالرد  
بالسبب ( وان اختلفا في اجل ) بان يقول المشتري اشترى بكذا مؤجلاً  
وانكره البائع ( او ) اختلفا في ( شرط ) صحيح او فاسد كرهن او ضمان  
او قدرها ( فقول من ينفه ) بيمينه لان الاصل عدمه ( وان اختلفا  
في عين المبيع ) كعتى هذا العبد قال بل هذه الجارية ( تحالفا وبطل )  
اى فسخ ( البيع ) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع بيمينه لانه  
كائنهم وهى المذهب وحزم بها في الاقناع والمنتهى وغيرها وكذا لو اختلفا  
في قدر المبيع وان سمي تقدراً و اختلفا في صفته اخذ نقد البلد ثم غلبه  
رواجا ثم الوسط ان استوت ( وان ابى كل منهما تسليم ما بيده ) من  
المبيع واثن ( حتى يقبض العوض ) بان قال البائع لاسلم المبيع حتى  
اقبض الثمن وقال المشتري لاسلم الثمن حتى اسلم المبيع ( والثمن عين )  
اى معين ( نصب عدل ) اى نصبه الحاكم ( يقبض منهما ) المبيع والثمن  
( ويسلم المبيع ) للمشتري ( ثم الثمن ) للبائع لجران عادة الناس بذلك  
( وان كان ) الثمن ( ديناً حالاً اجبر بايع ) على تسليم المبيع لتعاق  
حق المشتري بعينه ( ثم ) اجبر ( مشتر ان كان الثمن في المجلس ) لوجوب  
دفعه عايه فوراً لتحككه منه ( وان كان ) ديناً ( غائباً في البلد ) او فيها



دون مسافة القصر ( حجب عليه ) اى على المشتري ( فى المبيع وبقيه ماله حتى يحضره ) خوفاً من ان يتصرف فى ماله تصرفاً يضر بالبائع ( وان كان ) المال ( غائباً بعيداً ) مسافة القصر او غيبه مسافة القصر ( عنها ) اى عن البلد ( والمشتري معسر ) يعنى او ظهر ان المشتري معسر ( فلبائع الفسخ ) لتعذر الثمن عليه كما لو كان المشتري مفلساً وكذا مؤجر بتقد حال ( ويثبت الخيار للحلف فى الصفقة ) اذا باعه شيئاً موصوفاً ( ولتغير ما تقدمت رؤيته ) العقد وبذلك تمت اقسام الخيار ثمانية

فصل ١٢ فى التصرف فى المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه ( ومن اشترى مكيلاً ونحوه ) وهو الموزون والمعدود والمذروع ( صح ) البيع ( ولزم بالعقد ) حيث لا خيار ( ولم يصح تصرفه فيه ) بيع او هبة او اجارة او رهن او حوالة ( حتى يقبضه ) لقوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عتقه وجعله مهراً او عوض خلع ووصيته به وان اشترى المكمل ونحوه جزافاً صح التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر رضى الله عنهما مضت السنة ان ما دركته الصفقة حباً مجموعاً فهو من مال المشتري ( وان تلف ) المبيع بكيل ونحوه او بعضه ( قبل ) قبضه ( فن ضمان البائع ) وكذا لو تيب قبل قبضه ( وان تلف ) المبيع المذكور ( باقاً سماوية ) لاصنع لادى فيها ( بطل ) اى الفسخ ( البيع ) وان بقى البعض خير المشتري فى اخذه بقسطه من الثمن ( وان اتلفه ) اى المبيع بكيل او نحوه ( ادى ) سواء كان هو البائع او اجنياً ( خير مشتر بين فسخ ) البيع ويرجع على بائع بما اخذ من ثمنه ( و ) بين ( امضاء ومطالبة متلفه ببدله ) اى بمثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان متقوماً وان تلف بفعل مشتر فلا خيار له لان اتلافه كقبضه ( وما عدا ) اى عدا ما اشترى بكيل او وزن او عدا او ذرع كالعبد والدار ( يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه ) لقول ابن عمر كنا نبيع الابل بالبيع بالدرهم فناخذ عنها الدنانير وبالعكس فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تاخذ بسعر يومها ما لم يتفرقا وبينهما شئ رواه الحمسة الا المبيع بصفة او روية متقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه ( وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فن ضمانه ) اى ضمان المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان وهذا المبيع المشتري عليه

وهذا (مالم يمتعه بائع من قبضه) فان منعه حتى تلف ضمنه ضمان غصب والتحرر على  
 الشجر والمبيع بصفة او روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروثة  
 او وصية او غنية فله التصرف فيه قبل قبضه (ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل  
 (او) بيع (بوزن) بالوزن (او) بيع (بعمد) بالعمد (او) بيع (بذرع) صح (بذلك) لحديث  
 عثمان يرفعه اذا بعت فكل واذا ابتمت فاكتمل رواه الامام وشرطه حضور مستحق  
 او نائبه ويصح استتابة من عليه الحق للمستحق ومونة كيال ووزان وعداد  
 ونحوه على باذل ولا يضمن ناقص حاذق امين خطا (و) يحصل القبض  
 (في صبرة وما يتقل) ككتاب وحيوان (بتقله و) يحصل القبض في  
 (ما يتناول) كالجواهر والاعان (بتأوله) اذا عرف فيه ذلك (وغيره)  
 اى غير ما ذكر كالغمار والثمرة على الشجر قبضه (بتخلية) بلا حائل بان يفتح  
 له باب الدار او يسله مفتاحها ويحويه وان كان فيها متاع للبائع قاله الزركشى  
 ويستبر لجواز قبض مشاع يتقله اذن شريكه (والا قاله) مستحبة لما روى  
 ابن ماجة عن ابى هريرة مرفوعا من اقال مسلما اقال الله عز وجل عثرته  
 يوم القيامة وهى (فسح) لانها عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله  
 عثرتك اى ازالها فكأن فسحا للبيع لا بيعا (فتجوز قبل قبض المبيع)  
 ولو نحو مكيل ولا تجوز الا (بمثل الثمن) الاول قدراً ونوما لان العقد  
 اذا ارتفع رجح كل منهما بما كان له وتجوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم اعادة  
 كيل او وزن ونصح من مضارب وشريك ولفظ صلح وبيع ومعاطاة  
 ولا يحنث بها من حلف لا يبيع (ولا خيار فيها) اى لا يثبت في الاقالة  
 خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفعة) فيها لانها ليست بيعا  
 ولا تصح مع تلف ممن او موت فاقده ولا زيادة على شئ او نقصه او غير  
 جنسه ومونة رد مبيع تقايلاه على بائع ﴿ باب الربا والصرف ﴾ الربا  
 مقصور وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا اترلنا عليها الماء اهتزت وربت  
 اى علت وشرما زيادة فى شئ مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى  
 وحرم الربا والصرف بيع قد بنقد قيل سمي به لصرفهما وهو تصوينهما  
 فى الميزان وقيل لانصرافهما عن مقتضى البيعات من عدم جواز التفرق  
 قبل القبض ونحوه والربا نومان ربا فضل ورا نسئة (فيحرم ربا الفضل  
 فى) كل (مكيل) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر او غيره كالاشنان (و)  
 كل (موزون) بيع بجنسه مطعوماً كان كالسكر او لا كالكتان لحديث عبادة

ان الصامت سرفوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر  
 بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواه احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيما  
 لا يوزن هرقا لصناعته كفلوس غير ذهب وفضة ولا في مطعوم لا يكال  
 ولا يوزن كيض وجوز ( ويجب فيه ) اى يشترط في بيع مكيل او موزون  
 بجنسه مع التائل ( الحلول والقبض ) من الجاسن بالمجلس لقوله عليه  
 السلام فيما سقى يدا بيد ( ولا يباع مكيل بجنسه الا كيلا ) فلا يباع بجنسه  
 وزنا ولو قررة بتمرة ( ولا ) يباع ( موزون بجنسه الا وزنا ) فلا يصح كيلا  
 لقوله عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن  
 والبر بالبر كيلا بكيلا والشعير بالشعير كيلا مكيل رواه الاثرم من حديث  
 عبادة ولان ما خولف معياره الشرعى لا يتحقق فيه التائل والحيل به كاعلم  
 بالتفاضل ولو كيل المكيل او وزن الموزون فكما سواء صح ( ولا ) يباع  
 ( بعضه ) اى بعض المكيل او الموزون ( ببعض ) من جنسه ( جزافا ) لما  
 تقدم مالم يعلم تساويهما في المعيار الشرعى فلو باعه صبرة باخرى وعاء  
 كيلهما وتساويهما او تبايعهما مثلا بمثل وكيلنا فكما سواء صح وكذا زبرة  
 حديد باخرى من جنسها ( فان اختلف الجنس ) كبريشعير وحديد بنحاس  
 ( جازت الثلاثة ) اى الكيل والوزن والجزاف لقوله عليه السلام اذا  
 اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم وابوداود  
 ( والجاس ماله اسم خاص يشمل اواما ) فالجاس هو الشامل لاشياء  
 مخماة بانواعها والتوع هو الشامل لاشياء شتلة بانواعها وقد يكون  
 النوع جنسا وبالعكس والمراد هـا الجنس الاحمر والتوع الاخضر فكل  
 نوعين اجتماعا في اسم خاص فهو جنس وقد مثله قايه ( كبر ونسوه ) من  
 شعير وتمر وملح ( وفروع الاجناس كالادعة والاخبار والادمان ) اجناس  
 لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناسا وجب ان تكون هذه اجناسا  
 فدقيق الخطئة جنس ودقيق الذرة جنس وكذا البراقى ( والحلم اجناس  
 باختلاف اصوله ) لانه فرع اصول هـى اجناس فمما اجناسا كالاخااز  
 والضان والمز جنس واحد والحلم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس  
 وهكذا ( وكذا اللبن ) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم ( والدم والنعم  
 والكبد ) والقلب والالية والطحال والرية والكلى ( اجناس ) لانها  
 مخناتة في الاسم والحقيقة فيموز بيع جنس هـا باخر متفاضلا ( ولا يصح  
 ( بيع )

بيع لحم بحيوان من جنسه ( لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سميد  
 بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان ) ( ويصح )  
 بيع اللحم بحيوان من ( غير جنسه ) ( كحكم ضان ببقرة لانه ليس اصله  
 ولا جنسه فجاز كالمواضع ) ( ولا يجوز بيع حب ) ( كبر ) ( بدقيقه  
 ولا سويقه ) ( لتعذر التساوى لان اجزاء الحب تنقسم بالطحن والار قد  
 اخذت من السويق وان ابيع الحب بدقيق او سويق من غير جنسه صح  
 لعدم اعتبار التساوى اذا ( و ) لا بيع ( نينه بمطبوخه ) كالخطة بالهريسة  
 او الحب بالنشاء لان الار تعد اجزاء المطبوخ فلا يحصل التساوى ( و )  
 لا بيع ( اصله بعصيره ) كزيتون بزيت وسنم بشيرج وغن بعصيره  
 ( و ) لا بيع ( خالصه بمشوبه ) كخطة فيها شعير بخالصة ولبن مشوب بخالص  
 لا تنفاه التساوى المشروط الا ان يكون الحاطط يسيرا وكذا بيع اللبن بالكشك  
 ولا بيع الهريسة والحريرة والفلودج والسنبوسك بعصه ببعض ولا بيع  
 نوع منها بنوع اخر ( و ) لا بيع ( رطبه بياسه ) كبيع الرطب بالتمر والغن  
 بالزبيب لما روى مالك وابو داود عن سعد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال ايقص الرطب اذا يبس قالوا نعم  
 فنهى عن ذلك ( ويجوز بيع دقيقه ) اى دقيق الروى ( بدقيقه اذا استويا  
 فى النعومة ) لانهما تساويا حال العقد على وجه لا يفرد احدهما بالقصان  
 ( و ) يجوز بيع ( مطبوخه بمطبوخه ) كسمن قمرى بسمن بقرى مثلاً  
 مثل ( و ) يجوز بيع ( خزه مخبزه اذا استويا فى النشاف ) فان كان احدهما  
 اكثر رطوبة من الاخر لم يحصل التساوى المشروط ويعتبر التماثل فى الخبز  
 بالوزن كالنشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيله لكن ان يبس ودق وصار  
 فتيتا بيع بمثله كيلاً ( و ) يباع ( عصيره بعصيره ) كماء غن بماء غن  
 ورطبه برطبه كالرطب والغن بمثله لتساويهما ولا يصح بيع الحاقلة وهى بيع الحب  
 المشتد فى سنبله بجنسه ويصح بغير جنسه ولا بيع المزبنة وهى بيع  
 الرطب على الحل بالتمر الا فى العرايا بان يبيعه حزلاً بمثل ما يؤول اليه اذا  
 جف كيلاً فيما دون خمسة او سق لمحتاج لرطب ولا غن معه بشرط الحلول  
 والقباض قبل الفرق فى نخل نخالة وفى تمر بكيل ولا تصح فى بقية  
 الحار ( ولا يباع ربوى بجنسه ومعه ) اى احد العوضين ( او معهما  
 من غير جنسه ) كمد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم لاحتى تميز بينهما قال فرده حتى ميز بينهما  
 فان كان مامع الربوى يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله فوجوده كعدمه  
 ( ولا ) يباع ( تمر بلا نوى بما ) اى بتمر ( فيه نوى ) لاشتغال احدهما  
 على ماليس من جنسه وكذا لو نزع النوى ثم باع التمر والنوى بتمر ونوى  
 ( ويباع النوى بتمر فيه نوى و ) يباع ( لبن و ) يباع ( صوف بشاة  
 ذات لبن وصوف ) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير  
 مقصود كدار مموه سقفها بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله  
 او بنحاس ونخلة عليها تمر بمثلها او بتمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه  
 او نوعه كخطة حمراء وسوداء بيضاء وتمر معقل وبزنى ابراهيمى وصيخانى  
 ( ومرد ) اى مرجع ( الكيل لعرف المدينة ) على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ( و ) مرجع ( الوزن لعرف مكة زمن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ) لما روى عبد الملك بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال  
 مكيال المدينة والميزان ميزان مكة ( وما لاعرف له هناك ) اى بالمدينة  
 ومكة ( اعتبر عرفه فى موضعه ) لان مالا عرف له فى التسريع يرجع  
 فيه الى العرف كالتقبض والحز فان اختلفت البلاد اعتبر الغالب فان لم  
 يكن رد الى اقرب ما يشبه بالحجاز وكل ما بيع مكيل ويجوز التعامل بكيل  
 لم يعهد <sup>في</sup> فصل ويحرم ربا النسئة <sup>في</sup> من النساء بالمد وهو التأخير  
 ( فى بيع كل جنسين اتفقا فى علة ربا الفضل ) وهى الكيل والوزن  
 ( ليس احدهما ) اى احد الجنسين ( نقدا ) فان كان احدهما نقدا كحديد  
 بذهب او فضة جاز النساء والا لا نسد باب السلم فى الموزونات غالباً  
 الا صرف فلوس نافقة بنقد فيشترط فيه الحلول والتقبض واختار ابن  
 عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقناع ( كالمكيلين والموزونين ) ولو من جنسين  
 فاذا ابيع بر بشعر او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقبض قبل التفرق  
 ( وان تفرقا قبل القبض بطل ) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه  
 الاصناف فبيعوا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض ( وان باع مكيلاً  
 بموزون ) او عكسه ( جاز التفرق قبل القبض و ) جاز ( النساء ) لانهما  
 لم يجتمعا فى احد وصنى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان ( وما لا كيل

فيه ولا وزن كالثياب والحيوان يجوز فيه النساء ) لامر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو ان ياخذ على قلايص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة رواه احمد والدارقطني وصححه واذا جاز في الجنس الواحد ففي الجنسين اولى ( ولا يجوز بيع الدين بالدين ) حكاه ابن المنذر اجماعا لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع مافي الذمة بئمن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم يقبض قبل التفرق وجعله راس مال سلم ﴿ فصل ومتى افترق المتصارفان ﴾ بايدانها كما تقدم في خيار المجلس ( قبل قبض الكل ) اى كل العوض المعقود عليه في الجانبين ( او ) قبل قبض ( البعض ) منه ( بطل العقد فيما لم يقبض ) سواء كان الكل او البعض لان القبض شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ولا يضسر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا الى منزل احدهما مصطحبين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس كقبض موكله ولومات احدهما قبل القبض فسد العقد ( والدراهم والدنانير تتعين بالتعين في العقد ) لانها عوض مشاراليه في العقد فوجب ان تتعين كسائر الاعراض ( فلا تبدل ) بل يلزمه تسليمها اذا طولب بها لوقوع العقد على عينها ( فان وجدها مغصوبة بطل ) العقد كالبيع اذا ظهر مستحقا وان تلفت قبل القبض ففسد ما لم ياتح لزوم او عد ( و ) ان وجدها ( معيبة من جنسها ) كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة ( امسك ) بلا ارض ان تعاقدا على مثلين كدرهم فضة بمثله والا فله اخذه في المجلس وكذا بعده من غير الجنس ( اورد ) العقد للعب وان وجدها معيبة من غير جنسها كما لو وجد الدراهم نحاسا بطل العقد لانه باع غير ماسى له ( ويحرم الربا بين المسلم والحربي ) بان ياخذ المسلم زيادة من الحربي لعموم ما تقدم من الادلة ( و ) يحرم الربا بين المسلمين مطلقا بدار اسلام او حرب ( لما تقدم الا بين سيد ورقيقه واذا كان له على آخر دنانير فقضاه دراهم شيئا فشيئا فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وان لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد فصارفه بها وقت المحاسبة لم يجز لانه بيع دين بدين وان قبض احدهما من الاخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح ﴿ باب بيع الاصول والتجار ﴾ الاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

الدور والارض والشجر والثمار جميع ثمر كحل وجبال وواحد الثمر ثمة  
( اذا باع دارا ) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها ( شمل )  
العقد ( ارضها ) اى اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كسواد العراق  
فلا ( و ) شمل بناها وسقفها ) لانها داخلان فى معنى الدار ( و ) شمل  
( الباب المنسوب ) وحلقته ( والسلم والرف السلمين والحائبة المدفونة )  
والرحى المنصوبة لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان وكذا المعدن الجامد  
وما فيها من شجر وعرش ( دون ما هو مودع فيها من كنز ) وهو  
المال المدفون ( وحجر ) مدفون ( ومنفصل منها كحل ودلو وبكرة وقفل  
وفرش ومفتاح ) ومعدن جار وماء نبع وحجر رعى فوقانى لانه غير متصل  
بها واللفظ لا يتاوله ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة او المعصرة دخل  
الفوقانى كالتحتانى ( وان باع ارضا ) او وهبها او وقفها او رهنها او اقر او وصى بها  
( ولو لم يزل بمقوقها شمل ) العقد ( غرسها وبناها ) لانها من حقوقها  
وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط ( وان كان  
فيها زرع ) لا يحصد الا مرة ( كبر وشعر فلبائع ) ونحوه ( مبقى ) الى اول  
وقت اخذه بلا اجرة مالم يشترطه مشتر ( وان كان ) الزرع ( يجز )  
مرارا كرتبة وبقول ( او يلقط مرارا ) كقنا وباذنجان وكذا نحو ورد  
( فاصوله للشترى ) لانها تراء للبقا فهى كالشجر ( والحزة واللقة الطاهراتان  
عند البيع للبائع ) وكذا زهر تقح لانه كالثمر المؤبر وعلى البائع قطعها  
فى الحال ( واذا اشترط ذلك صح ) الشرط وكان له كالثمر المؤبر اذا اشترطه  
مشتري الشجر ويثبت الخيار لمشتري دخول ما ليس له من زرع وثمر  
كما لو جهل وجودها ولا يشمل بيع قرية مزارعها بلا نص او قرينة  
﴿ فصل ومن باع ﴾ او وهب او رهن ( بخلا تشقق طلعه ) ولو لم  
يؤبر فالثمر ( لبائع مبقى الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر ) ونحوه لقوله  
عليه السلام من ابتاع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذى باعها الا ان يشترط  
المبتاع متفق عليه والتاثير التلقح وانما نص عليه والحكم منوط بالتشقق  
للازمته له غالبا وكذا لو صالح بالنخل او جعله اجرة او صداقا او عوض  
خلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيها ابرت او لم تؤبر كفسخ لبيب  
ونحوه ( وكذلك ) اى كالنخل ( شجر العنب والتوت والرمان وغيره ) كجبن  
من كل شجر لا قشر على ثمرته فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه

(و) كذا ( ما ظهر من نوره كالشمس والتفاح وما خرج من اكمامه )  
 جمع كم وهو الغلاف ( كالورد ) والبنفسج ( والقطن ) الذى يحمل فى كل  
 سنة لان ذلك كله بمثابة تشقق الطلع ( وما قبل ذلك ) اى قبل التشقق  
 فى الطلع والظهور فى نحو العنب والتوت والشمش والخروج من الاكام  
 فى نحو الورد والقطن ( والورق فليشت ) ونحوه لمفهوم الحديث السابق  
 فى النخل وما عداه فالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من  
 نوع واحد فهو لباع وغيره لمشترا الا فى شجرة فالكل لباع ونحوه ولكل  
 السقي لمصلحة ولو تضرر الآخر ( ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه ) لانه  
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى الباع والمبتاع  
 متفق عليه والنهى يقتضى الفساد ( ولا ) يباع ( زرع قبل اشتداد حبه )  
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 النخل حتى تزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويامن العاهة نهى الباع  
 والمشتري ( ولا ) تباع ( رطبة وبقل ولا قنأ ونحوه كباذنجان دون  
 الاصل ) اى منفردة عن اصولها لان ما فى الارض مستور مغيب وما  
 يحدث منه معدوم فلم يجوز بيعه كالذى يحدث من الثمرة فان ابيع الثمر قبل  
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ابيعا لمالك اصلهما او  
 ابيع قنأ ونحوه مع اصله صح البيع لان الثمر اذا ابيع مع الشجر والزرع  
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعا فى البيع فلم يضر احتمال الغرر واذا ابيعا  
 لمالك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال ( الا ) اذا باع الثمرة  
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه ( بشرط القطع فى الحال )  
 فيصح ان انتفع بهما لان المنع من البيع لخوف التلف وحدوث العاهة  
 وهذا مامون فيما يقطع ( او ) الا اذا باع الرطبة والبقول ( حزة ) موجودة  
 ( خفة ) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر ( او ) الا اذا باع القنأ  
 ونحوها ( لقطعة ) موجودة لما تقدم وما لم يخلق لم يجوز بيعه ( والحصاد )  
 لزرع والجذاذ لثمر ( واللقاط ) لقنأ ونحوها ( على المشتري ) لانه نقل  
 للملكه وتفرغ ملك الباع عنه فهو كنقل الطعام ( وان باعه ) اى الثمر قبل  
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او القنأ ونحوه ( مطلقا ) اى من  
 غير ذكر قطع ولا تبقية لم يصح البيع لما تقدم ( او ) باعه ذك ( بشرط البقا )  
 لم يصح البيع لما تقدم ( او اشترى ثمر لم يبا ) صلاحه بشرط القطع وتركه



حتى بدا ) صلاحه بطل البيع بزيادة ليلا يجعل ذلك ذريعة الى شرا الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع اخضر بيع بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد جبه ( او ) اشترى ( جزة ) ظاهرة من بقل او رطبة ( او ) اشترى ( لقطة ) ظاهرة من قنّ ونحوها ثم تركها ( فثنا ) بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنّ بغير شرط القطع ( او اشترى ما بدا صلاحه ) من ثمر ( وحصل ) معه ( آخر واستبها ) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطحا ولا يبطل البيع لان المبيع اختلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه والتي قبلها اتخاذ حيلة على شرا الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم ( او ) اشترى رطبا ( عرية ) وتقدمت صورتها في الربا فتركها ( فآثرت ) اى صارت تمرا ( بطل ) البيع لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا آثرتنا عدم الحاجة سوا كان الترك لعذر او لا ( والكل ) اى الثمرة وما حدث معها على ما سبق ( للبائع ) لفساد البيع ( واذا بدا ) اى ظهر ( ما له صلاح في الثمرة او اشتد الحب جاز بيعه ) اى بيع ما ذكر من الثمرة والحب ( مطلقا ) اى من غير شرط ( و ) جاز بيعه ( بشرط التبقية ) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لا من العاهة يبدو الصلاح ( وللمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ ) وله قطعه في الحال وله بيعه قبل جذه ( ويلزم البائع سقيه ) بسقى الشجر الذى هو عليها ( ان احتاج الى ذلك ) اى الى السقى وكذا لو لم يحتج اليه لانه يجب عليه تسليمه كاملا فلزمه سقيه ( وان تضرر الاصل ) بالسقى ويحبر ان ابا بخلاف ما اذا باع الاصل وعليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته ( وان تلفت ) ثرة ابيعت بعد بدو صلاحها دون اصلها قبل اوان جذها ( باقة سماوية ) وهى ما لاصنع لادى فيها كالريح والحر والعطش ( رجع ) ولو بعد القبض ( على البائع ) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوايج رواء مسلم ولان التحلية فى ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا يضبط فان على المشتري ( وان اتلفه ) اى الثمر المبيع على ما تقدم ( ادى ) ولو البائع ( خير مشتر بن فسح ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن ( والا مضا ) اى البقا على البيع ( ومطالبة المتلف ) بالبدل ( وصلاح بعض )

ثمرة ( الشجرة صلاح لها واساير النوع الذى فى البستان ) لان اعتبار  
 الصلاح فى الجميع يشق ( وبدو الصلاح فى ثمر النخل ان تحمر او تصفر )  
 لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو قيل لانس وما زهوها  
 قال تمحمار او تصفار ( وفى العنب ان يتموه حلوا ) لقول انس نهى النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود رواه احمد ورواته ثقات  
 قاله فى المبدع ( وفى بقية الثمرات ) كالنخاع والبطيخ ان ( يبدو فيه انضج  
 ويطيب اكله ) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب  
 متفق عليه والصلاح فى نحو قنا ان يوكل عادة وفى حب ان يشتد  
 او يبيض ( ومن باع عبدا ) او امة ( له مال فماله لبايه الا ان يشترطه  
 المشتري ) لحديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال فماله لبايه الا ان  
 يشترطه المتبايع رواه مسلم ( فان كان قصده ) اى المشتري ( المال ) الذى  
 مع العبد ( اشترط علمه ) اى العلم بالمال ( وسائر شروط البيع ) لانه  
 مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى ( والا ) يكن قصده المال  
 ( فلا ) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل  
 تبعا اشبه اساسات الحيطان وسواء كان مثل الثمن او فوقة او دونه واذا  
 شرط مال العبد ثم رده باقالة او غيرها رده معه ( وثياب الجمال ) التى  
 على العبد المبيع ( للبايع ) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة  
 العبد ( و ) ثياب لبس ( العادة للمشتري ) لجريان العادة بيعها معه  
 ويشمل بيع دابة كفرس لجاما ومقودا و نعلا ﴿ باب السلم ﴾  
 هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسى سما لتسليم راس  
 المال فى المجلس وسلفا لتقديته ( وهو ) شرعا ( عقد على موصوف )  
 ينضبط بالصفة ( فى الذمة ) فلا يصح فى عين كهذه الدار ( مؤجل )  
 باجل معلوم ( بئمن مقبوض بجاس العقد ) وهو جائز بالاجماع لقوله  
 عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم  
 الى اجل معلوم متفق عليه ( ويصح ) السلم ( بالفاظ البيع ) لانه بيع  
 حقيقة ( و ) بلفظ ( السلم والسلف ) لانها حقيقة فى اذها اسم  
 للبيع الذى همل ثمنه واجل ثمنه ( بشروط سبعة ) زائدة على شروط  
 البيع والجار متعلق يصح ( احدها انضباط صفاته ) التى يختلف الثمن  
 باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة ( بمكيل ) اى كميل من جوب  
 وثار وخل ودهن ولبن ونحوها ( وموزون ) من قطن وحرير وصوف  
 ونحاس وزبيق وشب وكبريت وشحم ولحم نى ولو مع عظمه ان عين  
 موضع قطع ( ومذروع ) من ثياب وخيوط ( واما الممدود المختلف  
 كالنواكه ) الممدودة كرمات فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر  
 ( و ) ك ( البقول ) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالحزم ( و ) ك ( الجلود )  
 لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف ( و ) ك ( الروس )  
 والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر ( و ) ك ( الاوانى المختلفة  
 الرؤس والاوساط كالقماقم والاسطال الضيقة الرؤس ) لاختلافها ( و )  
 ك ( الجواهر ) واللؤلؤ والعقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا  
 بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصاف ( و ) ك ( الحامل  
 من الحيوان ) كامة حامل لان الصفة لاتأتى على ذلك والولد مجهول  
 غير محقق وكذا لو اسلم في امة وولدها لدرة جمعها الصفة ( وكل  
 مغشوش ) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاغان  
 خالصة صح السلم فيها ويكون رأس المال غيرها ويصح السلم في فلوس  
 ويكون رأس المال عرضا ( وما يجمع اخلاطا ) مقصودة ( غير متميزة  
 كالغالب ) والد ( والمعاين ) التى يتداوى بها ( فلا يصح السلم فيه )  
 لعدم انضباطه ( ويصح ) السلم ( فى الحيوان ) ولو ادميا لحديث ابى رافع  
 ان النبى صلى الله عليه وسلم استساف من رجل بكرا رواه مسلم ( و )  
 يصح ايضا فى ( الثياب المنسوجة من نوعين ) كالكتان والقطن ونحوها  
 لان ضبطها ممكن وكذا نشاب ونبل مريشان وخفاف ورماع ( و )  
 يصح ايضا فى ( ما خلطه ) بكسر الخاء ( غير مقصود كالجين ) فيه المنفعة  
 ( وخل التمر ) فيه الماء ( والسكبين ) فيه الخل ( ونحوها ) كالشبرج  
 والخبز والعجين الشرط ( الثانى ذكر الجنس والنوع ) اى جنس  
 السلم فيه ونوعه ( وكل وصف يختلف به ) اى بسببه ( الثمن ) اختلافا  
 ( ظاهرا ) كونه وقدره وبلده ( وحدائنه وقدمه ) ولا يجب استقصاء  
 كل الصفات لانه قد يتعذر ولا ما لا يختلف به الثمن لعدم الاحتياج اليه  
 ( ولا يصح شرط ) المتعاقدين ( الاردى او الاجود ) لانه لا ينحصر اذ  
 ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه ( بل )

يصح شرط ( جيد وردى ) ويجزى ماصدق عليه انه جيد او ردى  
 فينزل الوصف على اقل درجة ( فان جاء ) المسلم اليه ( بما شرط ) للمسلم  
 لزمه اخذه ( او ) جاء : ( اجود منه ) اى من المسلم فيه ( من نوعه  
 ولو قبل محله ) اى حلوله ( ولا ضرر فى قبضه لزمه اخذه ) . لانه جاء  
 بما تناوله العقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ماوصف او بغير نوعه  
 من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله  
 وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده وامساكه مع الارش الشرط  
 ( الثالث ذكر قدره ) اى قدر المسلم فيه ( بكيل ) معهود فبا يكال ( او  
 وزن ) معهود فيما يوزن لحديث من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل  
 معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه ( او ذرع يعلم ) عند  
 العامة لانه اذا كان مجهولا تعذر الاستيفاء به عند التلف فيفوت العلم  
 بالمسلم فيه فان شرطا مكثالا غير معلوم بعينه او صنجة غير معلومة  
 بعينها لم يصح وان كان معلوما صح السلم دون التعيين ( وان اسلم  
 فى المكيل ) كالبر والشيرج ( وزنا او فى الموزون ) كالحديد  
 ( ككلا لم يصح ) السلم لانه قدره بغير ماهو مقدر به فلم يجز كما لو  
 اسلم فى المذروع وزنا ولا يصح فى فواكه معدودة كرمان وسفرجل  
 ولو وزنا الشرط ( الرابع ذكر اجل معلوم ) للحديث السابق ولان  
 الحلول يخرج به عن اسمه ومعناه ويعتبر ان يكون الاجل ( له وقع فى الثن )  
 عادة كشهري ( فلا يصح ) السلم ان اسلم ( حالا ) لما سبق ( ولا ) ان اسلم  
 الى اجل مجهول كـ ( الى الحصاد والجذاذ ) وقدم الحاج لانه يختلف فلم  
 يكن معلوما ( ولا ) يصح السلم ( الى ) اجل قريب كـ ( يوم ) ونحوه لانه  
 لا وقع له فى الثن ( الا ) ان يسلم ( فى شئ يأخذه منه كل يوم ) اجزا  
 معلومة ( كتخبز ولحم ونحوها ) من كل ما يصح السلم فيه اذ الحاجة داعية  
 الى ذلك فان قبض البعض وتعذر الباقي رجع بقسطه من الثن ولا يجعل  
 للباقي فضلا على المقبوض لتماثل اجزائه بل يقسط الثن عليهما بالسوية  
 الشرط ( الخامس ان يوجد ) المسلم فيه ( غالبا فى محله ) بكسر الحاء اى  
 وقت حلوله لوجوب تسليمه اذا فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كالسلم  
 والرطب الى الشتاء لم يصح ( و ) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى ( مكان الوفا )  
 غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثمرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

من محل بنى فلان او غنم او مثل هذا الثوب لانه لا يومن تلقه وانقطاعه  
 ( لا ) يعتبر وجود السلم فيه ( وقت العقد ) لانه ليس وقت وجوب التسليم  
 ( فان ) اسلم الى محل يوجد فيه غالباً ( تعذر ) المسلم فيه بان لم تحمل  
 الثمار تلك السنة ( او ) تعذر ( بعضه فله ) اى لرب السلم ( العبر ) الى  
 ان يوجد فيطالب به ( او فسخ ) العقد فى ( الكل ) ان تعذر الكل ( او )  
 فى ( البعض ) المتعذر ( وياخذ الثمن الموجود أو عوضه ) اى عوض الثمن  
 التالف لان العقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقياً  
 وعوضه ان كان تالفاً اى مثله ان كان مثلياً وقيته ان كان متقوماً هذا ان  
 فسخ فى الكل فان فسخ فى البعض فبقسطه الشرط ( السادس ) ان يقبض الثمن  
 تاماً ( لقوله عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف الحديث اى فليعط  
 قال الشافعى لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما اسلفه قبل ان يفارق  
 من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم ( ملاماً قدره ووصفه )  
 كالسلم فيه فلا يصح بصرة لايمان قدرها ولا بجوهر ونحوه مما لا ينضب  
 بالصفة ويكون القبض ( قبل التفرق ) من المجلس وكل ما لين حرم النساء  
 فيهما لا يجوز اسلام احدهما فى الآخر لان السلم من شرطه التأجيل ( وان  
 قبض البعض ) من الثمن فى المجلس ( ثم افتراقاً ) قبل قبض الباقي ( بطل  
 فيما عدا ) اى عدا المقبوض وصح فى المقبوض ولو جعل ديناً سلفاً لم يصح  
 وأمانة او عينا منصوبة او عارية يصح لانه فى معنى القبض ( وان اسلم )  
 ثمناً واحداً ( فى جنس ) كبر ( الى اجلين ) كرجب وشعبان مثلاً ( او  
 عكسه ) بان اسلم فى جنسين كبر وشعبان الى اجل كرجب مثلاً ( صح )  
 السلم ( ان بين ) قدر ( كل جنس وثمنه ) فى المسئلة الثانية بان  
 يقول اسلمت كدينارين احدهما فى اردب قمح صفته كذا واجله كذا  
 والثانى فى اردبين شعيراً صفته كذا والاجل كذا ( و ) صح ايضاً  
 ان بين ( قسط كل اجل ) فى المسئلة الاولى بان يقول اسلمت كدينارين  
 احدهما فى اردب قمح الى رجب والاخر فى اردب وربع مثلاً الى شعبان  
 فان لم يبين ما ذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين  
 مجهول الشرط ( السابع ) ان يسلم فى الذمة فلا يصح ( السلم ) ( فى عين )  
 كدار وشجرة لانها ربما تلفت قبل اوان تسليمها ( و ) لا يشترط ذكر  
 مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل ( يجب الوفا موضع العقد )

لان العقد يقتضى التسليم فى مكانه وله اخذه فى غيره ان رضى ولو قال خذه  
 واجرة حمله الى موضع الوفا لم يجز (ويصح شرطه) اى الوفا (فى غيره) اى  
 غير مكان العقد لانه بيع فصيح شرط الايضا فى غير مكانه كيوع الايمان وان  
 شرط الوفا موضع العقد كان تأكيدا (وان عقد) السلم (بر) ية (او بحر  
 شرطاه) اى مكان الوفا لزوما والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس  
 بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشترط تعيينه بالقول كالكيل ويقبل قول  
 المسلم اليه فى تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره  
 (قبل قبضه) لانه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضا (هبة)  
 لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا  
 على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اى على المسلم  
 فيه او راس ماله بعد فسخ (ولا اخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم  
 فى شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجودا او  
 معدوما والعوض مثله فى القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة فى السلم (ولا  
 يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اى بدين السلم رويت كراهيته عن على  
 وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناء من ثمنه عند تعذر الاستيفاء  
 من الغريم ولا يمكن استيفاء المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن  
 حذرا من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع  
 لمن هو عليه بشرط قبض عوضه فى المجلس وتصح هبة ككل دين  
 لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استتابة من عليه الحق للمستحق  
 باب القرض بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع  
 واصطلاحا دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو جائز بالاجماع (وهو  
 مندوب) لقوله عليه السلام فى حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض  
 مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقرض وليس من  
 المسئلة المكروهة لفعاله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض  
 (صح قرضه) مكيلا كان او موزونا او غيرها لانه عليه السلام استسلف  
 بكرا (الابن ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم يتقل ولا هو من المرافق  
 ويفضى الى ان يقترض جارية يطاوها ثم يردها ويشترط معرفة قدر القرض  
 ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف  
 وكلما ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فهبة (ويملك)

القرض ( يقبضه ) كالهبه ويتم بالقبول وله الشرا به من مقرضه ( فلا يلزم رد عينه ) للزومه بالقبض ( بل يثبت بدله في ذمته ) اى ذمة المقرض ( حالا ولو اجله ) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فنع الاجل فيه كالعصف قال الامام القرض حال وينبغي ان يفي بوعده ( فان رده المقرض ) اى رد القرض بعينه ( لزم ) المقرض ( قبوله ) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سوا تغير سعره او لا حيث لم يتعيب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة ( وان كانت ) الدراهم التى وقع القرض عليها ( مكسرة او ) كان القرض ( فلوسا فنع السلطان المعاملة بها ) اى بالدراهم المكسرة او الفلوس ( فله ) اى للمقرض ( القيمة وقت القرض ) لانه كالعيب فلا يلزمه قبولها وسوا كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المغشوشة اذا حرّمها السلطان ( ويرد ) المقرض ( المثل ) اى مثل ما اقترضه ( في المثليات ) لان المثل اقرب شها من القيمة فيجب رد مثل فلوس غلت او رخصت او كسدت فان اعوز اى المثل لزمته قيمته يوم اعوازه ( و ) رد ( القيمة في غيرها ) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيما يصح سلم فيه يوم قرضه ( فان اعوز ) اى تعذر ( المثل فالقيمة اذا ) اى وقت اعوازه لانها حينئذ تثبت في الذمة ( ويحرم ) اشتراط ( كل شرط جبرقعاً ) كان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه لانه عقد ارفاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة اخبره عن موضوعه ( وان بدا به ) اى بما فيه نفع كسكنى داره ( بلا شرط ) ولا مواطاة بعد الوفا جاز لا قبله ( او اعطاء اجود ) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم احسنكم قضا متفق عليه ( او ) اعطاء ( هدية بعد الوفا جاز ) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضاً في القرض ولا وسيلة اليه ( وان تبرع ) المقرض ( لمقرضه قبل وفائه بشئ لم تجر عاقبته به ) قبل القرض ( لم يجز الا ان ينوى ) المقرض ( مكافاته ) على ذلك الشئ ( او احتسابه من دينه ) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعا قال اذا اقترض احدكم قرضا فاهدى اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجة وفي سنده جهالة ( وان اقترضه اثنان فطالبه بها ببلد اخر لزمته ) الاثنان اى مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فلزمه ولان القيمة لا

تختلف فانتفى الضرر (و) تجب ( فيما لحمله مؤنة قيمته ) ببلد القرض لانه  
المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل فى البلد الاخر لانه لا يلزمه  
حمله اليه ( ان لم تكن ) قيمته ( ببلد القرض انقص ) صوابه اكثر فان كانت القيمة  
ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ  
قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحمله مع امن البلد والطريق واذا قال  
اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها فى مقابلة ما بذله من جابه ولو قال  
اضنى فيها ولك ذلك لم يحسن ٢ باب الرهن ٣ هو لغة الثبوت  
والدوام يقال ماء رهن اى راكد ونعمة راهنة اى دائمة وشرا توتقة  
دين بعين يمكن استيفاؤه منها او من ثمنها وهو جاز بالاجاع ولا يصح  
بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته  
وكون رهن جاز التصرف مالكا للرهن او ما ذونا له فيه و ( يصح )  
الرهن ( فى كل عين يجوز بيعها ) لان القصد منه الاستيثاق بالدين  
ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن عند تعذره من الراهن وهذا  
متحقق فى كل عين يجوز بيعها ( حتى المكاتب ) لانه يجوز بيعه ويمكن  
من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجز ثبت الرهن فيه  
وفى كسبه وان عتق بقى ماداء رهنه ولا يصح شرط منعه من التصرف  
والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه  
والا صح ويصح الرهن ( مع الحق ) بان يقول بعتك هذا بعشرة الى  
شهر ترهنتى بها عبدك هذا فيقول اشتريت منك ورهنته لان الحاجة  
داعية لجوازه اذا ( و ) يصح ( بعده ) اى بعد الحق بالاجاع ولا يجوز  
قبله لانه وثيقة بحق فلم يحز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويعتبر  
ان يكون ( بدين ثابت ) او ماله اليه حتى على عين مضمونة كمارية  
ومقبوض بمقد فاسد ونفع اجارة فى ذمة لاعلى دين كتابة او دية على  
حاقلة قبل الحلول ولا بهمة مبيع وثن واجرة معينين او نفع نحو دار  
معينة ( ويلزم ) الرهن بالقبض ( فى حق الراهن فقط ) لان الحظ فيه  
لغيره فلزم من جهته كالضمان فى حق الضامن ( ويصح رهن المشاع )  
لانه يجوز بيعه فى محل الحق ثم ان رضى الشريك والمرتهن بكونه فى  
يد احدهما او غيرها جاز وان اختلفا جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة  
( ويجوز رهن المبيع ) قبل قبضه ( غير المكمل والموزون ) والمذروع



والمعدود ( على ثمنه وغيره ) عند بآئعه وغيره لانه يصح بيعه بخلاف  
 المكيل ونحوه لانه لا يصح بيعه قبل قبضه فكذلك رهنه ( وما  
 لا يجوز بيعه ) كالوقف وام الولد ( لا يصح رهنه ) لعدم حصول  
 مقصود الرهن منه ( الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بد وصلاهما  
 بدون شرط القطع ) فيصح رهنهما مع انه لا يصح بيعهما بدونه  
 لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح  
 وبقتدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن  
 ويصح رهن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويختص المرتهن بما قابل  
 الرهن من الثمن ( ولا يلزم الرهن ) في حق الراهن ( الا بالقبض )  
 كقبض المبيع لقوله تعالى فرهه مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره  
 وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفاقا عليه والرهن قبل القبض صحيح  
 وليس بلازم قلل الراهن فسخته والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع  
 او عتق بطل ونحو اجارة او تدبير لا يبطل لانه لا يمنع من البيع  
 ( واستدامته ) اى القبض ( شرط ) في اللزوم للاية وكالاتدا ( فان  
 اخرجته ) المرتهن ( الى الراهن باختياره ) ولو كان نيابة عنه ( زال  
 لزومه ) لزوال استدامة القبض وبقي العقد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره  
 او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق ( فان رده ) اى رد الراهن  
 الرهن ( اليه ) اى الى المرتهن ( عاد لزومه اليه ) لانه اقبضه باختياره فلزم  
 كالاتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استعار شيئا لرهه جاز ولربه  
 الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بفكاهه مطلقا ومتى حل  
 الحق ولم يقضه فللمرتهن بيعه واستيفاء دينه منه ويرجع المعير بقيته او مثله  
 وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن ( ولا ينفذ  
 تصرف واحد منهما ) اى من الراهن والمرتهن ( فيه ) اى فى الرهن  
 المقبوض ( بغير اذن الاخر ) لانه يفوت على الاخر حقه فان لم يتفقا  
 على المنافع لم يجز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفاقا على الاجارة او الاعارة  
 جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيح ومداواة وفصد واتراخل على  
 مرهونة بل يمنع من قطع سلعة خطرة ( الا عتق الراهن ) المرهون ( فانه  
 يصح مع الاثم ) لانه مبنى على السراية والتغليب ( وتؤخذ قيمته ) حال  
 الاعناق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون ( رهنا

مكانه ) لأنها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الأمة بلا اذن المرتهن او اقر  
 بالعق وكذبه ( وغاء الرهن ) المتصل والمنفصل كالسمن وتعلم الصنعة والولد  
 والثمره والصوف ( وكسبه وارث الجناية عليه ملحق به ) اى بالرهن فيكون  
 رهنا معه ويباع معه لو فاء الدين اذا بيع ( وموته ) اى الرهن ( على  
 الراهن ) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يفلق الرهن من صاحبه الذى رهنته له غنمه وعليه غرمه رواه  
 الشافعى والدارقطنى وقال اسناده حسن متصل ( و ) على الراهن ايضاً  
 ( كفته ) ومونة تجهيزه بالمعروف لان ذلك تابع لمؤنته ( و ) عليه ايضاً اجرة  
 مخزنه ) ان كان مخزونا واجرة حفظه ( وهو امانة فى يد المرتهن ) للخبر  
 السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو ( ان تلف من غير عمد ) ولا فريط  
 ( منه ) اى من المرتهن ( فلا شئ عليه ) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده  
 كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن ( ولا يسقط بهلاكه ) اى الرهن ( شئ من دينه )  
 لانه كان ثابتاً فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكما لو دفع  
 اليه عبداً ليبيعه ويستوفى حقه من ثمنه فمات ( وان تلف بعضه ) اى الرهن ( فباقيه  
 رهن بجميع الدين ) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن ( ولا ينك  
 بعضه مع بقاء بعض الدين ) لما سبق سواء كان مما تمكن قسمته اولا وقبل  
 قول المرتهن فى التلف وان ادعاه بمحادث ظاهر كلف بينه بالمحادث وقبل قوله  
 فى التلف وعدم التفريط. ونحوه ( وتجوز الزيادة فيه ) اى فى الرهن  
 بان رهنه عبداً بمائة ثم رهنه عليها ثوباً لانه زيادة استيثاق ( دون ) الزيادة فى  
 ( دينه ) فاذا رهنه عبداً بمائة لم يصح جملة رهنا بخمسين مع المائة ولو كان  
 يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالمائة الاولى والمشغول لا يشغل ( وان  
 رهن ) واحد ( عند اثنين شيئاً ) على دين لهما ( فوفى احدهما ) انفك  
 فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد  
 منهما النصف منفرداً ثم ان طلب المقاسمة اوجب اليها ان كان الرهن مكيلاً  
 او موزوناً ( او رهناه شيئاً فاستوفى من احدهما انفك فى نصيبه ) لان  
 الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة  
 عقود ويصير كل ربع منه رهناً بمايتين وخمسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى  
 منه وبعضه رهن او كفيل ففما نواه فان اطلق صرفه الى ايهما شاء  
 ( ومتى حل الدين ) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به ( و ) ان

( امتنع من وفاه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل ) الذى تحت يده  
الرهن ( فى بيعه باعه ) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من  
الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً ( ووفقا الدين )  
لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شئ فلما لكة وان بقى منه شئ فعلى  
الراهن ( والا ) ياذن فى البيع ولم يوف ( اجبره الحاكم على وفاه او بيع  
الرهن ) لان هذا شان الحاكم فان امتنع حبسه او عذره حتى يفعل ( فان  
لم يفعل ) اى اصر على الامتناع او كان غايبا او تغيب ( باعه الحاكم ووفقا  
دينه ) لانه حق تعين عليه فقام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا  
بذن ربه او الحاكم فصل ويكون <sup>١</sup> الرهن عند من اتفقا عليه امانة  
فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جاز التصرف صح وقام قبضه مقام قبض  
المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير  
جمل الا باذن سيده وان شرط جعله بيد اثنين لم يشرد احدهما بحفظه  
وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد العدل الا ان  
يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما ( وان اذنا له فى البيع )  
اى بيع الرهن ( لم يبع الا بتقد البلد ) لان الحظ فيه لرواجه فان تعدد  
باع بجنس الدين فان عدم فبا ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا  
نقدتا تعين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع  
الامر للحاكم ويأمر ببيعه بتقد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن  
وافق قول احدهما او لا ( وان ) باع باذنهما و ( قبض الثمن قسلف فى  
يده ) من غير تقريظ ( فن ضمان الراهن ) لان الثمن فى يد العدل امانة  
فهو كالوكيل ( وان ادعى ) العدل ( دفع الثمن الى المرتهن فانكره ولا بينة )  
للعديل بدفعه للمرتهن ( ولم يكن ) الدفع ( بحضور الراهن ضمن ) العدل  
لانه فرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له فى قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع  
المرتهن على راحته ثم هو على العدل وان كان القضاء بينة لم يضمن لعدم  
تقريبه سواء كانت اليانة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه  
لا يعد مفراطا ( كوكيل ) فى قضاء الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم  
لانه فى معناه ( وان شرط ان لا يبيعه ) المرتهن ( اذا حل الدين ) ففاسد  
لانه شرط ينافى مقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفى الدين من ثمنه او لا  
يباع ما خيف تلفه ( او ) شرط ( ان جاء بحقه فى وقت كذا والا فالرهن له )

اى المرتهن بدينه ( لم يصح الشرط وحده ) لقوله عليه السلام لا يعلق  
 الرهن رواء الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح الرهن للخبر ( ويقبل قول  
 راهن في قدر الدين ) بان قال المرتهن هو رهن بالف وقال الراهن بل  
 بناية فقط ( و ) يقبل قوله ايضا في قدر ( الرهن ) فاذا قال المرتهن  
 رهنتى هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقوله لانه منكر  
 ( و ) يقبل قوله ايضا في ( رده ) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر  
 الراهن فقوله لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمنفعته فلم يقبل قوله  
 في الرد كالمستاجر ( و ) يقبل قوله ايضا في ( كونه عصيراً لا خيراً ) في  
 عقد شرط فيه بان قال بعثك كذا بكذا على ان ترهنتى هذا العصير وقبل  
 على ذلك واقضه له ثم قال المرتهن كان خيراً فلى فسخ البيع وقال الراهن  
 بل كان عصيراً فلا فسخ فقوله لان الاصل السلامة ( وان اقر ) الراهن  
 ( انه ) اى ان الرهن ( ملك غيره ) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقر له  
 اذا انفك الرهن ( او ) اقر ( انه ) اى ان الرهن ( حتى قبل ) اقرار  
 الراهن ( على نفسه ) لا على المرتهن ان كذبه لانه متهم في حقه وقول  
 الغير على غيره غير مقبول ( وحكم باقراره بعد فكه ) اى فك الرهن  
 بوفاء الدين او الابرار منه ( الا ان يصدقه المرتهن ) فيبطل الرهن لوجود  
 المقتضى السالم عن المعارض ويسلم للمقر له به ✽ فصل والمرتهن ان  
 يركب ✽ من الرهن ( ما يركب و ) ان ( يحلب ما يحلب بقدر نفقته )  
 متخرياً للعدل ( بلا اذن ) راهن لقوله عليه السلام الظاهر يركب بنفقته  
 اذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى  
 يركب ويشرب النفقة رواء البخارى وتسترضع الامة بقدر نفقتها وما عدا  
 ذلك من الرهن لا يانفع به الا باذن مالكة ( وان انفق على ) الحيوان  
 ( الرهن بغير اذن الراهن مع امكانه ) اى امكان استيذانه ( لم يرجع )  
 على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفرط حيث لم يستاذن  
 المالك مع قدرته عليه ( وان تعذر ) استيذانه وافق بنية الرجوع ( رجع )  
 على الراهن ( ولو لم يستاذن الحاكم ) لاحتياجه لحراسة حقه ( وكذا  
 ودیعة ) وعارية ( ودواب مستاجرة هرب ربا ) فله الرجوع اذا انفق على  
 ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالکها بالاقول مما انفق او نفقة المثل  
 ( ولو خرب الرهن ) ان كان داراً ( فعمره ) المرتهن ( بلا اذن ) الراهن

( رجع بالثمن فقط ) لانها ملكه لا بما يحفظ به مائة الدار واجرة الممرين لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان ينوب عنه فيها بخلاف نفقة الحيوان لحرمته في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال خبر سيده بين قدايه وبيعه وتسليمه الى ولى الجناية فيملكه فان فداءه فهو رهن بحاله وان باعه او سلمه في الجناية بطل الرهن وان لم يستغرق الارش قيمته بيع منه بقدره وباقيه رهن وان جنى عليه فالصم سيده فان اخذ الارش كان رهنا وان اقتص فعليه قيمة اقل العبدان الجاني والجاني عليه قيمة تكون رهنا مكانه <sup>ب</sup> باب الضمان <sup>ب</sup> ماخوذ من الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومعناه شرطا التزام ماوجب على غيره مع بقائه وما قد يجب ويصح بافظ ضمين وكفيل وقيل وحمل وزعيم وتحملت دينك او ضمته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة مفهومة من احرص و ( لا يصح ) الضمان ( الا من جاز التصرف ) لانه ايجاب مال فلا يصح من صغير ولا سفيه ولا يصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن ومكاتب باذن سيدها ويؤخذ مايبذ مكاتب وما ضمه قن من سيده ( ولرب الحق مطالبة من شاء منهما ) اى من المضمون والضامن ( في الحياة والموت ) لان الحق ثابت في ذمتهما فملك مطالبة من شاء منهما لحديث الزعيم غارم رواء ابو داود والترمذي وحسنه ( فان برت ذمة المضمون عنه ) من الدين المضمون ببراء او قضاء او حوالة ونحوها ( برت ذمة الضامن ) لانه تبع له ( لا عكسه ) فلا يبرأ المضمون ببراء الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراء التابع واذا تعدد الضامن لم يبرأ احدهم ببراء الآخر ويبرؤن ببراء المضمون عنه ( ولا تعتبر معرفة الضامن للمضمون عنه ولا ) معرفته للمضمون ( له ) لانه لا يعتبر رضاها فكذا معرفتهما ( بل ) يعتبر ( رضى الضامن ) لان الضمان تبرع بالتزام الحق فاعتبر له الرضى كال تبرع بالاعيان ( ويصح ضمان المجهول اذا آل الى العلم ) لقوله تعالى ولن جاء به حمل بعير وانا به غريم وهو غير معلوم لانه يختلف ( و ) يصح ايضا ضمان مايؤول الى الوجوب ك ( العواري والمنصوب والمقبوض بسوم ) ان ساومه وقطع عنه او ساومه فقط ليريه اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع ثمن فقير مضمون ( و ) يصح ضمان ( عهدة مبيع ) بان يضمن العن اذا

استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيبا او يضمن الثمن  
 للبائع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه  
 والفاظ ضمان العهدة ضمنت عهده او دركه ونحوهما ويصح ايضا ضمان  
 مايجب بان يضمن مايلزمه من دين او مايدانيه زيد لعمرو ونحوه  
 وللضامن ابطاله قبل وجوبه ( لاضمان الامانات ) كوديعة ومال شركة  
 وعين مؤجرة لانها غير مضعونة على صاحب اليد فكذا ضامنه ( بل )  
 يصح ضمان ( التعدى فيها ) اى فى الامانات لانها حينئذ تكون مضعونة  
 على من هى بيده كالمغصوب وان قضى الضامن الدين بنية الرجوع  
 رجوع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجبا غير نحو  
 زكاة **فصل** فى الكفالة وهى التزام رشيد احضار من عليه حق  
 مالى لربه وتنقذ بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به ( وتصح  
 الكفالة : ) بدين ( كل ) انسان عنده ( عين مضعونة ) كمارية ليردها او  
 بدلها ( و ) تصح ايضا ( بدين من عليه دين ) ولو جهله الكفيل لان  
 كلا منهما حق مالى فصحت الكفالة به كالضمان و ( لا ) تصح بدين من  
 عليه ( حد ) لله تعالى كالزنا او لادمى كالقذف لحديث عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده مرفوعا لا كفالة فى حد ( ولا ) بدين من عليه  
 ( قصاص ) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجاني ولا بزوجة وشاهد  
 ولا بمجهول او الى اجل مجهول وتصح اذا قدم الحاج فانا كفيل بزيد  
 شهرا ( ويثبت رضى الكفيل ) لانه لا يلزمه الحق ابتداء الا برضاه  
 ( لا ) رضى ( مكفول به ) او له كالضمان ( فان مات ) المكفول برى  
 الكفيل لان الحضور سقط عنه ( او تلفت العين بفعل الله تعالى ) قبل  
 المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل  
 ادمى فعلى المثل بدلها ولم يبرأ الكفيل ( او سلم ) المكفول ( نفسه  
 برى الكفيل ) لان الاصل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالى قضى المضمون  
 عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بحمل العقد وقد حل  
 الاجل اولا وبلا ضرر فى قبضه وليس ثم يد حائلة ظالمة وان تعذر احضار  
 المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه  
 ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله انسان فسله احدهما لم يبرأ  
 الاخر وان سلم نفسه برياً **باب** الحوالة **فصل** مشتقة من التحول

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتمتد باحتلك واتبعك  
بدينك على فلان ونحوه و ( لا تصح ) الحوالة ( الا على دين  
مستقر ) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وما ليس بمستقر عرضة  
للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او غن  
مبيع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة  
على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء ( ولا يعتبر استقرار  
المحال فيه ) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليمه بنفسه  
وحوائته تقوم مقام تسليمه ( ويشترط ) ايضا للحوالة ( اتفاق الدينين )  
اي قائلهما ( جنسا ) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عليه  
ذهب بفضة او عكسه لم يصح ( ووصفا ) كصحاح بصحاح او مضروبة بمثلها فان  
اختلفا لم يصح ( ووقتا ) اي حلولا او تاحيلا اجلا واحدا فلو كان احدهما  
حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم تصح  
( وقدر ) فلا يصح بخمسة على ستة لانها ارفاق كالقرض فلو جوزت مع  
الاختلاف لصار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها ( ولا يؤثر  
الفاضل ) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة  
على خمسة من عشرة صححت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احالة  
لربه ( واذا صح ) الحوالة بان اجتمعت شروطها ( نقل الحق الى ذمة  
المحال عليه وبرى المحيل ) بمجرد الحوالة فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل  
بمال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فلس او موت  
او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق او دونه في  
الصفة او تعجيله او تاحيله او عوضه جاز ( ويعتبر ) لصحة الحوالة ( رضاه )  
اي رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على  
المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف  
من الاثان والحبوب ونحوها و ( لا ) يعتبر ( رضى المحال عليه ) لان  
للمحيل ان يستوفي الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في  
القبض فلزم المحال عليه الدفع اليه ( ولا رضى المحتال ) ان احيل ( على  
ملى ) ويجبر على اتباعه لحديث ابي هريرة يرفعه مطل الغنى ظلم واذا اتبع  
احدكم على ملى فليتبع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملى فليحتل  
والملى القادر بماله وقوله وبذنه فماله القدرة على الوفا وقوله ان لا يكون

مماطلا وبدنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى ( وان كان )  
الحال عليه ( مفلسا ولم يكن ) المحتال ( رضى ) بالحوالة عليه ( رجع به ) اى  
بدينه على المحيل لان الفليس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع  
المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لتفريطه  
( ومن احيل بثمن مبيع ) بان احوال المشتري البائع به على من له عليه دين  
فبان البيع باطلا فلا حوالة ( او احيل به ) اى بالثمن ( عليه ) بان احوال  
البائع على المشتري مدينه بالثمن ( فبان البيع باطلا ) بان كان المبيع مستحقا  
او حرا او خمر ( فلا حوالة ) لظهور ان لاثن على المشتري لبطان البيع  
والحوالة فرع على لزوم الثمن ويبقى الحق على ما كان عليه اولا ( واذا  
فسخ البيع ) بتقابل او خيار عيب او نحوه ( لم تبطل ) الحوالة لان عقد  
البيع لم يرتفع فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة وللمشتري الرجوع على  
البائع لانه لما رد المعوض استحق الرجوع بالعوض ( ولهما ان يحجلا ) اى  
للبائع ان يحيل المشتري على من احواله المشتري عليه فى الصورة الاولى  
وللمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع فى الثانية واذا اختلفا فقال  
احاتك قال بل وكلتى او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا  
على احلتك او احلتك بدنى وادعى احدهما ارادة الوكالة صدق وان  
اتفقا على احلتك بدينك فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين  
فقال احلت فلما الغائب وانكر رب المال قبل قوله مع يمينه ويعمل بالينة  
باب الصلح <sup>بهم</sup> وهو لغة قطع المنازعة وشرعا معاقدة يتوصل بها  
الى اصلاح بين الخصامين والصلح فى الاموال قسمان على اقرار وهو  
المشار اليه بقوله ( اذا اقر له بدين او عين فاسقط ) عنه من الدين بعضه  
( او وهبه ) من العين ( البعض وترك الباقي ) اى لم يرى منه ولم يهبه  
( صح ) لان الانسان لا يمنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه  
لانه عليه السلام كلم غرما جابر ليضعوا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن  
بلفظ الصلح فان وقع بلفظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو  
هضم للحق ومحل ايضا ( ان لم يكن شرطا ) بان يقول بشرط ان تعطينى  
كذا او على ان تعطينى او تعوضنى كذا ويقبل على ذلك فلا يصح لانه  
يفضى الى المعاوضة فكانه ما عوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفى  
بعض النسخ ان لم يكن شرطا اى بشرط ومحل ايضا ان لا يمنعه حقه



بدونه والا بطل لانه اكل مال الغير بالباطل ( و ) محله ايضا ان لا يكون  
 ممن ( لا يصح تبرعه ) ككاتب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع  
 وهؤلاء لا يملكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا بينة لان استيفاء البعض  
 عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه ( وان وضع ) رب دين ( بعض )  
 الدين ( الحال واجل باقيه صح الاسقاط فقط ) لانه اسقط عن طيب نفسه  
 ولا مانع من صحته ولم يصح التاحيل لان الحال لا يتاجل وكذا لو صالحه عن  
 مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو ابراء من التحسين ووعد في الاخرى ما لم  
 يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم ( وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا )  
 لم يصح في غير الكتابة لانه يبذل القدر الذى يحطه عوضا عن تعجيل ما في  
 ذمته وبيع الحلول والتاحيل لا يجوز ( او بالعكس ) بان صالح عن الحال  
 ببعضه موجلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بلفظ البراء  
 ونحوه صح الاسقاط دون التاحيل وتقدم ( او اقرله بيت ) ادعاء ( فصالحه  
 على سكناء ) ولو مدة معينة كسنة ( او ) على ان ( يبني له فوقة غرفة )  
 او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او منفعة  
 وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجه وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا  
 وجوبه عليه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واخذ ما كان بيده من الدار لانه  
 اخذه بعقد فاسد ( او صالحا مكلفا لقر له بالعبودية ) اى باه مملوكه لم يصح ( او )  
 صالح ( امرأة لقر له بالزوجة بعوض لم يصح ) الصلح لان ذلك صلح يحل  
 حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز ( وان بذلاها )  
 اى دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجة عوضا ( له )  
 اى للمدعى ( صلحا عن دعواه صح ) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امرأته  
 بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يصح له اخذ العوض لانه اكل مال الغير  
 بالباطل ( وان قال اقرلى بدنى واعطيك منه كذا ففعل ) اى فاقر بالدين  
 ( صح الاقرار ) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره ( ولا ) يصح ( الصلح )  
 لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه  
 فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كالمو اعترف له بعين  
 او دين ففوضه عنه ما يجوز تعويضه صح فان كان بنقد عن نقده فصرف وان  
 كان بعرض فبيع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بلفظ صلح وما يودى معناه وان  
 كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بتزويج

نفسها صح و يكون صداقا وان صالح عما في الذمة بشئ في الذمة لم يجز  
التفرق قبل القبض لانه بيع دين بدين وان صالح عن دين بغير  
جنسه جاز مطلقا وبجنسه لا يجوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح  
عن مجهول تعذر علمه من دين او عين بمعلوم فان لم يتعذر علمه فكبراءه من مجهول  
﴿ فصل ﴾ القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله ( ومن  
ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو بمجهله ) اى يجهل ما ادعى  
به عليه ( ثم صالح ) عنه ( بمال ) حال او مؤجل ( صح ) الصلح لعموم  
قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل  
حراما رواه ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن  
ادعى عليه بوديعة او تفريط فيها او قرض فانكر وصالح على مال  
فهو جائز ذكره في الشرح وغيره ( وهو ) اى صلح الانكار ( لمدعى  
بيع ) لانه يعتقد عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده ( يرد معيه ) اى  
معيب ما اخذه من العوض ( ويفسخ الصلح ) كما لو اشترى شيئا فوجده  
معيبا ( ويؤخذ منه ) العوض ان كان شقصا ( بشفعة ) لانه بيع وان  
صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كمكر ( و ) الصلح ( للآخر ) المنكر  
( ابراء ) لانه دفع المال اقتداء لبينه وازالة للضرر عنه لاعوضا عن  
حق يعتقد ( فلا رد ) لما صالح عنه بعيب يجده فيه ( ولا شفعة ) فيه  
لاعتقاده انه ليس بمعوض ( وان كذب احدهما ) فى دعواه او انكاره  
وعلم بكذب نفسه ( لم يصح ) الصلح ( فى حقه باطنا ) لانه عالم بالحق  
قادر على ايصاله لمستحقه غير معتقد انه محق ( وما اخذه حرام ) عليه  
لانه اكل للمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم  
يرجع عليه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقليل وكثير  
( ولا يصح ) الصلح ( بمعوض عن حد سرقة وقذف ) او غيرها لانه  
ليس بمال ولا يؤول اليه ( ولا ) عن ( حق شفعة ) او خيار لانهما لم  
يشترطا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للتظرف فى الاحظ والشفعة لازالة  
الضرر بالشركة ( و ) لا عن ( ترك شهادة ) بحق او باطل ( وتسقط  
الشفعة ) اذا صالح عنها لرضاه بتركها ويرد العوض ( و ) كذا حكم  
( الحد ) والخيار وان صالحه على ان يحجرى على ارضه او سطحه ماء  
معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بمعوض مع بقاء ملكه فاجابة

والا فيسع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء  
 ممر في ملكه وموضع في حائط يحميه بابا او بقعة يحفرها يرباً وعلو بيت  
 يبنى عليه بنياناً موصوفاً ويصح فعله صلحاً ابداً او اجارة مدة معلومة  
 ( وان حصل غصن شجرته في هواء غيره ) الخاص به او المشترك ( او )  
 حصل غصن شجرته في ( قراره ) اى قرار غيره الخاص او المشترك  
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك ( ازاله ) وجوباً اما بقطعه او ليه الى  
 ناحية اخرى ( فان ابى ) مالك الغصن ازالته ( لواء ) مالك الهواء  
 ( ان امكن والا ) يمكن ( فله قطعه ) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه  
 ولا يقتدر الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان  
 اتلفه مالك الهواء مع امكان ليه ضخته وان صالحه على بقاء الغصن  
 بعوض لم يجوز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ونحوه صح جازاً وكذا  
 حكم عرق شجرة حصل في ارض غيره ( ويجوز في الدرب النافذ فتح  
 الابواب الاستطراق ) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجاوزين  
 و ( لا ) يجوز ( اخراج روشن ) على اطراف خشب او نحوه مدفونة  
 في الحائط ( و ) لا اخراج ( ساباط ) وهو المستوفى للطريق كله على  
 جدارين ( و ) لا اخراج ( دكة ) بفتح الدال وهى الدكان والمصطبة  
 بكسر الميم ( و ) لا اخراج ( ميزاب ) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن  
 امام او نائبه ولا ضرر لانه نائب المسلمين فجبرى مجرى انهم ( ولا  
 يضر ذلك ) اى لا يخرج روشننا ولا ساباط ولا دكة ولا ميزابا ( فى  
 ملك جار ودرب مشترك ) غير نافذ ( بلا اذن المستحق ) اى الجار او  
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى باسقاطه جاز ويجوز  
 نقل باب فى درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم  
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرم ان يحدث بملكه ما يضر بجاره  
 كحمام ورحى وتنور وله منعه كدق وسقى يتعدى وحرم ان يتصرف فى  
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه ( وليس  
 له وضع خشبة على حائط جاره ) او حائط مشترك ( الا عند الضرورة )  
 فيجوز ( اذا لم يمكنه التسقيف الا به ) ولا ضرر لحديث ابى هريرة  
 رفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة  
 مالى اراكم عنها معرضين والله لارمين بها بين اكتافكم متفق عليه

( وكذلك ) حايط ( المسجد وغيره ) كحائط نحو يتيم فيجوز لجاره وضع خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم ( واذا انهدم جدارها ) المشترك او سقفهما ( او خيف ضرره ) بسقوطه ( فطلب احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه ) ان امتنع لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وافق عليه وان بناء شريك شركة بنيت رجوع رجوع ( وكذا الهر والدولاب والقناة ) المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يمنع شريك من عمارة فان قفل فالماء على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة ويلزم الا على ستره تمنع مشاركة الاسفل فان استويا اشتركا <sup>في</sup> باب الحجر <sup>في</sup> وهو في اللغة التضيق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل حجرا وشرعا منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضرر بان حجر لحق الغير كعلى مفلس وحجر لحق نفسه كعلى نحو صغير ( ومن لم يقدر على وفاء شئ من دينه لم يطالب به وحرّم حبسه ) وملازمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فان ادعى العسرة ودينه عن عوض كتمن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر بالملاءة حبس ان لم يتم بينة تخبر باطن حاله وتسرع قبل حبس وبعده والا حلف وخلّى سبيله ( ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه ) لعدم الحاجة الى الحجر عليه ( وامر ) اى وجب على الحاكم امره ( بوقيه ) بطلب ضريمه لحديث مطل التقي ظلم ولا يترخص من سافر قبله ولغيره من اراد سفرا منعه من غير جهاد متعين حتى يوثق برهن يحرز او كفيل ملى<sup>١</sup> فان ابى ( القادر وفا الدين الحال ) حبس بطلب ربه ( ذلك لحديث لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه احمد وابو داود وغيرها قال الامام قال وكيع عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى عزره مرة بعد اخرى ( فان اصر ) على عدم قضاء الدين ( ولم يبع ماله باعه الحاكم وقضاء ) لقيامه مقامه ودفعاً لضرر رب الدين بالتأخير ( ولا يطلب ) مدين ( : ) دين ( مؤجل ) لانه لا يلزمه اداؤه قبل حلوله ولا يحجر عليه من اجله ( ومن ماله لا ينفى بما عليه ) من الدين ( حالا وجب ) على الحاكم ( الحجر عليه بسؤال غريمه ) كلهم ( او

بعضهم ) لحديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجج  
على معاذ وباع ماله رواء الحلال باسناده ( ويستحب اظهاره ) اى اظهار  
حجر الفلس وكذا السفة ليعلم الناس بحاله فلا يعاملوه الا على بصيرة  
( ولا ينفذ تصرفه ) اى المحجور عليه لنفس ( فى ماله ) الموجود  
والحادث بارت او غيره ( بعد الحجر ) بغير وصية او تدبير ( ولا اقراره  
عليه ) اى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجر  
عليه فصح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بغيره  
( ومن باعه او اقرضه شيئاً ) قبل الحجر ووجده باقياً بحاله ولم يأخذ  
شيئاً من ثمنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند  
انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابى هريرة وكذا لو  
اقرضه او باعه شيئاً ( بعده ) اى بعد الحجر عليه ( رجع فيه ) اذا  
وجده بعينه ( ان جهل حجره ) لانه معذور بجهل حاله ( والا )  
بجهل الحجر عليه ( فلا ) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع  
بثمن المبيع وبدل القرض اذا انفك حجره ( وان تصرف ) الفللس ( فى ذمته )  
بشرا او ضمان او نحوهما ( او اقر ) الفللس ( بدين او ) اقر : ( بخيانة  
توجب قودا او مالا صحيح ) تصرفه فى ذمته واقاراره بذلك لانه اهل للتصرف  
والحجر متعلق بما له لا بذمته ( ويطالب به ) اى بما لزمه من ثمن مبيع  
ونحوه وما اقر به ( بعد فك الحجر عنه ) لانه حق عليه وانما منعنا تعلقه  
بما له لحق الغرما فاذا استوفى فقد زال العارض ( ويبيع الحاكم ماله ) اى  
مال الفللس الذى ليس من جنس الدين بثمن مثله او أكثر ( ويقسم ثمنه )  
فوراً ( بقدر ديون غرمايه ) الحالة لان هذا هو جل المقصود من الحجر  
عليه وفى تأخير مطلق وهو ظلم لهم ( ولا يحل ) دين ( موجب بفسل )  
مدين لان الاجل حق للفللس فلا يسقط بفسله كساير حقوقه ( ولا )  
يحل مؤجل ايضاً ( بموت ) مدين ( ان وثق ورثته برهن ) يحرز ( او  
كفيل ملى ) باقل الامر من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق  
لميت فورث عنه كساير حقوقه فان لم يوثقوا حل لغاية الضرر ( وان ظهر  
غريم ) للفللس ( بعد القسمة ) لاله لم تنقض ( رجع على الغرماء بقسطه )  
لانه لو كان حاضراً شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على الفللس بقية وله  
صناعة اجبر على التكبس لوفائها كوقف وام ولد يستغنى عنهما ( ولا يفك

حجره الا حاكم ) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا به وان وفي ما عليه اتفك .  
 الحجر بلا حاكم لزوال موجهه ﴿ فصل ﴾ في المتجور عليه لحظه  
 ( ويحجر على السفية والصغير والمجنون لحظهم ) اذ المصلحة تعود عليهم  
 بخلاف المفلس والحجر عليهم عام في ذمهم ومالهم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح  
 تصرفهم قبل الاذن ( ومن اعطاهم ماله يباع او قرضا ) او ودعة ونحوها  
 ( رجع بعينه ) ان بقي لانه ماله ( وان ) تلف في ايديهم او ( اتلفوه  
 لم يضمنوا ) لانه سلطهم عليه برضاه علم بالحجر اولا لتفريطه ( ويلزمهم ارش  
 الجناية ) ان جنوا لانه لا تفريط من المجنى عليه والاتلاف يستوى فيه  
 الاهل وغيره ( و ) يلزمهم ايضا ( ضمان مال من لم يدفعه اليهم ) لانه  
 لا تفريط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره ( وان تم لصغير  
 خمس عشرة سنة ) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي  
 الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني  
 وعرضت عليه يوم الحندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني متفق عليه  
 ( او ثبت حول قبله شعر خشن ) حكم ببلوغه لان سعد ابن معاذ لما حكم  
 في بنى قريظة بقتلهم وسبى ذرارهم امر ان يكشف عن موترهم فن  
 انت فهو من المقاتلة ومن لم يثبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة متفق عليه  
 ( او انزل ) حكم ببلوغه لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم  
 فاستاذنوا ( او عقل مجنون ورشدا ) اى من بلغ وعقل ( او رشد سفية  
 زال حجرهم ) لزوال علته قال تعالى فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم  
 اموالهم ( بلا قضا ) حاكم لانه ثبت بغير حكمه فزال لزوال موجهه بغير  
 حكمه ( وتزيد الجارية ) على الذكر ( فى البلوغ بالحيض ) لقوله عليه  
 السلام لا يقبل الله صلاة حايض الا بخمار رواء الترمذى وحسنه ( وان  
 حملت ) الجارية ( حكم ببلوغها ) عند الحمل لانه دليل ازالها لان الله  
 تعالى اجرى العادة بمخلق الولد من ماها فاذا ولدت حكم ببلوغها من  
 ستة اشهر لانه اليقين ( ولا ينفك ) الحجر عنهم ( قبل شروطه ) السابقة  
 بحال ولو صار شيخا ( والرشد الصلاح فى المال ) لقول ابن عباس فى قوله  
 تعالى فان آنستم منهم رشدا اى اصلاحا فى اموالهم فعلى هذا يدفع اليه ماله  
 وان كان مفسداً لدينه ويؤنس رشده ( بان يتصرف مرارا فلا يغبن )

غنياً فاحشاً ( غالباً ولا يبذل ماله في حرام ) كخمر والأت لهو ( او في غير  
قاعدة ) كفاً ونفط لان من صرف ماله في ذلك عد سقيها ( ولا يدفع اليه )  
اي الى الصغير ( ماله حتى يختبر ) ليعلم رشده ( قبل بلوغه بما يليق به ) اقلوه  
تعالى وابتلوا اليتامى الاية والاختبار يختص بالمراهق الذي يعرف المعاملة  
والمصلحة ( وولهم ) اي ولي السفيه الذي بلغ سفيها واستمر والصغير  
والجنون ( حال الحجر الاب ) الرشيد العدل ولو ظاهراً لكمال شفقته  
( ثم وصيه ) لانه نائبه ولو بجعل وثم متبرع ( ثم الحاكم ) لان الولاية  
انقطعت من جهة الاب فتعينت للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد  
عليه ولا ينظر في ماله الا الحاكم كمن جن بعد بلوغ ورشد ( ولا يتصرف  
لاحدهم وليه الا بالاحظ ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي  
هي احسن والسفيه والجنون في معناه ( وتجر ) ولي المحجور عليه ( له مجانا )  
اي اذا اتجر ولي اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه  
غيره الا بقصد ولا يقصد الولي لنفسه ( وله دفع ماله ) لمن تجر فيه ( مضاربة بجره )  
معلوم ( من الربح ) للعامل لان عائشة ابضعت مال محمد بن ابي بكر رضى  
الله عنهم ولان الولي نائب عنه فيما فيه مصلته وله البيع نسيئاً والقرض  
برهن وايداعه وشراء العقار وبنائوه لمصلحة وشراء الاصححة لموسر وتركه  
في المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة ( ويأكل الولي  
الفقير من مال موليه ) لقوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف  
( الاقل من كفايته او اجرتة ) اي اجرة عمله لانه يستحق بأمله  
والحاجة جميعاً فلم يجز ان يأخذ الا ما وجد فيه ( مجانا ) فلا يلزمه عوضه  
اذا اسر لانه عوض عن عمله فهو فيه كالاجير والمضارب ( ويقبل قول  
ولي ) بيمينه ( والحاكم ) بغير يمين ( بعد فك الحجر في النفقة ) وقدرها ما لم  
يخالف عادة وعرفاً ولو قال انفقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم  
قول الصبي لان الاصل موافقته قاله في المبدع ( و ) يقبل قول الولي  
ايضاً في وجود ( الضرورة والغبطة ) اذا باع عقاره وادعاه ثم انكره  
( و ) يقبل قول الولي ايضاً في ( التلف ) وعدم التفريط لانه امين  
والاصل برأته ( و ) يقبل قوله ايضاً في ( دفع المال ) اليه بعد رشده  
لانه امين وان كان بجعل لم يقبل قوله في دفع المال لانه قبضه لفعه  
كالرهن ولولي ميز وسيده ان ياذن له في التجارة فينفك عنه الحجر في قدر

ما اذن له فيه ( وما استدان العبد لزم سيده ) اذاؤه ( ان اذن له ) في استدانته ببيع او قرض لانه غم الناس بمعاملته ( والا ) يكن استدان باذن سيده فما استدان ( في رقبته ) يخير سيده بين بيعه وفدايه بالاقل من قيمته او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها ( كاستيداعه ) اى اخذه وديعة فيتلفها ( وارش جنايته وقيمة متافه ) فيتعلق ذلك كله برقبته ويخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء ما كؤل واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف ولغير الماذون له الصدقة من قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره وللراة الصدقة من بيت زوجها بذلك ما لم تضطرب العادة او يكن بخيلا وتشك في رضاه ﴿ باب الوكالة ﴾ بفتح الواو وكسرهما التفويض تقول وكلت امرى الى الله اى فوضته اليه واصطلاحا استنابته جاز التصرف مثله فيما تدخله النيابة ( تصح ) الوكالة ( بكل قول يدل على الاذن ) كاقول كذا او اذنت لك في فعله ونحوه وتصح موقفة ومعلقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة ( ويصح القبول على الفور والتراخي ) بان يوكله في بيع شى فيبيعه بعد سنة او يبلغه انه وكله بعد شهر فيقول قات ( بكل قول او فعل دال عليه ) اى على القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان فعاهم وكان متراحيا عن توكيله اياهم قاله فى المبدع ويعتبر تعيين الوكيل ( ومن له التصرف فى شى ) لنفسه ( فله التوكيل ) فيه ( والتوكل فيه ) اى جاز ان يستتيب غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المفسدة والمراد فيما تدخله النيابة وباقى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فثايه اولى فلو وكله فى بيع ما سيملكه او طلاق من يتزوجها لم يصح ويصح توكيل امرأة فى طلاق نفسها وغيرها وان يتوكل واجد الطول فى قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى لفقر فى قبول زكاة وفى قبول نكاح اخته ونحوها لاجنبى ( ويصح التوكيل فى كل حق ادى من العقود ) لانه عليه السلام وكل عمرو بن الحميد فى الشراء وسائر العقود كالاجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها فى معناه ( والفسوخ ) كالحلح والاقالة ( والعق والطلاق ) لانه يجوز التوكيل فى الانشاء فجاز فى الازالة بطريق الاولى ( والرجعة وتملك المباحات من الصيد والحشيش ونحوه ) كاحياء الموات لانها تملك مال بسبب لامتعين عليه فجاز كالاتباع ( لاظهار ) لانه قول منكرو وزور ( واللعان والايان



والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادة والرضاع والالتقاط والاعتام والغصب والجنابة فلا تدخلها النيابة ( و ) تصح الوكالة ايضا ( في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات ) كتفرقة صدقة وزكاة ونذر وكفارة لانه عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج وعمره على ما سبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن ركعتا الطواف تتبع الحج ( و ) تصح في ( الحدود في اثباتها واستيفائها ) لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت فامر بها فرجمت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل وغيبته ( وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل فيه ) اذا كان يتولاه مثله ولم يعجزه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله ( الا ان يجعل اليه ) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح توكيل عبد باذن سيده ( والوكالة عقد جاز ) لانها من جهة الموكل اذن ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم فلكل واحد منهما فسخها ( وتبطل بفسخ احدها وموته ) وجنونه المطبق لان الوكالة تعتمد الحياة والعقل فاذا انتفيا انتفت صحتها واذا وكل في طلاق الزوجة ثم وطئها او في عتق العبد ثم كاتبه او دبره بطلت ( و ) تبطل ايضا ( بعزل الوكيل ) ولو قبل عمله لانه رفع عقد لا يقتصر الى رضی صاحبه فصح بغير عمله كالطلاق ولو باع او تصرف فادعى انه عزله قبله لم يقبل الا ببينة ( و ) تبطل ايضا ( بنحو لسفه ) لزوال اهلية التصرف لا بالنحو لفلس لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجب على الموكل وكانت في اعيان ماله بطلت لانقطاع تصرفه فيها ( ومن وكل في بيع او شراء لم يبع ولم يشتد من نفسه ) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فحملت الوكالة عليه ولانه تلحقه تهمة ( و ) لا من ( ولده ) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حقهم ويميل الى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصي ومضارب وشريك عنان ووجوه ( ولا يبيع ) الوكيل ( بعرض ولا نسئا ولا بغير نقد البلد ) لان عقد الوكالة لم يقضه فان كان في البلد نقدان باع باغلبهما رواجاً فان تساوى خير ( وان باع بدون ثمن المثل ) ان لم يقدر له

ثمن ( او ) باع ( بدون ما قدره له ) الموكل صح ( او اشترى له باكثر من ثمن المثل ) صح وضمن الزائد وان كان لم يقدر له ثمن ( او بما قدره له صح ) الشراء لان من صح منه ذلك بثمن مثله صح بغيره ( وضمن النقص في مسئلة البيع ( و ) ضمن ( الزيادة ) في مسئلة الشراء لانه مفطر والوصى وناظر الوقف كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين وان قال به بدرهم فباعه بدينار صح لانه زاده خيرا ( وان باع ) الوكيل ( بازيد ) بما قدره له الموكل صح ( او قال ) الموكل ( بيع بكذا موجلا فباع ) الوكيل ( به حالا ) صح ( او ) قال الموكل ( اشترى بكذا حالا فاشترا به موجلا ولا ضرر فيهما ) اى فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا ( صح ) لانه زاده خيراً فهو كما لو وكله في بيعه بعشرة فباعه باكثر منها ( والا فلا ) اى وان لم يبيع او يشتر بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال به بعشرة مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ الثمن في الحال او قال اشتره بعشرة حالة فاشتره باحد عشر مؤجلة او بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لمخالفته موكله وقدم في الفروع ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه في المنتهى والتتبع في مسئلة البيع وهو ظاهر المنتهى ايضا في مسئلة الشراء وقد سبق لك ان يبيع الوكيل باقص مما قدر له وشراءه باكثر منه صحيح ويضمن  $\text{✽}$  فصل وان اشترى  $\text{✽}$  الوكيل ( ما يعلم عيه لزمه ) اى لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله على بصيرة ( ان لم يرض ) به ( موكله ) فان رضيه كان له نيتة بالشراء وان اشتره بعين المال لم يصح ( فان جهل ) عيه ( رده ) لانه قايم مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى بالعيب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا فلا يسقط برضى غيره فان طلب البائع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم الوكيل ذلك وحقوق العقد كتسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب وضمن الدرك تتعلق بالموكل ( ووكيل البيع يسله ) اى يسل المبيع لان اطلاق الوكالة في البيع يقتضيه لانه من تمامه ( ولا يقبض ) الوكيل في البيع ( الثمن ) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل في البيع من لا يامنه على قبض الثمن ( بغير قرينة ) فان دلت القرينة على قبضه مثله توكله في بيع شئ في سوق غايب عن الموكل او موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

اذنا في قبضه فان تركه ضمنه لانه يعد مفرطا هذا المذهب عند الشنخين وقدم في التسقيج وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تعذر لم يلزم الوكيل شيء لانه ليس بمفرط لكونه لا يملك قبضه ( ويسلم وكيل المشتري الثمن ) لانه من تمته وحقوقه كتسليم المبيع ( فلو اخره ) اى اخر تسليم الثمن ( بلا عذر وتلف ) الثمن ( ضمنه ) لتعديه بالتأخير وليس لوكيل في بيع تقليبه على مشتر الا بحضرة والا ضمن ( وان وكله في بيع فاسد ) لم يصح ولم يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه ( ف ) لو ( باع ) الوكيل اذا بيعا ( صحيحا ) لم يصح لانه لم يوكل فيه ( او وكله في كل قليل وكثير ) لم يصح لانه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الضرر والضرب ( او ) وكله في ( شراء ماشاء او عينا بما شاء ولم يعين ) نوعا ونسبا ( لم يصح ) لانه يكثر فيه الضرر وان وكله في بيع ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من مالى ماشئت له بيع ماله كله ( والوكيل في الخصومة لا يقبض ) لان الاذن لم يتناوله نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض ( والعكس بالعكس ) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا ( و ) ان قال الموكل ( اقبض حقى من زيد ) ملكه من وكيله لانه قائم مقامه و ( لا يقبض من ورثته ) لانه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف ( الا ان يقول ) الموكل للوكيل اقبض حقى ( الذى قبله ) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقبضت قبض حقه مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا ( ولا ضمن وكيل ) في ( الايداع اذا ) اودع و ( لم يشهد ) وانكر المودع لعدم العائدة في الاشهاد لان المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وتقدم في الصمان فصل والوكيل امين لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط لانه نائب المالك في اليد والتصرف فلهلاك في يده كالهلاك في يد المالك ولو يجعل فان فرط او تسدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغير عذر ضمن ( ويقبل قوله ) اى الوكيل ( في نفية ) اى نفى التفريط ونحوه ( و ) في ( الهلاك مع يمينه ) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التلف بامر طاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة الدينة عليه ثم يقبل قوله

فيه وان وكله في شراء شيء واشتره واختلفا في قدر ثمنه قبل قول الوكيل  
وان اختلفا في رد العين او ثمنها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان  
كأن يجعل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في  
يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بتأخيريه ويقبل قول الوكيل فيما  
وكل فيه ( ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو ) بلا بينة ( لم  
يلزمه ) اى عمروا ( دفعه له ان صدقه ) لجواز ان ينكر زيد الوكالة فيستحق  
الرجوع عليه ( ولا ) يلزمه ( اليقين ان كذبه ) لانه لا يقضى عليه بالتوكل  
فلا فائدة في لزوم تحليفه ( فان دفعه ) عمرو ( فأنكر زيد الوكالة حلف )  
لاحتمال صدق الوكيل فيها ( وضمنه عمرو ) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه  
في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه  
وتائب بيده بلا تقريط ( وان كان المدفوع ) لمدعى الوكالة بغير بينة  
( ودية اخذها ) حيث وجدها لانها عين حقه ( فان تلت ضمن ايها  
شاء ) لان الدافع ضمنها بالدفع والقباض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع  
لم يرجع على القباض ان صدقه وان ضمن القباض لم يرجع على الدافع  
وكدعوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه  
لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفي العلم <sup>بباب</sup>  
الشركة <sup>بباب</sup> بوزن سرقة ونعمة وغرة ( وهى ) نوطان شركة املاك وهى  
( اجتماع في استحقاق كسبوت الملك في عقار او منفعة لاثنتين فاكتر ( او )  
شركة عقود وهى اجتماع في ( تصرف ) من بيع ونحوه ( وهى ) اى  
شركة العقود وهى المقصودة هنا ( انواع ) خمسة فاحدها ( شركة  
عنان ) سميت بذلك لتساوى الشريكين في المال والتصرف كالفارسين اذا  
سويا بين فرسهما وتساويا في السير وهى ( ان يشترك اثنان ) اى  
شخصان فاكتر مسلمين او احدهما ولا تكره مشاركة كتابي لا يلى التصرف  
( بمالهما المعلوم ) كل منهما الحاضرين ( ولو ) كان مال كل ( متعاونتا )  
بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة ( بمملا فيه بدينهما )  
او يعمل فيه احدهما ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان  
بدونه لم يصح وبقدره ابضاع وان اشتركا في مختلط بينهما شايما صح ان علما  
قدر ما لكل منهما ( فينفذ تصرف كل منهما فيما ) اى فى المالين ( بحكم  
الملك فى نصيبه و ) بحكم ( الوكالة فى نصيب شريكه ) ويقنى لفظ الشركة

عن اذن صريح في التصرف ( ويشترط ) لشركة الغنان والمضاربة ( ان يكون راس المال من النقدين المضرويين ) لانهما قيم الاموال وانما ان الساعات فلا تصح بعروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالنقدين ( ولو مغشوشين يسيرا ) كحبة فضة في دينار ذكره في المغنى والشرح لانه لا يمكن التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه ( و ) يشترط ايضا ( ان يشترطا لكل منها جزوا من الربح مشاعا معلوما ) كالثلث والرابع لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه كالمضاربة فان قالوا والربح ينشأ فهو بينهما نصفين ( فان لم يذكر الربح ) لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به ( او شرطا لاحدهما جزأ مجهولا ) لم تصح لان الجهالة تمنع تسليم الواجب ( او ) شرطا ( دراهم معلومة ) لم تصح لاحتمال ان لا يربحها او لا يربح غيرها ( او ) شرطا ( ربح احد الثوين ) او احدى السفرتين او ربح تجارة في شهر او عام بعينه ( لم تصح ) لانه قد يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو مخالف لموضوع الشركة ( وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة ) فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم ( والوضعية ) اى الحسran ( على قدر المال ) بالحساب سواء كانت لتلف او نقصان في الثمن او غير ذلك ( ولا يشترط خلط المالين ) لان القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط ( ولا ) يشترط ايضا ( كونهما من جنس واحد ) فيجوز ان اخرج احدهما دنائير والاخر دراهم فاذا اقتسما رجع كل بماله ثم اقتسما الفضل وما يشتره كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان تلف احد المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطالب بالدين ويخاصم فيه ويحيل ويحتال ويرد بالعيب ويفعل كلما هو من مصلحة تجارتها لا ان يكتب رقيا او يزوجه او يعتقه او يحابي او يقترض على الشركة الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتولى ما جرت العادة بتوليته من نشر ثوب وطيه واحرازه وقبض النقد ونحوه كغلق الدكان فان استاجر له فالاجرة عليه ﴿ فصل ﴾ النوع ( الثانى المضاربة ) من الضرب فى الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يضربون فى الارض يبتغون من فضل الله وتسمى قراضا ومعاملة وهى دفع مال معلوم ( لتجر )

اي ان يتجر ( به بعض ربحه ) اي بجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال  
 حذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال  
 والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لعبد احدهما  
 او لعبيهما صح وكان لسيداه وان شرطاه للعامل ولاجنبي معا ولو ولد  
 احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكاما عاملين والا لم  
 تصح المضاربة ( فان قال ) رب المال للعامل اتجر به ( والربح بيننا فقصان )  
 لانه اضافه اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقضى التسوية ( وان قال )  
 اتجر به ( ولي ) ثلاثة ارباعه او ثلثه ( او ) قال اتجر به و ( لك ثلاثة  
 ارباعه او ثلثه صح ) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه ( والباقي للآخر )  
 لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم  
 اللفظ ( وان اختلفا لمن ) الجزء ( المشروط ) فهو ( للعامل ) قليلا كان او  
 كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط  
 بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء  
 بعد الربح فقول مالك بيمينه ( وكذا مساقاة ومزارعة ) - ا- اختلفا في الجزء  
 المشروط او قدره لما تقدم ومضاربة كشركة عنان فيما تقدم وان فسدت  
 فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقنة ومعلقة ( ولا يضارب )  
 العامل ( بمال لاخر ان اضر الاول ولم يرض ) لانها تنعقد على الخط  
 والماء فلم يجوز له ان يفعل ما يمتعه وان لم يكن فيها ضرر على الاول او  
 اذن جاز ( فان فعل ) بان ضارب لاخر مع ضرر الاول بغير اذنه ( ردت  
 حصته ) من ربح الثانية ( في الشركة ) الاولى لانه استحق ذلك بالمنفعة  
 التي استحق بالعقد الاول ولا نفقة لعامل الا بشرط ( ولا يقسم ) الربح  
 ( مع بقاء العقد ) اي المضاربة ( الا باتفاقهما ) لان الحق لا يخرج عنهما  
 والربح وقاية لراس المال ( وان تلف راس المال او ) تلف ( بعضه ) قبل  
 التصرف افسخت فيه المضاربة كالتالف قبل القبض وان تلف ( بعد  
 التصرف ) جبر من الربح لانه دار في التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من  
 التصرفات المودية الى الربح ( او خسر ) في احدي سلعتين او سفرتين  
 ( جبر ) ذلك ( من الربح ) اي وجب جبر الحسران من الربح ولم يستحق  
 العامل شيئا الا بعد كمال راس المال لانها مضاربة واحدة ( قبل قسمته )  
 ناضيا ( او تنضيضه ) مع محاسبته فاذا احتسبا وعلم ما لهما لم يجبر الحسران

بعد ذلك مما قبله تنزيلا للتضيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وان افسخ  
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تنفيذه لزم العامل وتبطل  
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء  
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالغصب ويقبل  
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشتراه لنفسه  
او للمضاربة لانه امين والقول قول رب المال في عدم رده اليه  
فصل الثالث شركة الوجوه سميت بذلك لانهما يعملان فيها  
بوجهيهما اى جاهيهما والجاه والوجه واحد وهى ان يشتركا على ( ان يشتريا  
فى ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال (بجاهيهما فابجاه) فهو ( بينهما )  
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشتره او جنسه او وقته  
اولا فلو قال ما اشتريت من شئ فبيننا صح ( وكل واحد منهما وكيل  
صاحبه وكفيل عنه بالثمن ) لان مبناهما على الوكالة والكفالة ( والمالك  
بينهما على ما شرطاه ) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم ( والوضيعة  
على قدر ملكيهما ) كشركة العنان لانها فى معناها ( والريح على ما شرطاه )  
كالعنان وهما فى تصرف كشريكي عنان ( الرابع شركة الابدان ) وهى ( ان  
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما ) اى يشتركان فى كسبهما من صناعتهما  
فما رزق الله فهو بينهما ( فما قبله احدهما من عمل يلزمهما فعله ) وطلابلان  
به لان شركة الابدان لا تنعقد الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنائع  
كقصر مع خياط ولكل واحد منهما طاب الاجرة وللمستاجر دفعها الى  
احدهما ومن تلقت بيده بغير تفريط لم تضن ( وتصح ) شركة الابدان ( فى  
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات ) كالثمار الماخوذة من الحلال  
والمعادن والتلصص على دار الحرب لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله  
قال اشتركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجب انا وعمار بشئ وجاء سعد  
باسيرين قال احمد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم ( وان مرض احدهما  
فالكسب ) الذى عمله احدهما ( بينهما ) اخذ الامام بحديث سعد وكذا لو  
ترك العمل لغير عذر ( وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه ) لانهما دخلا  
على ان يعملوا فاذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد  
بما يقتضيه وللآخر الفسخ وان اشتركا على ان يحملوا على دابتيهما والاجرة  
بينهما صح وان اجرهما باعيانهما فلكل اجرة دابته وصح دفع دابة ونحوها

لمن يعمل عايها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الحامس شركة  
 المفاوضة) وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالى وبدنى  
 من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا وابتساعا فى الزمة  
 ومسافرة بالمال وارتهانا وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا فى كل  
 ما يثبت لهما وعليهما (والربح على ما شرطاه والوضيعة بقدر المال) لما  
 سبق فى العنان (فان ادخلا فيها كسباً او غرامة نادرين) كوجدان لقطة  
 او ركاز او ميراث او ارش جناية (او ما يلزم احدهما من ضمان غصب او  
 نحوه فسدت) لكثرة الغرر فيها ولانها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه  
 المقعد ﴿ باب المساقاة ﴾ من السقي لانه اهم امرها بالحجاز وهى دفع  
 شجر له ثمر مأكول ولو غير مغروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه  
 بجزء معلوم له من ثمره (نصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل  
 وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير بشرط  
 ما يخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر عامل النبي صلى  
 الله عليه وسلم اهل خير بالشرط ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ثم  
 اهلهم الى اليوم يطون الثاب او الربع ولا نصح على ما لا ثمر له كالخور  
 او له ثمر غير مأكول كالصنوبر والقرظ (و) نصح المساقاة ايضا (على) شجر  
 ذى (ثمرة موجودة) لم تكمل تنى بالعمل كالمزراعة على زرع نابت لانها  
 اذا جازت فى المعدوم مع كثرة الغرر فى الموجود وقلة الغرر اولى  
 (و) نصح ايضا (على شجر يفرسه) فى ارض رب الشجر (وبعمل عليه  
 حتى يمر) احتج الامام بمحدث خير ولان العوض والعمل معلومان فصحت  
 كالمساقاة على شجر مغروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق  
 بقوله نصح فلو شرطاً فى المساقاة الكل لاحدهما او اصعاً معلومة او ثمرة  
 شجرة معينة لم تصح وتصح المناصبة والمغارسة وهى دفع ارض وشجر لمن  
 يفرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اى عتد المساقاة والمغارسة  
 والمزراعة (عقد جاز) من الطرفين قياساً على المضاربة لانها عقد على  
 جزء من الثا فى المال فلا يفتقر الى ذكر مدة ولكل منهما فسخها متى شاء  
 (فان فسخ المالك قبل ظهور الثمرة فالعامل الاجرة) اى اجرة مثله لانه  
 منعه من اتمام عمله الذى يستحق به العوض (وان فسخها هو) اى فسخ  
 العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا شئ له) لانه رضى باسقاط حقه



وان افسخت بعد ظهور الثمرة فهي بينهما على ما شرطنا وبلزم العامل تمام العمل كالمضارب ( وبلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقي وزبار ) بكسر الزاي وهو قطع الاغصان الردية من الكرم ( وتلقح وتشميس واصلاح موضعه ) واصلاح ( طرق الماء وحصاد ونحوه ) كالة حرت وبقرة وتفریق زبل وقطع حشيش مضر وشجر يابس وحفظ ثمر على شجر الى ان يقسم ( وعلى رب المال ما يصلحه ) اى ما يحفظ الاصل ( كسد حايط واجراء الانهار ) وحفر الير ( والدولاب ونحوه ) كالتة التى تديره ودواه وشرى ما يلقح به وتحصيل ماء وزبل والحذاذ عايمها بقدر حصتها الا ان يشترطه على العامل والعامل فيها كالمضارب فيما يقبل ويرد وغير ذلك ﴿ فصل وتصح المزارعة ﴾ لحديث خير السابق وهى دفع ارض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه او حب مزروع ينمى بالعمل لمن يقوم عليه ( بجزء ) مشاع ( معلوم النسبة ) كالثالث او الربع ونحوه ( مما يخرج من الارض لربها ) اى لرب الارض ( او للعامل والباقي للآخر ) اى ان شرط الجزء المسمى لرب الارض فالباقي للعامل وان شرط للعامل فالباقي لرب الارض لانهما يستحقان ذلك فاذا عين نصيب احدهما منه لزم ان يكون الباقي للآخر ( ولا يشترط ) فى المزارعة والمغارسة ( كون البذر والغراس من رب الارض ) فيجوز ان يخرجها العامل فى قول عمر وابن مسعود وغيرها ونص عايمه فى رواية منها وصححه فى المعنى والشرح واختاره ابو محمد الجوزى والشيخ تقي الدين ( وعليه عمل الناس ) لان الاصل المعول عايمه فى المزارعة قصة خير ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان البذر على المسلمين وظاهر المذهب اشتراطه نص عليه فى رواية جماعة واختاره عامة الاصحاب وقدمه فى التقيح وتبعه المصنف فى الاقتناع وقطع به فى المنتهى وان شرط رب الارض ان ياخذ مثل بذره ويقتسم الباقي لم يصح وان كان فى الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على الشجر صح وكذا لو اجره الارض وساقاه على شجرها فيصح ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وتصح مساقاة ومزارعة بافظهما ولفظ المعاملة وما فى معنى ذلك ولفظ اجارة لانه مود للمعنى ونصح اجارة ارض بجزء مشاع مما يخرج منها فان لم ترع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى ﴿ باب الاجارة ﴾ مستقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثواب اجرا وهى عقد على منفعة

مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة في الذمة معلومة او عمل معلوم بعوض معلوم وتنقصد بلفظ الاجارة والكرا وما في معناها وبلفظ بيع ان لم يصف للعين و ( تصح ) الاجارة ( بثلاثة شروط ) احدها ( معرفة المنفعة ) لانها المعقود عاها فاشتراط العلم بها كالمبيع وتحصل المعرفة اما بالعرف ( كسكنى دار ) لانها لا تكرر الا لذلك فلا يعمل فيها حدادة ولا قصارة ولا يسكنها دابة ولا يجعلها مخزنا لطعام ويدخل ماء بئر تبعها وله اسكان ضيف وزائر ( و ) كـ ( خدمة ادمى ) فيخدم ما جرت به العادة من ليل ونهار وان استأجر حرة او امة صرف وجهه عن النظر ( و ) يصح استيجار ادمى لعمل معلوم كـ ( تعليم علم ) وخطاطة ثوب او قصارته او ليدل على طريق ونحوه لما في البحارى عن عائشة في حديث الهجرة واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا هو عبد الله بن ارقط وقيل بن اريقط كان كافرا . من بنى الديل هاديا خريتا والحريت الامر بالهداية واما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والته الشرط ( الثانى معرفة الاجرة ) بما تحصل به معرفة الثمن لحديث احمد عن ابى سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره فان اجره الدار بعمارتها او عوض معلوم وشرط عليه عمارتها خارجا عن الاجرة لم تصح ولو اجرها ببعين على ان ينفق المستأجر ما تحتاج اليه محتسبا به من الاجرة صح ( وتصح ) الاجارة ( فى الاجير والنظر بطعامهما وكسوتهما ) روى عن ابى بكر وعمر وابى موسى فى الاجير واما الظير فلقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويشترط لصحة العقد العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع ومعرفة العوض ( وان دخل حماما او سفينة ) بلا عقد ( او اعطى ثوبه قسارا او خياطا ) ليعمله ( بلا عقد صح باجرة العادة ) لان العرف الجارى بذلك يقوم مقام القول وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه او استعمل حالا ونحوه فله اجرة مثله ولو لم يكن له عادة باخذ الاجرة الشرط ( الثالث الاباحة فى ) دفع ( العين ) المقدور عليه المقصود كاجارة دار يجعلها مسجدا وشجر لتسرى ثياب او قعوده بظله ( فلا تصح ) الاجارة ( على نفع محرم كالزنا والزمر والغنا وجعل داره كنيسة اوليع الحرم )

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالتها والاجارة تنافيا وسواء شرط ذلك في العقد او لا اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير ليقظه للصلاة لانه غير مقدور عليه ولا شمع وطعام ليحمل به ويرده ولا ثوب يوضع على نعش ميت ذكره في المغنى والشرح ولا نحو تفاحة لشم ( وتصح اجارة حائط لوضع اطراف خشبه ) العلوم ( عليه ) لاجارة ذلك ( ولا تؤجر المرأة نفسها ) بعد عقد النكاح عليها ( بغير اذن زوجها ) لمصوت حق الزوج فصل ويشترط في العين المؤجرة خمسة شروط احدها ( معرفتها بروية او صفة ) ان اضبطت بالوصف وهذا قال ( في غير الدار ونحوها ) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من روينه لان الغرض يختلف بالصغر والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماد ومصرف الماء وكره احمد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه ( و ) الشرط الثاني ( ان يعقد على نفعها ) المستوفى ( دون اجزائها ) لان الاجارة هي بيع المنافع فلا تدخل الاجزاء فيها ( فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا الشمع ليشعله ) ولو اكرى شجرة ليشعل منها ويرد بقيتها وغن مذهب واجرة الباقي فهو فاسد ( ولا حيوان لياخذ لبنه ) او صوفه او شعره او وبره ( الا في الضئر ) فيحوز وتعدم ( ونفع البئر ) اى ماؤها المستنقع فيها ( وماء الارض يدخلان تبعا ) كخبر ناسخ وخیوط خیاط وكل كحال ومرهم طيب ونحوه ( و ) الشرط الثالث ( القدرة على التسليم ) كالبيع ( فلا تصح اجارة ) العبد ( الا بقى و ) الجمل ( الشارد ) والطير في الهواء ولا المعصوب ممن لا يقدر على احذه ولا اجارة المشاع مفردا لغير الشريك (٥) ولا يؤجر مسلم لدمى اخذمه وتصح لغيرها ( و ) الشرط الرابع ( اشتغال العين على المنفعة فلا تصح اجارة بئرية زمينة لحمل ولا ارض لا تلبث للزرع ) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين ( و ) الشرط الخامس ( ان تكون المنفعة مملوكة ) للمؤجر او ماذونا له فيها ( فلو نصرف فيما لا يملكه بغير اذن مالكه لم يصح كبعه ) ونحوه اجارة العين ( المؤجرة بعد قبضها اذا اجرها المستأجر ( لمن يقوم مقامه ) في الانساع او دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفيها نفسه وابنه ( لا باكر منه ضررا )

(٥) قوله لغير الشريك قال المغنى وعنه بلى وهو اطهر وعليه العمل اه

لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فبناؤه اولى وليس للمستعير ان يؤجر الا  
 باذن مالك والاجرة له ( وتصح اجارة الوقف ) لان منافعه مملوكة  
 للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر ( فان مات المؤجر فانتقل )  
 الوقف ( الى من بعده لم تفسخ ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم  
 تبطل بموته كالك المطلق ( والثاني حصته من الاجرة ) من حين موت  
 الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه  
 لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قاله في المبدع وان لم  
 تقبض فن مستأجر وقدم في انتقح انها تفسخ ان كان المؤجر الموقوف  
 عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان  
 اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنبيا لم تفسخ الاجارة بموته  
 ولا عزله وان اجر الولى اليتيم او ماله او السيد العبد ثم بلغ الصبي  
 ورشد وعق العبد او مات الولى او عزل لم تفسخ الاجارة الا ان  
 يؤجره مدة يعلم بلوغه او عتقه فيها فتفسخ من حينهما ( وان آجر الدار  
 ونحوها ) كالارض ( مدة ) معلومة ( ولو طويلة يغلب على الظن بقاء  
 العين فيها صح ) ولو طي عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والملك  
 لان المعتبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لو كمل  
 مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين  
 ولا يشترط ان تلى المدة المقدر فلو آجره سنة خمس في سنة اربع صح  
 ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها  
 عند وجوبه ( وان استأجرها ) اى العين ( لعمل كدابة لركوب الى  
 موضع معين او بقر لحراث ) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها  
 بالصلاية والرخاوة ( او دباس ذرع ) معين او موصوف لانها منفعة  
 مباحة مقصودة ( او ) استأجر ( من يده على طريق اشترط معرفة  
 ذلك ) العمل ( وضبطه بما لا يختلف ) لان العمل هو المقود عليه  
 فاشترط فيه العلم كالمبيع ( ولا تصح ) الاجارة ( على عمل يختص ان  
 يكون فاعله من اهل القرية ) اى مسلما كالنج والاذان وتعليم القرآن  
 لان من شرط هذه الافعال كونها قرينة الى الله تعالى فلم يجوز اخذ  
 الاجرة عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه ويجوز اخذ رزق على  
 ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحر اكل اجرة على

مشاركاً لانه يتقبل اعمالاً لجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشترون في دفعه كالحايك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن ( ما تالف فعليه ) كتحريق الثوب وغاطه في تفصيله روى عن عمر وعلى وشرج والحسن رضى الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف الخاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر او كان المستاجر على الاماع او لا ( ولا يضمن ) المشترك ( ما تالف من حرزه او بغير فعله ) لان العين في يده امانة كالودع ( ولا اجرة له ) فيما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على احرته فتلف ضمنه لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فازمه الضمان كالعاصب وان ضرب الدابة بقدر العادة لم يضمن ( وتجب الاجرة بالعقد ) كثنى وصادق وتكون حالة ( ان لم تؤجل ) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل ( وتستحق ) اى يملك الطلب بها ( بتسليم العمل الذى فى الذمة ) ولا يجب تسليمها قبله وان وجبت بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم المعوض كالصادق وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع عدم المانع او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت العمل فيبذل تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها ( ومن تسلم عينا باجاة فاسدة وقرغت المدة لزمه اجرة المثل ) لمدة بقائها في يده سكن او لم يسكن لان المنفعة تالت تحت يده بعوض لم يسلم للموخر فرجع الى قيمتها ❦ باب السبق ❦ هو تحريك الباء العوض الذى يسابق عليه وبسكونها المسابقة اى المجارة بين حيوان وغيره ( يصح ) اى يجوز السباق ( على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق ) جمع مزارق وهو الرمح القصير وكذا المناجيق ورمى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه السلام سابق عائشة رواه احمد وابو داود وصارح ركانة فصرعه رواه ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلا من الانصار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم ( ولا تصح ) اى لا تجوز المسابقة ( بعوض الا فى ابل وخيل وسهام ) لقوله عليه السلام لاسبق الا فى نصل او حنف او حافر رواه الخمسة عن ابى هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده

حسن قاله في المبدع ( ولا بد ) لصحة المسابقة ( من تعيين المركوبين )  
 لا الراكبين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذي يسابق عليه  
 ( و ) لا بد من ( اتحادها ) في النوع فلا تصح بين عربي وهجين ( و )  
 لا بد في المناضلة من تعيين ( الرماة ) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل  
 الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا ككون القوسين من نوع واحد  
 فلا تصح بين قوس عربية وفارسية ( و ) لا بد ايضا من تحديد ( المسافة )  
 بان يكون لابتدا عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر في المناضلة تحديد  
 مدى رمى ( بقدر مقتاد ) فلو جملا مسافة بعيدة تتعذر الاصابة في  
 مثلها غالبا وهو مازاد على ثلاث مائة ذراع لم يصح لان الغرض يفوت  
 بذلك ذكره في الشرح وغيره ( وهي ) اى المسابقة ( جمالة لكل واحد )  
 منهما ( فسحها ) لانهما عقد على ما لم يتحقق القدرة على تسليحه الا ان يظهر  
 الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه ( ونصح المناضلة ) اى المسابقة بالرعى من  
 الضل وهو السهم التام ( من معينين ) سواء كانا اثنين او جماعتين لان القصد  
 معرفة الحذق كما تقدم ( يحسنون الرعى ) لان من لا يحسنه وجوده كعدمه ويشترط  
 لها ايضا تعيين عدد الرعى والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطوله وعرضه وسمكه  
 وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا  
 الاخر بالثاني لفعل الصحابة رضى الله عنهم ﴿ باب العارية ﴾ تخفيف الاء  
 وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض ( وهي  
 اباحة نفع عين ) يحل الاستفاد بها ( تبقى بعد استيفائه ) ليردها على  
 مالكها وتنعقد بكل لفظ او فعل يدل عليها وشترط اهاية المعير للبرع  
 شرطا واهاية المستعير للبرع له وهي مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على  
 البر والقوى ( وتباح اعادة كل ذى نفع مباح ) كالدار والصد والدابة  
 والثوب ونحوها ( الا البضع ) لان الوطى لا يجوز الا في ساء او مائك  
 عين وكلاهما متنف ( و ) الا ( عبدا مسلما لكافر ) لانه لا يجوز به استخدام  
 ( و ) الا ( صيدا ونحوه ) كمنخيط ( لمحرم ) لقوله تعالى ولا تعاونوا على  
 الاثم والعدوان ( و ) الا ( امة شابة لغير امرأة او محرم ) لانه لا يؤمن  
 عليها ومحل ذلك ان خشي المحرم والاكره ففظ ولا لباس بشوها وكيرة  
 لا تشتهى ولا باعارتها لامرأة او ذى محرم لانه مامون عايتها وللمير الرجوع  
 متى شاء ما لم ياذن في شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينة

لحمل متاعه فلبس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اعاده حائطا  
ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه ( ولا اجرة لمن اعاد  
حائطا ) ثم رجع ( حتى يسقط ) لان بقائه بحكم العارية فوجب كونه بلا  
اجرة بخلاف من اعاد ارضا لزرع ثم رجع فيبقى الزرع باجرة المثل لحصاده  
جما بين الحامين ( ولا يرد ) الحطب ( ان سقط ) الحائط لهدم او غيره  
لان الاذن تناول الاول فلا يتعداه لغيره ( الا باذنه ) اى اذن صاحب  
الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح  
( وتضمن العارية ) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه  
السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تودي به رواه الخمسة وصححه الحاكم وروى عن  
ابن عباس وابى هريرة لكن المستعير من المستأجر او لكتب علم ونحوها  
موقوفة لا ضمان عليه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير ( فقيمتها  
يوم تلفت ) ان لم تكن مثلية والا فبثلها كما تضمن في الاتلاف ( ولو شرط  
نفي ضمانها ) لم يسقط لان كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه  
نحو ودیعة لاتصير مضمونة بالشرط وان تلفت مئى او اجزاؤها في  
انتفاع بمعروف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في  
الاتلاف وما اذن في اتلافه غير مضمون ( وعليه ) اى على المستعير  
( مؤنة ردها ) اى رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت  
حتى تودي به واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من  
وجب عليه الرد ( لا المؤجرة ) فلا يجب على المستأجر مؤنة ردها  
لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة  
والمعارة على المالك وللمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه  
( ولا يعيرها ) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يحجز ان يبيعها غيره  
كاباحة الطعام ( فان ) اعارها و ( تلفت عند الثاني استقرت عليه قيمتها )  
ان كانت متقومة سواء كان عالما بالحال او لا لان التلف حصل في يده  
( و ) استقر ( على معيرها اجرتها ) للمعير الاول ان لم يكن المستعير  
الثاني عالما بالحال والا استقرت عليه ايضا ( و ) للمالك ان ( يضمن ايها  
شاء ) من المعير لانه سلط على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل  
تحت يده ( وان اركب ) دابته ( منقطعاً ) طلباً ( للثواب لم يضمن )  
لان يدر بها لم تزل عايتها كدفيته ووكيله ولو سلم شريكك شريكه الدابة

فتلفت بلا تفریط ولا تعد لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكمارية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ايعلفها ويقوم بمصالحها لم يضمن ( واذا قال ) المالك ( اجرتك ) و ( قال ) من هي بيده ( بل اعرتني او بالعكس ) فان قال اعرتك قال بل اجرتني فمقول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا ( عقب العقد ) اى قبل مضى مدة لها اجرة ( قبل قول مدعى الاعارة ) مع يمينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية ( و ) ان كان الاختلاف ( بعد مضى مدة ) لها اجرة فالمقول ( قول المالك ) مع يمينه لان الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ ( باجرة المثل ) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت ( وان قال ) الذى في يده العين ( اعرتني او قال آجرتني وقال ) المالك ( بل غصبتى ) فقول مالك كما لو اختلفا في ردها ( او قال ) المالك ( اعرتك ) و ( قال ) من هي بيده ( بل اجرتني والبهيمة تالفة ) فقول مالك لانها اختلفا في صفة القبض والاصل فيما يقبضه الانسان من مال غيره الضمان للآخر ويقبل قول الغارم في القيمة ( او اختلفا في رد فقول المالك ) لان المستعير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله في الرد وان قال اودعتى فقال غصبتى او قال اودعتك قال بل اعرتني صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانقاع ﴿ باب الغصب ﴾ مصدر غصب يقصب بكسر الصاد ( وهو ) لغة اخذ الشيء ظلماً واصطلاحاً ( الاستيلاء ) عرفاً ( على حق غيره ) مالا كان او اختصاصاً ( قهراً بغير حق ) فخرج بقيد القهر المسروق والمستهب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تاكولوا اموالكم بينكم بالباطل ( من عقار ) بفتح العين الضبعة والخل والارض قاله ابو السعادات ( ومنقول ) من اثاث وحيوان ولو ام ولد لكن لا تثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل داراً قهراً واخرج ربه فغاصب وان اخبره قهراً ولم يدخل او دخل مع حضور ربه وقوته فلا وان دخل قهراً ولم يخرجه فقد غصب ما استولى عليه وان لم يرد الغصب فلا وان دخلها قهراً في غيبة ربه فغاصب ولو كان فيها قماشه ذكره في المبدع ( وان غصب كلباً يقتى ) ككلب صيد وماشية وزرع ( او )



غصب (خمر ذمي) مستورة (ردها) لان الكلب يجوز الانتفاع به واقتناؤه وخمر الذمي يقر على شرها وهي مال عنده (ولا يلزم ان يرد جلد ميتة) غصب ولو بعد الديغ لانه لا يظهر بدنيغ وقال الحارثي يرده حيث قلنا يباح الانتفاع به في اليابسات قال في تصحيح الفروع وهو الصواب (واتلاف الثلاثة) اي الكلب والحمر الحرمه وجلد الميتة (هدر) سواء كان المتلف مسلماً او ذمياً لانه ليس لها عوض سرعى لانه لا يجوز بيعها (وان استولى على حر) كبير او صغير (لم يغتنه) لانه ليس بمال (وان استعمله كرها) فبايه اجرتة لانه استوى منافعها وهي مقومة (او حبسه) مدة لمثلها اجرة (فعليه اجرتة) لانه فوت منفعتها وهي مال يجوز اخذ العوض عنها وان منعه العمل من غير غصب او حبس لم يضمن منافعها (ويلزم) غاصبا (رد المصوب) ان كان بائناً وقد رد على رده لقوله عليه السلام لا ياخذ احدكم متاع اخيه لا لعباً ولا جاداً ومن اخذ عصى اخيه فليردها رواه ابو داود وان زاد لزمه رده زيادته متصلة كانت او منفصلة لانها من ثماء المصوب وهو للمالك فله رده كالاصل (وان غرم) على رد المصوب (اضعافه) لكونه بنى عليه او بعد ونحوه (وان بنى في الارض) المصوبة (او غرس لزمه القلع) اذا طالبه المالك بذلك لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق (و) لزمه (ارش نقصها) اي نقص الارض (وتسويتها) لانه ضرر حصل بذله (والاجرة) اي اجرة مثاها الى وقت التسليم وان بذل ردها قيمة الغراس والبناء لئلا يملكه لم يلزم الغاصب قبوله وله قاعهما وان زرعا وردها به. اخذ الزرع فهو للغاصب وعليه اجرتها وان كان الزرع قائماً فيها خير ردها بين تركه الى الحصاد باجرة مثله وبين اخذه بنفقته وهي مثل بذره وعرض لواحقه (ولو غصب جارحاً او عبداً او فرساً فحصل بذلك) الجارح او العبد او الفرس (صيد فللمالك) اي مالك الجارح ونحوه لانه بسبب ملكته فكان له وكذا لو غصب شبكة او شركاً او فخاوصاد به ولا اجرة لذلك وكذا لو كسب العبد بخلاف ما لو غصب منجلاً وقطع به شجراً او حشيشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو كالجل يربط به (وان ضرب المصنوع) المصنوع (وانسج الغزل وقصر الثوب او صبغه ونجس الحشبة) باياً ونحوه او صار الحب زرعاً (صارت البيضة فرخاً و) صار (البوي غرساً رده وارش نقصه) ان نقص (ولا

شئ للغاصب ( نظير عمله ولو زاد به المصوب لانه تبرع في ملك غيره  
 ولما لا اجباره على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودرهم  
 ونحوها ( ويلزمه ) اي الغاصب ( ضمان نقصه ) اي المصوب ولو بنات  
 حلية امرد فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضمنه باكثر الامرين  
 ما نقص من قيمته وارش الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد  
 فوجب ان يضمهما باكثرهما ( وان خصى الرقيق رده مع قيمته ) لان  
 الحصتين يجب فيهما كمال القيمة كما يجب فيهما كمال الدية من الحر وكذا  
 لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او انقه ( وما نقص بسعر لم  
 يضمن ) لانه رد العين بحالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شئ  
 ( ولا ) يضمن نقصاً حصل ( بمرض ) اذا ( عاد ) الى حاله ( ببريه ) من  
 المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو انتقل عنه ثم عاد فان رد المصوب  
 معيماً وزال عيبه في يد مالكة وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه  
 استقر ضمانه برد المصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك ( وان  
 عاد ) النقص ( بتعليم صنعة ) كما لو غصب عبداً سميناً قيمته مائة فهزل  
 فصار يساوي تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة ( ضمن النقص )  
 لان الزيادة الثانية غير الاولى ( وان تعلم ) صنعة زادت بها قيمته عند  
 الغاصب ( او سمن ) عنده ( فزادت قيمته ثم نسي ) الصنعة ( او هزل  
 فنقصت ) قيمته ( ضمن الزيادة ) لانها زيادة في نفس المصوب فلزم  
 الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل و ( كما لو عادت من غير  
 جنس الاول ) بان غصب عبداً فسمن وصار يساوي مائة ثم هزل فصار  
 يساوي تسعين فتعلم صنعة فصار يساوي مائة ضمن نقص الهزال لان  
 الزيادة الثانية غير الاولى ( و ) ان كانت الزيادة الثانية ( من جنسها )  
 اي جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل  
 صنعة ( لا يضمن ) لان ما ذهب عاد فهو كما لو مرض ثم برى ( الا  
 اكثرها ) يعني اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن  
 الفضل بينهما لفواته وعدم عوده وان جنى المصوب فعلى غاصبه ارش  
 جنايته ✽ فصل وان خلط ✽ المصوب بما يتميز كخطة بشعير  
 وقر بزيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه و ( بما لا يتميز  
 كزيت او خنطة بمثلها ) لزمه مثله منه لانه مثلي فوجب مثل مكيله وبدونه

او خير منه او بغير جنسه كزيت بشيرج فهما شريكان بقدر ملكيهما  
 فيباع ويعطى كل واحد قدر حصته وان نقص المصوب عن قيمته منفردا  
 ضمنه الغاصب ( او صبغ ) الغاصب ( الثوب اولت سويقا ) مغمصوبا  
 ( بدهن ) من زيت او نحوه ( او عكسه ) بان عصب دهنًا ولت به سويقا  
 ( ولم تنقص القيمة ) اى قيمة المغمصوب ( ولم تزد فهما شريكان بقدر  
 مالهما فيه ) لان اجتماع المالكين يقتضى الاشتراك فيباع ويوزع الثمن  
 على القيتين ( وان نقصت القيمة ) فى المغمصوب ( ضمنها ) الغاصب لتعديه  
 ( وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه ) اى لصاحب الملك الذى زادت  
 قيمته بها لانها تبع للاصل ( ولا يجبر من ابى قلع الصبغ ) اذا طلبه صاحبه  
 وان وهب الصبغ لملك الثوب لزمه قبوله ( ولو قلع غرس المشتري او  
 بناؤه لاستحقاق الارض ) اى لخروج الارض مستحقة للغير ( رجع )  
 الفارس او البانى اذا لم يعلم بالحال ( على بائعها ) له ( بالغرامة ) لانه غره  
 واوهمه انها ملكه ببيعها له ( وان اطعمه ) الغاصب ( لعالم بغصبه فالضمان عايه  
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تقرير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه  
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل ( وعكسه بعكسه ) فان اطعمه لغير عالم فقرار  
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل ( وان اطعمه ) الغاصب ( للمالكه او وهبه )  
 للمالكه ( او اودعه ) للمالكه ( او اجره اياه لم يبرا ) الغاصب ( الا ان يعلم المالك  
 انه ملكه فبرا الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا  
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته ( ويبرا ) الغاصب ( باعارته )  
 المغمصوب للمالكه من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على  
 انه مضمون عايه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان  
 علم الثانى فقرار الضمان عليه والا فلى الاول الا ما دخل الثانى على  
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه ( وما تلف ) او اتلف من مغمصوب  
 ( او تعيب ) ولم يمكن رده كعبد ابق وفرس شرد ( من مغمصوب  
 مثلى ) وهو كل مكمل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم  
 فيه ( غرم مثله اذا ) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها  
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبى ان يستثنى منه الماء فى المفاضة فانه يضمن  
 بقيته فى مكانه ذكره فى المبدع ( والا ) يمكن رد مثل المثلى لاعوازه  
 ( فقبحته يوم تعذر ) لانه وقت استحقاق الطلب بالمثل فاعتبرت قيمه اذا

( ويضمن غير المثلي ) اذا تلف او اتلف ( بقيته يوم تلفه ) في بلده من تقدمه او غلبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد قوم عليه ولو اخذ حوائج من يقال ونحوه في ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بسعر يوم اخذه وان تلف بعض المصنوب فنقصت قيمته باقية كزوجي خف تلف احدهما رد الباقي وقيمة التالف وارش نقصه ( وان تخمر عصير ) مصنوب ( ف ) حلي الغاصب ( المثل ) لان ماليت زالت تحت يده كما لو اتلفه ( فان انقلب خلا دفعه ) لما لك لانه عين ملكه ( و ) دفع ( معه نقص قيمته ) حين كان ( عصيراً ) ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الغاصب ما اداه بدلا عنه واذا كان المصنوب مما جرت العادة باجارته لزم الغاصب اجرة مثله مدة بقائه بيده استوفى المنافع او تركها تذهب بـ فصل وتصرفات الغاصب الحكمية بـ اى التى لها حكم من صحة وفساد كالخج والطهارة ونحوها والبيع والاجارة والنكاح ونحوها ( باطلة ) لعدم اذن المالك وان اتجر بالمصنوب فالريح للمالك ( والقول في قيمة التالف ) قول الغاصب لانه غارم ( او قدره ) اى قدر المصنوب ( او صفته ) بان قال غصبتى عبداً كاتباً وقال الغاصب لم يكن كاتباً ( فتقوله ) اى قول الغاصب لما تقدم ( و ) القول ( فى رده او تعييه ) بان قال الغاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها وانكره مالكة ( فتقول ربه ) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت البينة ان المصنوب كان معيياً وقال الغاصب كان معيياً وقت غضبه وقال المالك تعيب عندك قدم قول الغاصب لانه غارم ( وان جهل ) الغاصب ( ربه ) اى رب المصنوب سلمه الى الحاكم فبرى من عهده ويلزمه تسلمه او ( تصدق به عنه مضمونا ) اى بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم الغصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربه وليس لمن هو عنده اخذ شئ منها ولو كان فقيراً ( ومن اتلف ) لغيره مالا ( محترماً ) بغير اذن ربه ضمنه لانه فوته عليه ( او فتح قنصاً ) عن طائر فطار ضمنه ( او ) فتح ( باباً ) فضاع ما كان مغلقا عليه بسببه ( او حل وكاء ) زق مايع او جامد فاذا بته الشمس او القته ريح فاندفق ضمنه ( او ) حل ( رباطاً ) بـ عن فرس ( او ) حل ( قيذا ) عن مقيد ( فذهب ما فيه او اتلف ) ما فيه ( شيئا ونحوه ) اى نحو ما ذكر ( ضمنه ) لانه تالف بسبب فعله ( وان ربط دابة بطريق ضيق فعثر به انسان ) او اتلفت شيئاً ( ضمن ) لتعديبه بالربط ومثله

لو ترك في الطريق طينا او خشبة او حجراً او كيس دراهم او اسند خشبة الى حايط (ك) ما يضمن مقتنى (الكلب العقور لمن دخل بيته باذنه او عقره خارج منزله) لانه متعدد باقتناه فان دخل منزله بغير اذنه لم يضمنه لانه متعدد بالدخول وان اتلف العقور شيئاً بغير العقر كما لو ولغ او بال في اناء انسان فلا ضمان لان هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد ونمر وذئب وهر تاكل الطيور وتقلب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر ياكل لحماً ونحوه كالفواسق وان حفر في فناء بثراً لنفسه ضمن ما تلف بها وان حفرها لنفع المسلمين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لانه محسن وان مال حايطه ولم يهدمه حتى اتلف شيئاً لم يضمنه لان الميل حادث والسقوط بغير فعله (وما اتلفت البهيمة من الزرع) والشجر وغيرها (ليلا ضمنه صاحبها وعكسه النهار) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد ان ناقة للبراء دخلت حايط قوم فافسدت قفصى رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت بالليل فهو مضمون عليهم (الا ان ترسل) نهارا (بقرب ما تتلفه عادة) فيضمن مرسلها لتفريطه واذا طرد دابة من زرعه لم يضمن الا ان يدخلها مزرعة غيره فاذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربها ولو قدر ان يخرجها وله منصرف غير المزارع فتركها فهدر (وان كانت) البهيمة (بيد راكب او قائد او سائق ضمن جنايتها بمقدمها) كيدها وفيها (لا) ما جنت (بمخزها) كرجلها لما روى سعيد مرفوعا الرجل جبار وفي رواية ابى هريرة رجل العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كنخس وتغير ضمن فاعله فلو ركبها اثنان فالضمان على المتصرف منهما (وباقى جنايتها هدر) اذا لم يكن يد احد عليها لقوله عليه السلام العجما جبار اى هدر الا الضارية والجوارح وشبهها (كقتل الصائغ عليه) من ادمى او غيره ان لم يندفع الا بالقتل فاذا قتله لم يضمنه لان قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس (وككسر مزمار) او غيره من الات اللهو (وصليب وانية ذهب وفضة وانية خمر غير محترمة) لما روى احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان ياخذ مدية ثم خرج الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام فشقت بحضرته وامر اصحابه بذلك ولا يضمن كتابا فيه احاديث ردية ولا حليا محرما على رجال اذا لم يصلح للنساء

﴿ باب الشفعة ﴾ باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفع بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفردا (وهي استحقاق) الشريك (اتزاع حصة شريكه ممن انتقلت اليه بموض مالى) كالبيع والصلح والهبة بمعناه فيأخذ الشفع نصيب البايع (بثمنه الذى ا-تقر عليه العقد) لما روى احمد والبخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق فلا شفعة (فان انتقل) نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان عوضه) غير مالى بان جعل (صداقا او خلعا او صلحا عن دم عمد فلا شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد فى البيع وهذه ليست فى معناه (ويحرم التحيل لاسقاطها) قال الامام لا يجوز شئ من الحيل فى ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاب بما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بادنى الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك فى ارض تجب قسمتها) فلا شفعة فى منقول كسف ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو فى معنى المنصوص ولا فيما لا تجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عليه السلام لا شفعة فى فنا ولا طريق ولا منقبة رواه ابو عبيد فى الغريب والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (ويتبعها) اى الارض (الغراس والبناء) فتثبت الشفعة فيها تبعا للارض اذا بيعا معها لا ان ابعا منفردين (لا الحرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يؤخذان بالشفعة لان ذلك لا يدخل فى البيع فلا يدخل فى الشفعة كقماش الدار فلا شفعة لجار) لحديث جابر السابق (وهى) اى الشفعة (على الفور وقت علمه فان لم يطلبها ادن) اى وقت علم الشفع بالبيع (بلا عذر بطلت) لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها وفى رواية الشفعة لكل العقار رواه ابن ماجة فان لم يعلم بالبيع فهو على شفعة ولو مضى سنون وكذا لو اخر لمذر بان علم ليلا فاخره الى الصباح او لحاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او لياقى بالصلاة وسننها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر (وان قال) الشفع (للمشتري بغير ما اشترت) (او صالحى) سقطت لفوات الفور (او كذب العدل) الخبر له بالبيع سقطت لتراخيه عن الاخذ بلا عذر فان كذب فاسقا لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

( طلب ) الشفيع ( اخذ البعض ) اى بعض الحصة المبيعة ( سقطت ) شفعتها لان فيه اضرارا بالمشتري بتبعض الصفقة عليه والضرر لا يزال بمثله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالة بينهما او توكل لاحدها او اسقطها قبل البيع ( والشفعة ) شريكين ( اثنين بقدر حقيهما ) لانها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب الثلث فالثلثة من ستة والثلث يقسم على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد ( فان عفى احدها ) اى احد الشفيعين ( اخذ الاخر الكل او ترك ) الكل لان فى اخذ البعض اضرارا بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان كان احدها غائبا فليس للحاضر ان ياخذ الا الكل او يترك فان اخذ الكل ثم حضر الغائب قاسمه ( وان اشترى اثنان حق واحد ) فللشفيع اخذ حق احدها لان العقد مع اثنين بمنزلة عقدين ( او عكسه ) بان اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدها لان تعدد البايع كتعدد المشتري ( او اشترى واحد شقصين ) بكسر الشين اى حصتين ( من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدها ) لان الضرر قد يلحقه بارض دون ارض ( وان باع شقصا وسيفا ) فى عقد واحد فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لانه تجب فيه الشفعة اذا بيع منفردا فكذا اذا بيع مع غيره ( او تلتب بعض المبيع فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن ) لانه تعذر اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي كما لو اتلفه ادمى فلو اشترى دارا بالف تساوى الفين فباع بابها او هدمها فبقيت بالف اخذها الشفيع بخمسماية ( ولا شفعة بشركة وقف ) لانه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولان مستحقة غير تام الملك ( ولا ) شفعة ايضا ( غير ملك ) للرقبة ( سابق ) بان كان شريكا فى المنفعة كالموصى له بها او ملك الشريكان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدها على الاخر لعدم الضرر ( ولا ) شفعة ( لكافر على مسلم ) لان الاسلام يعلو ولا يعلى على الكافر فصل وان تصرف مشتريه بـ اى مشتري شقص ثبت فيه الشفعة ( بوقفه او هبته او رهنه ) او صدقة به ( لا بوصية سقطت الشفعة ) لما فيه من الاضرار بالموقوف عليه والموهوب له ونحوه لانه ملكه بغير عوض ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت

الموصى لعدم لزوم الوصية ( و ) ان تصرف المشتري فيه ( ببيع فله )  
اي للشفيع ( اخذه باحد البيعين ) لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد  
في كل منهما ولانه شفيع في العقدين فان اخذ بالاول رجع الثاني  
على بائعه بما دفع له لان العوض لم يسلم له وان اجره فللشفيع اخذه  
وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطاب لانه ملك  
المشتري وثبت حق التملك للشفيع لا يمنع من تصرفه واما تصرفه بعد  
الطاب فباطل لانه ملك الشفيع اذا ( والمشتري العلة ) الحاصلة قبل  
الاخذ ( و ) له ايضا ( النما المنفصل ) لانه من ملكه والحراج بالضمان  
( و ) له ايضا ( الزرع والثرثرة الظاهرة ) اي المورة لانه ملكه ويبقى  
الى الحصاد والجذاذ لان ضرره لا يبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان  
النما المتصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يوبر يتبع في الاخذ بالشفعة  
كالرد بالعيب ( فان بنى ) المشتري ( او غرس ) في حال يعذر فيه الشريك  
بالتاخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقاسمه  
او قاسم الشفيع لاطهاره زيادة في الثمن ونحوه ثم غرس او بنى ( فللشفيع ثلثه  
بقيمته ) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبذبة ثم تقوم خالية منهما  
فما بينهما فهو قيمة الغراس والبناء ( و ) للشفيع قلعه ويغرم نقصه )  
اي ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان اى فلا شفعة ( ولربه )  
اي رب الغراس او البناء ( اخذه ) ولو اختار الشفيع ثلثه بقيمته ( بلا  
ضرر ) يلحق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما في المنتهى وغيره لانه ما ملكه  
والضرر لا يزال بالضرر ( وان مات الشفيع قبل 'صاحب بطلت' الشفعة  
لانه نوع خيار التملك اشبه خيار القبول ( و ) ان مات ( بعده ) اى بعد  
الطلب ثبت ( لوارثه ) لان الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتاخير  
الاخذ بعده ( وياخذ ) الشفيع الشقص ( بكل الثمن ) الذي استقر عليه  
العقد لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواه ابو اسحق الجوزجاني في المترجم  
( فان عجز عن ) الثمن او ( بمضه سقطت شفيعته ) لان في اخذه بدون  
دفع كل الثمن اضرارا بالمشتري والضرر لا يزال بالضرر وان احضر رهنا  
او كفيلا لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن  
وللمشتري حبسه على ثمنه قاله في الترغيب وغيره لان الشفعة قهرى  
والبيع عن رضا ويمهل ان تعذر في الحال ثلاثة ايام ( و ) الثمن ( الموجل



ياخذ ( الشفيع ) الملى به ( لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتاحيل من صفته ( وضده ) اى ضد الملى وهو المصير ياخذ اذا كان الثمن مؤحلا ( بكفيل ملى ) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال ( - ويقبل فى الحلف ) فى قدر الثمن ( مع عدم اليئنة ) لواحد منها ( قول المشتري ) مع يئنه لانه العاقد فهو اعلم بالثمن والشفيع ليس بفارم لانه لا شئ عليه وانما يريد قللك الشقص بنئنه بخلاف الفاصب ونحوه ( فان قال ) المشتري ( اشتريته بالف ياخذ الشفيع به ) اى بالالف ( ولو اثبت البائع ) ان البيع ( باكثر ) من الف مواخذة للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على اسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليئنة بالشركة ولا يكتفى بمجرد وضع اليد ( وان اقر البائع بالبيع ) فى الشقص المشفوع ( وانكر المشتري ) شراءه ( وجبت ) الشفعة لان البائع اقر بحقين حق للشفيع وحق للمشتري ( فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاكمة المشتري ( وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع ) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او معيبا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل اقضائه ولا فى ارض السواد ومصر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفصله الامام او نائبه لانه محتلف فيه وحكم الحاكم ينفذ فيه <sup>في</sup> باب الوديعة <sup>في</sup> من ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والاياداع توكيل فى الحفظ تبرأ والاستيداع توكل فيه كذلك ويعتبر لها مايعتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى رها و ( اذا تلقت ) الوديعة ( من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن ) لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواء ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله اولا ( ويلزمه ) اى المودع ( حفظها فى حرز مثلها ) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا

بالحفظ قال في الرعاية من استودع شيئا حفظه في حرز مثله عاجلا مع  
 القدرة والا ضمن ( فان عينه ) اى الحرز ( صاحبها فاحرزها بدونه  
 ضمن ) سواء ردها اليه اولا لخالفته له في حفظ ماله ( و ) ان احرزها  
 ( بمثله او احرزها ) فوqe ( فلا ) ضمان عليه لان تقيده بهذا الحرز  
 يقتضى ما هو مثله فما فوقه من باب اولى ( وان قطع العلف عن الدابة )  
 المودعة ( بغير قول صاحبها ضمن ) لان العلف من كمال الحفظ بل هو  
 الحفظ بعينه لان العرف يقتضى عافها وسقيها فكانه مأمور به عرفا  
 وان نهى المالك عن علفها لم يضمن لاذنه في اتلافها اشبه ما لو امره  
 بقتلها لكن ياتى بترك عافها اذا حرمة الحيوان ( وان عين حيه ) بان  
 قال احفظها في جيبك ( فتركها في كمه او يده ضمن ) لان الحبيب احرز  
 وربما نسي فسقط ما في كمه او يده ( وعكسه بعكسه ) فاذا قال اتركها  
 في كمك او يدك فتركها في حيه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها في  
 يدك فتركها في كمه او بالعكس او قال اتركها في بيتك فشدتها في ثيابه  
 واخرجها ضمن لان البيت احرز ( وان دفعها الى من يحفظ ماله )  
 عادة كزوجته وعبد ( او ) ردها لمن يحفظ ( مال ربه لم يضمن ) الجريان  
 العادة به ويصدق في دعوى التلف والرد كالمودع ( وعكسه الاجنبى  
 والحاكم ) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليهما لانه ليس له ان يودع  
 من غير عذر ( ولا يطالبان ) اى الحاكم والاجنبى بالوديعة اذا تلفت  
 عندهما بلا تقريط ( ان جهلا ) جرم به في الوجيز لان المودع ضمن  
 بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثانى ضمان لان  
 دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضى له ذلك فللمالك مطالبة من  
 شاء منهما ويستقر الضمان على الثانى ان علم والا فعلى الاول وجزم  
 بمعناه في المنتهى ( وان حدث خوف او ) حدث للمودع ( سفر ردها  
 على ربه ) او وكيله فيها لان في ذلك تخليصا له من دركها فان  
 دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر ( فان غاب )  
 ربه ( حاملا ) المودع ( معه ) في السفر سواء كان لضرورة اولا ( ان  
 كان احرز ) ولم ينه عنه لان القصد الحفظ وهو موجود هنا وله  
 ما ائق نية الرجوع قاله القاضى ( والا ) يكن السفر احفظ لها او  
 كان نهى عنه دفعها الى الحاكم لان في السفر بها غررا لانه عرضة

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فإن اودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لاه لا ولاية له فإن تعدد حاكم اهل ( اودعها ثقة ) لفعله عليه السلام لما اراد ان يهاجر اودع الودائع التي كانت عنده لام ايمن رضى الله عنها ولانه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت ( ومن ) تعدى في الوديعة بان ( اودع دابة فركبها لغير نفسه ) اى علفها وسقىها ( او ) اودع ( ثوبا فلبسه ) لغير خوف من عث او نحوه ( او ) اودع ( دراهم فاخرجها من محرز ثم ردها ) الى حرزها ( او رفع الحتم ) عن كيسها او كانت مشدودة فازال الشد ضمن اخرج منها شيئا اولا لهتك الحرز ( او خلطها بغير متميز ) كدراهم بدراهم وزيت بزيت في ماله او غيره ( فضاع الكل ضمن ) الوديعة لتعديه وان ضاع البعض ولم يدر ايها ضاع ضمن ايضا وان خلطها بتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وان اخذ درهما من غير محرزه ثم رده فضاع الكل ضمنه وحده وان رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن اودعه صبي وديعة لم يبر الا بردها لوليه ومن دفع لصبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولبعد ضمنها باتلافها في رقبته لم فصل وقبل قول المودع في ردها الى ربهها ( و ) من يحفظ ماله ( او غيره باذنه ) بان قال دفعتها لفلان باذنك فانكر مالكمها الاذن او الدفع قبل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكمها ( و ) يقبل قوله ايضا في ( تلفها وعدم التفريط ) بيمينه لانه امين لكن ان ادعى التالف بظاهر كلف به بيينة ثم قبل قوله في التلف وان اخر ردها بعد طلبها بلا عذر ضمن ويمهل لاكل ونوم وهضم طعام بقدره وان امره بالدفع الى وكيله فتمكن وابى ضمن ولو لم يطلبها وكيله ( فان قال لم تودعنى ثم ثبت ) الوديعة ( بيينة او اقرار ثم ادعى ردا او تلفا سابقين لمحوه لم يقبل ( ولو بيينة ) لانه مكذب للبينة وان شهدت باحدهما ولم تعين وقتا لم تسع ( بل ) يقبل قوله بيمينه في الرد والتلف ( في ) ما اذا اجاب بـ ( قوله مالك عندى شئ ) ونحوه كما لو اجاب بقوله لاحق لك قبلى او لا تسحق على شيئا ( او ) ادعى الرد او التلف ( بعده ) اى بعد جسيوده ( بها ) اى بالبينة لان قوله لا ينافى ما شهدت به البينة ولا يكذبها ( وان ) مات المودع و ( ادعى وارثه الرد منه ) اى من وارث المودع لربها ( او من مورثه ) وهو المودع ( لم يقبل الا بيينة ) لان صاحبها لم

يأتمنه عليها بخلاف المودع ( وان طلب احد المودعين نصيبه من مكيل او  
موزون يتقسم ) بلا ضرر ( اخذه ) اى اخذ نصيبه فيسلم اليه لان قسمته  
ممكنة بغير ضرر ولا غبن ( وللمستودع والمضارب والمرتهن والمستاجر )  
اذا غصبت العين منهم ( مطالبة فاصب العين ) لانهم مامورون بحفظها  
وذلك منه وان صادره سلطان او اخذها منه قهرا لم يضمن قاله ابو الخطاب  
❦ باب احياء الموات ❦ بفتح الميم والواو ( وهى ) مشتقة من الموت  
وهو عدم الحياة واصطلاحاً ( الارض المنفكة عن الاختصاصات وملك  
معصوم ) بخلاف الطرق والافنية ومسيل المياه والمخبطات ونحوها وما  
جرى عليه ملك معصوم بشراً او عطية او غيرها فلا يملك شئ من ذلك  
بالاحياء ( فن احيائها ) اى الارض الموات ( ملكها ) لحديث جابر يرفعه  
من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذى وصححه وعن عائشة مثله  
رواه مالك وابو داود قال ابن عبد البر هو مسند صحيح متلقى بالقبول عند  
فقهاء المدينة وغيرهم ( من مسلم وكافر ) ذمى مكلف وغيره لعموم ما تقدم  
لكن على الذمى خراج ما احيى من موات عنوة ( باذن الامام ) فى الاحياء  
( وعدمه ) لعموم الحديث ولانها عين مباحة فلا يفتقر ملكها الى اذن  
( فى دار الاسلام وغيرها ) فجميع البلاد سواء فى ذلك ( والعنوة ) كارض  
مصر والشام والعراق ( كغيرها ) مما اسلم اهله عليه او صلحوا عليه الا  
ما احياء مسلم من ارض كعمار صلحوا على انها لهم ولنا الخراج ( ويملك  
بالاحياء ما قرب من عامر ان لم يتعلق بمصلحته ) لعموم ما تقدم وانفا المانع  
فان تعلق بمصلحه كمقبرته وملقى كناسه ونحوها لم يملك وكذا موات الحرم  
وعرفات لا يملك بالاحياء واذا وقع فى الطريق وقت الاحياء نزاع فلها  
سعة اذرع ولا تغير بعد وضعها ولا يملك معدن ظاهر كملح وكل وجص  
باحياء وليس للامام اقطاعه وما نصب عنه الماء من الجزاير لم يحجب بالبناء  
لانه يرد الماء الى الجانب الاخر فيضر باهله ويتنفع به بنحو زرع ( ومن  
احاط مواتا ) بان ادار حوله حايطاً منيعاً بما جرت العادة به فقد احياء  
سواء ارادها للبناء او غيره لقوله عليه السلام من احاط حايطاً على ارض  
فهي له رواه احمد وابو داود عن جابر ( او حفر بئراً فوصل الى الماء )  
فقد احياء ( او اجراه ) اى الماء ( اليه ) اى الى الموات ( من عين ونحوها  
او حبسه ) اى الماء ( عنه ) اى عن الموات اذا كان لا يزرع معه ( ليزرع

فقد احياء ) لان نفع الارض بذلك أكثر من الحايط ولا احياء بحرث وزرع ( ويملك ) المحي ( حريم البئر العادية ) بتشديد الياء اى القديمة منسوبة الى عاد ولم يرد عادا بعينها ( خمسين ذراعا من كل جانب ) اذا كانت انطمت وذهب ماوها بنجد حفرها وعمارتها او اقطع ماؤها فاستخرجه ( وحريم البدية ) المحدث ( نصفها ) خمسة وعشرون ذراعا لما روى ابو عبيد فى الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة فى حريم القليب العادى خمسون ذراعا والبدي خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال والدارقطنى نحوه مرفوعا وحريم شجرة قدر مد اغصانها وحريم دار من موات حولها مطرح تراب وكناسة وتلج وماء ميزاب ولا حريم لدار محفوفة بملك ويتصرف كل منهم بحسب العادة ومن تتحجر مواتا بان ادار حوله احجاء ونحوها لم يملكه وهو احق به ووارثه من بعده وليس له بيعه ( وللإمام اقطاع موات لمن يحياه ) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحرث المقيق ( ولا يملكه ) بالاقطاع بل هو احق من غيره فاذا احياء ما ملكه وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة ( و ) له ( اقطاع الجلوس ) للبيع والشرا ( فى الطرق الواسعة ) ورجة مسجد غير محوطة ( ما لم يضر بالناس ) لانه ليس للإمام ان ياذن فيما لا مصلحة فيه فضلا عما فيه مضرة ( ويكون ) المقطع ( احق بجلوسها ) ولا يزول حقه بقل متاعه منها لانه قد استحق باقطاع الامام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بلا ضرر ويسمى هذا اقطاع ارفاق ( ومن غير اقطاع ) للطرق الواسعة والرجة غير المحوطة الحق ( لمن سبق بالجلوس ما بقى قاشه فيها وان طال ) جزم به الوحي لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يمنع فاذا نقل متاعه كان ميرته الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازيل لانه يصير كالمالك ( وان سبق اثنان ) فاكثر اليها وضاعت ( اقترا ) لانهما استويا فى السبق والقرعة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ونحوه فهو احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما ( ولمن فى اعلا الماء المباح ) كماء البحر ( السقى وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يليه ) فى كل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شئ فلا شئ تالخر افوله عليه السلام اسق يا زير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر اسق عليه وذكر عبد الرزاق عن ميمر عن الزهرى قال نظرنا الى قول النبي

صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكمين  
فان كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر النفقة والعمل وتصرف كل واحد  
في حصته بما شاء (وللامام دون غيره حمى مرعى) اى ان يمنع الناس  
من مرعى (لدواب المسلمين) التى يقوم بحفظها كتحيل الجهاد والصدقة  
(الم يضرهم) بالتضييق عليهم لما روى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
حمى البقيع لحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ليس  
لاحد نقضه وما حماه غيره من الائمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان ياخذ من  
ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حمى لانه عليه السلام شرك الناس فيه  
ومن جلس فى نحو جامع لفتوى او اقراء فهو احق بمكانه مادام فيه او غاب  
لعذر وعاد قريبا ومن سبق الى رباط او نزل فقيه بمدرسة او صوفى بمخاظة  
لم يبطل حقه بخروجه منه لحاجة <sup>ب</sup> باب الجمالة <sup>ب</sup> بثلاث الحيم قاله ابن مالك  
قال ابن فارس الجمل والجمالة والجميلة ما يعطاه الانسان على امر يفعله (وهى)  
اصطلاحا (ان يجمل) جائز التصرف (شيئا) متولا (معلوما لمن يعمل له عملا  
معلوما) كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا (او) عملا <sup>ب</sup> سهولا  
مدة معلومة) كشهركذا (او) مدة (مجهولة) فلا يشترط العلم بالعمل  
ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة  
ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالوكالة ودليلها قوله تعالى ولمن  
جاء به حمل بعير وحديث اللديغ <sup>ب</sup> والمعمل الذى يؤخذ الجمل عليه (كرد  
عبد ولقطة) فان كانت فى يده فجعل له مالهما جعللا ليردها لم يجز له  
اخذ (و) ك(حياطة وبنا حائط) وسائر ما يسناجر عايه من الاعمال  
(فلن فعله بعد علمه بقوله) اى بقول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا  
(استحقه) لان العقد استقر بتمام العمل (والجماعة) اذا عملوه  
(يقتسمونه) بالسوية لاهم اشتركوا فى العمل الذى يستحق به العوض  
فاشتركوا فيه (و) ان بلغه الجمل (فى اثنا عشر) اى اثناء العمل <sup>ب</sup> ياخذ  
قسط تمامه (لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه فلم يستحق به  
عوضا وان لم يباغها الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك) (و) الجمالة عقد  
جائز (لكل) منهما (فسخها) كالمضاربة (ف) متى كان الفسخ (من العامل)  
قبل تمام العمل فانه (لا يستحق شيئا) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يات  
بما شرط عايه (و) ان كان الصسخ <sup>ب</sup> من الجاعل بعد الشروع (فى العمل

في (للعامل اجرة) مثل (عماله) لانه عمله بعوض لم يسلم له وقبل الشروع  
 في العمل لاشئ للعامل وان زاد او نقص قبل الشروع في العمل جاز  
 لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في اصله) اى اصل العمل (او قدره  
 يقبل قول الجاعل) لانه منكر والاصل براءة ذمته (ومن رد لقطة او ضالة  
 او عمل لغيره عملا بغير جعل) ولا اذن (لم يستحق عوضا) لانه بذل  
 منفعة من غير عوض فلم يستحقه وليلا يلزم الانسان ما لم ياتزمه (الا)  
 في تخليص متاع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيا والا (دينارا  
 او اشئ عسر درهما عن رد الايق) من المصر او خارجه روى عن  
 عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمر وابن دينار ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم جعل في رد الايق اذا جاء به من خارج الحرم دينارا  
 (ويرجع) راد الايق (بفقتة ايضا) لانه ماذون في الاتفاق شرعا  
 لحمة النفس ومحل ان لم ينو التبرع ولو هرب منه في الطريق وان مات  
 السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الايق لمن وجده وهو امانة  
 بيده ومن ادعاه فصدقه العبد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام  
 او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعه لمصلحة ولا عليك ملتقطه بالتعريف كضوال  
 الابل وان باعه ففاسد ﴿ باب اللقطة ﴾ بضم اللام وفتح القاف ويقال  
 لقطة بضم اللام ولقطة بفتح اللام والقاف (وهي مال او مختص ضل عن ربه)  
 قال بعضهم وهي مختصة بغير الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيها يجب تعريفه ان  
 (تتبعه همة اوساط الناس) بان يهتمون في طلبه (فاما الرغيف والسوط)  
 وهو الذي يضرب به وفي شرح المذهب هو فوق القضيب ودون  
 العصا (ونحوهما) كشع النعل (فيلك) بالالتقاط (بلا تعريف)  
 ويباح الاستفاح به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل يتنفع به رواه ابو  
 داود وكذا التمرة والخرقه وما لا خطر له ولا يلزمه دفع بدله (وما  
 امتنع من سبع صغير) كذيب ويرد الماء (كثور وجمل ونحوهما)  
 كالبلغال والحميز والطبا والطيور والفهود ويقال لها الضوال والهوامي  
 والهوامل (حرم اخذه) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة  
 الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتاكل الشجر  
 حتى يجدها ربهما متفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اى

مخطى فان اخذها ضمنها وكذا نحو حجر طاحون وخشب كبير ( وله التقاط غير ذلك ) اى غير ما تقدم من الضوال ونحوها ( من حيوان ) كغنم وفصلان وعجائيل وافلا ( وغيره ) كائنات ومتاع ( ان امن نفسه على ذلك ) وقوى على تعريفها لحديث زيد بن خالد الجهني قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستفقها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فادفعها اليه وساله عن الشاة فقال خذها فانها هي لك او لاخيك او للذئب متفق عليه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر ( والا ) يامن نفسه عليها ( فهو كغائب ) فليس له اخذها لما فيه من تضييع مال غيره وبضمنها ان تلتفت فرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فرط فيها ضمنها ويخير في الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة او بيعها ويحفظ ثمنها او يتفق عاينها من ماله بنية الرجوع وما يخشى فساد له بيعه وحفظ ثمنه او اكله بقيته او تجفيف ما يمكن تجفيفه ( ويعرف الجميع ) وجوبا لحديث زيد السابق . نهارا ( في مجامع الناس ) كالاسواق وابواب المساجد في اوقات الصلوات لان المقصود اشاعة ذكرها واظهارها ليظهر عليها صاحبها ( غير المساجد ) فلا تعرف فيها ( حولا ) كاملا روى عن عمر وعلى وابن عباس عقب الالتقاط لان صاحبها يطالبها اذا كل يوم اسبوعا ثم عرفا واحرة المتأدى على الملتقط ( ويملكه بعده ) اى بعد التعريف ( حكما ) اى من غير اختيار كالميراث غيا كان او فقيرا لعموم ماسبق ولا يملكها بدون تعريف ( لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها ) اى حتى يعرف وعلتها ووكاتها وقدرها وجنسها وصفتها ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عليها ( فتي جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه ) بلا بينة ولا عمن وان لم يغب على ظنه صدقه لحديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاتها فاعطها اياه والا فهي لك رواه مسلم ويضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقا لاقبله ان لم يفرط ( والسفيه والصبي يعرف لقطتهما وليهما ) لقياسه مقامهما ويلزمه اخذها منهما فان تركها في يدها قفلت ضمنها فان لم تعرف فهي لهما وان وجدها عبد عدل فلسيده اخذها منه وتركها معه ليعرفها



فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يدفعها الى سيده بشرط الضمان والمكاتب كالحجر ومن بعضه حر فهي بينه وبين سيده ( ومن ترك حيواناً ) لا عبداً او متاعاً ( بفلاة لا تقطاعه اى يحجز ربه عنه ملكه اخذه ) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما يلقى فى البحر خوفاً من غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستخرج به قوم فهو لربه وعليه اجرة المثل ( ومن اخذ نعله ونحوه ) من متاعه ( ووجد موضعه غيره فاقطه ) ويأخذ حقه منه بعد تعريفه واذا وجد عبدة على الساحل فهي له ﴿ باب اللقيط ﴾ بمعنى ملقوطة ( وهو ) اصطلاحاً ( طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ ) اى طرح فى شارع او غيره ( او ضل ) و ( اخذه فرض كفاية ) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ويسن الاشهاد عليه ( وهو حر ) فى جميع الاحكام لان الحرية هى الاصل والرق عارض ( وما وجد معه ) من فراش تحته او ثياب فوقه او مال فى جيبه ( او تحته ظاهراً او مدفوناً طريراً او متصلاً به كحيوان وغيره ) مشدود بثيابه ( او ) مطروحاً ( قريباً منه ) هو ( له ) عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ ( وينفق عليه منه ) ملتقطه بالمعروف لولايته عليه ( والا ) يكن معه شئ ( فمن بيت المال ) لقول عمر رضى الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته وفى لفظ وعائنا رضاعه ولا يجب على الملتقط فان تعذر الاتفاق من بيت المال فعلى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا ( وهو مسلم ) اذا وجد فى دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تغليباً للاسلام والدار وان وجد فى بلد كفار لامسلم فيها فكفار تبعاً للدار ( وحضائنه لواجده الامين ) لان عمر اقر اللقيط فى يد ابى جميلة حين قال له عريفة انه رجل صالح ( وينفق عليه ) مما وجد معه من نقد او غيره ( بغير اذن حاكم ) لانه وليه وان كان فاسقاً او رقيقاً او كافراً واللقيط مسلم او بدوياً ينتقل فى المواضع او وجده فى الحضر فاراد نقله الى البادية لم يقر بيده ( وميراثه وديته ) كدية حر ( لبيت المال ) ان لم يخلف وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث انما الولاء لمن اعتق ( ووليه فى ) القتل ( العمد ) العدوان ( الامام ) يخير بين القصاص والدية ( لبيت المال لانه ولى من لا ولى له وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه

ورشده ليقص او ينفو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم يقبل الا بيينة تشهد ان امته ولدته في ملكه ونحوه ( وان اقر رجل او امرأة ) ولو ( ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به ) لان الاقرار به محض مصلحة للطفل لاتصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه وشرطه ان يفرد بدعوته وان يمكن كونه منه حراً كان او عبداً و اذا ادعته المرأة لم يلحق بزوجها كملكه ( ولو بعد موت اللقيط ) فيلحقه وان لم يكن له توم او ولد احتياطاً للنسب ( ولا يتبع ) اللقيط ( الكافر ) المدعى انه ولده ( في دينه ) الا ان يقيم بيينة تشهد انه ولد على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر في كفره بغير بيينة ركذا لا يتبع رقيقاً في رقه ( وان اعترف اللقيط ( بالرق مع سبق مناف ) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداء لانسان او جواباً بالدعوى عليه ( او قال ) اللقيط بعد بلوغه ( انه كافر لم يقبل منه ) لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل ( وان ادعاه جماعة قدم ذوالبينة ) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق وتبينه ( والا ) يكن لهم بيينة او تعارضت عرض معهم على القافة ( فن لحقته القافة به ) لحقه لقضاء عمره به بحضور الصحابة رضى الله عنهم وان الحقته باثنين فاكثر لحق بهم وان الحقته بكافر او امة لم يحكم بكفره ولا رقه ولا بلحق بأكثر من ام والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ويكفي واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً في الاصابة ويكفي مجرد خبره وكذا ان وطئ اثنان امرأة بشبهة في طهر واحد واتت بولد يمكن ان يكون منهما

### — كتاب الوقف —

يقال وقف الشيء وجبسه واحبسه وسبله بمعنى واحد واوقفه لغة شاذة وهو مما اختص به المسلمون ومن القرب المندوب اليها ( وهو تحييس الاصل وتسجيل المنفعة ) على ر او قربة والمراد بالاصل مال يمكن الاستفاد به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازٍ التصرف ( ويصح ) الوقف ( بالقول وبالقلم الدال عليه ) عرفاً ( كن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

في الصلاة فيه ) او اذن فيه واقام ( او ) جعل ارضه ( مقبرة واذن )  
 للناس ( في الدفن فيها ) او سقاية وشرعها لهم لان العرف جار بذلك  
 وفيه دلالة على الوقف ( وصريحه ) اى صريح القول ( وقتت وجبست  
 وسبات ) فتى اتى بصيغة منها صار وقفا من غير انضمام امر زايد ( وكنايته  
 تصدقت وحرمت وابتدت ) لانه لم يثبت لها فيه عرف لغوى ولا شرعى  
 ( فتشترط النية مع الكناية او اقتران ) الكناية : ( احد الالفاظ الخمسة )  
 الباقية من الصريح والكناية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او محبسة  
 او مسبلة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترجح بذلك لارادة الوقف  
 ( او ) اقترانها : ( بحكم الوقف ) كقوله تصدقت بكذا صدقة لاتباع  
 ولا تورث ( ويشترط فيه ) اربعة شروط الاول ( المنفعة ) اى ان تكون  
 العين ينتفع بها ( دائما من عين ) فلا يصح وقف شئ في الذمة كبعد  
 ودار ولو وصفه كالهبة ( ينتفع به مع بقاء عيه كعتار وحيوان ونحوها )  
 من اثاث وسلاح ولا يصح وقف المنفعة كخدمة عبد موسى له بها ولا عين  
 لا يصح بيعها كحر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقائه كطعام لاكل ويصح  
 وقف المصحف والماء والمشاع ( و ) الشرط الثانى ( ان يكون على بر )  
 اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى واذا لم  
 يكن على بر لم يحصل المقصود ( كالمساجد والقناطر والمساكين ) والسقايات  
 وكتب العلم ( والاقارب من مسلم وذمى ) لان القريب الذمى موضع  
 القرية بدليل جواز الصدقة عليه ووقت صفة رضى الله عنها على اخ لها  
 يهودى فيصح الوقف على كافر مدين ( غير حرى ) ومرئد لا تنفاد الدوام  
 لانهما مقتولان عن قرب ( و ) غير ( كنيسة وبيعة وبيت نار وصومعة  
 فلا يصح الوقف عليها لانها بنيت للكفر والمسلم والذمى في ذلك سواء  
 ( و ) غير ( نسخ التورية والانجيل وكتب زندقية ) وبدع مضلة فلا يصح  
 الوقف على ذلك لانه اعانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم  
 حين رآى مع عمر شيئا استكتبه من التورية وقال افى شك انت يا ابن الخطاب  
 ألم آت بها بيضاء نقية ولو كان اخى موسى حيا ما وسعه الا اتباعى ولا يصح  
 ايضا على قطاع الطريق والمغانى او فقرا اهل الذمة او التسوير على  
 قبر او تبخير او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لغير الكعبة  
 ( وكذا الوصية ) فلا تصح على من لا يصح الوقف عايه ( و ) كذا

( الوقف على نفسه (\*) ) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرجه  
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا اعرفه لان الوقف  
 اما عليك للرقبة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف  
 في الحال لمن بعده كمنقطع الابتداء فان وقف على غيره واستثنى  
 كل الغلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف  
 والشرط كشرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها  
 وفعله جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله ( ويشترط في غير )  
 الوقف على ( المسجد ونحوه ) كالرباط والكنطرة ( ان يكون على معين يملك )  
 ملكا ثابتا لان الوقف تملك فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد ولا على  
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب و ( لا ) على ( ملك ) وجنى وميت  
 ( وحيه ان وحل ) اصابة ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له  
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا للشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقفا  
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه  
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح ( لا قبوله ) اى قبول الوقف فلا  
 يشترط ولو كان على معين ( ولا اخراجه عن يده ) لانه ازالة ملك يمنع  
 البيع فلم يعتبر فيه ذلك كالتق وان وقف على عبده ثم المساكين صرف  
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كاولاده ولم يذكر مالا اوقال  
 هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسبا على  
 قدر اربهم وقفا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقاربهم اولى الناس ببره  
 فان لم يكونوا فعلى المساكين فصل ويحب العمل بشرط الواقف لان  
 عمر رضى الله عنه وقف وقفا وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه  
 لم يكن في اشتراطه فايده ( في جمع ) بان يقف على اولاده واولاد اولاده  
 ولسله وعقبه ( وتقديم ) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقربه او الاولاد  
 او المريض ونحوه ( وضد ذلك ) ف ضد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم  
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان  
 ( واعتبار وصف وعدمه ) بان يقول على اولاده الفقهاء فيخص بهم او  
 يطلق فيعمهم وغيرهم ( والترتيب ) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(\*) قوله على نفسه الخ وعنه يصح الوقف على النفس قال الفقيه احتاره جماعة وعليه  
 العمل وهو اطهر اه منتهى

اولاد اولادهم (ونظر) بان يقول الناظر فلان فان مات ففلان لان عمر  
 رضى الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ما عاشت ثم يليه ذو الراى من  
 اهلها ( وغير ذلك ) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان  
 لا يزل فيه فاسق او شرير او متجوه ونحوه وان نزل مستحق تنزيلا  
 شرعيا لم يحز صرفه بلا موجب شرعى ( فان اطلق ) فى الموقوف عليه  
 ( ولم يشترط ) وصفا ( استوى الغنى والذكر وضدهما ) اى الفقير والاثر  
 لعدم ما يقتضى التخصيص ( والنظر ) فيما اذا لم يشترط النظر لاحد او شرط  
 لانسان ومات ( للموقوف عليه ) المعين لانه ملكه وغلته له فان كان واحدا  
 استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان  
 صغيرا او نحوه قام وليه مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن  
 حصرهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستيب فيه ( وان وقف على ولده ) او  
 اولاده ( او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده ) الموجودين حين الوقف  
 ( الذكور والاناث ) والحنافى لان اللفظ يشملهم ( بالسوية ) لانه شرك بينهم  
 واطلاقها يقتضى التسوية كما لو اقر لهم بشئ ولا يدخل فيهم الولد المنفى  
 بلعان لانه لا يسمى ولده ( ثم ) بعد اولاده ( ولد بنيه ) وان سفلا لانه  
 ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا ( دون ) ولد ( بناته )  
 فلا يدخل ولد البنات فى الوقف على الاولاد الا بنص او تربة لعدم  
 دخولهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم ( كما لو قال على ولد ولده  
 وذريته لصلبه ) او عقبه او نسله فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف  
 او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بهم للترتيب فلا يستحق  
 البطن الثانى شيئا حتى يقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد  
 فقصيه لولده والعطف بالواو للتشريك ( ولو قال على بنيه او بنى فلان  
 اختص بذكورهم ) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات  
 ولكم البنون ( الا ان يكونوا قبيلة ) كبنى هاشم وتيم وقضاعة ( فيدخل  
 فيه النساء ) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها وانثاها ( دون اولادهم من  
 غيرهم ) لانهم لا ينسبون الى القبيلة الموقوف عليها ( والقرابة ) اذا وقف  
 على قرابته او قرابة زيد ( واهل بيته وقومه ) ونسبائه ( يشمل الذكر  
 والانتى من اولاده و ) اولاد ( ابيه و ) اولاد ( جده و ) اولاد ( جد  
 ابيه ) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوى

القربى ولم يعط قرابة امه وهم بنو زهرة شيئاً ويستوى فيه الذكر والانثى والكبير والصغير والقريب والبعيد والغنى والفقر لتحول اللفظ لهم ولا يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قرابة له من جهة الاباء والامهات والاولاد لان الرحم يشملهم والموالى يتساوى المولى من فوق واسفل ( وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الاماث او ) تقتضى ( حرمانهن عمل بها ) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ ( واذا وقف على جماعة يمكن حصرهم ) كاولاده او اولاد زيد وليسوا قبيلة ( وجب تعميمهم والتساوى ) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف فى ابتدائه على من يمكن استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم من امكن منهم والتسوية بينهم ( والا ) يمكن حصرهم واستيعابهم كبنى هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و ( جاز التفضيل ) لبعضهم على بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه ( والاقتصار على احدهم ) لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم وان وقف مدرسة او رباطا او نحوها على طائفة اختصت بهم وان عين اماماً او نحوه تعيين والوصية فى ذلك كالوقف ﴿ فصل والوقف عقد لازم ﴾ بمجرد القول وان لم يحكم به حاكم كالعلق لقوله عليه السلام لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث عند اهل العلم ﴿ لا يجوز فسخه ﴾ باقالة ولا غيرها لانه موبد ( ولا يباع ) ولا ينقل به ( الا ان تعطل منافعه ) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت وعادت مواتا ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة نقب ان انقل المسجد الذى بالمارين واجمل بيت المال فى قبلة المسجد فانه لن يزال فى المسجد مصلى وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالاجماع ولو شرط الواقف ان لا يباع اذن ففاسد ( ويصرف ثمنه فى مثله ) لانه اقرب الى غرض الواقف فان تعذر مثله فى بعض مثله ويصير وقفا بمجرد الشراء وكذا فرس حبيس لا يصلح لغزو ( ولو انه ) اى الوقف ( مسجد ) ولم ينتفع به فى موضعه فيباع اذا خربت محافته ( واثله ) اى ويجوز بيع بعض اثاره وصرفها فى عمارته ( وما فضل عن حاجته ) من حصره وزيته ونفقته ونحوها ( جاز صرفه الى مسجد

( اخر ) لانه انتفاع به في جنس ما وقف له ( والصدقة به على فقرا المسلمين )  
 لان شيبة بن عثمان الحجبي كان يتصدق بخلق ان الكعبة وروى الحلال  
 باسناده ان عائشة امرته بذلك ولانه مال لله تعالى لم يبق له مصرف  
 فصرف الى المساكين وفضل موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين  
 ارضاءه ونص فيمن وقف على قطرة فانحرف الماء يرصد لعله يرجع  
 وان وقف على ثغر فاحتل صرف في ثغر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط  
 ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر يرب بالمسجد واذا غرس الناظر  
 او بنى في الوقف من مال الوقف او من ماله ونواه للوقف فلو وقف  
 قال في الفروع ويتوجه في غرس اجنبي انه للوقف بنيته ﴿ باب الهبة ﴾  
 والعطية ﴿ الهبة من هبوب الريح اى مروره يقال وهبت له شيئا  
 وهبا باسكان الهاء وفتحها وهبة والانتها قبول الهبة والاستيها سوال  
 الهبة والعطية هنا الهبة في مرض الموت ( وهى التبرع ) من جائز التصرف  
 ( بتلك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره ) مفعول تلك بما يعد هبة  
 عرفا فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالبيع والاجارة وبالتخليك الاباحة  
 كالعارية وبالمال نحو الكلب وبالمعلوم المجهول وبالموجود المعلوم فلا تصح  
 الهبة فيها وبالحياة الوصية ( وان شرط ) العاقد ( فيها عوضا معلوما ف ) بى  
 ( بيع ) لانه تلك بموضع معلوم ويثبت الخيار والشفعة فان كان العوض  
 مجهولا لم تصح وحكمها كالبيع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقا وان تافت  
 رد قيمتها والهبة المطلقة لا تقتضى عوضا سواء كانت لمثله او دونه  
 او اعلا منه وان اختلفا في شرط عوض فقول منكر يمينه ( ولا يصح )  
 ان يهب ( مجهولا ) كالحمل في البطن واللبن في الضرع ( الا ما تعذر  
 علمه ) كما لو اختلط مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب احدهما لرفيقه  
 بصيه منه فيصح للحاجة كالصلح ولا يصح ايضا هبة مالا يقدر على تسليمه  
 كالأبق والشارد ( وتنقذ ) الهبة ( بالايجاب والقبول ) بان يقول  
 وهبتك او اهديتك او اعطيتك فيقول قبلت او رضيت ونحوه  
 ( و ) : ( المعاطات الدالة عليها ) اى على الهبة لانه عليه السلام كان يهدى  
 ويهدى اليه ويمطى ويمطى ويفرق الصدقات ويامر سعاته باخذها  
 وتفريقها وكان اصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم ايجاب ولا قبول ولو  
 كان شرطا لنقل عنهم نقلا متواترا او مشتهرا ( وتلزم بالقبض باذن

واهب ) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نحلها جزاذا عشرين وسقا من ماله بالعالية فلما مرض قال يا بنية كنت محلكت جزاذا عشرين وسقا ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فانما هو اليوم مال وارث فاقسموه على كتاب الله تعالى وروى ابن عينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة مخالف ( الا ما كان في يد متهب ) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه مستدام فانغى عن الابتدا ( ووارث الواهب ) اذا مات قبل القبض ( يقوم مقامه ) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار وتبطل بموت المتهب ويقبل ويقبض للصغير ونحوه وليه وما اتهم به عبد غير مكاتب وقبله فهو لسيده ويصح قبوله بلا اذن سيده ( ومن ابرأ غريمه من دينه ) ولو قبل وجوبه ( بافظ الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها ) كالاسقاط او الترك او التملك او العفو ( برئت ذمته ولو ) رده ولو ( لم يقبل ) لانه اسقاط حق فلم يفتقر الى القبول كالعتق ولو كان المبرأ منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكتمه المدين خوفا من انه لو علمه لم يبريه لم تصح البراءة ولو ابرأ احد غريمه او من احد دينه لم تصح لابهام المحل ( ويجوز هبة كل عين تباع ) وهبة جره مشاع منها اذا كان معلوماً ( و ) هبة ( كلب يقتل ) ونجاسة يباح دفعها كالوصية ولا تصح معلقة ولا موقوفة الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمرى او ما بقيت فتصح وتكون لموهور له ولورثته بعده وان قال سكتناه لك عمرك او غلته او خدمته لك او منحتك فصارية لانها هبة المنافع ومن باع او وهب فاسدا ثم تصرف في العين بعقد صحيح صح الثاني لانه تصرف في ملكه ﴿ فصل يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارثهم ﴾ \* للذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقسمة الله تعالى وقياسا لحال الحياة على حال الموت قال عطا ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر الاقارب في ذلك كالاولاد ( فان فضل بعضهم ) بان اعطاء فوق ارثه او حصته ( سوى ) وجوبا ( برجوع ) حيث امكن ( او زيادة ) المفضل ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحرم الشهادة على التخصيص او التفضيل تحملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده مختلف فيه ( فان مات ) الواهب ( قبله ) اى قبل الرجوع او الزيادة



( ثبت ) للمطى فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت فيقف على اجازة الباقي ( ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبة اللازمة ) لحديث ابن عباس مرفوعا العايد في هبة كالكلب يقى ثم يمود في قيئه متفق عليه ( الا الاب ) فله الرجوع قصد التسوية او لا مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده رواه الخمسة وصححه الترمذى من حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها او زيادة منفصلة ومنعه زيادة متصلة وبيعه وهبه ورهنه ما لم ينفك ( وله ) اى لاب حر ( ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره ولا يحتاجه ) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواه سعيد والترمذى وحسنه وسواء كان الوالد محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او انثى وليس له ان يملك ما يضر بالولد او تعلق به حاجته ولا ما يعطيه ولدا اخر ولا فى مرض موت احدهما الخوف ( فان تصرف ) والده ( فى ماله ) قبل غلظه وقبضه ( ولو فيها وهبه له ) اى لولده واقبضه اياه ( ببيع ) او هبة ( او عتق او ابراء ) خريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان للغير او مشتركا لم يجز ( او اراد اخذه ) اى اراد الوالد اخذ ما وهبه لولده ( قبل رجوعه ) فى هبته بالقول كرجعت فيها ( او ) اراد اخذ مال ولده قبل ( تملكه بقول او نية وقبض معتبر لم يصح ) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع القول او النية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك ( بل بعده ) اى بعد القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطى جارية ابنه فاجلها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عليه ان لم يكن الابن وطئها ( وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه ) كقيمة متلف وارش خيانة لما روى الحلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه ديناً عليه فقال انت ومالك لابيک ( الا بنفقته الواجبة عليه فان له مطالبتة بها وجبسه عليها ) لضرورة حفظ النفس وله الطلب بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجع الابن بدينه فى تركته والصدقة

وهي ما قصد به ثواب الآخرة والهدية وهي ما قصد به أكراما وتوددا ونحوه نوعان من الهبة حكمهما حكمها فيما تقدم ووعاء هدية كهي مع عرف  
 في فصل في تصرفات المريض في بطنية أو نحوها ( من مرضه غير مخوف  
 كوجع ضرس وعين وصداع ) أي وجع راس يسير ( فتصرفه لازم ) تصرف  
 الصحيح ولو ( صار مخوفاً ) مات منه ( اعتباراً بحال العطية لانه اذ ذاك في  
 حكم الصحيح ) وان كان ( المرض الذي اتصل به الموت ) مخوفاً كبرسام  
 وهو بخار يرتقي الى الراس ويؤثر في الدماغ فيقتل عقل صاحبه ( وذات  
 الجنب ) قروح بباطن الجنب ( ووجع قلب ) ورثة لا تسكن حركتها  
 ( ودوام قيام ) وهو البطون الذي اصابه الاسهال ولا يمكنه اسساكه ( و  
 دوام رعاف ) لانه يصفى الدم فتذهب القوة ( واول فالج ) وهو داء معروف  
 يرخي بعض البدن ( واخر سل ) بكسر السين ( والحمى المطبقة ) وهي  
 ( الربع وما قال طيبان مسلمان عدلان انه مخوف ) فعطايه كوصية لقوله عليه  
 السلام ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلك اموالكم زيادة لكم في  
 اعمالكم رواء ابن ماجة ( ومن وقع الطاعون ببلده ) او كان بين الصفين  
 عند التحام حرب وكل من الطائفتين مكافئة للآخرى او كان من  
 المقهورة او كان في لجة البحر عند هيمانه او قدم او حبس لقتل ( ومن  
 اخذها الطلق ) حتى نجو ( لا يلزم تبرعه لوارث بشئ ولا بما فوق  
 الثلث ) ولو لاجنبي ( الا باجازه الورثة لها ان مات منه ) كوصية لما  
 تقدم لان توقع التلف من اولئك كتوقع المريض ( وان عوفي ) من ذلك  
 ( فكصحح ) في نفوذ عطايه كلها لعدم المانع ( ومن امتد مرضه بجذام  
 او سل ) في ابتدائه ( او فالج ) في انتهائه ( ولم يقطعه بفراش ) عطايه  
 ( من كل ماله ) لانه لا يخاف تعجيا الموت منه كالهرم ( والعكس ) بان  
 لزم الفراش ( بالعكس ) فعطايه كوصية لانه مريض صاحب فراش يخشى  
 منه التلف ( ويعتبر الثلث عند موته ) لانه وقت لزوم الوصايا واستحقاقها  
 وثبوت ولاية قبولها وردها فان ضاق ثلثه عن العطية والوصية قدمت  
 العطية لانها لازمة ونماء العطية من القبول الى الموت تبع لها ومعاوضة  
 المريض بثمن المثل من راس المال والحماية كعطية ( و ) تفارق العطية  
 الوصية في اربعة اشياء احدها انه ( يسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية )  
 لانها تبرع بعقد الموت يوجد دفعة واحدة ( ويبدأ بالاول فالاول )

في العطية ( لوقوعها لازمة ( و ) الثاني انه ( لا يملك الرجوع فيها ) اى فى العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة فى حلق المعطى وتنقل الى المعطى فى الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزائد على الثلث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها ( و ) الثالث ان العطية ( يعتبر القبول لها عند وجودها ) لانها تملك فى الحال بخلاف الوصية فانها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده ( و ) الرابع ان العطية ( يثبت الملك ) فيها ( اذن ) اى عند قبولها كالهبة لكن يكون مراعا لانا لا نعلم هل هو مرض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شئ من ماله فتوقنا لنعلم عاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فبقدره ( والوصية بخلاف ذلك ) فلا تملك قبل الموت لانها تملك بعده فلا تقدمه واذا ملك المريض من يعتق عليه بهبة او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه فى محته عتقا من راس المال وورثا لانه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرث وان قال انت حر آخر حياتى عتق وورث

### كتاب الوصايا

جمع وصية ماخوذة من وصيت الشئ اذا وصلته فالوصى وصل ما كان له فى حياته بما بعد موته واصطلاح الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده وتصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي العاقل والسفيه بالمال ومن الاخرس بشارة مفهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثابت بينة او اقرار ورثة محت ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عليها و ( يسن لمن ترك خيرا وهو المال الكثير ) عرفا ( ان يوصى بالخمس ) روى عن ابي بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى فى قوله تعالى واعلموا انما غنم من شئ فان لله خمسه ( ولا تحوز ) الوصية ( باكثر من الثلث لاجنبى ) لمن له وارث ( ولا لوارث بشئ ) الا باجازه الورثة لهما بعد الموت ( لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لى كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث

بمعين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية  
 بالثالث فما دون لاجبي تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث  
 او لوارث ( ف ) انها ( تصح تنفيذا ) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت  
 او امضيت او نفذت ولا تعتبر لها احكام الهبة ( وتكره وصية فقير )  
 عرفا ( وارثه محتاج ) لانه عدل عن اقاربه المحاييج الى الاجانب ( وتجوز )  
 الوصية ( بالكل لمن لا وارث له ) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما  
 زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع ( وان لم يف الثلث  
 بالوصايا ) ولم تجز الورثة ( فالتقص ) على الجميع ( بالقسط ) فيخاصون  
 ولا فرق بين متقدمها ومتاخرها والعنق وغيره لانهم تساوا في الاصل  
 وتفاوتوا في المقدار فوجبت الخاصة كمسائل العول ( وان اوصى لوارث  
 فصار عند الموت غير وارث ) كاخ حجب بابتين تجدد ( صحت ) الوصية اعتباراً  
 بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له  
 ( والعكس بالعكس ) فمن اوصى لاخته مع وجود ابنه فمات ابنه بطلت الوصية  
 ان لم تجز باقي الورثة ( ويعتبر ) ملك الموصى له المعين الموصى به  
 ( القبول ) بالقول او ما قام مقامه كالهبة ( بعد الموت ) لانه وقت  
 ثبوت حقه وهو على التراخي فيصح ( وان طال ) الزمن بين القبول  
 والموت و ( لا ) يصح القبول ( قبله ) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق  
 وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى قيم  
 او مصلحة مسجد ونحوه او حج لم تقتصر الى قبول ولزمت بمجرد الموت  
 ( ويثبت الملك به ) اى بالقبول ( عقب الموت ) قدمه في الرعاية والصحيح  
 ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم  
 سببه فما حدث قبل القبول من غناء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها  
 ( ومن قبلها ) اى الوصية ( ثم ردها ) ولو قبل القبض ( لم يصح الرد )  
 لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون  
 هبة منه لهم تعتبر شروطها ( ويجوز الرجوع في الوصية ) لقول عمر  
 يغير الرجل ما شاء في وصيته فاذا قال رجعت في وصيتي او ابطالتها  
 ونحوه بطلت وكذا ان وجد منه ما يدل على الرجوع ( وان قال ) الموصى  
 ( ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمرو فقدم ) زيد ( في حياته ) اى حياة  
 الموصى ( فله ) اى فالوصية لزيد لرجوعه عن الاول وصرفه الى

الثاني معلقا بالشرط وقد وجد ( و ) ان قدم زيد ( بعدها ) اى بعد حياة الموصى فالوصية ( لعمرو ) لانه لما مات قبل قدومه استقرت له لعدم الشرط في زيد لان قدومه انما كان بعد ملك الاول واقطاع حق الموصى منه ( ويخرج ) وصى فوارث حاكم ( الواجب كله من دين وحم وغيره ) كزكاة ونذر وكفارة ( من كل ماله بعد موته وان لم يوص به ) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواه الترمذى ( فان قال ادوا الواجب من ثلثى بدئ به ) اى بالواجب ( فان بقى منه ) اى من الثلث ( شئ اخذه صاحب التبرع ) لتعين الموصى ( والا ) يفضل شئ ( سقط ) التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يميز الورثة فيعطى ما اوصى له به وان بقى من الواجب شئ تم من راس المال باب الموصى له تصح الوصية ( لمن يصح غلظه ) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفا قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والصمرانى وتصح لمكاتبه و مدبره وام ولده ( ولعبده بمشاع كثلته ) لاهما وصية تضمنت العتق بثلث ماله ( ويعتق منه بقدره ) اى بقدر الثلث فان كان ثلثه مائة وقيمة العبد مائة فاعل عتق كله لانه يملك من كل جزء من المال ثلثه مشاعا ومن جعلته نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيقته ( وياخذ الفاضل ) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث ( و ) ان وصى ( بماية او بمعين ) كدار وثوب ( لا تصح ) هذه الوصية ( له ) اى لعبده لانه يصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو لهم فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح لعبد غيره ( وتصح الوصية ( بحمل ) لتحقيق وجوده قبلها لجريانها مجرى الارث ( و ) تصح ايضا ( لحمل لتحقيق وجوده قبلها ) اى قبل الوصية بان تضعه لاقل من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقل من اربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة ( واذا اوصى من لا حرج عليه ان يحج عنه بالف صرف من ثلثه مونة حجة بعد اخرى حتى ينفذ ) الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها فى جهة قرابة فوجب صر فيها فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغ وان قال حجة بالف دفع لمن يحج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره

وما فضل منها فهو لم يحج لانه قصد ارفاقه ( ولا تصح ) الوصية ( للملك )  
 وجنى ( وبهية وميت ) كالهبة لهم لعدم صحة تملكهم ( فان وصى لحي وميت  
 يعلم موته فالكل للحي ) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكانه قصد  
 الوصية للحي وحده ( وان جهل ) موته ( ف ) للمحيى ( التصف ) من  
 الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة  
 الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وييت بار او عمارتهما ولا لكتب  
 التورية والايجل ونحوها ( وان وصى بماله لابنيه واجنبي فردا ) وصيته  
 ( فله التسع ) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له اثنان  
 والاجنبي فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه  
 فلزيد التسع ولا يدفع له شئ بالفقر لان العطف يقتضى المغايرة ولو  
 اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محايج غير وارثين لم يوص لهم فهم  
 احق به **باب** الوصى به تصح بما يعجز عن تسليمه كابق وطير  
 فى هواء **باب** وحمل فى بطن ولبن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى  
 ( و ) تصح ( بالمعدوم ك ) وصية ( بما يحمل حيوانه ) وامنه ( وشجرته ابدا  
 او مدة معينة ) كسنة ولا يلزم الوارث السقى لانه لم يضمن تسليمها بخلاف بائع  
 ( فان ) حصل شئ فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان ( لم يحصل منه شئ بطلت  
 الوصية ) لانها لم تصادف محلا ( وتصح ! ) ما فيه نفع مباح من ( كلب  
 صيد ونحوه ) كحرث وماشية ( وبزيت متنجس ) لغير مسجد ( و ) للموصى  
 ( له ثلثهما ) اى ثلث الكلب والزيت المتنجس ( ولو كثر المال ان لم  
 تجز الورثة ) لان موضوع الوصية على سلامة ثلثى التركة للورثة وليس  
 من التركة شئ من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم  
 تصح الوصية ( وتصح بجهول كبد وشاة ) لانها اذا صحت بالمعدوم فالجهول  
 اولى ( ويعطى ) الموصى له ( ما يقع عليه الاسم ) لانه اليقين كالاقرار  
 فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم ( العرفى ) فى اختيار الموفق وحزم  
 به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة  
 لانها الاصل ( واذا وصى بثلثه ) او نحوه ( فاستحدث مالا ولو دية )  
 بان قتل عمداً او خطأ واخذت دية ( دخل ) ذلك ( فى الوصية )  
 لانها تجب لليت بدل نفسه ونفسه له فكذا بدلها ويقضى منها دينه  
 ومؤنة تجهيزه ( ومن اوصى له بمعين فثلف ) قبل موت الموصى او بعده

قبل القبول ( بطلت ) الوصية لزوال حق الموصى له ( وان تلف المال ) كله ( غيره ) اى غير المعين الموصى به ( فهو للموصى له ) لان حقوق الورثة لم تتعلق به لتعيينه للموصى له ( ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة ) والا فقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من الثلث وعدمه بحالة الموت لانها حالة لزوم الوصية وان كان ماعدا المعين ديناً او فائداً اخذ الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى يملكه كله ﴿ باب الوصية بالانصباء والاجزاء ﴾ الانصباء جمع نصيب والاجزاء جمع جزء ( اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله مثل نصيبه مضموماً الى المسئلة ) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل ( فاذا اوصى بمثل نصيب ابنه ) او بنصيبه ( وله ابنان فله ) اى للموصى له ( الثلث ) لان ذلك مثل ما يحصل لابنه ( وان كانوا ثلاثة ف ) للموصى له ( الربع ) لما سبق ( وان كان معهم بنت فله التسعان ) لان المسئلة من سبعة لكل ابن سهمان وللانثى سهم ويزاد عليها مثل نصيب ابن فتصير تسعة فالانثى منها تسعان ( وان وصى له بمثل نصيب احد ورثته ولم يبين ) ذلك الوارث ( كان له مثل ما لاقلمه نصيباً ) لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه ( فمع ابن وبنت ) له ( ربع ) مثل نصيب البنت ( ومع زوجة وابن ) له ( تسع ) مثل نصيب الزوجة وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلاه وبضعفيه فله ثلاثة امثاله وبثلاثة اضعافه فله اربعة امثاله وهكذا ( و ) ان اوصى ( بسهم من ماله فله سدس ) بمثالة سدس مفروض وهو قول على وابن مسعود لان السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم السدس ( و ) ان اوصى ( بشئ او جزء او حظ ) او نصيب او قسط ( اعطاه الوارث ماشاء ) مما يتولى لانه لاحد له فى اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه ﴿ باب الموصى اليه ﴾ لا باس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل الحماية رضى الله عنهم ( تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد

(ولو) امرأة او مستورا او عاجزا ويضم اليه امين او (عبداً) لانه  
تصح استنابته في الحياة فصح ان يوصى اليه كالحر (ويقبل) عد غير  
الموصى (باذن سيده) لان منافعه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه  
(واذا اوصى الى زيد و) اوصى (بعده الى عمرو ولم ينزل زيدا  
اشتركا) كما لو اوصى اليهما معا (ولا يفرد احدهما بتصرف لم يجعله)  
موص (له) لانه لم يرض بنظره وحده كالوكيلين وان غاب احدهما او  
مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان يفرد  
بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية في حياة الموصى وبعد  
موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل  
اليه (ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم) ليعلم الوصى ما وصى اليه  
به ليحفظه ويتصرف فيه (يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه  
والنظر لصغاره) لان الوصى يتصرف بالاذن فلم يجز الا فيما يملكه  
الموصى كالوكالة (ولا تصح) الوصية (بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة  
بالنظر في حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك) كوصية الرجل بالنظر  
على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة (ومن وصى)  
اليه (في شيء لم يصبر وصيا في غيره) لانه استنفاد التصرف بالاذن  
فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين  
فابي الورثة او جمعدوا وتعذر انبائه قضاء باطنا بغير علمهم وكذا  
ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جمعدوا اخرجه مما في يده باطنا وتصح  
وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته نحو خر والى عدل في دينه (وان  
ظهر على الميت دين يستغرق) تركته (بعد تفرقة الوصى) الثالث الموصى اليه  
بتفرقة (لم يضمن) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين  
وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم (وان قال ضع  
ثلثي حيث شئت) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت  
(لم يحل) للموصى اخذه (له) لانه ثلثك ملكه بالاذن فلا يكون قابلا  
له كالوكيل (ولا) دفعه (لولده) ولا سائر ورثته لانه متهم في حقهم  
اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء  
دين او حاجة صغار وفي بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار  
والكبار ان امتنعوا او غابوا (ومن مات بمكان لاحاكم به ولا وصى



جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها  
من بيع وغيره ) لانه موضع ضرورة ويكفنه منها فان لم تكن  
فن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه فقته ان نواه لدطاء  
الحاجة لذلك

## كتاب الفرائض

جمع فريضة بمعنى مفروضة اى مقدرة فهى نصيب مقدر شرعا المستحقه وقد  
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلوها الناس  
فانى امرء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى  
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رزاه احمد والترمذى والحاكم ولفظه  
له ( وهى ) اى الفرائض ( العلم بقسمة الموارث ) جمع ميراث وهو المال  
الخلف عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا  
وفريضا وفرضيا وفرائضيا وقد منعه بعضهم ورده غيره ( اسباب  
الارث ) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها ( رحم )  
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض  
( و ) الثانى ( نكاح ) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف  
ما ترك ازواجكم الاية ( و ) الثالث ( ولاء ) عتق لحديث الولاء لجمعة لكحمة  
النسب رواه ابن جبان فى صحيحه والحاكم وصححه والجمع على توريتهم من  
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب واوه وان علا والاخ مطلقا  
وابن الاخ لا من الام والم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاناث  
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة  
( والورثة ) ثلاثة ( ذو فرض وعصبة و ) ذو ( رحم ) وباقى بسانهم واذا  
اجتمع جميع الذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء  
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والشقيقة ويمكن الجمع  
من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين ( فذوا القروض عشرة  
الزوجان والابوان والجدة والبنات ) الواحدة فاكتر ( وبنات الابن )  
كذلك ( والاخوات من كل جهة ) كذلك ( والاخوة من الام ) كذلك  
ذكورا كانوا او امانا ( فللزوح الصف ) مع عدم الولد وولد الابن ( ومع  
وجود ولد ) وارث ( او ولد ابن ) وارث ( وان نزل ) ذكراً كان او اشي

واحداً أو متعدداً (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فاكتر نصف حالتيه فيهما فلها ربع مع عدم الفرع الوارث وثمن معه لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن (ولكل من الاب والجدة السدس بالفرض مع ذكور الولد او ولد الابن) اى مع ذكر فاكتر من ولد الصلب او ذكر فاكتر من ولد الابن لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (ويرثان بالتعصيب مع عدم الولد) الذكر والاخي (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل للام الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (الفرض والتعصيب مع اناهما) اى امات الاولاد او اولاد الابن واحدة كن او اكثر فن مات عن اب وبنت او جد فلبنت النصف وللأب او الجدة السدس فرضا لما سبق والباقي تمصياً لحديث الحقوا المرائض ما هلهما فسا بقى فهو لاولى رجل ذكر

فصل والجدة لاب وان علا ✽ بمحض الذكور (مع ولد ابوين او) ولد (اب) ذكر او اثنى واحد او متعدد (كل منهن) فى مقاسمتهم المال او ما اقبلت الفروض لاهم تساوا فى الادلاء بالاب فتساوا فى الميراث وهذا قول زيد بن ثابت ومن وافقه نجد واخت له سهمان ولها سهم جد واخ لكل سهم جد واختان له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخت للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم وفى جد وجدة واخ للجدة السدس والباقى للجد والأخ مقاسمة والأخ لام فاكتر ساقط بالجد كما يأتى (فان نقصته) اى الجدة (المقاسمة عن ثلث المال) اذا لم يكن معهم صاحب فرض (اعطيه) اى اعطى ثلث المال كجد واخوين واخت فاكتر له الثلث والباقى لهم للذكر مثل حظ الانثيين وتستوى له المقاسمة والثلث فى جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واختين (ومع ذى فرض) كبت او بنت ابن او زوج او زوجة او ام او جدة يعطى الجدة (بعده) اى بد ذى العرض واحداً كان او أكثر (الاحظ من المقاسمة) كزوجة وجد واخت من اربعة للجد سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم (او ثلث ما بقى) كام وحد وخسة اخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (او سدس الكل) كبت وام

وجد وثلاثة أخوة ( فان لم يبق ) بعد ذوى الفروض ( سوى السدس )  
 كنت وبنت ابن وام وجد وأخوة ( اعطيه ) اى اعطى الجدة السدس الباقي  
 ( وسقط الاخوة ) مطلقاً لاستتراق الفروض التركة ( الا ) الاخ ( فى  
 الاكدرية ) وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم الثلث يفضل  
 سدس ياخذ الجدة ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم يرجع الجدة  
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسهما فتصح من سبعة  
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية  
 لتكديرها لاصول زيد فى الجد والاخوة ( ولا يعول ) فى مسائل الجد  
 غيرها ( ولا يفرض لأخت معه ) اى مع الجد ابتداء ( الا بها ) اى بالاكدرية  
 واما مسائل المعادة فيفرض فيها للشقيقة <sup>بعد اخذ نصيبه</sup> ( وولد الاب )  
 ذكر اكان او انثى واحدا او أكثر ( اذا افردوا ) عن ولد الابوين ( معه )  
 اى مع الجد ( كولد الابوين ) فيما سبق ( فان اجتمعوا ) اى اجتمع الاشقاء  
 وولد الاب طاة ولد الابوين الجدة بولد الاب فاذا ( قاسموه ) اخذ عصبه ولد  
 الابوين ما بيد ولد الاب ) كجد واخ شقيق واخ لاب فلجد سهم والباقي  
 للشقيق لانه اقوى نصيباً من الاخ للاب ( و ) تاخذ ( انثاهم ) اذا كانت  
 واحدة فقط ( تمام فرضها ) وهو النصف ( وما بقى لولد الاب ) جد وشقيقة  
 واخ لاب تصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لاب ما بقى  
 وهو سهم فان كانت الشقيقات ثنتين فأكثر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شى  
 فصل <sup>في احوال الام</sup> ( وللام السدس مع ولد او ولد ابن )  
 ذكر او انثى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس  
 مما ترك ان كان له ولد ( او اثنتين ) فأكثر من ( من اخوة او اخوات ) او  
 منهما لمفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ( و ) لها ( الثلث  
 مع عدمهم ) اى عدم الولد وولد الابن والعدد من الاخوة والاخوات  
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث ( و ) ثلث الباقي  
 وهو فى الحقيقة اما ( السدس مع زوج وابوين ) فتصح من ستة ( و ) اما  
 ( الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاً ) اى مثلاً الصبيين فى المسئلتين  
 ويسميان بالغراوين والعمريتين قضى فيهما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد  
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والمنقى بلعان عصبته بعد  
 ذكور ولده عصبه امه فى ارث فقط فصل <sup>فى ميراث الجدة</sup>

( ترث ام الام وام الاب وام ابى الاب ) فقط ( وان علون امومة السدس ) لما روى سعيد في سننه عن ابن عينة عن منصور عن ابراهيم النخعي ان الى صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام واخرجه ابو عبيد والدارقطني ( فان انفردت واحدة منهن اخذته وان اجتمع اثنتان او الثلاث ) وتحاذين ( اى تساوين في القرب او البعد من الميت ) ( ف ) السدس ( بينهن ) لعدم المرجح لاحداهن عن الاخرى ( ومن قربت ) من الجدات ( ف ) السدس ( لها وحدها ) مطاماً وتسقط البعدي من كل جهة بالقربى ( وترث ام الاب و ) ام ( الجدة معها ) اى مع الاب والجدة ( ك ) ما يرتان ( مع الم ) روى عن عمر وابن مسعود وابى موسى وعمران بن حصين وابى الطليل رضى الله عنهم ( وترث الجدة ) المدلية ( بقرايتين ) مع الجدة ذات القرابة الواحدة ( ثلثي السدس ) وللأخرى ثلثه ( فلو تزوج بنت خالته ) فانت بولد ( فجدته ام ام ام ولدها وام ام ابيه وان تزوج بنت عمته ) فانت بولد ( فجدته ام ام ام ام اى ابيه ) فترث بالقرايتين ولا يمكن ان ترث جدة بجهة مع ذات ثلاث ✽ فصل ✽ في ميراث البنات وبنات الابن والاحوات ( والصف فرض بنت ) اذا كانت ( وحدها ) بان انفردت عن يساويها او يعصها لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف ( ثم هو ) اى النصف ( لنت ابن وحدها ) اذا لم يكن ولد صلب وانفردت عن يساويها او يعصها او يحجبها ( ثم ) عند عدمها ( لاخت لابوين ) عند انفرداها عن يساويها او يعصها او يحجبها ( او ) اخت ( لاب وحدها ) عند عدم الشقيقة وانفرداها ( والثلاثان لثنتين من الجميع ) اى من البنات وبنات الابن او الشقيقات او الاخوات لاب ( فأكثر ) لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك واعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنتى سعد الثائين وقال تعالى في الاختين فان كانا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ( اذا لم يعصين بذكر ) بازائهن او انزل من بنات الابن عند احتياجهن اليه كما يأتى فان عصبن بذكر فاللأول او ما ابقت الفروض بينهم للذكر مثل حظ الاثنتين ( والسدس لبنت ابن فأكثر ) وان نزل ابوها تكملة الثلثين ( مع بنت ) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله انه قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم فيها رواه البخارى ( ولاخت فأكثر لاب مع اخت ) واحدة ( لابوين )

السدس تكملة الثلثين كبت الابن مع بنت الصاب ( مع عدم معصب  
 فيهما ) اى فى مسئلتى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة  
 فان كان مع احدهما معصب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الاثنيين ( فان  
 استكمل الثلثين البنات ) بان كن ثنتين فاكثر يسقط بنات الابن ان لم يعصب  
 ( او ) استكمل الثلثين ( هما ) اى بنت وبنت ابن ( سقط من دونهن )  
 كبنات ابن ابن ( ان لم يعصبهن ذكر بازالهن ) اى بدرجتهن ( او ازل  
 منهن ) من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى ازل  
 منه ( وكذا الاخوات من الاب ) يسقطن ( مع اخوات الابوين ) اثنتين  
 فاكثر ( ان لم يعصبهن اخوهن ) المساوى لهن وابن الاخ لا يعصب اخته  
 ولا من فوقه ( والاخت فاكثر ) شقيقة كانت او لاب واحدة او اكثر  
 ( تراث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت ) او بنت الابن ( فازيد ) اى فاكثر  
 فالاخوات مع البنات او بنات الابن عصبات ففى بنت واخت شقيقة واخ  
 لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها  
 صارت عصبة مع البنت ( وللذكر ) الواحد ( او الاثنى ) الواحدة  
 او الخثنى ( من ولد الام السدس ولاثنين ) منهم ذكرين او اثنيين  
 او خثنين او مختلفين ( فازيد الثلث بينهم بالسوية ) لا يفضل ذكرهم على  
 انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت  
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث  
 اجمع العلماء على ان المراد هنا ولد الام فصل فى الحجب وهو  
 لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سب الارث من الارث بالكلية او من  
 اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا ( تسقط الاجداد  
 بالاب ) لادلائهم به ( و ) يسقط ( الابد ) من الاجداد ( بالاقرب )  
 كذلك ( و ) تسقط ( الحدات ) من قبل الام والاب ( بالام ) لان الجدات  
 يرثن بالولادة والام اولاهن لمباشرتها الولادة ( و ) يسقط ( ولد الابن  
 بالابن ) ولو لم يدل به لقربه ( و ) يسقط ( ولد الابوين ) ذكرا كان او انثى  
 ( بابن وابن ابن ) وان نزل ( واب ) حكاية ابن المنذر اجماعاً ( و )  
 يسقط ( ولد الاب بهم ) اى بالابن وابنه وان نزل والاب ( وبالاخ لابوين )  
 وبالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن ( و ) يسقط  
 ( ولد الام بالولد ) ذكرا كان او انثى ( وبولد الابن ) كذلك ( وبالباب )

وابيه وان علا ( ويسقط به ) اى باي الاب وان علا ( كل ابن اخ و )  
كل ( عم ) وابنه لقربه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب  
حرمانا ولا نقصانا ﴿ باب العصابات ﴾ من العصب وهو الشد  
سموا بذلك لشد بعضهم ازر بعض ( وهم كل من لو افرد لآخذ المال بجهة  
واحدة كالابن وابن الابن والم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن  
ذى الفرض فانه اذا افرد يأخذه بالفرض والرد فقد اخذه بجهتين ( ومع  
ذى فرض يأخذ ما بقي ) بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استغرقت الفروض  
التركة فالعصبة من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبة ( فاقربهم ابن فابنه  
وان نزل ) لانه جزء الميت ( ثم الاب ) لان سائر العصابات يدلون به  
( ثم الجد ) ابوه ( وان علا ) لانه اب وله ايلاد ( مع عدم اخ لابوين  
او لاب ) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم ( ثم ها ) اى ثم الاخ لابوين ثم  
لاب ( ثم بنوها ) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وان تزوا  
( ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك ) فيقدم بنو العم الشقيق  
ثم بنوا العم لاب ( ثم اعمام ابيه لابوين ثم ) اعمام ابيه ( لاب ثم بنوهم  
كذلك ) يقدم ابن الشقيق على ابن الاب ( ثم اعمام جده ثم بنوهم  
كذلك ) ثم اعمام ابى جده ثم بنوهم كذلك وهكذا ( لا يرث بنو اب  
اعلا ) وان قروا ( مع بنى اب اقرب وان تزوا ) لحديث ابن عباس يرفعه  
الحقوا الفرائض باهلها فابقي فلأولى رجل ذكر متفق عليه وأولى هنا بمعنى  
اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة ( فاخ لاب ) وابنه  
وان نزل ( أولى من عم ) ولو شقيقا ( و ) من ( ابنه و ) اخ لاب أولى  
من ( ابن اخ لابوين ) لانه اقرب منه ( وهو ) اى ابن اخ لابوين  
( او ابن اخ لاب أولى من ابن ابن اخ لابوين ) لقربه ( ومع الاستواء )  
فى الدرجة كاخوين وعمين ( يقدم من لابوين ) على من لاب لقوة القرابة  
( فان عدم عصبة النسب ورث المعتق ) ولو اشق لقوله عليه السلام الولاء  
لمن اعتق متفق عليه ( ثم عصبة ) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المعتق  
ثم عصبة كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام ﴿ فصل يرث الابن ﴾ مع  
البت مثليها ( و ) يرث ( ابنه ) اى ابن الابن مع بنت الابن مثليها لقوله  
تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ( و ) يرث ( الاخ  
لابوين ) مع اخت لابوين مثليها ( و ) يرث اخ ( لاب مع اخته مثليها )

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساءً فللذكر مثل حظ الانثيين ( وكل عصة غيرهم ) اى غير هؤلاء الاربعة كاي الاخ او الم وابن الم وابن المعتق واخيه ( لا ترث اخته معه شيئا ) لانها من ذوى الارحام والمصبة مقدم عليهم ( وابنا عم احدها اخ لام ) لليتة ( او زوج ) لها ( له فرضه ) اولاً ( والباقي ) بعد فرضه ( لهما ) تعصياً فلو ماتت امرأة عن بنت وزوج هو ابن عم فتركها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين فالمال بينهم اثلاثاً ( ويبدأ : ) ذوى ( الفروض ) فيعطون فروضهم ( وما بقى للعصبة ) لحديث الحقوا الفرائس باهلها فما بقى فلاولى رجل عصة ( ويسقطون ) اى العصابات اذا استغرقت الفروض التركة لما سبق حتى الاخوة الاشقاء ( فى الحمارية ) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء للزوج النصف والام السدس وللأخوة من الام الثالث وتسقط الاشقاء لاستغراق الفروض التركة روى عن على وابن مسعود وابى بن كعب وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولاً ثم وقعت ثانياً فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حماراً اليست امنا واحدة فشارك بينهما ولذلك سميت بالحمارية ✽ باب اصول المسائل ✽ والعول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و ( الفروض ستة نصف وربع وثن وثلاثان وثلاث وسدس ) هذه الفروض القرابية وثلاث الباقي ثبت بالاجتهاد ( والاصول سبعة ) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول ( نقصان ) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب ويسميان اليتيمين ( او نصف وما بقى ) كزوج وعم ( من اثنين ) مخرج النصف ( وثلاثان ) وما بقى من ثلاثة مخرج الثلثين كبنتين وعم ( واثاث وما بقى ) كام واب من ثلاثة مخرج الثلث ( اوها ) اى الثمان والثلاث كاختين لام واختين لغيرها ( من ثلاثة ) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما ( وربع ) وما بقى كزوج وابن من اربعة مخرج الربع ( اوثن وما بقى ) كزوجة وابن من ثمانية مخرج الثمن ( او ) ربع ( مع النصف ) كزوج وبنت ( من اربعة ) لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع ( و ) ثمن مع نصف كزوجة وبنت وعم ( من ثمانية ) لدخول مخرج النصف فى الثمن ( فهذه اربعة ) اصول ( لا تعول ) لان العول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى واحد من هذه الاربعة ( والنصف مع الثلثين ) كزوج واختين لغير ام

من ستة لتباين المخرجين وتعمل لسبعة ( او ) النصف مع ( الثالث ) كزوج  
وام وعم من ستة لتباين المخرجين ( او ) النصف مع ( السدس ) كبنات وام  
وعم من ستة لدخول مخرج النصف في السدس ( او هو ) اى السدس ( وما بقى )  
كام وابن ( من ستة ) مخرج السدس ( وتعمل ) الستة ( الى عشرة شفعا  
ووترأ ) فتعمل الى سبعة كزوج واخت لغيرام وجدة ولثمانية كزوج وام  
اخت لغيرها والى تسعة كزوج واختين لام واختين لغيرها والى عشرة  
كزوج وام واخوين لام واختين لغيرها وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها  
( والرابع مع الثلثين ) كزوج وبنتين وعم من اثنى عشر لتباين المخرجين  
( او ) الرابع مع ( الثالث ) كزوجة وام وعم من اثنى عشر كذلك ( او )  
الرابع مع ( السدس ) كزوج وام وابن ( من اثنى عشر ) لاتوافق  
( وتعمل ) الاثنا عشر ( الى سبعة عشر وترأ ) فتعمل لثلاثة عشر كزوج  
وبنتين وام ولخمسة عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث  
زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثلاث اخوات لابوين وتسمى ام الارامل  
وام الفروج ( والثلث مع سدس ) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين  
لنوافق المخرجين ( او الثلث مع ( ثلثين ) كزوجة وبنتين واخ شقيق ( من  
اربعة وعشرين ) لتباين ( وتعمل ) مرة واحدة . الى سبعة وعشرين )  
ولذلك تسمى الخيلة كزوجة وابوين وبنتين وتسمى المنبرية ( وان بقى بعد  
الفروض شئ ولا عصة ) معهم ( رد ) الماضل ( على كل ) ذى ( فرض  
بقدره ) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ( غير  
الزوجين ) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه  
واحدا اخذ الكل فرضا وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات  
قبالسوية وان اختلف جنسهم فنخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد  
السهام الماخوذة اصل مسئلتهم فحدة واخ لام من اثنين وام واخ لام  
من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او  
زوجة قسم الباقي بعد فرضه على مسئلة الرد فان اتقسم كزوجة وام  
واخوين لام والا ضربت مسئلة الرد فى مسئلة الزوجية كزوج وجدة  
واخ لام اصل مسئلة الزوج من اثنين له واحد يبقى واحد على مسئلة  
الرد اثنين لا يتقسم فاضرب اثنين فى اثنين فتصح من اربعة للزوج  
سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم ❦ باب التصحيح والماسحات وقسمة



التركات  $\frac{1}{2}$  التصحيح تحصيل اقل عدد يقسم على الورثة بلا كسر ( اذا انكسر سهم فريق ) اى صنف من الورثة ( عليهم ضربت عددهم ان يابن سهامهم ) كثلاث اخوات لغير ام وعم لهن سهمان على ثلاثة لانتقسم وتباين فتضرب عددهن فى اصل المسئلة ثلاثة فتصح من تسعة لكل اخت سهمان وللم ثلاثة ( او ) تضرب ( وقفه ) اى وفق عددهم ( ان واقفه ) اى عدد سهامهم ( بجزء كثلث ونحوه ) كربع ونصف وثمان ( فى اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه ) المسئلة كزوج وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعالت لسبعة وسهام الاخوات منها اربعة نوافق عددهن بالنصف فتضرب ثلاثة فى سبعة تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سهمان ( ويصير للواحد ) من الفريق المنكسر عليه ( ما كان لجماعته ) عند التباين كالمثال الاول ( او ) يصير لواحداهم ( وقفه ) اى وفق ما كان لجماعته عند التوافق كالمثال الثانى وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت بين كل فريق وسهامه وثبت المباين ووفق الموافق ثم تنظر بين المثبتات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد يقسم عليها فما كان يسمى جزء السهم تضربه فى المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ فنه تصح كجديتين وثلاثة اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستة وتصح من ستة وثلاثين لكل جدة ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة  $\frac{1}{2}$  فصل  $\frac{1}{2}$  والمناسخات جمع مناسبة من النسخ بمعنى الابطال او الازالة او التغيير او القل وفى الاصطلاح موت ثان فاكثر من ورثة الاول قبل قسم تركته ( اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان ورثوه ) اى ورثه ورثة الثانى ( كالاول ) اى كما يرثون الاول ( كاخوة ) اشقا او لاب ذكور او ذكور واناث ماتوا واحدا بعد واحد حتى بقى ثلاثة مثبلا ( فاقسمها ) اى التركة ( على من بقى ) من الورثة ولا تلتفت للاول ( وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون فصحيح ) المسئلة ( الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئلته ) وهى عدد بنيه ( وصحيح المنكسر كما سبق ) كما لو مات انسان عن ثلاثة بنين ثم مات الاول عن ابنين ثم الثانى عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة الاولى من ثلاثة ومسئلة الثانى من اثنين وسهمه يباينها ومسئلة الثالث

من ثلاثة وسهمه يبايها ومسئلة الرابع من اربعة وسهمه يبايها  
والاثنان داخلة في الاربعة وهي تباين الثلاثة قضرها فيها تبلغ اثني  
عشر قضرها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح للاول اثنا عشر  
لابنيه وللثاني اثنا عشر لبنيه الثلاثة وللثالث اثنا عشر لبنيه الاربعة  
( وان لم يرثوا الثاني كالاول ) بان اختلف ميراثهم منهما ( صححت )  
المسئلة ( الاولى ) لبيت الاول وعرفت سهام الثاني منها وعلمت  
مسئلة الثاني ( وقسمت اسهم الثاني ) من الاول ( على ) مسئلة ( ورثته  
فان اقتسمت محضاً من اصاها ) كرجل خلف زوجة وبنتا واحا ثم  
ماتت البنت عن زوج وبنت وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية  
وسهام البنت منها اربعة ومسئلتها ايضا من اربعة فصحتا من  
الخامسة لزوجة ابيا سهم ولزوجها سهم ولبنتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة  
من اخيه وسهم منها ( وان لم تنقسم ) سهام الثاني على مسئلته ( ضربت  
كل الثانية ) ان بايتها سهام الثاني ( او ) ضربت ( وقفها للسهم ) ان  
واققتها ( في الاولى ) فما بلغ فهو الجامعة ( ومن له شئ منها ) اى من  
الاولى ( فاضربه فيما ضربته فيها ) وهو الثانية عند التباين او وقفها عند  
التوافق ( ومن له من الثانية شئ فاضربه فيما تركه الميت ) الثاني اى في  
عدد سهامه من الاولى عند المباشنة ( او وقفه ) عند الموافقة ومن يرث  
منهما تجتمع ماله منهما فما اجتمع ( فهو له ) مثال الموافقة ان تكون الزوجة  
اما للبنت الميتة في المثال السابق فتصير مسئلتها من اثني عشر توافق  
سهامها الاربعة من الاولى فالربع قضر ربعا ثلاثة في الاولى وهي ثمانية  
تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم في ثلاثة وفق الثانية  
بثلاثة ومن الثانية سهمان في واحد وفق سهام البنت باثنين فيجتمع لها خمسة  
وللاخ من الاولى ثلاثة في ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد  
في واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية ثلاثة ولبناتها ستة ومثال المباشنة  
ان تموت البنت في المثال المذكور عن زوج وبنتين وام فان مسئلتها  
تعول لثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة قضرها في الاولى تكن مائة  
واربعة للزوجة من الاولى سهم في الثانية بثلاثة عشر ولها من الثانية  
سهمان مضروبان في سهامها من الاولى اربعة بثمانية فيجتمع لها احدى وعشرون  
وللاخ في الاولى ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولا شئ له من الثانية

وللزوج من الثاني ثلاثة في اربعة بائني عشر ولبنتها من الثانية ثمانية في اربعة بائنين وثلاثين (وتعمل في الميت ( الثالث فأكثر عملك في ) الميت ( الثاني مع الاول ) فتصح الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسمها على مسئلته فان انقسمت لم تتصح لضرب وتقسم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وقفها في الجامعة ثم من له شئ من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسألة الثالث او وقفها ومن له شئ من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وقفها وهكذا ان مات رابع فأكثر فصل في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم ( اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء ) كنصف وعشر ( فله ) اى فذلك الوارث من التركة ( كنسبته ) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلعت زوجها وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للروح منها ثلاثة وهى خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين اثنان وهما ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اما عشر ديناراً ولكل من البنين اربعة وهى خمس المسئلة وثلث خمسها فلها كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القرايط ففى في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر . باب ذوى الارحام وهم كل قريب ليس بدى فرض ولا عصبية و ( يرثون بالتزويج ) اى بتزويجهم منزلة من ادلوا به من الورثة ( الذكر والاثني ) منهم ( سواء ) لاهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم واشباههم كولد الام ( فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات ) مطلقاً ( كامهاتهن وبنات الاخوة ) مطلقاً كانهن ( و ) بنات ( الاعمام لابوين او لاب ) كانهن ( وبنات بنين ) اى بنى الاخوة او بنى الاعمام كانهن ( وولد الاخوة لام كانهن والاقوال والحالات وابو الام كالأول والعلمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بن امين هى احداها كام ابى ام او باب اعلا من الجد كام ابى الجد وابو ام اب وابو ام ام واخوها واحتاها بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث بفرض او تعصيب ( لمن ادلى به ) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة

قسمت المال بين من يدلون به فما حصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان  
 بقى من سهام المسئلة شئ رد عليهم على قدر سهامهم ( فان ادلى  
 جماعة بوارث ) بفرض او تمصيب ( واستوت منزلتهم منه بلا سبق كاولاده  
 فنصيبه لهم ) كارتهم منه لكن الذكر كالانثى ( فابن وبنت لاخت مع بنت  
 لاخت اخرى ) لهذه المنفردة ( حق ) اى ارث ( امها وللأوليين حق  
 امهما ) سوية بينهما ( وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه ) اى مع من  
 ادلوا به ( كيت اقسوا ارثه ) على حسب منازلهم منه ( فان خلف ثلاث  
 خالات متفرقات ) اى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام ( وثلاث  
 عمات متفرقات ) كذلك ( فالثلاث ) الذى كان للام ( للخالات اخاساً )  
 لانهن يرثن الام كذلك ( والثلاثان ) اللذان كانا للاب ( للعمات اخاساً )  
 لانهن يرثنه كذلك ( وتصح من خمسة عشر ) للاجتزا باحدى الخمستين  
 لتبائلهما واضربها فى اصل المسئلة ثلاثة \* للخالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة  
 ولتى لاب سهم ولتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة  
 ولتى من قبل الاب سهمان ولتى من قبل الام سهمان ( وفى ثلاثة احوال  
 متفرقين ) اى احدهم شقيق الام والاخر لايها والاخر لامها ( لذى  
 الام السدس ) كما يرثه من اخته لو ماتت ( والباقي لذى الابوين ) وحده  
 لانه يسقط الاخ لاب ( فان كان معهم ) اى مع الاخوال ( ابوام اسقطهم )  
 لان الاب يسقط الاخوة ( وفى ثلاث بنات عمومة متفرقين ) اى بنت عم  
 لابوين وبنت عم لاب وبنت عم لام ( المال لتى للابوين ) لقيامهن مقام  
 ابائهن فبنت العم لابوين بمزلة ابيها ( وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال  
 بين المدلى بهم كأنهم احياء ) فما صار لكل واحد ) من المدلى بهم ( اخذه  
 المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه ) وان سقط بعضهم ببض عملت  
 به ( فعممة وبنت اخ المال للعممة لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ  
 ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان اختلفت الجهة فيتزل بعيد حتى  
 يلحق بوارث سقط به اقرب اولاً ( والجهات ) التى ترث بها ذوا الارحام  
 ثلاثة ( ابوة ) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط  
 وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب  
 والجد ( وامومة ) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والحالات واعمام  
 الام واعمام ابيها وامها وعمات الام وعمات ابيها وجدها وامها واخوال

الام وخالاتها ( وبنوة ) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن ومن ادلى بقرابتين ورث بهما ولزوج او زوجة مع ذى رحم فرضه كاملا بلا حجب ولا عول والباقي لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى سبعة كحالة وبنتي احنين لابوين وبنتي احنين لام للحالة سهم ولبنتي الاحنين لابوين اربعة ولبنتي الاحنين لام سهمان ﴿ باب ميراث الحمل ﴾ بفتح الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبل ( و ) ميراث ( الحنفى المشكل ) الذى لم تنضج ذكوره ولا انوثته ( من خلف ورثة فيه حمل ) يرثه ( فطلبوا القسمة وقف للحمل ) ان اختلف ارثه بالذكورة والانوثة ( الاكثر من ارث ذكرين او اثنتين ) لان وضعهما كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شئ فى زوجة حامل وابن للزوجة الثمن وللابن ثلث الباقي ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر ونصف من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب اثنتين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عايلا لسبعة وعشرين ولللاب السدس كذلك ولللام السدس كذلك ( فاذا ولد اخذ حقه ) من الموقوف ( ومابقى فهو لمستحقه ) وان اعوز شئ بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع على من هو بيده ( ومن لا يحجبه ) الحمل ( ياخذ ارثه ) كاملا ( كالجدة ) فان فرضها السدس مع الولد وعدمه ( ومن يقصه ) الحمل ( شيئا ) يعطى ( اليقين ) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي ( ومن سقط به ) اى بالحمل ( لم يعط شيئا ) للشك فى ارثه ( ويرث ) المولود ( ويورث ان استهل صارخا ) لحديث ابى هريرة مرفوعا اذا استهل المولود صارخا ورث رواء احمد وابو داود ( او عطس او بكى او رضع او تنفس وطال زمن التنفس او وجد ) منه ( دليل ) على ( حياته ) كحركة طويلة او سعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة ( غير حركة ) قصيرة ( واختلاص ) لعدم دلالتها ( على الحياة المستقرة ) وان ظهر بعضه فاستهل ( اى صوت ) ثم مات وخرج لم يرث ( ولم يورث كما لو لم يستهل ) وان جهل المستهل من التوأمين ( اذا استهل احدهما دون الاخر ثم مات المستهل وجهل وكانا ذكراً واثى ) واختلف ارثهما ( بالذكورة والانوثة يعين بقرعة ) كما لو طلق احدى نسائه ولم تعلم عينها وان لم يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الحنين بغير قرعة لعدم

الحاجة اليها ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا بإسلامه قبل وضعه ويرث صغير حكم بإسلامه بموت احد ابويه منه ( والحنى ) من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة او ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول ويعتبر امرء ببوله من احد الفرجين فان بال منهما فبسبقه فان خرج منهما معا اعتبر أكثرهما فان استويا فهو ( المشكل ) فان رجي كشفه لصغر اعطى ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته بنبات لحيته او امناً من ذكره او تظهر انوثيته بمبيض او تفلك ثدى او امناً من فرج فان مات او بلغ بلا اشارة ( يرث نصف ميراث ذكر ) ان ورث بكونه ذكراً فقط كولد اخ او عم حتى ( ونصف ميراث اثنى ) ان ورث بكونه اثنى فقط كولد اب حتى مع زوج واخت لابوين وان ورث بهما متفاضلا اعطى نصف ميراثهما فتعمل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثة وتنظر بينهما بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وتضربه في اثنين عدد حالى الحنى ثم من له شئ من احدى المسئلتين فاضربه في الاخرى او وقفها فابن وولد حتى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثة من ثلاثة وهما متباينان فاذا ضربت احدهما في الاخرى كان الحاصل ستة فاضربها في اثنين تصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللحنى خمسة وان صالح الحنى من معه على ماوقف له صح ان صح تبرعه ﴿ باب ميراث المفقود ﴾ وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت ( من خفى خبره باسر او سفر غالبه السلامة كنجارة ) وسياحة ( انتظر به عام تسعين سنة منذ ولد ) لان الغالب انه لا يعيش أكثر من هذا وان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم ( وان كان غالبه الهلاك كمن غرق في مركب فسلم قوم دون قوم او فقد من بين اهله او في مفازة مهلكة ) كدرب الحجاز ( انتظر به عام اربع سنين منذ تلف ) اى فقد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والنجار فانقطع خبره عن اهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حيا لم ينقطع خبره الى هذه الغاية ( ثم يقسم ماله فيهما ) اى في مسئلتى غلبة السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الاربع سنين فان رجع بعد قسم ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئاً به ( فان مات مورثه في مدة التريص ) السابقة ( اخذ كل وارث اذا ) اى حين الموت ( اليقين ) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود او موته ( ووقف مابقى )

حتى يتبين امر المفقود فاعمل مسألة حياته ومسألة موته وحصل اقل عدد يقسم على كل منهما فيأخذ وارث منهما لا ساقط في احدهما اليقين ( فان قدم ) المفقود ( اخذ نصيبه ) الذي وقف ماله ( وان لم يات ) اى ولم تعلم حياته حين موت مورثه ( فحكمه ) اى حكم ما وقف له ( حكم ماله ) الذى لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه وينفق على زوجته منه مدة تربسه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره ( ولباق الورثة ان يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسونه ) على حسب ما يتفقون عليه لانه لا يخرج عنهم  $\text{✶}$  باب ميراث الفرق  $\text{✶}$  جمع غريق وكذا من خفي موته فلم يعلم السابق منهم ( اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم او غرق او غربة او نار ) معافلا توارث بينهما ( و ) ان ( جهل السابق بالموت ) او علم ثم نسي ( ولم يختلفوا فيه ) بان لم يدع ورثة كل سبق موت الاخر ( ورث كل واحد ) من الفرق ونحوهم ( من الاخر من تلاد ماله ) اى من قديمه وهو بكسر التاء ( دون ما ورثه منه ) اى من الاخر ( دفعا للدور ) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولاً ويورث الاخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحيا من ورثته ثم يصنع بالثاني كذلك فى اخوين احدهما مولى زيد والاخر مولى عمر وماتا وجهل الحال يصير مال كل واحد لمولى الاخر وان ادعى كل من الورثة سبق موت الاخر ولا بينة تحالفا ولم يتوارثا  $\text{✶}$  باب ميراث اهل الملل  $\text{✶}$  جمع ملّة بكسر الميم وهى الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف الدين ( لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء ) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصرانى الا ان يكون عبده او امته رواه الدارقطنى والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث ( ولا ) يرث ( الكافر المسلم الا بالولاء ) لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولاء فيرث به لانه شعبة من الرق ( و ) اختلاف الدارين ليس بمانع ( يتوارث الحربى والذى والمستامن ) اذا اتحدت اديانهم لعموم النصوص ( واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى ) لقوله عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين شتى ( والمرتد لا يرث احدا ) من المسلمين ولا من الكفار لانه لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان ( وان مات ) المرتد

(على رده فانه في) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو ما بين ادين اقاربه (ويرث  
المجوس بقرايسين) غير محجوبتين في قول عمر وعلى وغيرهما (ان اسلموا  
او تحاكموا الينا قبل اسلامهم) فلو خلف امه وهى اخته بان وطى ابوه  
ابنته فولدت هذا الميت ورثت الثلث بكونها اما والنصف بكونها اختا  
(وكذا حكم المسلم يطأ ذات رحم محرم منه بشبهة) نكاح او تسر ويثبت  
النسب (ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم) كانه وبنته وبنت اخيه (ولا)  
ارث (بمقد) نكاح (لا يقر عليه لو اسلم) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخته  
من الرضاع (باب ميراث المطلقة) رجعي او باينا يتهم فيه بقصد  
الحرمان (من الابن زوجته في محنته) لم يتوارثا (او) ابنتها في (مرضه  
غير الخوف ومات به) لم يتوارثا لعدم التهمة حال الطلاق (او) ابنتها في  
مرضه (الخوف ولم يمت به لم يتوارثا) لاقطاع النكاح وعدم التهمة (بل)  
يتوارثان (في طلاق رجعي لم تنقض عدته) سواء كان في المرض او الصحة  
لان الرجعية زوجة (وان ابنتها في مرض موته الخوف متما بقصد  
حرمانها) بان ابنتها ابتداء او سألته اقل من ثلاث فطلقها ثلاثا (او علق  
ابنتها في محنته على مرضه او) علق ابنتها (على قتل له) كدخوله الدار  
(فقلعه في مرضه) الخوف (ونحوه) كما لو وطى عاقل حماته بمرض موته  
الخوف (لم يرثها) ان ماتت لقطع نكاحها (ورثته) هى (في المدة  
وبعدها) لقضاء عثمان رضى الله عنه (ما لم تتزوج او ترتد) فيسقط ميراثها  
ولو اسلمت بعد لانها قتل باختيارها ما ينافى نكاح الاول ويثبت الارث  
له دونها ان فعلت في مرض موتها الخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت في  
العدة ان اتهمت بقصد حرمانه (باب الاقرار بمشارك في الميراث اذا  
اقر كل الورثة) المكلفين (ولو اقر) اى الوارث المقر (واحد)  
منفرد بالارث (بوارث للميت) من ابن او نحوه (وصدق) المقر به (او  
كان) المقر به (صغيرا او مجنونا والمقر به مجهول النسب ثبت نسبه) بشرط  
ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا ينزع المقر في نسب المقر به  
(و) ثبت (ارثه) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت في بيناته  
ودعاويه وغيرها فكذلك في النسب ويعتبر اقرار زوج ومولى ان ورثا  
(وان اقر) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من  
غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ الفاضل بيده او ما في يده ان



اسقطه فلو أقر ( أحد أبيه باخ مثله ) أى مثل المقر ( قله ) أى للمقر به  
 ( ثلث ما بيده ) أى يد المقر لأن أقراره تضمن أنه لا يستحق أكثر من  
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للمقر به ( وإن أقر باخت  
 فلها خمسة ) أى خمس ما بيده لأنه لا يدعى أكثر من خمس المال وذلك  
 أربعة أخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفعه لها وإن أقر ابن ابن  
 بدين دفع له كل ما بيده لأنه يحجب وطريق العمل أن تضرب مسألة  
 الأقرار أو وقفها فى مسألة الإنكار وتدفع لمقر سهمه من مسألة الأقرار  
 فى مسألة الإنكار أو وقفها ولنكر سهمه من مسألة الإنكار فى مسألة  
 الأقرار أو وقفها ولقر به ما فضل ﴿ باب ميراث القتال والمبعض  
 والولاء ﴾ بفتح الواو والمد أى ولاء العتاقة ( فمن انفرد بقتل  
 مورثه أو شارك فيه مباشرة أو سبياً ) كحفر بئر تعدياً ونصب  
 سكين ( بلا حق لم يرثه إن لزمه ) أى القتال ( قود أو دية  
 أو كفارة ) على ما يأتى فى الجنايات لم يثبت عمر سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطأه واحداً ( والمكلف  
 وغيره ) أى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا ( سواء ) لعموم ما سبق  
 ( وإن قتل بحق قوداً أو حداً أو كفراً ) أى غير ردة ( أو ببني ) أى  
 قطع طريق لثلاث يشكر مع ما يأتى ( أو ) ؛ صيانة أو حراية أو شهادة  
 وارثه ( بما يوجب القتل ) أو قتل العادل الباغى وعكسه ( كقتل  
 الباغى العادل ) ورثه ( لأنه فصل ماذون فيه فلم ينزع الميراث ) ولا يرث  
 الرقيق ( ولو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد ) لأنه لو ورث لكان لسيدته  
 وهو اجنبى ( ولا يرث ) لأنه لا مال له ( ويرث من بعضه حر ويورث  
 ويحجب بقدر ما فيه من الحرية ) لقول على وابن مسعود وكسبه  
 وارثه بحريته لورثته فإن نصفه حر وأم وعم حران للابن نصف  
 ماله لو كان حراً وهو ربع وسدس وللام ربع والباقي للعم ( ومن اعتق  
 عبداً ) أو أمة أو اعتق بعضه فسرى إلى الباقي أو عتق عليه برحم أو  
 كتابة أو إيلاد أو اعتقه فى زكاة أو كفارة ( فله عليه الولاء ) لقوله  
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله أيضاً الولاء على أولاده  
 وإن سفلوا من زوجة عتيقة أو سرية وعلى من له أولهم ولاؤه  
 لأنه ولي نعمتهم وبسيه عتقوا ولأن الفرع يتبع أصله ويرث

ذو الولاء مولا ( وان اختلف دينهما ) لما تقدم فيرث المعتق عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبة بعده الاقرب فالاقرب على ماسبق ( ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن ) اى باشرن عتقه او عتق عليهن بنحو كتابة ( او اعتقه من اعتقن ) اى عتيق عتيقهن او اولادهن لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولا من اعتقن والكبر بضم الكاف وسكون الموحدة اقرب عصبة السيد اليه يوم موت عتيقه والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث فلو مات السيد عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته بالولاء وتسمى مسئلة القضاة يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة العراق عنها فاجابوا فيها

### كتاب العتق

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقبة وتخليصها من الرق ( وهو من افضل القرب ) لان الله تعالى جملة كفارة للقتل والوطى في نهار رمضان والايمان وجملة النبي صلى الله عليه وسلم فكاكا لمعتقه من النار وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل ( ويستحب عتق من له كسب ) لانقاعه به ( وعكسه بعكسه ) فيكره عتق من لا كسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم وصريحه نحو انت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعقتك وكناياته نحو خليلك والحق باهلك ولا سبيل ولا سلطان لى عليك وانت لله او مولاى وملككك نفسك ومن اعتق جزءا من رقيقه سرى الى باقيه ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضمونا بغيره ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح معلقا بشرط فيعتق اذا وجد ( ويصح تعاقب العتق بموت وهو التدبير ) سمي بذلك لان الموت دبر الحياة ولا يبطل بابطال ولا رجوع ويصح وقف المدبر وهبه وبيعه ورهنه

وان مات السيد قبل بيعه عتق ان خرج من ثلثه والا فبقدره ﴿ باب  
 الكتابة وهي ﴾ مشتقة من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نجومها وشرعا  
 ( بيع ) سيد ( عبده نفسه بمال ) معلوم يصح السلم فيه ( موجل في ذمته )  
 ياجلين فاكثر ( وتسن ) الكتابة ( مع امانة العبد وكسبه ) لقوله تعالى  
 فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ( وتكره ) الكتابة ( مع عدمه ) اى عدم  
 الكسب ليلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز  
 التصرف وتتعد بكتابتك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا اديت  
 فانت حر ومتى ادى ما عليه او ابراء منه سيده عتق ويملك كسبه ونفعه  
 وكل تصرف يصلح ماله كبيع واجارة ( ويجوز بيع المكاتب ) لقصة بريرة  
 ولانه قن ما بقى عليه درهم ( ومشتريه يقوم مقام مكاتبه ) بكسر التاء ( فان  
 ادى ) المكاتب للمشتري ما بقى من مال الكتابة ( عتق وولاؤه له ) اى  
 للمشتري ( وان عجز ) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه  
 لمن كاتبه او اشتراه ( فادقنا ) فاذا حل نجم ولم يوده المكاتب فاسيده  
 الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ويلزم انتظاره ثلاثا لنحو بيع  
 عرض ويجب على السيد ان يودى الى من وفى كتابته ربعها لما روى  
 ابو بكر باسناده عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى واتوهم  
 من مال الله الذى اتاكم قال ربع الكتابة وروى موقوفا على على  
 ﴿ باب احكام امهات الاولاد ﴾ اصل ام امهة ولذلك جمعت على  
 امهات باعتبار الاصل ( اذا اولد حرامته ) ولو مدبرة او مكاتبه ( او )  
 اولد ( امة له ولغيره ) ولو كان له جزء يسير منها ( او امة لولده )  
 كلها او بعضها ولم يكن الابن وطئها قد ( خلق ولده حرا ) بان حماه به  
 فى ملكه ( حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خلق الانسان ) ولو حميا  
 ( لا ) بالقاء ( مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تمتق بموته  
 من كل ماله ) ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امته  
 فولدت فهى معتقة عن دبر منه رواء احمد وابن ماجة وان اصابها فى  
 ملك غيره بشكاح او شبهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تصرف ام ولد  
 ومن ملك امه حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد ويعتقه ( واحكام ام  
 الولد ) كـ ( احكام الامه ) القن ( من وطئ وخدمة واجارة ونحوه  
 كاعارة وابداع لانها مملوكة له مادام حيا ) لا فى نقل الملك فى رقبتها

ولا بما يراد له ) اى لقل الملك فالاول ( كوقف وبيع ) وهبة وجعلها صداقا ونحوه ( و ) الثانى كـ ( رهن و ) كذا ( نحوها ) اى نحو المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يرثن يستمتع منها السيد مادام حيا فاذا مات فهمى حرة رواء الدارقطى وتصح كتابتها فان ادت فى حياته عتقت وما بقى بيدها لها وان مات وعليها شئ عتقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها فيعتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم الفدا او ارش الجاية وان قتلت سيدها عمدا او خطأ عتقت وللورثة القصاص فى العمد او الدية فيلزمها الاقل منها او من قيمتها كالحطأ وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على نفقتها ان عدم كسها

### ﴿ كتاب النكاح ﴾

هو لمة الرطى والجمع بين الشئتين وقد يطلق على العقد فاذا قالوا نكح فلانة او انت فلان ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امراته لم يريدوا الا الجماعة وشعرا عقد يعتبر فيه لفظ انكاح او تزويج فى الجملة والمقود عليه منفعة الاستمتاع ( وهو سنة ) لذى شهوة لا ينصف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يامعشر الشباب من استطاع منكم المرأة فأتزوج فانه اغض للبصر واحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه وجاء رواء الجماعة ويباح لمن لاشهوة له كالغنين والكبير ( وفعله مع الشهوة افضل من نوافل العبادة ) لاشتغاله على مصالح كثيرة كتخصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل السبل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ومن لاشهوة له بوانل العبادة افضل له ( ويجب النكاح على من يخاف زنا بتركه ) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اعفاف نفسه وصونها عن الحرام ولا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه ولا يكتفى بمرة بل يكون فى مجموع العمر ويحرم بدار حرب الا لضرورة فيباح لغير اسبر ( ويسن نكاح واحدة ) لان الزيادة عليها تعريض للمحرم

قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ( دينة )  
 لحديث ابى هريرة مرفوعا تنكح المرأة لارباع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها  
 فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه ( اجنبية ) لان ولدها يكون  
 انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطعة الرحم ( بكر )  
 لقوله عليه السلام لجار فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك متفق عايه  
 ( ولود ) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث انس يرفعه تزوجوا  
 الودود الولود فانى مكأثر بكم الامم يوم القيمة رواه سعيد ( بلا ام )  
 لانها ربما افسدتها عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه اغض لبصره ( و )  
 يباح ( له ) اى لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته ( بطر  
 ما يظهر غالبا ) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب  
 احدكم امرأة فقد ان يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فايحصل  
 رواه احمد وابو داود ( مرارا ) اى يكرر النظر ( بلا خلوة ) ان  
 امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك ورأس وساق  
 من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته ولشاهد ومعامل  
 نظر وجه مشهود عايبا ومن تعامله وكفيها لحاجة ولطيب ومحوه  
 نظر ولمس مادعت اليه حاجة ولا امرأة نظر من امرأة وزجل الى  
 ماعدى ماين سره وركبة ويحرم خلوة ذكر غير محرم بامرأة ( ويحرم  
 التصريح بخطبة المعتدة ) كقوله اريد ان اتزوجك لمهوم قوله تعالى  
 لاجاح عليكم فيها عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة ( من  
 وفاة والمبانة ) حال الحياة ( دون التعريض ) فيباح لما تقدم ويحرم  
 التعريض كالتصريح لرجمية ( ويباحان لمن اباهما بدون الثلاثة ) لانه  
 يباح له نكاحها في عدتها ( كرجعته ) فان له رجعتها في عدتها ( ويحرمان )  
 اى التصريح والتعريض ( منها على غير زوجها ) فيحرم على الرجعية ان  
 تحيب من خطبها في عدتها تصريحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها  
 اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح ( والتعريض اى فى مثلك  
 لراغب وتحييه ) اذا كانت بائنا ( مايرغب عنك ونحوها ) كقوله لا فتوتانى  
 بنفسك وقولها ان قضى شئ كان ( فان اجاب ولى محبرة ) ولو تعريضا  
 لمسلم ( او اجابت غير المحبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها ) بلا اذنه  
 لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح

او يترك رواء البخارى والنسائى ( وان رد ) الحاطب الاول ( او اذن )  
 او ترك او استأذن الثانى الاول فسكت ( او جهل الحال ) إن لم يعلم  
 الثانى اجابة الاول ( جاز ) للثانى ان يخطب ( ويسن المقدم يوم الجمعة  
 مساء ) لان فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن  
 ان يخطب قبله ( بخطبة ابن مسعود ) وهى ان الحمد لله نحمده ونستعينه  
 ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا  
 من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له واشهد ان لا اله  
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لمزوج بارك  
 الله لكما وعليكما وجمع بينكما فى خير وعافية فاذا زفت اليه قال  
 اللهم انى اسئلك خيها وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر  
 ما جبلتها عليه ﴿ فصل واركانه ﴾ اى اركان النكاح ثلاثة احدها  
 الزوجان الحاليان من الموانع ( كالمعتدة ( و ) الثانى ( الايجاب ) وهو اللفظ  
 الصادر من الولى او من يقوم مقامه ( و ) الثالث ( القبول ) وهو اللفظ  
 الصادر من الزوج او من يقوم مقامه ( ولا يصح ) النكاح ( ممن يحسن )  
 اللغة ( العربية بغير لفظ زوجت او استحيت ) لانهما اللفطان اللذان ورد  
 بهما القران ولايته اعتقتك وجعلت عتقك صداقك ونحوه لقصة صفة  
 ( و ) لا يصح قبول الا بلفظ ( قبلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت  
 او قبلت ) او رضيت ويصح السكاح من هازل وثقته ( ومن جهلهما ) اى  
 عجز عن الايجاب والقبول بالعربية ( لم يلزمه تعلمهما وكفاه معناها الخاص  
 بكل لسان ) لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعبد بتلاوته  
 وينتقد من اخرس بكتابة واشارة مفهومة ( فان تقدم القبول ) على  
 الايجاب ( لم يصح ) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتى وجد قبله لم  
 يكن قبولا ( وان تاخر ) اى تراخى القبول ( عن الايجاب صح ما دام فى  
 المجلس ولم يتشاعلا بما يقطعه ) عرفا ولو طال الفصل لان حكم المجلس  
 حكم حالة العقد ( وان تفرقا قبله ) اى قبل القبول او تشاغلا بما يقطعه  
 عرفا ( بطل ) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اغنى عايه قبل  
 القبول لا ان نام ﴿ فصل وله شروط ﴾ اربعة ( احدها تعيين  
 الزوجين ) لان المقصود فى النكاح التعيين فلا يصح بدونه كزجكت بنى  
 وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجتها ابك وله بنون ( فان اشر

الولى الى الزوجة او سماها ) باسمها ( او وصفها بما تتميز به ) كالطويلة او  
 الصغيرة صح النكاح لحصول التميز ( او قال زوجتك بنى وله ) بنت  
 ( واحدة لا اكثر صح ) النكاح لعدم الاتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سمي  
 له في المقد غير مخطوبته فقبل يظنها ايها لم يصح ﴿ فصل ﴾ الشرط  
 الثانى ( رضاها ) فلا يصح ان اكره احدهما بغير حق كالبيع ( الا البالغ  
 المجنون ) فيزوجه ابوه او وصيه فى النكاح ( و ) الا ( المجنونة والصغير  
 والبكر ولو مكلفة لا الثيب ) اذا تم لها تسع سنين ( فان الاب ووصيه فى  
 النكاح يزوجه بغير اذنه ) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنه و ( كالسيد  
 مع امائه ) فيزوجهن بغير اذنه لانه يملك منافع بضعهن ( و ) كالسيد مع  
 ( عبده الصغير ) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير ( ولا يزوج باقى الاوليا )  
 كالجد والاخ والعم ( صغيرة دون تسع ) بحال بكرة كانت او ثيبا ( ولا )  
 يزوج غير الاب ووصيه فى النكاح ( صغيرا ) الا الحاكم لحاجة ( ولا )  
 يزوج غير الاب ووصيه فيه ( كبيرة عاقلة ) بكرة او ثيبا ( ولا بنت تسع )  
 سنين كذلك ( الا باذنه ) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستامر البتة فى  
 نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواه احمد واذا بنت تسع  
 معتبر لقول عائشة اذا باغت الجارية تسع سنين فهى امرأة رواه احمد  
 ومعناه فى حكم المرأة ( وهو ) اى الاذن ( صمات البكر ) ولو ضحك او  
 بكى ( ونطق الثيب ) بوطى فى القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح  
 الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف  
 اذاها قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر فى استيذان تسمية الزوج على وجه  
 تقع به المعرفة ﴿ فصل ﴾ الشرط ( الثالث الولى ) لقوله عليه  
 السلام لا نكاح الا بولى رواه الحنابلة والنسائى وصححه احمد وابن معين  
 ( وشروطه ) اى شروط الولى سبعة ( التكليف ) لان غير المكلف يحتاج لمن  
 ينظر له فلا ينظر لغيره ( والذكورة ) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها  
 فى غيرها اولى ( والحرية ) لان العبد لا ولاية له على نفسه فى غيره اولى  
 ( والرشد فى العقد ) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال  
 فرشد كل مقام بحسبه ( واتفاق الدين ) فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا  
 نصرانى على مجوسية لعدم التوارث بينهما ( سوى ما يذكر ) كام ولد  
 لكافر اسلمت وامه كافرة لمسلم والساطان يزوج من لا ولى لها

من اهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرا لانها ولاية بطرية فلا يستبد  
بها الفاسق الا في سلطان وسيد يزوج امته اذا تقرر ذلك ( فلا تزوج  
امراة نفسها ولا غيرها ) لما تقدم ( ويقدم ابو المراء ) الحرة ( في انكاحها )  
لانه اكمل نظرا واشد شفقة ( ثم وصيه فيه ) اى فى النكاح لقيامه مقامه  
( ثم جدها لاب وان علا ) لانه له ايلادا وتصيبا فاشبه الاب  
( ثم ابنها ثم بنوه وان تزلوا ) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها  
لما انقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطبها فقالت  
يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهداً قال ليس من اوليائك شاهد  
ولا غايب يكره ذلك فقالت قم يا عمر ( فزوج رسول الله فزوجه رواء النسائى  
( ثم اخوها لابوين ثم لاب ) كالميراث ( ثم بنوها كذلك ) وان زلوا يقدم  
من لابوين على من لاب ان استوا فى الدرجة الاقرب فالاقرب ( ثم عمها  
لابوين ثم لاب ) لما تقدم ( ثم بنوها كذلك ) على ماسبق فى الميراث ( ثم  
اقرب عصبة نسب كالارث ) واحق عصبة بعد الاخوة بالميراث احقهم  
بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك معتبر بمظنه وهو  
القرابة ( ثم المولى المنعم ) بالعق لانه يرثها ويقل عنها ( ثم اقرب عصبة  
نسباً ) على ترتيب الميراث ( ثم ) ان عدموا فعصبة ( ولاء ) على ما تقدم  
( ثم السلطان ) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من  
الامير فى هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان فى مكانها فان تعذر وكنت  
وولى امة سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاه من ام ولا خال ونحوه من  
ذوى الارحام ( فان عضل ) الولى ( الاقرب ) بان منعها كفواً رضيته  
ورغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر ( او لم يكن ) الاقرب ( اهلا )  
لكونه طفلاً او كافراً او فاسقا او عبداً ( او غاب ) الاقرب ( غيبة منقطعة  
لا تقطع الا بكافة ومشقة ) فوق مسافة القصر او جهل مكانه ( زوج  
الحرة ) الولى ( الا بعد ) لان الاقرب هنا كالمردوم ( وان زوج الاب بعد  
او ) زوج ( اجنبى ) ولو حاكماً ( من غير عذر ) للاقرب ( لم يصح )  
النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب  
لا يعلم انه عصبة او انه صار او عاد اهلاً بعد مناف صح النكاح استحباباً  
للاصل ووكيل كل ولى يقوم مقامه غايباً وحاضراً بشرط اذنها للوكيل

(\*) المراد به ابنا هو ابن اى سلمة لا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم اهـ



بعد توكيله ان لم تكن محجرة ويشترط في وكيل ولى ما يشترط فيه ويقول  
 الولي او وكيله لو كـل الزوج زوجت موكلك فلانا فلانة ويقول وكيل  
 الزوج قبلته لفلان او لموكلـى فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقديم  
 افضل فاسن فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له منهم ومن زوج ابنه  
 بنت اخيه ونحوه صح ان يتولى طرفى العقد وكـى زوجت فلانا فلانة  
 وكذا ولى عاقلة تحل له اذا تزوجها باذنها كـى قوله تزوجتها ﴿﴾ فصل ﴿﴾  
 الشرط (الرابع الشهادة) لحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولى  
 وشاهدى عدل رواه البرقانى وروى معناه عن ابن عباس ايضا (فلا يصح)  
 النكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان العرض اعلان النكاح  
 (ذكرين مكلفين سميعين باطقين) ولو انهما ضريران او عدوا الزوجين  
 ولا يبطله تواصل بكتفانه ولا تشترط الشهادة بخلوها من الموانع او اذنها  
 والاحتياط الا شهاد فان انكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده  
 (وليست الكفاة وهى) لغة المساوات وهنا (دين) اى اداء الفرائض  
 واجتناب النواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية  
 ويسار بحسب مايجب لها (شرطا فى صحته) اى صحة النكاح لامر النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تكح اسامة بن زيد فكحها بامر  
 متفق عليه بل شرط للزوم (فلو زوج الاب عفيفة بفاجر او عريبة  
 بعجمي) او حرة بعبد (فلن لم يرض من المرأة او الاوليا) حتى من  
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان العار عليهم اجمعين وخيار الفسخ  
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصبة او بما يدل على رضاها من قول او  
 فعل ﴿﴾ باب المحرمات فى النكاح ﴿﴾ وهن ضربان احدهما من تحرم على  
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل حدة) من قبل الام او الاب  
 (وان عات) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبناهما)  
 اى بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفان)  
 وارثة كانت او لا للعموم قوله تعالى وبنااتكم (وكل اخت) شقيقة كانت  
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنتها) اى بنت الاخت  
 مطاقا وبنت ابنها (وبنت ابنتها) وان تزلت لقوله تعالى وبناات الاخت  
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اى ابن الاخ (وبنتها) اى بنت  
 بنت ابن اخيه (وان سملت) لقوله تعالى وبناات الاخ (وكل عمة وخالة

وان عاتسا ( من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعماتكم وخالاتكم  
 ( والملاعة على الملاعن ) ولو اكذب نفسه فلا تحل له بنكاح ولا ملك  
 عين ( ويحرم بالرضاع ) ولو محرما ( ما يحرم بالنسب ) من الاقسام  
 السابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق  
 عليه ( الا ام اخته ) وام اخيه من رضاع ( و ) الا ( اخت ابنه ) من  
 رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابي المرتضع واخيه من نسب ولا  
 ام المرتضع واخته من نسب على ابي المرتضع وابنه الذي هو اخو المرتضع  
 لانهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب ( ويحرم ) بالمصاهرة  
 ( بالعقد ) وان لم يحصل دخول ولا خلوة ( زوجة ابيه ) ولو من رضاع  
 ( و ) زوجة ( كل جد ) وان علا لقوله تعالى ولا تسكحوا ما نكح آباؤكم  
 من النساء ( و ) تحرم ايضا بالعقد ( زوجة ابنه وان نزل ) ولو من  
 رضاع لقوله تعالى وحلائل ابنائكم ( دون بناتهم ) اي بنات حلائل  
 آباءه وابنائهم ( و ) دون ( امهاتهن ) فحصل له ربيية والده وولده وام  
 زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ( وتحرم )  
 ايضا ( ام زوجته وجدها ) ولو من رضاع ( بالعقد ) لقوله تعالى  
 وامهات نسائكم ( و ) تحرم ايضا الرباب وهن ( بنتهن ) اي بنت  
 الزوجة ( وبنات اولادها ) الذكور والاثان وان نزلن من نسب او  
 رضاع ( بالدخول ) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم  
 اللاتي دخلتم بهن ( فان بانت الزوجة ) قبل الدخول ولو بعد الخلوة  
 ( او ماتت بعد الخلوة البحن ) اي الرباب لقوله تعالى فان لم تكونوا  
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها  
 وبنتها وحرمت على ابيه وابنه في فصل في الضرب الثاني من  
 المحرمات ( وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبناتها ) اي بنت  
 اخت معتدته وبنت اخت زوجته ( وعمتها وخالتها ) وان علنا من نسب  
 او رضاع وكذا بنت اخيهما وكذا اخت مستبراته وبنت اخيها او اختها  
 او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام  
 لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابي هريرة  
 ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة  
 شخص وبنته من غيرها ولو في عقد فان طلقت ( المرأة ) وفرغت العدة

البحن ( اى اختها او عمتها او خالتها ونحوهن لعدم المانع ومن وطئ اخت زوجته  
بشبهة او زنا حرمت عليه زوجته حتى تنقضى عدة الموطوءة ( وان  
تزوجهما ) اى تزوج الاختين ونحوهما ( فى عقد ) واحد لم يصح ( او )  
تزوجهما فى ( عقدين معا بطلا ) لانه لا يمكن تصحيحهما فيما ولا مزنية  
لاحداهما على الاخرى وكذا لو تزوج خسا فى عقد او عقود معا ( فان  
تاخر احدهما ) اى احد العقدين بطل متأخر فقط لان الجمع حصل به  
( او وقع ) العقد الثانى ( فى عدة الاخرى وهى بائن او رجعية بطل )  
الثانى لئلا يجتمع ماؤه فى رحم اختين او نحوهما وان جهل اسبق العقدين  
فسيح ولاحداهما نصف مهرها بقرعة ومن ملك اخت زوجته ونحوها  
صح ولا يطاؤها حتى يفارق زوجته وتنقضى عدتها ومن ملك نحو اختين صح  
وله وطئ اسماء شاء ونحرم به الاخرى حتى يحرم الموطوءة باخراج من ملكه او تزويج  
بعد استبراء وليس لحران يتزوج باكثر من اربع ولا لعبد ان يتزوج باكثر من  
اثنين ( وتحرم المعتدة ) من الغير لقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى  
يبلغ الكتاب اجله ( و ) كذا ( المستبراة من غيره ) لانه لا يومن ان تكون  
حائلا فيفضى الى اختلاط المياه واشتباها الاسباب ( و ) تحرم ( الزانية ) على  
زان وغيره ( حتى تتوب وتنقضى عدتها ) لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الاذان  
او مشرك وتوبنها ان تراود فتمتنع ( و ) تحرم ( مطلقة ثلاثا حتى يطاها زوج  
غيره ) بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجا غيره ( و ) تحرم ( المحرمة حتى تحل ) من احرامها لقوله عليه السلام  
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة الا البخارى ولم يذكر  
الترمذى الخطبة ( ولا ينكح كافر مسلمة ) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين  
حتى يؤمنوا ( ولا ) ينكح ( مسلم ولو عبدا كافرة ) لقوله تعالى ولا تنكحوا  
المشركات حتى يؤمن ( الا حرة كتابية ) ابواها كتابيان لقوله تعالى  
والمحسنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم ( ولا ينكح حر ) مسلم  
( امة مسلمة الا ان يخاف عنت العزوبة لحاجة المتعة او الخدمة ) لكونه كبيرا  
او مريضاً او نحوهما ولو مع صغر زوجته الحرة او غيبها او مرضها  
( وبهجز عن طول ) اى مهر ( حرة وثمن امة ) لقوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولا الاية واشترط الهجز عن ثمن الامة اختاره جمع كثير قال فى  
التفج وهو اظهر وقدم انه لا يشترط وتبعه فى المنتهى ( ولا ينكح عبد

سيدته ( قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه ( ولا ) ينكح ( سيد امته ) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد اضمف منه ( ولحر نكاح امه ابيه ) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك ( دون ) نكاح ( امه ابنه ) فلا يصح نكاحه امه ابنه لان الاب له التملك من مال ولده كما تقدم ( وليس للحر نكاح عبد ولدها ) لانه لو ملكت زوجها او بعضه لاصحح النكاح وعلم مما تقدم ان للعبد نكاح امه ولو لابنه وللامة نكاح عبد ولو لابنها ( وان اشترى احد الزوجين ) الزوج الاخر او ماله نارت او غيره ( او ) ملك ( ولده الحر او ) ملك ( مكاتبه ) اى مكاتب احد الزوجين او مكاتب ولده ( الزوج الاخر او بعضه الفسخ نكاحهما ) ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق ( ومن حرم وطوها بعقد ) كالمعتدة والمحرمه والزانية والمطلقة ثلاثا ( حرم ) وطئها ( بملك يمين ) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطى فلان يحرم الوطى بطريق الاولى ( الا امه كتابية ) فحل لدخولها في عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم ( ومن جمع بين محلاة رعيه في عقد صح فبين تحل ) و بطل فبين تحرم فلو تزوج ايماء ومزوجة في عقد صح في الايم لانها حل النكاح ( ولا يصح نكاح حتى مشكل قبل تبين امره ) لعدم تحقيق مسج النكاح ﴿ باب الشروط ﴾ في النكاح ( والعيوب في النكاح ) والمعتبر من الشروط ما كان في صلب المقدر او اتقيا عليه قلبه وهى فسمان صحح واليه اشار بقوله ( اذا شرط طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عايبا او ) ان ( لا يخرجها من دارها او بلدها ) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع ولدها الصغير ( او شرطت نقدا معيناً ) تاخذ منه مهرها ( او ) شرطت ( زيادة في مهرها صح ) السرط وكان لازما فليس لازوج فكه بدون ابانتها ويسن وفاؤه به ( فان خالفه فاهما الفسخ ) على التراخي لقول عمر للذى قضى عليه بلزوم السرط حين قال اذا يضاقتنا مقاطع الحقوق عند الشروط وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فأت احدها بطل السرط القسم الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وفد ذكره بقوله ( واذا تزوجه وليته على ان يزوجه الاخر وليته فعلا ) اى زوج كل منهما الاخر وليته ( ولا مهر ) بينهما ( بطل الكاحان ) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه

الآخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وكذا لو جملا بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهرا للآخرى ( فان سمي لهما ) اى لكل واحدة منهما ( مهر ) مستقل غير قليل بلا حيلة ( صح ) النكاحان ولو كان المسمى دون مهر المثل وان سمي لاحدهما دون الاخرى صح نكاح من سمي لهما ففقط والثانى نكاح المحلل والية اشار بقوله ( وان تزوجها بشرط انه متى حللها للاول طاقها او نواه ) اى التحليل ( بلا شرط ) يذكر فى العقد او انقضا عليه قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا اخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يارسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له راوه ابن ماجة ( او قال ) ولى ( زوجتك اذا جاء راس الشهر ) وان رضيت امها ( او نحوه مما عاق فيه الكاح على شرط مستقبل فلا ينقذ النكاح غير زوجت او قات ان شاء الله فيصح كقوله زوجتك اذا كانت بنتى او ان انقضت عدتها وهما يلمان ذلك او ان شئت فقل شئت وقبلت ونحوه فانه صحيح ( او ) قال ولى زوجتك و ( اذا جاء غد ) او وقت كذا ( فطلقها او وقته بمدة ) بان قال زوجتكها شهرا او سنة او يتزوج الغريب بنية طلاقها اذا خرج ( بطل الكل ) وهذا النوع هو نكاح المتعة قال سبرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهاها عنها رواه مسلم رحم فصل وان شرط ان لامهر لها او يحل ان ( لافقة ) لها ( او ) شرط ( ان يقسم لها اقله من ضررتها او اكثر ) منها ( او شرط فيه ) اى فى النكاح ( خيارا او ) شرط ( ان جاء بالمهر فى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما ) او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لوطى عند ارادتها او لا تسلم نفسها الى مدة كذا ونحوه ( بطل الشرط ) لمناقاة مقتضى العقد وتضمنه اسقاط حق يجب به قبل انعقاده ( وصح النكاح ) لان هذه الشروط تعود الى معنى زايد فى العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه ( وان شرطها مسئلة ) او قال ولها زوجتك هذه المسئلة او ظها مسئلة ولم تعرف بتقدم كفر ( فبان كتابية ) فله الفسخ لموات شرطه ( او شرطها بكرا او حيلة او نسيية او ) شرط ( نفي عيب لا يفسخ به النكاح ) بان شرطها سيمعة او بصيرة ( فبان بخلافه فله الفسخ ) لما تقدم وان شرط صفة فبان اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وشرط او ظن انها حرة ثم تبين انها امة فان كان ممن يحل له نكاح الاما فله الخيار والا فرق بينهما

وما ولدته قبل العلم حر يفديه بقيته يوم ولادته وان كان المغرور عبداً فولده حر ايضاً يفديه اذا عتق ويرجع زوج بالفداء والمهر على من غره ومن تزوجت رجلاً على انه حر او تظنه حراً فبان عبداً فلها الخيار ( وان عتقت ) امة ( تحت حر فلا خيار لها ) لانها كافات زوجها في الكمال كما لو اسلمت كتابية تحت مسلم ( بل ) يثبت لها الخيار ان عتقت كلها ( تحت عبد ) كله لحديث بريرة وكان زوجها عبداً اسود رواه البخاري وغيره عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم فتقول فسخت نكاحي او اخترت نفسي ولو متراخيا ما لم يوجد منها دليل رضى كتمكين من وطئ او قبلة ونحوها ولو جاهلة ولا يحتاج فسخها لحاكم فان فسخت قبل دخول فلا مهر وبعدة هو لسيدها ﴿ فصل ﴾ في العيوب في النكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص بالرجال وقد ذكره بقوله ( ومن وجدت زوجها محبوا ) قطع ذكره كله ( او ) بعضه ( وبقي له ما لا يطا به فلها الفسخ وان ثبتت عتته باقراره او ) ثبتت ( بيينة على اقراره اجل سنة ) هلالية ( منذ تحاكما ) روى عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت الفصول الاربعة ولم يزل علم انه خلقه ( فان وطئها فيها ) اى في السنة ( والا فلها الفسخ ) ولا يحتسب عليه منها ما اعتزته فقط ( وان اعترفت انه وطئها ) في القبل في النكاح الذى ترافعا فيه ولو مرة ( فليس بمنين ) لاعترافها بما ينافى العنة وان كان ذلك بعد ثبوت العنة فقد زالت ( ولو قالت في وقت رضيت به عني سقط خيارها ابداً ) لرضاها به كما لو تزوجته طالمة عتته ﴿ فصل ﴾ القسم الثانى يختص بالمرأة وهو ( الرق ) بان يكون فرجها مسدودا لا يسلكه ذكر باصل الخلقة ( والقرن ) لحم زايد ينبت في الفرج فيسده ( والعفل ) ورم في اللحمه التى بين مسلكى المرأة فيضيق منها فرجها فلا ينفذ فيه الذكر ( والفتق ) انخراق ما بين سبيلها او ما بين مخرج بول ومنى ( واستطلاق بول ونحو ) اى غايط منها او منه ( وقروح سيالة في فرج ) واستحاضة ( و ) من القسم الثالث وهو المشترك ( باسور وناصور ) وهما داآن بالبقعدة ( و ) من القسم الاول ( خصا ) اى قطع الخصيتين ( وسل ) لهما ( ووجا ) لهما لان ذلك يمنع الوطئ او يضعفه ( و ) من المشترك ( كون احدهما حثى واضحا ) اما المشكل فلا يصح نكاحه كما تقدم ( وجنون ولو ساعة وبرص وجذام )

وقرر راس له ربح منكراً وبخر قم ( يثبت بكل واحد منهما الفسخ ) لما فيه من النفرة ( ولو حدث بعد العقد ) والدخول كالأجارة ( أو كان بالآخر عيب مثله ) أو مغاير له لأن الإنسان ياتق من عيب غيره ولا ياتق من عيب نفسه ( ومن رضى بالعيب ) بأن قال رضيت به ( أو وجدت دلالة ) من وطئ أو تمكن منه ( مع علمه ) بالعيب ( فلا خيار له ) ولو جهل الحكم أو ظنه يسيراً فإن كثيراً لأنه من جنس ما رضى به ( ولا يتم ) أى لا يصح ( ففسخ أحدهما إلا بحاكم ) فيفسخه الحاكم بطلب من ثبت له الخيار أو يرده إليه فيفسخه ( فإن كان ) الفسخ ( قبل الدخول فلا مهر ) لها سواء كان الفسخ منه أو منها لأن الفسخ إن كان منها فقد جأت الفرقة من قبلها وإن كان منه فأنما فسخ لغيرها الذى دلسته عليه فكانه منها ( و ) إن كان الفسخ ( بعده ) أى بعد الدخول أو الخلوة ( لها ) المهر ( المسمى ) فى العقد لأنه وجب بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط ( يرجع به على الفار إن وجد ) لأنه غره وهو قول عمر والفار من علم العيب وكتمه من زوجة عاقلة وولى ووكيل وإن طلقت قبل دخول أو مات أحدهما قبل الفسخ فلا رجوع على الفار ( والصغيرة والمجنونة والامة لا تزوج واحدة منهن بمعيب ) يرد به فى النكاح لأن وليهن لا ينظر لهن إلا بما فيه الخط والمصلحة فإن فعل لم يصح أن علم والا صح ويفسخ إذا علم وكذا ولى صغير أو مجنون ليس له تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فإن فعل فكما تقدم ( فإن رضيت ) العاقلة ( الكبيرة مجبواً أو عتيماً لم تمتنع ) لأن الحق فى الوطئ لها دون غيرها ( بل ) بمنعها ولها العاقد ( من ) تزوج ( مجنون ومجنون وابرص ) لأن فى ذلك عارا عليها وعلى أهلها ضرراً يخشى تعديده إلى الولد ( ومتى ) تزوجت معيباً لم تعلمتم ( علمت العيب ) بعد عقد لم تجبر على فسخ ( أو كان ) الزوج غير معيب حال العقد ثم ( حدث به ) العيب بعده ( لم يجبرها ولها على الفسخ ) إذا رضيت به لأن حق الولي فى ابتداء العقد لا فى دوامه ﴿ باب نكاح الكفار ﴾ من أهل الكتاب وغيرهم ( حكمه كنكاح المسلمين ) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والإيلا ووجوب المهر والنفقة والقسم والأحصان وغيرها ويحرم عليهم من النساء من تحرم علينا ( ويقررون على فاسده ) أى فاسد النكاح ( إذا اعتقدوا صحته فى شرعهم ) بخلاف ما لا يعتقدون حله فلا يقررون عليه لأنه ليس من دينهم ( ولم يرتفعوا إلينا ) لأنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

عليهم في انكحتهم مع علمهم يستيجون نكاح محارمهم ( فان اتونا قبل  
عقدته عقدناه على حكمنا ) بإيجاب وقبول وولى وشاهدى عدل منا قال تعالى  
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ( وان اتونا بعده ) اى بعد العقد فيما بينهم  
( او اسلم الزوجان ) على نكاح لم تتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة  
او ولى او غير ذلك ( و ) اذا تقرر ذلك فان كانت ( المرأة تباح اذا ) اى  
وقت الترافع اليها او الاسلام كعقد فى عدة فرغت او على اخت زوجة  
ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولى او شهود ( اقرا ) على نكاحها  
لان ابتدا الكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته ( وان كانت )  
الزوجة ( ممن لا يجوز ابتدا نكاحها ) حال الترافع او الاسلام كذات  
محرم او معتدة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسكن زوجا غيره  
( فرق بينهما ) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته ( وان وطئ حربي  
حربية فاسما ) او ترافعا اليها ( وقد اعتقدها نكاحا اقرا ) عليه لانا  
لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم ( والا ) يعتقدها نكاحا ( فسخ ) اى فرق  
بينهما لانه سفاح فصح انكاره ( ومتى كان المهر صحيحا احذته ) لانه الواجب  
( وان كان فاسدا ) كحمر او خنزير ( وقبضته استقر ) فلا شئ لها غيره  
لانهما تقابضا بحكم الشرك ( وان لم يقبضه ) ولا شئ منه فرض لها مهر  
المثل لان الحمر ونحوه لا يكون مهرا لمسلته فيسطل وان قبضت البعض  
وجب قسط الباقي من مهر المثل ( و ) ان ( لم يسم ) اي مهر ( فرض  
لها مهر المثل ) لحلول الكاح عن التسمية ﴿ فصل وان اسلم الزوجان معا ﴾  
بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما  
اختلاف دين ( او ) اسلم ( زوج كتابية ) كتابيا كان او غير كتابي ( فعلى  
نكاحهما لان للمسلم ابتدا نكاح الكتابية ( فان اسلمت هى ) اى الزوجة  
الكتابية تحت كافر قبل دخول الفسخ النكاح لان المسئلة لا تحل لكافر  
( او ) اسلم ( احد الزوجين غير الكتابيين ) كالمجوسين يسلم احدهما ( قبل  
الدخول بطل ) الكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله  
ولا تمسكوا بعصم الكوافر ( فان سفته ) بالاسلام ( فلا مهر ) لها لمجئ  
الفرقة من قبلها ( وان سبقها ) بالاسلام ( فلها نصفه ) اى نصف المهر  
لمجئ الفرقة من قبله وكذا ان اسلما وادعت سبقه او قالوا سبق احدا ولا نعلم  
عنه ( وان اسلم احدهما ) اى احد الزوجين غير الكتابيين او اسلمت



كافرة تحت كافر ( بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة ) لما روى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فايهما اسلم قبل انقضاء العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما ( فان اسلم الاخر فيها ) اى فى العدة ( دام النكاح ) بينهما لما سبق ( والا ) يسلم الاخر حتى انقضت ( بان فسخه ) اى فسخ النكاح ( منذ اسلم الاول ) من الزوج او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم ( وان كفرا ) اى ارتدا ( او ) ارتد ( احدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة ) كما لو اسلم احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فعلى نكاحهما والا تبينا فسخه منذ ارتد ( و ) ان ارتدا او احدهما ( قبله ) اى قبل الدخول ( بطل ) النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحت أكثر من اربع فاسلن او كن كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكلفا والا وقف الامر حتى يكلف وان ابى الاختيار اجبر بحبس ثم تعزير وان اسلم وتحت اختان اختار منهما واحدة ﴿ باب الصداق ﴾ يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها وهو عوض يسمى فى النكاح او بعده ( يسن تخفيفه ) لحديث عائشة مرفوعا اعظم النساء بركة ايسرهن مونة رواء ابو حفص باسناده ( و ) تسن ( تسميته فى العقد ) لقطع الزاع وليست شرطا لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ويسن ان يكون ( من اربعمائة درهم ) من الفضة وهى صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم ( الى خمسمائة ) درهم وهى صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم وان زاد فلا باس ( و ) لا يتقدر الصداق بل ( كلما صح ) ان يكون ( غنسا او اجرة صح ) ان يكون ( مهرا وان قل ) لقوله عليه السلام التمس ولو خافا من حديد متفق عليه ( وان اصدقها تعلم قران لم يصح ) الا صداق لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم وروى البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القران ثم

قال لا تكون لاحد بعدك مهرا ١ بل ) يصح ان تصدقها لتعليم معين من ( فقه وادب ) كخو وصرف وبيان ولغة ونحوها ( وشر مباح معلوم ) ولو لم يعرفه و يتعلمه ثم يعلمها وكذا لو اصدقها لتعليم صنعة او كتابة او خياطة ثوبها او رد قنما من محل معين لانها منفعة يجوز اخذ العوض عليها فهي مال ( وان اصدقها طلاق ضررتها لم يصح ) لحديث لا يحل لرجل ان ان ينكح امرأة بطلاق اخرى ( ولها مهر مثلها ) لفساد التسمية ( ومتى بطل المسمى ) ككونه مجهولا كعبد او ثوب او خر او نحوه ( وجب مهر المثل ) بالعقد لان المرأة لا تسلم الا ببدل ولم يسلم البدل وتعذر رد العوض فوجب بدله ولا يضر جهل يسير فلو اصدقها عبدا من عبده او فرسا من خيله ونحوه فلما احدهم بقرعة وقطاراً من نحو زيت او قفيزا من نحو بر لها الوسط  فصل وان اصدقها الفان كان ابوها حيا والفين ان كان ميتا وجب مهر المثل  لفساد التسمية للجهاالة اذا كانت حالة الاب غير معلومة ولانه ليس لها في موت ابها غرض صحيح ( و ) ان تزوجها ( على ان كانت لى زوجة بالفين او لم تكن ) لى زوجة ( بالف يصح ) النكاح ( بالمسمى ) لان خلوا المرأة من ضرة من اكبر اعراضها المقصودة لها وكذا ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بلدها او دارها والفان لم يخرجها ( وادا اجل الصداق او بعضه ) كنصفه او ثلثه ( صح ) التاجيل ( فان عينا اجلا ) انيط به ( والا ) بعينا اجلا بل اطلاقا ( فمحلها الفرقه ) البائنة بموت او غيره عملا بالعرف والعادة ( وان اصدقها مالا معصوبا ) يعلمانه كذلك ( او ) اصدقها ( خنزيرا ونحوه ) كنحمر صح النكاح كما لو لم يسم لها مهرا و ( وجب ) لها ( مهر المثل ) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج مفعصوبا او حرا فلها قيمته يوم عقد لانها رضيت به اذ ظنته مملوكا ( وان وجدت ) المهر ( المباح معييا ) كعبد به نحو عرج ( خيرت بين ) امساكه مع ( ارشه و ) بين رده واخذ ( قيمته ) ان كان متقوما والا فثلثه وان اصدقها ثوبا وعين ذرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة مانقص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمتزوجة على عصير بان خمر مثل العصير ( وان تزوجها على الف لها والف لايها ) او على ان الكل للاب ( صحت التسمية ) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم ويملكه الاب بالقبض مع النية ( فلو طاق ) الزوج ( قبل الدخول وبعد القبض )

اي قبض الزوجة الالف وايها الالف ( رجع ) عليها ( بالالف ) دون  
ايها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع  
عليها بقدر نصفه ( ولا شيء على الاب لهما ) اي للمطلق والمطاقة لانا  
قدرنا ان الجميع صار لها ثم اخذه الاب منها فتصير كأنها قبضته ثم اخذه  
منها ( ولو شرط ذلك ) اي الصداق او بعضه ( لغير الاب ) كالجد  
والاح ( فكل المسمى لها ) اي للزوجة لانه عوض بضعها والشرط  
باطل ( ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح ) ولو كرهت  
لانه ليس المقصود من التكاثر الصرض ولا يلزم احدا نية المهر ( وان  
زوجها به ) اي بدون مهر مثلها ( ولي غيره ) اي غير الاب ( باذنها  
صح ) مع رشدها لان الحق لها وقد استقضته ( وان لم تأذن ) في تزويجها  
بدون مهر مثلها غير الاب ( ف ) لها ( مهر المثل ) على الزوج انسداد  
النسبة بعدم الاذن فيها ( وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر  
صح ) لازما لان المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مصطحة الابن في بذل  
الزيادة ويكون الصداق ( في ذمة الزوج ) اذا لم يعين في العقد ( وان  
كان ) الزوج ( معسرا لم يضمنه الاب ) لان الاب نايب عنه في التزويج  
والنايب لا يلزمه ما لم ياتزمه كالوكيل فان ضمنه غيره ولا بقبض صداق  
محجور عليها لارسيده ولو بكرا الا باذنها وان تزوج عبد باذن سيده  
صح وتعلق صداق ودقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يسمع  
فان وطئ لعاق مهر المثل برقته فصل وملك المرأة جميع  
( صداقها بالعقد ) كالمبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه  
بالعقد ( ولها ) اي للمرأة ( نماء ) المهر ( المعين ) من كسب وغرة  
وولد ونحوها ولو حصل ( قبل البض ) لانه نماء ملكها ( وضده  
بضده ) اي ضد المعين كفض من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين  
في الحكم فتأوه له وضمانه عليه ولا تلك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع ( وان  
ناف ) المهر المعين قبل قبضه ( فمن ضمها ) فيفوت عاها ( الا ان  
يمنعها زوجها قبضه فيضمنه ) لانه بمنزلة الغاصب اذا ( ولها التصرف فيه )  
اي في المهر المعين لانه ملكها الا ان يحتاج لكيل او وزن او عد او  
ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك ( وعاليها زكاته ) اي زكاة  
المعين اذا حال عليه الحول من العقد وحول المهر من تعيين ( وان طلق )

من اقبضها الصداق ( قبل الدخول او الخلوة فله نصفه ) اى نصف  
 الصداق ( حكما ) اى قهرا عليه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل  
 ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ( دون غنايه ) اى  
 غناء المهر ( المنفصل ) قبل الطلاق فتخص به لانه غناء ملكها والنماء بعد  
 الطلاق لهما ( وفى ) النماء ( المتصل ) كسمن عبد امهرها اياه وتعلمه صنعة  
 اذ اطلق قبل الدخول والخلوة ( له نصف قيمته ) اى قيمة العبد ( بدون  
 غنايه ) المتصل لانه غناء ملكها فلا حق له فيه وان احتارت رشيدة دفع  
 نصفه زايदा لزمه قبوله وان نقص بنحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه  
 بلا ارش وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او اقبضته او رهنه او اعتقته  
 تمين له نصف القيمة وايهما عفا لصاحبه عما وجب له وهو جاز التصرف  
 صح عفوه وليس لولى العفو عما وجب لمولاه ذكر اكان او انثى ( وان  
 اختلف الزوجان ) او ولياهما ( او ورثتهما ) او احدهما وولى الاخر او  
 ورثته ( فى قدر الصداق او عينه او فيما يستقر به ) من دخول او خلوة  
 او نحوها ( فقلوه ) اى قول الزوج او وليه او وارثه يمينه لانه منكر  
 والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا فى جنس الصداق او صفته ( و ) ان  
 اختلفا ( فى قبضه ف ) القول ( قولها ) او قول وليها او وارثها مع اليقين  
 حيث لا يثبت له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر  
 وعلاية اخذ بالزايد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فما قبل عقدان  
 وعدوه ولم يفوا رجع بها  فصل يصح تفويض البضع بان يزوج الرجل  
 ابنته المجبرة  بلا مهر ( او تاذن المرأة لوليها ان يزوجها بلا مهر )  
 فيصح العقد ولها مهر المثل لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء  
 ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ( و ) يصح ايضا ( تفويض المهر بان  
 يزوجها على ما يشاء احدهما ) اى احد الزوجين ( او ) يشاء ( اجنبى ف )  
 يصح العقد و ( لها مهر المثل بالعقد ) لسقوط التسمية بالجمالة ولها طلب  
 فرضه ( ويفرضه ) اى مهر المثل ( الحاكم بقدره ) بطلبها لان الزيادة عليه ميل  
 على الزوج والقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح  
 لان الحق لا يعدوها ( ومن مات منهما ) اى من الزوجين ( قبل الابانة )  
 والخلوة ( والفرض ) فلها مهر المثل و ( ورثه الاخر ) لان ترك تسمية الصداق  
 لا يندح فى صحة النكاح ( ولها مهر ) مثلها من ( نساها ) اى قرا باتها

كام وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن القربى فالقربى في مال  
 وجمال وعقل وادب وسن وبكارة او ثيوبة فان لم يكن لها اقارب فبن تشابهها  
 من نساء بلدها ( وان طلقها ) اى المفوضة او من سعى لها مهر فاسد  
 ( قبل الدخول ) والحلوة ( فلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره ) لقوله  
 تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها  
 كسوة تجزيها في صلاتها ( ويستقر مهر المثل ) للمفوضة ونحوها  
 ( بالدخول ) والحلوة ولمسها ونظره الى فرجها بشهوة وتقبيلها بحضرة  
 الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه  
 وخلعه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبلها كردتها وفسخها لعيه  
 واختيارها لنفسها بجعله لها يسؤالها ( وان طلقها ) اى الزوجة مفوضة  
 كانت او غيرها ( بعده ) اى بعد الدخول ( فلا متعة ) لها بل لها المهر  
 كما تقدم ( واذا افترقا في ) النكاح ( الفاسد ) المختلف فيه ( قبل الدخول  
 والحلوة فلا مهر ) ولا متعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد الفاسد  
 وجوده كعدمه ( و ) ان افترقا ( بعد احدهما ) اى الدخول او الحلوة  
 او ما يقرر الصداق مما تقدم ( يجب المسمى ) لها في العقد قياسا على الصحيح  
 وفي بعض الفاظ حديث عائشة ولها الذى اعطاها بما اصاب منها ( ويجب مهر  
 المثل لمن وطئت ) في نكاح باطل يجمع على بطلانه كالحامسة والمعداة ووطئت  
 ( بشبهة او زنا كرها ) لقوله عليه السلام فلها بما استحل من فرجها اى  
 نال منه وهو الوطئ ولانه اتلاف للبضع بغير رضى مالكة فاوجب القيمة  
 وهى المهر ( ولا يجب معه ) اى مع المهر ( ارش بكارة ) لدخوله في مهر  
 مثلها لانه يعتبر ببكر مثلها فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات  
 المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج  
 من نكاحها فاسد قبل طلاق او فسخ فان اباحها زوج فسخه حاكم ( وللرأة )  
 قبل دخول ( منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال ) مفوضة كانت او غيرها  
 لان المنفعة العقود عليها تتلف بالاستيفاء فيتعذر استيفاء المهر عليها  
 ولم يمكنها استرجاع عوضها ولها النفقة زمنه ( فان كان ) الصداق  
 ( موجلا ) ولم يحل ( او حل قبل التسليم ) لم تملك منع نفسها لانها رضيت  
 بتأخيرها ( او سلمت نفسها تبرعا ) اى قبل الطلب بالحال ( فليس لها )  
 بعد ذلك ( منعها ) اى منع نفسها لرضاها بالتسليم واستقر الصداق

ولو ابى الزوج تسليم الصداق حتى تسلم نفسها وابى تسليم نفسها حتى  
يسلم الصداق اجبر زوج ثم زوجة ولو اقبضه لها وامتنعت بلا عذر فله  
استرجاعه ( فان اعسر ) الزوج ( بالمهر الحال فلها الفسخ ) ان كانت حرة  
مكلفة ( ولو بعد الدخول ) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموعض كما لو افلس  
المشتري ما لم تكن تزوجته عالة بعسرتة ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف  
ولى صغيرة ومجنونة ( ولا يفسخه ) اى النكاح لعسرتة بحالة مهر ( الا  
حاكم ) كالفسخ لعنة ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا  
ابنه منها لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر قاله فى الترغيب ب باب وليمة  
العرس ب اصل الوليمة تمام الشئ واجتماعه ثم نقلت لطعام العرس  
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة ( تسن ) الوليمة بعقد ولو ( بشاة فاقل ) من شاة  
لقوله عليه السلام لعبدالرحمن بن عوف حين قال له تزوجت او لم ولو بشاة  
واولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفة بحيس ووضعه على نطع صغير كما  
فى الصحيحين عن انس لكن قال جمع يستحب ان لاتنقص عن شاة ( وتجب  
فى اول مرة ) اى فى اليوم الاول ( اجابة مسلم يحرم هجرة ) بخلاف نحو  
رافضى ومتجاهر بمعصية ان دعاه ( اليها ) اى الى الوليمة ( ان عينه ) الداعى  
( ولم يكن ثم ) اى فى محل الوليمة ( منكر ) لحديث ابى هريرة يرفعه  
شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتها ويدعى اليها من ياباها ومن لا يجيب  
فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم ( فان دعاه الجفلى ) بفتح الفاء كقوله  
ياايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاجابة ( او ) دعاه ( فى اليوم  
الثالث ) كرهت اجابته لقوله عليه السلام الوليمة اول يوم حق والثانى  
معروف والثالث رياء وسمعة رواه ابو داود وغيره وتسنى فى ثانى يوم لذلك  
الخبر ( او دعاه ذمى ) او من فى ماله حرام ( كرهت الاجابة ) لان  
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام لئلا يوافقه  
وساير الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن وما تم فتركه والاجابة الى غير الوليمة  
مستحبة غير ما تم فتركه ( ومن صومه واجب ) كئذ وقضاء رمضان اذا  
دعى للوليمة حضر وجوبا و ( دعا ) استحبابا ( وانصرف ) لحديث ابى هريرة  
يرفعه اذا دعى احدكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطرا فليطعم  
رواه ابو داود ( و ) الصائم ( المتفل اذا دعى اجاب ) و ( يفطر ان جبر ) قلب  
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرجل اعتزل من

القوم ناحية وقال انى صايم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوما ثم صم  
يوماً مكانه ان شئت ( ولا يجب ) على من حضر ( الاكل ) ولو مفطرا  
لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال  
فى شرح المنقح حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم ( واباحته ) اى اباحة  
الاكل ( متوقفة على صريح اذن او قرينة ) ولو من بيت قريب او صديق  
لم يحرزه عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقا  
وخرج مغيرا والدعا الى الوليمة وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم  
اليه بل يهلك على ملك صاحبه ( وان علم ) المدعو ( ان ثم ) اى فى  
الوليمة ( منكر ) كرم وخمر واللات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان  
( يقدر على تغييره حضر وغيره ) لانه يودى بذلك فرضين اجابة الدعوة  
وازالة المنكر ( والا ) يقدر على تغييره ( اى ) الحضور لحديث عمر  
مرفوعا من كان يومن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مايدة يدار عليها  
الحمر رواء الترمذى ( وان حضر ) من غير علم بالمنكر ( ثم علم به ازاله )  
لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك ( فان دام ) المنكر ( لم يجزه ) اى المدعو  
( عنه انصرف ) لثلا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه ( وان علم ) المدعو  
( به ) اى بالمنكر ( ولم يره ولم يسمعه خير ) بين الجلوس والاكل او الانصراف  
لعدم وجوب الانكار حينئذ ( وكره النار والتقاطه ) لما يحصل فيه من  
البهية والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دنائة وسخف ( ومن اخذه )  
اى اخذ شيئا من النار ( او وقع فى حجرة ) منه شئ ( ف ) هو ( له )  
قصد تملكه اولا لانه قد حازه ومالكة قصد تملكه لمن حازه ( ويسن  
اعلان النكاح ) لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح وفى لفظ اظهروا  
النكاح رواء بن ماجه ( و ) سن ( الدف ) اى الضرب به اذا كان  
لاحاق به ولا صنوج ( فيه ) اى فى الكاح ( للنساء ) وكذا حتان  
وقدوم غائب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال  
والحرام الصوت والدف فى النكاح رواء النسائى وتحرم كل ملهاة سوى  
الدف كزمار وطنبور وجنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء  
استعمل لحزن او سرور ( تمة ) فى جل من اداب الاكل والشرب  
تسن التسمية جهرا على اكل وشرب والحمد اذا فرغ واكله مما يايه  
بيمه بثلاث اصابع وتخليل ماعلق باسنانه ومسح الصحفة واكل ماتناثر

وغيض طرفه عن جلوسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الالباء وكره  
شربه من قم سقا وفي اثناء طعام بلا عادة وادا شرب ناوله الايمن  
وسن غسل يديه قبل طعام متقدما به ربه وبعده متاخرا به ربه وكره  
رد شيء من فمه الى الالباء واكله حارا او من وسط العجفة او اعلاها  
وفعله ما يستقذره من غيره ومدح طعامه وتقويته وعيب الطعام وقرانه  
في قر مطلقا وان يفجأ قوما عند وضع طعامهم تعمدوا واكله كثيرا بحيث  
يؤذيه او قايلا بحيث يضره ﴿ باب عشرة النساء ﴾ العشرة بكسر  
العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعشر وهي هنا ما يكون  
بين الزوجين من الالفة والانضمام ( يلزم ) كلا من ( الزوجين العشرة )  
اي معاشرة الآخر ( بالمعروف ) فلا يطله بحقه ولا يتكره لبذله  
ولا يتبعه اذى ومنه لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن  
مثل الذي عليهن بالمعروف ويذنبى امساكها مع كراهته لها لقوله تعالى  
فان كرهتموهن ففسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال  
ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا ( ويحرم مطل  
كل واحد ) من الزوجين ( بما يلزمه ) لزوج ( الاخر والتكره لبذله )  
اي بذل الواجب لما تقدم ( واذا تم العقد لم تسلم ) الزوجة ( الحرة  
التي يوطأ مثلها ) وهي بنت تسع ولو كانت نضوة الحلقة ويستمتع بمن  
يحنى عليها كحائض ( في بيت الزوج ) متعلق بتسليم ( ان طلبه ) اي طاب  
الزوج تسليها ( ولم تشتط ) في العقد ( دارها او بلدها ) فان اشترطت  
عمل بالشرط لما تقدم ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومرضعة وصغيرة  
وحائض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة ( واذا  
استهل احدهما ) اي طاب المهلة ليصلح امره ( امهل العادة وجوبا )  
طلبا ليسر والسهولة ( لا لعمل جهاز ) بفتح الحيم وكسرهما فلا تجب  
المهلة له لكن في الغنية تستحب الاجابة لذلك ( ويحب تسليم الامة )  
مع الاطلاق ( ليلا فقط ) لانه زمان الاستمتاع للزوج وللسيد استخداما  
نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليمها نهارا او بذله سيد وجب  
على الزوج تسليها نهارا ايضا ( ويباشرها ) اي للزوج الاستمتاع  
بزوجه في قبل ولو من جهة الحبيزة ( مالم يضر ) بها ( او يشغلا عن فرض )  
باستناعه ولو على تنور او ظهر قتب ( وله ) اي الزوج ( السفر بالحره )



مع الامن لانه عليه السلام واصحابه كانوا يسافرون بنسائهم ( ما لم تشتط )  
ضده ( اى ان لا يسافر بها فيوفى لها بالشرط والا قلها الفسخ كما تقدم  
والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا اذن الاخر ولا  
يلزم الزوج لو بواها سيدها مسكنا ان ياتيها فيه وليسد سفر بعده الزوج  
واستخدامه نهارا ( ويحرم وطئها في الحيض ) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في  
الحيض الاية وكذا بعده قبل الفسل ( و ) في ( الدبر ) لقوله عليه السلام  
ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في اعجازهن رواء ابن ماجة  
ويحرم عزل بلا اذن حرة او سيدة امة ( وله اجبارها ) اى للزوج اجبار  
زوجته ( على غسل من حيض ) ونفاس وجنابة اذا كانت مكلفة ( و ) غسل  
( نجاسة ) واجتنب محرمات وازالة وسخ ودرن ( واخذ ما تعافه النفس  
من شعر وغيره ) كظفر ومنعها من اكل ماله راحة كرية كبصل وكراث وثوم  
لانه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسئلة او ذمية ولا تجبر على محن او  
خبز او طبخ او نحوه ( ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة ) في رواية والصحيح  
من المذهب له اجبارها عليه كما في الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول  
بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تكره على افساد صومها  
او صلاتها او سبها فصل ويلزمه اى الزوج ( ان يبيت عند  
الحرة ليلة من اربع ) ليالى لا اذا طلبت أكثر لان أكثر ما يمكن ان يجمع  
معها ثلاثا مثلها وهذا قضا كعب ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشتهر  
ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لان أكثر ما يجمع معها ثلاث حراير  
وهى على النصف ( و ) له ان ( ينفرد ان اراد ) الافراد ( فى الباقي )  
اذا لم يستغرق زوجاته جميع الليالى فمن تحته حرة له الانفرد فى ثلاث  
ليال من كل اربع ومن تحته حرتان له ان ينفرد فى ليتين وهكذا ( ويلزمه  
الوطى ان قدر ) عليه ( كل ثلث سنة مرة ) بطلب الزوجة حرة كانت او  
امة مسئلة او ذمية لان الله تعالى قدر ذلك فى اربعة اشهر فى حق المولى  
فكذلك فى حق غيره لان الجين لا توجب ما حاف عليه فدل ان الوطى  
واجب بدونها ( وان سافر فوق نصفها ) اى نصف سنة فى غير حج او  
غزو واجبين او طلب رزق يحتاجه ( وطلبت قدومه وقدر لزمه ) القدوم  
( فان ابى احدهما ) اى الوطى فى كل ثلث سنة مرة او القدوم اذا سافر  
فوق نصف سنة وطلبت ( فرق بينهما الحاکم بطاها ) وكذا ان ترك المييت

كالمولى ولا يجوز الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه ( وتسنى  
التسمية عند الوطى وقول الوارد ) لحديث ابن عباس مرفوعا لو ان احداكم  
حين يأتى اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا  
فولد بينهما ولد لم يضره الشيطان ابدا متفق عليه ( ويكره ) الوطى متجردين  
لنبيه عليه السلام عنه في حديث عتبة ابن عبد الله عند ابن ماجة وتكره  
( كثرة الكلام ) حاله لقوله عليه السلام لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء  
فان منه يكون الخرس والفاقا ( و ) يكره الزرع ( قبل فراغها ) لقوله عليه السلام  
ثم اذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضى حاجتها ( و ) يكره ( الوطى بمرآ أحد ) او  
سمعه اى بحيث يراه احد او يسمعه غير طفل لا يعقل ولو رضيا ( و ) يكره ( التحدث به )  
اى بما جرى بينهما لنبيه عليه السلام عنه رواه ابو داود وغيره وله الجمع بين  
وطى نسائه او مع امائه بغسل واحد لقول انس سكبت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم من نسائه غسلا واحدا في ليلة واحدة ( ويحرم جمع زوجته  
في مسكن واحد بغير رضاها ) لان عليهما ضررا في ذلك لما بينهما من  
الغيرة واجتماعهما يشير الحصومة ( وله منعها ) اى منع زوجته ( من  
الخروج من منزله ) ولو لزيارة ابويها او عيادتهما او حضور جنازة احدها  
ويحرم عليها الخروج بلا اذنه لغير ضرورة ( ويستحب اذنه ) اى اذن  
الزوج لها في الخروج ( ان تعرض محرما ) كاخيا وعمها او مات لتعوده  
( وتشهد جنازته ) لما في ذلك من صلة الرحم وعدم اذنه يكون حاملا لها  
على مخالفته وليس له منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتهما ( وله  
منعها من اجارة نفسها ) لانه يفوت حقه بها فلا تصح اجارتها نفسها  
الا باذنه وان آجرت نفسها قبل النكاح صحت ولزمت ( و ) له منعها  
( من ارضاع ولدها من غيره الا لضرورته ) اى ضرورة الولد بان لم يقبل  
ثدى غيرها فليس له منعها اذا لما فيه من اهلاك نفس معصومة وللازوج  
الوطى مطلقا ولو اضر بمستاجر او مرتضع **فصل** في القسم ( ويجب  
عليه ) اى على الزوج ( ان يساوى بين زوجته في القسم لافى الوطى لقوله تعالى  
وعاشروهن بالمعروف وتميز احدها ميل ويكون ليلة وليلة الا  
ان يرضين باكثر ولزوجة امة مع حرة ليلة من ثلاث ( وعماده )  
اى القسم ( الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس ) فن معيشته بابل كحارس  
يقسم بين نسائه بالنهار ويكون النهار في حقه كالليل في حق غيره وله ان يانين

وان يدعوهن الى محله وان ياتي بعضا ويدعوا بعضا اذا كان مسكن مثلها  
 ( ويقسم ) وجوبا ( لحايض ونفسا ومريضة ومعية ) بنحو جذام  
 ( ومجنونة مأمونة وغيرها ) كمن آل او ظاهر منها ورتقاء ومحرمة وممزة  
 لان القصد السكن والانس وهو حاصل بالميت عندها وليس له بداءة  
 في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاهن ( وان سافرت )  
 زوجة ( بلا اذن او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او ) ابت  
 ( الميت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة ) لانها عاصية كالناشزة  
 واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستمتاع من جهتها ويحرم  
 ان يدخل الى غير ذات ليلة فيها الا لضرورة وفي نهارها الا لحاجة  
 فان لبث او جامع لزمه القضاء ( ومن وهبت قسمتها لفسرتها باذنه )  
 اي اذن الزوج جاز ( او ) وهبته ( له فجعله ) زوجة ( اخرى جاز )  
 لان الحق في ذلك للزوج والواهة وقد رضى ( فان رجعت ) الواهة  
 ( قسم لها مستقبلا ) لصحة رجوعها فيه لانها هبة لم تقبض بخلاف الماضي  
 فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليسكها ويعود حقها  
 برجوعها وتسكن تسوية زوج في وطئ بين نساءه وفي قسم بين امانه  
 ( ولا قسم ) واجب على سيد ( لامانه وامهات اولاده ) لقوله تعالى  
 فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ماملكت ايمانكم ( بليطاً السيد ) من شاء  
 منهن ( متى شاء ) وعليه ان لا يضلن ان لم يرد استنعا بهن ( وان تزوج  
 بكرا ) ومعه غيرها ( اقام عندها سبعا ) ولو امة ( ثم دار ) على نساياه ( و )  
 ان تزوج ( ثانيا ) اقام عندها ( ثلاثا ) ثم دار لحديث ابى قلابه عن انس  
 من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج  
 الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابه لو شئت لقات ان انسا  
 رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان ( وان احبت ) الثيب ان  
 يقيم عندها ( سبعا فقل وقضى مثلهن ) اي مثل السبع ( للبواقي ) من  
 ضراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها  
 ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هوان على اهلك فان شيتي سبعت لك وان  
 سبعت لك سبعت لنسائي رواه احمد ومسلم وغيرها فصل في  
 النشوز وهو ( معصيتها اياه فيما يجب عليها ) ماخوذ من النشز وهو  
 ما ارتفع من الارض فكانها ارتفعت وتعال عما فرض عاها من المعاشرة

( فاذا ظهر منها امارته بان لا ينجيه الى الاستئذان او ينجيه متبرمة ) متافكة  
 ( او متكرهة وعظها ) اى خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عليها  
 من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالمخالفة ( فان اصرت ) على النشوز  
 بعد وعظها ( هجرها فى المضيغ ) اى ترك مضاجعتها ( ما شاء ) هجرها ( فى  
 الكلام ثلاثة ايام ) فقط لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر  
 اخاه فوق ثلاثة ايام ( فان اصرت ) بعد الهجر المذكور ( ضربها ) ضربا  
 ( غير مبرح ) اى شديد لقوله عليه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد  
 ثم يضاجعها فى اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام  
 لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله متفق عليه  
 ويجنب الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرائض وان ادعى  
 كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان  
 تذر وتشاقا بئس الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من  
 اهلها يوكلاهما فى فعل الاصلح من جمع وتفريق بموض او دونه  
 باب الخلع ب وهو فراق الزوجة بعوض بالفاظ مخصوصة سمي  
 بذلك لان المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس قال تعالى هن لباس لكم  
 واتم لباس لهن ( من صح تبرعه ) وهو الحر الرشيد غير المجبور عليه  
 ( من زوجة واجنبى صح بذله لعوض ) ومن لا فلا لانه بذل مال فى مقابلة  
 ما ليس بمال ولا مفعة فصار كال تبرع ( فاذا كرهت ) الزوجة ( خلق زوجها  
 او خلقه ) ايج الخلع والخلق بفتح الخا صورته الظاهرة وبضمها صورته  
 الباطنة ( او ) كرهت ( نقص دينه او خافت اثما بترك حقه ايج الخلع ) لقوله  
 تعالى فان خفتم ان لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتسن  
 اجابتهما اذا الا مع محبتلهما فيسن صبرها وعدم اقتداها ( والا ) يكن حاجة  
 الى الخلع بل بينهما الاستقامة ( كره ووقع ) لحديث ثوبان مرفوعا ائما  
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عليها رايحة الجنة رواه  
 الخمسة الا النسائي ( فان عضلها ظلما للاقتدا ) اى لتقتدى منه ( ولم يكن )  
 ذلك ( لزنائها او نشوزها او تركها فرضا ففعلت ) اى اقتدت منه حرم  
 ولم يصح لقوله تعالى ولا تمسوهن لتذهبوا ببعض ما اتقوهن الا ان ياتين  
 بفاحشة مبينة فان كان لزنائها او نشوزها او تركها فرضا جاز وصح لانه  
 ضررها بحق ( او خالعت الصغيرة والمجنونة والسفينة ) ولو باذن ولي ( او )

خالت (الامة بغير اذن سيدها لم يصح الخلع) لحلوه عن بذل عوض ممن  
يصح تبرعه (ووقع الطلاق رجعا ان) لم يكن تم عدده و (كان) الخلع  
المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن  
لفظ الطلاق ونيته فلفو ويقبض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتب او  
محبورا عليه لفلس وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع ممن يصح طلاقه  
فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كنياته **✽** اى كناية الطلاق  
(وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت العوض لتلك نفسها  
واجابها لسوالها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا) بان قال  
خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينو طلاقا كان فسحا لا يتقص به عدد  
الطلاق) روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال  
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى  
تتخ زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع طلاقا  
لكان رابعا وكنيات الخلع باريثك وابراتك وابنتك لا يقع بها الابنية  
او قرينة كسؤال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا  
(ولا يقع بمعدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن  
عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية (ولا  
يصح شرط الرجعة فيه) اى فى الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما  
(وان خالعهما بغير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح لغير مقتض  
يبه (او) خالعهما (بمحرم) لعلمانه كحمر وخنزير ومغصوب (لم يصح)  
الخلع ويكون لفوا لحلوه عن العوض (ويقع الطلاق) المسئول على ذلك  
رجعا ان كان بلفظ الطلاق او نيته لحلوه عن العوض وان خالعهما على  
عبد فبان حرا او مستحقا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو  
اطلقا وينصرف الى حولين او تمتها فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما  
(وما صح مهرا) ممن عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لعموم قوله  
تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خلعها (بأكثر مما اعطاها)  
لقوله عليه السلام فى حديث جملة ولا تردد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى  
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالت حامل بنفقة عدتها صح) ولو  
قلنا النفقة للحمل لأنها فى التحقيق فى حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)  
الخلع (بالمجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتمايك

شي والاسقاط يدخله المساحة ( فان خالته على حمل شجرتها او ) حمل  
 ( امها او ما في يدها او بيتها من دراهم او متاع او على عبد ) مطلق ونحوه  
 ( صح ) الخلع وله ما يحصل وما في بيتها او يدها ( وله مع عدم الحمل )  
 فيما اذا خالها على نحو حمل شجرتها ( و ) مع عدم ( المتاع ) فيما اذا خالها  
 على ما في بيتها من المتاع ( و ) مع عدم ( العبد ) لو خالها على ما في بيتها  
 من عبد ( اقل سماء ) اي اقل ما يطلق عليه الاسم من هذه الاشياء لصديق  
 الاسم به وكذا لو خالها على عبد مهم او نحوه له اقل ما يتناوله الاسم  
 ( و ) له ( مع عدم الدراهم ) فيما اذا خالها على ما يدها من الدراهم  
 ( ثلاثة ) دراهم لانها اقل الجمع ✽ فصل واذا قال ✽ الزوج لزوجته  
 او غيرها ( متى ) اعطيتي الفا ( او اذا ) اعطيتي الفا ( او ان ) اعطيتني  
 الفسا فانت طالق طلقت ( باينا ) ( بعطيه ) ( الالف ) ( وان تراخا ) ( الاعطا  
 لوجود المعلق عليه وملك الالف بالاعطا وان قال ان اعطيتي هذا العبد  
 فانت طالق فاعطته اياه طلقت ولا شيء له ان خرج معيا وان بان مستحق  
 الدم فقتل فارش عيه ومنصوبا او حرا هو او بمضه لم تطلق لعدم صحة  
 الاعطا وان قال انت طالق وعليك الف او بالف او نحوه فقبلت بالمجلس  
 بانت واستحقه والا وقع رجعيا ولا يتقلب باينا لو بذله بعد ( وان قالت  
 اخلفني على الف او ) اخلفني ( بالف او ) اخلفني ( ولك الف ففعل )  
 اي خلعها ولو لم يذكر الالف ( بانت واستحقها ) من غالب نقد البلد ان  
 اجابها على الفور ولان السؤال كالمعاد في الجواب ( و ) ان قالت ( طلقتي  
 واحدة بالف فطلقها ثلاثا استحقها ) لانه اوقع ما استدعته وزيادة ( وعكسه  
 بعكسه ) فلو قالت طلقتي ثلاثا بالف فطلق اقل منهما لم يستحق شيئا لانه لم  
 يجبهها لما بذلت العوض في مقابلته ( الا في واحدة بقيت ) من الثلاث  
 فيستحق الالف ولو لم تعلم ذلك لانها كملت وحصلت ما يحصل بالثلاث من  
 اللينونة والتحريم حتى تنكح زوجا غيره ( وليس للاب خلع زوجة ابنه  
 الصغير ) او المجنون ( ولا طلاقها ) لحديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق  
 رواه ابن ماجه والدارقطني ( ولا ) للاب ( خلع ابنته بشيء ) من  
 مالها ) لانه لاحظ لها في ذلك وهو بذل المال في غير مقابلة عوض مالي  
 فهو كالتبرع وان بذل العوض من ماله صح كالاجنبي ويحرم خلع الحيلة  
 ولا يصح ( ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق ) فلو خالته على شيء لم يسقط مالها

من حقوق زوجية وغيرها يسكوت عنها وكذا لو خالته يبعض ما عليه لم يسقط الباقي كسائر الحقوق ( وان علق طلاقها بصفة ) كدخول الدار ( ثم ابانها فوجدت ) الصفة حال يبنونها ( ثم فكها ) اى عقد عليها بعد وجود الصفة ( فوجدت ) الصفة ( بعده ) اى بعد النكاح ( طلقت ) وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم عادت الزوجية ووجد المحلوف عليه فطلق لوجود الصفة ولا تحمل بطلانها حال البنوة ولو كانت الاداة لا تقضى التكرار لانها لا تحمل الا على وجه يثبت به لان العين حل وعقد والعقد يشتر الى الملك فكذا الحل والحنث لا يحصل بطلان الصفة حال البنوة فلا تحمل العين به ( كسقى ) فلو علق عتق قته على صفة ثم باعه فوجدت ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق ( والا ) توجد الصفة بعد النكاح والملك ( فلا ) طلاق ولا عتق بالصفة حال البنوة وزوال الملك لانهما اذا ليسا محلا للوقوع

### كتاب الطلاق

هو فى اللغة التخلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شئت والاطلاق الارسال وشمرها حل قيد النكاح او بضعه ( يباح ) الطلاق ( للحاجة ) كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الغرض ( ويكره ) الطلاق ( لعدمها ) اى عند عدم الحاجة لحديث ابن عباس الحلال الى الله الطلاق ولا شبهة على ازالة النكاح المشتغل على المصالح المتدوب اليها ( ويستحب ) لضرر ( اى ) لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة الى الخالة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عمة او نحوها وهى كالرجل فيسن ان تتخلع ان ترك حق الله تعالى ( ويجب ) الطلاق ( للإيلاء ) على الزوج المولى اذا ابى الفية ( ويحرم ) لبدعة ( ويأتى بياها ) ( ويصح من زوج مكلف و ) زوج ( مميز يملكه ) اى الطلاق بان يملك ان النكاح يزول به لعموم حديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقدم ( ومن زال عقله معذورا ) كمنحون ومغنى عليه ومن به برسام او نشاف ونليم ومن شرب مسكرا كرها او اكل بفسا ونحوه لتدوا او غيره ( لم يقع طلاقه ) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا طلاق المنهوه ذكره البخارى فى صحيحه ( وعكسه الاثم ) فيقع طلاق

السكران طوعا ولو خلف في كلامه او سقط عيظه بين الاعيان ويؤاخذ  
بساير اقواله وكل فعل يعتبر له العقل كإقرار وقذف وقتل وسرقة  
(ومن أكره عليه) أي على الطلاق (ظلم) أي يثير حق بخلاف مول  
أبي القيثه فاجبره الحاكم (بإيلاام) أي بمقوبة من ضرب او حق او  
نحوها (له) أي للزوج (او ولده او اخذ مال يصره او هده باحدها)  
أي احد المذكورات من الإيلاام له او لولده او اخذ مال (يضره قادر)  
على ما هده به بسلطة او تغلب كلص ونحوه (يظن) الزوج  
(إيقاعه) أي إيقاع ماهدده (به فطلق تبعا لقوله لم يقع) الطلاق حيث  
لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لحديث عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عناق  
في اغلاق رواء احمد وابو داود وابن ماجه والاغلاق الا كراه ومن  
قصد إيقاع الطلاق دون رفع الأكرام وقع طلاقه كمن أكره على طلاقه  
فطلق أكثر (ويقع الطلاق) يائنا لا الخلع (في نكاح مختلف فيه) كإلا  
ولي ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون دعي  
في حيض ويقع الطلاق (من الغضبان) ما لم يقع عليه كعيره (ووكيله)  
أي الزوج في الطلاق (كهو) فيصح توكيل مكلف ومميز بقله (ويطلق)  
الوكيل (واحدة) فقط (و) يطلق في غير وقت بدعة (متى شاء الا  
ان يمين له وقتا وعددا) فلا يتمدها ولا يملك تعليقها الا بحمله له  
(وامراته) اذا قال لها طلق فسك (كوكيله في طلاق نفسها)  
فلما ان تطلق نفسها طلاقه متى شاءت ويبطل الرجوع <sup>في</sup> فصل  
اذا طلقها مرة <sup>ب</sup> أي طلاق واحدة (في طهر لم يجامع فيه وتركها  
حتى تنقضي عدتها فهو سنة) أي فهذا الطلاق موافق لسنة لقوله تعالى  
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير  
جاء لكن يستسى من ذلك لو طلقها في طهر متقب لرجعة من طلاق  
في حيض فبدعة (وتحرم الثلاث اذا) أي يحرم إيقاع الثلاث ولو مكلمات  
في طهر لم يصحها فيه لا بعد رجعة او عقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن  
مسعود وابن عباس وابن عمر فمن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع  
الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك او بعده  
(وان طلق من دخل بها في حيض او طهر وطى فيه) ولم يستن حنبلها  
وكذا لو علق طلاقها على نحو أكلها مما يتحقق وقوعه حالتهما (فبدعة)



اي فذلك طلاق بدعة محرم و ( يقع ) لحديث ابن عمر انه طلق امراته وهي حايض فامرہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم بمراجعتها رواہ الجماعة الا الترمذی ( وتسن رجعتها ) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر ( ولا سنة ولا بدعة ) في زمن او عدد ( لصغيرة وايسة وغير مدخول بها ومن بان ) اي ظهر ( حملها ) فاذا قال لاحدها انت طالق للسنة طاقعة وللبدعة طاقعة وقعنا في الحال الا ان يريد في غير الایسة اذا صارت من اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة في الحال والاخرى في ضد حالها اذا ( وصريحه ) اي صريح الطلاق وهو ما وضع له ( لفظ الطلاق وما تصرف منه ) كطلقتك وطاقق ومطلقة اسم مفعول ( غير امر ) كطلقي ( و ) غير ( مضارع ) كتطلقين ( و ) غير ( مطلقة اسم فاعل ) فلا يقع في هذه الالفاظ الثلاثة طلاق ( فيقع ) الطلاق ( به ) اي بالصريح ( وان لم ينوه جادواهازل ) لحديث ابي هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا النساء ( فان نوى بطالق ) طالقا ( من وثاق ) بفتح الواو اي قيد ( او ) نوى طالقا في نكاح سابق منه او من غيره او اراد ( ان يقول ) طاهرا فغاط ( اي سبق لسانه ) ( لم يقبل ) منه ذلك ( حكما ) لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بانيته ( ولو سيل اطلقت امراتك فقال نعم وقع ) الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح ( او ) سيل الزوج ( الك امرأة فقال لا واراد الكذب ) ولم ينوه الطلاق ( فلا ) تطلق لانه كناية تقتقر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها او لطعها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحا ومن طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضرتها انت شريكها او مثلها فصريح فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما بين وقع وان لم ينوه لانها صريحة فيه فان قال لم ارد الا تجويد خطي او غم اهلي قبل وكذا لو قرا ما كتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى صريح الطلاق من لا يعرف معناه لم يقع ﴿ فصل وكنايته ﴾ نوعان ظاهرة وخفية ( فالظاهرة ) هي الالفاظ الموضوععة للينونة ( نحو انت خلية وبرية وبابن وبنة وبنته ) اي مقطوعة الوصلة ( وانت حرة وانت الحرج ) وحبلك على غاربك

وتزويج من شئت وحلت للزواج ولا سبيل لى او لاسلطان لى عليك  
واعتقتك وغطى شعرك وتقضى ( و ) الكناية ( الحقة ) موضوعة  
للطلقة الواحدة ( نحو اخرجى واذهى وذوقى وتجربى واعتدى ) ولو  
غير مدخول بها ( واستبرى واعتزلى ولست لى بامرأة والحقى باهلك وما  
اشبهه ) كلا حاجة لى فيك وما بقى شئ واغناك الله وان الله قد طلقك  
والله قد اراحك منى وجرى القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منهما  
غير ما تقدم ( ولا يقع بكناية ولو ) كانت ( ظاهرة طلاق الابنية مقارنة  
لفظ ) لانه موضوع لما يشابهه وبجائسه فيتين كذلك لارادته له فان لم  
ينو لم يقع ( الا حال خصومة او ) حال ( غضب او ) حال ( جواب  
سوا لها ) فيقع الطلاق فى هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقربة  
( فلو لم يرد ) فى هذه الاحوال ( او ) اراد ( غيره فى هذه الاحوال  
لم يقبل حكما ) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدين فيما بينه وبين  
الله تعالى ( ويقع مع النية با ) لكناية ( الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة )  
لقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضى الله عنهم  
( و ) يقع ( بالحقة مانواه ) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق  
فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كللى او اشربى او اعدى او  
بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا ﴿ فصل وان قال بـ ﴾  
لزوجه ( انت على حرام او كظهر امى فهو ظهار ولو نوى به الطلاق )  
لانه صريح فى تحريمها ( وكذلك ما احل الله على حرام ) او الحل على  
حرام وان قاله لمحرمه ببيض او نحوه ونوى انها محرمه به فلغو ( وان  
قال ما احل الله على حرام اعنى به الطلاق طالقت ثلاثا ) لان الالف  
واللام للاستغراق لعدم معهود يحمل عليه ( وان قال اعنى به طلاقا  
فواحدة ) لعدم ما يدل على الاستغراق ( وان قال ) لزوجه ( كالميتة  
والدم والتحزير وقع مانواه من طلاق وظهار ويمين ) بان يريد ترك  
وطئها لالتحريمها ولا طلاقها فتكون يمينا فيها الكفارة بالبحث ( وان لم  
ينو شيئا ) من هذه الثلاثة ( فظهار ) لان معناه انت على حرام كالميتة  
والدم ( وان قال حلفت بالطلاق وكذب ) لكونه لم يكن حلف به  
( لزمه ) الطلاق ( حكما ) مؤاخذه له باقراره ويدين فيما بينه وبين  
الله سبحانه وتعالى ( وان قال ) لزوجه ( امرك بيدك ملكت ثلاثا ولو نوى

واحدة ) لانه كناية ظاهرة وروى ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر وابن عباس ( ويتراخى ) قلها ان تطلق نفسها متى شاءت ما لم يحسد لها حدا او ( ما لم يسطأ او يطلق او يفسخ ) ما جعله لها او ترد هي لان ذلك يبطل الوكالة ( ويختص ) قوله لها ( احتارى نفسك بواحدة بالمجلس المتصل ما لم يزدها فيها ) بان يقول لها احتارى نفسك متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكلها فيه ووكل كل انسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاغلا بقاطع قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يقع شئ ( فان ردت ) الزوجة ( او وطئها او طلقها او فسخ ) خيارها قبله ( بطل خيارها ) كسائر الوكالات ومن طلق في قلبه لم يقع وان تلفظ به او حرك لسانه وقع ويميز بميزة يمتلانه كبالنين فيما تقدم ﴿ باب ما يختلف به عدد الطلاق ﴾ وهو معتبر بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس ( فيملك من كله حر او بمضه ) حر ( ثلاثا و ) يملك ( المبدائتين حرة كانت زوجتهما او امة ) لان الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر فيه ( فاذا قال ) حر ( انت الطلاق او ) انت ( طلاق او ) قال على الطلاق او قال ( يلزمنى ) الطلاق ( وقع ثلاثا بنيتها ) لان لفظه يحتل ذلك ( والا ) ينوى بذلك ثلاثا ( فواحدة ) عملا بالعرف وكذا قوله الطلاق لازم لى او على فهو صريح منجزا ومعلقا ومحلوقا به واذا قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلقة ما لم تكن نية او سبب مخصوصه باحدها وان قال انت طالق ونوى ثلاثا وقعت بخلاف انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان نواها ( ويقع بلفظ ) انت طالق ( كل الطلاق او اكثره او عدد الحضا او الرج او نحو ذلك ثلاث ولو نوى واحدة ) لانها لا يحتلها لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق اغلظ الطلاق او اطوله او اعرضه او ملأ الدنيا او عظم الجبل فطلقة ان لم ينو اكثر ( وان طلق ) من زوجته ( عضوا ) كيد او اصبع ( او ) طلق منها ( جزا مشاعاً ) كنصف وسدس ( او ) جزوا ( معينا ) كنصفها الفوقانى ( او ) جزا ( مبهما ) بان قال لها جزوك طالق ( او قال ) لزوجة انت طالق ( نصف طاعة او جزا من طلقة طلقت ) لان الطلاق لا يتبعض ( وعكسه الروح والسن والشعر والظفر ونحوه ) فاذا قال لها روحك او سنك

او شعرك او ظفرك او سمك او بصرك او ريقك طالق لم تطلق وعق  
 في ذلك كطلاق (واذ قال) لزوجة (مدخول بها انت طالق وكرره)  
 مرتين او ثلاثا (وقع العدد) اى وقع الطلاق بعد التكرار فان كرهه  
 مرتين وقع ثنتان وان كرهه ثلاثا وقع ثلاثا لانه اى بصريح الطلاق (الا  
 ان ينوى) بتكراره (تاكيدا يصح) بان يكون متصلا (او ينوى افهامها)  
 فيقع واحدة لانصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التاكيد المتصل فان  
 انفصل التاكيد وقع ايضا لقوات شرطه (وان كرهه ببل) بان قال انت  
 طالق (بل) طالق (او ثم) بان قال انت طالق ثم طالق (او بالغا) بان  
 قال انت طالق فطالق (او قال) طالق طلقة (بعدها) طلقة (او) طلقة  
 (قبلها) طلقة (او) طلقة (معها طلقة وقع ثنتان) في مدخول بها لان  
 للرجعية حكم الزوجات في لحوق الطلاق (وان لم يدخل بها بانت بالاولى  
 ولم يلزمه ما بعدها) لان البائن لا يلحقها طلاق بخلاف انت طالق طلقة  
 معها طلقة او فوق طلقة او تحت طلقة او فوقها او تحتها طلقة فثنتان ولو  
 غير مدخول بها (والمعلق) من الطلاق (كالنجز في هذا) الذى تقدم  
 ذكره فان قال ان قت فانت طالق وطالق وطالق فقامت وقع الثلاث ولو  
 غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثنتان  
 في مدخول بها وتين غيرها بالاولى فصل في الاستتاء في  
 الطلاق (ويصح منه) اى من الزوج (استتاء النصف فاقل من عدد  
 الطلاق و) عدد (المطلقات) فلا يصح استتاء الكل ولا اكثر من النصف  
 (فاذا قال انت طالق طلقتين الا واحدة وقعت واحدة) لانه كلام متصل  
 ابان به ان المستتي غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم اتى براء  
 مما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل (وان  
 قال) انت طالق (ثلاثا الا واحدة فطلقتان) لما سبق وان قال الا طلقتين  
 الا واحدة فكذلك لانه استتي ثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثنتان وان  
 قال ثلاثا الا ثلاثا او الاثنتين وقع الثلاث (وان استتي بقلبه من عدد  
 المطلقات) بان قال نسائي طوالت ونوى الا فلانة (صح) الاستتاء فلا تطلق  
 لان قوله نسائي طوالت عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان  
 استعمال اللفظ العام في الخصوص سايغ في الكلام (دون عدد الطلقات)  
 فاذا قال هي طالق ثلاثا ونوى الا واحدة وقعت الثلاث لان العدد نص

فما يتأوله فلا يرتفع بالنية لأن اللفظ أقوى من النية وكذا لو قال نسائي  
 الأربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه فيطلق الأربع ( وان قال ) لزوجته  
 ( اربعتنك الا فلانة طوالق صح الاستثنا ) فلا تطلق المستثناة لخروجها منهن  
 بالاستثنا ( ولا يصح استثنائنا لم يتصل عادة ) لأن غير المتصل يقتضى رفع  
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال  
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفى اتصاله لفظا  
 او حكما كإقطاعه بنفس او سعال او نحوه ( فلو انفصل ) الاستثنا  
 ( وامكن الكلام دونه بطل ) الاستثنا لما تقدم ( وشرطه ) اى شرط صحة  
 الاستثنا ( النية ) اى نية الاستثنا ( قبل كمال ما استثنى منه ) فان قال انت  
 طالق ثلاثا غير ناو للاستثنا ثم عرض له الاستثنا فقال الا واحدة لم ينفعه  
 الاستثنا ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لانها صوارف للفظ  
 عن مقتضاه فوجب مقارنتها لفظا ونية ﴿ باب ﴾ حكم ايقاع  
 ( الطلاق فى ) الزمن ( الماضى و ) وقوعه فى ( الزمن المستقبل اذا قال  
 لزوجته ) انت طالق امس او ( قال لها انت طالق ) قبل ان انسحك ولم  
 ينو وقوعه فى الحال لم يقع ( الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها  
 فى الماضى وان اراد وقوعه الان وقع فى الحال لانه مقرر على نفسه بما هو  
 اغلظ فى حقه ( وان اراد ) انها طالق ( بطلاق سبق منه او ) بطلاق  
 سبق ( من زيد وامكن ) بان كان صدر منه طلاق قبل ذلك او كان طلاقها  
 صدر من زيد ( قبل ) منه ذلك لان لفظه يحتمله فلا يقع عليه بذلك طلاق  
 ما لم تكن قرينة كغضب او سوال طلاق ( فان مات ) من قال انت طالق  
 امس او قبل ان انسحك ( او جن او خرس قبل بيان مراده لم تطلق ) عملا  
 بالتباعد من اللفظ ( وان قال ) لزوجته انت ( طالق ثلاثا قبل قدوم زيد  
 بشهر ) لم تسقط نفقتها بالتعليق ولم يحجز وطئها من حين عقد الصفة الى  
 قدومه لان كل شهر يأتى يحتمل ان يكون شهر وقوع الطلاق جزم به بعض  
 الاصحاب ( ان قدم ) زيد ( قبل مضيه ) اى مضى شهر او معه ( لم تطلق )  
 كقوله انت طالق امس ( و ) ان قدم ( بعد شهر وجزء تطلق فيه )  
 اى يتسع لوقوع الطلاق فيه ( يقع ) اى تين وقوعه لوجود الصفة فان  
 كان وطئ فيه فهو محرم ولها المهر ( فان خالعهما بعد اليين بيوم ) مثلا  
 ( وقدم ) زيد ( بعد شهر ويومين ) مثلا ( صح الحاح ) لانها كانت زوجة

حينه (وبطل الطلاق) المعلق لانها وقت وقوعه باين فلا يلحقها  
 (وعكسهما) اى يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بموضه اذا قدم زيد  
 فى المثال المذكور (بعد شهر وساعة) من التعليق اذا كان الطلاق باينا  
 لان الخلع لم يصادف عصمة (وان قال) لزوجته هى (طالق قبل موتى)  
 او موتك او موت زيد (طلقت فى الحال) لان ما قبل موته من حين  
 عقد الصفة وان قال قيل موتى مضرا وقع فى الجزء الذى يليه الموت  
 لان التصغير دل على التقريب (وعكسه) اذا قال انت طالق (معه) اى  
 مع موتى (او بعده) فلا يقع لان اليقونة حصلت بالموت فلم يسبق نكاح  
 يزيله الطلاق وان قال يوم موتى طلقت اوله ﴿ فصل و ﴾ ان قال  
 (انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهباً ونحوه من  
 المستحيل) لذاته او عادة كان رددت امسى او جمعت بين الضدين او شاء  
 الميت او البهية (لم تطلق) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد (وتطلق فى  
 عكسه فوراً) لانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم  
 (وهو) اى عكس ما تقدم تعليق الطلاق على (النفي فى المستحيل مثل)  
 انت طالق (لاقتلن الميت او لا صعدت السما ونحوهما) كلا شربت ماء الكوز  
 ولا ماء به او لا طلعت الشمس او لا طيرن فيقع الطلاق فى الحال لما تقدم  
 وعق وظهر ويمن بالله كطلاق فى ذلك (وانت طالق اليوم اذا جاء غد)  
 كلام (لغو) لا يقع به شئ لعدم تحقق شرطه لان الغد لا يأتى فى اليوم  
 بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب وقعت الثلاث  
 وان لم يقل ثلاثا فواحدة (واذا قال) لزوجته (انت طالق فى هذا الشهر  
 او) هذا (اليوم طلقت فى الحال) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفاً له  
 فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه (وان قال) انت طالق (فى غد  
 او) يوم (السبت او) فى (رمضان طلقت فى اوله) وهو طلوع الفجر من  
 الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم (وان قال  
 اردت) ان الطلاق انما يقع (اخر الكل) اى اخر هذه الاوقات التى  
 ذكرت (دين وقبل) منه حكما لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها  
 فارادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا  
 فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها (و) ان قال (انت طالق الى  
 شهر) مثلاً (طلقت عند انقضائه) روى عن ابن عباس وائى ذر فيكون

توقيتا لا يقاسه ويرجح ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لآخره  
وانما الغاية لاوله (الا ان ينوى) وقسوه (في الحال فيقع)  
في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) انقضاء (اثنى عشر  
شهرا) لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اى شهور  
السنة وتعتبر بالاهلة ويكمل ماخلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اى  
السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت بانسلاخ  
ذى الحجة) لان ال للعهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق  
تطلق بمضى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر بانسلاخه وانت طالق في اول  
الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في اخر جزؤ منه <sup>في</sup> باب تعليق  
الطلاق بالشروط <sup>في</sup> اى ترتيبه على شى حاصل او غير حاصل بان او  
احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يعقل الطلاق  
فلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهى طالق لم يقع بتزوجها لحديث  
عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لانذر لابن ادم فيما لا يملك  
ولا عتق فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك رواء احمد وابو داود والترمذى  
وحسنه (فاذا عاقه) اى علق الزوج الطلاق (بشرط) متقدم او متاخر  
كان دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اى  
قبل وجود الشرط (ولو قال عجلته) اى عجلت ما عاقته لم يتعجل لان  
الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغيير فان اراد تعجيل طلاق سوى الطلاق  
المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع  
ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق لسانى بالشرط ولم ارد  
وقع) الطلاق (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو اغاظ من غير تهمة  
(وان قال) لزوجته (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه  
(حكما) لعدم ما يدل عليه وانت طالق مريضة رفعا ونصبا يقع بمرضها  
(وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وسكون النون  
وهى ام الادوات (واذا ومتى وائى) بفتح الهمزة وتشديد الباء (ومن)  
بفتح الميم وسكون النون (وكما وهى) اى كلما (وحدها للتكرار) لانها  
تم الاوقات فهى بمعنى كل وقت واما متى فهى اسم زمان بمعنى اى وقت  
وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكلمها) اى كل ادوات الشرط المذكورة  
(ومهما) وحيث (باللام) اى بدون لم (اونية فور او قريته) اى قريسة

الفور ( للترأخي و ) هي ( مع لم للفور ) الا مع نية التراخي او قرينة  
 ( الا ان ) فانها للترأخي حتى مع لم ( مع عدم نية فور او قرينة فاذا قال )  
 لزوجه ( ان قت ) فانت طالق ( او اذا ) قت فانت طالق ( او متى )  
 قت فانت طالق ( او اى وقت ) قت فانت طالق ( او من قامت ) منكن  
 فهي طالق ( او كلما قت فانت طالق فتى وجسد ) القيام ( طلقت ) عقبه  
 وان بعد القيام عن زمان الحلف ( وان تكرر الشرط ) المعلق عليه  
 ( لم يتكرر الحث ) لما تقدم ( الا فى كلما ) فيتكرر معها الحث عند تكرر  
 الشرط لما سبق ( و ) ان قال ( ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا  
 ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها طلقت فى اخر حياة او لهما موتا ) لانه  
 علق الطلاق على ترك الطلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان  
 ماتت هي فانت طلاقها بموتها ( و ) ان قال ( متى لم ) اطلقك فانت طالق  
 ( او اذا لم ) اطلقك فانت طالق ( او اى وقت لم اطلقك فانت طالق  
 ومضى زمن يمكن ايقاعه فيه ولم يفعل طلقت ) لما تقدم ( و ) ان قال  
 ( كلما لم اطلقك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث ) طلاقات ( مرتبة )  
 اى واحدة بعد واحدة ( فيه ) اى فى الزمان الذى مضى ( طلقت  
 المدخول بها ثلاثا ) لان كلما للتكرار ( وتبين غيرها ) اى غير المدخول بها  
 ( : ) الطلقة ( الاولى ) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة ( وان ) قال ( ان  
 قت فقعدت لم تطلق ) حتى تقوم ثم تقعد ( او ) قال ( ان قت ثم قعدت )  
 لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد ( او ) قال ان ( قعدت اذا قت ) لم تطلق  
 حتى تقوم ثم تقعد ( او ) قال ( ان قعدت ان قت فانت طالق لم تطلق  
 حتى تقوم ثم تقعد ) لان لفظ ذلك يقتضى تعليق الطلاق على القيام  
 مسبقا بالعود وليسى نحو ان قعدت ان قت اعتراض الشرط على الشرط  
 فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثانى فى اللفظ شرطا  
 للذى قبله والشرط يتقدم المشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان  
 سالتني لم نطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها ( و ) ان عطف ( بالواو )  
 كقوله انت طالق ان قت وقعدت ( تطلق بوجودها ) اى القيام والعود  
 ( ولو غير مرتين ) اى سواء تقدم القيام على القعود او تاخر لان  
 الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف ( بالواو ) ان قال ان قت او قعدت فانت  
 طالق طلقت ( بوجود احدها ) اى بالقيام او القعود لان الواو لا



الشئين وان علق الطلاق على صفات فاجتمعت في عين كان رايت رجلا  
فانت طالق وان رايت اسود فانت طالق وان رايت فقيرا فانت طالق  
فرايت رجلا اسود فقيرا طلقت ثلاثا ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحيض  
( اذا قال ) لزوجته ( ان حضت فانت طالق طلقت باول حيض متيقن ) لوجود  
الصفة فان لم يتيقن انه حيض كالم لم يتم لها تسع سنين او قص عن اليوم والليلة  
لم تطلق ( و ) ان قال ( اذا حضت حيضة ) فانت طالق ( تطلق باول  
الطهر من حيضة كاملة ) لانه علق الطلاق بالمرة الواحدة من الحيض  
فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يتبد بحیضة علق فيها  
فان كانت حايضا حين التعليق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض حيضة مستقبله  
ويقطع دمها ( وفيما اذا ) قال اذا حضت نصف حيضة ( فانت طالق  
( تطلق ) ظاهرا ( في نصف عاداتها ) لان الاحكام تتعلق بالعادة فتعلق  
بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تينا وقوعه في نصفها  
لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد  
تقصر فاذا طهرت تينا مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت  
حيضا وانكر فقولها كان اضمرت بنفسى فانت طالق وادعته بخلاف نحو قيام  
وان قال ان طهرت فانت طالق فاذا كانت حايضا طلقت باقتطاع الدم  
والا فاذا طهرت من حيضة مستقبله ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحمل  
( اذا علقه بالحمل ) كقوله ان كنت حاملا فانت طالق ( فولدت لاقبل  
من ستة اشهر ) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين  
ولم يطا بعد حلفه ( طالقت منذ حلف ) لانا تينا انها كانت حاملا والا لم  
تطلق ويحرم وطئها قبل استبراها ( وان قال ) لزوجته ( ان لم تكوني  
حاملا فانت طالق حرم وطئها قبل استبراها بحیضة ) موجودة او مستقبله  
او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها ( في ) الطلاق ( البائن ) دون  
الرجعي ( وهي ) اى مسألة ان لم تكوني حاملا فانت طالق ( عكس ) المسئلة  
( الاولى ) وهي ان كنت حاملا فانت طالق ( في الاحكام ) فان ولدت  
لاكثر من اربع سنين طلقت لانا تينا انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت  
لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت  
فانت طالق لم يقع الا بحمل متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حلف  
فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر ( وان علق طلقه ان كانت

حاملا بذكر وطلقتين ) ان كانت حاملا ( باثى فولدتها طلقت ثلاثا )  
 بالذكر واحدة وبالاثى اثنتين ( وان كان مكانه ) اى مكان قوله ان كنت  
 حاملا بذكر فانت طالق طلقة وان كنت حاملا باثى فانت طالق اثنتين  
 ( ان كان حملك او مافى بطنك ) ذكر ا فانت طالق طاقه وان كان اثى فانت  
 طالق اثنتين وولدتها ( لم تطلق بهما ) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر  
 الحمل فى الذكورية او الانوثة فاذا وجد الم تميم ذكوريته ولا انوثته  
 فلا يكون المعلق عايه موجودا ﴿ فصل ﴾ فى تعليقها بالولادة  
 يقع معلق على ولادة بالقاء مايتبين فيه بعض خلق انسان لا بالقاء علقه  
 ونحوها ( اذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقتين ) على الولادة  
 ( باثى ) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقة وان ولدت اثى فانت  
 طالق طلقتين ( فولدت ذكرا ثم ) ولدت ( اثى حيا ) كان المولود ( او ميتا  
 طلقت بالاول ) معلق به فيقع فى المثال طلقة وفى عكسه ثنتان ( وبانت  
 بالثانى ولم تطلق به ) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق باينا فلم  
 يقع كقوله انت طالق مع انقضا عدتك وان ولدتها معا طلقت ثلاثا  
 ( وان اشكل كيفية وضعها ) بان لم يعلم وضعها معا او متفرقين  
 ( فواحدة ) اى فوقع طلقة واحدة لانها المتيقنة ومازاد عليها مشكوك  
 فيه ﴿ فصل ﴾ فى تعليقها بالطلاق ( اذا علقه على الطلاق ) بان  
 قال ان طلقك فانت طالق ( ثم علقه على القيام ) بان قال ان قت  
 فانت طالق ( او علقه على القيام ثم ) علقه ( على وقوع الطلاق ) بان قال  
 ان قت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق ( فقامت  
 طالقتين فيها ) اى فى المسئلتين واحدة بقيامها واخرى بتطبيقها  
 الحاصل بالقيام فى المسئلة الاولى لان طلاقها بوجود الصفة  
 تطبيق لها وفى الثانية طلقة بالقيام وطلقة بوقوع الطلاق عليها بالقيام  
 وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط ( وان علقه ) اى الطلاق ( على  
 قيامها ) بان قال ان قت فانت طالق ( ثم ) علق الطلاق ( على طلاقها  
 فقامت فواحدة ) بقيامها ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها ( وان  
 قال ) لزوجه ( كلما طلقك ) فانت طالق ( او ) قال ( كلما وقع عليك طلاقى  
 فانت طالق فوجدا ) اى الطلاق فى الاولى او وقوعه فى الثانية ( طلقت  
 فى الاولى ) وهى قوله كلما طلقك فانت طالق ( طالقتين ) طلقة بالجز

وطلقة بالملق عليه ( و ) طلقت ( في الثانية ) وهي قوله كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ( ثلاثا ) ان وقعت الاولى والثانية رجعتين لان الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاث طلقة بالبحر وتتمها من المعلق ويلغوا قوله قبله وتسمى السريحية ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحلف ( اذا قال ) لزوجته ( اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ) لها ( انت طالق ان قت ) او ان لم تقوى او ان هذا القول لحق او كاذب ونحوه مما فيه حث او منع او تصديق خبر او تكذيبه ( طلقت في الحال ) لما في ذلك من المعنى المقصود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد ( لا ان علقه ) اى الطلاق ( بطلوع الشمس ونحوه ) كقدوم زيد او بمشيها ( لانه ) اى التعليق المذكور ( شرط لا حلف ) لعدم اشتماله على المعنى المقصود بالحلف ( و ) من قال لزوجته ( ان حلفت بطلاقك فانت طالق او ) قال لها ( ان كنتك فانت طالق واعاده مرة اخرى طاقت ) طلقة ( واحدة ) لان اعادته حلف وكلام ( و ) ان اعاده ( مرتين ) طلقثان ( ثنتان و ) ان اعاده ( ثلاثا ) فثلاث ( طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى ما لم يقصد افهامها في ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تين بالاولى ولا تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام ﴿ فصل ﴾ في تعاقبه بالكلام ( اذا قال ) لزوجته ( ان كنتك فانت طالق فتحققى او قال ) زجرا لها ( تحيى او اسكتى طلقت ) اتصل ذلك بيمينه او لا وكذا لو سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلما ما لم ينو كلاما غير هذا فعلى ما ينوى ( و ) من قال لزوجته ( ان بداتك بالكلام فانت طالق فقالت ) له ( ان بداتك به ) اى بكلام ( فعبدى حر انحلت يمينه ) لانها كلمته اولا فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء ( ما لم ينو عدم البدائة في مجلس اخر ) فان نوى ذلك فعلى ما نوى ثم ان بداته بكلام عتق عبدا وان بداها به انحلت يمينها وان قال ان كنتك فانت طالق فكلمته حث ولو لم يسمع زيد كلامها لغفلة او شغل ونحوه او كان مجنونا او سكرانا او اصم يسمع لولا المانع وكذا لو كاتبته او راسلته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو كلمت غيره وزيد يسمع تقصده بالكلام لا ان كلمته مينا او غايبا او مغمى عليه او نايما او وهي مجنونة او اشارت اليه ﴿ فصل ﴾ في تعاقبه بالادن


( انا قال ) لزوجه ( ان خرجت بغير اذنى او ) ان خرجت ( الا باذن  
او ) ان خرجت ( حتى آذن لك او ) قال لها ( ان خرجت الى غير  
الحمام بغير اذنى فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغير اذنه ) طلقت لوجود  
الصفة ( او اذن لها ) فى الحروح ( ولم تعلم ) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن  
هو الاعلام ولم يعلمها ( او خرجت ) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام  
بغير اذنى فانت طالق ( تريد الحمام وغيره ) او عدلت منه الى غيره ( طلقت  
فى الكل ) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى  
غير الحمام ( لان اذن ) لها ( فيه ) اى فى الحروح ( كلما شئت ) فلا يحث  
بمخرجها بعد ذلك لوجود الاذن ( او قال ) لها ان خرجت الا باذن زيد  
فانت زيد ثم خرجت ) فلا حث عليه **فصل** فى تعليق بالمشيئة ( اذا  
علقه ) اى الطلاق ( بمشيئتها بان او غيرها من الحروف ) اى الادوات  
كذا ومتى ومهما ( لم تطلق حتى تشأ ) فاذا شئت طلقت ( ولو تراخى ) وجود  
المشيئة منها كساير التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق  
تقيدت به ( فان قالت ) من قال لها ان شئت فانت طالق ( قد شئت ان شئت فمأ  
لم يطلق ) وكذا ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ونحوه لان المشيئة امر  
خفى لا يصح تعليقه على الشرط ( وان قال ) لزوجه ( ان شئت وشاء ابوك )  
فانت طالق ( او ) قال ان شئت وشاء ( زيد ) فانت طالق ( لم يقع ) الطلاق  
( حتى يشأ معا ) اى جميعا فاذا شأآ وقع ولو شاء احدهما على الفور  
والاخر على التراخى لان المشيئة قد وجدت منهما ( وان شاء احدهما ) وحده  
( فلا ) حث لعدم وجود الصفة وهى مشيئتهما ( و ) ان قال لزوجه  
( ان طالق ) ان شاء الله ( او قال عبدى حر ان شاء الله ) او الا ان  
يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه ( وقما ) اى الطلاق والعق لانه تعليق  
على ما لا سبيل الى عمله فبطل كما لو علقه على شئ من المستحيلات ( و ) من  
قال لزوجه ( ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت )  
الدار لما تقدم ان لم ينو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم  
تدخل لان الطلاق اذا عين اذ هو تعليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل  
تحت عموم حديث من حلف على عين فقال ان شاء الله فلا حث عليه  
رواه الترمذى وغيره ( و ) ان قال لزوجه ( انت طالق لرضى زيد او )  
انت طالق ( لمشيئته طاعت فى الحال ) لان معناه انت طالق لكون زيد

رضى بطلاقك ( او لكونه ) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لفدوم زيد ونحوه ( فان قال اردت ) بقولى لرضى زيد او لمشيئته ( الشرط ) اى تعليق الطلاق على المشيئة او الرضى ( قبل حكما ) لان لفعله يحتمله لان ذلك يستعمل للشرط وحينئذ لم تطلق حتى رضى زيد او يشأ ولو ميزا يعقلها او سكران او باشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن قبلها ( و ) من قال لزوجه ( انت طالق ان رايت الهلال فان نوى ) حقيقة ( رؤيتها ) اى معايتها اياه ( لم تطلق حتى تراه ) ويقبل منه ذلك حكما لان لفعله يحتمله ( والا ) ينو حقيقة رؤيتها ( طاعت بعد الغروب برؤية غيرها ) وكذا اقام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به فى اول الشهر بدليل قوله عايه السلام اذ ارايم الهلال فصوموا واذا ربهروه فافطروا **فصل** فى مسائل متفرقة ( وان حلف لا يدخل دارا او لا يخرج منها فادخل ) الدار بعض جسده ( او اخرج ) منها ( بعض جسده ) لم يحث لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا ( او دخل ) من حلف لا يدخل الدار ( طاق الباب ) لم يحث لانه لم يدخلها بحملته ( او ) حلف ( لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه ) اى من غزلها لم يحث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها ( او ) حلف لا يشرب ماء هذا الاناء فنسرب بعضه لم يحث ( لانه لم يشرب ماؤه وانما شرب بعضه بخلاف مالو حاف لا يشرب ماء هذا النهر فنسرب بعضه فانه يحث لان شرب جميعه تمتع فلا ينسرف اليه عينه وكذا لو حاف لا ياكل الخبز او لا يشرب الماء فيحث به سه ( وان فعل المحلوف عليه ) مكرها او مجبوا او همة اى حاف او نائما لم يحث مطلقا ( ناسيا او جاهلا حث فى طلاق وعتاق فقط ) لانهما حق ادمى فاستوى فيهما العمد والنسيان والخطا كالاتلاف بخلاف اليمين بالله سبحانه وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فان خلاف ظنه يحث فى طلاق وعتاق دون يمين بالله تعالى ( وان فعل بعضه ) اى بعض ما حاف لا يفعل ( لم يحث الا ان ينويه ) او تدل قرينة عايه كما تقدم فيمن حاف لا يشرب ماء هذا النهر ( وان حاف ) بطلاق او غيره ( ليفقانه ) اى شيئا عنه ( لم يبر الا بفعله كله ) فمن حاف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى ياكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا « » لم يحث

« » قوله او ناسيا قطع بعدم الحث فى التنعيم مطلقا وفى الاقناع يحث فى طلاق وعتاق اه

ومن يتنع بينه كزوجة وقرابة اذا قصد منه كنفه ومن حلف لا ياكل  
طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره حنث **في** باب التاويل **في**  
الحلف **في** بالطلاق او غيره (ومعناه) اى معنى التاويل (ان يريد  
بلفعه ما) اى معنى (يخالف ظاهره) اى ظاهر لفظه كنيته بنسائه  
طوالق بناته ونحوهن (فاذا حلف وتاول) **في** (بينه نفعه) التاويل فلا  
يحنث (الا ان يكون ظالما) بحلفه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام  
عينك على ما يصدقك به صاحبك رواء مسلم وغيره (فان حلفه ظالم لما لزيد  
عندك شئ\* وله) اى لزيد (عنده) اى عند الحالف (ودية بمكان\*)  
حافو (نوى غيره) اى غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما  
الذى) لم يحنث (او حلف) من ليس ظالما بحلفه (ما زيدها هنا ونوى)  
مكانا (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحنث (او حلف على امراته  
لاسرقت منى شيئا فخائته فى ودية ولم ينوها) اى لم ينو الحيانة بحلفه  
على السرقة (لم يحنث فى الكل) للتاويل المذكور ولان الحيانة ليست  
سرقة فان نوى بالسرقة الحيانة او كان سبب اليمين الذى هيجهما الحيانة حنث  
**في** باب الشك فى الطلاق **في** اى التردد فى وجود لفظه او عدده او  
شرطه (من شك فى طلاق او) شك فى (شرطه) اى شرط الطلاق  
الذى علق عايه وجوديا كان او عدما (لم يلزمه) الطلاق لانه شك  
طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع الزمام الطلاق (وان) يتيقن  
الطلاق (شك فى عدده فطائفة) عملا باليقين وطرحا لاشك (وتباح)  
المشكوك فى طلاقها ثلاثا (له) اى للشاك لان الاصل عدم التحريم وينع  
من حلف لا ياكل مرة معينة او نحوها اشتبهت بغيرها من اكل ثمرة مما  
اشتبهت به وان لم نغمه بذلك من الوطى (فاذا قال لامراتيه احدا كما  
طالق) ونوى معينة (طلقت المتوية) لانه عينها بنيتها فاشبه ما لو عينها  
بانظله (والا) ينو معينة طلقت (من قرعت) لانه لاسبيل الى معرفة  
المطالبة منها عينا فسرعت الفرعة لانها طريق شرعى لاجراجه المجهول  
(كن طافى احداها) اى احدى زوجتيه (باينا ونسبها) فيقرع بينهما  
لما تقدم وتجب نفقتهما الى القرعة وان مات اقرب ورثته (وان تبين)  
للزوج بان ذكره ان المطلقة (المعينة المنسية) (غير التى قرعت ردت اليه)  
اى الى الزوج لانها زوجته لم يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مالم

تزوج ( فلا ترد اليه لانه لا يقبل قوله في ابطال حق غيره ) او ( مالم  
 تبك القرعة بحاكم ) لان قرعته حكم فلا يرفعه الزوج ( وان قال )  
 لزوجته ( ان كان هذا الطائر غرابا ففلانة ) اى هند مثلا ( طالق وان  
 كان حماما ففلانة ) اى حفصة مثلا طالق ( وجهل ) الطائر ( لم نطقا )  
 لاحتمال كون الطائر ليس غرابا ولا حماما وان قال ان كان غرابا ففلانة  
 طالق والا ففلانة ولم يعلم وقع باحداها وتعين بقرعة ( وان قال لزوجته  
 واجنية اسمها هند احداك ) طالق طلقت امراته ( او ) قال لهما : هند  
 طالق طلقت امراته ( لانه لا يملك طلاق غيرها وكذا لو قال سلمته ولها  
 بات بترك طالق طلقت زوجته ( وان قال اردت الاجنية ) دين لاحتمال  
 صدقه لان لفظه يحتملهو ( لم يقبل ) منه ( حكما ) لانه خلاف الظاهر  
 ( الابقرينة ) دالة على ارادة الاجنية مثل ان يدفع بذلك ظالما او يتخلص  
 به من مكروه فيقبل لوجود دليله ( وان قال لمن ظنها زوجته انت طالق طامت  
 الزوجة ) لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب وكذا عكسها ( بان قال  
 لمن ظنها اجنية انت طالق فانت زوجته طلقت لانه واجهها بصريح الطلاق  
 باب الرجعة ) وهى اعادة مطاقة غير باين الى ما كانت عليه بغير  
 عقد قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث  
 والبعد دون اثنتين ان لهما الرجعة فى العدة ( من طاق بلا عوض  
 زوجته ) بنكاح صحيح ( مدخولا بها او مغلولا بها دون ماله من المدد )  
 بان طاق حر دون ثلاث او عبد دون ثنتين ( فله ) اى للمطلق حرا  
 كان او عبدا ولوليه اذا كان مجنونا ( رجعتها ) مادامت ( فى عدتها )  
 ( ولو كرهت ) لقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فى ذلك واما من  
 طاق فى نكاح فاسد او بعوض او خالع او طاق قبل الدخول والخلوة  
 فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ومن طلق نهاية عدده لم تحصل له  
 حتى تسكن زوجا غيره وتقدم وباقى وتحصل الرجعة بلفظ راجعت  
 امرأتى ومحوه كارتجعتها وردتها وامسكتها واعدها و ( لا ) تصح  
 الرجعة بالفظ ( سكتها ونحوه ) كزوجتها لان ذلك كناية والرجعة  
 استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية ( ويسن الاشهاد ) على  
 الرجعة وليس شرطاً فيها لانها لا تفقر الى قبول فلم تفقر الى اشهاد  
 وجبة ذلك ان الرجعة لا تفقر الى ولى ولا صدق ولا رضى المرأة

ولا عليها ( وهي ) اى الرجعية ( زوجة ) يملك منها ما يملكه ممن لم يطلقها و ( لها ) ما للزوجات من نفقة وكسوة ومسكن ( وعليها حكم الزوجات ) من لزوم مسكن ونحوه ( لا كن لا قسم لها ) فيصح ان تطلق وتلاعن ويلحقها ظهاره وايلأؤه ولها ان تشرف له وتزين وله السفر والخلوة بها ووطئها ( وتحصل الرجعة ايضا بوطئها ) ولو لم ينو به الرجعة ( ولا تصح معلقة بشرط ) كاذبا جاء راس الشهر فقد راجعتك او كلما طلقتك فقد راجعتك بخلاف عكسه فيصح ( فاذا طهرت ) المطلقة رجعيا ( من الحيضة الثالثة ولم تفتسل فله رجعتها ) روى عن عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم لوجود اثر الحيض المانع للزوج من الوطئ فان اغتسلت من حيضة ثالثة ولم يكن ارجعها لم تحل الا بنكاح جديد واما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق واللعان والنفقة وغيرها فمفصل باقطاع الدم ( فان فرغت عدتها قبل رجعتها بانت وحرمت قبل عقد جديد ) بولى وشاهدى عدل لمهوم قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فى ذلك اى فى العدة ( ومن طلق دون ما يملك ) بان طاق الحر واحدة او ثنتين او طلق العد واحدة ( ثم راجع ) المطلقة رجعيا ( او تزوج ) البائن ( لم يملك ) من الطلاق ( أكثر مما بقى ) من عدد طلاقه ( ووطئها زوج غيره اولا ؛ لان وطئ الثانى لا يحتاج اليه فى الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطئ السيد بخلاف المطلقة ثلاثا اذا نكحت من اصابها ثم فارقتها ثم عادت للاول فانها تعود على طلاق ثلاث  فصل وان ادعت المطلقة ( انقضاء عدتها فى زمن يمكن انقضاؤها ) اى عدتها ( فيه او ) ادعت انقضاء عدتها ( بوضع الحمل الممكن وانكره ) اى انكر المطلق انقضاء عدتها ( فقولها ) لانه امر لا يعرف الا من قبلها فقبل قولها فيه ( وان ادعته ) اى انقضاء العدة ( الحرة بالحيض فى اقل من تسعة وعشرين يوماً و لحظة ) او ادعته امة فى اقل من خمسة عشر ولحظة ( لم تسمع دعواها ) لان ذلك اقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه فلا تسمع دعوى انقضائها فيما دونه وان ادعت انقضائها فى ذلك الزمن قبل بيينة والا فلا لأن حيضها ثلاث مرات فيه يندر جدا ( وان بداته ) اى بدات الرجعية مطلقها ( فقالت انقضت عدتى ) وقد مضى ما يمكن



انقضائها فيه ( فقال ) المطلق ( كنت راجعتك ) فقولها لانها منكرة ودعواه للرجعة بعد انقضاء العدة لا قبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجحد احدهما النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه ( او بداها به ) اى بدا الزوج بقوله كنت راجعتك ؛ فانكرته ) وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك ( فقولها ) قاله الحرقى قال فى الواضح فى الدعاوى نص عليه وجزم به ابو الفرج الشيرازى وصاحب المنور والمذهب فى الثانية القول قوله كما فى الانصاف ومصححه فى الفروع وغيره وقطع به فى الاقناع والمنتهى فصل اذا استوفى المطلق ( ما يملك من الطلاق ) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين ( حرمت حتى يطاها زوج ) غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بعد فوله الطلاق صرتان ( فى قبل ) فلا يكتفى العتد ولا الخلوة ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثانى فيكنى ( ولو ) كان ( مراهما ) او لم يبلغ عشرين لعموم ما سبق ( ويكنى ) فى حايها لمطابقها ثلاثا ( تقييد الحشمة ) كلها من الزوج الثانى ( او قدرها مع جب ) اى قطع الحشمة لحصول ذوق العسيلة بذلك ( فى فرجها ) اى قبلها ( مع انتشار وان لم يزل ) لوجود حقيقة الوطى ( ولا تحل ) الماطقة ثلاثا ( بوطى دبر و ) وطى ( شبهة و ) وطى فى ( ملك يمين و ) وطى فى ( نكاح فاسد ) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره ( ولا ) تحل بوطى ( فى -يض ونفاس واحرام وصيام فرض ) لان التحريم فى هذه المنور لمعنى فيها لحق الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او فى مسجد ونحوه ( ومن ادعت مطلقته المحرمة ) وهى الماطقة ثلاثا ( وقد غابت ) عنه ( نكاح من احايها ) بوطيه اياها ( و ) ادعت ( انقضا عدتها منه ) اى من الزوج الثانى ( فله ) اى للاول ( نكاحها ان صدقها ) فيما ادعته ( وامكن ) ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها مومنة على نفسها .

### كتاب الايلا

بلد اى الحلف مصدر آلى يولى والالية اليمين ( وهو ) سراً ( حلف زوج ) يمكنه الوطى ( بالله تعالى او صفته ) كالرحمن الرحيم ( على ترك وطى زوجته فى قباها ) ابدا او أكثر ( من اربعة اشهر ) قال تعالى للذين يؤولون

من نسايهم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بحلف بنذر او  
 عتق او طلاق ولا بحلف على ترك وطى سرية او رقنا (ويصح) الايلا  
 (من) كل من يصح طلاقه من مسلم و (كافر و) حر و (قن و) بالغ  
 و (ميز و) غضبان و سكران و مريض و مرجو و بروه و بمن) اى زوجة يمكن  
 وطيا ولو (لم يدخل بها) لعموم ما تقدم (ولا) يصح الايلا (من) زوج  
 (مجنون و) ممقئ عليه (لعدم الفصد) (و) لا من (عاجز عن وطى لجب  
 كامل او شلل) لان المنع هنا ليس للبين (فاذا قال) لزوجته (والله  
 لا وطيتك ابدا او عين مدة تزيد على اربعة اشهر) كخمس اشهر (او)  
 قال والله لا وطيتك (حتى ينزل عيسى) ابن مريم عليهما السلام (او)  
 حتى (يخرج الدجال او) غياه بمحرم او ببدل مالها كقوله والله  
 لا وطيتك (حتى تشربى الخمر او تعطى دينك او تهبى مالك ونحوه) اى  
 نحو ما ذكر فهو (مول) تضرب له مدة الايلاء (فاذا مضى اربعة اشهر  
 من يمينه ولو) كان المولى (قنا) لعموم الاية (قان وطى ولو بتقييد  
 حشفة) او قدرها عند عدمها فى الفرج (فقد قا) لان الفئدة الجماع وقد اتى به  
 ولو ناسيا او جاهلا او مجنونا او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد (والا)  
 يف بوطى من آلى منها ولم تهفه (امره) الحاكم (بالطلاق) ان طلبت ذلك  
 منه لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (فان ابى) المولى  
 ان ينى وان يطلق، طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثا او فسخ (لقيامه مقام  
 المولى عند امتناعه) (وان وطى) المولى من آلى منها (فى الدبر او) وطئها  
 (دون الفرج فافاء) لان الايلا يختص بالحلف على ترك الوطى فى القبل  
 والفئدة الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفئدة بغيره كما لو قبلها (وان ادعى)  
 المولى (بقا المدة) اى مدة الايلا وهى الاربعة اشهر صدق لانه الاصل  
 (او) ادعى انه وطئها وهى ثيب صدق مع يمينه لانه امر خفى لا يعلم الا  
 من جهنه (وان كانت) التى آلى منها (بكرا او ادعت البكارة وشهد  
 بذلك) اى ببكارتها (امراة عدل صدقت) وان لم يشهد ببكارتها ثقة  
 فقوله بيمينه (وان ترك) الزوج (وطئها) اى وطى زوجته (اضرارها بها  
 بلا يمين) على ترك وطئها (ولا عذر) له (فكحول) وكذا من ظاهر  
 ولم يكفر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلاق فان ابى طاق  
 عليه الحاكم او فسخ النكاح كما تقدم فى المولى وان انقضت مدة الايلا وباحداها

عذر جمیع الجماع امر ان یفی بلسانه متی قدرت جامعتك ثم متی قدر وطی  
او طاقی ویهل لصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر  
لطاب رقة ثلاثة ايام

### كتاب الظهار

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب  
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت ( وهو محرم )  
لقوله تعالى واهم ليفولون منكرا من القول وزورا ( من شبه زوجته  
او ) شبه ( بعضها ) اى بعض زوجته ( ببعض ) من تحرم عليه ( او بكل  
من تحرم عليه ابدأ بنسب ) كأمه او اخته ( او رضاع ) كاخته منه او  
بمصاهرة حكماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها ( من  
ظهر ) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امي او اختي ( او ) انت  
على ( بطن ) عمي ( او عضو اخر لا ينفصل ) كيدما اورجلها ( بقوله )  
متعلق بشبه ( لها ) اى لزوجته ( انت ) او ظهرك او يدك ( على او معي  
او متي كظهر امي او كيد اختي او وجه حاتي ونحوه او انت على حرام )  
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او عينا ( او ) قال انت على ( كالينة والدم )  
او الخنزير ( فهو مظاهر ) جواب فن وكذا لو قال انت على كظهر  
فلانة الاجنبية او ظهري ابي او اخي او زيد وان قال انت على او عندى  
كأمي او مثل امي واطاق فظهار وان نوى فى الكرامة ونحوها دين وقبل  
حكما وان قال انت امي او كأمي فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان  
قال شرك او سمك ومجوه كظهر امي فليس بظهار ( وان قالته لزوجها )  
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها ( فليس بظهار ) لقوله تعالى  
والذين يظهرون منكم من نسائهم فتصهم بذلك ( وعليها ) اى على  
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها ( كفارته ) اى كفارة الطهار قياسا على  
الزوج وعابها التحكين قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما  
يختص بذى رحم كابي وامى ( ويصح ) الظهار ( من كل زوجة ) لا من امة او ام  
ولد وعليه كماره عين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه <sup>في</sup> فصل ويصح الظهار  
معجلا <sup>في</sup> اى منجزا كانت على كظهر امي ( و ) يصح الظهار ايضا ( معاقا  
بسرط ) كان قت فانت على كظهر امي ( فاذا وجد ) الشرط ( صار مظاهرا )

لوجود المطلق عليه ويصح الظهار ( مطلقاً ) اى غير موقت كما تقدم ( و )  
 يصح ( موقناً ) كانت على كظهر امى شهر رمضان ( فان وطئ فيه  
 كفر ) لظهاره ( وان فرغ الوقت زال الظهار ) بمضيه ( وبجرم ) على  
 مظاهر ومظاهر منها ( قبل ان يكفر ) لظهاره ( وطئ ودواعيه ) كالقبلة  
 والاستمتاع بما دون الفرج ( ممن ظاهر منها ) لقوله عليه السلام فلا تقربها  
 حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى ( ولا تثبت الكفارة فى الذمة )  
 اى فى ذمة المظاهر ( الا بالوطئ ) اختياراً ( وهو ) اى الوطئ ( العود )  
 فتى وطئ لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط  
 لحله فيامر بها من اراده ليستحلها بها ( ويلزم اخراجها قبله ) اى قبل  
 الوطئ ( عند العزم عليه ) لقوله تعالى فى الصيام والعق من قبل ان  
 يتامسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت ( وتلزمه كفارة واحدة  
 بتكريره ) اى الظهار ولو بمجالس ( قبل التكفير من ) زوجة ( واحدة )  
 كاليمين بالله تعالى ( و ) تلزمه كفارة واحدة ( لظهاره من نسيه بكلمة  
 واحدة ) بان قال لزوجه انتن على كظهر امى لانه ظاهر واحد ( وان  
 ظاهر منهن ) اى من زوجاته ( بكلمات ) بان قال لكل منهن انت على  
 كظهر امى ( ف ) عليه ( كفارات ) بعددهن لانها ايمان متكررة على  
 اعيان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر ﴿ فصل  
 وكفارته ﴾ اى كفارة الظهار على الترتيب ( عتق رقبة فان لم يجد  
 صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكيناً ) لقوله تعالى  
 والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الاية  
 والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم  
 يجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزيه ( ولا تلزم الرقبة )  
 فى الكفارة ( الا لمن ملكها او امكنه ذلك ) اى ملكها ( بمن مثلاً )  
 او مع زيادة لا تحجب بماله ولو نسيئة وله مال غائب او موجل لابهية  
 ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون ثمنها ( فاضلاً عن كفايته دائماً  
 و ) عن ( كفاية من يئونه ) من زوجة ورقيق وقريب ( و ) فاضلاً  
 ( عما يحتاجه ) هو ومن يئونه ( من مسكن وخادم ) صالحين مثله اذا  
 كان مثله يخدم ( ومركوب وعرض بذلة ) يحتاج الى استعماله ( وثياب  
 تجمل و ) فاضلاً عن ( مال يقوم كسبه بمؤنته ) ومؤنة عماله ( وكتب

علم ) يحتاج اليها ( ووفاء دين ) لان ما استغرقته حاجة الاله ان فهو  
كالمدوم ( ولا يجزى في الكفارات كلها ) ككفارة الظهار والقتل  
والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه ( الا رقة مؤمنة ) لقوله  
تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقة مؤمنة والحق بذلك سائر  
الكفارات ( سليمة من عيب يضر بالعمل ضررا بينا ) لان المقصود تقليد  
الريق منافع وتمكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر  
بالعمل ضررا بينا ( كاعمي والشلل ليد او رجل او قطعها ) اى اليد  
او الرجل ( او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الابهام او الاغلة  
من الابهام ) او اغلتن من وسطى او سبابة ) او اقطع الحصر والبصر  
معا ( من يد واحدة ) لان نفع اليد يزول بذلك وكذا اخرس لانفهم  
اشارته ( ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه ) كمن وقعد لانهما  
لا يمكنهما العمل في اكثر الصنائع وكذا منصوب ( ولا ) تجزى ( ام ولد )  
لان عتقها مستحق بسبب اخر ( ويجزى المدبر ) والمكاتب اذا لم يؤد  
شيئا ( وولد الزنا والاحق والمرهون والحائى ) والصغير والاعرج يسيرا  
( والامة الحامل ولو استثنى حملها ) لان ما في هؤلاء من القصد لا يضر  
بالعمل ﴿ فصل يجب التتابع في الصوم ﴾ لقوله تعالى فمن لم يجد  
فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه ( فان  
تخلله رمضان ) لم ينقطع التتابع ( او ) تخلله ( فطر يجب كعيد وايام تشريق  
وحيض ) وفاس ( وجنون ومرض مخوف ونحوه ) كاغما جميع اليوم لم  
ينقطع التتابع ( او افطر ناسيا او مكرها او لعذر ميج الفطر ) كسفر ( لم  
ينقطع ) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين  
المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو اتى ( ويجزى التكفير  
بما يجزى في فطرة فقط ) من بر وشعير وتمر وزبيب واقط ولا  
يجزى غيرها ولو قوت بلده ( ولا يجزى ) في طعام كل مسكين ( من  
البر اقل من مد ولا من غيره ) كالتمر والشعير ( اقل من مدين لكل  
واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم ) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن  
السييل والغارم المصلحته ولو صغيرا لم ياكل الطعام والمد رطل وثلاث  
بالعراق وتقدم في الفسل ( وان غدا المساكين او عشاها لم يجزه )  
لعدم تملكهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الخبز ولا

القيمة وسن اخراج ادم مع محزى ( وتجب النية في التكفير من صوم وغيره )  
فلا يحزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلانية لحديث انما الاعمال بالنيات  
ويعتبرت نية الصوم وتعيينها جهة الكفارة ( وان اصاب المظاهر منها ) في  
اثناء الصوم ( ليلا او نهاراً ) ولو ناسيا او مع عذريج الفطر ( انقطع  
التابع ) لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا ( وان اصاب  
غيرها ) اى غير المظاهر منها ( ليلا ) او ناسيا او مع عذريج الفطر  
( لم ينقطع ) التابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع ولا يضر  
وطئ مظاهر منها في اثنا اطعام مع تحريره

### كتاب اللعان

مشتق من اللعن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان  
كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب  
( ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين ) مكلفين لقوله تعالى والذين  
يرمون ازواجهم فمن قذف اجنبية حد ولا لعان ( ومن عرف العربية  
لم يصح لعانه بغيرها ) لخالفته للنص ( وان جهلها ) اى العربية ( فباغته )  
اى لاعن بلفته ولم يلزمه تعلمها ( فاذا قذف امراته بالزنا ) في قبل او دبر  
ولو في طهر وطئ فيه ( فله اسقاط الحد ) ان كانت محصنة والتعزير ان  
كانت غير محصنة ( باللعان ) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن  
لهم شهدا الا انفسهم الايات ( فيقول ) الزوج ( قباها ) اى قبل الزوجة  
( اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها ) ان كانت  
حاضرة ( ومع غيبتها يسميها وينسبها بما تتميز به ( و ) يزيد ) في الخامسة  
وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول هى اربع مرات اشهد بالله لقد كذب  
فيما رمانى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من  
الصادقين ) وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان  
معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على فم زوج وزوجة عند الخامسة  
ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة  
( فان بدات ) الزوجة ( باللعان قبله ) اى قبل الزوج لم يصح ( او نقص  
احدهما شيئاً من الالفاظ ) اى الجمل ( الخمسة ) لم يصح ( او لم يحضرها  
حاكم او نائبه ) عند التلاعن لم يصح ( او ابدل ) احدها ( لفظة اشهد

باقسم او احلف ( لم يصح ) او ( ابدل الزوج ) ( لفظة اللعنة بالابعاد ) او  
 النضب ونحوه لم يصح ( او ) ابدلت لفظة ( الغضب بالسخط لم يصح ) اللعان  
 لمخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات **فصل**  
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان **فصل** لانهمين فلا يصح  
 من غير مكلف ( ومن شرطه قذفها ) اى الزوجة ( بالزنا لفظا ) قبله  
 كقوله ( زنت او يازانية او رايتك تزنين فى قبل او دبر ) لان كلا  
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعمى والبصير للعموم قوله  
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية ( فان قال ) لزوجته ( وطيت بشبهة  
 او ) وطيت ( مكرهه او نايعة او قال لم تزنى ولكن ليس هذا الولد منى  
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه ) لقوله عليه السلام  
 الولد للفراش ( ولا لعان ) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن  
 شرطه ان تكذبه الزوجة ( واذا تم ) اللعان ( سقط عنه ) اى عن الزوج  
 ( الحد ) ان كانت محصنة ( والتعزير ) ان كانت غير محصنة ( وثبت الفرقة  
 بينهما ) اى بين الزوجين بتمام اللعان ( بتحريم موبد ) ولو لم يفرق الحاكم  
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويتنى الولد ان ذكر فى اللعان صريحا او تضنا  
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هنى به فسكت او امن  
 على الدعا او اخر فيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك  
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لعنيرها والتوءمان المتفيان اخوان  
 لام **فصل** فيما يلحق من النسب ( من ولدت زوجته  
 من ) اى ولدا ( امكن كونه منه لحقه ) نسبه لقوله عليه السلام الولد  
 للفراش وامكان كونه منه ( بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه )  
 ايها ولو مع غيبة فوق اربع سنين ( او ) تلده ( لدون اربع سنين منذ  
 ابانها ) زوجها ( وهو ) اى الزوج ( ممن يولد لمثله كابن عشر )  
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع  
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد ( ولا يحكم ببلوغه ان  
 شك فيه ) لان الاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا  
 وان لم يمكن كونه منه كانت به لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع  
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها  
 وقبل انقضا عدتها ولا قل من اربع سنين من انقضا عدتها لحقه نسبه ( ومن

اعترف بوطنى امته فى الفرج او دونه ( او ثبت عليه ذلك ) فولدت لنصف سنة او ازيد لحقه ( نسب ) ولدها ( لانها صارت فراشا له ) ( الا ان يدعى الاستبرا ) بعد الوطى بمحيضة فلا يلحقه لانه بالاستبرا يتيقن براءة رحمها ( ويحاف عليه ) اى على الاستبرا لانه حق للولد لولا دعواه ثبتت نسبه ( وان قال ) السيد ( وطيتها دون الفرج او فيه ) اى فى الفرج ( ولم انزل او عزلت لحقه ) نسبه لما تقدم ( وان اعتقها ) السيد ( او باعها بعد اعترافه بوطنها فانت بولد لدون نصف سنة ) وعاش ( لحقه ) نسبه لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا اتت به لدونها وعاش علم ان حملها كان قبل عتقها وبيعها حين كانت فراشا له ( والبيع باطل ) لانها صارت ام ولد له ولو كان استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرئها وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشترانه من بايع وان استبرئتم ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بايما ولا اثر لشبهه مع فراش وتبعية نسب لآب ما لم ينفه بامان وتبعية دين لخبرها

### كتاب العدد

واحدها عدة بكسر العين وهى التريص المحدود شرعاً مأخوذة من العدد لان ازمته العدة محصورة مقدرة ( تلزم العدة كل امرأة ) حرة او امة او مبعضة بالغة او صغيرة يوطأ منها ( فارت زوجها ) بطلاق او خلع او فسخ ( خلاها مطاوعة مع علم بها ) مع ( قدرته على وطئها ولو مع ما تجتمع ) اى الوطى ( منها ) اى من الزوجين كجبه ورتقها ( او من احدها حسا ) كجبه او رتقها ( او ) يمنع الوطى ( شرعاً ) كصوم وحيض ( او وطئها ) اى تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها ( او مات عنها ) اى نلزم العدة متوفى عنها مطلقا ( حتى فى نكاح فاسد فيه خلاف ) كنكاح بلا ولى الحاق له بالصحيح ولذلك وقع فيه الطلاق ( وان كان ) النكاح ( باطلا وفاقا ) اى اجماعا كنكاح خامسة او معتدة ( لم تعد للوفاة ) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها فى الحياة قبل الوطى لان وجود هذا العقد كعدمه ( ومن فارقتها ) زوجها ( حيا قبل وطى وخلوة ) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا نكحتم المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ( او ) طلقها ( بعدها ) اى بعد الدخول والخلوة ( او ) طلقها



بعد احدها وهو ممن لا يولد لثله ( كإن دون عشر وكذا لو كانت لا يوطئ  
 منها كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببراءة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد  
 مطلقا تبعا لظاهر الآية ( او تحملت بما الزوج ) ثم فارقها قبل الدخول  
 والحلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيره وجزم في المنتهى  
 في الصداق بوجوب العدة للحقوق النسب به ( او قبلها ) أى قبل الزوجة  
 ( او لمساها ) ولو بشهوة ( بلا حلوة ) ثم فارقها فى الحياة ( فلا عدة ) للآية  
 السابقة ﴿ فصل والمعتدات ست ﴾ أى ستة اصناف احدها  
 ( الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل ) واحدا كان او  
 عددا حرة كانت او امة مسلمة كانت او كافرة لقوله تعالى واولات  
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ( وانما تنقصى ) العدة بوضع ( ما تصير  
 به امة ام ولد ) وهو مائتين فيه خلق انسان ولو خفيا ( فان لم يلحقه )  
 أى يلحق الحمل الزوج ( لصغره او لكونه ممسوحاً او ) لكونها ( ولدت  
 لدون ستة اشهر منذ سكناها ) أى وامكن اجتماعها ( ونحوه ) بان  
 تأتى به لفوق اربع سنين منذ ابانها ( وعاش ) من ولده لدون ستة اشهر  
 ( لم تنقص به ) عدتها من زوجها لعدم لحوقه به لانتفائه عنه يقينا  
 ( واكثر مدة الحمل اربع سنين ) لانها اكثر ما وجد ( واقابها ) أى اقل  
 مدة الحمل ( ستة اشهر ) لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا  
 والفصال اقضاء مدة الرضاع لان الولد يفصل بذلك عن امه وقال  
 تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا سقط الحولان التى  
 هى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهى مدة الحمل وذكر  
 ابن قتيبة فى المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لسته اشهر ( وغالبها )  
 أى غالب مدة الحمل ( تسعة اشهر ) لان غالب النساء يلدن فيها ( ويباح )  
 للمرأة ( القاء النطفة قبل اربعين يوماً بدواء مباح ) وكذا شربه لحصول  
 حيض لا قرب رمضان لتفطره ولقطعه لا فعل ما يقطع حيضها بها من غير  
 علمها ﴿ فصل الثانية ﴾ من المعتدات ( المتوفى عنها زوجها بلا حمل  
 منه ) لتقدم الكلام على الحامل ( قبل الدخول وبعده ) يوطئ منها  
 اولاً ( للحر اربعة اشهر وعشرة ) ايام بلياها لقوله تعالى والذين يتوفون  
 منكم ويذرون ازواجا يترصدن بافسهن اربعة اشهر وعشرا ( وللأمة )  
 المتوفى عنها زوجها ( نصفها ) أى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران

وخمسة ايام لباليها لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على تنصيف  
 عدة الامة في الطلاق فكذا عدة الموت وعدة مبعدة بالحساب ( فان مات  
 زوج رجعية في عدة طلاق سقطت ) عدة الطلاق ( وابتدأت عدة وفاة  
 منذ مات ) لان الرجعية زوجة كما تقدم فكان عليها عدة الوفاة ( وان  
 مات ) المطلق ( في عدة من ابها في المحمة لم تنتقل ) عن عدة الطلاق  
 لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث ( وتعد من ابها في  
 في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق ) لانها مطلقة فوجب  
 عليها عدة الطلاق ووارثة فتجب عاها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكثرهما  
 ( ما لم تكن ) المبانة ( امة او ذمية او ) من اجاء اليقونة منها ( فتعد  
 ) لطلاق لا لغيره ) لاقطاع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها  
 قبل موته لم تعد له ولو ورثت لانها اجنبية تحل للازواج ( وان طلق  
 بعض نسائه مبعدة ) كانت ( او معينة ثم نسبها ثم مات ) المطلق ( قل قرعة  
 اعتد كل منهن ) اى من نسائه ( سوى حامل الاطول منها ) اى من  
 عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتمل ان تكون المخرجة بقرعة  
 والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتابت متوفى عنها زمن عدتها او  
 بعده بامارة حمل محركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الرية  
 ( اثانته ) من المعتدات ( الحائل ذات الاقرا وهى ) جمع قرعة معنى ( الحيض )  
 روى عن عمرو على وابن عباس رضى الله عنهم ( المارقة في الحياة ) بطلاق او  
 خلع او فسخ ( فعدتها ان كانت حرة او مبعدة ثلاثة قروء كاملة )  
 لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يعتد بحيسة  
 طلقت فيها ( والا ) بان كانت امة فعدتها ( قران ) روى عن عمر وابنه  
 وعلى رضى الله عنهم ( الرابعة ) من المعتدات ( من فارقتها ) زوجها ( حيا  
 ولم تحض لصغر او اياس فتعد حرة ثلاثة اشهر ) لقوله تعالى واللاى  
 يئسن من المحيض من نسايكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر  
 واللاى لم يحضن اى كذلك ( و ) عدة ( امة ) كذلك ( شهران ) لقول عمر  
 رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه  
 الاثرم واحتج به احمد ( و ) عدة ( مبعدة بالحساب ) قتريد على الشهرين من  
 الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية ( ويجبر الكسر ) فلو كان ربعها  
 حرا فعدتها شهران وغناية ايام ( الخامسة ) من المعتدات ( من ارتفع حيضها

ولم تدر سببه ( اى سبب رفعه ) فعدتها ( ان كانت حرة ) سنة تسعة اشهر للحمل ( لانها غالب مدته ( وثلاثة ) اشهر ( للعدة ) قال الشافى هذا قضاء عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر علناه ولا تنقض العدة بعود الحيض بعد المدة ( وتنقص الامة ) عن ذلك ( شهراً ) فعدتها احد عشر شهراً ( وعدة من بلغت ولم تحض ) كاياسة لدخولها في عموم قوله تعالى واللاى لم يحضن ( و ) عدة ( المستحاضة الناسية ) لوقت حيضها كاياسة ( و ) عدة ( المستحاضة المبتدأة ) الحرة ( ثلاثة اشهر والامة شهران ) لان غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة ( وان علت ) من ارتفع حيضها ( ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض فتعده به ) وان طال الزمن لاسها مطلقة لم تياس من الدم ( او تبلغ سن الالاس ) خمسين سنة ( فتعده عته ) اى عدة الالاس اى عدة ذات الالاس ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او في وقت كذا ( السادسة ) من المعتدات ( امرأة المفقود تربص ) حرة كانت او امة ( ما تقدم في ميراثه ) اى اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهالك وتام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة ( ثم تعد للوفاة ) اربعة اشهر وعشرة ايام ( وامة ) فقد زوجها ( كحرة في التربص ) اربع سنين او تسعين سنة ( و ) اما ( في العدة ) للوفاة بعد التربص المذكور فعدتها ( نصف عدة الحرة ) لما تقدم ( ولا تفترق ) زوجة المفقود ( الى حكم حاكم يضرب المدة ) اى مدة التربص ( وعدة الوفاة ) كما لو قامت اليانة وكدة الايلا ولا تفترق ايضا الى طلاق ولى زوجها ( وان تزوجت ) زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة ( فقدم الاول قبل وطى الثانى فهي للاول ) لانا تيسا بقدمه بطلان نكاح الثانى ولا مانع من الرد ( و ) ان قدم الاول ( بعده ) اى بعد وطى الثانى ( فله ) اى للاول ( اخذها زوجة بالمقد الاول ولو لم يطلق الثانى ولا يطا ) وها الاول ( قبل فراغ عدة الثانى وله ) اى للاول ( تركها معه ) اى مع الثانى ( من غير تجديد عقد ) للثانى وقال المتقح الاصح بمقد انتهى قال في الرعاية وان قلنا يحتاج الثانى عقدا جديدا طلقها الاول لذلك انتهى وعلى هذا فتعده بعد طلاق الاول ثم يجدد الثانى عقدا لان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد تركه لها وقد تبينا بطلان عقد الثانى بقدم الاول ( وياخذ ) الزوج

الاول ( قدر الصداق الذي اعطاها من ) الزوج ( الثاني ) اذا تركها له لقضاء على وعثمان انه يحبر بينها وبين الصداق الذي ساق اليها هو ( ويرجع الثاني عليها بما اخذه ) الاول ( منه ) لانها غرامة لولمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومتى فرق بين زوجين لموجب ثم بان انتفاؤه فكيففقد فصل ومن مات زوجها الغائب  اعتدت من موته ( او طلقها ) وهو غائب ( اعتدت منذ الفارقة وان لم تحد ) اى وان لم تات بالاحداد في صورة الموت لان الاحداد ليس شرطاً لاقتضا العدة ( وعدة موطوءة بشبهة او زنا او ) موطوءة ( بعقد فاسد مكطولة ) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطئ يقتضى شغل الرحم فوجبت العدة منه كالنكاح الصحيح وتستبرأ امة غير مزوجة بحیضة ولا يحرم على زوج وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطئ في فرج ( وان وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما ) اى بين المعتدة الموطوءة والواطئ ( وانمت عدة الاول ) سواء كانت عدته من نكاح  او فاسد او وطئ بشبهة مالم تحمل من الثاني فتتقضى عدتها منه بوضع الحمل ثم تعتد للاول ولا يحتسب منها ) اى من عدة الاول ( مقامها عند الثاني ) بعد وطئه لاقطاعها بوطئه ( ثم ) بعد اعتدادها للاول ( اعتدت للثاني ) لانها حقان اجتماعاً لرجلين فلم يتداخلوا وقدم اسبقهما كالمساوية في مباح غير ذلك ( وتحل ) الموطوءة في عدتها بشبهة او نكاح فاسد ( له ) اى لو اوطئها بذلك بعقد ( بعد اقصاء العدين ) لقول على رضى الله عنه اذا اقصت عدتها فهو خاطب من الخطاب ( وان تزوجت ) المعتدة ( في عدتها لم تقطع ) عدتها ( حتى يدخل بها ) اى يطاها لان عقده باطل فلا تصير به فراشا ( فاذا فارقتها ) الثاني ( بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت العدة من الثاني ) لما تقدم ( وان اتت ) الموطوءة بشبهة في عدتها ( بولد من احدهما ) بعينه ( اقصت منه عدتها به ) اى بالولد سواء كان من الاول او من الثاني ( ثم اعتدت للآخر ) بثلاثة قرؤ ويكون الولد للاول اذا اتت به لدون ستة اشهر من وطئ الثاني ويكون للثاني اذا اتت به لأكثر من اربع سنين منذ بانت من الاول وان اشكل عرض على القافة ( ومن وطئ معتدة البائن ) في عدتها ( بشبهة استأنفت العدة بوطئه ودخلت فيها بقية ) العدة ( الاولى ) لانها عدتان من واحد لو طئتين يلحق النسب فيهما لحوقاً

واحدا فنداخلا وتبين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها  
ثم طلقها استأنفت ( وان سكت من ابائها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول ) بها  
( بنت ) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل المسيس  
والخلوة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان  
الرجعة اعادة الى النكاح الاول ﴿ فصل ﴾ يحرم احداث فوق ثلاث  
على ميت غير زوج ( يلزم الاحداث مدة العدة كل ) امرأة ( متوفى زوجها  
عنها في نكاح صحيح ) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث ليل الا على زوج اربعة اشهر  
وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداث لانها ليست  
زوجة ولا يعتبر للزوم الاحداث كونها وارثة او مكلفة فيلزمها ( ولو ذمية  
او امة او غير مكلفة ) فيجنبا وليها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكلفا  
اولا لعموم الاحاديث ولتساويهن في لزوم اجتناب المحرمات ( ويباح )  
الاحداث ( لبائن من حي ) ولا يسن لها قاله في الرعاية ( ولا يجب )  
الاحداث ( على ) مطلقة ( رحمية ) لاعلى ( موطوءة بشبهة او زنا او في  
نكاح فاسد او ) نكاح ( باطل او ملك يمين ) لانها ليست زوجة متوفى عنها  
( والاحداث اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة  
والطيب والتحسين ) باسفيداج ونحوه ( والحناء وما صبغ للزينة قبل لسج  
او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين ( و ) ترك ( حلى وكحل  
اسود ) بلا حاجة ( لاتوتيا ونحوها ولا ) ترك ( نقاب و ) لا ترك ( ابيض  
ولو كان حسنا ) كبريسم لان حسنه من اصل خلقته فلا يلزم تغييره  
ولا تمنع من لبس ملون لدفع وسخ كالكحل ولا من اخذ ظفر ونحوه  
ولا من تنظيف وغسل ﴿ فصل ﴾ ونجب عدة الوفاة في المنزل ؛  
الذى مات زوجها وهى به ( حيث وجبت ) فلا يجوز ان تحول منه بلا  
عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلمة ( فان تحولت  
خوفا ) على نفسها او مالها ؛ او حولت ( قهرا او ) حولت ( بحق )  
يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالكة لها او طلبه فوق اجرة  
اولا تجدد ما تكتزى به الا من مالها ( انتقات حيث شأت ) للضرورة  
ويلزم منتقلة بلا حاجة العود وتقضى العدة بمضى الزمان حيث كانت ( ولها )  
اى للتوفى عنها زمن العدة ( الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا ) لانه مظنة

الفساد ١ وان تركت الاحداد ( عمدا ) اثمت وتمت عدتها بمضى زمانها ( اي زمان العدة لان الاحداد ليس شرطا في انقضاء العدة ورجعية في لزوم مسكن كمتوفى عنها وتعتد باين بما مون من البلد حيث شأت ولا تين الا به ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحصيلنا لفراشه ولا محذور فيه لزمها **في باب الاستبراء** **في** ماخوذ من البرائة وهي التمييز والقطع وشرعا تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك عين ( من ملك امة يوطا مثلها ) ببيع او هبة اوسبي او غير ذلك ( من صغير وذكر وضدها ) وهو الكبير والمرأة ( حرم عليه وطئها ومقدماته ) اي مقدمات الوطى من قبلة ونحوها ( قبل استبرائها ) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماؤه ولد غيره رواه احمد والترمذى وابو داود وان اعتقها قبل استبرائها لم يصح ان يتزوجها قبل استبرائها وكذا ليس لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاوها ومن وطى امته ثم اراد تزويجها او بيعها حرما حتى يستبرئها فان خالف صح البيع دون التزويج وان اعتق سريته او ام ولده او عتقت بموته لزمها استبرا نفسها ان لم يكن استبراها ( واستبرا الحامل بوضعها ) كل الحمل ( و ) استبرا ( من تحيض بحیضة لقوله عليه السلام في سبي او طاس لا توطا حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة رواه احمد وابو داود ( و ) استبراء ( الایسة والصغيرة بمضى شهر ) لقيام الشهر مقام حيضة في العدة واستبراء من ارتفع حیضها ولم تدر مارفعه عشرة اشهر ونصدق الامة ان قالت حضت وان ادعت موروثه تحررها على وارث بوطن مورثه او ادعت مشتراة ان لها زوجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

### كتاب الرضاع

وهو لغة مص اللبن من الثدي وشرعا مص من دون الحولين لبنا تاب عن حمل او شربه ونحوه ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) لحديث عائشة مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة ( والمحرم ) من الرضاع ( خمس رضعات ) لحديث عائشة قالت انزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فسخ من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس رضعات معلومات يحرم من فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

ذلك رواء مسلم وتحرم الحنس اذا كانت ( في الحولين ) لقوله تعالى والوالدات  
يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولقوله عليه  
السلام لا يحرم من الرضاع الا ماقتق الامما وكان قبل الفطام قال الترمذى  
حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لتنفس او انتقال الى ثدى اخر  
ونحوه فرضة فان عاد ولو قريبا فثنتان ( والسقوط ) في انق  
( والوجور ) في فم محرم كرضاع ( ولبن ) المرأة ( الميتة ) كلبن الحية  
( و ) لبن ( الموطوءة بشبهة او بعقد فاسد ) كالوطوءة بنكاح صحيح ( او باطل )  
اى الموطوءة بنكاح باطل اجماعا ( او بزنا محرم ) لكن يكون مرتضع ابنا لها  
من الرضاع فقط في الاخيرتين لانه لما لم تثبت الابوة من النسب لم يثبت  
ما هو فرعها ( وعكسه ) اى عكس اللبن المذكور لبن ( البهيمة ) لبن ( غير  
حلبى ولا موطوءة ) فلا يحرم فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة او رجل  
او حتى مشكل او ممن لم تحمل لم يصيرا اخوين ( فتى ارضعت امرأة طفلا )  
دون الحولين ( صار ) المرتضع ( ولدها في ) تحريم ( النكاح و ) اباحة  
( النظر والحلوة و ) في ( المحرمية ) دون وجوب النفقة والعقل والولاية  
وغيرها ( و ) صار المرتضع ايضا فيما تقدم فقط ( ولد من نسب لبنها اليه  
يحمل ) اى بسبب حملها منه ولو تحملها ماؤه ( او وطى ) بنكاح او شبهة  
بخلاف من وطى زنا لان ولدها لا ينسب اليه فالمرتضع كذلك ( و )  
صارت ( محارمه ) اى محارم الواطى اللاحق به النسب كابائه وامهاته  
واجدادهم وجداته واخوته واخواتهم واولادهم واعمامهم وعماتهم واخواله وخالاته  
( محارمه ) اى محارم المرتضع وصارت محارمها اى محارم المرضعة كابائها  
واخواتها واعمامها ونحوهم ( محارمه ) اى محارم المرتضع ( دون ابويه  
واصولهما وفروعهما ) فلا تنتشر الحرمة لاولئك ( فتباح المرضعة لابي  
المرتضع واخيه من النسب و ) تباح ( امه واخته من النسب لاييه واخيه )  
من الرضاع اجماعا كما يحل لاخيه من اييه ( اخته من امه ) ومن حرمت  
عليه بنتها ( كامه وجدته واخته ) فارضعت طفلة حرمتها عليه ( ابا  
( وفسخت نكاحها منه ان كانت زوجة ) له لما تقدم من انه يحرم من الرضاع  
ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس امهات اولاده بلبنه زوجة له صغرى  
حرمت عليه لثبوت الابوة دون امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة ( وكل  
امراة افسدت نكاح نفسها ) بسبب ( رضاع قبل الدخول فلا مهر لها )

لمحى الفرقه من جهتها ( وكذا ان كانت ) الزوجة ( طفلة قدبت فرضمت  
 من ) ام او اخت له ( نائمة ) انقسخ نكاحها ولا مهر لها لانه لافعل للزوج  
 فى الفسخ ( و ) ان افسدت نكاح نفسها ( بعد الدخول فمهرها بحاله )  
 لاستقرار المهر بالدخول ( وان افسده ) اى نكاحها ( غيرها فلها على  
 الزوج نصف المسمى قبله ) اى قبل الدخول لانه لافعل لها فى الفسخ  
 ( و ) لها ( جميعه بعده ) اى بعد الدخول لاستقراره به ( ويرجع الزوج  
 به ) اى بما غرمه من نصف او كل ( على المنفسد ) لانه اغرمه فان تعدد  
 المنفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة ( ومن قال لزوجته انت اختى  
 لرضاع بطل النكاح ) حكما لانه اقر بما يوجب فسخ النكاح بينهما فلزومه  
 ذلك ( فان كان ) اقراره ( قبل الدخول وصدقته ) انها اخته ( فلا مهر )  
 لها لانهما اتفقا على ان النكاح باطل من اصله ( وان اكذبت ) فى قوله  
 انها اخته قبل الدخول ( فلها نصفه ) اى نصف المسمى لان قوله غير  
 مقبول عليها فى اسقاط حقها ( ويجب ) المهر ( كله ) اذا كان اقراره بذلك  
 ( بعده ) اى بعد الدخول ولو صدقته ما لم تكن مكنته من نفسها مطاوعة  
 ( وان قالت هى ذلك ) اى قالت لزوجها انت اخى من الرضاع  
 ( واكذبها فهمى زوجته حكما ) اى ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه فى فسخ  
 النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فهمى زوجته  
 ايضا ( واذا شك فى الرضاع او ) شك فى ( كماله ) اى كونه خمس رضعات  
 ( او شككت المرضعة ) فى ذلك ( ولاينة فلا تحريم ) لان الاصل عدم  
 الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكره استرضاع فاجرة وسينة  
 الخلق وجذماء وبرصاء

### كتاب النفقات

جمع نفقة وهى كفاية من يمونه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابعها  
 ( يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا ) اى خبزا وادما ( وكسوة ومسكنا بما يصلح  
 لمثلها ) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه  
 مسلم وابوداود ( ويعتبر الحاكم ) تقدير ( ذلك بحالهما اى يبسارهما او  
 اعسارهما او يسار احدهما واعسار الاخر ) عند التنازع ( بينهما  
 ) فيفرض ( الحاكم ) للموسرة تحت الموسر قدر كفايتها من ارفع خبز



البلد وأدمه و ) يفرض لها ( لحما عادة الموسرين بمحلها ما ) يفرض للموسرة تحت الموسر من الكسوة ( ما يلبس مثلها من حرير وغيره ) كسيد كنان وقطن واقل ما يفرضه من الكسوة قميص وسراويل وطراحة ومقنعة ومداس ومضربة للشتا ( وللنوم فراش ولحاف وازار للنوم في محل جرت العادة به فيه ( ومخدة وللجلوس حصير جيد وزلي ) اى بساط ولا بد من ماعون الدار ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بهما ولا يلزمه ملخفة وخف لخروجها ( ويفرض ) الحاكم ( للفقيرة تحت الفقير من ادنى خبز البلد و ) من ( ادم يلايها ) وتنقل متبرمة من ادم الى اخر ( و ) يفرض للفقيرة من الكسوة ( ما يلبس مثلها ويجلس ) وينام ( عليه و ) يفرض للمتوسطة مع المتوسط والفنية مع الفقير وعكسها ( كفقيرة تحت غنى ) ما بين ذلك عرها ( لان ذلك هو اللابق بحالهما ) ( وعليه ) اى على الزوج ( مونة نطافة زوجته ) من دهن وسدر وثن ماء ومشط واجرة قيمة ( دون ) ما يعود بنظافة ( خادما ) فلا يلزمه لان ذلك يراد للزينة وهى غير مطلوبة من الخادم ( ولا ) يلزم الزوج لزوجته ( دوا واجرة طيب ) اذا مرضت لان ذلك ايس لحاجتها الضرورية المعتادة وكذا لا يلزمه ثمن طيب وحناء وخضاب ومحوه ومن اراد منها تزينا به او قطع رائحة كريهة واتى به لزمها وعليه لمن يخدم مثلها خادم واحد وعليه ايضا موسسة لحاجة فصل ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنها كالزوجة به لانها زوجة بدليل قوله تعالى ويعولن احق بردهن فى ذلك ( ولا قسم لها ) اى لارجعية وتقدم ( والبائن بسخ او طلاق ) ثلاث او على عوض ( لها ذلك ) اى النفقة والكسوة والسكن ( ان كانت حاملا ) لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ومن اشق يظهرها حاملا فبائن حائلا رجع ومن تركه يظهرها حائلا فبائن حاملا لزمه ماضى ومن ادعت حملا وجب اتفاق ثلاثة اشهر فان مضت ولم يبين رجع ( والنفقة ) للباين الحامل ( للحمل ) نفسه ( لا لها من اجله ) لانها تحجب بوجوده وتسقط بعده فتجب لحامل ناشز ولحامل من وطئ شبهة او نكاح فاسد او ملك يمين ولو اعتقها وتسقط بمضى الزمان قال المنقح عالم تستدن باذن حاكم او تنفق بنية رجوع ( ومن ) اى اى زوجة ( حبست ولو طلما او نشزت او تطوعت بلا اذنه بصوم او حج او احرمت بنذر حج او ) نذر ( صوم

او صامت عن كفارة او ) عن ( قضاء رمضان مع سعة وقته ) بلا اذن  
 زوج ( او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت ) نفقتها لانهما منعتهما  
 عنه بسبب لا من جهته فسقطت نفقتها بخلاف من احرمت بفريضة من  
 صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسببها او صامت قضاء رمضان في  
 اخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض  
 كحصر وان اختلفا في نشوز او اخذ نفقة فقولها ( ولا نفقة ولا سكنى ) من  
 تركه ( لتوفى عنها ) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة  
 ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصه الحمل من  
 التركة ان كانت والا فملى وارثه الموصر ( ولها ) اى لمن وجبت لها النفقة  
 من زوجة ومطالقة رجعية وباين حامل ونحوها ( اخذ نفقة كل يوم من  
 اوله ) يعنى من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخيرها  
 عنه والواجب دفع قوت من خسر وادم لاحب و ( لا قيمتها ) اى قيمة النفقة  
 ( ولا ) يجب ( عليها اخذها ) اى اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة  
 فلا يجبر عليه من امتنع منهما ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم  
 الا بتراضيها ( فان اتفقا عليه ) اى على اخذ القيمة ( او ) اتفقا ( على  
 تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز ) لان الحق لا يبعدوها ( ولها  
 الكسوة كل عام مرة في اوله ) اى اول العام من زمن الوجوب لانه اول  
 وقت الحاجة الى الكسوة فيعطىها كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة  
 عليها شيئا فشيئا بل هو شئ واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووطاء  
 وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كما يعمون الدار ومشط تجب  
 بقدر الحاجة ومتى انقض العام والكسوة باقية فعليه كسوة للجديد ( وان  
 غاب ) اى الزوج او كان حاضرا ( ولم ينفق ) على زوجته ( ) لزمته نفقة  
 ماضى ( وكسوته ولو لم يفرضها الحاكم ترك الاتفاق لعذر اوله لانه حق  
 يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كالاجرة ( وان انفقت )  
 الزوجة ( في غيبته ) اى غيبة الزوج ( من ماله فبان ميتا غيبها الوارث )  
 للزوجة ( ما انفقت بعد موته ) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فاقبضته  
 بعده لاحق لها فيه فيرجع عليها بدله في فصل ومن تسلم زوجته بموت  
 التي يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها ( او بذلت ) تسليم ( نفسها ) او بذله  
 وليها ( ومثلها يوطا ) بان تم لها تسع سنين ( وجبت نفقتها ) وكسوتها

( ولو مع صغر زوج ومرضه وجيه وعته ) ويجبر الولي مع صغر الزوج على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارش جنائته ومن بذلت التسليم وزوجها غايب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ويعضى زمن يمكن قدومه في مثله ( ولها ) اى الزوجة ( منع نفسها ) من الزوج ( حتى تقبض صداقها الحال ) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن اخذه بعد ولها النفقة في مدة الامتناع لذلك لانه بحق ( فان سلمت نفسها طوعا ) قبل قبض حال الصداق ( ثم ارادت المنع لم تغلكه ) ولا نفقة لها مدة الامتناع وكذا لو تساكنا بعد العقد فلم يطلبها ولم تبذل نفسها فلا نفقة ( واذا اعسر ) الزوج ( بنفقة القوت او ) اعسر ( بالكسوة ) اى كسوة المعسر ( او ) اعسر ( ببعضها ) اى بعض نفقة المعسر او كسوته ( او ) اعسر ( بالسكن ) اى مسكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون يوم ( فلها فسخ النكاح ) من زوجها المعسر لحديث ابى هريرة مرفوعا في الرجل لا يجد ما يفتق على امراته قال يفرق بينهما رواه الدارقطني ففسخ فوراً او متراجها باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه ولا يمنعهما تكسباً ولا يحبسها ( فان غاب ) زوج ولو موسراً ( ولم يدع لها نفقة وتعذر اخذها من ماله ) تعذرت ( استدانتها عليه فلها الفسخ باذن الحاكم ) لان الاتفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما وقدرت على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها وخادمها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من قبله <sup>ب</sup> باب نفقة الاقارب والمماليك <sup>ب</sup> من الادميين والبهائم ( تجب ) النفقة كاملة اذا كان المتفق عليه لا يملك شيئاً ( او تنبت ) اذا كان يملك البعض ( لابويه وان علوا ) لقوله تعالى وبوالدين احساناً ومن الاحسان الاتفاق عليهما ( و ) تجب النفقة او تنبت ( لولده وان سفل ) ذكر اكان او اثنى لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ( حتى ذوى الارحام منهم ) اى من ابائه وامهاته كاجداده المدلين باناث وجداته الساقطات ومن اولاده كولد البنت سواء ( حجيجه ) اى الغني ( معسر ) فمن له اب وجد معسران وجبت عليه نفقتهما ولو كان محجوباً من الجد بابيه المعسر ( اولاً ) بان لم يحجيجه احد كمن له جد معسر ولا اب له فعليه نفقة جده

لانه وارثه ( و ) تجب النفقة او اكاملها ( لكل من يرثه ) المنفق  
 ( بفرض ) كوله الام ، او له ميب ( كاخ وعم لغير ام ) ( لا ) لمن يرثه  
 ( برحم ) كمال وخاله ( سوى عمودى نسبه ) كما سبق ( سواء ورثه الاخر  
 كاخ ) المنفق ( اولا كعمه وعتيق ) وتكون النفقة على من تجب عليه  
 ( بمعروف ) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال  
 وعلى الوارث مثل ذلك فاجب على الاب نفقة الرضاع ثم اوجب مثل  
 ذلك على الوارث وروى ابو داود ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من ار قال امك واباك واختك واخاك وفي لفظ ومولاك الذى هو ادناك حقا  
 واجبا ورعا موصولا ويشترط لوجوب نفقة القريب ثلاثة شروط الاول  
 ان كمن المنفق وارثا ان ينفق عليه وتقدمت الاشارة اليه الثانى فقر  
 الممن عليه وقد اشار اليه بقوله ( مع فقر من تجب له ) النفقة وعجزه عن  
 تكسب ) لان النفقة انما تجب على سبيل المواساة والنفي بملكه او قدرته  
 على التكسب مستغن عن المواساة ولا يعتبر فقسه فجب لصحيح مكلف  
 لاحقة له الثالث غنى المنفق واليه الاشارة بقوله ( اذا فضل ) ما ينفقه عليه  
 ( عن قوت نفسه وزوجته ورقبه يومه ولياته وعن كسوة وسكنى ) لنفسه  
 وزوجته ورقبه ( من حاصل ) فى يده ( او متحصل ) من صناعة او تجارة  
 او احره عقار او ريع وقف ونحوه لحديث جابر مرفوعا اذا كان احدكم  
 فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته  
 و ( لا ) تجب نفقته الا من ( راس مال ) التجارة ( و ) لامن ( غن  
 ماله ) لامن ( الله صنعة ) لحصول الضرر بوجوب الاتفاق من ذلك  
 ومن قدر ان يكتسب اجبر لنفقة قريبه ( ومن له وارث غير اب ) واحتاج  
 "نفقة" ( فتمتة عليهم ) اى على وارثيه ( على قدر اربهم ) منه لان الله تعالى  
 رتب النفقة على "الارث" بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب ان يترتب  
 مندر النفقة على مقدار الارث ( فن ) له ام وجد ( على الام ) من  
 النفقة ( الثلث والثلثان على الجد ) لانه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة  
 واخ لغير ام ( على الجدة السدس والباقي على الاخ ) لانهما يرثانه كذلك  
 والاب يشترط بنفقة ولده ( لقوله عليه السلام لهن ذنى ما يكفيك  
 وولدك بالمعروف ) ومن له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما ( اما  
 ابنة فقيرة واما الاخ فليعجبه بالابن ) ومن ( احتاج للنفقة ) امه فقيرة

وجده موسرة ففقتة على الجدة ( ليسارها ولا يمنع ذلك خجها بالام  
لعدم اشتراط الميراث في عمودى النسب كما تقدم ( ومن عليه نفقة زيد )  
مثلا لكونه ابنه او اباه او اخاه ونحوه ( فعليه نفقة زوجته ) لان ذلك  
من حاجة الفقير لدواء ضرورته اليه ( ك ) نفقة ( ظئير ) من تجب نفقته  
فيجب الانفاق عليهما ( لحولين ) كاملين لقوله تعالى والوالدات يرضعن  
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن  
وكسوتهن بالمعروف الى قوله وعلى الوارث مثل ذلك والوارث انما يكون  
بعد موت الاب ( ولا نفقة ) بقرابة ( مع اختلاف دين ) ولو من عمودى  
نسبه لعدم التوارث اذا ( الا بالولاء ) فلتزم النفقة المسلم لعتيقه الكافر  
وعكسه لارثه منه ( و ) يجب ( على الاب ان يسترضع لولده ) اذا عدت  
امه او امتعت لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى اى فاسترضعوا  
له اخرى ( ويودى الاجرة ) لذلك لانها فى الحقيقة نفقة لتولد البن من  
غذائها ( ولا يمنع ) الاب ( امه ارضاعه ) اى ارضاع ولدها لقوله تعالى  
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وله منهما من خدمته لانه  
بفوت حق الاستمتاع فى بعض الاحيان ( ولا يلزمها ) اى لا يلزم الزوجة  
ارضاع ولدها دينية كانت او شريفة لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له  
اخرى ( الا لضرورة كخوف تلفه ) اى تلف الرضيع بان لم يقبل ثدى  
غيرها ونحوه لانه انقاذ من مهلكة ويلزم ام ولد ارضاع ولدها دائما فان  
عقت فكباين ( ولها ) اى للرضعة ( طلب اجرة المثل ) لرضاع ولدها  
( ولو ارضعه غيرها مجانا ) لانها اشفق من غيرها ولبيها امرى ( باينا كانت )  
ام الرضيع فى الاحوال المذكورة ( او تحت ) اى زوجة لابيها اعموم قوله  
تعالى فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن ( وان تزوجت ) المرسعة ( اخر  
فله ) اى للثانى ( منعها من ارضاع ولد الاول مالم ) تكن اشترطته فى العقد  
او يضطر اليها ( بان لم يقبل ثدى غيرها او لم يوجد غيرها لتعنيه ) ليها اذا لما  
تقدم **فصل** فى نفقة الرقيق ( و ) يجب ( عليه ) اى على السيد  
( نفقة رقيقه ) ولو آبقا او ناشزا ( طعاما ) من غالب قوت البلد ( وكسوة  
وسكنى ) بالمعروف ( وان لا يكلفه مشقا كثيرا ) لقوله عليه السلام للملوك  
طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق رواه الشافعى  
فى مسنده ( وان اتفقا على المحاربة ) وهى جعله على الرقيق كل يوم

او شهر شيئا معلوما له ( جاز ) ان كانت قدر كسبه فاقبل بعد نفقته روى  
 ان الزبير كان له الف مملوك على كل واحد كل يوم درهم ( ويرجحه )  
 سيده ( وقت القايلة ) وهي وسط النهار ( و ) وقت ( النوم ) وقت  
 ( الصلاة ) المفروضة لان عليهم في ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام  
 لا ضرر ولا ضرار ( ويركبه ) السيد ( في السفر عقبة ) حاجة ليلا يكلفه  
 مالا يطيق ( وان طلب ) الرقيق ( نكاحا وزوج ) السيد ( او باعه ) لقوله  
 تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ( او طلبته )  
 ان التزويج امة ( وطنها ) السيد ( او زوجها او باعها ) ازالة لضرر  
 الشهوة عنها ويزوج امة صبي او مجنون من يلى ماله اذا طلبته وان غاب  
 سيد عن ام ولده زوجت لحاجة نفقة او وطى وله تأديب رقيقه وزوجته  
 وولده ولو مكلفا مزوجا بضرب غير مبرح ويقيده ان خاف اباقه ولا يشتم  
 ابويه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه وحرّم ان تسترضع  
 امة لغير ولدها الا بعد ربه ولا يسرى عبد مطلقا **فصل** في  
 نفقة البهائم ( و ) يجب ( عليه عاف بهائم وسقيها وما يصلحها ) لقوله عليه  
 السلام غدت امرأة في مرة جستها حتى ماتت جوعا فلا هي اطعمتها ولا هي  
 ارساتها تاكل من خشاش الارض متفق عليه ( و ) يجب عليه ( ان لا يحملها  
 ما تعجز عنه ) لئلا يعذبها ويحوز الانتفاع بها في غير ما خلقت له كبقر  
 الحمل وركوب وابل وحر لحرث ونحوه ويحرم لعنها وضرب وجهه ووسم  
 فيه ( ولا يئاب من لبنها ما يضر ولدها ) لقوله عليه السلام لا ضرر  
 ولا ضرار ( فلا عذر ) مالك البهيمة ( عن نفقتها اجبر على بيعها او اجارتها  
 او ذبحها لاصيحات ) لان بهائها في يده مع ترك الانفاق عليها  
 ظلم والالم لغير اذنه فان اى فعل حاكم الاصلح ويكره جز معرفة وناصية  
 وذنب وتعايق حرس او وتر وتزو حمار على فرس وتستحب نفقته على ماله  
 غير الخواص : **باب الخضانة** من الحضن وهو الجنب لان المربي  
 يضم الضم الى حضنه وهي حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل  
 مصالحه ( تجب ) الخضانة ( لحفظ صغير ومعتوه ) اى تحتل العقل ( ومجنون )  
 لانهم يهاكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت انجاء من الهلكة ( والاحق  
 بها ام ) لقوله عليه السلام انت احق به مالم تسكنى رواه ابو داود  
 ولانها اشفق عليه ( ثم امهاتها القربى فالقربى ) لانهن في معنى الام لتحقق

ولادتهن ( ثم اب ) لانه اصل النسب ( ثم امهاته كذلك ) اى القربى فالقربى  
 لانهن يدلين بعصبة قريبة ( ثم جد ) كذلك الاقرب فالاقرب لانه فى معنى  
 اى المحضون ( ثم امهاته كذلك ) القربى فالقربى ( ثم اخت لابوين )  
 لتقدمها فى الميراث ( ثم ) اخت ( لام ) كالجندات ( ثم ) اخت ( لاب ثم  
 خالة لابوين ثم ) خالة ( لام ثم ) خالة ( لاب ) لان الخالات يدلين بالام  
 ( ثم عمات كذلك ) اى تقدم العمة لابوين ثم لام ثم لاب لانهن يدلين بالاب  
 ( ثم خالات امه ) كذلك ( ثم خالات ابيه ) كذلك ( ثم عمات ابيه ) كذلك  
 ولا حضانة لعمات الام مع عمات الاب لانهن يدلين بالى الام وهو من  
 ذوى الارحام وعمات الاب يدلين بالاب وهو من اقرب العصبات ( ثم  
 بنات اخوته ) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب ( و )  
 مثلهن بنات ( اخواته ثم بنات اعمامه ) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات  
 عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك ( و ) بنات ( عمات ابيه ) كذلك على  
 التفصيل المتقدم ( ثم ) تنتقل ( لباقى العصبة الاقرب فالاقرب ) فقدم  
 الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام اب ثم بنوهم وهكذا فان  
 كانت ( المحضونة ) ( انثى ) يعتبر ان يكون العصبة ( من محارمها ) ولو  
 برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصبة غير  
 محرم سلمها لثقة يختارها او الى محرمه وكذا او تزوجت ام وليس لولدها  
 غيرها ( ثم ) تنتقل الحضانة ( لذى ارحامه ) من الذكور والاناث غير  
 من تقدم واولاهم ابواهم ثم امهاته فاخ لام فقال ( ثم ) تنتقل ( الحاكم )  
 العموم ولايته ( وان امتنع من له الحضانة منها او كان ) من له الحضانة  
 ( غير اهل ) للحضانة ( انتقلت الى من بعده ) يعنى الى من يايه كولاية  
 النكاح لان وجود غير المستحق كعدمه ( ولا حضانة لمن فيه رق ؛ ولو قل  
 لانها ولاية ليس هو من اهلها ( ولا ) حضانة ( لفاسق ) لانه لا يوثق به  
 فيها ولا حظ للمحضون فى حضانتها ( ولا ) حضانة ( لكافر ) على مسلم لانه  
 اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق ( ولا ) حضانة ( لمزوجة باجنبي من  
 محضون من حين عقد ) للحديد السابق ولو رضى زوج ( فان زال المانع )  
 بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطاقت المزوجة ولو رجعا  
 ( رجع الى حقه ) لوجود السبب وانتفاء المانع ( وان اراد احد ابويه ) اى  
 ابوى المحضون ( سفرا طويلا ) لغير الضرر قاله الشيخ تقي الدين وابن

القيم ( الى بلد بعيد ) مسافة قصر فأكبر ( ليسكنه وهو ) اى السلد  
 ( وطريقه امان مفضاته ) اى المحضون ( لاييه ) لانه الذى يقوم بتاديبه  
 وتخرجه وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع ( وان بعد  
 السفر ) وكان ( لحاجة ) لا اسكنى فقيم منهما اولى ( او قرب ) السفر  
 ( لها ) اى لحاجة ويعود فالمقيم منهما اولى لان فى السفر اضرار به ( او )  
 قرب السفر وكان ( لاسكنى ) لطفانه ( لاه ) لانها اتم شفقة وانما  
 اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما فى المنتهى وغيره فصل  
 واذا بلغ الفلام سبع سنين بم كاملة ( عافلا خير بين ابويه فكان مع  
 من اختار منهما ) قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى  
 سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه وامه  
 فان اختار اياه كان عنده ليلا ونهارا ولا ينزع زيارة امه وان اختارها كان  
 عندها ليلا وعند ابيه نهارا ليعلمه ويودبه وان عاد فاختر الاخر نقل اليه  
 ثم ان استار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارها اقرع ( ولا  
 بقر ) محضون ( بيد من لا يصونه ولصحة ) لذوات المقصود من الحضانه  
 ( وابو الاى احق بها بعد ) ان تستكمل السبع ( ويكون الذكر بعد )  
 بلوغه ( رشده حيث شاء ) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان  
 لا يفرد عن ابويه ( والاى ) منذ يتم لها سبع سنين ( عند ابيها ) وجوباً  
 حتى يستلها زوجها ( لانه احفل لها واحق بولايتها من غيره ولا تنزع الام  
 من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او عمله  
 لاشتماله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت اليه الشيخ بقى الدين وقال  
 اذا قدر ان الاب تزوج بسرة وهو تركها عند ضرة امها لا يعمل منحتها  
 بل تؤذيها وتفسر فى مصلحتها وامها لعل مصلحتها ولا تؤذيها فالحضانه  
 هنا للام قطاً ولا يبيها وباق عسبتها منعها من الافراد والمتوه ولو اتى  
 عند امه طاماً

### كتاب الجنائيات

جمع جنایة وهى لعة التعدى على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدى على البدن  
 بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فسق وامره الى  
 الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة ( وهى ) اى الجنایة ثلاثة



اضرب (عمد يختص القود به) والقود قتل القاتل بمن قتله (بشرط القصد) اى قصد الجاني الجناية (و) الضرب الثانى (شبه عمد) الثالث (خطا) روى ذلك عن عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (العمد ان يقصد من يعلم ادميا معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصده بما لا يقتل غالبا للعمد تسع صور احداها ما ذكره بقوله (مثل ان يجرحه بماله نفوذ) اى دخول (فى البدن) كسكين وشوكة ولو بقرزه بارة ونحوها ولو لم يداو بجروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمنقل كما اشار اليه بقوله (او يضربه بحجر كبير ونحوه) كلت وسندان ولو فى غير مقتل فان كان الحجر صغيرا فليس بعمد الا ان كان فى مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغر او كبر او حر او برد ونحوه او يعيده به (او يلقى عليه حايطا) او سقفا ونحوهما (او يلقى به من شاهق) فيموت الثالثة ان يلقى به بحجر اسد او نحوه او مكتوفا بحضرتة او فى مضيق بمحضرة حية او ينهشه كلبا او حية او يلسعه عقريا من القوائل غالبا الرابعة ما اشار اليها بقوله (او) يلقى به (فى نار او ماء يغرقه ولا يمكنه التخلص منهما) لعجزه او كثرتهما فان امكنه فهدر الخامسة ما ذكرها بقوله (او يحرقه) بحبل او غيره او يسد فمه واهفه او يصر خصيته زمنا يموت فى مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يحبسها ويمنعه الطعام او الشراب فيموت من ذلك فى مدة يموت فيها غالبا) بشرط تعذر الطلب عليه والا فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله بسحر) يقتل غالبا الثامنة المذكورة فى قوله (او) يقتله (بسسم) بان سقاه سما لا يعلم به او يخلطه بطعام ويطعمه له او بطعام اكله فياكله جهلا ومتى ادعى قاتل بسسم او سحر عدم علمه انه قاتل لم يقبل التاسعة المشار اليها بقوله (او شهدت عليه بنة بما يوجب قتله) من زنا او ردة لا تقبل معها التوبة او قتل عمد (ثم رجعوا) اى الشهود بعد قتله (وقالوا عمدا قتله) فيقاد هذا كله (ونحو ذلك) لانهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالبا ويختص بالقصاص مباشر للقتل عالم بانه ظلم ثم ولى عالم بذلك فينة وحاكم علموا ذلك (وشبه العمدان يقصد جناية لا تقتل غالبا ولم يجرحه بها كن ضربه فى غير مقتل بسوط او عصى صغيرة) ونحوها (او لكزه ونحوه) بيده او القاء فى ماء قليل او صاح بعاقل اغتفله او بصغير على سطح فسقط فمات (و) قتل (الخطا ان يفعل ماله فعلة مثل ان يرمى ما يظنه صيدا او) يرمى (غرضا او) يرمى (شخصا) مباح الدم كحربى

وزان محسن ( فيصيب اديه ) معصوماً ( لم يقصده ) بالقل فقتله وكذا  
لو اراد قطع لحم او غيره مما له فقتله فسقطت منه السكين على انسان فقتله  
( و ) كذا ( عمد العبي والمجنون ) لانه لا قصد لهما فهما كالملكف الخطي  
فالكفارة في ذلك في مال القاتل والدية على عاقبته كما يأتي ويصدق ان  
قال كنت يوم قتلت صغيراً او مجنوناً وامكن ومن قتل بصف كفار  
من بظنه حرياً فبان مسلماً او رمى كفاراً تترسوا بمسلم وخيف علينا ان  
لم نرمهم ولم يقصده فقتله فماليه الكفارة فقط لقوله تعالى وان كان من قوم  
عدو لكم وهو مؤمن فحري رقبته مؤمنة ولم يذكر الدية **فصل**  
**تقتل الجماعة** اي الاثنين فاكثر ( ! ) الشخص ( الواحد ) ان صلح  
فهل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد ابن المسيب ان عمر ابن  
الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلاً وقال لو قتلى عليه اهل صنعاء  
لنتلهم به جميعاً وان لم يصلح فكل واحد للقتل فلا قصاص ما لم يتواطؤوا  
عليه ( وان سقط القود ) بالغزو عن القاتلين ( ادوا دية واحدة )  
لان القتل واحد فلا يلزم به اكثر من دية كما لو قتلوه خطأ وان جرح  
واحد جرحاً واخر مائة فهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم ذبحه  
اخر فالقاتل الاول ويعزر الثاني ( ومن اكراه مكلفاً على قتل ) معين  
( مكافيه فقتله فالقتل ) اي القود ان لم يعف وليه ( او الدية ) ان عفا  
( عايمها ) اي على القاتل ومن اكراهه لان القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل  
غيره والمكره تسبب الى القتل بما يفرض اليه غالباً وقول قادر اقتل نفسك  
والا قتلنك اكراه ( وان امر ) مكلف ( بالقتل غير المكلف ) كصغير او مجنون  
فالقصاص على الامر لان المأمور له لا يمكن ايجاب القصاص عليه فوجب  
على المتسبب به ( او ) امر مكلف ( بالقتل مكلفاً مجهول تحريمه ) اي تحريم  
القتل كمن نشأ بغير بلاد الاسلام ولو عبداً للامر بالقصاص على الامر  
لما تقدم ( او امر به ) اي بالقتل ( السلطان ظناً من لا يعرف ظلمه فيه )  
اي في القتل بان لم يعرف المأمور ان المقتول لم يستحق القتل ( قتل ) المأمور  
فأمود ان لم يعف مستحقه ( او الدية ) ان عفا عنه ( على الامر ) بالقتل  
دون المباشر لانه معذور لوجوب طاعة الامام في غير المعصية والظاهر ان  
الامام لا يأمر الا بالحق ( وان قتل المأمور ) من السلطان او غيره  
( المكلف ) حال كونه ( علماً بتحريم القتل فالضمان عليه ) بالقود او الدية

لمباشرة القتل مع عدم العذر لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ( دون الآمر ) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يودب بما يراه الامام من ضرب او حبس ومن دفع الى غير مكلف القتل ولم يامر به تقتل لم يلزم الدافع شيء ( وان اشترك فيه ) اى فى القتل ( انسان لا يجب القود على احدهما ) لو كان ( منفردا لابوة ) للمقتول ( او غيرها ) من اسلام او حرية كمالو اشترك اب واجنبي فى قتل ولده او حر ورقيق فى قتل رقيق او مسلم وكافر فى قتل كافر ( فالقود على الشريك ) للاب فى قتل ولده وعلى شريك الحر والمسلم لانه شارك فى القتل الممرد العدوان وانما امتنع القصاص عن الاب والحر والمسلم لانه يخص بهم لالتصور فى الباب بخلاف ما لو اشترك خاطي وعامد او مكاتف وغيره او ولي قصاص واجنبي او مكاتف وسبع او مقتول فى قتل غيره فلا قصاص ( فان عدل ) ولى القصاص ( الى طاب المثل ) من شريك الاب ونحوه ( لانه نصف الدية ) كالشريك فى اتلاف مال وعلى شريك قن نصف نية المقتول ( لو بان شروطه ) وجوب ( القصاص وهى اربعة ) احدها ( عصمة المقتول ) بان لا يكون مهدر الدم ( فلو قتل مسلم ) حربيا او نحوه ( او قتل ذمى ) او غير ( حربيا او مرتدا ) او زانيا محصنا ولو قتل ثبوت عند حاكم ( لم يضمنه بقصاص ولا دية ) ولو انه مله الشرط ( الثانى التكليف ) بان يكون السائل بالغا عاقلا لان التقصاص عقوبة مؤانئة ( فلا ) يجب ( قياس على منسب ولا مجنون ) او متوه لانه ليس ليد قصص الشرط ( الثالث الكفاية ) بن المقتول وانما حال جنابة ( بان يساوبه ) انقائل ( فى الدين وامرأة والرق ) يعنى بان لا يفضل القاتل المقتول باسلام او حرية او مال ( لا يقتل مسلم ) حر او عبد ( بكافر ) كتابي او مجوسي ذمى او ما عهد امره عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواء الامارى وابو داود ( ولا ) قتل ( حر بعبد ) لحديث احمد بن حنبل من السنة ان لا يقتل حر بعبد وروى الدارقطنى عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر بمبعض ولا مكاتب بقتله لانه مالك لرقيقته ( وعكسه ) بان قتل كافر مسلما او قن او مبعض حرا ( يقتل ) القاتل ويقتل القن بالقن وان اخاف قنينهما كما يؤخذ الجليل بالذميم والسرييف بضده ( ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر ) والمكلف بغير المكلف المموم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس

الشرط ( الرابع عدم الولادة ) بان لا يكون المقتول ولدا للقاتل وان سفل ولا لبنته وان سفلت ( فلا يقتل احد الابوين وان علا بالولد وان سفل ) لقوله عليه السلام لا يقتل والد بولده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم ( ويقتل الولد بكل منهما ) اى من الابوين وان علوا لعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص منه ما تقدم بالنص ومتى ورث قاتل او ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل اخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل او ولده فلا قصاص لانه لا يتبعض ﴿ باب استيفاء القصاص ﴾ وهو فعل محبى عليه او فعل وليه بجان مثل فعله او شبهه ( يشترط له ) اى استيفاء القصاص ( ثلاثة شروط احدها كون مستحقه مكلفا ) اى بالغاً ما قلا ( فان كان ) مستحق القصاص او بعض مستحقه ( صبياً او مجنوناً لم يستوفه ) لهما اب ولا وصى ولا حاكم لان القصاص ثبت لما فيه من التشفى والانتقام ولا يحصل ذلك لمستحقه باستيفاء غيره ( وحبس الجاني ) مع صغر مستحقه ( الى البلوغ و ) مع جنونه الى ( الافاقة ) لان معاوية حبس هذبة ابن خنرم فى قصاص حتى بلغ ابن القتييل وكان ذلك فى عصر الصحابة ولم ينكر وان احتاجا لفقة فلولى مجنون فقط العفو الى الدية الشرط ( الثانى اتفاق الاولياء المشتركين فيه ) اى فى القصاص ( على استيفائه وليس لبعضهم ان ينفرد به ) لانه يكون مستوفيا لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه ( وان كان من بقى ) من الشركاء فيه ( غايبا او صغيرا او مجنونا انتظر القدوم ) للغياب ( والبلوغ ) للصغير ( والعقل ) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه وان انفرد به بعضهم عزز فقط ولشريك فى تركة جان حقه من الدية ويرجع وارث جان على مقتص بما فوق حقه وان عفا بعضهم سقط القود الشرط ( الثالث ان يؤمن ) فى ( الاستيفاء ان يتعد الجاني ) الاستيفا الى غيره لقوله تعالى فلا يسرف فى القتل ( فاذا وجب ) القصاص ( على ) امرأة ( حامل او ) امرأة حائل فحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبا ) لان قتل الحامل يتعدى الى الجنين وقتلها قبل ان تسقيه اللبا يضره لانه فى الغالب لا يعيش الا به ( ثم ) بعد سقيه اللبا ( ان وجد من يرضعه اعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لان غيرها يقوم مقامها فى ارضاعه ( والا ) يوجد من يرضعه ( تركت حتى تقطمه ) لحولين لقوله عليه

السلام اذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها واذا زنت لم ترجم حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها رواه ابن ماجة ( ولا يقتص منها ) اى من الحامل ( فى طرف ) كاليد والرجل ( حتى تضع ) وان لم تسقيه اللبا ( والحد ) بالرجم اذا زنت المحصنة الحامل او الحائض وحملت ( فى ذلك كالقصاص ) فلا ترجم حتى تضع وتسقيه اللبا ويوجد من يرضعه والا ففى تقطعه وتحد بجلد عند الوضع ﴿ فصل ولا ﴾ يجوز ان ( يستوفى قصاص الا بحضرة سلطان او نائبه ) لافتقاره الى اجتهاده وخوف الحيف ( و ) لا يستوفى الا ( بالة ماضية ) وعلى الامام تفقد الالة لينع الاستيفاء بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيفائه ويحسنه مكنه منه والا امره ان يوكل وان احتاج الى اجرة فن مال جان ( ولا يستوفى ) القصاص ( فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو كان الجاني قتله بغيره ) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواه ابن ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها ليلا يحيف ﴿ باب العفو عن القصاص ﴾ اجمع المسلمون على جوازه ( يجب ) القتل ( العمد القود او الدية فيخير الولي بينهما ) لحديث ابى هريرة مرفوعا من قتله قتل فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواه الجماعة الا الترمذى ( وعفوه ) اى عفو ولي القصاص ( مجانا ) اى من غير ان ياخذ شيئا ( افضل ) لقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى لحديث ابى هريرة مرفوعا ما عفا رجل عن مظلة الا زاده الله بها عزرا رواه احمد ومسلم والترمذى ثم لا عزير على جان ( فان احتار ) ولى الجناية ( القود او عفا عن الدية فقط ) اى دون القصاص ( فله اخذها ) اى اخذ الدية لان القصاص اعلا فاذا احتاره لم يتمتع عايه الانتقال الى الادنى ( و ) له ( الصالح على اكثر منها ) اى من الدية وله ان يتص لانه لم يعف مطلقا ( وان اختارها ) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قتل به لانه اسقط حقه من القصاص ( او عفا مطلقا ) بان قال عفوت ولم يقيد بقصاص ولا دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم ( او هلك الجاني فليس له ) اى لولى الجناية ( غيرها ) اى غير الدية من تركة الجاني لتعذر استيفاء القود كما لو تعذر فى طرفه ( واذا قطع ) الجان

( اصعبا عمدا فعفا ) المجروح ( عنها ثم سرت ) الجناية ( الى الكف او النفس وكان العفو على غير شئ فاسرية ) هدر ( لانه لم يجب بالجناية شئ فسرابتها اولى ) وان كان العفو على مال فله ( اى للمجروح ) تمام الدية ( اى دية ماسرت اليه بان يسقط من دية ماسرت اليه الجناية ارش ما عفا عنه ويجب الباقي ( وان وكل ) ولى الجناية ( من يقتص له ثم عفا ) الموكل عن القصاص ( فاقص وكيله ولم يعلم ) بعفوه ( فلا شئ عليهما ) لا على الموكل لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سيل ولا على الوكيل لانه لا تفرط منه وان عفا مجروح عن قود نفسه او ديتها صح كعفو وارثه ( وان وجب لرقيق قود او ) وجب له ( تعزير قذف فطلبه ) اليه ( واسقاطه اليه ) اى الى الرقيق دون سيده لانه مختص به ( فان مات ) الرقيق بعد وجوب ذلك له ( فليسيده ) طلبه واسقاطه لقيامه مقامه لانه احق به ممن ليس له فيه ملك ﴿ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس ﴾ من الاطراف والجراح ( من اقيد باحد فى النفس ) لوجود الشروط السابقة ( اقيد به فى الطرف والجراح ) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية ( ومن لا ) يقاد باحد فى النفس كالمسلم بالكافر والحر بالعبد والاب بولده ( فلا ) يقاد به فى طرف ولا جراح لعدم المكافاة ( ولا يجب الا بما يوجب القود فى النفس وهو ) اى القصاص فيما دون النفس ( نوحان احدهما فى الطرف ) فتؤخذ العين بالعين ( والالتف ) بالالف ( والاذن ) بالاذن ( والسن ) بالسن ( والجفن ) بالجفن ( والشفة ) بالشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى ( والارد ) بايد اليمنى باليسرى واليسرى باليسرى ( والرجل ) بالرجل كذلك ( والاسع ) باصبع ثنائها فى موضعها ( والكف ) بالكف يائنه ( ولفرفى ) بمنه ( والذكر والحصى والالية والشفرة ) بضم السين وعو احد الخمين اخيطين بالرحم كاحاطة الشفتين على الفم ( كل واحد من ذلك ) لاية السابقة ( وللقصاص فى الطرف شروط ) ثلاث ( الاول اذ من من الحيف ) وهو شرط جواز الاستيفا ويشترط لوجوه امكان الاستيفا بلا حيف ( بان يكون القطع من المفصل او ياتى اليه ) يعنى الى حد ( كإرن الالتف وهو ما لان منه ) دون القصة فلا قصاص فى جايقة ولا كسر عظم غير سن ولا بعض ساعد ونحوه ويقتص من منكب ما لم يخف جايقة السرط ، الثانى المماثلة فى الاسم

والموضع فلا تؤخذ يمين ( من يد ورجل وعين واذن ونحوها ) يسار  
ولا يسار يمين ولا ( يؤخذ ) خصر بنصر ولا ( عكسه لعدم المساواة  
في الاسم ولا يؤخذ ) اصلى بزايد وعكسه ( فلا يؤخذ زائد باصلى لعدم  
المساواة في المكان والمنفعة ) ولو تراضيا ( على اخذ اصلى بزايد او عكسه  
( لم يجز ) اخذه به لعدم المقاصة ويؤخذ زائد بمثله موضعاً وخلقة الشرط  
الثالث استواءهما ) اى استواء الطرفين الجنى عليه والمقتص منه ( في الصحة  
والكمال ) فلا تؤخذ يد او رجل ( صحيحة ) بيد او رجل ( شلا ولا ) يد  
او رجل ( كاملة الاصابع ) او الاظفار ( بناقصتهما ولا ) تؤخذ ( عين  
صحيحة ) عين ( قائمة ) وهى التى بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها  
لا يبصر بها. قاله الازهرى ولا لسان طاطق باخرس ولو تراضيا لنقص ذلك  
( ويؤخذ عكسه ) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع واليمين القائمة بالصحيحة  
( ولا ارش ) لان الميعب من ذلك كالصحيح فى الحاققة وانما نقص فى الصفة  
وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الصحيح بمارن الاختم  
الذى لا يجرد رايحة شى لان ذلك لعللة فى الدماغ <sup>في</sup> فصل النوع  
الثانى <sup>من</sup> نوعى القصاص فيما دون النفس. ( الجراح فيقتص  
فى كل جرح يتهدى الى عظم ) لا مكان استيفاء القصاص من غير حيف  
ولا زيادة وذلك ( كالموضحة ) فى الراس والوجه ( وجرح العضد و )  
جرح ( الساق و ) جرح ( الفخذ و ) جرح ( القدم ) لقوله تعالى  
والجروح قصاص ( ولا يقتص فى غير ذلك من الشجاج ) كالهاشمة  
والمثقلة والمأمومة ( و ) لا فى غير ذلك من ( الجروح ) كالجايفة لعدم  
امن الحيف والزيادة ولا يقتص فى كسر عظم ( غير كسر سن ) لا مكان  
الاستيفاء منه بغير حيف كبرد ونحوه ( الا ان يكون ) الجرح ( اعظم  
من الموضحة كالهاشمة والمثقلة والمأمومة فله ) اى للحنى عايه ( ان يقتص  
موضحة ) لانه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جنائته ( وله ارش  
الزايد ) على الموضحة فيأخذ بعد اقتصاصه من موضحة فى هاشمة خساً من  
الابل وفى مثقلة عشرأ وفى مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً ويعتبر قدر جرح  
بمساحة دون كثافة اللحم ( و اذا قطع جماعة طرفاً ) يوجب قودا كيد ( او  
جرحوا جرحاً يوجب القود ) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا حديدة  
على يد وتماملوا عليها حتى بانث ( فعليم ) اى على الجماعة القاطعين او

الجارحين ( القود ) لما روى عن علي انه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة فقطع يده ثم جاء اخر فقالا هذا هو السارق واخطينا في الاول فرد شهادتهما على الثاني وغرمهما دية يد الاول وقال لو علمت انكما نتمدقا لقطعتكما وان تفرقت افعالهم او قطع كل واحد من جانب فلا قود عليهم ( وسراية الجناية مضمونة في النفس فادونها ) فلو قطع اصبعاً فتأكلت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش ( وسراية القود مهدورة ) فلو قطع طرفاً قوداً فسرى الى النفس فلا شيء على قاطع لعدم تعديه لكن ان قطع قهراً مع حر او برد او بالة كالة او مسومة ونحوها لزمه بقية الدية ( ولا ) يجوز ان ( يقتص عن عضو وجرح قبل بريه ) لحديث جابر ان رجلاً جرح رجلاً فاراد ان يستقبد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجارح حتى يرى المجروح رواء الدارقطني ( كما لا تطلب له ) اى للمعضو او الجرح ( دية ) قبل بريه لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود ولا دية لما رجى عوده من نحو سن ومنفعة في مدة تقولها اهل الخبرة فلو مات تعينت دية الذاهب

### — كتاب الديات —

جمع دية وهى المال المؤدى الى محبى عليه او وليه بسبب جناية يقال وديت القتل اذا اعطيت ديته ( كل من اتلف انساناً بباشرة او سبب ) بان التى عليه افعى او القاه عليها او حفر بئراً محرماً حفره او وضع حجراً او قشر بطيخ او ماء بفتايه او طريق او بالت بها دابته ويده عليها ونحو ذلك ( لزمته ديته ) سواء كان مسلماً او ذمياً او مستامناً او مهادناً لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله ( فان كانت ) الجناية ( عمداً محضاً ) فالدية ( فى مال الجاني ) لان الاصل يقتضى ان بدل المتلف يجب على متلفه وارث الجناية على الجاني واذا خولف فى العاقلة لكثرة الخطا والعامد لاعتذر له فلا يستحق التحقيف وتكون ( حالة ) غير مؤجلة كما هو الاصل فى بدل المتلفات ( و ) دية ( شبه العمد والخطا على عاقلته ) اى عاقلة الجاني لحديث ابي هريرة ا قتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها



وما في بطنها ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديه المرأة على عاقلتها متفق عليه ومن دعا من يحفر له يرا بداره فقات بهدم لم يلقه احد عليه فهدر ( وان غصب حرا صغيرا ) اى حبسه عن اهله ( فنهشته حية ) فقات او ( اصابته صاعقة ) وهى نار تنزل من السماء فيها رعد شديد قاله الجوهرى فقات وجبت الدية ( او مات بمرض ) وجبت الدية جزم به فى الوجيز ومتنخب الادمى وصححه فى التجميع وسمه لاديه عايه نقالها ابو الصقر وجزم بها فى المودر وغيره وقدمها فى المحرر وغيره قال فى شرح المنتهى على الاصح وجزم بها فى التتبع وتبعه فى المنتهى والاقناع ( او غل حرا مكلسا وقيدته فقات بالصاعقة او الحية وجبت الدية ) لانه هلك فى حال تعديه بحبسه عن الهرب من الصاعقة والبطش بالحلة او دفعها عنه فصل واذا ادب الرجل ولده لم يسرف لم يضخه وكذا لو ادب زوجته فى تنوز ( او ) ادب ( سلطان رعيته او ) ادب ( معلم صبيه ولم يسرف لم يضخن مائتات به ) اى بتأديبه لانه فعل ماله فعمله شرعا ولم يتعد فيه وان اسرف او زاد على ما يحصل به المقصود او ضرب من لا عقل له من صبي او غيره ضمن لتعديه ( ولو كان التاديب لحامل فاسقطت جنيينا ضمنه المؤدب ) بالغة لسقوطه بتعديه ( وان طاب السلطان امرأة لكشف حق الله تعالى ) فاسقطت ( او استمدى عابها رجل ) اى طالبها لدعوى عليها ( بالشرط فى دعوى له فاسقطت ) جنيينا ( ضمنه السادان ) فى المسئلة الاولى لهلاكه بسببه ( و ) ضمن ( المستعدى ) فى المسئلة الثانية لهلاكه بسببه ( ولو ماتت ) الحامل فى المسئلتين ( فزعا ) بسبب الوضع او لار لم يضخنا ) اى لم يضخها السلطان فى الاولى ولا المستعدى فى الثانية لان ذلك ليس بسبب لهلاكها فى العادة جزم به فى الوجيز وقدمه فى المحرر والكافى وعنه انهما ضمانان لها كجنيها لهلاكها بسببهما وهو المذهب كما فى الانصاف وغيره وقطع به فى المنتهى وغيره ولو ماتت حامل او حملها من ربح طعام ومحوره ضمن ربه ان علم ذلك عادة ( ومن امر شخصاً مكلفاً ان يتزل ييرا او ) امره ان ( يصعد شجرة ) ففعل ( فهلاك به ) اى بنزوله او صعوده ( لم يضخه ) الامر ( ولو ان الامر سلطان ) لعدم اكرامه له و كما لو استاجره سلطان او غيره ( لذلك وهلاك به لانه لم يحسن ولم يتعد عايه وكذا لو سلم بالغ عاقل نفسه او ولده الى ساح حاذق ليعلم السبابة ففرق لم

بضمحه السامح ﴿ باب مقادير ديات النفس ﴾ المقادير جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره ( دية الحر المسلم مائة بغير او الفاقمقال ذهابا او اثنا عشر الف درهم فدية او مائتا بقرة او الفاقشاة ) لحديث ابي داود عن جابر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل النساء الفاقشاة رواه ابو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا قتل جمل النبي صلى الله عليه وسلم دينته اثني عشر الف درهم وفي كتاب عمرو ابن حزم وعلى اهل الذهب الف دينار ( هذه ) الجنس المذكورات ( اصول الدية ) دون غيرها فايها احضر من تلزمه ( الدية ) ( لزم الولي قبوله ) سواء كان ولي الجناية من اهل ذلك النوع او لم يكن لانه اتي بالاصل في قضا الواجب عليه ثم تارة تغاظ الدية وتارة تخفف ( فتغاط في قتل الممهد وشبهه ) فيؤخذ ( خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ) ولا تغليظ في غير ابل ( و ) تكون الدية ( في الخطا ) محقة ( نجب احساسا ثمانون من الاربعة المذكورة ) اي عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ( وعشرون من بنى مخاض ) هذا قول ابن مسعود وكذا حكم الاطراف وتؤخذ من بقر مسناة واتبمة ومن غنم ثنايا واجذعة نصفين ( ولا تغبر القية في ذلك ) اي ان تبلغ قيمة الابل او البقر او الشياه دية فقد لاطلاق الحديث السابق ( بل ) تعتبر فيها ( السلامة ) من العيوب لان الاطلاق يقتضى السلامة ( ودية ) الحر ( الكتابي ) الذمي او المعاهد او المستامن ( نصف دية المسلم ) لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان عقل اهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواه احمد وكذا جراحه في ودية المجوسى الذمي او المعاهد او المستامن ( و ) دية ( الوئى ) المعاهد او المستامن ( فان مائة درهم ) كسائر المشركين روى عن عمر وشعبان وابن مسعود وجراحه بالنسبة ( ونساءهم ) اي نساء اهل الكتاب والمجوس وعبد الاومان وسائر المشركين ( على النصف ) من دية دكرانهم ( كذا ) دية نساء ( المسلمين ) لما في كتاب عمرو ابن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذكر والانثى فيما

يوجب دون ثلث الدية لحديث عمرو ابن شبيب عن ابيه عن جده  
 مرفوعا عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها اخرجته  
 النسائي ودية حتى مشكل نصف دية كل منهما ( ودية ) قن ذكرا كان  
 او انثى صغيرا او كبيرا ولو مدبرا او مكاتبا ( قيمته ) عمدا كان  
 القتل او خطأ لانه متقوم فضمن بقيته بالغة ما بلغت كالفرس ( و ) في  
 ( جراحه ) اى جراح القن ان قدر من حر بقسطه من قيمته ففى  
 يده نصف قيمته نقص بالجناية اقل من ذلك او اكثر وفى الله قيمته  
 كاملة وان قطع ذكره ثم خصاه بقيته لقطع ذكره وقيته مقطوعة وملاك  
 سيده باق عليه وان لم يقدر من حر ضمن بما ( نقصه ) بجنايته ( بعد البرء )  
 اى الينام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات ( ويجب فى الجنين )  
 الحر ( ذكرا كان او انثى ) اذا سقط ميتا بجناية على امه عمدا او خطأ  
 ( عشر دية امه غرة ) اى عبد او امة بقيتها خمس من الابل ان كان  
 حرا مسلما ( و ) يجب فى الجنين ( عشر قيمتها ) اى قيمة امه ( ان كان )  
 الجنين ( مملوكا وتقدر الحرة ) الحامل برقيق ( امة ) ويؤخذ عشر  
 قيمتها يوم جناية عليها نقدا وان سقط حيا لوقت يعيش مثله وهو نصف  
 سنة فاكثر ففيه اذا مات مائه مولودا وفى جنين دابة ما نقص امه  
 ( وان جنى رقيق خطأ او ) جنى ( عمدا لا قود فيه ) كالخليفة ( او )  
 جنى عمدا ( فيه قود واختير فيه المال او اتلف ) رقيق ( مالا ) وكانت  
 الجناية والاتلاف ( بغير اذن السيد تعلق ) ماوجب به ( ذلك برقبته )  
 لانه موجب جنايته فوجب ان يتعلق برقبته كالتقصاص ( فيخير سيده  
 بين ان يفديه بارش جنايته ) ان كان قدر قيمته فاقل وان كان اكثر منها  
 لم يلزمه سوى قيمته حيب لم ياذنه فى الجناية ( او يسلمه ) السيد ( الى ولى  
 الجناية فيملكه او يبيعه ) السيد ( ويدفع ثمة ) لولى الجناية ان استغرقه  
 ارش الجناية والا دفع منه بقدره وان كانت الجناية باذن السيد او امره  
 فداء بارشها كله وان جنى عمدا فعفى ولى على رقبته لم يملكه بغير رضى  
 سيده وان جنى على عدد زاحم كل بحصته وشرا ولى قود له عفو عنه  
✽ ياب دية الاعضاء ومنافعها ✽ اى منافع الاعضاء ( من اتلف مافى  
 الانسان منه شئ واحد كالانف ) ولو من اخشم او مع عوجه  
 ( واللسان والذكر ) ولو من صغير ( ففيه دية ) تلك ( النفس ) التى

قطع منها على التفصيل السابق لحديث عمرو بن حزم مرفوعا وفي  
الذكر الدية وفي الالف اذا اوعب جدما الدية وفي اللسان الدية رواه احمد  
والنسائي واللفظ له ( وما فيه ) اى فى الانسان ( منه شيان كالعينين ) ولو  
مع حول او عمش ( و ) كا ( لاذنين ) ولو لاصم ( و ) كا ( الشفتين  
و ) كا ( للحيين ) وها العظامان اللذان فيهما الاسنان ( وكندي المراء  
وكندوقى الرجل ) بالهاء الثلاثة فان ضمتها همزت وان فتحها لم تهمز وها  
للرجل بمزلة الشديدين للمراء ( وكاليدين والرجلين والاليتين والاليتين  
واسكتى المراء ) بكسر الهزة وفتحها وها شفراها ( ففيهما الدية وفي  
احداها نصفها ) اى نصف الدية لتلك النفس ( و فى النخريين ثلثا الدية  
وفى الحاجز بينهما ثلثها ) لان المارن يشمل ثلاثة اشياء نخريين وحاجزا  
فوجب توزيع الدية على عددها ( وفى الاجفان الاربعة الدية وفى كل  
جفن ربعها ) اى ربع الدية ( وفى اصابع اليدين ) اذا قطعت ( الدية  
كاصابع الرجلين ) ففيها دية اذا قطعت ( وفى كل اصبع ) من اصابع  
اليدين او الرجلين ( عشر الدية ) لحديث ابن عباس مرفوعا دية اصابع  
اليدين والرجلين عشر من الابل لكل اصبع رواه الترمذى وصححه  
( وفى كل اظلة ) من اصابع اليدين او الرجلين ( ثلث عشر الدية ) لان  
فى كل اصبع ثلاث مفاصل ( والابهام ) فيه ( مفصلان وفى كل مفصل )  
منهما ( نصف عشر الدية كدية السن ) يعنى ان فى كل سن او ناب  
او ضرس ولو من صغير ولم يعد خمسا من الابل لخبر عمرو بن حزم  
مرفوعا فى السن خمس من الابل رواه النسائي مرفوعا في فصل  
فى دية المنافع ( و ) تجب ( فى كل حاسة دية كاملة وهى ) اى الحواس  
( السمع والبصر والشم والذوق ) لحديث وفى السمع الدية ولقضاء عمر  
رضى الله عنه فى رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه  
وعقله باربعة ديات والرجل حية ( وكذا ) تجب الدية كاملة ( فى الكلام  
( و ) فى ( العقل و ) فى ( منفعة المشى و ) فى منفعة ( الاكل و ) فى  
منفعة ( النكاح و ) فى ( عدم استسك البول او الغائط ) لان فى كل  
واحد من هذه منفعة كبيرة ليس فى البدن مثلها كالسمع والبصر وفى  
ذهاب بعض ذلك اذا علم بقدره وفى بعض الكلام بحسابه هيقسم على  
ثمانية وعشرين حرفا وان لم يعلم قدر الذاهب فحكومة ( و ) يجب

( في كل واحد من الشعور الاربعة الدية وهى ) اى الشعور الاربعة  
 ( شعر الراس و ) شعر ( الخية و ) شعر الحاجين و ( اهداب العينين )  
 روى عن على وزيد ابن ثابت رضى الله عنهما فى الشعر الدية ولانه  
 اذهب الجمال على الكمال وفى حاجب نصف الدية وفى هذب ربعها وفى  
 شارب حكومة ( فان عاد ) الذاهب من تلك الشعور ( فبت سقط  
 موجه ) فان كان اخذ شيئاً رده وان ترك من لحية او غيرها مالا حمل فيه  
 ذبىة كاملة ( و ) يجب ( فى عين الاعور الدية كاملة ) قضى به عمر وعثمان  
 وعلى وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولان قاع  
 عين الاعور يتضمن اذهب البصر كله لانه يحصل بعين الاعور ما يحصل  
 بالعين وان قاع صحيح عين اعور اقيد بشرطه وعليه معه نصف الدية ( وان  
 قلع الاعور عين الصحيح ) العينين ( المماثلة لعينه الصحيحة عمدا فعليه دية كاملة  
 ولا قصاص ) روى عن عمر وعثمان ولا يعرف له مخالف من  
 الصحابة ولان القصاص يفضى الى استيفاء جميع البصر من الاعور  
 وهو اما اذهب بصر عين واحدة وان كان قاعها خطأ فنصف الدية  
 ( و يجب ) ( فى قطع يد الاقطع ) او رجله ولو عمدا ( نصف الدية كرهه )  
 اى كبر الاقطع وكيفية الاعضاء ولو ولىع يد صحيح اقيد بشرطه  
 باب الشحاح و كسر العظام الشح الطلع ومنه شحبت المفاضة  
 اى تسمى ( الشجة الجرح فى الراس والوجه خاصة ) سميت ذلك لانها فقطع  
 الجذوة فان كان فى غيرهما سمي جرحا لا شجة ( وهى ) اى الشجة باعتبار  
 تسميتها استقولة عن العرب ( عشر ) مرتبة اولها ( الحارصة ) الحارص والصادق  
 العمان ( التى تحرس الجلد اى تشقه قليلا ولا تدميه ) اى لا يدل منه  
 دم والدم الشق يقال حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا وتسمى احما  
 القاشرة والشسرة ( ثم ) يابها ( البازلة الدامية الدامعة ) بالعين المسملة لثابة  
 سيلان الدم منها تشبهاً بخروج الدمع من العين ( وهى الى يسيل منها الدم  
 ثم ) يابها ( الباصمة وهى التى تبضع اللحم ) اى تشقه بعد الجلد ومنه سمي  
 البصم ( ثم ) يابها ( المتلاحمة وهى الغايصة فى اللحم ) ولذلك اشتقت منه ( ثم )  
 يابها ( ا ) عاق وهى ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة ( تسمى السمحاق  
 سميت الجراحة الواصلة اليها بها لان هذه الجراحة تأخذ فى اللحم كله حتى  
 تصل الى هذه القشرة ) فهذه الخمس لا مقدار فيها بل ( فيها ) حكاه لاه

لا توقيف فيها في الشرع فكانت كجراحات بقية البدن و ( في الموضحة وهي ما توضح اللحم ) هكذا في خطه والصواب العظم ( وتبرزه ) عطف تفسير على توضحه ولو ابرزته بقدر ابرة لمن ينظره ( خمسة ابرة ) لحديث عمرو ابن حزم وفي الموضحة حس من الابل فان عمت راساً ونزلت الى وجهه فوختان ( ثم يابها الهاشمة وهي التي توضح العظم وتثمة ) اي تكسره ( وفيها عشر ابرة ) روى عن زيد ابن ثابت ولم يعرف له مخالف في عسره من الصحاة ( ثم يلبها ) المنقلة وهي ما توضح العظم وتشمه وتنقل عظامها ( وفيها حس عشرة من الابل ) لحديث عمرو بن حزم ( وفي كل واحد من المامومة ) وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الآتمة وام الدماغ ( والدامة ) بالعين المعجمة التي تخرق الجلد ( تلك الدبة ) لحديث عمرو بن حزم وفي المامومة تلك الدية والدامة ابلغ وان هشمة تنقل ولم يرحمه او طعنه في خذه فوصل الى فمه فحكومة كما لو ادخل غير زوج اصبعه في فرج ذكر ( وفي الجانفة تلك الدية ) لما في كتاب عمرو بن حزم وفي الجانبة تلك الدية ( وهي ) اي الجانفة ( التي تصل الى باطن الجوف ) كبطن ولو لم تخرق امعا وطهر وصدر وحاق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخل السهم من جانب فخرج من اخر فجايفتان رواه سعيد بن المسبب عن ابي بكر ومن و ( زوجة لا يوطا منها فخرق ما بين مخرج بول ومي او ما بين السدين ذرية البهائم ان لم يستمسك بول واذا قتلتها وان كانت ممن يوطا منها لمثلثة فهدر ( و ) يجب ( في الضلع ) اذا جبر كما كان بعير ( و ) يجب ( في كل واحدة من ارفقتين بعير ) لما روى سعيد عن عمر رضي الله عنه في الصاع حمل ومن ابرة جمر والزقوة العظم المستدير حول العنق من اخر الى الكتف راحة اليد ان ترقوتان وان الحبر الضلع او الترقوة غير مستقيمين فحكومة ( و ) في كسر الدراع وهو الساعدا الجامع اعظمي الزند والعقد ( و ) في ( الحدة وفي الساق ) والزند ( اذا جبر ذلك مستقيماً بعيران ) لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى عمر في احد الزندين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بعيرين واذا كسر الزندان سبب ارامه من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة ( وما عدا ذلك ) ان كسر من الجراح وكسر العظام كحزرة صاب وعصص وعانة ( ففيه حكومة والحكومة ان يقوم المجنى عليه كانه عبد لا جنسية به ثم

يقوم وهي ) اى الجناية ( به قدر برئت فما نقص من القيمة فله )  
 اى المجنى عليه ( مثل نسبته من الدية كان ) اى لو قدرنا ان ( قيمته ) اى قيمة  
 المجنى عليه لو كان ( عبدا سليما ) من الجناية ( ستون وقيمته بالجناية خمسون  
 فقيه ) اى فى جرحه ( سدس ديته ) لقضه بالجناية سدس قيمته ( الا ان  
 تكون الحكومة فى محل له مقدر ) من الشرع ( فلا يبلغها ) اى بالحكومة  
 ( المقدر ) كشجرة دون الموضحة لاتبلغ حكومتها ) ارش الموضحة وان لم  
 تنقصه الجناية حال برو قوم حال جريان دم فاق لم تنقصه ايضا او زادته  
 حسناً فلا شئ فيها ﴿ باب العاقلة وما تحمله ﴾ العاقلة ( عاقلة الانسان )  
 ذكور ( عصبته كلهم من النسب والولا قريتهم ) كالاخوة ( وبعيدهم )  
 كابن ابن عم جد الجاني ( حاضرههم وغايبهم حتى عمودى نسبه )  
 وهم آبا الجاني وان علوا وابناؤه وان زلوا سواء كان الجاني رجلا او  
 امرأة لحديث ابى هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنتين امرأة  
 من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التى قضى عليها بالغرة  
 توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبنتها وان  
 العقل على عصبته متفق عليه يقال عقات عن فلان اذا غرمت عنه دية  
 جنايته ولو عرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اى بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل  
 هرم وزمن واعمى اغنيا ( ولا عقل على رقيق ) لانه لا يملك ولو ملك فملكه  
 ضعيف ( ولا ) على ( غير مكاف ) كصغير ومجنون لاهما ليسا من اهل  
 النصرة ( ولا ) على ( فقير ) لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا  
 عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتقلا لانه ليس من اهل المواساة ( ولا ائى  
 ولا مخالف لدين الجاني ) لقوات المعاضدة والمناصرة وينعقل اهل ذمة  
 اتحدت مللهم وخطا امام وحاكم فى حكمهما فى بيت المال و من لا عاقلة له  
 اوله ومحيزت فان كان كافرا فالواجب عليه وان كان مسلما فن بيت المال حالا ان  
 امكن والا تسقط ( ولا تحمل العاقلة عمدا محضا ) ولو لم يجب به قصاص  
 كجافية ومامومة لان العائد غير معذور فلا يستحق المواساة وخرج بالمحض  
 شبه العمد فتحمله ( ولا ) تحمل العاقلة ايضا ( عبداً ) اى قيمة عبد قتله الجاني  
 او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنايته ( ولا ) تحمل ايضا ( صلحا ) عن  
 انكار ( ولا اعترافا لم تصدق به ) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة  
 روى ابن عباس مرفوعا لاتحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا

وروى عنه موقوفا ( ولا ) تحمل الامالة ايضا ( ما دون ثلث الدية التامة )  
اي دية ذكر حر. مسلم اقضا عمر انها لا تحمل شيئا حتى يبلغ عقل المامومة  
الا غرة جنين مات بعد امه او معها بجنابة واحدة لاقبلها ويوجل  
ما وجب بشبه العمد والحفا على ثلاث سنين ويجهد الحاكم في تحميل كل  
منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالاقرب فالاقرب لكن تؤخذ من بعيد لعينة  
قريب **فصل** في كفارة القتل ( من قتل نفسا محرمة ) ولو  
نفسه او قته ( او مستامنا او جنينا او شارك في قتلها ) خطأ ( او شبه عمد  
( مباشرة او تسببا ) كقهره يبرا ( فعليه ) اى على القاتل، ولو كافرا او  
قنا او صغيرا او مجنونا ( الكفارة ) عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين ولا اطعام فيها وان كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصا او احدا  
اودفعا عن نفسه فلا كفارة ويكفر من بصوم ومن مال غير مكلف وليه  
وتتعدد بتعدد قتل **باب** القسامة وهى **لعة** اسم القسم اقيم مقام  
المصدر من قولهم اقسم اقداما وقسامة وشرطا ( ايمان مكررة ودعوى قتل  
معصوم ) روى احمد ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ماكانت  
عليه في الجاهلية ولا تكون في دعوى قطع طرف ولا حرج و ( من شروطها )  
اى القسامة ( اللوث وهو العداوة الطاهرة كالتبايل التى يطلب بعضها بعضا  
بالثار ) وكما بين البغاة واهل العدل وسواء وجد مع اللوث اثر قتل او لا  
( فن ادعى عليه اقتل من غير اوث حاف عينا واحدة وبرى ) حيث لاينة  
للمدعى كساير الدعاوى فان نكل قضى عايه بالنكول ان لم تكن الدعوى قتل  
عمد فان كانت به لم يحاف وخنى سبيله ( \* ) ومن شرط القسامة ايضا تكليف مدعى عليه  
القتل وامكان القتل منه ووصف القتل في الدعوى ومطلب جميع الورثة واتفاقهم على  
الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلفون وكون الدعوى على واحد معين  
ويقادفها اذا تمت الشروط ( ويبدأ بايمان الرجال من ورثة الدم فيحملون خمسين عينا )  
وتوزع بينهم قدر ادرتهم ويكمل كسرو يقضى لهم ويعتبر حضور مدع ومدعى عليه  
وسيدق وقت حاف ومتى حاف الذكور فالحق حتى في عمد لجميع الورثة ( فان نكل  
الورثة ) عن الخمسين عينا او عن بعضها ( او كانوا ) اى الورثة كلهم ( ساء  
حاف المدعى عايه خمسين عينا وبرى ) ان رضى الورثة والا فدى الامام  
القتيل من يات المال كيت في زحمة جمعة وطواف

( \* ) اى مع فقد لوب لان العمد ليس بال وعنه يحلف فان نكل فالدية



## كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محاربه واسطلاحاً عفوه مقدرة  
 شرعاً في معصية لتقع من الوقوع في مثلها ( لا يجب ألا على بالغ  
 عاقل ) لحديث رفع القلم عن ثلاث ( ماتم ) احكام أسير مسلماً كان  
 او ذمياً بخلاف الحرى والمستأمن ( عالم بالتحريم ) انمول عمر وعثمان  
 وعلى لاحد الا على من علمه ( فقيه الامام او بايع ) مطلقاً سواء  
 كان الحد لله كحد الزنا او لادمي كحد القذف لانه يهضر الى اجتهاد ولا  
 يؤمن من استيناه الحين فوجب تفويتنا الى نائب الله تعالى في خلقه  
 وبقية ( في غير مسجد ) ويحرم فيه لحديث حكيم ابن حرام ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رأى ان يستقاد بالمسجد وان تفسد الاشعار وان  
 تقام فيه الحدود وتحرم شاعة وقبولها في حد الله تعالى بعد ان يبلغ  
 الامام ولا يبدى مكلف عالم به وشروطه اقامته بقاء وثابة تعبر على رقيق  
 كله له ( ويضرب الرجل في الحد قائماً ) لانه وسيله الى اعطاء كل عضو  
 حظه من الضرب ( بسوط ) وسط ( لاجديد ولا خلق ) بفتح الخاء  
 لان الجديد يجرحه والحاق لا يؤله ( ولا يمس ولا يربط ولا يجرد )  
 المحذور من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود ليس في ديننا مد ولا قيد  
 ولا تحريد بل يكون عليه قميص او قميصان ( وان كان عليه فرو او جبة  
 محشورة نزع ) ولا يبالغ بضربه بحيث يشق المشقة ( لان المقصود  
 تأديبه لا اهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يباو ) ( و ) سن ان  
 ( يفرق الضرب على بدنه ) لياخذ كل عضو منه حظه ولان توالى  
 الضرب على عضو واحد يؤدي الى التفت وكبره في مواضع اللحم  
 كاللايتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه ( ويتقى ) وجوبا  
 ( الراس والوجه والفرج والمقاتل ) كالفؤاد والخصيتين لانه ربما ادى  
 ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منفعته ( والمرة كالرجل فيه ) اى  
 فيما ذكر ( الا انها تضرب جالسة ) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة  
 جالسة والرجل قائماً ( وتشد عليها ثيابها وتغسل بها لئلا تنكشف )  
 لان المرأة عورة وفعل ذلك بها استر لها وتبهر زنا منته نية لاموالاة  
 ( واشد الجلد ) في الحدود ( جلد الزنا ثم ) جلد ( النكاح ثم ) جلد ( الشرب

ثم ( جلد ) التعزير ) لان الله تعالى خص الرابح بزيادة تأكيد بقوله ولا  
تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اخف منه في العدة  
فلا يجوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد المرض ولو رجي  
زواله ولا حر او برد ومحوه فان خيف من السوط لم يتعين  
فيقيم بطرف ثوب ونحوه ويؤخر لسكر حتى يصحو ( ومن مات في حد  
فهدر ) ولا شيء على من حده لانه انى به على الوجه المنسروع باسم الله  
تعالى وامر رسوله عايه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط  
لا يحمله قتاف المحدث ضمنه بديته ولا يحفر للمرجوم في الزنا ) رجلا كان  
او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحفر للجهمية ولا لليهوديين لكن  
تشدد على المرأة ثيابها لئلا تكشف ويجب في اقامة حد الرابح حضور امام  
او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحدا وسن حضور من شهد ودياتهم  
يرجم **باب حد الزنا** وهو فعل الفاحشة في قبل او دبر ( اذا  
زنا ) المكلف ( المحصن رجم حتى يموت ) لقوله عليه السلام وفعله ولا يجلد  
قبله ولا ينفى ( والمحصن من وطئ امراته المسلمة او الذمية ) او المستامنة  
( في نكاح صحيح ) في قبائها ( وهما ) اى الزوجان ( بالغان عاقلان حران فان  
اخذ شرط منها ) اى من هذه الشروط المذكورة ( في احدها ) اى  
احد الزوجين ( فلا احصان لواحد منهما ) وثبت احصانه بقوله وطئها  
ونحوه لا بولده منها مع انكار وطئه ( واذا زنا ) المكلف ( الحر غير المحصن  
جلد مائة جلدة ) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما  
مائة جلدة ( وغرب ) ايضا مع الجلد ( عاما ) لما روى الترمذى عن ابن  
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابانكر ضرب وغرب  
وان عمر ضرب وغرب ( ولو ) كان المخلود ( امرأة ) فتعرب مع محرم  
وعاينها اجرتة فان تعذر المحرم فوحدها الى مسافة القصر ويغرب غريب  
الى غير وطنه ( و ) اذا زنى ( الرقيق ) جلد ( خمسين جلدة ) لقوله تعالى  
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن  
مائة جلدة لا غير ( ولا يغرب ) الرقيق لان الغريب اضرار بسيده  
ويجحد ويغرب ببعض بحسابه ( وحد لوطي ) فاعلا كان او مفعولا ( كران )  
فان كان محصنا تخذه الرجم والا جلد مائة وغرب عاما وتلوكة كغيره ودبر  
اجنبية كواط ( ولا يجب الحد ) لازما ( الا بثلاثة شروط احدها تقييد

حشمة اصلية كلها ) او قدرها لعدم ( في قبل او دبر اصلين من ادمى حتى فلا  
يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشمة ولا من غيب الحشمة  
الرايدة او غيب الاصلية في زائد او ميت او في بيمة بل يعزر وتقتل الشهية وانما  
يحد الزاني اذا كان الوطى المذكور ( حراماً محضاً ) اى خالياً عن الشهية  
وهو معنى قوله الشرط ( الثاني انتفا الشهية ) لقوله عليه السلام ادرؤا  
الحدود بالشبهات ما استطعتم ( فلا يحد بوطى امة له فيها شرك ) او محرمة  
برضاع ونحوه ( او لولده ) فيها شرك ) او وطى امرأة في منزله  
( ظها زوجته او ) ظها ( سريته ) فلا حد ( او ) وطى امرأة ( في نكاح  
باطل اعتقد محته او ) وطى امرأة ( في نكاح ) محتلف فيه كمتعة او بلى  
ولى ونحوه ( او ) وطى امة في ( ملك محتلف فيه ) بعد قبضه كسرا  
فصولى ولو قال الاجازة ( ونحوه ) اى نحو ما ذكر كحمل تحريم الزنا من  
قريب عهد ماسلام او ناشى بادية بعيدة ( او اكرهت المرأة ) المرفى  
بها ( على الزنا ) فلا حد وكذا ملوط به اكره بالجا او تهديد  
او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما انشروط ( الثالث ثبوت  
الزنا ولا يثبت ) الزنا ( الا باحد امرين احدهما ان يقربه ) اى بالزنا مكلف ولو  
قنا ( اربع مرات ) لحديث ما عزم سواء كانت الاربع ( في مجلس او مجالس  
و ) يعتبر ان ( يصرح بذكر حقيقة الوطى ) فلا تكفى الكناية لانها تحمل  
ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد ( و ) يعتبر ان ( لا يزع ) اى  
يرجع ( عن اقراره حتى يتم عليه الحد ) فلو رجع عن اقراره او هرب  
كف عنه ولو شهد اربعة على اقرار به اربعا فاكفر او صدقهم دون اربع  
فلا حد عليه ولا عليهم الامر ( الثاني ) مما يثبت به الزنا ( ان يشهد عاه  
في مجلس واحد برأوا مد يصفوه ) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمرود  
في المكحلة والرث في البر لال الله سلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ما عزم  
قال له اسكتها لا تكفى قال نعم قال كما يغيب المرود في المكحلة والرث في  
البر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى ( اربعة ) فاعل  
يشهد لقوله تعالى سم لم ياتوا بأربعة شهدا ويستر ان يكونوا ممن تقبل شهادتهم  
فيه ) اى في الزنا بان يكونوا رجلا عدولا ليس فيهم من به مانع من عسى  
او زوجية ( سواء اتوا احكام حلة او متفرقين ) فان شهدوا في مجلسين فاكفر  
او لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للتدنى كما لو عين انسان

يوما او بلدا او زاوية من بيت كبير واخران اخر (وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحب بمجرد ذلك) الحمل ولا يجب ان تسأل لان في سوالها عن ذلك اشاعة العارشة وذلك منهي عنه وان سالت وادعت انها مكرهة او وطيت بشبهة او لم تعترف بالزنا اربعاً لم تحب لان الحد يدرا بالشبهة

باب ﴿ حد القذف ﴾ وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف) المختار ولو اخرس باشارة بالزنا (محضنا) ولو محبوا او ذات محرم او رقاً (جلد) قاذف (ثمانين جلدة ان كان) القاذف (حراً) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبداً) او امة (لو عتق عفا قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف (المتعقب بعصه) يجلد (بحسابه) فمن صفه حري يجلد ستين جلدة (وقذف غير المحصن) ولو قفه (يوجب التعزير) على القاذف ردعا عن اعراض المصومين (وهو) اى حد القذف (حق للمقذوف) فيسقط بمفوه ولا يقام الا بطلبه كما يأتي لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اى في باب القذف هو (الحرم المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهراً ولو تاباً منه (الملتزم الذى يجامع مثله) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط بلوغه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطالب ومن قذف غائباً لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طبله في غيبته ومن قال لابن عشرين زنت من ثلاثين سنة لم يحد (وصريح القذف) قوله (يازان يالوطى ونحوه) كاعاها او قد زنت او زنى فرجك ويا منيوك ويا منيوكة ان لم يفسره بفعل زوج او سيد (وكنايته) اى كناية القذف (ياخبة) و (يا فاجرة) و (يا خيثة) و (فصحى زوجك) او نكست راسه او جعلت له قرونا ونحوه (كعلقت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعرتى يانبطى ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه) و (ان فسرته بغير القذف قبل) وعزير كقوله يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزير) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزير ولاحد (ويسقط حد القذف بالمفو) اى عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد القذف (بدون الطلب) اى طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو قال لمكلف اذنى قذفه لم يحد وعزير وان مات المقذوف ولم يطلب به

سقط والا فجميع الورثة ولو عني بعضهم حد للباقي كاملا ومن قذف ميتا  
حد بطلب وارث محصن ومن قذف نيا كفر وقتل ولو تاب او كان كافرا  
فاسلم في باب حد المسكر في اي الذي ينشأ عنه السكر وهو اختلاط  
العقل ( كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر من اي شئ كان )  
لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود  
( ولا يباح شربه ) اي شرب ما يسكر كثيره ( للذة ولا لتداو ولا عطش  
ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره ) اي غير الخمر وخاف  
تلما لانه مضطر ويقدم عليه بول وعليهما ماء نجس ( واذا شربه ) اي المسكر  
( المسلم ) او شرب ما خلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينات به ( محتارا  
طالما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية ) لان عمر استشار  
الناس في حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كخف الحدود ثمانين فخص ب  
عمر ثمانين وكتب به الى خالد وابي عبيدة في الشام رواه الدارقطني وغيره  
فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق في جهل ذلك ( و ) عليه  
( ارعون مع الرق ) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايحتها او  
حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل ممن يشأ بين المسلمين ويثبت  
باقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او اتى عليه ثلاثة  
ايام بلباها ويكره الحليطان كنيذقر مع زبيب لاقتر وضع او نحوه وحده  
في ماء لحايته ما لم يشد او تتم له ثلاثة ايام في باب التعزير وهو في  
لغة المبع ومنه التعزير بمعنى التصرة لانه يمنع المعادي من الايذاء واصطلاحا  
( التاديب ) لانه يمنع مما لا يجوز فعله ( وهو ) اي التعزير ( واجب في كل  
معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستناع لاحد فيه ) اي كباشرة دون فرج  
( و ) ك ( سرقة لاقطع فيها ) لكون المسروق دون نصاب او غير محرز  
( و ) ك ( جنابة لاقود فيها ) كصنع ووكز ( و ) ك ( ايتان المرأة المراه  
والقذف بفسير الزنا ) ان لم يكن المقذوف ولدا للقاذف فان كان فلا حد  
ولا تعزير ( ونحوه ) اي نحو ما ذكر كشتمه بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك  
وخصمك ولا يحتاج في اقامة التعزير الى مطالبة ( ولا يزداد في التعزير على  
عشر جلدات ) لحديث ابي بردة مرفوعا لا يجلد احد فوق عشرة اسواط  
الا في حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحاكم نقصه عن العشرة حسب  
ما يراه لكن من شرب مسكرا في نهار رمضان حد للشرب وعزر لعطره

بعشرين سوطا لفعل على رضى الله تعالى عنه ومن وطئ أمة امراته حد  
 ما لم تكن أحلتها له فيجلد مائة إن علم التحريم فيها ومن وطئ أمة له  
 فيها شرك عزر ثمانية الأسوطا ويحرم تعزير بحلق لحية وقطع طرف وجرح  
 أو أخذ مال أو اتلافه ( ومن استحي بيده ) من رجل أو امرأة ( بغير حاجة  
 عزر ) لانه معصية وإن فعله خوفا من الزنا فلا شيء عليه إن لم يقدر  
 على نكاح ولو لامة ﴿ باب القطع في السرقة ﴾ وهى أخذ مال  
 على وجه الاحتفاء من مالكه أو نايبه ( إذا أخذ ) المكلف  
 ( الملتزم ) مسلما كان أو ذميا بخلاف المستامن ونحوه ( نصابا من حرز مثله  
 من مال معصوم ) بخلاف حرزى ( لاشبهة له فيه على وجه الاحتفاء قطع )  
 لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولحديث عابشة تقطع اليد  
 في ربع دينار فصاعدا ( فلا قطع ) على ( منتهى ) وهو الذى يأخذ المال  
 على وجه الغنية ( ولا محتلس ) وهو الذى يخطف الثى وغيره ( ولا غاصب  
 ولا خاين فى ودعة أو عارية أو غيرها ) لأن ذلك ليس بسرقة لكن الأصح  
 أن جاحد العارية يقطع أن بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع  
 وتبجده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه أحمد والنسائي وأبو داود  
 وقال أحمد لا أعرف شيئا يدفعه ( ويقطع الطرار ) وهو الذى يبطل الحبيب  
 أو غيره ( يأخذ منه ) أو بعد سقوطه أن بلغ نصابا لانه سرقة من حرز ( ويشترط )  
 للقطع فى السرقة ستة شروط أحدها ( أن يكون المسروق مالا محترما لأن  
 ما ليس بمال لا حرمة له ومال الحرزى يجوز سرقة بكل حال ) فلا قطع  
 بسرقة الة لهو ( لعدم الاحترام ) ولا بسرقة ( محرم كالخمر ) و صليب  
 وانية فيها خمر ولا بسرقة ماء أو ماء فيه ماء ولا بسرقة مكاتب وام ولد ومصحف  
 وحر ولو صغيرا ولأنما عليهما الشرط الثانى ما أشار اليه بقوله ( ويشترط )  
 ايضا ( أن يكون ) المسروق ( نصابا وهو ) أى نصاب السرقة ( ثلاثة دراهم )  
 خالصة أو نحاس من معشوشة ( أو ربع دينار ) أى مثقال وإن لم يضرب  
 ( أو عرض قيمته كاحدهما ) أى ثلاثة دراهم أو ربع دينار فلا قطع بسرقة  
 مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد الا فى ربع دينار فصاعدا رواه  
 أحمد ومسا وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار تساعشر  
 درهما رواه أحمد ( وإذا قصت قيمة المسروق ) بعد أخراجه لم يسقط القطع  
 لأن النقصان وجد فى العين بعد سرقتها ( أو ملكها ) أى العين المسروقة

( السارق ) بيع اوهبة اوغيرها ( لم يسقط القطع ) بعد الترافع الى الحاكم  
 ( وتعتبر قيمتها ) اى قيمة العين المسروقة ( وقت اخراجها من الحرز ) لانه  
 وقت السرقة التى وجب بها القطع ( فلو ذبح فيه ) اى فى الحرز ( كبشا )  
 فنقصت قيمته ( او شق فيه ثوبا فنقصت قيمته عن نصاب السرقة ثم اخرجه )  
 من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصابا ( او اتلف فيه ) اى فى  
 الحرز ( المال لم يقطع ) لانه لم يخرج منه شيئا ( و ) الشرط الثالث ( ان  
 يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز ) كالموجود بابا مفتوحا او حرزا  
 مهتوكا ( فلا قطع ) عليه ( وحرز المال ما لعادة حفظه فيه ) اذ الحرز ممتنع  
 الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ ( ويختلف ) الحرز ( باختلاف الاموال  
 والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه ) لاختلاف الاحوال  
 باختلاف المذكورات ( فحرز الاموال ) اى النقود ( والجواهر والقماش فى  
 الدور والداكين والعمران ) اى الابنية الحصينة والحال المسكونة من البلد  
 ( ورا الابواب والاغلاق الوثيقة ) والعلق اسم للقفل خشبا كان او حديدا  
 وصندوق بسوق وثم حارس حرز ( وحرز البقل وقودور الباقلا ونحوهما )  
 كقدور طيخ وخزف ( ورا الشرايح ) وهى ما يعمل من قصب او نحوه  
 يضم بعضه الى بعض بجبل او غيره ( اذا كان فى السوق حارس ) لجريان العادة  
 بذلك ( وحرز الحطب والخشب الحظائر ) جمع حظيرة بالحاء المهمة والظاء  
 المعجمة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيغير بعضه فى بعض  
 ويربط ( وحرز المواشى الصير ) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم ( وحرزها ) اى  
 المواشى ( فى المرعى بالراعى ونظره اليها غالبا ) فغاب عن مشاهدته  
 غالبا فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط بربطها وابل باركة معقولة  
 بحافظ حتى نائم وحولتها بتقطيرها مع قايد يراها ومع عدم تقطير بسابق يراها  
 وحرز ثياب فى حمام ونحوه بحافظ كعموده على متاع وان فرط حافظ حمام  
 بنوم او تشاغل ضمن ولا قطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركيه  
 بموضعه ( و ) الشرط الرابع ( ان تتفى الشبهة ) عن السارق لحديث ادرؤا  
 الحدود بالشبهات ما استطعتم ( فلا يقطع ) سارق ( بالسرقة من مال ابيه وان  
 علاولا ) بسرقة من مال ولده وان سفل ) لان نفقة كل منهما تجب فى مال  
 الاخر ( والاب والام فى هذا سواء ) لما ذكر ( ويقطع الاخ ) بسرقة مال اخيه  
 ( و ) يقطع ( كل قريب بسرقة مال قريبه ) لان القرابة هنا لاتنعى قبول

الشهادة من احدهما للآخر فلم تقنع القطع ( ولا يقطع احد الزوجين بسرقة  
 من مال الآخر ولو كان محرراً عنه ) روى ذلك سعيد عن عمر باسناد جيد  
 ( واذا سرق عبد ) ولو مكاتباً ( من مال سيده اوسيد من مال مكاتبه )  
 فلا قطع ( او ) سرق قن او ( حر مسلم من بيت المال ) فلا قطع ( او ) سرق  
 ( من غنية لم تخمس ) فلا قطع لان ليت المال فيها خمس الخمس ( او سرق فقير  
 من غلة موقوفة على الفقرا ) فلا قطع لدخوله فيهم ( او سرق شخص من  
 مال له فيه شركة او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه ) كبيه وابنه وزوجه  
 ومكاتبته ( لم يقطع ) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله  
 ( ولا يقطع الابشهادة عدلين ) يصفانها بعد الدعوى من مالك او من يقوم  
 مقامه ( او باقرار ) السارق ( مرتين ) بالسرقة ويصفها في كل مرة لاحتمال  
 ظنه القطع في حال لا قطع فيها ( ولا ينزع ) اى يرجع ( عن اقراره حتى  
 يقطع ) ولا يباس بتلقيته الانكار ( و ) الشرط السادس ( ان يطالب المسروق  
 منه ) السارق ( بماله ) فلو اقر بسرقة من مال غائب اوقامت به اينة انتظر  
 حضوره ودعواه فيحبس وتعاد الشهادة ( واذا وجب القطع ) لاجتماع شروطه  
 ( قطعت يده اليمنى ) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا ايماهما ولا نه قول ابى بكر وعمر  
 ولا يخالف لهما من الصحابة ( من مفصل الكف ) لقول ابى بكر وعمر تقطع عين السارق  
 من الكوع ولا يخالف لهما من الصحابة ( وحسنت ) وجوبا بنمساها في زيت مغلى  
 لتستند افواه العروق فيقطع الدم فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل  
 كعبه بترك عقبه وحسنت فان عاد حبس حتى يتوب وحرر ان يقطع ( ومن سرق شيئاً  
 من غير حرز غرا كان او كشرا ) بضم الكاف وقع المثلثة طلع الفحال ( او  
 غيرها من جمار او غيره ) اضعفت عليه القيمة ( اى ضخته بعوضه مرتين قاله  
 القاضي واختاره الزركشى وقدم فى التسقيج ان التضعيف خاص بالثمر والطلع  
 والجار والماشية وقطع به فى المنتهى وغيره لان التضعيف ورد فى هذه  
 الاشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص ( ولا قطع ) لغوات شرطه  
 وهو الحرز ✶ باب حد قطاع الطريق وهم الذين يعرضون للناس  
 بالسلاح ✶ ولو عصاً او حجراً ( فى الصحرا او البنان ) او البحر ( فيغصبونهم  
 المال ) المحترم ( مجاهرة لاسرقة ) ويعتبر ثبوته بينة او اقرار مرتين  
 والحرز ونصاب السرقة ( فن ) اى مكلف ملتزم ولو اتى او رقيقاً ( منهم )  
 اى من قطاع الطريق ( قتل مكافياً ) له ( او غيره ) اى غير مكافى



(كالا) يقتله ابوه (و) ك (العبد) يقتله الحر (و) ك (الذمي) يقتله المسلم (واخذ المال) الذي قتله لقصد (قتل وجوبا لحق الله تعالى ثم غسل وصلى عليه (ثم صلب) قاتل من يقاد به في غير المحاربة (حتى يشتر) امره ولا يقطع مع ذلك (وان قتل) المحارب (ولم يأخذ المال قتل حتما ولم يصلب) لانه لم يذكر في خبر ابن عباس الا في (وان جنوا بما يوجب قودا في الطرف) كقطع يد او رجل ونحوها (وتحتم استيفاؤه) كالنفس صحيحه في تصحيح المحرر وجرم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين وغيرهما وعنه لا يتحتم استيفاؤه قال في الانصاف وهو المذهب وقطع به في المنتهى وغيره (وان اخذ كل واحد) من المحاربين (من المال قدر ما يقطع باخذه السارق) من مال لا شبهة له فيه (ولم يقتلوا قطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد) وجوبا (وحسبنا) بالزيت المغلي (ثم خلى) سبيله (فان لم يصيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة نفوا بان يشردوا) متفرقين (فلا يتركون ياوون الى بلد) حتى تظهر توبتهم لقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصبوا واذا اخذوا المال ولم يقتلوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اخافوا السبل ولم يأخذوا مالا نفوا من الارض رواه الشافعي ولو نزل بصيهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم وان قتل بعض واخذ المال بعض تحتم قتل الجميع وصلبهم (ومن تاب منهم) اى المحاربين (قبل ان يقدر عليه سقط عنه ما كان واجبا) لله تعالى (من نفى وقطع) يد ورجل (وصلب وتحتم قتل) لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا الله غفور رحيم (واخذ بما للادميين من نفس وطرف ومال الا ان ابغى له عنها) من مستحقها ومن وجب عليه حد سرقة او زنا او شرب قتاب منه قبل ثبوته عند حاكم سقط ولو قبل اصلاح عمل (ومن صال على نفسه او حرمة) كانه وبنته وواحدة وزوجته (او مال ادمى او بهيمة فله) اى للمصول عليه (الدفع عن ذلك باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به) فاذا اندفع بالاسهل حرم الاصعب لعدم الحاجة اليه (فان لم يندفع) الصائل (الا بالقتل

قله ( اى الموصول عليه ) ذلك ( اى قتل الصائل ولا ضمان عليه )  
لان قتله لدفع شره ( وان قتل ) الموصول عليه ( فهو شهيد ) لقوله عليه  
السلام من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهد رواء الحلال ( ويلزمه  
الدفع عن نفسه ) فى غير قتله لقوله تعالى ولا تاتقوا ايديكم الى التهلكة وكذا  
يلزمه الدفع فى غير قتله عن نفس غيره ( و ) عن ( حرمة ) وحرسة غيره  
ليثلا تذهب الانفس دون ماله ) فلا يلزمه الدفع عنه ولا حفظه عن  
الضياع والهلاك فان قتل فلا ضمان عليه ( ومن دخل منزل رجل متلصصا  
فحكمه كذلك ) اى يدفعه بالاسهل فالاسهل فان امره بالخروج فخرج لم  
يضره والا قله ضربه بالسهل ما يندفع به فان خرج بالعصا لم يضره  
بالحديد ومن نظر فى بيت غيره من خصاص باب مغلق ونحوه فحذف عيه  
او نحوها فقتلت فهدر بخلاف مستمع قبل اذاره <sup>١</sup> باب قتال اهل  
البنى <sup>٢</sup> اى الجور والظلم والعدول عن الحق ( اذا خرج قوم لهم شوكة  
ومنعة ) بفتح التون جمع مانع كفسفة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم  
( على الامام بتاويل ساينغ ) ولو لم يكن فيهم مطاع ( فهم بغاة ) غلبة فان  
كانوا جمعا يسيرا لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل  
غير ساينغ فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويجبر من تعين لذلك وشرطه  
ان يكون حرا ذكرا عدلا قرشيا عالما كافيا ابتداء ودواما ( و ) يجب ( عليه )  
اى على الامام ( ان يرأسلهم ) اى البغاة ( فيسئلهم ) عن ( ما ينقمون منه )  
فان ذكروا مظلة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها ) لقوله تعالى فاصلحوا بينهما  
والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما ينقمون منه مما لا يحل ازاله ران  
كان حلالا لكن التبس عليهم فاعتقدوا انه مخالف للحق بين لهم دليله  
واظهر لهم وجهه ( فان فاؤا ) اى رجعوا عن البنى وطلب القتال تركهم  
( والا ) يرجعوا ( قاتلهم ) وجوبا وعلى رعيته معونته وبحرم قتالهم بما يعم  
اتلافهم كخنق ونار الضرورة وقتل ذريتهم ومدبرهم وحريهم ومن  
ترك القتال ولا قود بقتالهم بل الندية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة  
ولا <sup>٣</sup> رب واذا انتقضت فمن وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال  
حرب غير مضمون وان اظهر قوم راي الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة  
الامام لم يتعرض لهم وتجبرى الاحكام عليهم كاهل العدل ( وان اقتلت  
طايفتان لعصة او ) طلب ( رياسة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة ) من

الطاغوتين ( ما ائتلت ) على الاخرى قال الشيخ تقي الدين فواجبوا الضمان  
على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ومن دخل بينهما لصلح فقتل  
وجهم قائله وما جهل متلفه ضمتاه على السوا باب حكم المرتد  
وهو سب لغة الراجع قال تعالى ولا تردوا على اديباركم واصطلاحا ( الذى  
يكفر بعد اسلامه ) طوعا ولو ميذا او هازلا بنطق او اعتقاد او شك او فعل  
( فمن اشرك بالله ) كفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ( او جحد  
ربوبيته ) سبجانه ( او ) جحد ( وحدانيته او ) جحد ( صفة من صفاته )  
كالحياة والعلم كفر ( او اتخذ الله ) تعالى ( صاحبة او ولدا او جحد بعض  
كتبه او ) جحد بعض ( رسله او سب الله ) سبجانه ( او ) سب ( رسوله )  
اى رسولا من رسله او ادعى النبوة ( فقد كفر ) لان جحد شئ من ذلك  
يكجحد كله وسب احد منهم لا يكون الا من جاحده ( ومن جحد تحريم  
الزنا او ) جحد ( شيئا من المحرمات الظاهرة المجمع عليها ) اى على تحريمها  
او جحد حل خنز ونحوه مما لا خلاف فيه او جحد وجوب عبادة من الشمس  
او حكما ظاهرا مجمعا عليه اجماعا قطعيا ( بجهل ) اى بسبب جهله وكان ممن يجهل  
مشله ذلك ( عرف ) حكم ( ذلك ) ليرجع عنه ( وان ) اصر او ( كان مشله  
لا يجمله كفر ) لمعاندته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله  
لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا الوسجد لكونه ونحوه اوتى  
بقول او فعل صريح فى الاستهزاء فى الدين او امتن القرآن واسقط حرمة  
لا من حكي كفرا اسمه وهو لا يعتقده سب فصل فمن ارتد عن الاسلام وهو  
مكلف مختار رجل او امرأة دعى اليه ( اى الى الاسلام ) ( ثلاثة ايام ) وجوبا  
( وضيق عليه ) وحبس لقول عمر رضى الله عنه فهلا حبستوه ثلاثا فاطعمتوه  
كل يوم رغيفا واستقيتوه لعله يتوب او يراجع امر الله اللهم انى لم احضر ولم  
ارض اذ بلغنى رواء ذلك فى الموطن ولولم تجب الاستابة لما برى من فعلهم  
( فان ) اسلم لم يعزروا ( لم يسلم قتل بالسيف ) ولا يحرق بالنار لقوله عليه السلام  
من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوه بعذاب الله يعنى النار اخرجه البخارى  
وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او نايبه مالم يلحق  
بدار حرب فللكل احد قتله واخذ مامعه ( ولا تقبل ) فى الدنيا ( توبة من سب الله ) تعالى  
( او ) سب ( رسوله سبا صريحا او تنقصه ) ولا ( توبة ) من تكررت رده  
ولا توبة زنديق وهو المنافق الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر ( بل يقتل

بكل حال ) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدته وقلة مبالاته بالاسلام  
ويصح اسلامه يميز يعقله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة  
ايام ( وتوبة المرتد ) اسلامه ( و ) توبة ( كل كافر اسلامه بان يشهد ) المرتد  
او الكافر الاصل ( ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ) لحديث ابن  
مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاذا هو يهودي  
يقرا عليهم التوراة فقرا حتى اتى على صفة النبي صلى الله عليه وسلم  
وامته فقال هذه صفتك وصفت امك اشهد ان لا اله الا الله وانت  
رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم آووا اخاكم روايا محمد ( ومن كان كفره  
بمحمد فرض ونحوه ) كتهليل حرام او تحريم حلال او جحد نبي او كتاب  
او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب ( فتوبته مع ) اتيانه  
( الشهادتين اقراره بالمجذوبه ) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما اعتقده  
من المجد فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جحد ( او قوله انا ) مسلم او  
( برى من كل دين يخالف دين الاسلام ) ولو قال كافر اسلمت او انا اسلم او انا  
مومن صار مسلما وان لم يأنط بالشهادتين ولا يغنى قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد  
وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين  
ويغنى المرتد من التصرف في ماله وتقضى منه ديونه وينفق منه عليه وعلى عياله  
فان اسلم والا صار قيا من موته مرتدا ويكفر ساحر يركب المكنسة  
فتفسيره في الهوى ونحوه لا كاهن ومنجم وعراف وضارب بحصى ونحوه ان  
لم يمتد اباحتها انه يعلم به الامور المفية ويعزر ويكف عنه ويحرم طلسم  
ورقية بنير العرنى ويجوز الحل بسحر ضرورة

### كتاب الاطعمة

جمع طعام وهو مايؤكل ويشرب ( والاصل فيها الحل ) لقوله تعالى هو  
الذى خلق لكم مافي الارض جميعا ( فيباح كل ) طعام ( طاهر ) بخلاف  
متنجس ونجس ( لا مضرة فيه ) احتراز عن السم ونحوه حتى المسك ونحوه  
كالغبر ( من حب وثر وغيرها ) من الطاهرات ( مولا يحمل نجس كالميتة  
والدم ) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاية ( ولا ) يحل ( مافيه  
مضرة كالمسك ونحوه ) لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ( وحيوانات  
البر مباحة الا الحمر الاهلية ) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

يوم خبير عن لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الحيل متفق عليه ( و )  
 الا ( ماله ناب يفترس به ) اى ينهش بنابه لقول ابي ثعلبة الحشفي نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع متفق عليه ( غير الضبع )  
 لحديث جابر امر ما رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضبع احب به احمد  
 والذي له ناب ( كالاسد والثمر والذئب والميل والهدد والكلب والحزير  
 وابن آوى وابن عرس والسنور ) مطلقا ( والنمس والمرد والذب ) والغنك  
 والثعلب والسجباب والسمور ( و ) الا ( ماله محلب من الطير يصيده كالعقاب  
 والبازي والصقور والشاهين والباشق والحدادة ) بكسر الحاء وفتح الدال  
 والهمزة ( واليومة ) لقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخالب من الطيور رواه ابو داود  
 ( و ) الا ( ما ياكل الحيف ) من الطير ( كالنسر والرخم والافاق والسعق )  
 وهو القاق ( والغراب الابقع والغداف وهو طائر اسود صغير اغبر  
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستخذه ) العرب ذواليسار ( كاسعد والبص  
 والفارة والحية والحشرات كلها والوطواط ( و ) الا ( ما تولد من ما كول  
 وغيره كالبعف ) من الحيل والحمر الاهلية وما تجهله العرب ولم يذكر في  
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شها به ولو اشبه مباحا ومحرم ما غلب التحريم  
 ودود جبن وخل ومحوها يוכל تبعا في فصل وما عدا ذلك في  
 الذى ذكرناه حرام ( خلال ) على الاصل ( كالحيل ) لما سبق من حديث  
 حار ( وبهمة الانعام ) وهى الابل والبقر والغنم لقوله تعالى احلت لكم بهمة  
 الانعام ( والدجاج والوحشى من الحمر ) من ( البقر ) كالا بل والتيتل والوعل والمها  
 ( و ) كا ( لطبا والعاما والارنب وسائر الوحوش ) كازرافة والور  
 واليربوع وكذا الطاووس والبيغا والزاغ وغراب الزرع لان ذلك مستطاب  
 فدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الطيبات ( ويباح حيوان البحر كاه )  
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر ( الا الضمعد ) لانها مستخبة ( و ) الا  
 ( التماسح ) لانه ذى ناب يفترس به ( و ) الا الحية ) لانها من المستخبات وتحرم  
 الحلالة التى اكرز عافها الجاسة ولبها وبيضها محس حتى تحبس ثلاثا وتطعم  
 الطاهر فقط ويكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب وبصل وثوم ومحوها  
 ما لم يضح بطبخ لا لحم منتن اوئى ( ومن اضطر الى محر ) بان حاف التام  
 ان لم ياكله ( غير السم حل له ) ان لم يكن في سفر محرم ( منه ما يسد رمقه )

اى عيسك قوته ويحفظها لقوله تعالى فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه  
وله التزود ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله ويحترى في مذكاة انتهت  
بينة فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خائفا ان يضطر فهو  
احق به وليس له اثاره والا لزمه بدل ما يسد رمقه فقط بقيته فان ابى رب  
الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويعطيه عوضه (ومن اضطر الى  
نفع مال الغير مع بقاء عينه) كشياب (لدفع برد او) جبل او دلو (لاستقاء ماء  
ونحوه وجب بذله) اى لمن اضطر اليه (عجبا) مع عدم حاجته اليه لان الله  
تعالى ذم على منعه بقوله ويمنعون الماعون وان لم يجد المضطر الا ادميا معصوما  
فليس له اكله ولا اكل عضو من اعضاء نفسه (ومن مر بهم ببستان  
في شجرة او متساقط عنه ولا حايط عليه) اى على البستان (ولا ناظر)  
اى حافظ له فله الاكل منه عجبا من غير حمل ولو بلا حاجة روى عن  
عمر وابن عباس واس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه  
بشيء ولا الاكل من محبي مجموع الا لضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية  
(ويجب) على المسلم (ضيافة الم) لم المحتاز به في القرى (دون الامصارى  
(يوما ولاية) قدر كفايته مع ادم لقوله عايه السلام من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فيكرم ضيفه جائزة قالوا وما جائزة يارسول الله قال يومه  
وليلته متفق عليه ويجب ازاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابى من نزل  
به الضيف فللضيف طلبه به عند حاكم فان ابى فله الاخذ من ماله بقدره  
﴿ باب الذكاة ﴾ يقال ذكى الشاة ونحوها تذكية اى ذبحها فهي ذبيح  
او بحر الحيوان المأكول البرى بقطع حلقومه ومريه او عقر ممتنع و (لا  
يباح شيء من الحية ان المقدور عليه بغير ذكاة) لان غير المذكى ميتة وقال  
بعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد والسمك وكل ما لا يعيش الا في الماء  
فيحل بدون ذكاة حل ميتته لحديث ابن عمر يوفعه احل لنا ميتتان ودمان  
فاما الميتتان الحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال وواه احمد وغيره  
وما يعيش في البر والبحر من السحرة وكلب الماء لا يحل الا بالذكاة وحرم بلع  
سمك حيا وكره شبه حيا لاجراد لانه لادم له (وشترط للذكاة اربعة  
شروط) احدها (اهلية المذكى بان يكون عاقلا) فلا يباح ما ذكاه مجنون  
او سكران او طفل لم يميز لانه لا يصح منه قصد التذكية (مسلا) كان (او  
كتابيا) ابواه ككتابيان لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم

قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذبايحهم ( ولو ) كان المذكي ميذا او  
 ( مراهقا او امرأة او اقلف ) لم يخن ولو بلا عذر ( او اعمى ) او حايبا  
 او جنبا ( ولا تباح ذكاة سكران ومجنون ) لما تقدم ( و ) لا ذكاة ( وثني  
 ومجوسى ومرمى ) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم  
 الشرط ( الثانى الالة فتباح الذكاة بكل محدد ) ينهر الدم بمحده ( ولو )  
 كان ( منصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره ) كخشب له حد وذهب  
 وفضة وعظم ( الا السن والظفر ) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل  
 ليس السن والظفر متفق عليه الشرط ( الثالث قطع الحلقوم ) وهو  
 مجرى النفس ( و ) قطع ( المرى ) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب  
 ولا يشترط اباتهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذابح ان اتم الذكاة  
 على الفور والسنة نحر ابل بطعن بمحدد في لبثها وذبح غيرها ( فان ابان الراس بالذبح لم يحرم  
 المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنم المتوحشة و ) النم ( الواقعة في بثر ونحوها  
 بجرحه في اى موضع كان من بدنه ) روى عن على وابن مسعود وابن  
 عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم ( الا ان يكون راسه في الماء  
 ونحوه ) مما يقتله لو انفرد ( فلا يباح ) اكله لحصول قتله بمجم وحاضر  
 فغلب جانب الحظر وما ذبح من قفاه ولو عمدا ان اتت الالة على محل  
 ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا والنتيجة  
 ونحوها ان دكها وحياتها تمكن زيادتها على حركة مذبوح حلت والاحتياط  
 مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حلقومه او ابينت حشوته فوجود  
 حياته كعدمها الشرط ( الرابع ان يقول ) الذابح ( عند ) حركة يده  
 ( بالذبح بسم الله ) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه  
 لفسق ( ولا يجزيه غيرها ) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية  
 ينصرف الى بسم الله وتجزئ بغير عربية ولو احسنها ( فان تركها ) اى  
 التسمية ( سهوا ايجت ) الذبيحة لقوله عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان  
 لم يسم اذا لم يعتمد رواه سعيد ( لا ) ان ترك التسمية ( عمدا ) ولو جهلا  
 فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير ما سمي عليه اعاد التسمية وليس مع  
 التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم  
 غيره حرم ولم يحل المذبوح ( ويكره ان يذبح بالة كالة ) لحديث ان الله كتب  
 الاحسان على كل شى فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة

وليحد احدكم شفرته ولبريح ذبيحته رواء الشافعي وغيره ( و ) يكره ( ان يحدھا  
والحيوان يبصره ) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر  
ان تحد الشفادر وان توارى عن البهائم رواء احمد وغيره ( و ) يكره ايضا  
( ان يوجهه ) اى الحيوان ( الى غير القبلة ) لان السنة توجيهه الى القبلة  
على شقه الايسر والرفق به والحمل على الالة قوى ( و ) يكره ايضا ( ان  
يكسر عنقه ) اى عنق ما ذبح ( او يسلخه قبل ان يبرد ) اى قبل زهوق نفسه  
لحديث ابى هريرة بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن ورقاء  
الخرامى على جمل او رق يصح فى فيجاج منى بكلمات منها لا تعجلوا الاضئ  
قبل ان ترهق رواء الدار قطنى وان ذبح كتابى ما يحرم عليه حل ثسا ان  
ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بدكاة امه ان خرج ميتا او متحركا  
كذبوح ( باب الصيد ) وهو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً  
غير مقدور عليه ويطلق على المصيد و ( لا يحل الصيد المقتول فى الاصطياد  
الا بربصة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة ) فلا يحل صيد  
محبوس او وثى ونحوه وكذا ما شارك فيه الشرط الثانى ( الالة وهى نومان )  
احدها ( محدد يشترط فيه ما يشترط فى الالة الذبح و ) يشترط فيه ايضا ( ان  
يجرح ) الصيد ( فان قتله بنقله لم يجز ) لمفهوم قوله عليه السلام ما انهر الدم  
وذكر اسم الله عليه فكل ( وما ليس بمحدد كالبنديق والعصى والشبكة والفخ  
لا يحل ما قتل به ) ولو مع قطع حلقوم ومصرى لما تقدم وان ادركه وفيه  
حياة مستقرة فذكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فوات  
حل وان وقع فى ماء ونحوه لم يحل ( والنوع الثانى الجارحة فيباح ما قتلته )  
الجارحة ( ان كانت معلقة ) سواء كانت مما يصيد بمخلبه من الطير او بنبابه من  
الفهود والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون  
ما علمكم الله الا الكلب الاسود الهيم فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله وتعليم  
نحو كلب وفهد ان يسترسل اذا ارسل ويتزجر اذا زجر واذا امسك لم  
ياكل وتعليم نحو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا بترك اكله  
الشرط ( الثالث ارسال الالة قاصدا ) للصيد ( فاذا استرسل الكلب او غيره  
بنفسه لم يجز ) ما صاده ( الا ان يزجره فيزيد فى عدوه بطلبه فيحل ) الصيد  
لان زجره اثر فى عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره  
حل الشرط ( الرابع التسمية عند ارسال السهم او ) ارسال ( الجارحة فان



تركها) اى التسمية (عمدا او سهوا لم يح) الصيد لمفهوم قوله عليه السلام اذا ارسلت كابلك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضر ان تقدمت التسمية بيسير وكذا ان تاخرت بكثير في جارج اذا زجره فانزجر ولو سعى على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاء ورعى بغيره بخلاف ما لو سعى على سكين ثم القاها وذبح بغيرها (وسن ان يقول معها) اى مع باسم الله (الله اكبر كما في الذكاة) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح يقول بسم الله والله اكبر وكان ابن عمر يقول وبكره الصيد لهوا وهو افضل ما كول والزراعة افضل مكتسب

### كتاب الايمان

جمع يمين وهى الحلف والتسم (اليمين التى تجب بها الكفارة اذا حثت) فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله والقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شى والاخر الذى ليس بعده شى وخالق الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم ينو الغير كالرحيم والخالق والرزاق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمر الله يمين وما لا يعد من اسمائه تعالى كالنبي والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحتمله كالحى والواحد والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بغير الله) سبحانه وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالدا فيمين بالله او ليصمت متفق عليه وبكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) اى الحلف بغير الله (كفارة) اذا حثت (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى (ثلاثة شروط الاول ان تكون ايمين منعقدة وهى) ايمين (التي قصد عقدها على) امر (مستقبل ممكن فال حلف على امر ماض كاذبا طالما فهمى) اليمين (الغموس) لانها تنغمس في الاسم ثم فى النار (ولغو اليمين) هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) فى اثناء كلامه (لا والله وبلى والله) حديث عائشة مرفوعا اللغو فى اليمين كلام الرجل فى بيته لا والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقوفا (وكذا يمين عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه فلا كفارة فى الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم

الله باللفو في ايمانكم وهذا منه ولا تنفقد ايضا من اثم وصغير ومجنون  
 وحسوم الشرط ( الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تنفقد  
 عيئه ) لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا  
 عليه الشرط ( الثالث الحث في عيئه بان يفعل ما حلف على تركه ) كما  
 لو حلف لا يكلم زيدا فكملمه مختارا ( او بترك ما حلف على فعله ) كما لو  
 حلف لا يكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه ( مختارا ذاكرا ) لعيئه ( فاذا حث  
 مكرها او ناسيا فلا كفارة ) لانه لا اثم عليه ( ومن قال في بين مكفرة )  
 اى تدخلها الكفارة كيبين بالله تعالى ونذر ونظاير ( ان شاء الله لم يحث )  
 في عيئه فعل او ترك ان فصد الشيئة واتصلت عيئه لفظا او حكما لقوله  
 عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحث رواه احمد وغيره ( ويسن  
 الحث في اليمين اذا كان ) الحث ( خيرا ) كمن حلف على فعل مكروه او  
 ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حثه وعلى  
 فعل واجب او ترك محرم حرم حثه وعلى فعل محرم او ترك واجب وجب  
 حثه ويحذر في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ايراد قسم كاجابة  
 سؤال بالله تعالى بل يسن ( ومن حرم حلالا سوى زوجته ) لان تحريمها  
 ظهار كما تقدم سواء كان الذي حرمه ( من امة او طعام او لباس او غيره )  
 كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طعامى على كاليئة ( لم تحرم )  
 عليه لان الله سماه عينا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله  
 قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشئ لانحرمة ( وتلزمه كفارة  
 عيئه ان فعله ) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى التكمير وسبب  
 نزولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب العسل متفق عليه  
 ومن قال هو يهودى او كافر او يعبد غير الله او برى من الله تعالى او من  
 الاسلام او القران او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او  
 ان لم يفعله او ان كان فعله نقد فعل محرما وعليه كفارة يمين بحثه  
 فصل في كفارة اليمين ( بخير من لزمه كفارة يمين بين اطعام  
 عشرة مساكين ) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره ( او كسوتهم )  
 اى العشرة مساكين للرجل ثوب يجزيه في صلاته وللمرأة درع وخمار  
 كذلك ( او عتق رقبة فن لم يجد ) شيئا مما تقدم ذكره ( فصيام ثلاثة  
 ايام ) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام  
 (متابعة) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة وتجب  
 كفارة نذر فورا بحنث ويجوز اخراجها قبله (ومن لزمته ايمان قبل  
 التكفير موجبا واحدا) ولو على افعال كقوله والله لا اكلت والله لا شربت  
 والله لا اعطيت والله لا اخذت (فعليه كفارة واحدة) لانها كفارات من  
 جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس (وان اختلفت موجبا) اى موجب  
 الايمان وهو الكفارة (كظهار وعين بالله) تعالى (لزماء) اى الكفارتان  
 (ولم يتداخلتا) لعدم اتحاد الجنس ويكفر قن بصوم وليس لسيده منعه منه  
 ويكفر كافر بغير صوم ﴿باب جامع الايمان﴾ المحلوف بها (يرجع  
 فى الايمان الى نية الحالف اذا احتملها اللفظ) لقوله عليه السلام وانما لكل  
 امرئ ما نوى فن نوى بالسقف او البنا السما او بالفراش او البساط  
 الارض قدمت على عموم لفظه ويجوز التعريض فى مخاطبة لغير ظالم (فان  
 عدت النية رجع الى سبب اليمين وما هيجهما) لدلالة ذلك على النية فن حلف  
 ليقضين زيدا حقه غدا فقضاه قبله لم يحنث اذا اقتضى السبب انه لا يتجاوز غدا  
 وكذا لياكلن شيئا او ليفعلنه غدا وان حلف لا يبيعه الاجابة لم يحنث الا ان  
 باعه باقل منها وان حلف لا يشرب له الماء من عطش ونيته او السبب قطع  
 منه حنث باكل خبزه واستمارة دابته وكل ما فيه منه (فان عدم ذلك)  
 اى النية وسبب اليمين الذى هيجهما (رجع الى التعيين) لانه ابلغ من دلالة  
 الاسم على المسمى لانه ينفى الابهام بالكلية (فاذا حلف لا لبس هذا القميص  
 فجعله سراويل او رداء او عمامة ولبسه) حنث (اولا كلت هذا الصبي فصار  
 شيخا) وكله حنث (او) حلف (لاكلت زوجة فلان هذه او صديقه فلانا)  
 هذا (او مملوكه سعيدا) هذا (فزالت الزوجية والمملك والصداقة ثم كلهم)  
 حنث (او) حلف (لا اكلت لحم هذا الحمل فصار كبشا) واكله حنث (او حلف  
 لا اكلت هذا الرطب فصار تمرا او دبسا او خلا) واكله حنث (او) حلف لا اكلت  
 هذا اللبن فصار جينا او كشكا ونحوه واكله حنث فى الكل (لان عين  
 المحلوف عليه باقية كحلقه لا لبست هذا الغزل فصار ثوبا وكذا حلقه لا يدخل  
 دار فلان هذه فدخلها وقد باعها او وهى فضا او مسجد او حمام ونحوه  
 الا ان ينوى (الحالف او يكون سبب اليمين يقتضى (مادام) المحلوف عليه  
 (على تلك الصفة) فتقدم النية وسبب اليمين على التعيين كما تقدم ﴿فصل

فان عدم ذلك يحكم اى النية والسبب والتعيين (رجع) فى اليمين ( الى مايتاوله الاسم ) وهو اى ( الاسم ثلاثة شرعى وحقيقى وصرفى ) وقد لا يختلف المسمى كالارض والسماء والانسان والحيوان ونحوها ( فالشرعى ) من الاسماء ( ماله موضوع فى الشرع وماله موضوع فى اللغة ) كالصلاة والصوم والزكاة والحج والبيع والاجارة فالاسم ( المطلق ) فى اليمين سواء كانت على فعل او ترك ( ينصرف الى الموضوع الشرعى الصحيح ) لان ذلك هو المتبادر اى المفهوم عند الاطلاق الا الحج والعمرة فيتناول الصحيح والفساد لوجوب المضى فيه كالصحيح ( فاذا حلف لا يبيع او لا ينجح فعقد فاسدا ) من بيع او نكاح ( لم يحنث ) لان البيع والكاح لا يتناول الفاسد ( وان قيد ) الحالف ( بعينه بما يمنع الصحة ) اى بما لا يمكن الصحة معه ( كان حلف لا يبيع الخمر او الخنزير حنث بصورة المقد ) لتعذر حمل عينه على عقد صحيح وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنبية ( و ) الاسم الحقيقى ( هو الذى لم يغلب مجازه على حقيقته كالحم ) فاذا حلف لا ياكل اللحم فاكل شحما او مخا او كبدا او نحوه ) ككلية وكرش وطحال وقلب ولحم راس ولسان ( لم يحنث ) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك الا بنية اجتناب الدسم ( ومن حلف لا ياكل ادا حنث باكل البيض والتمر والمخ والحل والزيتون ونحوه ) كالخين والبن ( وكل ما يصنع به ) عادة كالزيت والعسل والسمن واللحم لان هذا معنى التادم ( او ) حلف ( لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا ) او عمامة او قلنسوة ( او نملا حنث ) لانه ملبوس حقيقة وعرفا ( وان حلف لا يكلم انسانا حنث بكلام . كل ( انسان ) لانه نكرة فى سياق النفي فيعم حتى ولو قال له تح او اسكت او لاكلت زيدا فكاتبه او راسله حنث مالم ينو مشافهته ( و ) ان حلف ( لا يفعل شيئا فوكل من فعله حنث ) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه قال تعالى محققين رؤسكم وانما الخالق غيرهم ( الا ان ينوى مباشرة بنفسه ) فتقدم نيته لان لفظه يحتمله ( و ) الاسم ( العرفى ما اشتهر مجازه فغلب ) على ( الحقيقة كالراوية ) فى العرف للزيادة وفى الحقيقة للجمل الذى يستقى عليه ( والغايط فى العرف للخارج المستقذر وفى الحقيقة لقناء الدار وما اطمان من الارض ( ونحوها ) كالظعينة والدابة والمذرة ( فتعلق اليمين بالعرف ) دون الحقيقة لان الحقيقة فى نحو ما ذكر صارت كالمهجورة

ولا يعرفها أكثر الناس ( فان حلف على وطئ زوجته او ) حلف على  
وطئ ( دار تعلقت بيته بجماعها ) اى جماع من حلف على وطئها لان هذا  
هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف ( و ) تعلقت بيته ( بدخول  
الدار ) التى حلف لا يطاها لما ذكر ( وان حلف لا ياكل شيئاً فاكله مستهلكا  
فى غيره كمن حلف لا ياكل سماً فاكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه )  
لم يحث ( او ) حلف ( لا ياكل بيضاً فاكل ناطفاً لم يحث ) لان ما اكله  
لا يسمى سماً ولا بيضاً ( وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه ) فها اكله  
( حث ) لاكله المحلوف عليه **فصل** وان حلف لا يفعل شيئاً ككلام  
زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحث **فصل** لان فعل المكره غير  
منسوب اليه ( وان حلف على نفسه او غيره ممن ) يتبع بيته و ( يقصد منه  
كالزوج والولد ان لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً او جاهلاً حث فى الطلاق او  
العتاق ) بفتح العين ( فقط ) اى دون اليقين بالله تعالى والنذر والظهار لان  
الطلاق والعتاق حق ادى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المال  
والجناية بخلاف اليقين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة  
الخطأ والنسيان ( وان ) حلف ( على ما لا يتبع بيته من سلطان وغيره )  
كالاجنبى لا يفعل شيئاً ( ففعله حث ) الحالف ( مطلقاً ) سواء فعله المحلوف عليه  
عامداً او ناسياً علماً او جاهلاً ( وان فعل هو ) اى الحالف شيئاً او من  
لا يتبع بيته من سلطان او اجنبى ( او غيره ) اى غير ما ذكر ممن قصد  
منه ( كزوجة وولد ) ( بعض ما حلف على كله ) كمالو حلف لا ياكل هذا  
الرغيف فاكل بعضه ( لم يحث ) لعدم وجود المحلوف عليه ( ما لم تكن له نية )  
او قرينة كمالو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب منه فانه يحث  
**باب النذر** لغة الايجاب يقال نذر دم فلان اى اوجب قتله وشرعا الزام  
مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه و ( لا يصح )  
النذر ( الا من بالغ عاقل ) مختار لحديث رفع القلم عن ثلاث ( ولو ) كان  
( كافراً ) نذر عبادة لحديث عمر اى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعتكف  
ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف ببنذك ( والاصحج منه ) اى من  
النذر ( خمسة اقسام ) احدها النذر ( المطلق ) مثل ان يقول لله على نذر ولم  
يسم شيئاً فيلزمه كفارة يمين لما روى عقبة ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجه والترمذى

وقال حديث حسن صحيح ضريب ( الثاني نذر اللجاج والغضب وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه ) اى من الشرط المعلق عليه ( او الحمل عليه او التصديق او التكذيب ) كقوله ان كنتك او ان لم اضربك او ان لم يكن هذا الخبر صدقا او كذبا فعلى الحج او العتق ونحوه ( فيتخير بين فعله وبين كفارة يمين ) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نذر في غضب وكفارة كفارة يمين رواه سعيد في سننه ( الثالث نذر المباح كلبس ثوبه وركوب دابته ) فان نذر ذلك ( فحكمه ك ) القسم ( الثاني ) يخير بين فعله وكفارة يمين ( وان نذر مكروها من طلاق او غيره استحب ) له ( ان يكفر ) كفارة يمين ( ولا يفعله ) لان ترك المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة ( الرابع نذر المعصية ) كنذر ( شرب الخمر و ) نذر ( صوم يوم الحيض و ) يوم ( النحر ) وايام التشريق ( فلا يجوز الوفاء به ) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يعصه ( ويكفر ) من لم يفعله روى نحوه هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوما من ذلك غير يوم الحيض ( الخامس نذر التبرر مطلقا ) اى غير معلق ( او معلقا كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه ) كالمعرة والصدقة وعيادة المريض فتال المطلق لله على ان اصوم او اصلى ومثال المعلق ( كقوله ان شفا الله مرضى او سلم مالى الغائب فله على كذا ) من صلاة او صوم ونحوه ( فوجد الشرط لزمه الوفاء به ) اى بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى ( الا اذا نذر الصدقة بماله كله ) من يسن له فيجزيه قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لا بى لبابة لما نذر ان يخلع من ماله صدقة لله تعالى يجزى عنك الثلث رواه احمد ( او ) نذر الصدقة ( بمسعى منه ) اى من ماله كائف ( يزيد ) ما سماه ( على ثلث الكل فانه يجزيه ) ان يتصدق ( بقدر الثلث ) ولا كفارة عليه جزم به فى الوجيز وغيره والمذهب انه يلزمه الصدقة بما سماه ولو زاد على الثلث كما فى الانصاف وقطع به فى المنتهى وغيره ( وفيما عداها ) اى عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فما دونه ( يلزمه ) الصدقة ( بالمسعى ) اعموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه ( ومن نذر صوم شهر ) معين كرجب او مطلق ( لزمه التسابع ) لان اطلاق الشهر يقتضى التسابع سواء صام شهرا بالهلال او ثلاثين يوما

بالعدد ( وان نذر اياما معدودة ) كعشرة ايام او ثلاثين يوماً ( لم يلزمه  
التتابع ) لان الايام لا دلالة لها على التتابع ( الا بشرط ) بان يقول متتابعة  
( او نية ) التتابع ومن نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بغير  
صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهى ويقضى فطره بـرمضان ويصام  
لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس  
ونحوه فوافق عيداً او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة  
واطلق فافله ركعتان قائما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم  
لزمه يوم بنية من الليل ولمن نذر صلاة جالسا ان يصلها قائما وان نذر  
رقبة فاقبل مجزئاً في كفارة

### كتاب القضا

لغة احكام الشيء والفراغ منه ومنه قضا من سبع سموات في يومين  
واصطلاحاً تبين الحكم الشرعي والالزام به وفصل الحكومات ( وهو  
فرض كفاية ) لان امر الناس لا يستقيم بدونه ( ويلزم الامام ان ينصب  
في كل اقليم ) بكسر الهمزة ( قاضياً ) لان الامام لا يمكنه ان يباشر  
الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى  
فصل الخصومات بينهم لثلاث تضييع الحقوق ( ويختار ) لنصب القضا ( افضل  
من يجد علماً وورعاً ) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح  
لهم ( ويامره بتقوى الله ) لان التقوى راس الدين ( و ) يامره ( بان يحرى  
العدل ) اى اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل ( ويجتهد ) القاضى ( في  
اقامته ) اى اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره  
ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه  
واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل ( فيقول ) المولى لمن يوليه ( ولينك الحكم  
او قلديك ) الحكم ( ونحوه ) كفوضت او رددت او جمعت اليك الحكم  
او استبتك او استخلفتك في الحكم والكناية نحو اعتمدت او عولت عليك  
لا ينقد بها الا بقرينة نحو فاحكم ( وبكتابة ) بالولاية ( في البعد ) اى اذا كان  
غائباً فيكتب له الامام عهداً بما ولاه ويشهد عدلين عليها ( وتفيد ولاية  
الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض ) اى اخذه  
لربه ممن هو عليه ( والنظر في اموال غير المرشدين ) كالصغير والمجنون

والسفيه وكذا مال غائب (والحجر على من يستوجه لسفه او فلس والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وترويج من لا ولي لها) من النساء (واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد) ما لم يخصها بامام (والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات واقبيتها ونحوه) كجباية خراج وزكاة ما لم يخصا بعامل وتصفح شهوده وامنايه ليستبدل بمن يثبت جرحه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع (ويجوز ان يولى) القاضى (عموم النظر في عموم العمل) بان يولى سائر الاحكام في سائر البلدان ويجوز ان (يولى خاصا فيهما) بان يولى الاسكحة بمصر مثلا (او) يولى خاصا (في احدها) بان يولى سائر الاحكام ببلد معين او يولى الاسكحة بسائر البلدان واذا ولاء ببلد معين نفذ حكمه في مقيم به وطارئ اليه فقط وان ولاء بمحل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع بيته الا فيه كتعديلها وللقاضى طلب رزق من بيت المال لنفسه وخلفائه فان لم يجعل له شئ وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضى بينكما الا بجعل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لخطه (ويشترط في القاضى عشر صفات كونه بالغاً عاقلاً) لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون والياً على غيره (ذكرنا) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امرأة (حراً) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده (مسلاً) لان الاسلام شرط للعدالة (عدلاً) ولو تابوا من قذف فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان حاكم فاسق نبأ فتبينوا الآية (سبعاً) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين (بصيراً) لان الاعشى لا يعرف المدعى من المدعى عليه (متكلماً) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته (مجتهداً) اجماعاً ذكره ابن حزم قاله في الفروع (ولو) كان مجتهداً (في مذهبه) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى الفاظ امامه ومتاخرها ويقلد كبار مذهبه في ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ تقي الدين وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان وتجب ولاية الامثل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الانفع الفاسقين واقلهما شراً واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال في الفروع وهو كما قال ولا يشترط ان يكون القاضى كاتباً او ورعاً او زاهداً او يقظاً او مثبناً للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك (واذا حكم) بتشديد



الكافي اثنان فاكثر بينهما (رجلا يصلح للقضا) فحكم بينهما فخذ حكمه  
( في المال والحدود واللعان وغيرها ) من كل ما ينفذه حكم من ولاة امام او  
نايبه لان عمر وابيا تحكما الى زيد ابن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير  
ابن مطعم ولم يكن احد ممن ذكرهما قاضيا ﴿ باب ادب القاضي ﴾ اى  
اخلاقه التى ينبغى له التخلق بها ( ينبغى ) اى يسن ان يكون ( قويا من  
غير عنف ) لئلا يطمع فيه الظالم والعنف ضد الرفق ( لنا من غير ضعف )  
لئلا يهابه صاحب الحق ( حليما ) لئلا يفضب من كلام الخصم ( ذا اناعة )  
اى تؤدة وتان لئلا تؤدى عجلته الى مالا ينبغى ( و ) ذا ( فطنة ) لئلا  
يخدعه بعض الاخصام ويسن ان يكون عفيفا بصيرا باحكام من قبله ويدخل  
يوم اثنين او خميس او سبت لابسا هو واصحابه اجل الثياب ولا يتطير  
وان تقائل فحسن ( وليكن مجلسه فى وسط البلد ) اذا امكن ليستوى اهل  
البلد فى المضى اليه وليكن مجلسه ( فسيحا ) لا يتأذى فيه بشئ ولا يكره  
القضاء فى الجامع ولا يتخذ حاجبا ولا بوابا بلا عذر الا فى غير مجلس  
الحكم ( و ) يجب ان ( يعدل بين الخصمين فى لحظه ولفظه ومجلسه  
ودخولهما عليه ) الا مسلما مع كافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا وان  
سلم احدهما رد ولم ينتظر سلام الاخر ويحرم ان يسار احدهما او يلقنه  
حجته او يضيفه او يعلمه كيف يدعى الا ان يترك ما يلزمه ذكره فى الدعوى  
( وينبغى ) اى يسن ( ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب و ) ان ( يشاورهم  
فيما يشكل عليه ) ان امكن فان اتضح له الحكم حكم والا اخره لقوله  
تعالى وشاورهم فى الامر ( ويحرم القضاء وهو غضبان كثيرا ) لخبار ابن بكرة مرفوعا  
لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه ( او ) وهو ( حاقن او  
فى شدة جوع او ) فى شدة ( عطش او ) فى شدة ( هم او ملل او  
كسل او لغاس او برد مؤلم او حر مزعج ) لان ذلك كله يشغل الفكر  
الذى يتوصل به الى اصابة الحق فى الغالب فهو فى معنى الغضب ( وان  
خالف ) وحكم فى حال من هذه الاحوال ( فاصاب الحق فخذ ) حكمه  
لموافقة الصواب ( ويحرم ) على الحاكم ( قبول رشوة ) لحديث ابن عمر قال  
لن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ قال الترمذى حديث  
حسن صحيح ( وكذا ) يحرم على القاضي قبول ( هدية ) لقوله عليه السلام  
هدايا العمال غلول رواه احمد ( الا ) اذا كانت الهدية ( ممن كان يهاديه قبل

ولايته اذا لم تكن له حكومة ) فله اخذها كفت قال القاضي ويسن له التزده  
عنها فان احسن ان يقدمها بين يدي خصومة او قبلها حال الحكومة  
حرم اخذها في هذه الحالة لانها كالرشوة وبكره بيعه وشراؤه الا بوكيل  
لا يعرف به ( ويستحب ان لا يحكم الا بحضور الشهود ) ليستوفي بهم الحق  
ويحرم تعيينه قوما بالقبول ( ولا ينفذ حكمه لفسه ولا لمن لا قبل شهادته له )  
كوالده وولده وزوجته ولا على عدوه كالشهادة ومتى عرست له او لاحد  
من ذكر حكومة تحاكم الى بعض حلفائه او رعيته كما حاكم عمر ابا الى زيد  
ابن ثابت ويسن ان يبدأ بالمحبوسين وينظر فيم حبسوا فن استحق الابقاء اياه  
ومن استحق الاطلاق اطلقه ثم في امر ايتام ومجانين ووقوف ووصايا لاولي لهم  
ولا ناظر ولو نفذ الاول وصية موصى اليه امضاها الثاني وجوبا ومن كان من  
امنا الحاكم للاطفال والوصايا التي لا وصى لها بحاله اقره ومن فسق عزله  
ولا ينقض من حكم صالح للقضا الا ما خالف نص كتاب الله او سنته كقتل  
مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من افلس اسوة العرما او اجاما  
قطعا او ما يعتقده فيلزم قصصه والناقض له حاكمه ان كان ( ومن ادعى على  
غير برزة ) اى طلب من الحاكم ان يحضره بالدعوى عليها ( لم تحضر ) اى  
لم يامر الحاكم باحضارها ( وامرت بالتوكيل ) للعد فان كانت برزة وهى التى تبرز  
لقضاء حوائجها احضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه ( وان لزمها ) اى غير  
البرزة اذا وكلت ( عين ارسل ) الحاكم ( من يحلفها ) فيعت شاهدان لتستحلف  
بمحضرتهما ( وكذا ) لا يلزم احضار ( المريض ) ويومر ان يوكل فان وجبت  
عليه عين بعث اليه من يحلفه ويقبل قول قاضى معزول عدل لانيهم كنت  
حكمت لفلان على فلان بكذا ولولم يذكر مستنده او لم يكن بسجله باب  
طريق الحكم وصفته باب طريق كل شئ ما توصل به اليه والحكم فصل  
الخصومات ( اذا حضر اليه خصمان ) يسن ان يجاسهما بين يديه ( وقال  
ايكما المدعى ) لان سؤاله عن المدعى منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما  
( فان سكت ) القاضي ( حتى يبدأ ) بالبا المفعول اى حتى يكون البداية بالكلام  
من جهتهما ( جاز ) له ذلك ( فن سبق بالدعوى قدمه ) الحاكم على خصمه وان  
ادعى معا اقرع بينهما فان انتهت حكومته ادعى الاخر ان اراد ولا تسمع  
دعوى مقلوبة ولا حسبة بحق الله تعالى كمادة وحد وكفارة وتسمع بينة  
بذلك وبعتق وطلاق من غير دعوى لابينة بحق معين قبل دعواه فاذا حرر

المدعى دعواه فللحاكم سؤال الخصم عنها وان لم يسأله سؤاله ( فان اقر له )  
 بدعواه ( حكم له عليه ) بسؤاله الحكم لان الحق للمدعى فى الحكم فلا يستوفى  
 الا بسؤاله ( وان انكر ) بان قال للمدعى قرضا او ثوبا ما اقرضنى او ما باعنى  
 او لا يستحق على ما ادعاه ولا شيئا منه او لاحق له على صح الجواب ما لم يعترف  
 بسبب الحق ( قال ) الحاكم ( للمدعى ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت  
 فان احضرها ) اى البينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدت ( سمعها )  
 وحرم ترديدتها واتهارها وتعتها ( وحكم بها ) اى بالبينة اذا اتضح له الحكم  
 وسأله المدعى ( ولا يحكم ) القاضى ( نعمه ) ولو فى غير حد لان تجويز  
 القضا يعلم القاضى يفضى الى تهمته وحكمه بما يشتهى ( وان قال المدعى مالى  
 بينة اعلم الحاكم ان له اليقين على خصمه ) لما روى ان رجسلىن احتصما الى  
 الى صلى الله عليه وسلم حضرمى وكندى فقال الحضرمى يا رسول الله ان  
 هذا غلبنى على ارضى لى فقال الكندى هى ارضى وفى يدى وليس له فيها  
 حق فقال النبى صلى الله عليه وسلم للحضرمى الك بينة قال لا قال فلك بينة  
 وهو حديث حسن صحيح قاله فى شرح المنتهى وتكون بينة ( على صفة جوابه )  
 للمدعى ( فان سال ) المدعى من القاضى احلافه ( احلفه وحلى سبيله ) بعد  
 تحليفه اياه لان الاصل برأئته ( ولا يعتد بينة ) اى يمين المدعى عليه  
 ( قبل ) امر الحاكم له ( و ) مسألة المدعى ( تحليفه لان الحق فى اليقين  
 للمدعى فلا يستوفى الا بطلبه ( وان نكل ) المدعى عايه عن اليقين ( قضى  
 عليه ) بالسكول رواه احمد بن عثمان رضى الله عنه ( فبقول ) القاضى للمدعى  
 عليه ( ان حلفت ) حلفت سبلك ( والا ) تحلف ( قضيت عليك ) بالسكول  
 ( فان لم يحلف قضى عايه ) بالسكول فان حلف المنكر ( حلى الحاكم  
 سبيله ) ثم ان احضر المدعى بينة عايه ( حكم ) القاضى ( بها ) ولم يكن اليقين  
 منزلة للحق ( هذا اذا لم يكن قال لا بينة لى فان قال ذلك ثم اقامها لم تسع لاه  
 مكذب لها فصل ولا تصح الدعوى المحررة بـ لان الحكم مرتب  
 عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اقضى على نحو ما سمع  
 ولا تصح ايضا الا ( معلومة المدعى به ) اى تكون بشئ معلوم ليتأتى الالتزام  
 ( الا الدعوى بما لا يحكمه مجهولا كالوصية ) بشئ من ماله ( و ) الدعوى  
 ( بعبد من عبيده ) جعله ( مهرا او نحوه ) كعوض خلع او اقربه فيطالبه  
 بما وجب له ويعتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفى لى عنده كذا حتى يقول

وانا مطالبه به ولا تسع بموجب لاثباته غير تدبير واستيلاد وكتابة ولا بد  
ان تسع عما يكذبها فلا تسع على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة  
وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)  
عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس  
معتزمون في الشروط فقد لا يكون العقد صحيحاً عند القاضى وان ادعى  
استدانة الروحية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امرأة نكاح  
رحل اطلب نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواها) لانها تدعى حقاً لها  
تعييه الى سنه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم قبل)  
دعواها لان النكاح حق الزوج عليها فلا تسع دعواها بحق لغيرها (وان  
ادعى) انسان (الارث ذكر سبه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من  
تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضراً بالمجلس واحضار عين بالبلد  
لتعين وان كانت غايبة وصفها كسلم والاولى ذكر قيمتها ايضاً (وتعتبر عدالة  
الينة ظاهراً وباطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا في عقد  
نكاح فتكفى العدالة ظاهراً كما تقدم (ومن جهلت عدالته سال) القاضى  
(عنه) ممن له خبرة بابطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بينة جرح على  
تعديل وتعديل الخصم وحده او تصديقه للشاهد تعديل له (وان  
علم) القاضى (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم يمتح الى التزكية  
وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف الينة به) اى بالجرح  
ولا بد من بيان سبه عن روية او استفاضة (وانظر) من ادعى الجرح  
(له ثلاثة ان طابه ولمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه في مدة الانتظار  
ليلا يهرب (فان لم يات) مدعى الجرح (بينه حكم عليه) لان عجزه عن  
اقامة الينة على الجرح في المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان  
جهل) القاضى (حال الينة طلب من المدعى تزكيتهم) تثبت عدالتهم فيحكم  
له (ويكفى فيها) اى في التزكية (عدلان يشهدان بعدالته) اى بعدالة  
الشاهد (ولا تقبل في الترجعة وفي التزكية و) في (الجرح والتعريف) عند  
حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الاقول عدلين) ان كان  
ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فحكم ذلك حكم الشهادة على ما باتى  
تفصيله وان قال المدعى لى بينة واريد بينه فان كانت بالمجلس فليس له الا  
احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيها احبب في المجلس فان

لم يحضرها فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يجبس به ( ويحكم على الغائب ) مسافة القصر ( اذا ثبت عليه الحق ) لحديث هند قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من الفقة ما يكفيني وولدي قال خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتسمع الدعوى والبينة على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حصر الغائب فهو على حجته ( وان ادعى ) انسان ( على حاضر في البلد غائب عن مجلس الحكم ) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر ( واتى ) المدعى ( بيينة لم تسمع الدعوى ولا البينة ) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله فلم يجز الحكم عليه قبله ﴿ باب كتاب القاضى الى القاضى ﴾ اجمع الامة على قبوله اى كتاب القاضى الى القاضى لدعاء الحاجة اليه ( فيقبل كتاب القاضى الى القاضى فى كل حق ) لادعى كالقرض والبيع والاجارة ( حتى القذف ) والطلاق والفود والنكاح والنسب لانها حقوق ادمى لا تدرأ بالشبهات و ( لا ) يقبل ( فى حدود الله ) تعالى ( كحد الرنا ونحوه ) ككرب الحر لان حقوق الله تعالى مبنية على الستر والدرء بالشبهات ( ويفعل ) كتاب القاضى ( فيما حكم به ) الكاتب ( لينفذه ) المكتوب اليه ( وان كان ) كل منهما ( فى بلد واحد ) لان حكم الحاكم يجب امساؤه على كل حال ( ولا يقبل ) كتابه ( فيما ثبت عنده ليحكم ) المكتوب اليه ( به الا ان يكون بينهما مسافة قصر ) فأكبر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجز مع القرب كالشهادة على الشهادة ( ويجوز ان يكتب ) كتابه ( الى قاض معين و ) ان يكتبه ( الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين ) من غير تعيين ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين ( ولا يقبل ) كتاب القاضى ( الا ان يشهد به القاضى الكاتب شاهدين ) عدلين يضبطان معناه وما يتعاضد به الحكم ( فيقرأ ) القاضى الكاتب ( عليهما ) اى على الشاهدين ( ثم يقول اشهدا ان هذا كتابى الى فلان ابن فلان ) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين ( ثم يدفعه اليهما ) اى الى العدلين الذين شهدا بما فى الكتاب فاذا وصلا دفعاه الى المكتوب اليه وقالوا شهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدهما عايه مدرجا محتوماً لم يصح ﴿ باب القسمة ﴾ من قسمت الشيء اذا جملة اقسامه

والقسم بكسر القاف التصيب وهي نوعان قسمة تراض واشار اليها بقوله  
( لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر ) ولو على بعض الشركاء  
( او ) لا تنقسم الا برد ( عوض ) من احدهما على الآخر ( الا برضى  
الشركاء ) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك ( كالرد  
الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد ) والارض التي لا تتعدل  
باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن ( في بعضها ) اى بعض الارض  
( فهذه القسمة في حكم البيع ) تجوز بتراضيها ويجوز فيها ما يجوز في البيع  
خاصة ( ولا يجبر من امتنع ) منهما ( من قسمتها ) لانها معاوضة ولما فيها من  
الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليهما وقسم  
الثمن بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف  
والضرر المانع من قسمة الاجار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو  
وسفل وطلب احدهما جعل السفلى لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتنع  
النوع الثانى قسمة اجار وقد ذكرها بقوله ( واما ما لا ضرر ) في قسمته  
( ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكبيرة والارض ) الواسعة  
( والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادهان والالبان  
ونحوها اذا طلب الشريك قسمتها اجبر ) شريكه ( الاخر عليها ) ان امتنع من  
القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتنع اجبر ويقسم حاكم  
على غايب مر الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان  
الى قسم شجرة فسط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً  
( وهذه القسمة ) وهي قسمة الاجار ( افراز ) لحق احد الشريكين من الآخر  
( لا بيع ) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغيره يخص  
خرصاً وما بكال وزناً وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يحنث بها من  
حلف لا يبيع ومى طهر فيها غبن فاحش بطلت ( ويجوز للشركاء ان  
يتقاسموا بانفسهم ) ان يتقاسموا ( بقاسم ينصبونه او يسالوا الحاكم نصبه )  
وتجب عايه اجابتهن لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفته بها ويكفى  
واحد الا مع تقويم ( واجرته ) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء  
( على قدر الاملاك ) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستيجاره وتعديل  
اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختلفة بالقيمة ان  
اختلفت وبالرد ان اقتضته ( فاذا افنسوا واقترعوا لزمت القسمة ) لان القاسم

كالحاكم وقرعته حكمه ( وكيف اقترعوا جاز ) بالحصى او غيره وان خبير  
 احدهم الاخر لزم برضاهم وتفرقهم ومن ادعى غلطاً فيما تقاسماه  
 بافسهما واشهدا على رضاها به لم يلتفت اليه وفيما قسمه قاسم حاكم او قاسم  
 نصباه يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى كل شيئاً انه من نصيبه  
 تحالفا وتقصت ولمن خرج في نصيبه عيب جهله امسك مع ارش وفسخ  
 باب الدعاوى واليقات  الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم  
 ما يدعون اى يطلبون واصطلاحاً اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ  
 في يد غيره او ذمته والينة العلامة الواضحة كالشاهد فاكتر ( والمدعى من  
 اذا سكت ) عن الدعوى ( ترك ) فهو المطالب ( والمدعى عليه من اذا سكت  
 لم يترك ) فهو المطالب ( ولا تصح الدعوى و ) لا ( الانكار ) لها ( الا من  
 جازى التصرف ) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به  
 لو اقر به كطلاق وحد ( واذا تداعيا عينا ) اى ادعى كل منهما انها له وهى  
 ( بيد احدهما فهمى له ) اى فالعين لمن هى بيده ( مع يمينه الا ان يكون له  
 بينة ) وبقية ( فلا يحلف ) معها اكفاء بها ( وان اقام كل واحد ) منهما  
 ( بينة انها ) اى العين المدعى بها ( له قضى ) بها ( للخارج بينته ولقت بينة  
 الداخل ) لحديث ابن عباس مرفوعاً لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس  
 دماء رجال واموالهم ولكن اليقين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم  
 ولحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذى وان لم تكن  
 العين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفا وتناصفاها وان وجد ظاهر  
 لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان فى قماش البيت ونحوه فما يصلح لرجل  
 فله ولها فلها ولهما فلهما وان كانت بيديهما تحالفا وتناصفاها فان قويت  
 يد احدهما كحيوان واحد سايقه واخر راكبه فهو للثانى لقوة يده

### — كتاب الشهادات —

واحدها شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهى  
 الاخبار بما علمه بلفظ اشهد او شهدت ( تحمل الشهادة فى غير حق الله )  
 تعالى ( فرض كفاية ) فاذا قام به من يكفى سقط عن بقية المسلمين ( وان لم  
 يوجد الا من يكفى تعين عليه ) وان كان عبداً لم يجوز لسيدته منعه لقوله  
 تعالى ولا يابى الشهداء اذا مادعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل

للسهادة واثباتها عند الحاكم ولان الحاجة تدعو الى ذلك لاثبات الحقوق  
والمقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ( وادواها ) اى  
اداء الشهادة ( فرض عين على من تحملها متى دعى اليها ) لقوله تعالى  
ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم قلبه ( و ) محل وجوبها ان  
( قدر ) على ادائها ( بلا ضرر ) يلحقه ( فى بدنه او عرضه او ماله او اهله )  
وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد  
( وكذا فى التحمل ) يعتبر استفاء الضرر ( ولا يحل كتمانها ) اى كتمان الشهادة  
لما تقدم فلو ادى شاهد وابى الاخر وقال احلف بلى اثم ومتى وجبت  
الشهادة لزم كتابتها ويحرم اخذ اجرة وحمل عليها ولو لم تعين عليه لكن  
ان عجز عن المشى او تأذى به فله اجرة مراكوب ومن عنده شهادة بمجد  
لله فله اقامتها وتركها ( ولا يحل ان يشهد ) احد ( الى بما يعلمه ) لقوله  
ابن عباس سئل النبی صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال نعم  
قال على مثلها فاشهد او دع رواء الحلال فى جامع العلم اما ( برؤية او سماع )  
من مشهود عليه كعتق وطلاق وعقد فيلزمه ان يشهد بما سمع ولو كان  
مستحقا حين تحمل ( او ) سماع ( باستفاضة فيما يتعذر علمه ) غالبا ( بدونها  
كنسب وموت وملك مطلق ونكاح ) عقده ودوامه ( ووقف ونحوها )  
كعتق وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم ( ومن  
شهد ! ) عقد ( نكاح او غيره من المقود فلا بد ) فى صحة شهادته به ( من  
ذكر شروطه ) لاختلاف الناس فى بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس  
بصحيح صحيحاً ( وان شهد برضاع ) ذكر عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او  
لبن حلب منه ( او ) شهد ( بسرقة ) ذكر المسروق منه والنصاب والحرز  
وصفتها ( او ) شهد ( بشرب ) خمر وصفه ( او ) شهد ( بقذف فانه يصفه )  
بان يقول اشهد انه قال له يازانى او يالوطى ويحويه ( ويصف الزنا ) اذا شهد  
به ( بذكر الزمان والمكان ) الذى وقع فيه الزنا ( و ) ذكر ( المنزل )  
وكيف كان وانه رى ذكره فى فرجها ( ويذكر ) الشاهد ( ما يعتبر للحكم  
و يختلف ) الحكم ( به فى الكل ) اى فى كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان فى  
محفل على واحد منهم انه طلق او اعتق او على خطيب انه قال او فعل على المنبر  
فى الخطبة شيئا لم يشهد به غيرها مع المشاركة فى سماعه وبصر قبله فصل  
وشروط من تقبل شهادته ستة احدها ( البلوغ فلا تقبل شهادة الصبيان )



مطلقا ولو شهد بعضهم على بعض ( الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه وتقبل ) الشهادة ( ممن يحنق احيانا ) اذا تحمل وادى ( في حال افاقته ) لهما شهادة من عاقل ( الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس ولو فهمت اشارته ) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين ( الا اذا اداها ) الاخرس ( بخطه ) فتقبل ( الرابع الاسلام ) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فلا تقبل من كافر ولو على مثله الا في سفر على وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عند عدم غيرها ( الخامس الحفظ ) فلا تقبل من مغفل ومعروف بكثرة سهو وغا ط لاه لا تحصل الثقة بقوله ( السادس العدالة ) وهي لغة الاستقامة من العدل ضد الجور وشمرعا استوا احواله في دينه واعتدال افواله وافعاله ( ويعتبر لها ) اى للعدالة ( شيان ) احدهما ( الصلاح في الدين وهو ) بوعان احدهما ( اداء الفرائض ) اى الصلوات الخمس والجمعة ( بسندھا الراتبه ) فلا تقبل ممن داوم على تركها لان تهاو به بالس بدل على عدم محافظته على اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج ( و ) اثنائى ( اجتناب المحارم بان لا يأتى كبيرة ولا يدمن على صغيرة ) والكبيرة ما فيه حد في الدنيا او وعيد في الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة مادون ذلك من المحرمات كسب الاس بآدون التقذف واستماع كلام النساء الاجانب على وجه التذذبه والنظر المحرم ( فلا تقبل شهادة فاسق ) بفعل كران ودبوث او اعتقاد كالرافضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن اخذ بالرخص فسق ( الثاني ) مما يعتبر للعدالة ( استتمال المروة ) اى الانسانية ( وهو ) اى استتمال المروة ( فعل ما يجمله ويزينه ) عادة كالسجوة وحسن الخلق وحسن المجاورة ( واجتناب ما يدسه وشينه ) عادة من الامور الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع و متمسخر ورقاص ومن طفيلى ومتزى بزى لسخر منه ولا لمن ياكل بالسوق الاشياء يسرا كلهمة وتفاحة ولا لمن يعد رجله بجمع الناس او ينام بين جالسبن ونحوه ( وثق زالت الموانع ) من الشهادة ( فبلغ الصبي وعقل الجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت شهادتهم ) بتجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد وامة في كل ما يقبل فيه حر وحررة فتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد وزبال ب باب موانع الشهادة وعدد الشهود ب وغير ذلك ( لا تقبل

شهادة عمودى النسب ( وهم الالباء وان علوا والاولاد وان سفلوا ) بعضهم  
 لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه لاتمة بقوة القرابة وتقبل شهادته لاخيه  
 وصديقه وعتيقه ( ولا ) تقبل ( شهادة احد الزوجين لصاحبه ) كشهادته لزوجته  
 ولو بعد الطلاق وشهادته لقوة الوصلة ( وتقبل ) الشهادة ( عايمهم ) فلو شهد على  
 ابيه او ابنه او زوجته او شهدت عليه قبلت الا على زوجته بزنا ( ولا ) تقبل شهادة  
 ( من يجر نفعا الى نفسه ) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث بجرح  
 مورثه قبل ادماله فلا تقبل وتقبل له بدينه في مرضه ( او يدفع عنها ) اى  
 عن نفسه بشهادته ( ضررا ) كشهادة العاقلة بجرح شهود الخطا والغرماء بجرح  
 شهود الدين على المفلس والسيد بجرح من شهد على مكاتبه بدين ونحوه  
 ( ولا ) تقبل شهادة ( عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع  
 الطريق عليه ) والمجروح على الجارح ونحوه ( ومن سره مسأة شخص او غمه  
 فرحه فهو عدوه ) والعداوة في الدين غير مائة فتقبل شهادة مسلم على كافر  
 وسنى على مبتدع وتقبل شهادة العدو لعدوه وعليه في عقد نكاح ولا شهادة  
 من عرف بعصية وافراط في حمية كتعصب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة  
 العداوة فصل ١٠ في عدد الشهود ( ولا يقبل في الزنا ) واللواط  
 ( والاقرار به الا اربعة ) رجال يشهدون به او انه اقر به اربعة لقوله تعالى  
 لولا جاءوا عليه باربعة شهدا الاية ( ويكفى ) في الشهادة ( على من اتى بهيمة  
 رجلان ) لار موجه التعزير ومن عرف بغنى وادعى انه فقير لياخذ من  
 زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال ( ويقبل في بقية الحدود ) كالقذف والشرب  
 والسرقعة وقطع الطريق ( و ) في ( القصاص ) رجلان ولا تقبل فيه شهادة  
 النساء لانه يسقط بالشبهة ( وما ليس بمقبوبة ولا مال ولا يقصد  
 به المال ويطلع عليه الرجال غالبا ككنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب  
 وولاء وايضاء اليه ) في غير مال ( لا يقبل فيه الا رجلان ) دون النساء ( ويقبل  
 في ائمال وما يقصد ) به المال ( كالبيع والاجل والحيار فيه ) اى في البيع  
 ( ونحوه ) كالقرض والرهن والنصب والاجازة والشركة والشفعة وضمآن  
 المال وانلافه والتحق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والحجاية اذا لم توجب  
 قودا ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه ( رجلان او رجل وامرأتان )  
 لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسياق الاية يدل على  
 اختصاص ذلك بالاموال ( او رجل ويمين المدعى ) لقول ابن عباس ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه احمد وغيره  
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بامراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموضحة  
طبيب وبيطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائتان (وما لا يطلع عليه  
الرجال) غالبا (كميوب النساء تحت الثياب والبركة والثوبة والحيض  
والولادة والرضاع والاستهلال) اى صراخ المولود عند الولادة (ونحوه)  
كالرتق والقرن والمفل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما  
لا يحضره الرجال (يقبل فيه شهادة امرأة عدل) لحديث حذيفة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم  
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحزى  
في الرضاع شهادة امرأة واحدة (والرجل فيه كالمرأة) واولى لكماله (ومن  
اتى برجل وامراتين او) اتى (بشاهد ويمين) اى حلفه (فيما يوجب القود لم  
يثبت به) اى بما ذكر (قود ولا مال) لان قتل العمد يوجب القصاص  
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدها  
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبنا بذلك الدية اوجبنا معينا بدون اختياره  
(وان اتى بذلك) اى برجل وامراتين او رجل ويمين (في سرقة ثبت  
المال) لكمال بينته (دون القطع) لعدم كمال بينته (وان اتى بذلك) اى  
برجل وامراتين او رجل ويمين (في دعوى خلع) امراته على عوض  
سماء (ثبت له العوض) لان بينته تامة فيه (وثبتت الينونة بمجرد دعواه  
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلا) فصل  
في الشهادة على الشهادة (ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في حق يقبل  
فيه كتاب القاضي الى القاضي) وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى  
لان الحدود مبنية على السر والدرء بالشبهات (ولا يحكم) الحاكم (بها) اى  
بالشهادة على الشهادة (الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة  
مسافة قصر) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع  
شهادة شاهدى الاصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدى الفرع وكان  
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من  
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتعين فرع الاصل (ولا يجوز لشاهد  
الفرع ان يشهد الا ان يسترعه) (شاهد الاصل فيقول) شاهد الاصل للفرع

(\*) الاسترء قول المحدث ارعنى سمعك اى اسمع منى واحفظ اه

اشهد على شهادتي بكذا او) اشهد اني اشهد ان فلانا قرر عندى بكذا او نحوه  
 وان لم يسترعه لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة ولا ينوب  
 عنه الا باذنه الا ان ( يسمعه يقر بها ) اى يسمع الفرع الاصل يشهد ( عند  
 الحاكم او ) سحبه ( يمزوها ) اى يمزو شهادته ( الى سبب من قرض او بيع  
 او نحوه ) فيجوز للفرع ان يشهد لان هذا كالاستراء ويوديهما الفرع بصفة  
 تحمله وتثبت شهادة شاهدى الاصل بفرعين ولو على كل اصل فرع ويثبت  
 الحق بفرع مع اصل اخر ويقبل تعديل فرع لاصله ويموت ونحوه لا تعديل  
 شاهد لرفيقه ( وادار جمع شهود المال بعد الحكم لم يقض ) الحكم لانه  
 قد تم ووجب المشهود به للمشهود له ولو كان قبل الاستيفاء ( ويلزمهم الضمان )  
 اى يلزم الشهود الراجحين بدل المال الذى شهدوا به قائما كان او تالفا لانهم  
 اخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه ( دون من زكاهم )  
 فلا غرم على منك اذا رجع المنك لان الحكم تعلق بشهادة الشهود ولا تعلق  
 له بالمركين لانهم استخبروا بظاهر حال الشهود واما باطنه فعلمه الى الله تعالى  
 ( وان حكم ) القاضى ( بشاهد وعين ثم رجع الشاهد غرم ) الشاهد ( المال  
 كله ) لان الشاهد حجة الدعوى لان اليقين قول الخصم وقول الخصم ليس  
 مقبولا على خصمه وانما هو شرط الحكم فهو كطاب الحكم وان رجعوا قبل  
 الحكم لغت ولا حكم ولا ضمان وان رجع شهود قود او حد بعد حكم وقبل  
 استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود ﴿ باب اليقين فى الدعاوى ﴾ اى  
 بيان ما يستحاف فيه وما لا يستحاف فيه وهى تقطع الخصومة حالا ولا تسقط  
 حقا و ( لا يستحاف ) منكر ( فى المبادات ) كدعوى دفع زكاة وكفارة  
 ونذر ( ولا فى حدود الله ) تعالى لانها يستحب سترها والتعريض للقر بها  
 ليرجع عن اقراره ( ويستحاف المنكر ) على صفة جوابه بطلب خصمه ( فى  
 كل حق لادى ) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليقين على المدعى عليه  
 ( الا النكاح والطلاق والرجعة والآيلاء واصل الرق ) كدعوى رق لقيط  
 ( والولاء والاستيلاء ) الامة ( والنسب والقود والقذف ) فلا يستحاف منكر شئ  
 من ذلك لانها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالنكول ولا يستحاف  
 شاهد انكر تحمل الشهادة ولا حاكم انكر الحكم ولا وصى على نفي دين  
 على موصل وان ادعى وصية للفقرا فانكر الورثة حلقوا على نفي العلم  
 فان نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف جماعة حلف لكل واحد مينا

الا ان يرضوا بواحدة ( واليمين المشروعة ) هي ( اليمين بالله ) تعالى فلو قال الحاكم لمنكر قل والله لاحق له عندى كفى لاه صلى الله عليه وسلم استخاف ركابة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة ( ولا غاظ ) اليمين ( الا فياله خطر ) كجاية لا توجب قودا وعق ونصاب ركاة للحاكم تغليظها وان ابى الخالف التغليظ لم يكن ماكلا

### كتاب الاقرار

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لانشاء ( وبصح ) الاقرار ( من مكاف ) لامن صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه ( مختار غير محجور عليه ) فلا يصح من سفیه اقرار بمال ( ولا يصح ) الاقرار ( من مكروه ) هذا مختار قوله مختار الا ان يفر بغير ما اكراه عليه كان يكره على الاقرار بدرهم فيقر بدينار وبصح من سكران ومن اخرس بشاره معلومة ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبى على صغير او وقف في ولاية غيره او اختصاصه وقبل من مقر دعوى اكراه قرينة كترسيم عليه وتقدم بينة اكراه على طواعة ( وان اكراه على وزن مال فباع ملكه لذلك ) اى لو زن ما اكراه عليه ( صح ) البيع لانه لم يكره على البيع وبصح اقرار صبي انه باع باحتلام اذا باع عشرة ولا يقبل بسن الابينة كدعوى جنون ( ومن اقر في مرضه ) ولو محوفاً ومات فيه ( بشئ ) فكأقراره في صحته ( لعدم ) اهله فيه ( الا في اقراره ) اى اقرار المريض ( بالادل لوارثه ) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون المريض عليه دين فيقر بقبضه منه فلا يقبل ( هذا الاقرار من المريض لانه متهم فيه الا ببينة او اجازة ) وان اقر ( المريض ) لامراته بالصدق فلها مهر المثل والزوجة لا باقراره ( لان الزوجية دلت على المهر ووجوبه فاقراره اخبار به لم يوفه ) ولو اقر ( المريض ) انه كان ابها ( اى زوجته ) في صحته لم يسقط ارثها ) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عاها بمجرد ( وان اقر ) المريض بمال ( لو ارب فصار عند الموت اجنبياً ) اى غير وارث بان اقر لابن ابنه ولا ابن له ثم حدث له ابن ( لم يلزم اقراره ) اعتبارا بحالته لانه كان متهما ( لا انه ) اى الاقرار ( بالمل ) بل هو صحيح موقوف على

الاجازة ~~لوصية~~ لوارث ( وان اقر ) المريض ( لغير وارث ) كابن ابنه  
 مع وجود ابنه ( او اعطاء ) شيئاً ( صح ) الاقرار والاعطاء ( وان صار  
 عند الموت وارثاً ) لعدم التهمة اذ ذلك ومسئلة العطية ذكرها في الترغيب  
 والصحيح ان العبرة فيها بحال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن بمال  
 او بما يوجبه كالجاية لم يوخذ به الا بعد عتقه الا ما ذونا له فيما يتعاق بتجارة وان  
 اقر بمجد او طلاق او قود طرف اخذ به في الحال ( وان اقرت امرأة ) ولو  
 سفية ( على نفسها بنكاح ولم يدعه ) اى النكاح ( اثنان قبل ) اقرارها لانه  
 حق عاينها ولا تهمة فيه وان كان المدعى اثنين ففهوم كلامه لا يقبل وهو  
 رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المنتهى وغيره وان اقاما بينتين قدم  
 اسبق النكاحين فان جهل فقول ولى فان جهل الولى فسحاً ولا ترجع بيد  
 ( وان اقر وليها ) المجر ( بالنكاح ) صح اقراره لان من ملك انشأ شيئاً  
 ملك الاقرار به كالوكيل بمقد البيع الموكل فيه فيصح اقراره به ( او ) اقر  
 به الولى ( الذى اذنت له ) ان يزوجه ( صح ) اقراره به لانه يملك عقد  
 النكاح عاينها فملك الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق  
 حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا باغت قبل ( وان اقر ) اسان ( بنسب صغير  
 او محزون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه ) ولو اسقط به وارثاً معروفاً  
 لانه غير متهم في اقراره لانه لاحق للوارث في الحال ( فان كان ) المقر به  
 ( ميتاً ورثه ) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينفي  
 به نسبا معروفاً وان كان المتر به مكاناً فلا بد ايضاً من تصديقه ( وان  
 ادعى ) انسان ( على شخص ) مكلف ( بشئ فصدقه صح ) تصديقه واخذه  
 لحديث لا عذر ان اقر والاقرار يصح بكل ما ادى معناه كصدقت او نعم او  
 انا مقر بدعواك او انا مقر فقط او خذها او اترنها او اقضها او احرزها  
 ونحوه لان قال انا اقر او لا اكر او يجوز ان تكون محققاً ونحوه  
 فصل واذا وصل باقراره ما يستقطه مثل ان يقول له على الف لاتنمى  
 ونحوه ~~كله~~ على الف من ثمن خمر او له على الف مضاربة او وديعة  
 نافلت ( لزمه الالف ) لانه اقر به وادعى منافياً ولم يثبت فلم يقبل منه ( وان  
 قال ) على الف وقضيته او برئت منه او قال ( كان له على ) كذا ( وقضيته )  
 او برئت منه ( فقوله ) اى قول المقر ( يمينه ) ولا يكون مقراً فاذا حلف  
 خلى سبيله لانه رفع ما اثبت به دعوى القضاء متصلاً فكان القول قوله ( ما لم

تكن ( عليه ) بينة ( فيعمل بها ) ( او يعترف بسبب الحق ) من عقد او غضب  
او غيرها فلا يقبل قوله في الدفع او البراءة الا بينة لا اعترافه بما يوجب الحق  
عليه ويصح استثناء النصف فاقبل في الاقرار فله على عشرة الا خمسة يلزمه  
خسة وله هذه الدار ولى هذا اليت يصح ويقبل ولو كان اكثرها ( وان قال له  
على مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوبا ) اى معية ( او  
موجلة لزمه مائة جيدة حالة ) لان الاقرار حصل منه بالمائة مطلقا  
فينصرف الى الحيد الحال وما اتى به بعد سكوته لا يلتفت اليه لانه يرفع  
به حقا لزمه ( وان اقر بدين موجل ) بان قال بكلام متصل له على مائة  
موجلة الى كذا ولو قال غن مبيع ونحوه ( فانكر المقر له الاجل ) وقال هى حالة  
( فقول المقر مع يمينه ) فى تاجيله لانه مقر بالمال بصفة التاجيل فلم يلزمه  
الا كذلك وكذا لو قال له على الف مفشوشة او سود لزمه كما اقر ( وان  
اقر انه وهب ) واقبض ( او ) اقر انه ( رهن واقبض ) ما عقد عليه او  
( اقر ) اسان ( قبض غن او غيره ) من صادق او اجرة او جعالة ونحوها  
( ثم انكر ) المقر الاقباض او ( القبض ولم يجحد الاقرار ) الصادر منه  
( وسأل احلاف خصمه ) على ذلك ( فله ذلك ) اى تحليفه فان نكل حلف  
هو وحكم له لان العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله ( وان باع شيئا او وهبه  
او اعتقه ثم اقر ) البائع او الواهب او المعتق ( ان ذلك ) الشئ المبيع او  
الموهوب او المعتق ( كان لغيره لم يقبل قوله ) لانه اقرار على غيره ، ولم  
ينسخ البيع ولا غيره ) من الهبة والعنق ( ولزمته غرامته ) للمقر له لانه  
فوته عليه ( وان قال لم يكن ) ما بعته او وهبه ونحوه ( ملكى ثم ملكته  
بعد ) البع ونحوه ( واقام بينة ) بما قاله ( قبلت ) بينته ( الا ان يكون قد  
اقر انه ملكه او ) قال ( انه قبض ثمن ملكه ) فان قال ذلك ، لم يقبل منه (  
بينه لانها تشهد بخلاف ما اقر به وان لم يقم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال  
غضبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو او غضبته من زيد وغضبه  
هو من عمرو او قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويعزم قيمته لعمرو  
فصل في الاقرار بالجمل وهو ما احتل امرن فاكتر على السوا  
ضد المفسر ( اذا قال ) انسان ( له ) اى لزيد مثلا ( على شئ ) او ( قال له  
على ( كذا ) او كذا كذا او كذا و كذا او له على شئ وشئ ( قيل له )  
اى للمقر ( فسر ) اى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به ( فان ابى ) تفسيره

( جلس حتى يفسره ) لوجوب تفسيره عليه ( فان فسره بحق شفعة او )  
فسره ( باقل مال قبل ) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعى جنسا اخر او  
لا يدعى شيئا فيبطل اقراره ( وان فسره ) اى فسر ما اقر به مجحلا ( بمئة  
او خر ) او كلب لا يقتنى ( او ) بمال لا يتمول ( كقشر جوزة ) وجبة  
بر او رد سلام او تشييت عاطس ونحوه ( لم يقبل ) منه ذلك لخالفته لمقتضى  
الظاهر ( ويقبل ) منه تفسيره ( بكل مباح نفعه ) لوجوب رده ( او حد قذف )  
لانه حق ادمى كما مر وان قال المقر لا علم لى بما اقررت به حلف ان لم  
يصدق المقر له وغرم له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم  
يواخذ وارثه بشئ ولو خاف تركه لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف  
وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او جليل ونحوه قبل تفسيره  
باقل متول حتى يام ولد ( وان قال ) انسان عن انسان ( له على الف رجع  
فى تفسير جسسه اليه ) اى الى المقر لانه اعلم بما اراده ( فان فسره مجنس  
واحد ) من ذهب او فضة او غيرها ( او ) فسره ( باجناس قبل منه ) ذلك  
لان لمطه يحتمله وان فسره بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او  
وثوب ونحوه او دينار والف او الف وخمسون درهما او خمسون والف  
درهم او الف الا درهم فالمجمل من جنس المفسر معه وله فى هذا العبد  
شرك او شركة او هو لى وله او شركة بيننا او له فيه سهم رجع فى تفسير  
حصة الشريك الى المقر وله على الف الا قليلا يحمل على ما دون النصف  
( وادا قال ) المقر عن انسان ( له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية )  
لان ذلك هو مقتضى لمطه ( وان قال ) له على ( ما بين درهم الى عشرة  
او ) قال له على ( من درهم الى عشرة لزمه تسعة ) لعدم دخول الغاية وان  
قال اردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الاعداد اى الواحد والاثنين  
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لزمه  
خمسة وخمسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان  
وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فسوقه او تحته  
او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم بل درهما لزمه درهما ( وان  
قال ) انسان عن اخر ( له على درهم او دينار لزمه احدهما ) ويرجع فى  
تعيينه اليه لان او لاحد الشئيين وان قال له درهم بل دينار لزمه  
( وان قال ) المقر ( له على ثمر فى جراب او ) قال له على ( سكين فى قراب )



او ( قال له ( فص في خاتم ونحوه ) كله ثوب في منديل او عبد عليه حمامة او  
 دابة عليها سرح او زمت في زق ( فهو مقر بالاول ) دون الثاني وكذا لو قال  
 له عمامة على عبد او فرس مسرجة او سيف في قرابه ونحوه وان قال له خاتم  
 فيه فص او سيف بقراب كان اقرارا بهما وان اقر له بخاتم واطاق ثم جاء بخاتم  
 فيه فص وقال ما اردت الفص لم يقل قوله واقارده بشجر او شجرة ايس اقرارا  
 بارضها فلا يملك غرس مكاسا لو ذهبت ولا يملك رس الارض قامها واقارده  
 بامة ليس اقرارا بحماها ولو اقر ببستان شمل الاشجار وبشجرة شمل الاغصان  
 وهذا اخر ما تيسر جمعه والله اسئل ان يعم نفعه وان يجمله حاصلاً لوجهه  
 الكريم وسبباً للفوز لديه بمجنات النعيم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه على مدى الاوقات

قال مصنعه رحمه الله تعالى وفرغت منه يوم الجمعة ثالث

شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثلاث

واربعين والى والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه وسلم

— — — — —

قد صار طبع هذا الكتاب المذهب المستطاب في مطبعة ولاية سورية الجليلة في  
 دمشق الشام الشريفة المحمية برخصة مجلس معارفها الموقرة ووجب المضبطة المراجعة  
 المؤرخة في خمس وعشرين يوماً خات من شهر شعبان سنة اربع وثلاثمائة هجرية  
 وفي سادس شهر ايس سنة ثلاث وثلاثمائة رومية التي يومئذها ثمان وثمانون  
 وكان الفراغ من طبعه بنفقة معتمده انتقير محمد يوفيق الدوسوقي الحنبلي  
 في اليوم السابع من شهر شعبان المكرم سنة خمس وثلاثمائة والى

ولما فاح مسك ختامه ارخه الكامل الفاضل سليم افندي قصاب حسن زاده بقوله

حبذا روص فائق منه تحي الحقائق

قد زكا طيبا شره فهو كالسك عاتق

للهم في المصور قل بحر عرفان دافق

عم نفعاً من فضله تستد الحقائق

فاز سمى التوفيق في طبعه فهو السائق

قامت بالطبع ارخوا قد زها روص فائق

# فهرسة كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع

صحيفة	صحيفة
١٠٤ كتاب الجائز	٠٠٢ خاتمة الكتاب
١١٨ كتاب الزكاة	٠٠٥ كتاب الطهارة
١٢٠ باب زكاة بيتة الانعام	٠١٠ باب الاساءة
١٢٢ باب زكاة الحبوب	٠١١ باب الاستبراء
١٢٤ باب زكاة التقدين	٠١٤ باب السواء
١٢٦ باب زكاة العروض	٠١٧ باب فروض الوضوء
١٢٧ باب زكاة المطر	٠١٩ باب مسح الميدين
١٢٩ باب اخراج الزكاة	٠٢٢ باب نواقض الوضوء
١٣١ باب اهل الزكاة	٠٢٤ باب الغسل
١٣٤ كتاب الصيام	٠٢٧ باب التيمم
١٣٨ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٠٣١ باب ازالة النجاسة
١٤٠ باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	٠٣٣ باب الحيض
١٤٢ باب صوم التطوع	٠٣٧ كتاب الصلاة
١٤٥ باب الاعتكاف	٠٣٩ باب الادان
١٤٧ كتاب الماسك	٠٤١ باب شروط الصلاة
١٤٩ باب المواقيت	٠٥١ باب صفة الصلاة
١٥٠ باب الاحرام	٠٦١ فصل اركاها
١٥٢ باب محظورات الاحرام	٠٦٣ باب سجود السهو
١٥٦ باب الفدية	٠٦٧ باب صلاة التطوع
١٥٧ باب جزاء الصيد	٠٧٤ باب صلاة الجماعة
١٥٨ باب حكم صيد الحرم	٠٧٧ فصل في احكام الامامة
١٦٠ باب دخول مكة	٠٨١ فصل في موقف الامام
١٦٣ باب صفة الحج والعمرة	٠٨٤ باب صلاة اهل الاعذار
١٧٠ باب القوات والاحصاء	٠٨٦ فصل في قصر المسافر الصلاة
١٧٠ باب الهدى	٠٨٧ فصل يجوز الجمع بين الظهرين
١٧٣ فصل تس العقيقة	٠٨٩ باب صلاة الجمعة
١٧٤ كتاب الجهاد	٠٩٦ باب صلاة العيدين
	١٠٠ باب صلاة الكسوف
	١٠١ باب صلاة الاستسقاء

## صحيفة

- ١٧٧ باب عقد الذمة  
 ١٧٩ كتاب البيع  
 ١٨٧ باب الشروط في البيع  
 ١٨٩ باب الخيار  
 ١٩٦ في فصل في التصرف في المبيع  
 ١٩٧ باب الربا والصرف  
 ٢٠١ باب بيع الاصول والثمار  
 ٢٠٥ باب السلم  
 ٢٠٩ باب القرض  
 ٢١١ باب الرهن  
 ٢١٦ باب الضمان  
 ٢١٧ باب الحوالة  
 ٢١٩ باب الصلح  
 ٢٢٣ باب المجير  
 ٢٢٧ باب الوكالة  
 ٢٣١ باب الشركة  
 ٢٣٥ باب المساقاة  
 ٢٣٦ باب الاجارة  
 ٢٤٢ باب السبق  
 ٢٤٣ باب العارية  
 ٢٤٥ باب الغصب  
 ٢٥١ باب الشفعة  
 ٢٥٤ باب الوديعة  
 ٢٥٧ باب احياء الموات  
 ٢٥٩ باب الجمالة  
 ٢٦٠ باب اللقطة  
 ٢٦٢ باب القبط  
 ٢٦٣ في كتاب الوقف  
 ٢٦٨ باب الهبة والعتية  
 ٢٧٢ في كتاب الوصايا

## صحيفة

- ٢٧٤ باب الموصى له  
 ٢٧٥ باب الموصى به  
 ٢٧٦ باب الوصية بالانصاء  
 ٢٧٦ باب الموصى اليه  
 ٢٧٨ في كتاب الفرائض  
 ٢٨٣ باب العصابات  
 ٢٨٤ باب اصول المسائل  
 ٢٨٥ باب التصحيح والمناسخات  
 ٢٨٨ باب ذوى الارحام  
 ٢٩٠ باب ميراث الحمل والحفى  
 ٢٩١ باب المفقود  
 ٢٩٢ باب ميراث الفرقى واهل الملل  
 ٢٩٣ باب ميراث المطاقة والافرار  
 ٢٩٤ باب ميراث القاتل والمبعض والولاء  
 ٢٩٥ في كتاب العتق  
 ٢٩٦ باب الكتابة وامهات الاولاد  
 ٢٩٧ في كتاب الكساح  
 ٣٠٢ باب المحرمات في الكساح  
 ٣٠٥ باب الشروط والعيوب في الكساح  
 ٣٠٨ باب نكاح الكفار  
 ٣١٠ باب الصداق  
 ٣١٥ باب ونية العرس  
 ٣١٧ باب عشرة النساء  
 ٣٢١ باب الخلع  
 ٣٢٤ في كتاب الطلاق  
 ٣٢٨ باب الاختلاف في عدد الطلاق  
 ٣٣٠ باب الطلاق في الماضي  
 ٣٣٢ باب تعليق الطلاق  
 ٣٣٩ باب التأويل والشك  
 ٣٤٠ باب الرجعة

صحيفة

- ٣٤٢ كتاب الايلاء  
 ٣٤٤ كتاب الظهار  
 ٣٤٧ كتاب اللعان  
 ٣٤٩ كتاب العدد  
 ٣٥٥ كتاب الرضاع  
 ٣٥٧ كتاب التفقات  
 ٣٦٠ باب نفقة الاقارب  
 ٣٦٣ باب الحضنة  
 ٣٦٥ كتاب الجنائيات  
 ٣٦٨ باب شروط القصاص  
 ٣٦٩ باب استيفاء القصاص  
 ٣٧٠ باب العفو عن القصاص  
 ٣٧١ باب ما يوجب القصاص فيادون النفس  
 ٣٧٣ كتاب الديات  
 ٣٧٥ باب مقادير ديات النفس  
 ٣٧٦ باب دية الاعضاء ومنافعها  
 ٣٧٨ باب الشجاج  
 ٣٨٠ باب العاقلة  
 ٣٨١ باب القسامة  
 ٣٨٢ كتاب الحدود  
 ٣٨٣ باب حد الزنا  
 ٣٨٥ باب حد القذف  
 ٣٨٦ باب حد المسكر  
 ٣٨٦ باب التعزير  
 ٣٨٧ باب القطع في السرقة  
 ٣٨٩ باب حد قطاع الطريق

صحيفة

- ٣٩١ باب قتال اهل البقي  
 ٣٩٢ باب حكم المرتد  
 ٣٩٣ كتاب الاطعمة  
 ٣٩٥ باب الزكاة  
 ٣٩٧ باب الصيد  
 ٣٩٨ كتاب الايمان  
 ٣٩٩ فصل في كفارة اليمين  
 ٤٠٠ باب جامع الايمان  
 ٤٠٢ فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرها  
 ٤٠٢ باب النذر  
 ٤٠٤ كتاب القضاء  
 ٤٠٦ باب ادب القاضي  
 ٤٠٧ باب طريق الحكم وصفته  
 ٤١٠ باب كتاب القاضي الى القاضي  
 ٤١٠ باب القسمه  
 ٤١٢ باب الدعوى واليانات  
 ٤١٢ كتاب الشهادات  
 ٤١٤ باب موانع الشهادة وعدد الشهود  
 ٤١٥ فصل في عدد الشهود  
 ٤١٦ فصل في الشهادة على الشهادة  
 ٤١٧ باب اليمين في الدعاوى  
 ٤١٨ كتاب الاقرار  
 ٤١٩ فصل اذا وصل باقراره  
 ٤٢٠ فصل في الاقرار بالجمل